

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية التربية والدراسات الإسلامية  
مركز الدراسات العليا الإسلامية المسائية



منهج الشيخ السقيطي في تفسير آيات  
الأحكام من أضواء البيان

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

١٤٠٠

اعداد

عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس

اشراف

فضيلة الدكتور عبد المجيد محمد عبد المجيد

١٤١٠ هـ



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٢٤١٣

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص رسالة ماجستير مقدمة الى مركز الدراسات العليا  
الاسلامية المسائية بعنوان (( منهج الشيخ الشنقيطي  
في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان ))

موجز عام للرسالة : تتكون الرسالة من خمسة أبواب يسبقها باب تمهيدى وتليها خاتمة :-

الباب التمهيدي : في ترجمة الشيخ وفيه فصول :-

الأول : في ما يتعلق بحياته قبل مجيئه الى المملكة .

الثاني : جهوده في الدعوة ونشر العلم بعد استقراره بالمملكة .

الثالث : عقيدته

الرابع : مآثره ومراثيه - وفيه سمته واخلاقه وتلاميذه وأقوال علماء عصره فيه

الباب الاول : المنهج الفقهي والمصادر وفيه فصلان :-

الأول : في المصادر الثاني : في المنهج

الباب الثاني : موقفه من القضايا المختلف فيها في الأدلة النقلية وفيه خمسة فصول :

الأول : في الكتاب . الثاني : في السنة . الثالث : في الاجماع .

الرابع : قول الصحابي الخامس : شرع من قبلنا .

الباب الثالث : موقفه من الأدلة العقلية وفيه أربعة فصول :

الأول : القياس الثاني : المصلحة المرسله

الثالث : الاستصحاب الرابع : الاستقراء

الباب الرابع : موقفه من دلالات الألفاظ وأثر ذلك في استنباط الأحكام وفيه ستة فصول :-

الأول : العام والخاص . الثاني : المطلق والمقيد .

الثالث : المجمل والمبين الرابع : المشترك اللفظي .

الخامس : المفهوم السادس : الحقيقة والمجاز .

الباب الخامس : التعارض والترجيح ومنهجه في ذلك وفيه ثلاثة فصول :-

الأول : منهجه في الجمع بين ما ظاهره التعارض .

الثاني : القول بنسخ المتقدم بالتأخر .

الثالث : الترجيح بين الأدلة ومنه ما هو باعتبار السند، وباعتبار المتن، وباعتبار

الدلول ، وباعتبار أمر خارج .

أهم النتائج التي توصلت اليها في البحث : أن هذا السفر موسوعة في كثير من الفنون وأنه

مؤلف على طريقة لم يسبق لها مثيل في المؤلفات وأن مؤلفه سلفى المشرب طويل الباع في كل

فن طرقة في كتابه وهو مستقل في ترجيحاته الفقهية والأصولية وغيرها .

اسم الباحث

عبد الرحمن عبد العزيز السديس

يعتمد ،

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

د . سليمان بن وائل التويجري

١٤١١ / ١١ / ١٢

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة :-

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،  
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،  
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ،  
( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون ) ، ( يا أيها  
الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا  
كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذى تسألون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا ) ،  
( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم  
ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ) أما بعد :-

فان كتاب " أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن " من أجود كتب التفسير،  
فيه من العلم فى شتى الفنون الشىء الكثير ، وامتاز عن غيره من كتب التفسير  
بميزات كثيرة ، وكثير من نفائس العلم منتشرة فى اجزائه متفرقة فى أشائه ، تحتاج  
الى من يلم شتاتها ليستخرج منه منهج الشيخ ( رحمه الله ) فى كل فن من فنون  
العلم الموثقة فى الكتاب ، وقد كنت أديم النظر فيه قبل التحاقى بالدراسات  
العليا المسائية بزمى بعيد ، وأرى الحاجة الى لم شتات ما هو متفرق فيه ليتضح  
ما ذكرت ، ورغبت فى أن أقوم بذلك العمل حين التحقت بالدراسات العليا  
وانتهيت من السنتين المنهجيتين ، فتقدمت لمجلس مركز الدراسات العليا المسائية  
الموخر بخطتي للقيام بهذا العمل لتكون موضوع رسالتى لنيل درجة الماجستير  
وبعد مداولة كان عنوان البحث :-

" منهج الشيخ الشنقيطى فى تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان "



خطة البحث :-

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في خمسة أبواب يسبقها باب تمهيدى وتليها خاتمة وفيما يلي تفصيل ذلك :-

الباب التمهيدي : في ترجمة الشيخ ( رحمه الله ) وفيه فصول :-

الفصل الاول : في ما يتعلق بحياته قبل مجيئه الى المملكة العربية

السعودية وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول : نسبه وولادته ونشأته

المبحث الثاني : طلبه للعلم ومشائخه فيه

المبحث الثالث : أعماله وجهوده في نشر العلم قبل قدومه الى  
المملكة

الفصل الثاني : جهوده في الدعوة ونشر العلم بعد استقراره بالمملكة

الفصل الثالث : عقيدته ( رحمه الله )

الفصل الرابع : مآثره ومراثيه وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول : وفاته ومراثيه

المبحث الثاني : سمته وأخلاقه

المبحث الثالث : تلاميذه وأقوال علماء عصره فيه

الباب الاول : المنهج الفقهي للشيخ ( رحمه الله ) ومصادره في الأضواء

وفيها فصلان :-

الفصل الاول : مصادره في الكتاب وفيه ستة مباحث

المبحث الاول : مصادره من كتب التفسير

المبحث الثاني : مصادره من كتب الحديث وشروحه

المبحث الثالث : مصادره من كتب علوم الحديث والرجال والتاريخ

المبحث الرابع : مصادرہ من كتب الفقه

المبحث الخامس : مصادرہ من كتب أصول الفقه

المبحث السادس : مصادرہ من كتب اللغة والفنون الاخرى

الفصل الثانى : فى المنهج وفيه مباحث :-

المبحث الاول : فى التعريف بأضواء البيان وطريقة مؤلفه فيه

المبحث الثانى : استقلاله فى الترجيح وعدم التزامه بمذهب معين

المبحث الثالث : أسلوبه فى مناقشة المخالفين

المبحث الرابع : مقارنة عامة بين تفسيره لآيات الأحكام  
وتفاسير من سبقه :- ١ - الجصاص

٢ - الكيا الهراسى ٣ - ابن العرى

٤ - القرطبى

الباب الثانى : موقفه من القضايا المختلف فيها فى الأدلة النقلية وفيه  
خمس فصول :-

الفصل الأول : فى الكتاب وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الاول : ضابط القراءة الشاذة وموقفه منها

المبحث الثانى : موقفه من نسخ القرآن بخبر الآحاد

المبحث الثالث : موقفه من الزيادة على النص

الفصل الثانى : فى السنة وفيه مبحثان :-

المبحث الاول : موقفه من الاحتجاج بالحدیث المرسل

المبحث الثانى : أفعال الرسول (صلى الله عليه وسلم) أقسامها  
عنده وموقفه من الاحتجاج بكل قسم

الفصل الثالث : فى الاجماع وفيه مبحثان :-

المبحث الاول : ضابط الاجماع عنده

المبحث الثانى : اقسام الاجماع عنده ومدى احتجاجة بكل قسم

الفصل الرابع : قول الصحابى ومدى احتجاجة به

الفصل الخامس : شرع من قبلنا - مدى احتجاجة به

الباب الثالث : موقفه من الأدلة العقلية وفيه أربعة فصول :-

الفصل الاول : القياس وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الاول : تعريف القياس وموجز عن أركانه وأقسامه بالنظر الى الجامع بين الفرع والأصل .

المبحث الثانى : حجية القياس والرد على منكريه

المبحث الثالث : مسالك العلة

المبحث الرابع : القوادح فى صحة القياس

الفصل الثانى : المصلحة والمرسلة ومدى احتجاجة بها

الفصل الثالث : الاستصحاب ، أقسامه عنده ومدى احتجاجة بكل قسم

الفصل الرابع : الاستقراء التام والناقص ومدى احتجاجة بكل منهما

الباب الرابع : موقفه من دلالات الألفاظ وأثر ذلك فى استنباط الأحكام وفيه ستة فصول :-

الفصل الأول : العام والخاص وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الأول : حد العام وحكم العمل به

المبحث الثانى : صيغ العموم

المبحث الثالث : مسائل بحثها الأصوليون فى باب العام ورأى الشيخ فيها

المبحث الرابع : بعض قضايا التخصيص والمخصصات

الفصل الثانى : المطلق والمقيد وأحوال الإطلاق مع التقييد عنده

الفصل الثالث : المجلد والمبين وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول : تعريف المجلد والمبين وحكم كل منهما

المبحث الثانى : أسباب الاجمال

المبحث الثالث : ماهو البيان الذى يرفع الاجمال

الفصل الرابع : المشترك اللفظى - مدى احتجاجة به على معنيينه  
أو معانيه

الفصل الخامس : المفهوم وأقسامه وموانع اعتباره وفيه مبحثان :-

المبحث الاول : المفهوم - أقسامه ومدى احتجاجة بكل قسم

المبحث الثانى : موانع اعتبار مفهوم المخالفة عنده

الفصل السادس : الحقيقة والمجاز وفيه مبحثان :-

المبحث الاول : تعريف الحقيقة والمجاز وحكم اللفظ اذا دار بين

أنواع الحقيقة

المبحث الثانى : موقف الشيخ ( رحمه الله ) من المجاز فى كتاب الله

الباب الخامس : التعارض والترجيح ومنهجه فى ذلك وفيه فصول :-

الفصل الاول : منهجه فى الجمع بين مظاهره التعارض

الفصل الثانى : القول بنسخ المتقدم من الأدلة المتعارضة بالتأخر

الفصل الثالث : الترجيح بين الأدلة وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الاول : المرجحات باعتبار السند

المبحث الثانى : المرجحات باعتبار المتن

المبحث الثالث : المرجحات باعتبار المدلول

المبحث الرابع : المرجحات باعتبار أمر خارج

الخاتمة : وفيها عرض لأهم نتائج البحث .

منهج البحث :-

- سلكت في هذا البحث المنهج الذى يتمثل فى الأمور الآتية :-
- ١ - استعرضت أضواء البيان قراءة جردية من الجزء الاول الى الجزء السابع وهو آخر ما كتب الشيخ ( رحمه الله )
  - ٢ - وفى اثناء الاستعراض كنت أشير فى هامش النسخة التى بيدى الى الفصل أو المبحث الذى تتصل به كل قضية أمر عليها فى الكتاب.
  - ٣ - قمت بتفريغ ما كتبت فى هامش الكتاب فى بطاقات وخصصت لكل قضية بطاقة فى كل مجلد وبذلك صار لى فى كل مبحث أو جزئية من جزئيات المبحث - حسب توفر المادة - سبع بطاقات لكل جزء من الأضواء بطاقة.
  - ٤ - وبذلك أصبح أمامي جميع المواضع التى تكلم فيها الشيخ ( رحمه الله ) على كل قضية أريد الكتابة فيها ومن هنا بدأت بصياغة البحث.
  - ٥ - عند الصياغة لم ألتزم بترتيب المعلومات حسب ورودها فى الكتاب بحيث أقدم ما ورد فى الجزء الأول على ما ورد فى الجزء الثانى والثالث وهكذا بل نظرت الى المادة التى أمامي فى كل قضية ورتبتها الترتيب الذى أراه مناسباً فقد استشهد بما ورد فى الجزء السابع قبل ما ورد فى السادس وأوضحه بما ورد فى الأول وهكذا .
  - ٦ - قد ألحق أو أستهل بعض الفصول بأقوال العلماء فى المسألة موجزاً وذلك اذا رأيت الحاجة داعية الى ذلك .
  - ٧ - اذا ظهر لى - مع قصور نظرى - رجحان خلاف ما قرره الشيخ ( رحمه الله ) فاننى أبين ذلك وأدعمه بالأدلة مع محاولتى عدم الخروج بالبحث عن طبيعته ولزومي جانب الأدب والاحكام للشيخ ( رحمه الله ) فيما أحسب .

٨ - حاولت جاهدًا أن اقتصر على كلام الشيخ ( رحمه الله ) ان كان واضحًا في المقصود وتحاشيت التمهيد لكلامه أو التعقيب عليه بما هو تكرار له وذلك درءًا للتكرار والطول بما لا طائل تحته - الا مالا بد منه -

٩ - ربما أكثر من الشواهد والنقول من كلامه لتقرير قضية معينة وغالبًا ما يكون ذلك اذا كان بعض كلامه يفتقر الى بعض في ايضاح مقصوده أو كانت القضية مما اشدت فيها الخلاف وكثرة الشواهد تزيد الموقف جلاءً .

١٠ - لم ألتزم تخريج الآيات والأحاديث الواردة في ما أنقله من كلام الشيخ وذلك لكثرة ذلك كثرة ملحوظة قد يخرج الاشتغال بتخريجها البحث عن طبيعته . ولأن المقصود بالاستشهاد غيرها وكذلك ما يتعلق بالتراجم واسماء المواضع والبلاد والمؤلفين .

هذا ، واسأل الله أن اكون قد وفقت في كل ما صنعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

### شكر وتقدير

أشكر الله الذى من على بنعم كثيرة لا تحصى أعظمها نعمة الاسلام ، وأشكره أن من على بانجاز هذا البحث وأسأله أن يجعله مسددا ، كما أسأله - جل وعلا - أن يوزعني شكر نعمه انه سميع مجيب .

وأشكر شيخى الوقور ذا الخلق الحسن والشماثل الطيبة سعادة الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد على صبره على وحسن تعامله معي طيلة تتلمذى عليه ، وعلى ما أفادنى من توجيهات فى البحث حتى خرج بصورته التى هو عليها بارك الله له فى ماله وولده وختم لى وله بالصالحات .

كما أشكر جميع من ساهم فى اخراج هذه الرسالة بهذه الصورة سواء بالتوجيه أو الرأى والمشورة أو المساعدة فى املاء أو مقابلة أو تصحيح وأخص بالذكر منهم سعادة الدكتور سليمان العايد حيث ما فتي ، يفيدنى بتوجيهاته وآرائه . والأخ الشيخ طلال أبو النور والأخ الاستاذ خالد باموسى - فله جميع منى الشكر والعرفان والدعاء من الله أن يسدد خطاهم ويميتنا واياهم على الاسلام . آمين .

## الباب التمهيدي

في ترجمة الشيخ ( رحمه الله ) وفيه فصول :  
~~~~~

الفصل الاول : في ما يتعلق بحياته قبل مجيئه الى المملكة

العربية السعودية وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : نسبه وولادته ونشأته

المبحث الثاني : طلبه للعلم ومشائخه فيه

المبحث الثالث : أعماله وجهوده في نشر العلم قبل  
قدومه الى المملكة

الفصل الثاني : جهوده في الدعوة ونشر العلم بعد استقراره  
بالمملكة .

الفصل الثالث : عقيدته ( رحمه الله )

الفصل الرابع : مآثره ومراثيه وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول : وفاته ومراثيه

المبحث الثاني : سمته وأخلاقه

المبحث الثالث : تلاميذه وأقوال علماء عصره فيه .



## المبحث الاول

نسبه ، ولادته ، نشأته

اسمه ونسبه : هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح بن محمد بن سيد أحمد بن المختار من أولاد أولاد الطالب أوك وهذا من أولاد أولاد كريب بن الموافي بن يعقوب بن جاك النابر جد القبيلة الكبيرة المشهورة المعروفة بالحكنيين ويعرفون بتجكانت . ويرجع نسب هذه القبيلة إلى حمير<sup>(١)</sup> وكل من اسمه ( رحمه الله ) واسم أبيه علم مركب من اسمين وذكر محمد فيه للتبرك<sup>(٢)</sup>.

ولادته : ولد ( رحمه الله ) عام خمسة وعشرين وثلثمائة وألف للهجرة عند ماء يسمى " تنبه " من أعمال مديرية " كيفا " من القطر المسمى بشنقيط وهو دويلة موريتانيا الإسلامية الآن علما بأن كلمة " شنقيط " كانت ولا تزال اسما لقرية من أعمال مديرية " أطار " في أقصى موريتانيا في الشمال الغربي<sup>(٣)</sup>.

نشأته : ونشأ ( رحمه الله ) يتيما قال ( رحمه الله ) : توفي والدي وأنا صغير أقرأ في جزء عم وترك لي ثروة من الحيوان والمال وكانت سكناي في بيت أخوالي وأمي ابنة عم أبي وحفظت القرآن على خالي عبد الله بن محمد المختار بن إبراهيم بن أحمد نوح جد الأب المتقدم<sup>(٤)</sup>.

( ١ ) حدثني ابنه الدكتور عبد الله قال : " نسبه مختلف فيه والصحيح أنه من حمير وسمعت أبي يقول : أجد ادنا ذهبوا فاتحين . والقول الآخر أنه أصله من قريش ولا دليل عليه ولا يشك الشيخ ( رحمه الله ) في أنهم من حمير " اهـ كلامه .  
( ٢ ) انظر ترجمة الشيخ عطية له في آخر الجزء العاشر من الأضواء ص ١٨ من الترجمة .

( ٣ ) انظر الترجمة ص ١٩ آخر ج. ١ من الأضواء .

( ٤ ) انظر الترجمة ص ٢١ آخر ج. ١ من الأضواء حيث نقل الشيخ عطية ذلك عن الشيخ سماعا .

## المبحث الثانى

طلبه للعلم ومشائخه فيه

قال الشيخ عطيه : / حفظ القرآن فى بيت اخواله على خاله عبد الله كما تقدم وعمره عشر سنوات قال ( رحمه الله ) ثم تعلمت رسم المصحف العثمانى ( المصحف الأم ) عن ابن خالى سيدى محمد بن أحمد بن محمد المختار وقرأت عليه التجويد فى مقراً نافع برواية ورش من طريق أبى يعقوب الأزرق وقالون من رواية أبى نسيطة ، وأخذت عنه سنداً بذلك الى النبى ( صلى الله عليه وسلم ) وذلك وعمرى ست عشرة سنة

أنواع الدراسة فى القرآن : تعتبر الدراسة فى علوم القرآن منهاجاً متكاملًا لا تقتصر على الحفظ والاداء ، بل تتناول معرفة رسم المصحف أى نوع كتابته ماكان موصولا أو مفصولا ، وما رسم فيه المد أو كان يمد بدون وجود حرف المد ، وقد يكون حرفاً صغيراً أو نحو ذلك .

ثم ضبط ما فيه من مشابهة فى الرسم أو التلاوة . ومن المشهور عندهم فى هذا رجز ( محمد بن بوجه ) المشهور المعروف بالبحر ، تعرض فيه لكل كلمة جاءت فى القرآن مرة واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات الى سبع وعشرين مرة أى من الكلمات المشبهة ، وأفرد كل عدد بفصل فمثلاً : كلمة ( أعينهم ) بالرفع جاءت ثلاث مرات قال فيها :

أعينهم بالرفع من غير حضور . . . من بعد كانت وتولوا وتدور

ومن الثنائى : كلمة ( الاشياع ) بالعين قال فيه :

أشياع بالعين فهل من مذكر . . . فى سبا من قبل انهم ذكر

وقد درس هذا كله فى طفولته ، وكانت له زيادة نظم على ذلك تديلاً لزيادة

الفائدة ، كما قال : على البيت الأخير مبينا حركاته واعرابه :

فى سورة القمر خاطب وانصبا . . . وجره وغينه فى سببا

اي في سورة القمر تكون تلاوتها الخطاب والنصب " ولقد أهلكنا أشياعكم " فهل من مذكر . وفي سورة سبأ تكون تلاوتها بالغية والجبر " كما فعل بأشياعهم " وهذه دراسة لا تكاد توجد الا ماشاء الله ، وهي من المهام العلمية لحفظها رسم القرآن من التفسير والتبديل وهي من آثار تعهد الله بحفظ هذا القرآن المنزل من عنده سبحانه .

ثم قال ( رحمه الله ) : وفي أثناء هذه القراءة درست بعض المختصرات في فقه مالك كرجز الشيخ ابن عاشر ، وفي أثناءها أيضا درست دراسة واسعة في الأدب على زوجة خالي أم ولد الخال أي أن ولد خاله يعلمه العلوم الخاصة بالقرآن ، وأمه تعلمه الأدب ، قال : أخذت عنها مبادئ النحو كالأجرومية وتمرينات ودروس واسعة في أنساب العرب وأيامهم ، والسيرة النبوية ، ونظم الفزوات لأحمد البدوي الشنقيطي وهو يزيد على خمسمائة بيتا وشروحه لابن أخت المؤلف المعروف بحمد ، ونظم عمود النسب للمؤلف وهو يمتد بالآلاف وشرحه لابن أخته المذكور على خصوص العدنانيين لأنه مات قبل شرح ما يتعلق بالقحطانيين .

هذه دراسته في علوم القرآن والأدب والسير والتاريخ كانت في بيت أخواله على أخواله وأبناء أخواله وزوجات أخواله ، أي كان بيت أخواله المدرسة الأولى له . أما بقية الفنون فقال :

١ - أولا : الفقه المالكي ، وهو المذهب السائد في البلاد درست مختصر خليل ، بدأ دراسته فيه على الشيخ محمد بن صالح إلى قسم العبادات ثم درس عليه النصف من ألفية ابن مالك . ثم أخذ بقية الفنون على مشايخ متعددة ، في فنون مختلفة ، وكلهم من الجكنيين ومنهم مشاهير العلماء في البلاد منهم :

١ - الشيخ محمد بن صالح المشهور بابن أحمد الأقرم .

٢ - والشيخ أحمد الأقرم بن محمد المختار .<sup>(١)</sup>

( ١ ) وقد ذكره في الأضواء ٣٤٧/٧ بقوله بعد أن ذكر اللغات في مادة " غنى " ما نصه / وهذه اللغات التي ذكرناها في مادة غنى كت تلقيتها في أول شبابي =

٣ - والشيخ العلامة أحمد بن عمر .

٤ - والفقيه الكبير محمد النعمة بن زيدان .

٥ - والفقيه الكبير أحمد بن مود .

٦ - والعلامة المتبحر في الفنون أحمد فال بن آده .

وغيرهم من المشايخ الجكنيين .

قال ( رحمه الله ) : وقد أخذنا عن هؤلاء المشايخ كل الفنون : النحو ، والصرف

والأصول ، والبلاغة ، وبعض التفسير والحديث .

أما المنطق وآداب البحث والمناظرة فقد حصلناه بالمطالعة .

هذا ما أملاه على ( رحمه الله ) وسجلته عنه .

علما بأن الفن الذي درسه على المشايخ أو مطالعة من الكتب ، لم يقتصر في تحصيله

على دراسته ، بل كان دائما يديم النظر ويواصل التحصيل حتى غدا في كل منه كأنه

متخصص فيه ، بل وله في كل منه اجتهادات ومباحث مبتكرة ، سنلم بها - ان شاء الله -

عند ايراد المنهج العلمي لدراسته وآثاره العلمية .

المنهج السائد في بلاده وقت طلبه العلم وأثر ذلك عليه :-

تعتبر طريقة الدراسة في تلك البلاد جزءا من حياة البوادي حلا وارتحالا . و اذا

أقام أحد المشايخ في مكان توافد عليه الطلاب للدراسة عليه ومكث حتى يأخذوا عنه

وقد يقيم بصفة دائمة لدوام الدراسة عليه ، ويقال له " المرباط " نظرا لاقامته الدائمة

لنشر العلم .

ولا يأخذ المرباط من طلابه شيئا وان كان ذا يسار ساعد المحتاجين من طلابه ،

= في درس من دروس الفقه لقننيها شيخى الكبير أحمد الأقرم بن محمد المختار

الجكنى ، وذكر لى بيتي رجز في ذلك لبعض أفاضل علماء القطر وهما قوله :-

وضد فقر كالى وكسحاب .. النفع والمطرب أيضا ككنساب

وكفتى اقامة وكهنسا .. جمع لغنية لما به الفنى . ١/٠ هـ

وقد يساعد أهل ذاك المكان الغرباء من الطلاب ، فينزلون حول بيته ويبنون لهم  
خياما أو مساكن مؤقتة . ويكون لهم مجلس علم للدرس والمناقشة والاستذكار .

وقد يكون الرباط مختصا بفن واحد ، وقد يدرس عدة فنون . فإذا كان مختصا  
بفن واحد فإن دروسه تكون في هذا الفن موزعة في عدة أماكن منه بحسب مجموعات  
الطلاب ، فقد تكون مجموعة في البداية منه ، ومجموعة في النهاية وأخرى في أثنائه  
وهكذا . فتتقدم كل مجموعة على حدة فتدرس على الشيخ ، ثم تأتى المجموعة الأخرى  
وهكذا .

وإذا كان يدرس عدة فنون ، فإنه يقسم طلاب كل فن على النحو المتقدم .

افراد الغنون : ولا يحق لطالب أن يجمع بين فنيين في وقت واحد ، بل يدرس  
فنا حتى يكمله كالنحو مثلا ، ثم يبدأ في البلاغة حتى يكملها . وهكذا يبدأ مثلا في  
الفقه حتى يفرغ منه ثم يبدأ في الأصول حتى يكمله . سواء درسها على عدة مشايخ  
أو على شيخ واحد .

طريقة الدراسة اليومية : يبدأ الطالب بكتابة المتن في اللوح الخشبي فيكتب  
قدر ما يستطيع حفظه ، ثم يمحوه ، ثم يكتب قدرا آخر حتى يحفظ مقرأ من الفن  
حسب التقسيم المعهود . فمثلا النحو ، تعتبر الألفية أربعة مقارء ، ويعتبر  
متن خليل في الفقه نحو من ذلك . فإذا حفظ الطالب مقرأ من الفن تقدم للدراسة  
فيشرحه له الشيخ شرحا وافيا بقدر ما عنده من تحصيل ، دون أن يفتح كتابا  
أو يحضر في مرجع ثم يقوم هؤلاء للاستذكار فيما بينهم . ومناقشة مقاله الشيخ ، وقد  
يأخذون بعض الشروح لمقابلته على ما سمعوه أو يرجعون الى بعض الحواشي ، ولا يجتازون  
ذاك المكان من الدرس حتى يروا أنهم قد حصلوا كل ما فيه . وليس عليهم من سرعة  
أو انتهاء كتاب بقدر ما عليهم من فهم وتحصيل ما في الباب ، وقد ذكروا عن بعض  
الطلاب ممن عرفوا بالذكاء والقدرة على التحصيل ، أنه كان لا يزيد في متن خليل على  
سطين فقط . فقليل له . لم لا تزيد وأنت قادر على التحصيل فقال : لأننى عجلان  
لأعود الى أهلى ، فقالوا له ان العجلان يزيد في حصته ، فقال أريد أن أتقن ما أقرأ

حتى لا أحتاج الى إعادة دراسته فأتأخر .

دراسة الشيخ ( رحمه الله ) : على هذا المنهج كانت دراسة الشيخ ( رحمه الله )  
الا أنه تميز ببعض الأمور ، قل ان كانت لغيره . نوجز منها الآتى :-

١ - فى مبدأ دراسته : تقدم أنه أتيح له فى بادىء دراسته مالم يتح لغيره حيث  
كان بيت أخواله مدرسته الأولى . فلم يرحل فى بادىء أمره للطلب . وكان  
وحيد والديه ، فكان فى مكان التدلل والعناية .

٢ - قال ( رحمه الله ) : كنت أميل الى اللعب أكثر من الدراسة حتى حفظت الحروف  
الهجائية وبدأوا يقرءوننى اياها بالحركات ، با فتحة با ، بى كسرة بى ،  
بوضمة بو ، ( ١ ) وهكذا توث فقلت لهم أو كل الحروف هكذا ؟ قالوا : نعم  
فقلت : كفى انى أستطيع قراءتها كلها على هذه الطريقة كى يتركوننى فقالوا :  
اقرأها بثلاثة حروف أو أربعة وتنقلت الى آخرها بهذه الطريقة ، فعرفوا أننى  
فهمت قاعدتها واكتفوا منى بذلك وتركونى . ومن ثم حببت الى القراءة .

٣ - وقال ( رحمه الله ) : ولما حفظت القرآن ، وأخذت الرسم العثمانى وتفوقت فيه  
على الأقران عنيت بى والدتى وأخوالى أشد عناية ، وعزموا على توجيهى للدراسة  
فى بقية الفنون . فجهزتنى والدتى بجملين أحدهما عليه مركبى وكتبى ، والآخر  
عليه نفقتى وزادى ، وصحبنى خادم ومعه عدة بقرات ، وقد هيات لى مركبى  
كأحسن ما يكون من مركب ، وملابس كأحسن ما تكون فرحاً بى وترغيباً لى فى طلب  
العلم . وهكذا سلكت سبيل الطلب والتحصيل .

الحياة الدراسية : تقوم الحياة الدراسية على أساس منع الكلفة وتام الألفة سواء  
بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين شيخهم مع كمال الأدب ووقار الحشمة . وقـــد

---

( ١ ) كذا قال الشيخ عطية ولعل صوابه : ب فتحة با ، ب كسرة بى ، ب وضمة بسو ،  
وكذا ما بعد ها لأن هذا هو المعروف وهو المقرر فى القاعدة البغدادية .

تتخللها الطرف الأدبية والمحاورات الشعرية ، ومن ذلك ما حدثني ( رحمه الله ) قال :  
 قدمت على بعض المشايخ لأدرس عليه ولم يكن يعرفني من قبل ، فسأل عني من أكون  
 وكان في ملا من تلامذته فقلت مرتجلا :

هذا فتى من بنى جاكأن قد نزلا . . به الصبا عن لسان العرب قد عدلا  
 رمت به همة علياء نحوكم . . ان شام برق علوم نوره اشتعللا  
 فجاء يروجو ركاما من سحائبه . . تكسو لسان الفتى أزهاره حللا  
 ان ضاق ذرعا بجهل النحو ثم أبأ . . ألا يميز شكل العين من فملا  
 وقد أتى اليوم صبا مولعا كلفا . . بالحمد لله لا أبغى له بدلا

يريد دراسة لامية الأفعال.

وقد مضى ( رحمه الله ) في طلب العلم قدما وقد ألزمه بعض مشايخه بالقـرآن  
 أى أن يقرن بين كل فنين حرصا على سرعة تحصيله وتفرسا له في القدرة على ذلك ،  
 فانصرف بهمة عالية في درس وتحصيل / ( ١ ) وقد صور شدة انشغاله بطلب العلم فـسـى  
 شبابه بقوله ( رحمه الله ) في " رحلة الحج " ما نصه : - / وما قلت في شأن طلب العلم  
 وقد كنت في أخريات زمني في الاشتغال بطلب العلم دائم الاشتغال به عن التزويج لأنه  
 ربما عاق عنه وكان ان ذاك بعض البنات ممن يصلح لمثلى يرغب في زواجى ويطمع فيه فلما  
 طال اشتغالى بطلب العلم عن ذلك المنوال . أيسر منى فتزوجت ببعض الأغنياء .  
 فقال لى بعض الأصدقاء ان لم تتزوج الآن من تصلح لك . تزوجت عنك ذوات الحسب  
 والجمال . ولم تجد من يصلح لمثلك ، يريد أن يعجلنى عن طلب العلم فقلت في ذلك  
 هذه الأبيات :

دعانى الناصحون الى النكاح . . غداة تزوجت بيض المسـلاح  
 فقالوا لى : تزوج ذات دل . . خلوب اللحظ جائلة الوشاح

---

( ١ ) ترجمة الشيخ ( رحمه الله ) بقلم الشيخ عطية سالم من ص ٢١ الى ص ٣٠ . مع  
 تصرف يسير .

- (١) ضحوكا عن مؤشرة رقاق .. تمج<sup>(٢)</sup> الراح بالماء القـراح  
 كأن لحاظها رشقات نبـل .. تذيق القلب آلام الجـراح  
 ولا عجب اذا كانت لحاظ .. لبيضاء المحاجر كالرمـاح  
 فكـم قتلت كـمـا اذا دلا ص<sup>(٣)</sup> .. ضعيفات الجفون بلا سـلاح  
 فقلت لهم : دعوني ان قلبى .. من الغى<sup>(٤)</sup> الصراح اليوم صاح  
 ولى شغل بأبكار عذارى .. كأن وجوهها غرر الصـباح<sup>(٥)</sup>  
 أراها فى المهارق لا بسـات .. براقع من معانيها الصـحاح  
 أبـيت مفكرا فيها فتضحى .. لفهم القدم خافضة الجـناح  
 أبحت حريمها جبرا عليها .. وما كان الحريم بمستبـاح<sup>(٦)</sup> /  
 وسياقته ذكر قصته فى سهره على حل مسألة من مسائل مختصر خليل حيث بقى  
 فى حلها من العصر الى طلوع الشمس.

---

( ١ ) فى ترجمة الشيخ عطيه له قال ( تبسم عن نوشرة رقاق ) مكان هذا الشطر  
 ( ٢ ) فى الترجمة ( يمج ) بالياء مكان التاء .  
 ( ٣ ) فى الترجمة ( فكـم قتلا كـمـا اذا ولا حى )  
 ( ٤ ) فى الترجمة ( من الغي ) بالعين المهملة . وليس النكاح عيا ولا غيا .  
 ( ٥ ) فى الترجمة ( ضوء الصباح ) .  
 ( ٦ ) الرحلة ص ٢٤٩ .



### المبحث الثالث

#### أعماله وجهوده في نشر العلم قبل قدومه الى المملكة

قال الشيخ عطية ( وفقه الله ) في ترجمته في صدر ذكره اعمال الشيخ ( رحمه الله ) في بلاد مانه : - / كانت أعماله ( رحمه الله ) كعمل أمثاله من العلماء : الدرس والفتيا ، ولكنه قد اشتهر بالقضاء وبالغراسة فيه وكان المواطنون عظمى الثقة فيه فيأتونه للقضاء بينهم ويفدون اليه من أماكن بعيدة أو حيث يكون نازلا / ( ١ )

وما أشار اليه الشيخ عطية من اشتغال الشيخ بالتدريس يحتمه الوضع السائد في البلاد حيث كان الجو العلمي مستحكما وخصوصا في قبيلة الجكنيين ، واشتهر في موريتانيا مقولة " العلم جكني " ( ٢ ) فكيف بجكني طبقت شهرته آفاق البلاد حدثني الشيخ الدكتور محمد الخضر قال . . . واخبار نجابته شائعة وذائعة في القطر الموريتاني .

ويؤكد قول الشيخ ( رحمه الله ) في الرحلة / . . . فنزلنا عند تاجر منسجا طيب الشمائل والأخلاق اسمه : أحمد بن الطالب الأمين وهو من أخص اخواني وتلامذتي . . . / ( ٣ ) الخ .

وقول الشيخ الدكتور محمد ولد سيدى بن الحبيب عن نفسه / تلقيت عن الشيخ ( رحمه الله ) في البلاد سنة سفره عام ١٣٦٧ هـ بعض العقائد ، املاءات في التوحيد حيث كنت أحضر حلقاته وأنا صغير جدا ووعيت عنه فيها / .

وقد اشتغل الشيخ بالتدريس والفتيا حتى بعد خروجه من مسقط رأسه للحج حيث يفيض من علمه الغزير حيثما وجد أرضا متعطشه للعلم فقد أفتى ودرس في طريق رحلته للحج في المناطق الآتية :-

- ١ - قرية " كيفة " في موريتانيا . ( ٤ )
- ٢ - ( حلة الطالب جد ) وهي حي من قبيلة الأقلال بوادي ( أم الخز ) ( ٥ )
- ٣ - قرية ( تامشكط ) ( ٦ ) - قرية ( العيون ) ( ٧ )

( ١ ) الترجمة ص ٣٤ متصرف يسير ( ٢ ) حدثني بذلك الشيخ محمد الخضر

( ٣ ) الرحلة ص ٩٠ .

( ٤ ) انظر الرحلة ص ٤١ وأجاب في هذه القرية عن المسألة الاولى والثانية حسب

ترقيي للمسائل الواردة في الرحلة وانظر الكلام عن كتاب ( رحلة الحج ) ضمن كلامي عن مؤلفات الشيخ .

( ٥ ) الرحلة ص ٤٧ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ٣ ) حسب ترقيي المشار اليه قريبا

( ٦ ) الرحلة ص ٤٨ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ٥ ، ٤ ) حسب الترقيم المذكور

( ٧ ) الرحلة ص ٥٣ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ٦ )

- ٥ - قرية ( تنبدقة ) ( ١ )  
 قرية ( النعمة ) ( ٢ )  
 ومروره على هذه القرى كان على البعير ثم باعها في قرية النعمة وركب سيارة  
 ٧ - قرية ( فاوة ) ( ٣ ) - بلد ( أنيامي ) عاصمة النيجر الفرنسية ( ٤ )  
 ٩ - قرية ( الجنينة ) في حدود السودان من جهة الغرب ( ٥ )  
 ١٠ - بلدة ( أم درمان ) بالسودان ( ٦ )

أما طريقته في القضاء فقال الشيخ عطية في وصفها :- / كان اذا أتى الطرفان استكتبهما رغبتهما في التقاضي اليه وقبولهما ما يقضى به ثم يستكتب المدعى دعواه ويكتب جواب المدعى عليه أسفل كتابه الدعوى ويكتب الحكم مع الدعوى والا جابسة ويقول لهما ان هبا بهما الى من شئتما من المشايخ أو الحكام .

أما المشايخ فلا يأتي أحد هم قضية قضاها الا صدقوا عليها . وأما الحكام فلا تصلهم قضية حكم فيها الا نفذوا حكمه حالا . وكان يقضى في كل شيء الا في الدماء والحدود وكان للدماء قضاء خاص حيث كان الحاكم الفرنسي في البلاد يقضى بالقصاص في القتل بعد محاكمة ومرافعة واسعة النطاق وبعد تمحيص القضية وانتهاء المرافعة وصدور الحكم يعرض على عالمين جليلين من علماء البلاد ليصادقوا عليه ، ويسمى العالمين لجنة الدماء ولا ينفذ حكم الاعداء في القصاص الا بعد مصادقتهم عليه .

وقد كان ( رحمه الله ) أحد أعضاء هذه اللجنة ولم يخرج من بلاده حتى علا قدره وعظم تقديره ، وكان علما من اعلامها وموضع ثقة أهلها / ( ٧ )

- 
- ( ١ ) الرحلة ص ٥٧ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ١٠٤٩٤٨٤٧ )  
 ( ٢ ) الرحلة ص ٧١ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ١٥٤١٤٤١٣٤١٢٤١١ )  
 ( ٣ ) الرحلة ص ٩١ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ١٦ )  
 ( ٤ ) الرحلة ص ٩٤ حيث أملى شرحا كاملا لسلم الأخرى في المنطق وأجاب عن المسألة رقم ( ١٩٤١٨ )  
 ( ٥ ) الرحلة ص ١٠٤ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ٢٣٤٢٢٤٢١٤٢٠ )  
 ( ٦ ) الرحلة ص ١١٧ حيث أجاب عن المسألة رقم ( ٢٤ ) وتكلم في المسائل من ٢٥ - ٤٢ حسب الترقيم المشار اليه سابقا .  
 ( ٧ ) الترجمة ص ٣٤ ، ٣٥ .

مؤلفاته في بلاد هـ ( رحمه الله ) :

أما في مجال التأليف فقد صنف ( رحمه الله ) عدة كتب وهي كما يلي :-

١ - نظم في أنساب العرب ألفه قبل البلوغ يقول في أوله :

سميته بخالص الجمال . . في ذكر أنساب بني عدنان

بعد البلوغ دونه قال : لأنه كان على نية التفوق على الأقران ، وقد لامه

مشايعه على دونه وقالوا : كان من الممكن تحويل النية وتحسينها . ( ١ )

٢ - رجز في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهن وهو آلاف متعددة

قال في أوله :-

الحمد لله الذي قد ندبنا . . لأن نميز البيع عن لبس الربا

ومن بالمؤلفين كتبنا . . تطرد أطواد الجهالة هبا

تكشف عن عين الفؤاد الحجا . . اذا حجاب دون علم ضربا ( ٢ )

وقد اشار اليه الشيخ ( رحمه الله ) ونقل منه في سورة البقرة في كلامه الطويل

عن الربا وأحكامه عند قوله تعالى ( يحقق الله الربا ) حيث قال مانصه :- / وقد

كنت حررت مذهب مالك في ذلك في الكلام على الربا في الأطعمة في نظم لي طويل

في فروع مالك بقولي :-

وكل ما يذاق من طعام . . ربا النساء فيه من الحرام

مقتاتا أو مدخرا أولا اختلف . . ذاك الطعام جنسه او اختلف

( ١ ) ترجمة الشيخ عطية سالم له ص ٥١ ، ٥٢ .

( ٢ ) ترجمة الشيخ عطية سالم له ص ٥٢ .



- وان يكن يطعم للــــــوا .. مجردا فالمنع ذو انتفاء  
ولربا الفضل شروط يحـــــرم .. بها وبانعدامها ينعمـــــم  
هي اتحاد الجنس فيما ذكرـــــا .. مع اقتياته وأن يد خـــــرا  
وما لحد الا دخا ر مـــــدة .. والتادلى بسته قد حـــــدة  
والخلف فى اشتراط كونه اتخـــــذ .. للعرف عيشا وبالا سقاط أخـــــذ  
تظهر فائدته فى أربـــــع .. غلبه العيش بها لم تقـــــع  
والأربع التى حوى ذاك البيـــــت .. بيض وتين وجراد زيـــــت  
فى البيض والزيت الربا قد انحظر .. رعيا لكون شرطها لم يعتبـــــر  
وقد رعى اشتراطها فى المختصر .. فى التين وحده ففيه ما حظـــــر  
ورعى خلف فى الجراد بـــــاد .. لذكره الخلاف فى الجـــــراد  
وحبة بحبتين تحـــــرم .. ان الربا قليله محـــــرم

ثم ذكرت بعد ذلك الخلاف فى ربوية البيض بقولى :-

- وقول ان البيض ما فيه الربا .. الى ابن شعبان الامام نسبـــــا / ( ١ )

### ٣ - نظم فى الفرائض : أولها :-

- تركة الميت بعد الخا مـــــس .. من خمسة محصورة عن ســـــاس  
وحصرها فى الخمسة استقـــــرا .. وانبذ لحصر العقل بالعمـــــرا  
أولها الحقوق بالأعيـــــان .. تعلقت كالرهن أو كالجـــــانى  
وكزكاة التمر والحبـــــوب .. ان مات بعد زمن الوجـــــوب ( ٢ )

وقد اشار الشيخ ( رحمه الله ) الى هذين المؤلفين له قائلا :- / وقد كنت قلت

فى نظمى فى فروع مالك وفى الفرائض على مقتضى مذهبه فى الكلام على ما يخرج من تركه  
الميت قبل ميراث الورثة بعد أن ذكرت قضاء ديونه :

( ١ ) الاضواء ٢٤٧ / ١ ، ٢٤٨ .

( ٢ ) ذكره الشيخ عطيه محمد سالم فى ترجمته للشيخ ص ٥٢ .

وأُتبعن دينه بهــــــدى . . . تمتع ان مات قبل الرسمى / ( ١ )

الا أن ظاهر كلام الشيخ ( رحمه الله ) قد يفهم منه أنهما مؤلف واحد .

وما ذكره الشيخ عطيه ( وفقه الله ) من أنه آلاف متعددة قد يفهم من قول الشيخ

( رحمه الله ) في تفسير سورة البقرة عند فراغه من الكلام عن أحكام قوله تعالى

( يحق الله الربا ) في ثلاثين صفحة حيث قال : - / وهذا البيع الذى ذكرنا تحريمه

هو المراد عند العلماء ببيع العينة ويسميه المالكيبيع الأجل وقد نظمت ضابطه ففى

نظمى الطويل فى فروع مالك بقولى :-

بيوع الأجل اذا كان الأجل . . أو ثمن كأخويهما تحلل

وان يك الثمن غير الأول . . وخالف الأجل وقت الأجل

فانظر الى السابق بالاعطاء هل . . عادله أكثر أو عاد أقل

فان يكن أكثر ما دفعه . . فان ذاك سلف بمنفعة

وان يكن كشيئه أو قــــلا . . عن شيئه المدفوع قبل حــــلا / ( ٢ )

وكلا هذين المؤلفين فى فروع مالك لا يزالان مخطوطين .

٤ - ألفية فى المنطق : - أولها قوله :-

حمدا لمن أظهر للعقول . . حقائق المنقول والمعقول

وكشف الرين عن الأذهان . . بواضح الدليل والبرهان

وفتح الأبواب للألباب . . حتى استبان ما وراء الباب ( ٣ )

وقد ذكرها الشيخ ( رحمه الله ) ونقل منها فى تفسير سورة الأنعام فى الكلام على

أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون

( ١ ) الأضواء ٥ / ٥٢٢ هـ ٥٢٣ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله فى أيام

معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام )

( ٢ ) الأضواء ١ / ٢٥٩ .

( ٣ ) ترجمة الشيخ عطيه له ص ٥٢ .

ميتة . . . الآية ) حيث قال :- / وقد أشرت في أرجوزتي في فن المنطق الى أنه يشترط في تناقض القضيتين اتحادهما فيما سوى الكيف أعني الايجاب والسلب ، من زمان ومكان ، وشرط وازافة وقوة وفعل ، وتحصيل وعدول ، وموضوع ومحمول ، وجزء وكل ، بقولى :

والا اتحاد لازم بينهما . . . فيما سوى الكيف كشرط علما  
والجزء والكل مع المكان . . . والفعل والقوة والزمان  
ازافة تحصيل أو عدول . . . ووحدة الموضوع والمحمول ( ١ ) /

ونذكرها ( رحمه الله ) في " الرحلة " فبعد أن بين معنى السبر والتقسيم عند الأصوليين وهو عند المناطق يعرف بالشرطى المنفصل وعند الجدليين بالتقسيم والترديد ( ٢ ) قال ما نصه :- / وقد حررنا هذه المباحث في كتابنا المنظوم وشرحه في فن المنطق ( ٣ ) /

ونذكرها أيضا في الأضواء في تفسير " وان تدعهم الى الهدى فلن يهتدوا اذن أبدا " من سورة الكهف ( ٤ ) حيث قال مانصه / وقد أوضحت الفرق بين الشرطية اللزومية والشرطية الاتفاقية في أرجوزتي في المنطق وشرحت لها في قولى :

مقدم الشرطية المتصلة . . . مهما تكن صحيحة ذا التال له  
لموجب قد اقتضاها كسبب . . . فهي اللزومية ثم ان ذهب  
موجب الأصطحاب ذا بينهما . . . فلا اتفاقية عند العلم ( ٥ ) /

وهذه الألفية في المنطق لا تزال مخطوطة أيضا .

( ١ ) الأضواء ٢ / ٢٥١ .

( ٢ ) انظر الرحلة ص ١٦٥ .

( ٣ ) الرحلة ص ١٢٤ .

( ٤ ) الكهف آية ٥٧ .

( ٥ ) الأضواء ٤ / ١٤٩ .

### الفصل الثانى

جهوده ( رحمه الله ) فى الدعوة ونشر العلم بعد استقراره بالمملكة

خرج الشيخ ( رحمه الله ) من بلاده لأداء فريضة الحج وعلى نية العودة وكان سفره براً ومر فى رحلته ببلاذ كثيرة ونشر علمه فى كثير مما مر به من البلاد كما سبق وكان ذلك عام ١٣٦٧ هـ وقد ألف فى وصف رحلته كتاباً سيأتى ذكره فى ذكر مصنفاته فى المملكة وبعد وصوله الى هذه البلاد تجددت نية بقائه . وسبب ذلك : أنه مر من غير قصد فى يوم عرفة بقرب مسجد نمرة على خيمة فيها الأميران : تركى السديرى أمير أبها ، وخالد السديرى أمير تبوك قال الشيخ / فجلسنا قليلاً فى ظل الضحى من خيمتهم ننتظر رفقتنا فأوونا واكرمونا غاية الاكرام وظهروا السرور بالمعارفه معنا وتذاكرنا معهم مذاكرة أدبية . . . / <sup>(١)</sup> قال الشيخ عطية / فوجدوا بحراً لا ساحل له ، ومن تلك الجلسة وذاك المنزل تعدلت الفكرة بل كانت تلك الخيمة بداية منطلق لفكرة جديدة ، وأوصاه الأميران هو قدم المدينة أن يلتقى بالشيخين الشيخ عبد الله الزاحم ( رحمه الله ) والشيخ عبد العزيز بن صالح ( حفظه الله ) . وفى المدينة التقى بهما ( رحمه الله ) وكان صريحاً معهما فيما يسمع عن البلاد - وكان الشيخ يسمع الدعاية ضد هذه البلاد باسم الوهابية - وكانا حكيمين فيما يعرضان عليه ، ما عليه أهل هذه البلاد من مذهب فى الفقه ومنهج فى العقيدة .

وكان أكثرهما مباحثة معه فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح . وأخيراً قدم للشيخ كتاب المغنى كأصل للمذهب وبعض كتب شيخ الاسلام كمنهج للعقيدة فقرأها الشيخ وتعددت اللقاءات وطالت الجلسات فوجد الشيخ مذهباً معلوماً لا مام جليل من أئمة أهل السنة وسلف الأمة أحمد بن حنبل ( رحمه الله ) كما وجد منهاجاً سليماً لعقيدة السلف تعتمد الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة فذهب زيف الدعايات الباطلة وظهر معدن الحقيقة الصحيحة ، وتوطدت

العلاقة بين الطرفين ، وتجددت رغبة متبادلة في بقاءه لا فادة المسلمين ورغب  
( رحمه الله ) في هذا الجوار الكريم وكان يقول : ليس من عمل أعظم من تفسير  
كتاب الله في مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وتم ذلك بأمر من جلالته  
الملك عبد العزيز ( رحمه الله ) وكان الشيخان أقرب الناس إليه <sup>(١)</sup>  
وقد ختم القرآن في تفسيره بالمسجد النبوي مرتين <sup>(٢)</sup> وتوفي ولما يكمل الثالثة  
وحدثني الشيخ حماد الأنصاري : أنه لا زم درسه في التفسير في الحرم عامي  
٦٩ ، ١٣٧٠ هـ وكان الدرس في بدايته يوميا على مدار العام ثم صار مقتصرا على  
الاجازة الصيفية من عام ١٣٧١ هـ حيث كان يدرس في كلية الشريعة واللغة بالرياض  
ويأتي في الصيف الى المدينة واستمر كذلك الى عام ١٣٨١ هـ حيث صار الشيخ  
مدرسا بالجامعة الاسلامية وقد أخبرني الشيخ محمد ولد سيدي ولد الحبيب  
أنه لا زم درسه بالمسجد شعبان ورمضان وشوال من عام ١٣٧٤ هـ وأول درس حضره  
في شعبان في تفسير قوله تعالى ( وان غدوت من أهلك تبوؤ المؤمنين مقاعد  
للقتال ) من سورة آل عمران . ومن عام ١٣٨٥ هـ كان درس الشيخ مقصورا على شهر  
رمضان . ويكمل في كل عام من حيث وقف في العام قبله حدثني بذلك الشيخ محمد  
الخضر . . . وقال الشيخ عطية في وصف منهجه في درسه : / من المعلوم ان التفسير  
لا ينحصر في موضوع فهو شامل عام بشمول القرآن وعمومه ، فكان المنهج أولا بيان  
المفردات ثم الاعراب والتصريف ثم البلاغة مع ايراد الشواهد على ما يورد . ثم يأتي  
الى الأحكام ان كان موضوع الآية فقها ، فيستقصى باستنتاج الحكم وبيان الأقوال  
والترجيح لما يظهر له . ويدعم ذلك بالأصول وبيان القرآن وعلوم القرآن من عام  
وخاص ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ وأسباب نزول وغير ذلك . واذ كانت الآية في  
قصص أظهر العبر من القصة وبين تاريخها وقد يربط الحاضر بالماضي كرسط  
تكشف النساء اليوم بفتنة ابليس لحواء في الجنة ينزع عنهما لباسهما ليبريهما سواتهما

( ١ ) الترجمة ص ٣٦ ، ٣٧ .

( ٢ ) انظر الترجمة ص ٤٠ .



وفتنته للجاهلية حتى طافوا بالبيت عرايا رجالا ونساءً وها هو يستدرجهم فسـ  
التكشف شيئا فشيئا . بدأ بكشف الوجه ثم الرأس ثم الذراعين . . . الخ . فكان  
أسلوبا علميا وتربويا فى آن واحد كما كان أحكاما وحكما . وكان درسه أشبه بحديقة  
غناء احتوت أشهى الثمار وأجمل الأزهار ، فى تنسيق الفرس وجمال الجداول  
تشرح الصدر وتشفى القلب وتروق للعين . فيستفيد منه جميع الناس ويأخذ كل واحد  
ما طاب له وما وسعه . وقد يستطرد للقاعدة بمبحث كامل كما استطرد فى الرد على  
ابن حزم فى رد القياس باتيانه بأنواعه عند قوله " ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك  
" وقد طبع فى نهاية مذكرة الأصول تعميما للفائدة . وبهذا الشمول والاستقصاء  
لم يكن يترك مجالا لسؤال ولم يبق لذى حاجة تساؤل . . . فكان نفعه  
( رحمه الله ) فى المسجد النبوى للمقيم والقادم للقاصى والدانى نفعاً عظيماً ( ١ )

وقال الشيخ : عبد الله أحمد قادري مبينا أن لتفسير الشيخ ثلاث حالات  
/ الحالة الاولى : الاسهاب والتوسع ، وهذا كان يحصل فى المسجد النبوى  
فى شهر رمضان من كل عام ، حيث كان يجلس من بعد صلاة العصر ويجتمع حوله  
الناس على اختلاف طبقاتهم فيفسر القرآن الكريم الى أذان المغرب ، وقد كانت  
بعض الكلمات تأخذ منه محاضرة كاملة ، بل محاضرتين ، وكان كل الناس يستفيدون  
منه كل واحد بقدر علمه وثقافته ، ويستفيد عامة الناس بما يذكره من آداب متعلقة  
بالآيات ، وله أشرطة تمثل ذلك فى مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة / ( ٢ )  
ثم ذكر الحالة الثانية وأنها التوسط وعدم الاطالة أو الاقتضاب الشديد وهذا دأبه  
فى الدرس فى الفصل . والحالة الثالثة : الاقتضاب الشديد ويلجأ اليها فى آخر  
السنة الدراسية عندما يرى أنه لا يمكن اكمال المنهج بأسلوب الحالة الثانية .

وقد تولى ( رحمه الله ) تدريس التفسير فى دار العلوم بالمدينة عام ١٣٧٠ هـ ( ٣ )

( ١ ) الترجمة ص ٤٠ - ٤٢ .

( ٢ ) مقدمة كتاب معارج الصعود الى تفسير سورة هود ص ١٤ وهو من جمـ  
الدكتور عبد الله قادري لكلام الشيخ ( رحمه الله ) فى تفسير السورة فسـ  
الفصل الدراسى .

( ٣ ) حدثنى بذلك الشيخ حماد الانصارى .

الى أن انتقل الى الرياض عام ١٣٧١ هـ لتدريس التفسير والاصول بالمعهد العلمى  
وكليتي الشريعة واللغة وظل هناك عشر سنين واستفاد منه خلق لا يحصون كثرة  
فى الدراسة النظامية وغيرها ( ١ )

فمن ذلك أن المدرسين رغبوا فى قراءة بعض كتب شيخ الاسلام ابن تيمية  
واستيعاب دقائقه فخصص لهم الشيخ مجلسا فى صحن المعهد " بدخنه " بين  
المغرب والعشاء . ( ٢ )

ومن ذلك أنه بدأ يدرس الأصول لكبار الطلبة فى مسجد الشيخ محمد بن  
ابراهيم ( رحمه الله ) وكان يتوافد اليه الطلاب من أطراف الرياض . ( ٣ )

ومن ذلك أنه أقام درسا خاصا لنجباء الطلبة وخواصهم فى بيته فى الاصول  
وذلك بعد صلاة العصر . ( ٤ ) هذا الى جانب طلابه من أقاربه وغيرهم الذين رافقوه

للدراسه عليه وسكنوا معه بيته ولم يكن معه ابناؤه حيث كان يتركهم بالمدينة وكان بيته  
( رحمه الله ) كمدرسة لهؤلاء الذين رافقوه للدراسة عليه ( ٤ ) وفيه ألقى شرحا

على مراقى السعود على الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى كما سيأتى ذكره فى  
مؤلفاته ان شاء الله قال الشيخ عطيه ( حفظه الله ) : / ولقد كان لتدريسه

هذا سواء رسميا فى المعهد والكليتين أو فى المسجد ، أو فى المنزل كان له أثر  
طيب ونتائج حسنة لا يسع متحدث عنها بقدر ما تحدثت هى عن نفسها

فى أعمال كافة المتخرجين من تلك المعاهد والكليتين المنتشرين فى أنحاء  
المملكة المبرزين فى أعمالهم . . . . ولا يغالى من يقول ان كل من تخرج أو يتخرج

فهو اما تلميذ له أو لتلاميذه فهم بمثابة ابنائه واحفاده وكفى . / ( ٥ )

وقد بقى الشيخ ( رحمه الله ) بالرياض عشر سنين يعود الى المدينة صيف كل

( ٢ ) انظر الترجمة ص ٤٤ .

( ١ ) انظر الترجمة ص ٤٢ .

( ٣ ) انظر الترجمة ص ٤٥ .

( ٤ ) انظر الترجمة ص ٤٥ .

( ٥ ) الترجمة ص ٤٥ - ٤٦ .

عام حتى فتحت الجامعة الاسلاميعة عام ١٣٨١ هـ وبذلك انتقل دور الشيخ  
( رحمه الله ) في نشر العلم والتربية عليه من الاطار المحلي حيث كان في  
الرياض الى الاطار العالمي حيث ان الهدف الاساسي لانشاء الجامعة الاسلاميعة  
تعليم غير السعوديين الذين وفدوا الى هذه البلاد من شتى اقطار العالم  
واستمر الشيخ يدرس بالجامعة الاسلاميعة التفسير والاصول اثنا عشر عاما حيث  
توفي عام ١٣٩٣ هـ ودرس بها أيضا آداب البحث والمناظرة وتعاقب في الدراسة  
عليه في قاعات الدراسة في هذه الفترة اعداد كثيرة تفرقوا بعد تخرجهم في بقاع  
شتى من الأرض . / وقد كان بجانب تدريسه بالجامعة عضوا في مجلس الجامعة  
ساهم في سيرها ومناهجها كما ساهم في انتاجها وتعليمها / ( ١ )

وفي عام ١٣٨٦ هـ افتتح معهد القضاء العالي بالرياض وكانت الدراسة  
فيه ابتداء على نظام استقدام الاساتذة الزائرين فكان ( رحمه الله ) ممن يذهب  
للقاء المحاضرات المطلوبة في التفسير والاصول . ( ١ )

وفي يوم ١٣٩١ / ٧ / ٨ هـ صدر أمر ملكي برقم أ / ١٣٧ بتكوين ( هيئة كبار  
العلماء ) ( ٢ ) بنفس التاريخ صدر أمر ملكي برقم أ / ١٣٨ بتعيين المشايخ الذين  
تتألف منهم هيئة كبار العلماء وعدد هم سبعة عشر عالما وكان الشيخ ( رحمه الله )  
أحد هم ( ٣ ) .

قال الشيخ عطية / وقد ترأس احدى دوراتها فكانت له السياسة الرشيدة  
والنتائج الحميدة . سمعت فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح ( حفظه الله ) وهو  
عضو فيها يقول : ما رأيت قبله أحسن ادارة منه مع بعد نظر في الأمور وحسن  
تدبر للعواقب / ( ٤ )

( ١ ) انظر الترجمة ص ٤٨ .

( ٢ ) انظر ( نظام ولائحة سير العمل في هيئة كبار العلماء ) ط : مطبعة

الحكومة عام ١٣٩٤ هـ، ص ٣ .

( ٣ ) المصدر السابق ص ٧ .

( ٤ ) الترجمة ص ٥٠ .

وكان ( رحمه الله ) مع كل ماسبق عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي  
لم يقل نفعه فيها عن نفعه في غيرها فقد كان مسددا حيثما وجد .

ولم يقتصر نشاطه على داخل المملكة بل تعداه الى خارجها ففي عام ١٣٨٥ هـ  
سافر على رأس بعثة الجامعة الى عشر دول اسلامية بدأت بالسودان وانتهت بموريتانيا  
موطن الشيخ ( رحمه الله ) وبرفقته الشيخ عطية محمد سالم والشيخ محمد أمان  
والسيد الأمين بن المامي الجكني الشنقيطي واستمرت الجولة أكثر من شهرين كما  
حدثني بخبرها الشيخ محمد الخضر قال الشيخ عطية ( حفظه الله ) / وكان لـه  
العديد من المحاضرات والمحادثات سجلت كلها في أشرطة لا تزال محفوظة آمل  
أن أوفق لنقلها وطبعها اتماما للفائدة ان شاء الله / ( ١ )

وبعد : فهذه هي أبرز أنشطة الشيخ ( رحمه الله ) في الدعوة ونشر العلم  
ولئن كنت أوجزتها في صفحات محدودة فان للقارىء أن يتصور أن مايكتب في سطرين  
أو ثلاثة يمكن أن يكلف جهداً متواصلاً خلال عشرين سنة أو تزيد وأسأل الله العظيم  
أن يجزي الشيخ خير مايجزي الدعاة الصادقين والعلماء العاملين آمين .

وقد كان للشيخ ميدان آخر في نشر العلم غير ماسبق . ألا وهو ميدان التأليف  
فإلى ذكر مؤلفاته ( رحمه الله ) .

مصنفاته ( رحمه الله ) بعد وصوله الى هذه البلاد :-

سبق أن ذكرت مصنفاته ( رحمه الله ) في بلاده وهي أربعة : نظم في أنساب  
العرب ونظم في فروع مالك وألفية في المنطق .  
أما مصنفاته في هذه البلاد فهي كمايلي :

١ - منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز وهي رسالة تقع في اثنتين وستين  
صفحة وطبعت في الجزء العاشر من أضواء البيان . ألفها لما رأى جل أهل  
هذا الزمان يقولون بجواز المجاز في القرآن ولم يثنبوها الى أن القول فيه  
بالمجاز ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجلال . ( ٢ ) وقد رتبته على مقدمة  
وأربعة فصول وخاتمة . المقدمة في ذكر الخلاف في وقوع المجاز في أصل اللغة ،  
وأنه لا يجوز في القرآن على كلا القولين :

الفصل الاول : في بيان أنه لا يلزم من جواز الشيء في اللغة جوازه في  
القرآن وذكر أمثلة لذلك .

الفصل الثاني : في الجواب عن آيات زعموا أنها من المجاز نحو ( جدارا يريد  
ان ينقض ) الآية .

الفصل الثالث : في الأجوبة عن اشكالات تتعلق بنفي المجاز ونفي بعض الحقائق

ويشتمل على أمور لها تعلق بالموضوع .

الفصل الرابع : فى تحقيق المقام فى آيات الصفات مع نفي المجاز عنها .

الخاتمة : فى وجه مناظرة النافي لبعض الصفات بالطرق الجدلية .<sup>(١)</sup>

ولأن هذه الرسالة تعرضت لنفي أمر تظافر جمهور أهل العلم من المتأخرين على اثباته فقد تعرضت للنقد ومن أبرز الناقدين لها والذين تصدوا للرد على الشيخ فيما قرره فيها الدكتور عبد العظيم المطعني فى كتاب له يقع فى مجلدين مجموع صفحاتهما سبع وأربعون ومائة والـف صفحة خصص منها للرد على الشيخ فى رسالته هذه احدى وثلاثين صفحة<sup>(٢)</sup> . وسيأتى بيان أوجه الرد ومناقشتها فى الفصل السادس من الباب الرابع عند الكلام عن موقف الشيخ من المجاز فى كتاب الله ان شاء الله تعالى . وقد أحال الشيخ فى الأضواء على هذه الرسالة ———راراً عديده فى اجزاء متفرقة مما يدل على فراغه منها قبل شروعه فى الأضواء .

٢ - دفع ايها الاضطراب عن آيات الكتاب : - قال فى مقدمته بعد الحمد والصلاة : -  
/ أما بعد فان مقيد هذه الحروف ( عفا الله عنه ) ، أراد أن يبين فى هـذه الرسالة ما تيسر من أوجه الجمع بين الآيات التى يظن بها التعارض فى القرآن العظيم ، مرتباً لها بحسب ترتيب السور يذكر الجمع بين الآيتين غالباً فى محل الأولى منهما ، وربما يذكر الجمع عند محل الأخيرة ، وربما يكتفى بذكر الجمع عند الأولى وربما يحيل عليه عند محل الأخيرة ولا سيما اذا كانت السورة ليس فيها مما يظن تعارضه الا تلك الآية ، فانه لا يترك ذكرها والا حالة على الجمع المتقدم /<sup>(٣)</sup>  
وسبب تأليفه : ما ذكره الشيخ عطية ( وفقه الله ) حيث قال / وقد كان سببه سؤال عند الدرس عن مدى التوفيق بين قوله تعالى ( وقفوهم انهم مسئولون مالكم لا تناصرون )

( ١ ) منع جواز المجاز ص ٤ ، ٥ .

( ٢ ) من ص ١٠٠٩ - ١٠٤٠ .

( ٣ ) الأضواء ١٠ / ٣ مقدمة دفع ايها الاضطراب ، وقد ألفه الشيخ ( رحمه الله ) فى خمسة عشر يوماً وهي ما يسمى اجازة الامتحانات من عام ١٣٧٣ هـ كما حدثنى الشيخ عطية سالم بذلك .

مع قوله ( فيومئذ لا يسأل عن ذنبه أنس ولا جان ) فأجاب ( رحمه الله ) باستفاضة وذكر لها أمثلة عديدة ، فسألته عن تأليف فيها فقال لا أعلمه ، فكان رجائي منه أن يؤلف فيه لنفع المسلمين فوعد خيرا ثم فعل . وقد تتبع هذا النوع في القرآن من أوله الى آخره . وهو أيضا ( ١ ) تجربة أولى موفقة ولو أعيدت كتابته فان في القرآن بعض مواطن من موضوع الكتاب / ( ٢ ) هكذا قال الشيخ عطية ولكنه ( وفقه الله ) لم يدعم كلامه بالشواهد والأمثلة ولو مثالا واحدا .

وقد أحال الشيخ عليه في الأضواء واقتبس منه مرارا تربو على ثمانين مرة في جميع أجزاء الأضواء مما يدل على أنه فرغ من تأليفه قبل الشروع في أضواء البيان . وقد طبع في خمسين وثلاثمائة صفحة في أول الجزء العاشر من الأضواء ، وطبع قبل ذلك مفردا في نسخ محدودة نفذت ، وذلك قبل عام ١٣٧٥ هـ كما سيأتى ما يدل عليه في الكلام على شرحه للمراقى . ثم أعيد طبعه ولا يزال في آخر الأضواء .

### ٣ - مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة ( رحمه الله ) :-

وضعها الشيخ على الروضة لحل اشكالاتها وتكشف غموضها وتجمع شتاتها وتفصل مجملها وذلك حين أسند اليه تدريس مادة الأصول بكلية الشريعة بالرياض عنده افتتاحها عام ١٣٧٤ هـ فأملى هذه المذكرة في السنوات الأولى من تدريسه في الرياض . وظل الطلبة يتناقلونها دون أن تطبع لهم الى أن تخرجت الدفعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة . وحين افتتحت الجامعة الإسلامية عام ١٣٨١ هـ بالمدينة انتقل الى المدينة وتولى تدريس المادة في نفس الكتاب وتناقل الطلبة المذكرة . وقد شملت هذه المذكرة روضة الناظر كلها ماعدا المقدمة المنطقية التي افتتح بها المؤلف كتابه فلم تتعرض هذه المذكرة لها . وقد كانت هذه المذكرة متناشرة الأطراف لدى الطلاب لا تكاد توجد مجتمعة عند أحدهم . قال الشيخ عطية محمد سالم :- / وقد لمست فيها من مهام هذا الفن وتوجيهات قضاياء ما حملنى على جمعها كلها والعناية بها . وقد رغبت الجامعة الإسلامية في طبعها مكتملة بعد تحقيقها ، وتدقيقها وتصحيحها على فضيلة المؤلف ( حفظه الله )<sup>( ٣ )</sup> لتكون أشرا من آثاره

( ١ ) قوله " أيضا " لأنه قال مثل ذلك عن أضواء البيان .

( ٢ ) الأضواء ٦٩٥ / ٩ ٦٩٦ هـ .

( ٣ ) قال ذلك في حياته لأن الشيخ عطية كتب المقدمة في ١٢ / ٥ / ١٣٩١ هـ ونحن

نقول اليوم ( رحمه الله رحمة واسعة ) .

المجيدة فكان ذلك نعمة متجددة لي بدراستها واتقانها - وها هي بين يدي الطلاب أمل أن يجدوا فيها أكثر ما تصبو اليه نفوسهم وتتطلع اليه أفكارهم في هذا الفن - مما يمكن أن تغنيهم عن غيرها ولا يكاد يغنى غيرها عنها ، ولا سيما في مواطن الترجيح والمباحث العقلية حيث يجدونها بعيدة عن تعقيد الفلسفة وخالصة من شوائب السفسطة ، ناصعة بنور الحق على هدى الكتاب والسنة وعقيدة سلف الأمة يدرسونها مطمئنين ويتلقونها بيقين لما لفيضه مؤلفها ( حفظه الله ) من يد طولى وأثر حميد في هذا الفن وما يتصل به من عقائد ونصوص وأحكام وعلوم اللسان والمنطق والبيان مما يجعل مباحثها وافية شاملة ، والجدير بالذكر أن الكتاب المقرر " روضة الناظر " متأثر كثيرا بكتاب المستصفى للغزالي في أصول الشافعية وهذه المذكرة متأثرة أيضا بمراقبي السعود في أصول المالكية وبهذا التأثير المزدوج تكون تلك المذكرة مفيدة أصالة في المذاهب الثلاثة الحنبلي ، والشافعي ، والمالكي . وفي المذهب الحنفي في مواطن الخلاف حينما تتعرض له / ( ١ ) ومن هنا جاءت قيمتها التوثيقية في عزو الأقوال الى أئمة المذاهب حيث تعاقب عليها ثلاثة من أعلام المذاهب فالغزالي علم في فقه الشافعي وابن قدامة امام في الفقه الحنبلي والشنقيطي حجة في الفقه المالكي فلا تكاد تجد فيها خطأ في عزو قول الى أحد هذه المذاهب الثلاثة فقد استدرك الشيخ ( رحمه الله ) على ابن قدامة عزوه لمذهب مالك ما ليس منه ومن أمثلة ذلك استدراكه على ابن قدامة حين قال / فهذان الضريان لا نعلم خلافا في أنه لا يجوز التمسك بهما من غير أصل / ( ٢ ) يقصد بالضربين المصلحة المرسلية ان كانت من الحاجيات أو التحسينيات . حيث قال الشيخ ( رحمه الله ) متعقباً ما نصه / واعلم ان مالكا يراعى المصلحة المرسلية في الحاجيات والضروريات كما قرره علماء مذهبه خلافا لما قاله عنه المؤلف من عدم مراعاتها في الحاجيات / ( ٣ ) ومن

( ١ ) مقدمة المذكرة التي كتبها الشيخ عطية ص ٥٤ ، وما سبقه من الكلام عن المذكرة

مستفاد ايضا من المقدمة نفسها ص ٤٤ ، ٥٥ .

( ٢ ) روضة الناظر بشرحها نزهة الخاطر ١ / ٤١٣ .

( ٣ ) المذكرة ص ١٦٩ .

أمثته أيضا قوله في مبحث الاستصلاح أيضا ما نصه :- / وما ذكره المؤلف ( رحمه الله ) من أن مالكا ( رحمه الله ) أجاز قتل الطث لا صلاح الطثين ذكره الجويني وغيره عن مالك وهو غير صحيح ولم يروه عن مالك أحد من أصحابه ولم يقله مالك كما حققه العلامة محمد بن الحسن البناني في حاشيته على شرح عبد الباقي الزرقاني لمختصر خليل ( ١ ) ومن أمثته أيضا قوله ( رحمه الله ) / والتحقيق عن مالك أنه يوافق الجمهور في هذه المسألة خلافا لما ذكره عنه المؤلف ( ٢ ) ومراده بالمسألة : ورود لفظ العموم على سبب خاص هل يسقط عمومه أولا ؟ حيث قال ابن قدامة / وقال مالك وبعض الشافعية يسقط عمومه . . الخ ( ٣ ) ومن أمثلة توضيحها لما يوهم غير المقصود في الروضة قوله ( رحمه الله ) في مبحث الاستصلاح مانصه / وبهذا الايضاح يظهر لك أن ما يوهمه كلام المؤلف من شمول الاستصلاح لما دل الشرع على اعتباره غير مراد له لكن المؤلف ( رحمه الله ) ترجم للاستصلاح الذي هو المصلحة المرسله ثم ذكر جميع أنواع المصالح من مرسله وغيرها فحصل الايهام وقد عرفت التحقيق ( ٤ ) وقد نقحها الشيخ ( رحمه الله ) من المباحث الكلامية وبسطها بأسلوب قريب ونبه على بعض المسائل العقديّة التي وقع فيها الموفق ابن قدامة من غير قصد ومن أمثلة ذلك تعقبه له حين قال / الأمر بالشئ نهى عن ضده من حيث المعنى فاما الصيغة فلا ( ٥ ) فبعد أن بين الشيخ ( رحمه الله ) خطأ زعم المتكلمين ومن وافقهم من الأصوليين أن الأمر بالشئ هو عين النهي عن ضده وأنه مبنى على زعمهم الفاسد أن الأمر قسمان نفسي ولفظي ، وأن النفسي هو المعنى القائم بالذات المجرد عن الصيغة . ثم بين وجه فساد ما قال / ويوضح ذلك اشتراطهم في كون الأمر نهيا عن الضد

( ١ ) المذكرة ص ١٧٠ .

( ٢ ) المذكرة ص ٢١٠ .

( ٣ ) نزهة خاطر العاطر ١٤١ / ٢ .

( ٤ ) المذكرة ص ١٧٠ .

( ٥ ) النزهة ١٣٣ / ١ .



أن يكون الأمر نفسياً يعنون الخطاب النفسي المجرد عن الصيغة ، وجزم بيننا  
هذه المسألة على الكلام النفسي صاحب الضياء اللامع وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى  
هذا بقوله " من حيث المعنى ، وأما الصيغة فلا ولم ينتبه لأن هذا من المسائل التي  
فيها الغار تحت الرماد لأن أصل هذا الكلام مبنى على زعم باطل وهو أن كلام الله  
مجرد المعنى القائم بالذات المجرد عن الحروف والألفاظ لأن هذا القول الباطل  
يقتضى أن ألفاظ كلمات القرآن بحروفها لم يتكلم بها رب السموات والأرض ، وبطلان  
ذلك واضح وسيأتى له ان شاء الله زيادة إيضاح في مباحث القرآن ومباحث الأمر (١)  
وقد وفى بوعده ( رحمه الله ) فزاد المسألة إيضاحاً واستدلالاً في مبحث تعريف  
كتاب الله (٢) وفى مبحث الأمر (٣) وهناك مسائل خالف فيها الشيخ الشنقيطى ابن  
قدامة واختار خلاف اختياره مثل ترجيحه نسخ القرآن بالسنة (٤) ومثل مخالفته له  
في تقسيم ما لا يتم الواجب إلا به (٥) وغيرها وهي كثيرة وله تنبيهات على قضايا مهمة  
يغفلها المؤلف مع أن فهم كلامه ينبثق عليها . وتنبيهات على بعض التقسيمات يتكلم  
المؤلف عن بعضها ويترك البعض الآخر فيتم الشيخ كلامه عليها . وعلى أية حال فمن  
رجع إليها سيجد فيها الشيء الكثير والعلم الواضح البين بحجة واضحة من كتاب  
أو سنة أو لفظة أو ما يستند اليهما بعبارة سهلة واضحة فهي نموذج لمن أراد ان يعد  
صياغة جديدة لكتابه علم الأصول . وما ينبغي لقارئها أن ينتبه له هو أن الشيخ  
لم يلتزم تفسير كلام الموفق تفسيراً تحليلياً كما يفعله الاستاذ لطلابه عند ما يشرح لهم  
متناً هو ملزم ببيانه لهم انما طريقته ان يستهل كل فصل بذكر طرف من كلام ابن  
قدامة فيه ثم يشرح بذكر حاصل ما ذكره في الفصل فيلخصه ويرتبه بعبارة واضحة ثم

( ١ ) المذكرة ص ٢٧ .

( ٢ ) المذكرة ص ٥٤ .

( ٣ ) المذكرة ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

( ٤ ) المذكرة ص ٨٥ - ٨٧ .

( ٥ ) المذكرة ص ١٤ .

يستدرك عليه ان كان ثمت استدراك أو يرجح خلافه ان كان ، أو يستدل له ان ترك المؤلف الاستدلال أو يتم التقسيم ان أدخل المؤلف بتمامه وهكذا . أقول ينبغي أن يتنبه لذلك لأن بعض طلبة العلم يأتي للمذكرة يريد منها شرح كلمة أو جملة استغلق عليه فهمها من كلام الموفق فلا يجد ما يشغى غليله في المذكرة فيظنه قصورا وليس كذلك . هذا وقد طبعت المذكرة في أربعين وثلاثمائة صفحة وألحق بها مبحث للرد على ابن حزم في نفيه القياس وهو درس من دروسه ( رحمه الله ) في المسجد النبوي ففى رمضان عام ١٣٨٩ هـ في تفسير قوله تعالى / ما منعك الا تسجد ان أمرتك ( حيث فرغ من الشريط المسجل وصحح عليه ثم طبع ملحقا بالمذكرة في عشرين صفحة .

٤ - آداب البحث والمناظرة :- قال الشيخ ( رحمه الله ) في مقدمته :-

/ . . . ولما كان من المتوقع أن يواجه الدعاة الى الحق دعاة الى الباطل مضللون يجادلون لشبه فلسفية ، ومقدمات سوفسطائية ، وكانوا لشدة تمرنهم على تلك الحجج الباطلة كثيرا ما يظهرون الحق في صورة الباطل ، والباطل في صورة الحق ، ويفهمون كثيرا من طلبة العلم الذين لم يكن معهم سلاح من العلم يدفع باطلهم بالحق وكان من الواجب على المسلمين أن يتعلموا من العلم ما يتسنى لهم به ابطال الباطل واحقاق الحق على الطرق المتعارفة عند عامة الناس ، حمل ذلك الجامعة على انشاء كلية الدعوة وأصول الدين . ومهمتها تخريج دعاة قادرين على تبليغ الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى افحام والزام الدعاة المضللين ببيان ما يصحح أدلتهم ويظهر بطلان حجج خصومهم . ومن أجل ذلك قررت في منهج هذه الكلية تدريس مادة " آداب البحث والمناظرة " لأنه هو العلم الذي يقدر به من تعلمه على بيان مواضع الغلط في حجة خصمه ، وعلى تصحيح مذهبه باقامة الدليل المقنع على صحته أو صحة ملزومه أو بطلان نقيضه ونحو ذلك . ومن المعلوم أن المقدمات التي تتركب منها الأدلة التي يحتج بها كل واحد من المتناظرين انما توجه الحجة بها منتظمة على صورة القياس المنطقي . ومن أجل ذلك كان فن آداب البحث والمناظرة يتوقف فهمه كما ينبغي على فهم مالا بد منه من فن المنطق . . . الى أن قال : وكانت

الجامعة قد اسندت اليها تدريس فن آداب البحث والمناظرة ، وكان لابد من وضع مذكرة تمكن طلاب الفن من مقصودهم فوضعنا هذه المذكرة وبدأناها بإيضاح القواعد التي لا بد منها من فن المنطق لآداب البحث والمناظرة ، واقتصرنا فيها على المهم الذي لا بد منه للمناظرة ، وجئنا بتلك الأصول المنطقية خالصة من شوائب الشبه الفلسفية فيها النفع الذي لا يخالطه ضرر البتة لأنها من الذي خلصه علماء الاسلام من شوائب الفلسفة . . . الى أن قال : ومن المعلوم أن فن المنطق منذ ترجم من اللغة اليونانية الى اللغة العربية في أيام المأمون كانت جميع المؤلفات توجد فيها عبارات واصطلاحات منطقية لا يفهمها الا من له المام به ، ولا يفهم الرد على المنطقيين في ما جاؤا به من الباطل الا من له المام بفن المنطق . وقد يعين على رد الشبه التي جاء بها المتكلمون في أقيسة منطقيه فزعموا أن العقل يمنع بسببها كثيرا من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة ، لأن أكبر سبب لافحام المبطل ان تكون الحجة عليه من جنس ما يحتج به وأن تكون مركبة من مقدمات على الهيئة التي يعترف الخصم المبطل بصحة انتاجها . ولا شك أن المنطق لو لم يترجم الى العربية ولم يتعلمه المسلمون لكان دنيهم وعقيدتهم في غنى عنه كما استغنى عنه سلفهم الصالح ، ولكنه لما ترجم وتعلم وصارت أقيسته هي الطريق الوحيدة لنفي بعض صفات الله الثابتة في الوحيين ، كان ينبغي لعلماء المسلمين أن يتعلموه وينظروا فيه ليردوا حجج المبطلين بجنس ما استدلوا به على نفيهم لبعض الصفات ، لان افحامهم بنفسهم أدلتهم أدعى لانقاطعهم والزامهم الحق . . . الى أن قال : - وبعد الانتهاء مما لا بد منه من فن المنطق نذكر جملا كافية من آداب البحث والمناظرة تعين من تعلمها على تصحيح مذهبه وابطال مذهب خصمه مع الآداب اللازمة لذلك ثم نطبق ذلك في مسائل من القواعد في أصول الفقه ، ومسائل من مسائل الكلام التي نفى فيها المعطلون بعض الصفات ، ونوضح كيفية تصحيح الحق في ذلك وابطال الباطل ، لأن تطبيق ذلك عمليا يفيد الطالب افادة أكبر .

ويختتم الكلام بالمقارنة بين ما يسميه المتكلمون مذهب السلف ، ومذهب الخلف مع احقاق الحق وابطال الباطل على الطرق المعهودة في المناظرة ليفيد ذلك الطالب تمرينا على رد الشبه وابطال الباطل بطريق المناظرة / (١) والكتاب مطبوع في جزئين صغيرين ، الأول منهما مقدمات منطقية ، وكان حينذاك مقررا على السنة الاولى بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الاسلامية وهو يقع في ثمانين صفحة من الحجم العادى ، والثانى : في آداب البحث والمناظرة وكان مقررا على السنة الثانية بكلية الدعوة وأصول الدين ويقع في ست وثلاثين ومائة صفحة من الحجم العادى وقد تم طبع الكتاب بجزئيه عام ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف تحت اشراف الشيخ عطية محمد سالم المشرف على مطبوعات الجامعة حينذاك . وكان الشيخ ( رحمه الله ) قد فرغ من تأليف الجزء الاول منه في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الاول من سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف بمدينة النجف ( صلى الله عليه وسلم ) كما ذكر ذلك في خاتمته . اما الجزء الثانى ففرغ منه في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الاولى ففى العام نفسه كما ذكر في خاتمة الكتاب .

هـ - أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن :- وهو آخر مؤلفاته ( رحمه الله ) : ان كلها قد فرغ منها الا الأضواء فانه توفي ولم يتمه . أما آداب البحث والمناظرة فقد فرغ منه قبل الأضواء كما سبق وان كان قد أحال فيه على الأضواء في موضعين : الاول : قوله ( رحمه الله ) في القسم الاول من الكتاب " قسم المقدمات المنطقية " ما نصه / وقد نبهنا في كتابنا " أضواء البيان " على غلط الزمخشري وأبى حبان ففى آية وان تدعهم الى الهدى فلن يهتدوا اذن أبدا " (٢) . . . الخ كلامه وهو يدل على فراغه من هذه الآيات من سورة الكهف قبل اتمام الجزء الاول من آداب البحث والمناظرة كما قدمت .

( ١ ) آداب البحث والمناظرة ١ / ٣٤٤ ، ٥٤٥ ، ٧٠٧ .

( ٢ ) آية ٥٧ من سورة الكهف .

( ٣ ) آداب البحث والمناظرة ١ / ٤٤٤ .

الثانى : قوله ( رحمه الله ) :- / وقد أوضحنا هذا فى كتابنا أضواء البيان فى سورة الأنعام فى الكلام على قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى الى محرما .. ) الآية / <sup>(١)</sup> يقصد نسخ المتواتر بأخبار الآحاد الثابت تأخرها عنه .

أما منع جواز المجاز ودفع ايها الاضطراب فان احالته المتكررة عليهما فى جميع أجزاء الأضواء تدل على فراغه منهما قبل شروعه فى الأضواء .

وأما مذكرة الأصول فانها طبعت عام ١٣٩١ هـ وقد شرع فى املائها على الطلبة منذ تأسست كلية الشريعة بالرياض ١٣٧٤ هـ ولا شك انه فرغ من املائها فى وقت مبكر جدا .

كل ماسبق ذكره من مصنفات الشيخ أشار اليها الشيخ عطية فى ترجمته للشيخ ( رحمه الله ) وهناك كتب لم يشر اليها فى ترجمته ولكنه ذكرها فى مقدمته لمحاضرة آيات الصفات التى ألقاها الشيخ عام ١٣٨٢ هـ وهي كما يلي :-

٦ - رحلة الحج الى بيت الله الحرام - طبع عام ١٤٠٣ هـ <sup>(٢)</sup> وكتب مقدمته الشيخ عطية محمد سالم وهو يقع فى مائتين وخمسين صفحة تقريبا من الحجم دون العادى قليلا .

قال الشيخ عطية فى وصف الرحلة / فجاءت سلسلة الاسلوب شيقة الحديث غلبة الألفاظ جمعت من الطرف اطيبيها ومن الحقائق العلمية أدقها ومن المؤانسات الشعرية أعذبها ، بل ربما اشتملت على ليال نابغية . وساعات ذهبية ، شأن كل رحالة عظيم الشأن ، يلقي المخاطر ويجازف ويفامر ، ويقابل كل ظرف وحال بما يناسبه من صبر وتحمل واستئناس وتجمل ، فهى بحق كحديقة غناء بها غروس مورقة ، وزهور ناعمة وثمار يانعة ، وقد تجد فيها أشواكا بارزة وأحجارا صلبة ، وجداول باسمة . ورمالا جاشمة فتكتمل الصورة الطبيعية التى تمتع النظر وتثير الفكر وتورث العبر . ويجد كل ذى طبع ما يلائمه وكل ذى رغبة ما يوافقه .

فهى بحق ممتعة كل قارئ مهما اختلفت العادات ، أو تنوعت الاتجاهات أو تعددت الاختصاصات : من أدب ونحو وفقه وأصول وتفسير وعقائد ومنطق أو تاريخ وبيئة وطبيعة مما سيراها القارئ بنفسه ويدركه بحسه <sup>(٣)</sup> وقال الشيخ ( رحمه الله ) فى مقدمتها مانصه :- / أما بعد : فليكن فى علم ناظره أننا

( ١ ) آداب البحث والمناظرة ١ / ٥٥ فى مبحث التناقض .

( ٢ ) وذكر الشيخ عطية فى الترجمة المشار اليها أنفا أنه مخطوط وهو كذلك حينذاك ثم طبع .

( ٣ ) مقدمة الرحلة ص ٥٥ ، ٦ .

أردنا تقييد خبر رحلتنا هذه الى بيت الله الحرام ثم الى مدينة خير الانام عليه  
أفضل الصلاة والسلام ليستفاد بما تضمنته من المذاكرة والأحكام وأخبار البلاد  
والرجال ، وما تجول فيه الأدباء من المجال ، والفرض الأكبر من ذلك تقييد  
ما أجبنا به عن كل سؤال علمي سئلنا عنه في جميع رحلتنا / ( ١ ) اهـ .  
وقد استغرقت الاجابات أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب .

والمسائل العلمية الواردة في الكتاب هي كما يلي :-

- ١ - بيان الفرق بين علم الجنس واسم الجنس ( ٢ )
- ٢ - / قول المتكلمين ان الصفه النفسية لا يدرك بدونها الموصوف وأن الانسان  
مثلا بدون النطق غير معروف لم لا يعرف الانسان بخواصه كالمشي على  
الاثنين مع الانتصاب وكالضحك وكتابة الكتاب / ( ٢ )
- ٣ - شرح قول الأغضرى في سلمه في كلامه على القياس الاستثنائي .  
وهو الذى دل على النتيجة أو ضدها بالفعل لا بالقوة ( ٣ )
- ٤ - / بيان كيفية استحالة تسلسل هيولى العالم أى تأثير بعضها في بعض  
الى ما لانهاية والبرهان الدال على أن كل ما سوى الله جل وعلا حادث / ( ٤ )
- ٥ - / تحقيق الفرق بين خطاب التكليف وخطاب الوضع / ( ٤ )
- ٦ - / الكاغد المتعامل به في نواحي البلاد التي تحت أيدي فرنسا هل يجوز  
سلمه في فلوس النحاس المتعامل بها أيضا عند هم في مذهب الامام مالك  
( رحمه الله ) أم لا ؟ ( ٥ )
- ٧ - هل يجوز نسخ النص بالاجماع ( ٦ )
- ٨ - / ما الحكمة في النسخ هل هي التخفيف أولا ؟ ( ٧ )

---

|                     |                          |
|---------------------|--------------------------|
| ( ١ ) الرحلة ص ٤٠ . | ( ٢ ) الرحلة ص ٤١ .      |
| ( ٣ ) الرحلة ص ٤٧ . | ( ٤ ) الرحلة ص ٤٨ ، ٤٩ . |
| ( ٥ ) الرحلة ص ٥٣ . | ( ٦ ) الرحلة ص ٥٧ .      |
| ( ٧ ) الرحلة ص ٥٨ . |                          |

- ٩ - هل يجوز الجمع بين الاختين بملك اليمين أولا (١)
- ١٠ - كيفية تركيب القياس الاقتراني (٢)
- ١١ - / تحقيق النسبة التي بين الأزل والقدم في اصطلاح المتكلمين / (٣)
- ١٢ - مذهب أهل السنة في آيات الصفات وأحادِيثها (٤)
- ١٣ - محاورات عن أيام العرب وأشعارها وملح الأدباء ونوادِرهم. (٥)
- ١٤ - تفسير سورة الواقعة كاملة (٦)
- ١٥ - الفعل المبني للمفعول هل هو أصل أو فرع (٦)
- ١٦ - امرأة غاب زوجها فسمعت في غيبته أنه مات فظنت صدق الخبر فاعتسدت وتزوجت فحملت من الزوج الثاني ثم انكشف الغيب عن حياة الزوج الأول وعدم فراقه لزوجته ما حكم ذلك في مذهب مالك ( رحمه الله ) ؟ (٧)
- ١٧ - املاء شرح لسلم الأخرى كاملا قال عنه الشيخ / فجاء ذلك الاملاء شرحا وافيا وعن غيره كافيا / ( ٨ )
- ١٨ - تعنين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين ( ٨ )
- ١٩ - خبر الآحاد هل يفيد القطع أولا ؟ ( ٩ )
- ٢٠ - تولية المسلم على المسلم اذا كانت صادرة من غير مسلم متغلب منعقدة أم لا ؟ (١٠)
- ٢١ - حكم صلاة الجمعة في المسجد الجديد مع وجود العتيق في مذهب مالك ( ١١ )
- ( رحمه الله )
- ٢٢ - الزواج مع نية الفراق عند السفر هل هو نكاح متعة فيكون باطلا أولا ؟ ( ١٢ )
- ٢٣ - شرح بيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي واملاء القصيدة التي منها البيت ( ١٢ )
- ٢٤ - ايضاح القضايا الموجهة ويسائطها ومركباتها في علم المنطق. ( ١٣ )

|        |                |
|--------|----------------|
| ( ١ )  | الرحلة ص ٦٢ .  |
| ( ٢ )  | الرحلة ص ٧٠ .  |
| ( ٣ )  | الرحلة ص ٧١ .  |
| ( ٤ )  | الرحلة ص ٧٣ .  |
| ( ٥ )  | الرحلة ص ٨٧ .  |
| ( ٦ )  | الرحلة ص ٨٩ .  |
| ( ٧ )  | الرحلة ص ٩٢ .  |
| ( ٨ )  | الرحلة ص ٩٤ .  |
| ( ٩ )  | الرحلة ص ٩٧ .  |
| ( ١٠ ) | الرحلة ص ١٠٥ . |
| ( ١١ ) | الرحلة ص ١١٣ . |
| ( ١٢ ) | الرحلة ص ١١٥ . |
| ( ١٣ ) | الرحلة ص ١١٧ . |

- ٢٥ - تفسير قوله تعالى ( ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كـ  
به الموتى بل لله الأمر جميعا ) (١)
- ٢٦ - بيان الجمع بين قوله تعالى ( وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها  
ففسقوا فيها ) وبين قوله تعالى ( قل ان الله لا يأمر بالفحشاء ) (٢)
- ٢٧ - تحقيق القول في قصة الفرانيق وبيان سبب نزول الآية . (٣)
- ٢٨ - تحقيق معنى بيتين في ألفية ابن مالك (٤)
- ٢٩ - المثنى من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة هل هو معرب أو لا ؟ وحل  
اشكال في ذلك (٥)
- ٣٠ - بيان معنى قول الشاعر :
- وتبلى الألى يستلثمون على الألى . . تراهن يوم الروع كالحداً القبل (٦)
- ٣١ - تحقيق ( القول بالموجب ) وبيان معناه . (٧)
- ٣٢ - بيان معنى القادح المسمى فساد الوضع والقادح المسمى فساد الاعتبار  
وبيان تحقيق النسبة بينهما (٨)
- ٣٣ - بيان معنى تثقيج المناط وتخريج المناط وتحقيق المناط . (٩)
- ٣٤ - بيان معنى السير والتقسيم في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين (١٠) وفي اصطلاح  
المناطق (١١)
- ٣٥ - بيان المراد بالمصالح المرسله ودليل المالكية على الاستدلال بها (١٢)
- ٣٦ - ايضاح معنى المجاز وبيان أقسامه وأقسام الاستعاره التي هي قسم من أقسامه . (١٣)
- ٣٧ - هل في الكتاب أو السنه نص يفهم منه وجود دولة لليهود في آخر الزمن ؟ (١٤)
- ٣٨ - بيان الفرق بين دلالات الإشارة والاقتضاء والايماء والتنبيه . (١٥)
- ٣٩ - الأدلة على العداوة والبغضاء دائما بين فرق اليهود فيما بينهم وبين فسر

|        |              |
|--------|--------------|
| ( ١ )  | الرحلة ص ١٢٤ |
| ( ٢ )  | الرحلة ص ١٢٧ |
| ( ٣ )  | الرحلة ص ١٢٨ |
| ( ٤ )  | الرحلة ص ١٣٧ |
| ( ٥ )  | الرحلة ص ١٣٩ |
| ( ٦ )  | الرحلة ص ١٤٢ |
| ( ٧ )  | الرحلة ص ١٤٣ |
| ( ٨ )  | الرحلة ص ١٥١ |
| ( ٩ )  | الرحلة ص ١٥٧ |
| ( ١٠ ) | الرحلة ص ١٦٥ |
| ( ١١ ) | الرحلة ص ١٧٢ |
| ( ١٢ ) | الرحلة ص ١٧٥ |
| ( ١٣ ) | الرحلة ص ١٨١ |
| ( ١٤ ) | الرحلة ص ٢٣٨ |
| ( ١٥ ) | الرحلة ص ٢٤٠ |



( ١ )  
النصارى .

- ٤٠ - بيان الحديث الثابت فى قتال المسلمين مع الترك ومعنى قوله ( صلى الله عليه وسلم ) فى الحديث المذكور " كأن وجوههم المجان المطرقة " ( ٢ )
- ٤١ - مذاكرات فى الشعر والشعراء وبعض قصائد الشيخ فى أيام الصبا فى طلب العلم وفى الغزل وفى العتاب وإصلاح ذات البين ( ٣ )
- ٤٢ - حل اشكال منطوق فى كيفية رد الله جل وعلا على اليهود فى قولهم ما أنزل الله على بشر من شئ بقوله جل وعلا " قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ( ٤ )
- ٤٣ - بيان جواز أنسك الحج الثلاثة ومن قال بأفضلية كل نوع وأدلة تفضيل الافراد ( ٥ )
- ٤٤ - بيان معنى بيت شعر لجبرير فى قصيدة يهجو بها الأخطل النصراني ويعبیره بدین النصرانية وذكر القصيدة كاملة ( ٦ )
- ٤٥ - شهادة رجل وامرأتين فى السرقة هل تثبتان القطع والفرم أو أحدهما دون الآخر ؟ ( ٧ )

هذه هى المسائل العلمية التى اشتمل عليها الكتاب وهناك طرف أدبية وملح تأتى فى سياقه ( رحمه الله ) للرحلة تذهب عن القارىء الملل وتشده لمتابعة احداثها ووقائعها بأجمل عبارة وأسهل أسلوب .

٧ - شرح على مراقى السعود لمبتغى الرقى والصعود والتمتع عبارة عن ألفية فى أصول الفقه لعبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطى وقد شرح الماتن متنه هذا بكتاب سماه " نشر البنود على مراقى السعود " وقد خالفه الشيخ ( رحمه الله ) فى شرحه لمتننه فى مواضع منها شرحه لقوله " .

والمجمع اليوم عليه الأربعة . . . وقفوا غيره الجميع منعـــــــــــــــــه

حتى يجيء الفاطمى المجدد . . . دين الهدى لأنه مجتهد " .

حيث قال الشيخ بعد أن شرح كلام الماتن وبين مراده بالبيت الأول مانعه : - / هذا مراد المؤلف ، والذى يظهر - والله تعالى أعلم - ان هذه الاحتمالات

- 
- |       |                      |       |                |
|-------|----------------------|-------|----------------|
| ( ١ ) | الرحلة ص ٢٤٣ .       | ( ٢ ) | الرحلة ص ٢٤٥ . |
| ( ٣ ) | الرحلة ص ٢٤٦ - ٢٤٨ . | ( ٤ ) | الرحلة ص ٢٥٣ . |
| ( ٥ ) | الرحلة ص ٢٥٥ .       | ( ٦ ) | الرحلة ص ٢٧٠ . |
| ( ٧ ) | الرحلة ص ٢٧٨ .       |       |                |

التي عللوا بها<sup>(١)</sup> تقليد غير الأربعة لا تصلح دليلا على المنع مطلقا لجواز أن يحقق بعض الفتاوى تحقيقا ظاهرا لا لبس فيه كما ذكر المؤلف نظيره في اتباع مذاهـب الصحابة في قوله :

ويقتدى من عم بالمجتهدى . . منهم لدى تحقق المعتمدى

قال المؤلف في الشرح : الظاهر أن مذهب مالك يتعين على جل أهل المغرب أن لا يكاد يوجد فيهم من يعرف فقه غيره من المذاهب وكذا مذهب أبي حنيفة فى بلاد الروم / ( ٢ ) . وقال بعد أن شرح البيت الثانى وبين مراد المؤلف به ما نصه / وهذا مراد المؤلف ، والذي يتبادر - والله تعالى أعلم - أنه لا دليل من نقل ولا عقل على امتناع وجود مجتهد قبل المهدى لأن شروط الاجتهاد التي ذكرها المؤلف وغيره ليست مستحيلة التحصيل حتى يجزم بعدم حصولها بالفعل . لا سيما وقد قال المؤلف :-

والأرض لا عن قائم مجتهد . . تخلو الى تزلزل القواعد / ( ٣ )

وقد خالفه فى مواضع أخر غير هذين والمقصود المثال .

ومما يستدعى البيان أن الشيخ لم يقصد الى تأليف هذا الشرح ابتداء بل كان يشرح لبعض تلاميذه وهو الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى ( حفظه الله ووفقه ) مراقى السعود فاشتراط الشيخ أحمد على الشيخ الشارح أن يدون عنه ما يشرح فاعتذر الشيخ بضيق الوقت فامتنع التلميذ عن أخذ الحصة اليومية وبين له أن سبب امتناعه كونه لم يأخذ املاء على الحصة السابقة فقال الشيخ : ألم اقل لك ليس عندى وقت قال الشيخ أحمد : فبيتنا صرارى على أخذ املاء والا تركت الدرس وسافرت الى البلاد فقال لى : على من يكون ضرر تركك الدرس على أم عليك ؟ فقلت : عليك لأنى من بنى عمومتك وابن أختك أرسلت الى لتعلمنى<sup>(٤)</sup> فان انا سافرت دون حصول ذلك منك كان ضرر ذلك عليك . - على سبيل المزاح - فاقتنع على الرغم من ضيق وقته فكان يشرح ثم يدون له ما شرح بخطه ( رحمه الله ) وأحيانا يطلعه عليه وهو يكتب ولكن الأمالى لم تستوعب جميع أبيات المراقى بل ترك منها نحو من مائة وأربعة وستين بيتا وهى من قول صاحب المراقى :

وان يجى الدليل للخلاف . . فقد منه بلا اختلاف

من باب المجاز . الى قوله :

( ١ ) كذا بالأصل ولعل صوابه ( عللوا بها منع تقليد غير الأربعة ) بدليل ما بعده

( ٢ ) شرح الشيخ للمراقى دفتر رقم ٧ ص ١٤ .

( ٣ ) شرح الشيخ للمراقى دفتر رقم ٧ ص ١٥ .

( ٤ ) كان الشيخ أحمد قد كتب لشيخه رساله أنى مشتاق لفن الأصول ولا أرى فيمن

بقى من المشايخ من يشبع رغبتي فيه فهل ان تكلفت السفر اليك بالمشـرق تعطينى من وقتك فكتب اليه ان توجه حالا فستجدنى عند ظنك .

خطاب واحد لغير الحنبلى . . من غير رعى النص والقيس الجلى

وهو آخر بيت قبل مبحث التخصيص وقد سألت الشيخ أحمد عن السبب فى ذلك فأجاب بما حاصله أن الشيخ كان يشرح له الدرس بعد الفجر قبل أن يذهب إلى الكلية - أى كلية الشريعة بالرياض - ثم إذا رجع من الكلية ظهرا يطلى عليه ما شرحه بالصباح وكان يهين له سبعة مراجع فى الأصول للاقتباس منها عند الحاجة وربما عاق عائق عن كتابته للحصة فيتولى الشيخ كتابتها بنفسه . قال الشيخ أحمد وعند الوصول الى هذا الموضوع المذكور اشتغلنا بتبييض دفع الإيهام الاضطراب " لتقدمه للمطبعة - فكانت الحصة اليومية فى الشرح بعد صلاة الفجر مستمرة أما المالى فقد توقفت للسبب المذكور ثم لما انتهينا من تببيض دفع الإيهام استأنفنا الكتابة من حيث وصلنا فى الشرح لا من حيث وقفنا فى الكتابة - وكذلك الدرس الاول من شرح المراقى لم يكتبه الشيخ ولم يمله للسبب الذى تقدم ذكره فى قصة مراجعة التلميذ لشيخه فى طلبه تدوين ما يشرحه له . ومقداره عشرون بيتا أولها قول صاحب المراقى :-

يقول عبد الله وهو ارتسما . . سى له والعلوى المنتمى

وآخرها قوله :-

فالكل من أهل المناحي الأربعة . . يقول لا أدرى فكن متبعة

حيث بدأ الكتابة بالدرس الثانى وهو البيت الذى يلى هذا مباشرة وهو قول صاحب المراقى :-

كلام ربى ان تعلق بما . . يصح فعلا للمكلف أعلم

وقد وعد الشيخ أحمد ان يتم كتابه شرح لهذه الآيات ويلتزم بما سمعه من الشيخ ( رحمه الله ) فى شرحه لها . وكأننى بالشيخ ( رحمه الله ) لم يدر بخلد أن تكون هذه المألى فى يوم من الايام كتابا يتداوله طلاب العلم فى شتى الاقطار وبمختلف المشارب فهو مالى شيخ لتلميذه يشرح بها غوامض متن يدرسه عليه وغالبا ما يراعى فيها الشيخ حال التلميذ الذى أمامه فقد يغفل بعض ما يشكل على غيره نظرا لثقتهم بفهم الطالب لمراده .

وقد تم الفراغ منه فى الثانى والعشرين من شهر الله رجب سنة خمس وسبعين—  
 وثلاثمائة وألف كما هو محرر فى آخر المخطوط . وسماه الشيخ أحمد " ورد الخدود على  
 مراقى السعود " ولا يزال هذا الشرح مخطوطا حتى كتابة هذه الأسطر والنسخة  
 الأصلية منه عند الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى ( حفظه الله ) وهي تقع فى سبعة  
 دفاتر :-

- ١ - الدفتر الاول يقع فى ثلاث وستين صفحة كلها بخط الشيخ ( رحمه الله )
- ٢ - الدفتر الثانى يقع فى احدى وأربعين صفحة كلها بخط الشيخ ( رحمه الله )
- ٣ - الدفتر الثالث يقع فى ثلاث وستين صفحة . ثمان وثلاثون صفحة منها بخط  
 الشيخ ( رحمه الله ) . وخمس وعشرون بخط تلميذه الشيخ أحمد بن أحمد الجكسى  
 الشنقيطى .
- ٤ - الدفتر الرابع يقع فى ثلاث وستين صفحة . وكلها بخط تلميذه الشيخ أحمد
- ٥ - الدفتر الخامس يقع فى أربع وستين صفحة . منها نحو اثنتين وأربعين صفحة  
 بخط تلميذه الشيخ أحمد ، واثنين وعشرين صفحة بخطه ( رحمه الله )
- ٦ - الدفتر السادس ويقع فى ست وستين صفحة منها أربعون صفحة بخط  
 الشيخ أحمد . وست وعشرون بخط الشيخ نفسه ( رحمه الله ) .
- ٧ - الدفتر السابع ويقع فى خمس عشرة صفحة منها صفحتان بخط الشيخ—  
 ( رحمه الله ) وثلاث عشرة صفحة بخط تلميذه الشيخ أحمد ( حفظه الله )
- ٨ - الكتاب الثامن : - شرح على سلم الأخرى فى فن المنطق املاه على  
 أحد طلابه - وهو مخطوط - هكذا قال الشيخ عطية فى ترجمته المختصرة للشيخ  
 المطبوعة فى مقدمة محاضرة آيات الصفات . ولعله يعنى ما ذكره الشيخ ( رحمه الله )  
 فى رحلته بقوله :- / وفى مدة اقامتنا عند الحاج الكيدى تورة<sup>(١)</sup> جاءنا رجل من  
 أهل العلم من قبيلة تسمى ( الطلابة ) اسمه محمد ابراهيم وطلب منا أن نبين له

---

( ١ ) ذكره الشيخ فى الرحلة ص ٩٣ وأثنى عليه كثيرا وهو من بلد ( انيامى ) عاصمة  
 النيجر الفرنسية وانظر سياق رحلته ( رحمه الله ) .

معاني سلم الأخضرى فى فن المنطق بدرس شاف فأجبتة ، وكان يكتب ما أُملي عليه من  
ايضاح معانيه ليلا ونهارا خوفا من معاجلة السفر قبل الا تمام حتى أتى على آخره ،  
فجاء ذلك الاملاء شرحا وافيا وعن غيره كافيا والحمد لله رب العالمين / ( ١ ) .

٩ - بيان الناسخ والمنسوخ من آى الذكر الحكيم : وهي رسالة مختصرة جدا  
تقع فى أربع صفحات ونصف وهي شرح لأبيات السيوطي فى الاتقان بين فيها الآيات  
المنسوخة فى كتاب الله وهي عشرة أبيات وشرح الشيخ منها ثمانية أبيات يبين الناسخ  
لكل آية أشار السيوطي الى أنها منسوخة . أما البيتان الأولان فلم يشرحهما لأنهما  
لا ذكر للآيات فيهما :-

والبيتان هما :

قد أكثر الناس من المنسوخ من عدد . . . وادخلوا فيه آيا ليس تنحصر

وهاك تحرير آى لا مزيد لها . . . عشرين حررها الحذاق والكبر

ثم شرع فى بيان الآيات مكثفيا بالاشارة الموجزة جدا حتى لا يكاد يفهم المقصود  
منها أحيانا . وقال الشيخ عطيه واصفا رسالة الشيخ / وهي على ايجازها واختصارها  
كافية شافية للطالب الدارس . أملاها عليّ فضيلته فى ذى الحجة سنة ١٣٧٣ هـ . أما  
المدرس والباحث المدقق والمناقش للأقوال فان هناك المطولات لتتمة البحث . . الخ / ( ٢ )

١٠ - قال الشيخ عطيه / وله - رحمه الله - مؤلفات أخرى مخطوطة فى بلاده فى  
التاريخ والفقه والمنطق / ( ٣ ) فلعله يشير بالفقه الى الرجز الذى سبق ذكره فى المقصود

( ١ ) الرحلة ص ٩٤ .

( ٢ ) تتمة الأضواء ٧٠٤ / ٩ وما استوقفنى فى هذا الكلام قول الشيخ عطية / أملاها  
على فضيلته . . . / مع أنه قال فى أولها / كتبها فضيلة الوالد الشيخ الامين  
( رحمه الله ) على أبيات السيوطي فى الاتقان ونقلتها عن خطه وقرأتها عليه /  
١٠ هـ من تتمة الأضواء ٦٩٩ / ٩ فى أول الرسالة قال / . . . ونقلتها عن خطه  
وقرأتها عليه / وفى آخرها أى بعد خمس صفحات قال / أملاها على فضيلته  
. . . / فلعله نسي أو يحمل على تعدد الوقائع ان لا مانع من وقوع الأمرين  
والله أعلم .

( ٣ ) الترجمة الموجزة للشيخ ( رحمه الله ) فى نهاية رسالة المصالح المرسله ص ٢٥

على مذهب مالك وبالمناطق الى أغنية المنطق التي سبقت الاشارة اليها . أما التاريخ فلا أعلم له الا أنساب العرب " خالص الجمان في ذكر أنساب بني عدنان " التي لا وجود لها الآن . وقد سألت الشيخ عطية ( وفقه الله ) عن مراده بذلك فأجاب بنحو مما ذكرت .

( ١ ) - قال الشيخ عطية عطفًا على كلامه السابق / كما له العديد من المذكرات الدراسية في التفسير وأصوله وأصول الفقه والمنطق والنحو والصرف . . . / ( ١ )  
وللشيخ ( رحمه الله ) محاضرات عديدة في موضوعات مهمة ألقاها في مناسبات مختلفة وطبعتها الجامعة الاسلامية وهي :

١ - منهج التشريع الاسلامي وحكمته : محاضرة ألقاها ( رحمه الله ) افتتاحية للموسم الثقافي للجامعة الاسلامية عام ١٣٨٤ هـ وطبعتها مركز شئون الدعوة بالجامعة الاسلامية في خمس وعشرين صفحة من الحجم العادي برقم ( ٦٧ ) الطبعة الاولى .

٢ - المصالح المرسله : محاضرة أملاها الشيخ ( رحمه الله ) وألقاها نيابة عنه الشيخ عطية محمد سالم ضمن محاضرات الموسم الثقافي للجامعة الاسلامية لعام ١٣٩٠ هـ وقد طبعتها الجامعة الاسلامية في سبع عشرة صفحة من الحجم دون المتوسط قليلا .

٣ - " اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً " محاضرة ألقاها الشيخ ( رحمه الله ) في المسجد النبوي بحضور محمد الخامس ملك المغرب بين فيها أن هذه الآية نص صريح في أن الاسلام لم يترك شيئاً يحتاج اليه الخلق في الدنيا ولا في الآخرة الا أوضحته وبينته . وضرب لذلك المثل بعشر مسائل عظام عليها مدار الدنيا من المسائل التي تهتم العالم فـى الدارين - وفي البعض تنبيه لطيف على الكل - والمسائل العشر هي :-

- ١ - التوحيد ٢ - الوعظ ٣ - الفرق بين العمل الصالح وغيره
- ٤ - تحكيم الشرع الكريم . ٥ - أحوال الاجتماع بين المجتمع
- ٦ - الاقتصاد ٧ - السياسة ٨ - مشكلة تسليط الكفار على المسلمين
- ٩ - مشكلة ضعف المسلمين عن مقاومة الكفار في العدد والعدد .
- ١٠ - مشكلة اختلاف القلوب بين المجتمع - وبين علاج تلك المشاكل من القرآن .  
وقد طبعت هذه المحاضرة مرارا واحداً طبعتها تقع في ثمان وعشرين صفحة  
من الحجم الصغير .
- ٤ - منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات . محاضرة ألقاها ( رحمه الله )  
بالجامعة الإسلامية بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٣٨٢ هـ . وقد طبعتها الجامعة  
الإسلامية ضمن مطبوعاتها برقم ( ٩ ) عام ١٤٠٠ هـ . وأعيد طبعه عام ( ١٤٠١ هـ )
- ٥ - المثل العليا في الإسلام : محاضرة ألقاها ( رحمه الله ) افتتاحية الموسم  
الثقافي لمحاضرات الجامعة عام ١٣٨٥ هـ وطبعت ضمن مطبوعات الجامعة  
الإسلامية .
- ٦ - حول شبهة الرقيق : وهي محاضرة ألقاها نيابة عنه الشيخ عطية محمد سالم  
ضمن محاضرات الموسم الثقافي بالجامعة الإسلامية ولا تزال مخطوطة في  
حوزة الشيخ عطية .
- ٧ - من مصنفاته رسالة في جواب سؤال صدر من أحد أمراء بلاد شنقيط أرسله  
إلى الشيخ يسأل : هل الخلق مرزوق من بركته ( صلى الله عليه وسلم )  
أوله أسباب أخرى ، . . أفاض الشيخ في الجواب وبين أن الحكمة التي خلق  
من أجلها العالم ورزق كلها الإلهية ربانية لا نبوية ، وهي تقع في إحدى  
عشر صفحة من الورق المسطر مخطوطة عند ابنه عبد الله .
- ٨ - رسالة في حكم الصلاة في الطائفة قال في مقدمتها / أما بعد فقد طلب مني  
بعض فضلاء اخواننا أن أقيد لهم حروفاً تظهر بها صحة صلاة من صلى في  
الطائفة فأجبتهم إلى ذلك . . . / ثم بين وجه استنباط صحتها من كتاب  
الله وسنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) ثم من كلام العلماء على طريقة المناظرة  
الشرعية الخالية من اللجاج والجدال - وقد سماها ابنه عبد الله : الإجابة  
الصادرة في صحة الصلاة في الطائفة . وهي في حوزته أيضاً .

الفصل الثالث  
عقيدته ( رحمه الله )

---

ان أبرز ما يتميز به الشيخ ( رحمه الله ) عقيدته السلفية التي تابع فيها رجال خير القرون في جميع أبواب المعتقد فتوج بها علمه الواسع وزاده الله بها نورا على نور . وسأذكر في هذا الفصل نماذج تؤكد ذلك - مع علمي باستغاضته وأنه أشهر من أن يستدل له - فأقول :-

أولا : أقسام التوحيد :

قال الشيخ ( رحمه الله ) : / وقد ذل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم الى ثلاثة أقسام :-

الأول : توحيد في ربوبيته ، وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء . . . وذكر الأدلة القرآنية عليه ثم قال :-

الثاني : توحيد جل وعلا في عبادته . وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى ( لا اله الا الله ) وهي مترتبة من نفى وإثبات . فمعنى النفي منها : خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنة ما كانت . ومعنى الإثبات منها : افراد الله جل وعلا وحده بجميع أنواع العبادات باخلاص ، على الوجه الذي شرعه على السنة رسله ( عليهم الصلاة والسلام ) وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم ( أجعل الآلهة لها واحدا ان هذا لشئ عجاب ) . . . وذكر الآيات الدالة على هذا النوع من التوحيد وهي كثيرة ثم قال :-

النوع الثالث :- توحيد جل وعلا في اسمائه وصفاته . وهذا النوع من التوحيد يبنى على أصليين :-

الأول : تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم كما قال تعالى

( ليس كمثله شيء ) .



والثانى : الايمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) على الوجه اللائق بكماله وجلاله ، كما قال بعد قوله ( ليس كمثله شئ ) - وهو السميع البصير ( مع قطع الطمع عن ادراك كيفية الاتصاف قال تعالى ( يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما ) . . . / (١) الخ كلامه

قال الشيخ بكر أبو زيد / هذا التقسيم الاستقراي لدى متقدمي علماء السلف : أشار اليه ابن منده ، وابن جرير الطبري ، وغيرهما ، وقرره شيخنا الاسلام ابن تيمية وابن القيم ، وقرره الزبيدي في " تاج العروس " وشيخنا الشنقيط في " أضواء البيان " في آخرين رحم الله الجميع . وهو استقراء تام لنصوص الشرع ، وهو مطرد لدى اهل كل فن كما في استقراء النحاة : كلام العرب الى ( اسم وفعل ، وحرف ) ، والعرب لم تفه بهذا ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب وهكذا من أنواع الاستقراء / (٢)

#### ثانيا : قضايا توحيد الالهية :

١ - من يستغيث بفير الله حتى في حال الشدة أسوأ حالا من المشركين :-  
في ضمن كلامه على قوله تعالى ( وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم الى البر اعرضتم وكان الانسان كفورا . . . ) الآيات من سورة الاسراء قال ( رحمه الله ) / تنبيه :- لا يخفى على الناظر في هذه الآية الكريمة : أن الله ذم الكفار وعاتبهم بأنهم في وقت الشدائد والأحوال خاصة يخلصون العبادة لله وحده ، ولا يعرفون شيئا من حقه لمخلوق . وفي وقت الأمن والعافية يشركون به غيره في حقوقه الواجبة له وحده ، التي هي عبادته وحده في جميع أنواع العبادة ، ويعلم من ذلك أن بعض جهلة المتسمين باسم الاسلام أسوأ حالا من عبدة الاوثان ، فانهم اذا دهمتهم الشدائد ، وغشيتهم الأحوال والكروب التجئوا الى غير الله ممن يعتقدون فيه الصلاح ، في الوقت الذي يخلص فيه الكفار العبادة لله . . .

( ١ ) الاضواء ٣ / ٤١٠ ، ٤١١ .

( ٢ ) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير ، ص ٣٠ .

ان الله جل وعلا أوضح في غير موضع : ان اجابة المضطر ، وانجاءه من الكرب من حقوقه التي لا يشاركه فيها غيره / ثم ذكر الأدلة على ذلك . ( ١ )

٢ - بناء المساجد على القبور :- في كلامه على قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) وبين حكم الصلاة في المواضع التي ورد فيها نهى ومنها المقبرة ذكر تنبيهها رد فيه على / ما يزعمه بعض من لا علم عنده : — أن الكتاب والسنة دلا على اتخاذ القبور مساجد يعنى بالكتاب قوله تعالى ( قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدا ) ويعنى بالسنة ما ثبت في الصحيح من أن موضع مسجد النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كان فيه قبور المشركين / ( ٢ ) وبين فيه أن هذا القول / في غاية السقوط وقائله من أجهل خلق الله / ( ٢ ) لان الذين غلبوا على أمرهم اما أن يكونوا كفارا أو مسلمين فان كان الاول فلا اشكال في أن فعلهم ليس بحجة وان كانوا مسلمين / فلا يخفى على أدنى عاقل أن قول قوم من المسلمين في القرون الماضية انهم سيفعلون كذا لا يعارض به النص — الصحيحة الصريحة عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الا من طمس الله بصيرته / ( ٢ ) ثم استدل بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) قبل انتقاله الى الرفيق الأعلى بخمس ( لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد ) الحديث وقال :- / وبه تعلم أن من اتخذ القبور على المساجد ملعون في كتاب الله جل وعلا وعلى لسان رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) وأنه لا دليل في آية ( لتخذن عليهم مسجدا ) / ( ٣ ) وأجاب عن الحديث بأن / النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أمر بها فنبشت وأزيل ما فيها / وساق الحديث من صحيح البخارى ثم قال / فصار الموضع كأن لم يكن فيه قبر أصلا لا زالت بالكلية . وهو واضح كما ترى / ( ٣ )

( ١ ) الأضواء ٦١٤ / ٣ .

( ٢ ) الأضواء ١٧٦ / ٣ .

( ٣ ) الأضواء ١٧٢ / ٣ .

٣ - من عبد الرسول كافر ومن كرهه كافر<sup>(١)</sup> :- فى تفسير قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى . . . ) الآية من سورة الحجرات قال / وهذه الآية الكريمة علم الله فيها المؤمنين أن يعظموا النبى ( صلى الله عليه وسلم ) ويحترموه ويوقروه فنهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته وعن أن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض أى ينادونه باسمه : يا محمد يا أحمد كما ينادى بعضهم بعضا وانما أمروا أن يخاطبوه خطابا يليق بمقامه ليس كخطاب بعضهم لبعض كأن يقولوا يا نبى الله أو يا رسول الله ونحو ذلك /<sup>(٢)</sup> وقال : / ومعلوم أن حرمة النبى ( صلى الله عليه وسلم ) بعد وفاته كحرمة فى أيام حياته ، وبسببه تعلم أن ما جرت به العادة اليوم من اجتماع الناس قرب قبره ( صلى الله عليه وسلم ) وهم فى صخب ولفظ وأصواتهم مرتفعة ارتفاعا مزعجا كله لا يجوز ، ولا يليق ، واقرارهم عليه من المنكر . وقد شدد عمر ( رضى الله عنه ) التكير على رجلين رفعاً أصواتهما فى مسجده ( صلى الله عليه وسلم ) ، وقال : لو كنتم من أهل المدينة لأوجعتكما ضرباً /<sup>(٣)</sup> ثم قال :- / مسألتان :- الأولى : اعلم ان عدم احترام النبى ( صلى الله عليه وسلم ) المشعر بالفض منه أو تنقيصه ( صلى الله عليه وسلم ) والاستخفاف به أو الاستهزاء به ردة عن الاسلام وكفر بالله . وقد قال تعالى فى الذين استهزؤا بالنبى ( صلى الله عليه وسلم ) وسخروا منه فى غزوة تبوك لما ضلت راحلته : ( ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض ونلعب قل : أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم ) /<sup>(٤)</sup> ثم قال : / المسألة الثانية :- وهى من أهم المسائل ، اعلم أنه يجب على كل انسان ان يميز بين حقوق الله تعالى التى هى من خصائص ربوبيته ، التى لا يجوز

( ١ ) حدثنى بهذه العبارة ابنه عبد الله عنه ( رحمه الله ) ولما رأيتها كالخلاصة

لهذا المبحث جعلتها عنوانا له .

( ٢ ) الأضواء ٦١٥ / ٧ . ( ٣ ) الأضواء ٦١٧ / ٧ .

( ٤ ) الأضواء ٦١٧ / ٧ ، ٦١٨ .

صرفها لغيره ، وبين حقوق خلقه كحق النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، ليضع كل شئ في موضعه ، على ضوء ما جاء به النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في هذا القرآن العظيم والسنة الصحيحة . وإذا عرفت ذلك فاعلم : أن من الحقوق الخاصة بالله التي هي من خصائص ربوبيته التجاء عبده اليه إذا دهمته الكروب التي لا يقدر على كشفها إلا الله . فالتجاء المضطر الذي أحاطت به الكروب ودهمته الدواهي لا يجوز إلا لله وحده ، لأنه من خصائص الربوبية فصرف ذلك الحق لله وإخلاصه له هو عين طاعة الله ومرضاته وطاعة رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ومرضاته وهو عين التوقير والتعظيم للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) لأن أعظم أنواع توقيره وتعظيمه هو اتباعه والاعتدائه به في إخلاص التوحيد والعبادة له وحده جل وعلا .

وقد بين جل وعلا في آيات كثيرة من كتابه ، أن التجاء المضطر من عبادة اليه وحده ، في أوقات الشدة والكرب من خصائص ربوبيته تعالى / <sup>(١)</sup> وذكر الآيات القرآنية الدالة على ذلك ثم قال : / فعلينا معاشر المسلمين أن نتأمل هذه الآيات القرآنية ونعتقد ما تضمنته ونعمل به لنكون بذلك مطيعين لله تعالى ولرسوله ( صلى الله عليه وسلم ) معظمين لله ولرسوله لأن أعظم أنواع تعظيم رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) هو اتباعه والاعتدائه به في إخلاص العبادة لله وحده / <sup>(٢)</sup> إلى أن قال / واعلم أن الكفار في زمن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كانوا يعلمون علما يقينا أن ما ذكر من اجابة المضطر وكشف سوء عن المكروب من خصائص الربوبية وكانوا إذا دهمتهم <sup>الكروب</sup> كاحاطة الأمواج بهم في البحر في وقفت العواصف يخلصون الدعاء لله وحده لعلمهم أن كشف ذلك من خصائصه فإذا انجاهم من الكرب رجعوا إلى الإشراك / ثم ذكر الآيات القرآنية الدالة على ما ذكر ثم قال :- / وبما ذكر تعلم أن ما انتشر في اقطار الدنيا من الالتجاء في أوقات الكروب والشدائد إلى غير الله جل وعلا كما يفعلون ذلك قرب قبر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وعند قبور من يعتقدون فيهم الصلاح زاعمين أن ذلك من دين الله ومحبة الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) وتعظيمه ومحبة الصالحين كله من أعظم الباطل ، وهو انتهاك لحرمة الله وحرمة رسوله . لأن صرف الحقوق الخاصة بالخالق التي هي من خصائص ربوبيته إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أو غيره من يعتقد فيهم الصلاح مستوجب سخط الله وسخط النبي ( صلى الله عليه وسلم )

( ١ ) الاضواء ٦١٨ / ٢

( ٢ ) الاضواء ٦٢١ / ٢

وسخط كل متبع له بالحق . ومعلوم أنه ( صلوات الله وسلامه عليه ) لم يأمر بذلك هو ولا أحد من أصحابه ، وهو ممنوع في شريعة كل نبي من الأنبياء ، والله جل وعلا يقول : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد أن أنتم مسلمون ) بل الذي كان يأمر به ( صلى الله عليه وسلم ) هو ما يأمره الله بالأمر به في قوله تعالى ( قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله فإن تولوا فقلوا اشهدوا بأنا مسلمون )

واعلم أن كل عاقل إذا رأى رجلا متدينا في زعمه مدعيا حب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وتعظيمه وهو يعظم النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ويمدحه بأنه هو الذي خلق السماوات والأرض وأنزل الماء من السماء وأنبت به الحقائق ذات البهجة وأنه ( صلى الله عليه وسلم ) هو الذي جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا إلى آخر ما تضمنته الآيات المتقدمة فان ذلك العاقل لا يشك في أن ذلك المادح المعظم في زعمه من أعداء الله ورسوله المتعدين لحدود الله . وقد علمت من الآيات المحكمات <sup>(١)</sup> أنه لا فرق بين ذلك وبين اجابة المضطرين وكشف سوء عن المكرومين .

فعلينا معاشر المسلمين أن نفتبه من نومة الجهل وأن نعظم ربنا بامتثال أمره واجتناب نهيه ، واخلاص العبادة له ، وتعظيم نبينا ( صلى الله عليه وسلم ) باتباعه والاقتداء به في تعظيم الله والاخلاص له والاقتداء به في كل ما جاء به ، والا نخالفه ( صلى الله عليه وسلم ) ولا نعصيه ، وألا نفعل شيئا يشعر بعدم التعظيم والاحترام ، كرفع الأصوات قرب قبره ( صلى الله عليه وسلم ) ، وقصدنا النصيحة والشفقة لأخواننا المسلمين ليعملوا بكتاب الله ، ويعظموا نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) تعظيم الموافق لما جاء به ( صلى الله عليه وسلم ) ويتركوا ما يسميه الجهلة محبة وتعظيما وهو في الحقيقة احتقار وازدراء وانتهاك لحرمة الله ، ورسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( ليس بأمانيك ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا . ومن يعمل من الصالحات من ذكر

---

( ١ ) آيات سورة النمل ( الله خير أما يشركون أمن خلق . . . ) الخ الآيات وكان قد ساقها قبل ذلك .

أو انش وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا ) .

واعلم ايضا ( رحمك الله ) : أنه لا فرق بين ما ذكرنا من اجابة المضطر وكشف السوء عن المكروب ، وبين تحصيل المطالب التي لا يقدر عليها الا الله ، كالحصول على الأولاد والأموال وسائر أنواع الخير . فان التجاء العبد الى ربه في ذلك أيضا من خصائص ربوبيته جل وعلا / <sup>(١)</sup> ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك وقال في نهاية المبحث : / تنبيه :- اعلم أنه يجب على كل مسلم أن يتأمل في معنى العبادة ، وهي تشمل جميع ما أمر الله أن يتقرب اليه به من جميع القربات فيخلص تقربه بذلك الى الله ولا يصرف شيئا منه لغير الله كائن ما كان .

والظاهر أن ذلك يشمل هيئات العبادة فلا ينبغى للمسلم عليه ( صلى الله عليه وسلم ) أن يضع يده اليمنى على اليسرى كهيئة المصلى ، لان هيئة الصلاة داخلية في جملتها فينبغى أن تكون خالصة لله ، كما كان ( صلى الله عليه وسلم ) هو وأصحابه يخلصون العبادات وهيئاتها لله وحده / <sup>(٢)</sup>

وفي كلامه على قوله تعالى ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ) الآية من سورة آل عمران نبه على أن آية المحبة الصادقة لله ورسوله هي الطاعة المطلقة وذكر أبياتا في ذلك . <sup>(٣)</sup>

٤ - الشرك في الحكم : أولى الشيخ ( رحمه الله ) التحذير من هذا النوع من الشرك اهتماما كبيرا لعموم البلوى به في سائر أقطار المسلمين الا من رحم الله . في الوقت الذي نجده يعني بالتحذير من شرك الفلوفى الصالحين كما سبق وفي حماية جناب التوحيد من كل ما يخدمه دق أو جل - كما سبق التمثيل لذلك - نجده يعني بهذا النوع - أعنى الشرك في الحكم - عناية فائقة وهو يدل أوضح - ا لدلالة على نظرته الشاملة لدين الله وفهمه العميق لجذور البلاء ومكان الخطر فيصرف الدواء على بصيرة من تشخيص الداء فهو يعطي كل قضية حجمها من دين الله فلا يبالغ فيما خطبه يسير ولا يهون من شأن أمر خطير والاتصاف بهذه

( ١ ) الأضواء ٦٢٣/٧ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ .

( ٢ ) الأضواء ٦٢٦/٧ .

( ٣ ) الأضواء ٢٧٨/١ .

الشمولية وبهذا التوازن فى التعامل مع قضايا هذا الدين صفة العلماء الراسخين الذين عقلوا عن الله مراده ، فليس من العلم بله الرسوخ فيه أن يعتبر الطوائف بالأضرحة وتقبيل تربتها مسألة ذوقية أو مجرد تعبير عن المحبة الصادقة فى حين أننا نلهج ليل نهار بالمطالبة بتحكيم الشريعة ونهذ القوانين الوضعية كما أنمسه ليس من الغيرة على الدين والبصيرة فى الدعوة أن نجعل كل كلامنا ودعوتنا محصورا فى التحذير من الشرك فى الأضرحة فى حين نغفل قضايا من الدين لا تقل عنه أهميه . وصور الاضطرابات فى ضبط توازن هذه الأمور مجتمعة كثيرة . وآية الرسوخ فى العلم السير فى ذلك كله فى ضوء الشرع المطهر وتنزيل كل أمر المفزلة التى جعلها له الشرع الكريم . وهو ما كان عليه الشيخ ( رحمه الله ) .

ومن كلامه فى التحذير من الشرك فى الحكم قوله ( رحمه الله ) فى كلامه الطويل على قوله تعالى ( ان هذا القرآن يهدى للتي هى أقوم ) ما نصه : / ومن هدى القرآن للتي هى أقوم - بياؤه أن كل من اتبع تشريعا غير التشريع الذى جاء به سيد ولد آدم محمد بن عبد الله ( صلوات الله وسلامه عليه ) فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفر بواح ، مخرج عن الملة الاسلامية . ولما قال الكفار للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) : الشاة تصبح ميتة من قتلها ؟ فقال لهم : " الله قتلها " فقالوا له : ما نبحتم بأيديكم حلال ، وما نبحه الله بيده الكريمة تقولون انه حرام . فأنتم اذن أحسن من الله . ؟ أنزل الله فيهم قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وان اطعتموهم انكم لمشركون ) وحذف الغاء من قوله ( انكم لمشركون ) يدل على قسم محذوف على حد قوله فى الخلاصة :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

ان لو كانت الجملة جوابا للشرط لا قرنت بالفاء على حد قوله فى الخلاصة ايضا

واقرن بغاكتما جوابا لو جعل شرطا لان أو غيرها لم يجعل

فهو قسم من الله جل وعلا أقسم به على أن من اتبع الشيطان فى تحليل الميتة أنه مشرك ، وهذا الشرك مخرج عن الملة باجماع المسلمين ، وسيويخ الله مرتكبها يوم القيامة بقوله : ( ألم أعهد اليكم يا بنى آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين ) لأن طاعته فى تشريعه المخالف للوحى هى عبادته ، وقال تعالى ( ان يدعون من دونه الا انا انا وان يدعون الا شيطانا مريدا ) أى ما يعبدون الا شيطانا ، وذلك باتباعهم تشريعه . وقال : ( وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركاؤهم . . ) الآية ، فسامهم شركاء لأنهم أطاعوهم في معصية الله تعالى . وقال عن خليله ( يا أبت لا تعبد الشيطان ) الآية ، أى بطاعته فى الكفر والمعاصى . ولما سأل عدى ابن حاتم النبى ( صلى الله عليه وسلم ) عن قوله تعالى ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا ) الآية ، بين له أن معنى ذلك أنهم أطاعوهم فى تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم . والآيات بمثل هذا كثيرة .

والعجب ممن يحكم غير تشريع الله ثم يدعى الاسلام ، كما قال تعالى : ( أَلَمْ تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ) وقال : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) . وقال : ( أفغير الله الله ابتغى حكما وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين ) ( ١ ) /

وفى تفسير قوله تعالى : ( ولا يشرك فى حكمه أحدا ) قال : / قرأ هذا الحرف عامة السبعة ماعدا ابن عامر " ولا يشرك " بالياء المثناة التحتية ، وضم الكاف على الخبر ، ولا نافية - والمعنى : ولا يشرك الله جل وعلا أحدا فى حكمه ، بل الحكم له وحده جل وعلا لا حكم لغيره ألبتة ، فالحلال ما أحله تعالى ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، والقضاء ما قضاه . وقرأه ابن عامر من السبعة ، " ولا تشرك " بضم التاء المثناة الفوقية وسكون الكاف بصيغة النهى ، أى لا تشرك يا نبى الله . أو لا تشرك أيها المخاطب أحدا فى حكم الله جل وعلا ، بل أخلص الحكم لله من شوائب شرك غيره فى الحكم . وحكمه جل وعلا المذكور فى قوله : ( ولا يشرك فى حكمه أحدا ) شامل لكل ما يقضيه جل وعلا . ويدخل فى ذلك التشريع د خولا أوليا .

وما تضمنته هذه الآية الكريمة من كون الحكم لله وحده لا شريك له فيه على كلتا القراءتين جاء مبينا فى آيات أخر ، كقوله تعالى : ( ان الحكم الا لله أــــمــــر أن لا تعبدوا الاياه ) وقوله تعالى : ( ان الحكم الا لله عليه توكلت . . ) الآية وقوله تعالى : ( وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه الى الله . . ) الآية ، وقوله تعالى : ( نذركم بأنه اذا دعى الله وحده كفرتم وان يشرك به تؤمنوا فالحكم لله العلى الكبير ) ، وقوله تعالى : ( كل شىء هالك الا وجهه له الحكم واليه ترجعون ) ، وقوله تعالى : ( وله الحمد فى الاولى والاخرة وله الحكم واليه



ترجعون ) ، وقوله : ( أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ) ، وقوله تعالى : ( قل أفغير الله أبتغي حكما وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا ) ، الى غير ذلك من الآيات .

ويفهم من هذه الآيات كقوله ( ولا يشرك فى حكمه أحدا ) - أن متبعى أحكام الشرعيين غير ما شرعه الله أنهم مشركون بالله . وهذا المفهوم جاء مبينا فى آخر آيات آخر / : ثم ذكر الآيات التى سبق نقلها قريبا ثم قال : / وبهذه النصوص السماوية التى ذكرنا يظهر غاية الظهور : أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التى شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جلا وعلا على السنة رسله ( صلى الله عليهم وسلم ) ، انه لا يشك فى كفرهم وشركهم الا من طمس الله بصيرته ، وأعماه عن نور الوحي مثلهم ( ١ ) ثم قال / تنبيه : - اعلم أنه يجب التفصيل بين النظام الوضعى الذى يقتضى تحكيمه الكفر بخالق السموات والأرض ، وبين النظام الذى لا يقتضى ذلك .

وايضاح ذلك - أن النظام قسمان : ادارى ، وشرعى . أما الادارى الذى يراد به ضبط الأمور واتقانها على وجه غير مخالف للشرع ، فهذا لا مانع منه ، ولا مخالف فيه من الصحابة ، فمن بعدهم . . . وذكر أمثلة لذلك ثم قال : - / وأما النظام الشرعى المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه كفر بخالق السموات والأرض ، كدعوى أن تفضيل الذكر على الأنثى فى الميراث ليس بانصاف ، وانهما يلزم استواءهما فى الميراث . وكدعوى أن تعدد الزوجات ظلم ، وأن الطلاق ظلم للمرأة ، وأن الرجم والقطع ونحوهما أعمال وحشية لا يسوغ فعلها بالانسان ونحو ذلك . فتحكيم هذا النوع من النظام فى أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم وعقولهم وأديانهم - كفر بخالق السموات والأرض ، وتمرد على نظام السماء الذى وضعه من خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها سبحانه وتعالى عن أن يكون معه مشرع آخر علوا كبيرا ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) ، ( قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ) ، ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ) / ( ٢ ) وقد تكلم ( رحمه الله ) كلاما طويلا على هذا النوع

من الشرك في تفسير قوله تعالى ( وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله ) من سورة الشورى في احدى عشرة <sup>(١)</sup> صفحة . ذكر في ست منها صفات من يستحق أن يكون الحكم له . وفي خمس كفر من حكم غير شرع الله بأدلة سبق ذكر أكثرها وهو واضح في بيان مقصوده رحمه الله .

ثالثا : توحيد الأسماء والصفات :- يسلك الشيخ ( رحمه الله ) مسلك أهل

السنة والجماعة سلف الأمة وأئمتها المتجافين عن طرفي الإفراط والتفريط وخلاصته اثبات بلا تمثيل ونفي بلا تعطيل قال الشيخ ( رحمه الله ) في كلامه على قوله تعالى ( ثم استوى على العرش . . . ) من سورة الأعراف ما نصه :- / هذه الآية الكريمة وأمثالها من آيات الصفات كقوله يد الله فوق أيديهم ونحو ذلك ، أشكلت على كثير من الناس اشكالا ضل بسببه خلق لا يحصى كثرة ، فصار قوم الى التعطيل وقوم الى التشبيه - سبحانه وتعالى علوا كبيرا عن ذلك كله - والله جل وعلا أوضح هذا غاية الايضاح ، ولم يترك فيه أي لبس ولا اشكال ، وحاصل تحرير ذلك أنه جل وعلا بين أن الحق في آيات الصفات متركب من أمرين :

أحدهما : تفزيه الله جل وعلا عن مشابهة الحوادث في صفاتهم سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا .

والثاني : الايمان بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه ، أو وصفه به رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله . ( أنتم أعلم أم الله ) ، ولا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) الذي قال فيه : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) فمن نفى عن الله وصفا أثبتته لنفسه فنفى كتابه العزيز ، أو أثبت له رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) زاعما ان ذلك الوصف يلزمه مالا يليق بالله جل وعلا ، فقد جعل نفسه أعلم من الله ورسوله بما يليق بالله جل وعلا . سبحانه هذا بهتان عظيم . ومن اعتقد أن وصف الله يشابه صفات الخلق فهو مشبه ملحد ضال ، ومن أثبت لله ما أثبتته لنفسه أو أثبت له رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) مع تفزيه جل وعلا عن مشابهة الخلق ، فهو مؤمن جامع بين الايمان بصفات الكمال والجلال ، والتفزيه عن مشابهة الخلق ، سالم من ورطة التشبيه والتعطيل ، والآية التي أوضح الله بها هذا ، هي قوله تعالى : ( ليس كمثله شيء وهو السميع

البصير ) فنفى عن نفسه جل وعلا مماثلة الحوادث بقوله : ( ليس كمثله شئ ) واثبت لنفسه صفات الكمال والجلال بقوله : ( وهو السميع البصير ) فصرح فى هذه الآية الكريمة بنفى ————— عن المماثلة مع الاتصاف بصفات الكمال والجلال / <sup>(١)</sup> ورد على المتكلمين الذين قسموا صفاته جل وعلا الى ستة أقسام : نفسه ، وسلبية ، وصفة معنى ، وصفة معنوية ، وصفة فعلية ، وصفة جامعة حيث قال / وسنبين لــــك أن جميع الصفات على تقسيمهم لها جاء فى القرآن وصف الخالق والمخلوق بها وهم فى بعض ذلك يقولون بأن الخالق موصوف بها وأنها جاء فى القرآن أيضا ووصف المخلوق بها ، ولكن وصف الخالق مناف لوصف المخلوق كثافة ذات الخالق لذات المخلوق ويلزمهم ضرورة فيما انكروا مثل ما أقروا به لأن الكل من باب واحد لأن جميع صفات الله جل وعلا من باب واحد لأن المتصف بها لا يشبهه شئ من الحوادث . فمن ذلك الصفات السبع المعروفة عندهم بصفات المعاني وهى القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام / . . . ثم شرع يذكر وصف الله سبحانه نفسه بهــــا ووصفه ببعض خلقه بها فى كتابه . وبين ذلك أيضا فى جميع اقسام صفاته جل وعلا عند المتكلمين وبالجملة فالشيخ ( رحمه الله ) يسلك مسلك السابقين الاولين فى اثبات والنفى وقد أفصح عن منهجه ورد على المخالفين بتوسع فى الموضوع المشار اليه قريبا فى ثمان عشرة صفحة <sup>(٢)</sup> . وفى أربع وثلاثين صفحة فى كلامه الطويل على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن ) من سورة " محمد " <sup>(٣)</sup> وأحب أن أنقل نماذج تبين التزامه بهذا المنهج من مواضع متفرقة من الأضواء فمن ذلك :-

- ١ - فى قوله تعالى ( هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك ) من سورة الانعام قال ( رحمه الله ) / ومثل هذا من صفات الله تعالى التى وصف بها نفسه يمسركما جاء ويؤمن بها ويعتقد أنه حق وأنه لا يشبه صفات المخلوقين / <sup>(٤)</sup>
- ٢ - فى قوله تعالى ( فلنقص عليهم بعلم ) من سورة الاعراف قال / تنبيه :- فى هذه الآية الكريمة الرد الصحيح على المعتزلة النافين صفات المعانى القائلين انه عالم بذاته لا بصفة قامت بذاته هى العلم ، وهكذا فى قولهم قادر ، مريد ، حي ، سميع ، بصير ، متكلم فانه اثبت لنفسه صفة العلم بقوله ( فلنقص عليهم بعلم ) ونظيره قوله تعالى ( أنزله بعلمه ) الآية وهى أدلة قرآنية صريحة فى بطلان

( ١ ) الأضواء ٣٠٤ / ٢ - ٣٠٥ . ( ٢ ) الأضواء ٣٠٤ / ٢ - ٣٢١

( ٣ ) الأضواء ٤٤٣ / ٧ - ٤٧٧ . ( ٤ ) الأضواء ٢٨٤ / ٢

مذهبهم الذى لا يشك عاقل فى بطلانه وتناقضه / ( ١ )

٣ - فى قوله تعالى ( ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى ) قال / واعلم ان الغضب صفة وصف الله بها نفسه ان ائتمهكت حرمانه تظهر آثارها فى المفضوب عليهم نعوذ بالله من غضبه جل وعلا . ونحن معاشر المسلمين نمرها كما جاءت فنصدق ربنا فى كل ما وصف به نفسه ولا نكذب بشيء من ذلك مع تنزيهنا التام له جل وعلا عن مشابهة المخلوقين سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا / ( ٢ )

٤ - فى قوله تعالى ( كل شيء هالك الا وجهه ) من سورة القصص قال / والوجه من الصفات التى يجب الايمان بها مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق / ( ٣ )

٥ - فى قوله تعالى ( بل عجبنا ويسخرون ) من سورة الصافات قال ( رحمه الله ) / ... وقرأ حمزة والكسائى : بل عجبنا بضم التاء وهى تاء المتكلم وهو الله جل وعلا . ... وبذلك تعلم أن هذه الآية الكريمة على قراءة حمزة والكسائى فيها اثبات العجب لله تعالى فهى اذا من آيات الصفات على هذه القراءة . وقد أوضحنا طريق الحق التى هى مذهب السلف فى آيات الصفات وأحادِيثها فى سورة الاعراف ... / ( ٤ ) الخ .

٦ - فى كلامه على قوله تعالى ( ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ) قال ( رحمه الله ) : / وهذه المعية خاصة بعبادة المؤمنين وهى بالاعانة والنصر والتوفيق ، وكرر هذا المعنى فى مواضع أخر كقوله ( اننى معكم أسمع وأرى ) وقوله ( ان يوحى ريك الى الملائكة أنى معكم ) وقوله ( لا تحزن ان الله معنا ) وقوله : ( قال كلا ان معى ربي سيهدين ) ، الى غير ذلك من الآيات .

وأما المعية العامة لجميع الخلق فهى بالاحاطة التامة والعلم ، ونفوذ القدرة ، وكون الجميع فى قبضته جل وعلا : فالكائنات فى يده جل وعلا أصغر من حبة خردل ، وهذه هى المذكورة أيضا فى آيات كثيرة ، كقوله : ( ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم . . ) الآية ، وقوله :

( ١ ) الأضواء ٢ / ٢٩١ . ( ٢ ) الأضواء ٤ / ٤٨٨ .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ٤٥٧ . ( ٤ ) الأضواء ٦ / ٦٨٠ .

( وهو معكم اينما كنتم ) الآية ، وقوله : ( فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين )  
 وقوله : ( وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا كنا  
 عليكم شهودا ان تفيضون فيه . . ) الآية ، الى غير ذلك من الآيات . فهو جل وعلا  
 مستو على عرشه كما قال ، على الكيفية اللاتقة بكماله وجلاله ، وهو محيط بخلقه ،  
 كلهم في قبضة يده ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ، ولا أصغر  
 من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين ( ١ ) .

وفي تفسيره لقوله تعالى ( والسماء بنيناها بأيد ) بين أن هذه الآية ليست من  
 آيات الصفات المعروفة بهذا الاسم وأن معناها : القوة وبين اشتقاقها وميزانها  
 الصرفي مفرقا في ذلك بينها وبين أيد التي هي جمع يد فهذه على وزن أفعل  
 والمذكورة في الآية على وزن " فعل " ( ٢ ) وكلامه ( رحمه الله ) في تقرير هذا النوع  
 من التوحيد طويل في الأضواء وقد اشرت الى جميع مواضعه - وله فيه رسالة مستقلة  
 سبق ذكرها في مؤلفاته وله جواب عن سؤال وجه اليه في رحلته للحج سبق ذكره في  
 سياق رحلته ( رحمه الله ) .

#### رابعاً : مسائل عقدية أخرى :-

١ - مسائل الايمان : صرح الشيخ في أكثر من موضع من الأضواء بأن الايمان

قول وعمل وأنه يزيد ويقص ورد على من خالف ذلك فمن ذلك :-

أ - قوله ( رحمه الله ) في كلامه على قوله تعالى ( ما كنت تدري ما الكتاب  
 ولا الايمان ) من سورة الشورى بعد أن بين أن المراد بالكتاب هو تفاصيل هذا  
 الدين الاسلامي ما نصه :- / ومعلوم أن الحق الذي لا شك فيه الذي هو مذهب  
 أهل السنة والجماعة أن الايمان شامل للقول والعمل مع الاعتقاد . وذلك ثابت  
 في أحاديث صحيحة كثيرة ، منها : حديث وفد عبد القيس المشهور ، ومنها حديث  
 " من قام رمضان ايماناً واحتساباً " الحديث ، فسمى فيه قيام رمضان ايماناً ، وحديث  
 " الايمان بضع وسبعون شعبة " ، وفي بعض رواياته " بضع وستون شعبة أعلاها  
 شهادة الا اله الا الله ، وأدناها امانة الأذى عن الطريق " . والأحاديث بمثل  
 ذلك كثيرة ويكفي في ذلك ما أورده البيهقي في شعب الايمان فهو ( صلوات الله  
 وسلامه عليه ) ما كان يعرف تفاصيل الصلوات المكتوبة وأوقاتها ولا صوم رمضان

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٦٦٩ .

وما يجوز فيه وما لا يجوز ولم يكن يعرف تفاصيل الزكاة ولا ماتجب فيه ولا قدر النصاب وقدر الواجب فيه ولا تفاصيل الحج ونحو ذلك . وهذا هو المراد بقوله تعالى : ( ولا الايمان ) . / ( ١ )

ب - فى قوله تعالى ( قالت الأعراب آمنا . . . ) الآية من سورة الحجرات قال ( رحمه الله ) / وقد قدمنا مرارا ان مسمى الايمان الشرعى الصحيح والا سلام الشرعى الصحيح هو استسلام القلب بالا اعتقاد واللسان بالا قرار والجوارح بالعمل فمؤداهما واحد . . . / ( ٢ ) الخ كلامه .

ج - عند قوله تعالى ( وزدناهم هدى ) فى سورة الكهف ذكر الآيات الدالة على زيادة الايمان ثم قال / وهذه الآيات المذكورة نصوص صريحة فى أن الايمان يزيد - مفهوم منها أنه ينقص أيضا كما استدل بها البخارى ( رحمه الله ) على ذلك وهى تدل عليه دلالة صريحة لا شك فيها فلا وجه معها للاختلاف فى زيادة الايمان ونقصه كما ترى / ( ٣ )

د - فى كلامه على قوله تعالى ( ومازادهم الا ايمانا وتسليما ) من سورة الاحزاب قال : / وهو صريح فى أن الايمان يزيد وقد صرح الله بذلك فى آيات من كتابه ، فلا وجه للاختلاف فيه مع تصريح الله جل وعلا به فى كتابه فى آيات متعددة كقوله تعالى : ( ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ) وقوله تعالى ( فأما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا ) الى غير ذلك من الآيات / ( ٤ ) .

٢ - مسألة القدر : بين الشيخ ( رحمه الله ) معتقده فى القدر فى ثنايا رده على الفرق الضالة فيه فقد رد على الجبرية عند كلامه على قوله تعالى ( انما جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا ) الآية من سورة الكهف حيث قال : / فان قيل : اذا كانوا لا يستطيعون السمع ولا يبصرون ولا يفقهون لأن الله جعل الأكنة المانعة من الفهم على قلوبهم . والوقر الذى هو الثقل المانع من السمع فى آذانهم فهم مجبورون . فما وجه تعذيبهم على شئ لا يستطيعون العدول عنه والانصراف الى غيره - فالجواب - أن الله جل وعلا بين فى آيات كثيرة من كتابه

( ١ ) الأضواء ٢٠١ / ٧ . ( ٢ ) الأضواء ٦٣٦ / ٧ .

( ٣ ) الأضواء ٢٩ / ٤ . ( ٤ ) الأضواء ٥٧٤ / ٦ .

العظيم : أن تلك الموانع التي يجعلها على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم ، كالختم والطبع والغشاوة والأكفة ، ونحو ذلك - إنما جعلها عليهم جزاءً وفاقاً لما بـادروا إليه من الكفر وتكذيب الرسل باختيارهم ، فأزاح الله قلوبهم بالطبع والأكفة ونحو ذلك ، جزاءً على كفرهم ، فمن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى : ( بل طبع الله عليها بكفرهم ) أى بسبب كفرهم ، وهو نص قرأتى صريح فى أن كفرهم السابق هو سبب الطبع على قلوبهم . وقوله : ( فلما زاغوا أزاح الله قلوبهم ) وهو دليل أيضاً واضح على أن سبب ازاحة الله قلوبهم هو زيفهم السابق . وقوله : ( ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم ) ، وقوله تعالى : ( فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً . . . ) الآية ، وقوله : ( ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم فى طغيانهم يعمهون ) ، وقوله تعالى : ( كلا - بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ) ، الى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الطبع على القلوب ومنعها من فهم ما ينفع عقاب من الله على الكفر السابق على ذلك . وهذا الذى ذكرنا هو وجه رد شبهة الجبرية التى يتمسكون بها فى هذه الآيات المذكورة وأمثالها فى القرآن العظيم / ( ١ )

ورد على القدرية - نفاة القدر - فى سبعة مواضع من الأضواء منها :-  
أ - فى قوله تعالى ( وجعلنا على قلوبهم أكمة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا ) من سورة الاسراء حيث بين أن فيها الرد الواضح عليهم وقال / سبحانه وتعالى علواً كبيراً أن يقع فى ملكه شئ ليس بمشيئته ( ولو شاء الله ما أشركوا ) ( ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ) ( ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ) / ( ٢ )

ب - حين ذكر قوله تعالى ( من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً ) من سورة الكهف وذكر الآيات الموضحة لها من كتاب الله - قال / ويؤخذ من هذه الآيات وأمثالها فى القرآن - بطلان مذهب القدرية أن العبد مستقل بعمله من خير أو شر وأن ذلك ليس بمشيئته الله بل بمشيئته العبد . . . / ( ٣ )

ج - فى قوله تعالى حاكياً عن عيسى ( عليه السلام ) ( قال انى عبد الله - آتانى الكتاب . . ) الى قوله ( ويوم أبعث حيا ) نقل قول الامام مالك ( رحمه الله ) / ما أشدها على أهل القدر أخبر عيسى ( عليه السلام ) بما قضى من أمره وبما هو كائن الى أن يموت / ( ٤ )

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥٩٧ .

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ٢٧٥ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٤٠ .

د - عند قوله تعالى ( ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله . . الى قوله وكانوا قوما بورا ) من سورة الفرقان قال / واعلم أن ما ذكره الزمخشري في هذه الآية وأطنب فيه من أن الله لا يضل أحدا مذهب المعتزلة وهو مذهب باطل ويطلانه في غاية الوضوح من كتاب الله وسنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) فايـاك أن تغتر به / ( ١ )

هـ - عند قوله تعالى ( ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ) من سورة الكهف بنحو ما سبق .

و - ضمن كلامه على قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) من سورة الزخرف بعد أن ذكر قول الزمخشري ضاربا المثل للآية / ونظيره أن يقول العدلي للمجبر : ان كان الله خالقا للكفر في القلوب ومعذبا عليه عذابا سرمدا فأنا أول من يقول : هو شيطان وليس باله / ( ٢ ) حيث قال في نهاية رده عليه / فلا يمان بالقدر خيره وشره الذي هو من عقائد المسلمين جعله الزمخشري يقتضى ان الله شيطان سبحانه الله وتعالى عما يقوله الزمخشري علوا كبيرا وجزى الزمخشري بما هو أهله / ( ٣ ) وقد بسط مسألة القضاء والقدر وأوضح مذهب أهل السنة الذى هو وسط بين الجبرية والقدرية في كلامه على قوله تعالى ( وقالوا لـو شاء الرحمن ما عبدناهم . ما لهم بذلك من علم ان هم الا يخرصون ) في سـت صفحات ( ٤ ) فأغنت الحالة عليها عن نقلها هنا .

٣ - مسألة " رؤية الله في الآخرة " : في قوله تعالى ( قال رب أرني أنظر اليك قال : لن تراني ) من سورة الاعراف . قال ( رحمه الله ) / واستدل المعتزلة النافون لرؤية الله بالأبصار يوم القيامة بهذه الآية على مذهبهم باطل ، وقـد جاءت آيات تدل على أن نفى الرؤية المذكور ، انما هو في الدنيا ، وأما فـى الآخرة فان المؤمنين يرونه جل وعلا بأبصارهم ، كما صرح به تعالى في قوله : ( وجوه يومئذ ناضرة ، الى ربها ناظرة ) ، وقوله في الكفار : ( كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ) فانه يفهم من مفهوم مخالفته أن المؤمنين ليسوا محجوبين عنه جل وعلا .

وقد ثبت عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال في قوله تعالى : ( للذيـن

( ٢ ) الأضواء ٦ / ٣٠٠ .

( ١ ) الأضواء ٦ / ٣٠٠ .

( ٤ ) الأضواء ٧ / ٢٢٠ - ٢٢٦ .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٣٠٤ .



أحسنوا الحسنى وزيادة ) الحسنى : الجنة ، والزيادة : النظر الى وجه الله الكريم ، وذلك هو أحد القولين فى قوله تعالى : ( ولدنا مزيد ) ، وقد تواترت الأحاديث عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) : أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم ، وتحقيق المقام فى المسألة : أن رؤية الله جل وعلا بالأبصار : جائزة عقلا فى الدنيا والآخرة ، ومن أعظم الأدلة على جوازها عقلا فى دار الدنيا : قول موسى ( رب أرنى أنظر اليك ) لأن موسى لا يخفى عليه الجائز والمستحيل فى حق الله تعالى ، وأما شرعا فهى جائزة وواقعة فى الآخرة كما دللت عليه الآيات المذكورة ، وتواترت به الأحاديث الصحاح ، وأما فى الدنيا فممنوعة شرعا كما تدل عليه آية " الاعراف " هذه ، وحديث " انكم لن تتروا ربكم حتى تموتوا " ( ١ )

٤ - تأثير السحر فى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) : أثبت ذلك الشيخ وأنه / لا يستلزم نقضا ولا محالا شرعيا حتى ترد به الروايات الصحيحة لأنه ممنوع نوع الأعراض البشرية كالأعراض المؤثرة فى الأجسام . ولم يؤثر البتة فى ما يتعلق بالتبليغ / ( ٢ ) ورد ( رحمه الله ) على من منع ذلك وبحث المسألة فى ثلاث صفحات ( ٣ )

٥ - المعدوم ليس بشىء خلافا للمعتزلة : صرح الشيخ بذلك ورد على المعتزلة عند كلامه على قوله تعالى من سورة مريم ( وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا حيث قال : / وقوله تعالى فى هذه الآية الكريمة ( ولم تك شيئا ) دليل على أن المعدوم ليس بشىء ، ونظيره قوله تعالى : ( حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ) وهذا هو الصواب . خلافا للمعتزلة القائلين : ان المعدوم الممكن وجوده شىء ، مستدلين لذلك بقوله تعالى : ( انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ) قالوا : قد سماه الله شيئا قبل أن يقول له كن فيكون ، وهو يدل على أنه شىء قبل وجوده . . . والتحقيق هو ما دللت عليه هذه الآية وأمثالها فى القرآن : من أن المعدوم ليس بشىء ؟ والجواب عن استدلالهم بالآية : أن ذلك المعدوم لما تعلق الإرادة بإيجاده ، صار تحقق وقوعه كوقوعه بالفعل ، كقوله ( أتى أمر الله فلا تستعجلوه ) ، وقوله : ( ونفخ فى الصور ) ، وقوله ( وأشرق الأرض بنور ربها ووضع الكتاب وجىء بالنبیین ) الآية ، وقوله ( وسيق الذين كفروا . . ) الآية

( ١ ) الأضواء ٣٣٢ / ٢ وقريب منه ما فى ٦٣٤ / ٥ ، ٣٠٤ / ٦

( ٢ ) الأضواء ٤٦٨ / ٤ ( ٣ ) الأضواء ٢٦٨ / ٤ - ٤٧١

وقوله ( وسيق الذين اتقوا ربهم ) الآتية ، وأمثال ذلك . كل هذه الأفعال الماضية الدالة على الوقوع بالفعل فيما مضى - أطلقت مراداً بها المستقبل ، لان تحقق وقوع ما ذكر صيره كالواقع بالفعل . وكذلك تسميته شيئاً قبل وجوده لتحقيق وجوده بارادة الله تعالى (١) /

٦ - الاستدلال بالالهام والخواطر والرد على الصوفية والجبرية في ذلك : في

كلامه ( رحمه الله ) على قوله تعالى ( فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً ) بعد أن بين أن الرحمة والعلم اللدني اللذين امتن الله بهما على الخضر عن طريق النبوة والوحي مستدلاً بقوله تعالى : ( وما فعلته عن امرى ) أى وإنما فعلته عن أمر الله وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه الا الوحي قال / فان قيل : قد يكون ذلك عن طريق الالهام ؟ فالجواب - أن المقرر في الأصول ان الالهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء لعدم العصمة وعدم الدليل على الاستدلال به بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به ، وما يزعمه بعض المتصوفة من جواز العمل بالالهام في حق الملهم دون غيره وما يزعمه بعض الجبرية أيضاً من الاحتجاج بالالهام في حق الملهم وغيره جاعلين الالهام كالوحي المسموع مستدلين بظاهرها قوله تعالى : ( فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ) ، ويخبر ( اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ) كله باطل لا يعول عليه ، لعدم اعتضاده بدليل . وغير المعصوم لا ثقة بخواطره ، لأنه لا يأمن بسياسة الشيطان . وقد ضمنت الهداية في اتباع الشرع ، ولم تضمن في اتباع الخواطر والالهامات . والالهام في الاصطلاح : إيقاع شيء في القلب يطج له الصدر من غير استدلال بوحي ولا نظر في حجة عقلية ، يختص الله به من يشاء من خلقه . أما ما يلهمه الأنبياء مما يلقيه الله في قلوبهم فليس كالهم غيرهم ، لأنهم معصومون بخلاف غيرهم . . قال في " مراقى السعود " ففى كتاب الاستدلال :

وينبذ الالهام بالعمراء . . . أغنى به الهم الأولياء

وقد رآه بعض من تصوفنا . . . وعصمة النبي توجب اقتفا

وبالجملة ، فلا يخفى على من له المام بمعرفة دين الاسلام أنه لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه ، وما يتقرب اليه به من فعل وترك - الا عن طريق الوحي فمن ادعى أنه غنى في الوصول الى ما يرضى ربه عن الرسل وما جاؤا به ولو في مسألة واحدة فلا شك في زندقته . والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى ، قال تعالى : ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) ولم يقل حتى تلقى في القلوب الهاماً .

وقال تعالى : ( رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل )  
وقال : ( ولو أننا أهلكناهم بعد ذناب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا  
ففتبع آياتك . . . ) الآية . والآيات والأحاديث بمثل هذا كثيرة جدا . . . وبذلك  
تعلم أن ما يدعيه كثير من الجهلة المدعين التصوف من أن لهم ولاشياخهم طريقا  
باطنة توافق الحق عند الله ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع ، كمخالفة ما فعله الخضر  
لظاهر العلم الذي عند موسى - زندقة وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين  
الاسلام ، بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهرة . / <sup>(١)</sup> ثم نقل كلاما  
للقرطبي في هذا المعنى ثم قال : / وما يستدل به بعض الجهلة ممن يدعي التصوف  
على اعتبار الإلهام من ظواهر بعض النصوص كحديث ( استغث قلبك وإن افتاك الناس  
وأفتوك ) - لا دليل فيه ألينة على اعتبار الإلهام : لأنه لم يقل أحد ممن يعتد  
به أن المفتي الذي تتلقى الأحكام الشرعية من قلبه القلب ، بل معنى الحديث  
التحذير من الشبه ، لأن الحرام بين والحلال بين ، وبينهما أمور مشبهة لا يعلمها  
كل الناس . فقد يفتيك المفتي بحلية شيء وأنت تعلم من طريق أخرى أنه يحتمل  
أن يكون حراما ، وذلك باستناد إلى الشرع ، فإن قلب المؤمن لا يطمئن لما فيه  
الشبهة ، والحديث ، كقوله " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) ، وقوله ( صلى الله عليه  
وسلم ) : " البر حسن الخلق ، والاثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس  
رواه مسلم من حديث الثواس بن سمعان ( رضى الله عنه ) - وذكر أحاديث في نفس  
المعنى وبين المراد منها ثم قال - : وما يدل على ما ذكرنا من كلام أهل الصوفية  
المشهود لهم بالخير والدين والصلاح - قول الشيخ أبي القاسم الجنيد بن محمد بن  
الجنيد الخزاز القواريري ( رحمه الله ) : ( مذهبنا هذا مقيد بالكتاب والسنة ) ،  
نقله عنه غير واحد ممن ترجمه ( رحمه الله ) ، كابن كثير وابن خلكان وغيرهما . ولا شك  
أن كلامه المذكور هو الحق ، فلا أمر ولا نهى إلا على السنة الرسل ( عليهم الصلاة  
والسلام ) / <sup>(٢)</sup>

٧ - الرد على بعض الزنادقة في معنى قوله تعالى ( واعبد ربك حتى يأتيك

اليقين ) : قال ( رحمه الله ) بعد أن بين معنى الآية ما نصه : / التنبيه الثانى  
اعلم أن ما يفسر به هذه الآية الكريمة بعض الزنادقة الكفرة المدعين للتصوف - ممن

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ١٦١ ، ١٦٢ .

أن معنى اليقين المعرفة بالله جل وعلا ، وأن الآية تدل على أن العبد اذا وصل من المعرفة بالله الى تلك الدرجة المعبر عنها باليقين - أنه تسقط عنه العبادات والتكاليف ، لأن ذلك اليقين هو غاية الأمر بالعبادة . ان تفسير الآية بهذا كقر بالله وزندقة ، وخروج عن ملة الاسلام باجماع المسلمين . وهذا النوع لا يسمى فى الاصطلاح تأويلا ، بل يسمى لعبا كما قد منا فى آل عمران . ومعلوم أن الأنبياء (صلوات الله وسلامه عليهم ) هم وأصحابهم هم أعلم الناس بالله ، وأعرفهم بحقوقه وصفاته وما يستحق من التعظيم ، وكانوا مع ذلك أكثر الناس عبادة لله جل وعلا ، وأشد هم خوفا منه وطمعا فى رحمته ، وقد قال جل وعلا : ( انما يخشى الله من عباده العلماء ) والعلم عند الله تعالى / ( ١ )

وهناك مسائل تبحث فى كتب العقيدة وقد يكون الخلاف فى بعضها دائرا بين أهل السنة لأنها مما يقبل فيها الخلاف وسأكتفى بالاشارة الى مواضعها فمن ذلك :-

أ - صحة خلافة الخلفاء الراشدين : استدل لها بقوله تعالى ( ولينصرن الله من يئسره ان الله لقوى عزيز . . . ) الآيات من سورة الحج ( ٢ ) ولا خلاف فى ذلك عند أهل السنة .

ب - نزول عيسى : بحث المسألة بحثا مطولا فى اثنتي عشرة صفحة ورد على من انكره . عند قوله تعالى ( وانه لعلم للساعة ) من سورة الزخرف ( ٣ ) ولا خلاف فيه عند أهل السنة .

ج - عصمة الأنبياء : بحث المسألة عند قوله تعالى ( وعصى آدم ربه فغوى ) من سورة طه ( ٤ )

د - حكم أهل الفترة : بحث المسألة عند قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) من سورة الاسراء بحثا مطولا يقع فى ثلاث عشرة صفحة ( ٥ ) ناقش

( ١ ) الأضواء ٢٠٧/٣ ( ٢ ) الأضواء ٧٠٤/٥

( ٣ ) الأضواء ٢٦٣/٧ - ٢٧٥

( ٤ ) الأضواء ٥٣٦/٤ - ٥٣٨ وانظر ٥٢٢/٤

( ٥ ) الأضواء ٤٧١/٣ - ٤٨٤

فيها الأدلة وجمع بين ما ظاهره التعارض منها ورجح أنهم يمتحنون يوم القيامة بأن يأمرهم الله بدخول النار فمن دخلها فهو في الجنة وهو الذي سيطيع لو جاءته الرسل ومن تردد وأبى دخل النار وهو الذي سيكذب لو جاءته الرسل . والمسألة فيها خلاف داخل دائرة أهل السنة .

هـ - الفرق بين النبي والرسول :- قال ( رحمه الله ) / وآية الحج هذه تبين أن ما اشتهر على السنة أهل العلم من أن النبي هو من أوحى اليه وحي ولم يؤمر بتبليغه وأن الرسول هو النبي الذي أوحى اليه وأمر بتبليغ ما أوحى اليه غير صحيح لأن قوله تعالى ( وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ) . . الآية يدل على أن كلا منهما مرسل وأنهما مع ذلك بينهما تباين ، واستظهر بعضهم أن النبي الذي هو رسول أنزل اليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي ثبتت بها نبوته وأن النبي المرسل الذي هو غير الرسول هو من لم ينزل عليه كتاب وإنما أوحى اليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله كأنبيا بني اسرائيل الذين كانوا يرسلون ويؤمرون بالعمل بما في التوراة كما بينه تعالى بقوله ( يحكم بها النبيون الذين أسلموا ) الآية / <sup>(١)</sup> والمسألة فيها خلاف داخل أهل السنة .

و - التشاؤم : حذر منه عند كلامه على قوله تعالى ( فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا في أيام نحسات ) من سورة فصلت حين رد على من زعم أن اليوم النحس المستمر هو يوم الأربعاء . . <sup>(٢)</sup>

ز - الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل : صرح بذلك مستدلا بقوله تعالى ( وهزى اليك بغدع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا ) من سورة مريم <sup>(٣)</sup> وغيرها من الأدلة .

ح - تعريف الكبيرة وعدد الكبائر : بحث المسألة عند كلامه على قوله تعالى ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش ) من سورة الشورى <sup>(٤)</sup> والمسألة فيها فيها خلاف داخل أهل السنة .

ط - مؤمنو الجن يدخلون الجنة : قرر الشيخ ( رحمه الله ) ذلك عند قوله تعالى ( يا قومنا احيوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم ان توبكم ) <sup>(٥)</sup> الآية

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٣٥ . ( ٢ ) الأضواء ٧ / ١٢٣ - ١٢٥ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٢٥٠ . ( ٤ ) الأضواء ٧ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

( ٥ ) الأضواء ٧ / ٤٠١ - ٤٠٢ .

مستدلا بقوله تعالى ( ولمن خاف مقام ربه جنتان ) وغيرها من الأدلة . وهي موضع خلاف عند علماء أهل السنة .

ي - انتفاع الميت بعمل غيره : بحث المسألة عند قوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) حيث بين أنها تدل على أنه لا يستحق أجرا إلا على سعيه بنفسه ولم تتعرض لانتفاعه بسعي غيره بنفي ولا إثبات ، وقوله تعالى ( والذي آمنوا واتبعتهم نزييتهم بإيمان الحقنا بهم نزييتهم وما ألتفاهم من عملهم من شيء ) يدل على أنه قد ينتفع بسعي غيره <sup>(١)</sup> . . . الخ كلامه والمسألة موضع خلاف داخل أهل السنة .

ك - موت الخضر ( عليه السلام ) : قرر الشيخ ( رحمه الله ) ذلك وأثبتته بالأدلة الواضحة وناقش أدلة القائلين بحياته وفند ما ينسج حوله من قصص وخرافات في أربع عشرة صفحة في كلامه على قوله تعالى ( فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ) من سورة الكهف <sup>(٢)</sup> .

واكتفى بهذه الجوله في الأضواء والتي أرجو أن تكون أدات المقصود وكشفت لنا عن جانب الوسطية الذي تميز به الشيخ ( رحمه الله ) في سائر شئونه والذي هو منهج أهل السنة والجماعة في كل الأمور .

( ١ ) الأضواء ٧/٢٠٨ - ٧١٠ .

( ٢ ) الأضواء ٤/١٦٣ - ١٧٧ .

## الفصل الرابع

### المبحث الأول

#### وفاته ومراثيه

١ - وفاته : حدثني الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطي - وهو -  
 غاسل الشيخ ( رحمه الله ) قال : لما جاء الشيخ ( رحمه الله ) للسعي  
 يوم الحج الأكبر سعى شوطا واحدا على قدميه ثم أخذت لـ  
 العربية فحصل معه ضيق في التنفس من ذلك الشوط الذي طافه على قدميه . وتوفي في  
 اليوم السابع عشر من ذي الحجة من عام ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة ضحى  
 يوم الخميس <sup>( ١ )</sup> وغسلته في بيته بمكة بشارع المنصور . اهـ / وصلى عليه سماحة الشيخ  
 عبد العزيز بن عبد الله بن باز في الحرم المكي مع من حضر من المسلمين بعد صلاة  
 الظهر من ذلك اليوم ، وفي ليلة الأحد اقيمت عليه صلاة الغائب بالمسجد النبوي  
 وصلى عليه الشيخ عبد العزيز بن صالح امام وخطيب المسجد النبوي بعد صلاة  
 العشاء مباشرة / <sup>( ٢ )</sup> ودفن بمقبرة المعلاة <sup>( ٣ )</sup> بربع الحجون بمكة حرسها الله آمين .  
 وقال الشيخ أحمد المذكور آنفا : - ومن الغريب أن أحد الاخوة وهو أحد أقاربه  
 حاج معه في سيارته فرأى ليلة جمع أن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) توفي وأنه  
 جاءه فوجده مسجى عليه ثوب فرفع الثوب فوجد أن الميت نبي ولكنه ليس محمدا ( صلى  
 الله عليه وسلم ) فقبله في جبينه فلما حكى الرؤيا على الشيخ سأله وما يدريك أنه ليس  
 بمحمد قال : انه لم تتوفر فيه الصفات الثابتة بالسنة التي نعرفها فتكدر وجه الشيخ  
 فقال الرجل : أظنه أضغات أحلام فقال الشيخ : لا بل هي رؤيا ولكن يقض الله خيرا .

٢ - مراثيه : وقد رثاه عدد كبير من طلابه ومحبيه أذكر منهم :

( ١ ) وهو أمر مستفيض لدى طلابه وكل من يعرفه ( رحمه الله )

وانظر حلية طالب العلم ص ١٢ ، وترجمة الشيخ عطية سالم له ص ٧ ، والمعين

والزاد ص ١٠٤ .

( ٢ ) الترجمة ص ٧ ، والمعين والزاد ص ١٠٤ بتصرف لا يخل بالمعنى .

( ٣ ) انظر الترجمة ص ٧ ، والمعين والزاد ص ١٠٤ وذكر ذلك لي الشيخ أحمد

المذكور وهو مستفيض .

١ - تلميذه وابن عمه الشيخ أحمد بن أحمد الجكني الشنقيطي في قصيدة من ستة وعشرين بيتا يقول فيها :-  
(١)

موت الامام الحبر من جاكاني .. زء ألم بأمة العدناني  
يا للمصيبة للبرية انهـا .. فقدت عظيم مناهل العرفان  
شيخا أضاء من العقيدة نيرا .. أرساه فوق دعائم البرهان  
أعشى سناء كل جهن ملحـد .. نبذ الكتاب لمنطق اليونان  
ما ان رأيت ولا سمعت بمثلـه .. حاول لكل تراجم الفرقان  
أو ما حضرت هنيه لدروسـه .. وسمعت هذا العالم الرنان  
ورأيت كيف الله فاوت خلقـه .. هذا أراه مدارك الايمان  
الان قال :-

أبكى الأمين وليتني من علمـه .. ما عشت فزت بنيل كل بيان  
أبكى الأمين محمدا وانـي .. أبكى الأمين لشرعة القرآن  
من ذا يلومك ان بكيت مفوها .. سمح الخليقة من بني الانسان  
كف اللسان عن المناكر مطلقا .. برا جزاه الله بالرضوان  
هلا يلوم تماضرا في صخرها .. هلا يلوم متمما ، هـذان  
أنت الحرى بأن تفوق بكاهما .. أو مازرت بفائق الأقران  
من كان يقريك العلوم بأسرها .. توحيدها بالحق والبرهان  
من كان يقريك الكتاب ميينا .. كيف اختلاف مذاهب الأريان  
فالفقه كان الطود في أحكامه .. عن مالك وكذلك الشيباني  
وعن الفقيه الشافعي محمـد .. والفارسي العالم النعماني  
والنحو كان الغد في اتقائـه .. في الصرف كان الطود كالبنيان  
أما البلاغة فهو فيها سيـد .. قد فاق عبد القاهر الجرجاني  
أرجو الذي جمع العزيز بأهله .. منا عليه بنعمة الاحسان  
أن يحتفى بلقائنا في جنـة .. مشحونة بالخور والولـدان  
يارب برد قبره متفضـلا .. وامنن عليه بنعمة الرضوان  
ثم الصلاة على النبي محمـد .. خير البرية من بني عدنان

٢ - الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي رثاه بقصيدة تقع في واحد وعشرين بيتا يقول فيها :

نعي الأمين نعاة قد نعوا علما .. بحرا خضما بموج العلم ملتطما  
أبكته أجيال علم حين عدلـه .. ريع الحجون مصيرا بعد ما ختما



ما كان يرغب في السكنى بذي بلد . . . غير المدينة طابت مسكن الكرم  
 فبنى بها وببيت الله دار سكن . . . فالخير فيما أراد الله منحتما  
 رزء ألم فعم العالمين وقصد . . . أتى ليظم دين الله فانظمنا  
 موت أتنا لينسينا مصائبنا . . . فقد ان من أفهم الجبال والعلماء  
 أد هي المصائب ما بالدين قد نزلت . . . والمسلمون عموما لا قوا الألمان  
 علما وحلما فقدنا بعده وبه . . . تبكى السماء وتبكي الأرض فقد هما  
 دعا الى الله بالقرآن اخوته . . . وحشهم عمرا بجعله حكما  
 الى ان قال : من للنوازل مثل الشيخ ان نزلت . . . أو للحوادث ان أد متبنا كلما  
 أضواؤه كشفت أبعاد مطلبه . . . والدفع يدفع مافي الوحي قد وهما  
 ان النصوص لها جرح به أثر . . . قد كان يلثمه بالعلم فالتأما  
 معروفه عرفت منه الأرامل ما . . . يغنى عن الذكر والمسكين والهمما  
 عز العلوم وطلاب العلوم ومن . . . يعرض سؤال علوم أو أصولهمما  
 فالله أسأله ربي ليجزيه . . . خيرا بأفضل مايجزى به العلمما  
 واجعل لنا خلفا من نجله أبدا . . . تهدي بهم أمان بعد ها أمما  
 لوباعنى شاعر من شعره قطعما . . . يرش بها شيخنا أجزلته نعمما  
 جهد العقل له وجه يسان به . . . ان ذاك حيث يكون الحق ملتزما  
 صلى الله على المختار من مضر . . . ما جلجل البحر في أمواجه وطما  
 وآل أحمد والأصحاب قاطبة . . . عد الحصى والنقى والسدر والسلمما  
 وله في رثائه قصيدة أخرى يقول فيها : ( ١ )

هو الموت أمر في انتظارك كانما . . . لقاءكما حتم وحينك حانما  
 ورزؤك عم العالمين مصابمه . . . وعمق جرح الأقربين جكانما  
 نعتيت لنا أعنى الأمين محمدا . . . فهيجت أحزانا تهد كيانما  
 فمن يحتسب في الله موتك صابرا . . . ألا انما الله المعين أعانما  
 لموتك وقع مؤلم بيد أنمه . . . قضاء وانا بالقضاء رضانما  
 رميت بسهم والمصاب قلوبنما . . . فأدنى وما أد ماه كان حشانما  
 دفنت ولكن في سويدا قلوبنما . . . وفارقت لكن لم تفارق حجانما  
 فشخصك في الأذهان مازال ماثلا . . . وصوتك في الوجدان يبقى الزمانما  
 وعند سماع الصوت عنك مسجلا . . . تعود بنا الذكرى الى رمضانما

( ١ ) موجودة في كتاب : المعين والزاد في الدعوة والارشاد جمع وتأليف : سيد

- فمن جلسات النور في عشيائه . .  
 فصوتك مسموع ونشهد صورة . .  
 وتلتبس الرؤيا خيالا بواقع . .  
 ونعجب من شأن الرؤا حال يقظة . .  
 فتسبح في بحر الخيال هنيهة . .  
 ويصطدم الحلم اللذيذ بواقع . .  
 فيارب ان الخطب فوق احتمالنا . .  
 أمين كتاب الله باعث نوره . .  
 وموتك بتر للبيان فما ارى . .  
 فما الوقف عند الحشر الا لحكمة . .  
 فمن كان أعطاك البيان تفضلا . .  
 ويرحمنا ان نلتقي بعد فرقة . .  
 وله من رثائه قصيدة الثالثة يقول فيها : ( ٢ )

- وتفطرت لمصابها الأكبراد . .  
 وأسى مرارة كربته تزداد . .  
 ومن الأسى ملأ الجفون سهاد . .  
 هدت رواس الأرض أو لتكاد . .  
 عى الأمين نواطق وجماد . .  
 حاميمها تيكى عليه و " ص " . .  
 أماتها تيكى وتيكى الضاد . .  
 عزت لغير الشيخ لا تنقار . .  
 أن البيان صحيفة ومسداد . .  
 ان البيان بصيرة وفؤاد . .  
 علنا وفي أعماقنا انشاد . .  
 وبه الهدى رغم الردا يزداد . .  
 ولها بآفاق النهى أبعاد . .  
 أفق السماء وجلجل الأرعاد . .

( ١ ) آخر سورة فسرهما الشيخ في الأضواء المجادلة ولم يبدأ بسورة الحشر .

( ٢ ) منقوله من كتاب المعين والزاد ص ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ .



- أسفي على قمر هوى من أفقه . .  
شمس تغيب في الثرى وضياؤها . .  
فأجلت فكرى عندها متسائلا . .  
أين الضحى بعد المغيب من الدجى . .  
والشمس شرط في النهار فلا يرى . .  
فإذا بها آيات حق أشرقـت . .  
ياراحلا فرحت به " المعلا " كما . .  
كم راغب حققت من رغباته . .  
إن كنت للعرفان أعذب منهـل . .  
عذب من العرفان فاض معينه . .  
وحتى من الفصحى حجاك سماؤه . .  
وبراهن الحق التي ملكتها . .  
حجج سبيل الحق بعدك بين . .  
نظم الكمال فكنت ذاتك نظمه . .  
عقد به جيد الزمان مطـوق . .  
كم حمل المولى الكريم بك الورى . .  
هبة الاله لأرضا وحى تضا . .  
كما بعزك في البلاد أعـزة . .  
واليوم عدت مشيعا لجوار من . .  
يارب من أكرمه ووهبتـه . .  
عبد قضى فيك الحياة وكان من . .  
أعل المقام وعـل من درجاته . .  
وأثب لنا رفقا بنا خلغا له . .  
يارب صلى على النبي وآله . .
- ومنار فضل ألدوه وعـادوا  
لذوى النهى الاتصال والأراد  
والأمر يبدو ماله ايـــــراد  
وإذا المغيب بما الظلام يــــاد  
بعد المغيب نهارها المعتــــاد  
أنوارها فتبدد الالـــــحاد  
لبس الحداد لفقده " أحيـــــاد " حتى  
ولو فوق المـــــراد أرادوا  
في ساحة يتزاحم الـــــوراد  
نعماء جاد بها عليك جـــــواد  
إن أرضه قلب يعنى وفـــــؤاد  
بلزومها يتقوم المنـــــواد  
منهن محقوق بهن الجـــــواد  
عقد يظاهر في العلا وقـــــلاد  
وحلى لأبناء الزمان تجـــــواد  
متنا تنوء بحملها الأحيـــــواد  
به المنى وسراجنا الوقـــــاد  
ولنا الصفاء وأنت والاسمـــــاد  
بجواره للصالحين معـــــاد  
للخلق أنت أخذت وهو رشـــــاد  
من زاده التقوى ونعم الـــــزاد  
ياذا الوداد ينله منك وداد  
فالخلق محتاج وأنت جـــــواد  
والمسكين بهديه ما حـــــاد

٣ - الشيخ محمد بن مدين الشنقيطى - وهو شاعر كبير - رثاه في قصيدة في ثلاثة عشر بيتا منها قوله :

- الله أكبر مات العلم والسورع . .  
يبك الكتاب كتاب الله غيبته . .  
مفسر الذكر الحكيم ومـــــا . .  
أخلاقه الشهد مزوجا بماء صفا . .
- ياليت ما قد مضى من ذاك يرتجع  
كذا المدارس والآداب والجمع  
من الحديث الى المختار يرتفع  
وما يغير طبعنا زانه طبع

فهو الامام الذى من غيره تبع . . له وهل يستوى المتبوع والتابع  
الى ان قال :-

حدث بما شئت من حلم ومن كرم . . وانشر ماثره فالباب متسع  
الشيخ القصيدة

٤ - الشيخ محمد الأمين بن ختار الجكني الملقب بـ ( التعدى ) ابن عم الشيخ  
( رحمه الله ) فى قصيدة من ثمانية عشر بيتا منها قوله :-

هو الموت لا ينفك يفجع معشرا . . بكوكبه الدرى بين الكواكب  
وقوله :

فتى لم ير الراؤن شرواه بعده . . ولا أنجبت شرواه بيض الكواعب  
وقوله :

اذا مابدى فى الدرس تحسب فيضه . . على الناس صوب المدجنات السحاب  
يروى البرايا من روايا علومه . . بنقل صحيح عن فحول المذاهب  
وتفسيره من حفظه كل آية . . بأختالها أعظم به من مواهب  
اذا رجف اليم الخضم بمنزعه . . من العلم أبدى فيه كل العجائب  
عجيب غريب فى البرايا وانما . . غرائب فى العلم فوق الفرائب  
فمن يأتنا أيام فجعتنا به . . يشاهد عويل المعولات النواذب  
فان نبكه لم نبك الا فتى السورى . . وان نصطر نؤجر بأدهى المصائب  
٥ - الشيخ عبد الرحمن المنير الاستاذ بالمعهد العلمى بالمدينة النبوية رثاه بقصيده  
تقع فى ثلاثين بيتا يقول فيها :

صروف الليالى لا يقر قرينها . . أذلك للضراء أم ذاك ديينها ؟  
ليحزنها أن تلحظ الركب شاديا . . ويطربها فى الخافقين حزينها  
كأن رقاب العالمين رهينة . . متى طلبت بالكره لى ضميرها  
فما وهبت الا وضنت بسببها . . وما أنبأت الا الحديث شجونها  
أما كان للأقدار يجتث فأسها . . ضعيفة سدر ما أظلت غصونها  
أتانى من الأنباء ماسد مسمعى . . فكادت لها روحى يجن جنونها  
وما كنت أدري ليتنى عند حفرة . . عشية سواها حضاها وطيفها  
فأجعل مثوى اللحد أشرف ربوة . . لئلا تهيل الذاريات غصونها  
من الشيخ ان فاضت على الخدم معتى . . أكفكها صبرا ويأبى هتونها  
ومن ذا الذى يطيع اخفاء حزنه . . وقد أغرقت سفح الخدود عيونها  
يعزونني ان حل فى الارض ثاويا . . بأن الرسول البرفعلا دفينها  
مصاب جليل والقلوب رقيقة . . على اخوة فى الله ماعيب لينها

أحار بما كظ الجوانح فارتمى . .  
 فرى مهجتي هول المصاب فترجعت . .  
 أمام تولى من توقد ذهـــــــــــــــــه . .  
 أدان لها النفس اللجوج بحكمة . .  
 يقول أهنها ان فى العيش فسحة . .  
 بروح على الايمان تستعذب الأذى . .  
 أشادت جميلا ثم لله هاجرت . .  
 فيالك من حر يلذ بيانـــــــــــــــــه . .  
 طموح علا العليا من فضل خيمه . .  
 هوت أمه ان الينابيع قولـــــــــــــــــه . .  
 أقول لنادى الحى ما فيك ندوة . .  
 متى ما المنايا أكرم القوم أهلكت . .  
 شعوب استفيقي اننا فى موارد . .  
 وكفى عن التسيار أد ميت أكيدا . .  
 بكيناه والأصحاب يحيى د روسها . .  
 وأندبه يذكى المعالم هاديا . .  
 سادعولقبر حله الدين والحجا . .  
 ترقبته من حج مكة سالـــــــــــــــــا . .  
 شآبيب ودق والعيون شئونـــــــــــــــــا  
 مآق كآشواك النقيع جفونـــــــــــــــــا  
 حصون المئانى وهوباب يصونـــــــــــــــــا  
 وما خير نفس د ينها لا يد ينها . .  
 مخافة من بعد الممات يهينـــــــــــــــــا  
 اذا أوديت فى الله زاد يقينـــــــــــــــــا  
 الى حيث سلطان الاله يعينـــــــــــــــــا  
 على روضة القرآن زانت فنونـــــــــــــــــا  
 بتواقة ما أقعدتها ظنونـــــــــــــــــا  
 وأكثر مما قال فاض معينـــــــــــــــــا  
 اذا ما خبا علم وولى أمينـــــــــــــــــا  
 فسيان فيهم ضبحها وصفونـــــــــــــــــا  
 ألم بها خطب فحف فطينـــــــــــــــــا  
 فما بعد شيخى حاجة تسبينـــــــــــــــــا  
 بكل مزين والأمين يزينـــــــــــــــــا  
 نوى امرة فى عهد لا تخونـــــــــــــــــا  
 عليه الفوادى ما يكف مزونـــــــــــــــــا  
 فشحت به معلاتها وحجونـــــــــــــــــا

٦ - الشيخ أحمد بن محمد عبد الله بن آد الشنقيطي رثاه بقصيدة تقع فى اثنى عشر بيتا يقول فيها :-

اعيني جودا بالدموع السواكيب . .  
 أعيني جودا لا تقولا لي انتهى . .  
 د موعا ولا حزنا لأندب بعد ما . .  
 له الفضل فى التفسير ان رمت باحثا . .  
 خليلي هذا عالم العرب قد سعى . .  
 ففى النحو أستاذ وفى الشعر حجة . .  
 يجود بما فى الكف ان جاء طالب . .  
 حواه شرى المعلا فيا حسن ما حوى . .  
 فموته لم يبك قريبا مؤمـــــــــــــــــلا . .  
 ففى الصين طلاب لفقده أصبحوا . .  
 لمن ضوءه قد فاق ضوء الكواكب . .  
 فلست بعيدي اليوم منكم بظالب . .  
 ندبت خيار الناس ماش وراكب . .  
 وفى الفقه والتوحيد من كل جانب . .  
 به العلم فى شتى العلوم الا طائب . .  
 وفى الجود بحر يرتجى للنوائب . .  
 وان جاء محتاج حظى بالمطالب . .  
 امام له فى الدين أولى المراتب . .  
 ولكنه أبكى شيوخ المضارب . .  
 يرون سهيل العلم رأس الصعائب . .

وعلمه لم يكفيه أن زار شرقهم . . ولكنه قد زار اقصى المغارب  
وصل على المختار ربى بذكرنا . . لمن ضوؤه قد فاق ضوء الكواكب

كما رثاه ( رحمه الله ) كل من :-

- ١ - محمد أحمد بن عبد القادر الغلاوى الشنقيطى فى أربعة عشر بيتا .
- ٢ - عبد الله بن بونه فى ثلاثة عشر بيتا .
- ٣ - أحمد بن اسماعيل اليماني فى أحد عشر بيتا لا أريد الاطالة بذكر مراتبهم  
والاخيرة أقرب الى النثر منها الى الشعر ، أما الأوليان فهما ارجوزتان :
- ٤ - سفر بن عبد الرحمن الحوالي ولم أعثر على قصيدته .

وله ( رحمه الله ) ثلاثة من الولد عبد الله والمختار و بنت ثالثة .

أما الدكتور عبد الله فهو رئيس قسم التفسير بالجامعة الاسلامية سابقا وهو  
الآن عميد كلية القرآن وهو رجل كريم السجايا طيب الطبع وقد زرته قبيل  
المغرب من يوم الاثنين وكان ان ذاك صائما فبالغ فى الاكرام وذكرنى فعله  
مع ما اسمع عن والده بقول الشاعر :-

بأبه اقتدى عدى فى الكرم . . ومن يشابه أبه فما ظلم

أسأل الله العلى القدير أن يعلى قدره ويزيده علما وإيمانا ووقارا .

وأما الدكتور المختار فهو استاذ فى قسم أصول الفقه بالجامعة الاسلامية .

ولم يتزوج الشيخ ( رحمه الله ) بكرا قط مع أنه تزوج أربع نسوة توفيت الأولى فى

حياته وكذا الثانية أما الثالثة ففارقها وتزوج الرابعة وتوفى عنها وسبق

ذكرها .

المبحث الثانى  
سمته وأخلاقه ( رحمه الله )

ان عظمة ما يتحلى به الشيخ ( رحمه الله ) من أخلاق وشمائل وطيب معايشة وخشية من الله لا يقل عن عظمة ما يحمله من علم بل هما يمثلان فى شخصيته خطان متوازيان يذكرنا تلازمهما فى الشيخ ( رحمه الله ) بما كان عليه علماء سلفنا الصالح من جمع بين العلم النافع والعلم الصالح / وكان الامام أحمد ( رحمه الله ) يقول عن معروف : أصل العلم خشية الله / <sup>( ١ )</sup> / وكان السلف يقولون : العلماء ثلاثة : عالم بالله عالم بأمر الله ، وعالم بالله ليس بعالم بأمره ، وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله وأكملهم الأول وهو الذى يخشى الله ويعرف أحكامه / <sup>( ٢ )</sup> وهم العلماء الربانيون العاملون بالعلم النافع الداعون اليه .

عنايته بالعلم النافع :

وللشيخ ( رحمه الله ) فى هذا العلم القدح المعلى والنصيب الأوفى تعلمًا وعملاً وتعلماً له ودعوة اليه . قال الشيخ عطية ( وفقه الله ) : - / وكان اهتمامه بالعلم وبالعلم وحده وكل العلوم عنده آله ووسيلة وعلم الكتاب وحده غاية / <sup>( ٣ )</sup> وحدثنى ابنه عبد الله قال : / قال لى أبى : " لا توجد آية فى القرآن الا درستها على حدة " وأخبرنى الشيخ عطية أن والدى قال له " كل آية قال فيها الأقدمون شيئاً فهو عندي " .

وكان يلهج دائماً بالوصية بالنظر فى كتاب الله وتدبره حدثنى ابنه عبد الله قال :

سألت أبى : ما الذى يطرد وسواس الشيطان فقال : التدبر فى كتاب الله .

وبهذه الوصية افتتح كتابه وبها ختمه حيث قال فى مقدمة كتابه بعد أن ذكر فضل القرآن ووعد الله لمتبعه ووعيده للمعرض عنه مانعه / ومع هذا كله فان أكثر المنتسبين للإسلام اليوم فى أقطار الدنيا معرضون عن التدبر فى آياته غير مكترئين بقول من خلقهم

( ١ ) بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب ص ٥١ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٥٠ .

( ٣ ) الترجمة ص ٦٢ فى آخر الجزء العاشر من الأضواء .



” أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ” (١) . . . الى أن قال : وإياك ثم إياك أن يزهدك في كتاب الله تعالى كثرة الزاهدین فيه . ولا كثرة المحقرين لمن يعمل به ويدعو اليه واعلم أن العاقل الكيس لا يكثرث بانتقاد المجانين . . . الى أن قال : أما بعد : فانا لما عرفنا إغراض أكثر المتسمين باسم المسلمين اليوم عن كتاب ربهم ونبذهم له وراء ظهورهم وعدم رغبتهم في وعده وعدم خوفهم من وعيده علمنا أن ذلك مما يعين على من أعطاه الله علما بكتابه أن يجعل همته في خدمته من بيان معانيه وإظهار محاسنه وإزالة الاشكال عما اشكل منه وبيان أحكامه والدعوة الى العمل به وترك كل ما يخالفه واعلم أن السنة كلها تندرج في آية واحدة من بحره الزاخر وهي قوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) (٢) . الخ كلامه ( رحمه الله ) / (٣) واكد ( رحمه الله ) هذا المعنى في الجزء السابع من الأضواء عند كلامه الطويل على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ) من سورة محمد وقد قال لى ابنه عبد الله : آخر ما عليه أبى ( رحمه الله ) كلامه على هذه الآية من سورة محمد . ا . هـ . ولا زال يوصي بذلك ويحث عليه حتى لقي الله ( رحمه الله رحمة واسعة ) أخبرني ابنه عبد الله أنه كان يقول للحجاج والزوار من البلاد : أنا المالكي لا أنتم يقصد أخذه بالدليل متبعاً في ذلك مالكم ( رحمه الله ) وغيره من أئمة السلف . (٤)

وفى منى في آخر حجة حجها ( رحمه الله ) في اليوم الحادى عشر من ذى الحجة أخذ بعض تلاميذه يسأله في قضايا من العلم فقال بالحاج / أدرسوا على البخارى ومسلم / وتفقوا معه في ذلك اليوم على دراستها عليه بعد رجوعهم . ولكن منيته ( رحمه الله ) حالت دون تحقيق مراده كافأه الله بنيته آمين .

---

( ١ ) سورة محمد آية ٢٤ .

( ٢ ) سورة الحشر آية ٧ .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٥٤٤ .

( ٤ ) وحدثنى بهذه القصة تلميذه الشيخ محمد الخضر الناجي .

وأخبرني ابنه عبد الله أنه كان يجلس في المجلس فيأتي الضيف ولا يشعر به حتى ينبيهه ابنه إلى قدوم الضيف وذلك لا نشغال فكره بتجميع شواهد آية من كتاب الله وذلك زمن تأليفه أضواء البيان وأخبرني بنحو ذلك تلميذه الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطي .

وحدثني ابنه عبد الله قال : حدثني أبي أنه كان يقرأ في البلاد زمان طلبه العلم في مختصر خليل في أول كتاب النكاح حتى وصل إلى قول خليل " في عشرة نديه ولو بيع سلطان الفلاس " قال لي : أقرأنيها شيخى بعد العصر - وكانت دراسته جردية بحيث يقرأ كل ما قيل في الباب - قال : فأخذت شرح خليل وحواشيه على هذه المسألة وجلست أراجعها حتى جاء الليل ثم أوقدت النار أطالع في ضوئها إلى الصبح ولم أنم ولم أصل غير الفريضة فوجدت أن للشرح في قول خليل قولين ولو كنت أبحث في الكتاب والسنة لأتيت للأمة بالعجب .<sup>(١)</sup> وهذا دأب العلماء الريانيين وأشده ما يتضح ذلك من منهجهم في آخر عمرهم فهذا الامام الرياني شيخ الاسلام ابن تيمية

---

( ١ ) أورد هذه القصة الشيخ عطية سالم في ترجمته للشيخ دون ذكر المسألة وقوله الشيخ التي في آخرها حيث قال في ص ٣١ في تعليقه على قول الشيخ عن نفسه :

ولى شغل بابكار عذارى كأن وجوهها ضوء الصباح

أبيت مفكرا فيها فتضحى لفهم القدم خافضه الجناح

مانصه :- / نعم ، انه كان يبيت في طلب العلم مفكرا وباحثا حتى يذلل الصعاب ، وقد طابق القول العمل .

حدثني ( رحمه الله ) قال : جئت للشيخ في قرائتي عليه فشرح لي كما كان يشرح ولكنه لم يشف ما في نفسي على ما تعودت ، ولم يرو لي ظمئ . وقمت من عنده وأنا أجدني في حاجة إلى إزالة بعض اللبس وإيضاح بعض المشكل وكان الوقت ظهرا فأخذت الكتب والمراجع فطالعت حتى العصر ، فلم أفرغ من حاجتي فعاودت حتى المغرب فلم أنته أيضا ، فأوقدت لي خادمي أعوادا من الحطب أقرأ على ضوئها كعادة الطلاب ، وواصلت المطالعة وأتناول الشاهي الأخضر كلما مللت أو كسلت والخادم بجواري يوقد الضوء حتى انبثق الفجر وأنا في =

( عليه رحمة الله ) ينقل عنه تلميذه ابن عبد الهادي أنه قال لما حبس في آخر عمره وكان قد قرأ القرآن في السجن أكثر من ثمانين مرة : - / " قد فتح الله علي في هذه المرة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن أو نحو هذا / ( ١ ) وجه الشبه بين قولبي هذين الامامين العظيمين ظاهر وهو الندم على عدم قضاء ذلك الوقت في كتاب الله مع أن ما قاما به في الذب عن كتاب الله والدعوة اليه وبه لا يقوم بمثله الا أقل القليل من أهل العلم والايمان ولكنهما ( رحمهما الله ) بلغا الشبر الثالث من العلم / فقد قيل العلم ثلاثة اشبار ، من دخل في الشبر الاول ، تكبر ومن دخل في الشبر الثاني : تواضع . ومن دخل في الشبر الثالث : علم أنه ما يعلم / ( ٢ ) ولا غرو والحالة هذه أن يعجب المتأخر منهما بالمتقدم فيقول : " ما رأيت أحدا أعقق فهما وأوسع اطلاعا من هذا الرجل " يعنى ابن تيميه ، " تشابهت قلوبهم " فتعارفت فتألفت واتحد مشربهم فتوافقت رغباتهم وأمانيتهم فرحمهما الله رحمة واسعة .

تجافيه ( رحمه الله ) عن الفتوى : ومن آخر ما كان عليه الشيخ ( رحمه الله ) التجافي الشديد والحذر من الفتوى في غير مواقع النصوص وسيرو - ان شاء الله - نماذج من الأضواء لتوقفه وعدم جزمه بالترجيح في المسائل التي ليس فيها نصوص واضحة من الكتاب والسنة وحرصه الشديد على التمييز لطالب العلم بين مواقع النصوص من غيرها من المسائل الاجتهادية قال الشيخ عطيه في ترجمته ما نصه : / وما لوحظ عليه في سنواته الأخيرة تباعده عن الفتيا وانا اضطر يقول : لا أتحمل في ذمتي

= مجلسي لم أقم الا لصلاة فرض أو تناول طعام والى أن ارتفع النهار وقد فرغت من درسي وزال عني لبس ، ووجدت هذا المحل من الدرس كغيره في الوضوح والفهم فتركت المطالعة ونمت ، وأوصيت خادمي أن لا يوقظني لدرسي في ذلك اليوم اكتفاء بما حصلت عليه واستراحة من عناء سهر البارحة . فقد بات مفكرا فيها فأضحت لفهم القدم خافضه الجناح / .

( ١ ) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ص ٢٢ .

( ٢ ) حلية طالب العلم لبكر أبوزيد ص ٥٧ وعزاه لتذكرة السامع والمتكلم ص ٦٥ .

شيئا ، العلماء يقولون كذا وكذا . وسألته مرة عن ذلك فقال : ان الانسان فى عافية مالم يبتل . والسؤال ابتلاء لأنك تقول عن الله ولا تدري أتصيب حكم الله أم لا فما لم يكن عليه نص قاطع من كتاب الله أو سنة رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وجب التحفظ فيه ويتمثل بقول الشاعر :

اذا ما قتلت الشيء علما فقل به . . . ولا تقل الشيء الذى أنت جاهله  
فمن كان يهوى أن يرى متصدرا . . . ويكره لا أدرى أصيبت مقاتله / ( ١ )  
وقد أخبرنى ابنه عبد الله - وكذلك تلميذه الشيخ محمد الخضر بن السناجى الشنقيطى كل منهما على انفراد - قال : جاءه وفد من الكويت فى أواخر حياته ( رحمه الله ) فسألوه فى مسائل فقال : أجيبكم بكتاب الله ثم جلس مستوفزا وقال :  
الله أعلم " ولا تقف ما ليس لك به علم " لا أعلم فيها عن الله ولا عن رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) شيئا وكلام الناس لا أضعه فى ذمتى . فلما ألحوا عليه قال : فلان قال كذا وفلان قال كذا وأنا لا أقول شيئا ( ٢ ) .

وفى شوال أو ذى القعدة من عام ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف وهى السنة التى توفى فى آخرها بعد أن رجع من جلسة هيئة كبار العلماء بالرياض وكان قد نوقش فيها السعي فى الدور الثانى بين الصفا والمروة يقول ابنه عبد الله وجدته جالسا فى البيت منفردا فلما دخلت عليه قال : الحمد لله الذى نحن راضون عن هذا الزمن - وكان له ( رحمه الله ) رأى فى مسألة السعي بالدور الثانى بالمسعى .-

زهده فى الدنيا وورعه ( رحمه الله ) : ومن أبرز ما كان عليه الشيخ ( رحمه الله )  
الزهد فى الدنيا والتقلل منها والأخبار عنه ( رحمه الله ) فى تثبيت ذلك متواترة أن ذكر طرفا منها ليتخذ منها طلاب العلم قدوة لهم فى هذا الزمن الذى فتن فيه

( ١ ) الترجمة ص ٦٣ ، ٦٤ .

( ٢ ) هذه القصة تذكرنا بقصة الوفد الذى قدم على الامام مالك من العراق فسألوه عن مسائل فأجابهم عن اكثرها بـ " لا أدرى " . وهكذا تتفق مواقف أهل العلم والایمان ( رحم الله الجميع رحمة واسعة ) .

كثيرون بالدنيا - تضاف الى قدوات الزمان الأول الذين زخر بهم تاريخنا الاسلامي :-

١ - فمن ذلك قوله ( رحمه الله ) / الذى يفرحنا أنه لو كانت الدنيا ميتة لا يسبح الله منها سد الخلّة / وهذه ألفاظه .

٢ - كان ( رحمه الله ) يأخذ من راتبه مصروف الشهر ويوزع الباقي قال ابنه عبد الله : وكنت أتولى التوزيع على ضعاف طلبية العلم والعجائز والأرامل من القريبات وكان يقول : والله لو عندى قوت يومي ما أخذت راتباً من الجامعة ولكنني مضطر لأعرف اشتغل بيدي وأنا شايب ضعيف .

٣ - قال ابنه عبد الله : كان يحذرنى من الدنيا كثيراً ويقول : الكفاف منها يكفي وإن الشيطان ربما سؤل للانسان جمعها ليتصدق بها وهو تلبيس .

٤ - ما كان يقرض الناس فلما كلمه ابنه عبد الله فى ذلك قال : ان كنت محتاجاً الى ما عندى فلا أعطيه وإن كنت غير محتاج فاعطيه من غير قرض . فان ردها اليه يقول له : جزاك الله خيراً ولا يقبلها .

٥ - حدثني ابنه عبد الله قال : تزوجت في حياته وسكنت في بيت مستقل فكان يعطيني جزءاً من راتبه لا يكفيني ويعطي غيرنا كثيراً فقلت : أنا ولده وطالب علم ولا يعطينا ما يكفي ويعطى الأبعد كثيراً فسمعتة مرة يقول : أنا مختار وعبد الله <sup>(١)</sup> لا أعطيهم مال لأن الغلوس تخرب الرجال <sup>(٢)</sup> - وكان اذا كانت نفسه غير راضية عن شخص لا يرد له طلباً .

٦ - كان ( رحمه الله ) يقول : / الريال الواحد والألف سواء المهم أن يكون صرفها سليماً / فلم يكن ( رحمه الله ) ينظر الى الكثرة والقلة بل الى ما صرفت فيه .

( ١ ) هما ابنا الشيخ ( رحمه الله ) .

( ٢ ) رحمه الله رحمة واسعة فكلامه نابع من مشكاة النبوة حيث قال ( صلى الله عليه وسلم ) / فوالله ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى ان تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم متفق عليه وقال " ان لكل أمة فتنه وفتنة أمتي المال " أخرجه الترمذى وصححه الالبانى . انظر

٧ - أهدى له الأمير عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود شقيق الملك عبد العزيز بيتا فى الطائف فردّه ولم يقبله فسئل عن ذلك فقال : الذى بناه يحتاجه لنفسه أما أنا فلم أبته ولا أحتاجه وعندى بيت فى المدينة يكفينى وقد رأيت بيته فى باب الكومة بالمدينة وهو بناء شعبى أى سقفه من خشب - لا من حديد - يقع فى دورين فى كل دور أربع غرف وكان الأسفل منهما يغص بطلبه العلم من المفتربين وغيرهم . .

وكان ( رحمه الله ) يشرب ماء الزير ولا يشرب من التلاجة الا قليلا ويجلس على الحصير ويأخذ أوراقه فى الدهلز ويطالع .

٨ - كان الأمير المذكور آنفا قد عمد البنك الأهلى بالمدينة أن اذا طلب الشيخ منهم أى مبلغ يعطونه فلم يطلب ولم يأخذ شيئا اطلاقا .

٩ - لم تبع كتبه فى حياته وكان يقول : علم نتعب عليه وبيع وأنا حي ؟ لا يمكن هذا ولكن أنا أدفع العلم وواحد يدفع الفلوس <sup>(١)</sup> ويوزع للناس مجانا . وأنا أعلم أنه سيصل الى من لا يستحقه ولكن سيصل أيضا الى من لا يستطيع الحصول عليه بالفلوس .

١٠ - حدثنى الدكتور بكر أبوزيد - وهو من أبرز تلاميذه ولم يأخذ عنه علم النسب فى جزيرة العرب سواه - قال : كان الشيخ ( رحمه الله ) لا يلتفت الى نفسه فى أمور المظهر حتى ان نعله ربما تكون ذات لونين أحمر والآخر أخضر

١١ - قال الشيخ بكر أبوزيد فى كتابه " حلية طالب العلم " ما نصه / وقد كان شيخنا محمد الأمين الشنقيطى ( رحمه الله تعالى ) متقللا من الدنيا وقد شاهدته لا يعرف فئات العملة الورقية وقد شافهني بقوله : لقد جئت من البــــلاد "شنقيط" ومعنى كنز قل أن يوجد عند أحد ، وهو " القناعة " ولو أردت المناصب لعرفت الطريق اليها فاني لا أوثر الدنيا على الآخرة ولا أبذل العلم لنيل المآرب الدنيوية فرحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين / <sup>(٢)</sup>

( ١ ) وكان الذى قام بذلك فى حياته هو محمد عوض بن لادن ( رحمه الله ) .

( ٢ ) حلية طالب العلم ص ١٢ .

١٢ - من ورعه ( رحمه الله ) ما حدثني تلميذه الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى

قال : راجعت الشيخ ( رحمه الله ) فى ترك الحج فى السنة التى توفى فيها

نظرا لسوء صحته فقال : دع عنك المحاولة . سفرى الى لندن أريد الشفاء

بها لا بد أن أكفر عنه بحج .

١٣ - قال الشيخ عطية محمد سالم فى ترجمته / والواقع أن الدنيا لم تكن تساوى عنده

شيئا فلم يكن يهتم لها ومنذ وجوده فى المملكة وصلته بالحكومة حتى فارق الدنيا

لم يطلب عطاء ولا مرتبا ولا ترفيعا لمرتبة ولا حصولا على مكافأة أو علاوة ولكن

ما جاءه من غير سؤال أخذه <sup>(١)</sup> وما حصل عليه لم يكن ليستبقه بل يوزعه فى حينه

على المعوزين من أرامل ومنقطعين وكنت أتولى توزيعه وارساله من الرياض الى كل

من مكة والمدينة <sup>(٢)</sup> ومات ولم يخلف درهما ولا دينارا وكان مستغنيا بعفته

وقناعته بل ان حقه الخاص ليتركه تعففا عنه كما فعل فى مؤلفاته وهى فريدة فى

نوعها لم يقبل التكسب بها وتركها لطلبة العلم . <sup>(٣)</sup> وسمعتة يقول : لقد جئت

معي من البلاد بكنز عظيم يكفينى مدى الحياة وأخشى عليه الضياع فقدت له : وما

هو ؟ قال : القناعة <sup>(٤)</sup> وكان شعاره فى ذلك قول الشاعر :-

الجوع يطرد بالرغيف اليابس . . فعلام تكثر حسرتي ووساوسي / <sup>(٥)</sup>

( ١ ) ليس هذا على اطلاقه فقد رد البيت الذى أهده له الأمير عبد الله بـ

عبد الرحمن ولم يأخذ من البنك الأهلى شيئا مع أن الأمير قد عمد هم باعطائه

ما يريد وقد سبق ذكر هاتين الحادتين . ولعل قصد الشيخ عطية ما جاءه من

المرتبات والترفيعات والمكافآت والعلاوات من قبل عمله أخذه ولكن سبيله كما

ذكر الشيخ عطية فى تنمة كلامه .

( ٢ ) هذا لا يعارض ما ذكرته سابقا من أن ابنه عبد الله كان يتولى التوزيع ان يحصل

على تعدد الوقائع فالشيخ عطية يتولاها فى الرياض وابنه فى المدينة ولا مانع من

تعدد من يتولاها فى البلد الواحد أيضا .

( ٣ ) سبقت الإشارة الى ذلك من كلام ابنه عبد الله .

( ٤ ) قال مثل ذلك للشيخ بكر أبوزيد كما سبق ولعله قالها بحضرة الشيخين بكر

وعطية .

( ٥ ) ترجمة الشيخ عطية له فى آخر الأضواء ١٠ / ص ٦١ من آخر الجزء . وقد تمثل بهذا

البيت عند نزولهم فى بلدة ( الأبيض ) عند رجل اسمه محمد خير وانظر خبره فى  
الرحلة .

بكاؤه من خشية الله : وكان ( رحمه الله ) كثير البكاء من خشية الله . سمعت الشيخ عبد الرحيم الطحان ( وفقه الله ) في محاضرة له ألقاها بعنوان " البكاء من خشية رب الأرض والسماء " <sup>(١)</sup> قال مانصه : / وأذكر أنني حضرت موعظة للشيخ المبارك محمد الأمين الشنقيطي ( عليه رحمه الله ) في المدينة المنورة في رمضان في تفسير قول الرحمن " ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها " فما قطع المحاضرة إلا بالبكاء / ١٠ هـ كلامه بلفظه .

وقد سمعت الكثير من تسجيل دروسه ( رحمه الله ) وفي كثير منها يختلط البكاء بالكلام فيغالب نفسه لا تمام الدرس . وحدثنى ابنه عبد الله قال : كنت أقرأ عليه القرآن في مكة فإذا هو يبكي وقال : يا ولدي : في كتاب الله آية تفرحني كثيرا فقلت : هل الآية آية سورة الملائكة " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا . . " الآية فقال لا بل هي قوله تعالى " ويجزى الذين احسنوا بالحسنى الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللوم " ونحن تجنبنا كبائر الاثم وان شاء الله نترك ما استطعنا من صفارها .

سمته ودله ( رحمه الله ) :- ومن أبرز ملامح شخصيته ( رحمه الله ) ذلك الوقار والتؤدة وحسن السمات والاقتصاد في أقواله وأفعاله وتجافيه الشديد عن الوقوع في أعراض الناس وعدم السماح بذلك في مجلسه مهما كان المتكلم والنهي الشديد عن اللغو واللفظ في مجالسه ( رحمه الله ) حدثني الشيخ بكر أبو زيد ( حفظه الله ) قال : / لو مر في جمع من الناس وأنت لا تعرفه لقلت هذا عالم كبير لما تلمحه فيه من النبوغ والألمعية ولما عليه من جلاله العلم ووقار العلماء / .

وحدثني ابنه عبد الله عنه أنه قال في معرض التحذير من أعراض الناس : / قتل الأولاد وأخذ الأموال أهون من أخذ الحسنات لشايب كبير / يعني نفسه ( رحمه الله ) وهو تحذير من الغيبة .

وحدثني أيضا أن رجلا كبيرا اغتاب أحدا عنده فنهاه فقال المفتاب : أنا المتكلم

( ١ ) المحاضرة مسجلة في شريط متداول بين طلبة العلم ويباع في المكتبات السمعية وقد حصلت عليه من مكتبة الامانة العامة للتوعية الاسلامية بالحج .



لا أنت - فرد عليه الشيخ بقوله : أنا شايب بين جنبي سورة البقرة تسكت بأدب أوتخرج .  
وحدثني عنه أيضا أنه كان يقول / لا يتكلم في أنساب الناس الا أحد رجلين . رجل  
به حسد يريد أن ينقص الناس عن نفسه أو رجل قليل النسب يريد أن يلحق الناس  
به .

ومما يؤكد شدة تجافيه وبعده عن الغيبة قوله ( رحمه الله ) في شأن الرجل العربي  
الذي استضافهم في قرية "ثنيه" / فالتسنا عربيا نبيت عنده فدعانا رجل عربى والله  
ما سألت عن اسمه ولا اسم أبيه خوفا من الغيبة فأزلنا في مكان يعوى منه الكلب  
وأغلقه علينا من الخارج فبتنا بليله لا أعاد الله علينا مثلها / (١) الخ كلامه .

وقال الشيخ عطية ( وفقه الله ) ما نصه : / ولم يكن يغتاب أحدا أو يسمح بغيبة  
أحد في مجلسه وكثيرا ما يقول لاخوانه ( تكايسوا ) أى من الكياسة والتحفظ من خطر  
الغيبة . ويقول اذا كان الانسان يعلم أن كل ما يتكلم به يأتى في صحيفته فلا يأتي  
فيها الا الشيء الطيب / (٢) وقال أيضا / أما مكارم أخلافه ومراعاة شعور جلسائه  
فهذا فوق حد الاستطاعة فمذ صحبته لم أسمع منه مقالا لأى انسان ولو مخطئا عليه  
يكون فيه جرح لشعوره وما كان يعاتب انسانا في شيء يمكن تداركه وكان كثير التفاضي  
عن كثير من الامور في حق نفسه وحينما كنت أسأله في ذلك يقول :

ليس الغبي بسيد في قومه . . لكن سيد قومه المتغابي / (٣)

ومما يؤكد هذا المعنى قول الشيخ ( رحمه الله ) / ومما كتب عنى الشيخ ابراهيم  
المذكور (٤) قصيدة كنت قلتها في عنفوان شبابى في شأن رجلين من قبيلتنا وقعت

( ١ ) رحلة الحج ص ١٠٣ .

( ٢ ) الترجمة ص ٦٣ .

( ٣ ) الترجمة ص ٦٢ ، ٦٣ .

( ٤ ) ذكره الشيخ قبل صحيفتين من كلامه هذا بقوله / ثم سألتني صديقى النحوى  
الكبير ذو الشمائل الطيبة أحد أساتذة المعهد المذكور - وهو المعهد  
الدينى بأم درمان بالسودان - الاستاذ الشيخ ابراهيم يعقوب فقال لى أنت =

بينهما شحناء فهجا أحدهما الآخر ولحنه وأدعى الهاجى علي أنى دست للمهجو شعرا ينتقم به منه ففضبت من تزويره علي لأنى - ولله الحمد والمنة - لست ممن يهجو وما كافأت أحدا بسوء وما أخذت أخا بزلة تحدثا بنعمة الله تعالى فكيف أدخل بين رجلين نزغ الشيطان بينهما فحمل أحدهما على هجو الآخر الا بالا صلاح بينهما . ثم ذكر سبب الهجاء واسم الهاجى والمهجو والقصيدة التى فيها الهجاء ثم ذكر قصيدته فى رد الدعوى التى لا تليق وهى فى ثلاثين بيتا وما قاله فيها :-

وتمنعنى من ذاك نفس عزيزة . . غلا سعرها فى السوق يوم كساده  
تهاب الخنا والنقص فى كل موطن . . وقلب يقويها بشدة آدة  
وفيهما : . . .

ولست ممن يفريه من جاء مغريا . . ولا من يعاد الدهر من لم يعاده  
وفيهما :

وانى لأكسو الخل حلة سندس . . اذا ماكسانى من ثياب حداده  
وكائن يفيظ المرء ظن حبيبه . . به السوء بعض الظن اثم فعاده ( ١ )

وقال الشيخ عطية أيضا / واذا كان علماء الأخلاق يعنونون لأصول الأخلاق والفضائل بالمروءة فان المروءة كانت شعاره ودثاره وكانت هي التى تحكمه فى جميع تصرفاته سواء فى نفسه أو مع اخوانه وطلابه أو مع غيرهم من عرفهم او لم يعرفهم / ( ٢ ) وما يصلح مثالا لما ذكر الشيخ عطية - والامثلة كثيرة - ما حدثنى ابنه عبد الله قال : كنت أذهب الى الحرم لصلاة الظهر فيه فى حر الصيف مع الوالد فى السيارة وأرجع ماشيا لأن سيارته قد امتلأت بالطلبة والجيران ويقول لى : عيب تنزل أحدا ركب - اذهب ماشيا . ا . هـ وحدثنى أيضا أن زوجته الأخيرة لا زالت تبكي الى الآن كلما ذكرته وكان يعاملها كأنها ضيف فى البيت ويقول : هذه ضيفة ، كلمة تخرجها من البيت . ا . هـ

= شاعر أم لا ؟ / فقال اما بالجيلة والطبيعة فنعم واما من حيث التوصل بالشعر الى الاغراض والأكل به من الملوك والامراء فلا فألح عليه أن يسمعه شيئا من شعره فأسمعه وكتب عنه .

( ١ ) رحلة الحج الى بيت الله الحرام ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

( ٢ ) الترجمة ص ٦٠ .

وكان ( رحمه الله ) على جانب كبير من التواضع والا زراء على النفس يظهر ذلك  
في أدعيته انظر الى قوله مثلا : / ونرجو من الله الكريم على ما فينا أن نكون داخلين  
في قوله ( صلى الله عليه وسلم الثابت في صحيح البخاري من حديث أميــــــــــــر  
المؤمنين عثمان بن عفان ( رضى الله عنه ) " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " . . . /  
الخ ويذكرنى قوله هذا بقول بكر بن عبد الله المزني وهو واقف بعرفة : / لولا  
أني فيهم لقد قد غفر لهم / . علق الذهبي على ذلك قائلا : " قلت : كذلك  
ينبغي للعبد أن يزرى على نفسه ويهضمها " ( ٢ ) وكثيرا ما يلقي طلاب العلم

ذلك الخلق متملا قول الشاعر :

العلم حرب للفتى المتعالى . . كالسيل حرب للمكان العالى

وقال الشيخ عطية ما نصه / أما الناحية الشخصية فى تقويمه الشخصى لسلوكه  
واخلاقه وآدابيه وكرمه وعفته وزهده وتسرفه نفسه وما الى ذلك فهذا ما يستحق  
ان يفرد به حديث . . . الى ان قال . . . وما كان ( رحمه الله ) يحب أن يذكر  
عنه شىء فى ذلك ولكن على سبيل الاجمال لو أن للفضائل والمكرمات  
والشيم وصفات الكمال فى الرجال عنوان يجمعها لكان هو أحق به ( ٣ )

وقال فى ختام ترجمته / وفى الجملة فقد كان ( رحمه الله ) خير قدوة  
وأحسنها فى جميع مجالات الحياة ( ٤ ) فكان العالم العامل ولا أزكى

(۱) الأضواء ۱/۷۰

(٢) سير أعلام النبلاء ٤ / ٥٣٤ .

(٣) الترجمة ص ٦٠.

( ٤ ) مقصود الشيخ عطية ممن شاهد هم وعاشرهم والا فصاحب هذا الوصف على الإطلاق هو رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) . أو يكون قصده أنه قدوة خيرة حسنة .

على الله أحدا (١) . هـ . وقد قال ( صلى الله عليه وسلم ) " السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة " (٢) وقد جمع الله للشيخ ذلك على وجه يعد من أكمل الوجوه وأتمها ومصادق ذلك في ما ذكرنا عنه في هذا الفصل وبقيّة فصول الترجمة وفيما تجده مثبتاً في كتبه ( رحمه الله )

ومما يكثر التمثيل به قول القائل :

فلا تغفل في شيء من الأمر واقتصاد . . . كلا طرفي قصد الأمور نديم

فكان بحق نموذجاً لعلماء السلف في عصر كثر فيه المتاجرون بالعلم اقبالاً على الدنيا واغتراراً بزخرفها وانشغالا بالمناصب والجاه حتى ضحى بعضهم بدينه وعلمه في سبيلها ووصل الحال ببعضهم أن أفتى بمنع أذان الفجر بمكبرات الصوت في بلد إسلامي لئلا يزعج النصارى وأفتى البعض بجواز الريا وأفتى البعض بجواز رقص المرأة عارية إلا مما يستر سوءتها أمام النساء بل وصل الحال ببعض المتملقين أن يقول لبعض من ابتلى المسلمون بولايته عليهم ولا يقيم حدود الله ويحارب الدعاة إلى الله : - لو كان لى من الأمر شيء لجعلتك فى منزلة من لا يسأل عما يفعله

( ١ ) الترجمة ص ٦٤ .

( ٢ ) أخرجه الترمذى عن عبد الله بن سرجس فى البر ، باب ما جاء فى التأنى والعجلة رقم

٢٠١١ وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، وقال : وفى الباب عن

ابن عباس . وأخرجه أحمد فى المسند ٢٩٦ / ١ عن ابن عباس مرفوعاً ومالك فى

الموطأ بلاغاً ٩٥٤ / ٢ ، ٩٥٥ وأبو داود رقم ٤٧٧٦ فى الأدب باب فى الوقار

بلفظ " القصد والتؤدة وحسن السمت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة "

فى الموطأ وبلفظ " ان الهدى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة

وعشرين جزءاً من النبوة " فى أبى داود وحسنه الألبانى فى صحيح سنن الترمذى

١٩٥ / ٢ برقم ١٦٣٥ ، ٢٠٩٥ وكذا الأرنؤوط فى تعليقه على جامع الأصول .

٦٨٩ / ١١ ، ٦٩٠ وقال ابن الاثير فى جامع الأصول : الهدى والسمت والعدل

حالة الرجل وهيئته ومذهبه وقال : والاقتصاد : سلوك الأمر فى القصص

والدخول فيه برفق . . الى أن قال : ومعنى قوله " الهدى الصالح . . الى

قوله : من النبوة " أن هذه الخلال من شمائل الأنبياء ومن جملة الخصال

المعدودة من خصالهم وأنها جزء معلوم من أجزاء أفعالهم فاقتدوا بهم فيها =

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا يصعب حصرها بل يصعب ذكر نموذج لكل شعبة من شعب الزيف عند كثيرين ممن لبسوا ثوب العلم زورا ومتاجرة ففى أجواء كهذه يسود فيها الجاهل ويتكلم فيها الرويضة وتنكس فيها أعلام السنة وترفع أعلام البدع والشهوات لانلام ان أسهبنا فى ذكر نماذج من حياة رجال سلخوا الجادة علما وعملا ودعوة وخلقا وسلوكا فكانوا بحق بقية السلف الصالح فى كل ذلك وأنا أعلم أن حال الشيخ أكثر بكثير مما دونته فى هذا الفصل ولولا خشية الاطالة لكتبت كل ما علمت مما أشرت اليه فى هذا الفصل ولكن ما ذكر يكفي - ان شاء الله - فى الدلالة على ما كان عليه ( رحمه الله ) من ذلك . لا سيما من قرأ كتبه .

بقيت أمور ربما يكون لها صلة بهذا الفصل من قريب منها : أنه ( رحمه الله ) كان قناصا من الطراز الأول لا يكاد يخطيء اذا رمى حدثى بذلك ابنه عبد الله وقال : توفي وعنده بوندقيتان : احدهما من نوع شوزن والاخرى من نوع : ساكتون . وكان يخرج كل جمعة للصيد فى ضواحي المدينة خارج الحرم ولا يصيد فيه ولا يأخذ السواك منه . هـ كلامه .

وكأنى بالشيخ ( رحمه الله ) يخرج مستحضرا قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " ارموا بني اسماعيل فان أباكم كان راميا " <sup>(١)</sup> وقوله " ألا ان القوة الرمي " <sup>(٢)</sup> ممثلا هذا الأمر حتى أجاد تلك الاجادة فرحمه الله ما اتبعه لسنن السلف وأشبه حاله بحالهم .

= وتابعوهم وليس معنى الحديث أن النبوة تتجزأ ولا أن من جمع هذه الخلال كان فيه جزء من النبوة فان النبوة غير مكتسبة ولا مجتلية بالاسباب وانما هي كرامة من الله . ويجوز أن يكون أراد بالنبوة هاهنا : ما جاء به النبوه ودعا اليه الانبياء . و يجوز أن يكون المعنى : أن من اجتمع له هذه الخلال لقيه الناس بالتعظيم والتوقير وألبسه الله لباس التقوى الذى يلبسه انبياءه فكانها جزء من النبوة .

( ١ ) أخرجه البخارى فى الجهاد عن سلمة بن الأكوع

( ٢ ) أخرجه مسلم وغيره .

### المبحث الثالث

#### تلاميذه وأقوال علماء عصره فيه

أولاً : تلاميذه : تلاميذه ( رحمه الله ) كثير لا يحصيه كتاب حافظ ويكفى  
لنعرف كثرتهم أن نعلم أنه انشغل بالتعليم عامي ١٣٦٩ هـ و ١٣٧٠ هـ فـ  
دار العلوم وفي الحرم المدني ثم انتقل الى الرياض عام ١٣٧١ هـ وظل يدرس في  
المعهد وكليتي الشريعة واللغة التفسير والاصول من عام ١٣٧١ هـ الى عام ١٣٨١ هـ  
ثم انتقل الى المدينة حين افتتحت الجامعة الاسلامية وظل يدرس فيها وفي الحرم  
النبوي الى وفاته ( رحمه الله ) عام ١٣٩٣ هـ وحين كان في الرياض كان يأتي للمدينة  
في الصيف ويدرس التفسير بالحرم النبوي ولما انتقل الى المدينة كان درسه مستمرا  
طول العام ومن عام ١٣٨٥ هـ انقطع درسه في الحرم الا في رمضان فصار لا يدرس  
التفسير الا في شهر رمضان من بعد العصر الى قبيل الغروب وقد ختم القرآن  
في تفسيره هذا نحو من ثلاث مرار . فانظروا من الخلق نهل من علمه في دار العلوم  
وفي الحرم المدني وفي المعهد العلمي وكليتي الشريعة واللغة حيث درس فيها  
مالا يقل عن خمس عشرة دفعة من الطلاب وفي الجامعة الاسلامية حيث درس فيها  
مالا يقل عن ثلاث عشرة دفعة من الطلاب ثم أضف الى ذلك من درسوا عليه في غير  
المدارس النظامية ومن تتلمذوا عليه في بلاده قبل مجيئه الى المملكة - حيث كان  
( رحمه الله ) مدرسة متنقلة في سائر الفنون - يجتمع لنا عدد ضخم يصعب حصره  
وحين عرض عليه الشيخ عطية سالم ( وفقه الله ) الفراغ للتأليف وترك التدريس بالجامعة  
أجاب الشيخ ( رحمه الله ) بقوله / هؤلاء التلاميذ فيران قمرة يأخذون العلم  
منا وينشرونه في الآفاق / شبههم بالغبثران في الليلة المقمرة حيث يتجهون الى  
نواحي كثيرة متعددة وهذا من بعد نظره ( رحمه الله ) فقد كانت الجامعة  
الاسلامية تجمع من جميع دول العالم الاسلامي وغيره فأخذوا العلم وانتشروا في  
البلاد وحدثنى الشيخ عطية ( حفظه الله ) أنه لقي أعدادا منهم في بعض دول جنوب  
شرق آسيا وسأذكر في هذه العجالة بعض تلاميذه الذين عرفوا اسما بعضهم  
والتقيت ببعضهم فممنهم :-

١ - سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز أخذ عنه شرح مسلم الأخرى في المنطق  
ولا أدري هل أكمله أولا - حدثني بذلك الشيخ عطية وحدثنى الشيخ محمد  
الحبيب نقلا عن الشيخ محمد الامين ولد الحسين وأخبرني الشيخ محمد الحبيب  
أنه كان يرى الشيخ ابن باز يحضر حلقة في التفسير في الحرم المدني مابين عام

١٣٨٨ هـ وعام ١٣٩٣ هـ وكان الشيخ ابن بازٍ ان ذاك من أكابر العلماء ونائباً لرئيس الجامعة الإسلامية ثم رئيساً لها .

٢ - الشيخ حماد الأنصاري : التقى به قبل الحج من عام ١٣٦٧ هـ حيث قدما في سنة واحدة ثم التقى به بعد الحج في المدينة وسأله عن مسائل في التفسير والمنطق . ولازم دروسه في التفسير في الحرم المدني ودار العلوم عامي ١٣٦٩ هـ و ١٣٧٠ هـ . وجاوره في الرياض سبع سنوات من عام ١٣٧٤ هـ الى عام ١٣٨١ هـ حيث نقل الى المدينة وأفاد من مجاورته كثيراً وكان الشيخ حماد ان ذاك من كبار العلماء . حيث ان مدة مجاورته له في الرياض كان يدرس معه في الكليات وكذلك درس معه في الجامعة الإسلامية من عام ١٣٨٥ هـ ولا يزال يدرس بها الى اليوم .

٣ - الشيخ صالح بن محمد اللحيدان نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضو هيئة كبار العلماء وهو من أوائل تلاميذه ودرسته على الشيخ كانت في الفصل بكلية الشريعة .

٤ - الشيخ محمد بن صالح العثيمين عضو هيئة كبار العلماء واستاذ بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود فرع القصيم .

٥ - الشيخ عبد الله بن غديان عضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء وعضو هيئة كبار العلماء ، قال لي الشيخ محمد الحبيب ان الشيخ ابن غديان قال له : فنعني الله بابن عمك علمنا كيف نأخذ العلم وكيف نعطي .

٦ - الشيخ عبد المحسن العباد رئيس الجامعة الإسلامية سابقا ومن كبار العلماء .

٧ - الشيخ عطية محمد سالم وهو اكثر من لازم الشيخ في البيت والمدرسة والسفر والاقامة واكثر من اهتم بنشر علم الشيخ وطبع محاضراته وصحبه في رحلته الى افريقيا واكمل أضواء البيان من أول الحشر الى نهاية الناس وكتب ترجمة للشيخ ( رحمه الله ) بعد وفاته وهو الآن قاض بمحكمة المدينة بآرك الله له في عمره وماله وولده آمين .

٨ - الشيخ الدكتور : بكر بن عبد الله أبوزيد صاحب التصانيف الكثيرة الباحث المحقق لازم الشيخ ( رحمه الله ) عشر سنين ودرس عليه بعض مذكراته

فى الأصول وآداب البحث والمناظرة دروسا خاصة فى المسجد وفى منزله ( رحمه الله )  
ودرس عليه كتابى ابن عبد البر القصد والأثم فى معرفة أنساب العرب والعجم  
وأول من تكلم بالعربية من الأمم . والانباء على قبائل الرواة وقيد عليها بعض  
التحريرات من دروس الشيخ والنكات والضوابط العلمية . حدثنى عبد الله بن الشيخ  
( رحمه الله ) أن أباه قال للشيخ بكر : ما أخذ عنى علم الأنساب فى هذه البلاد  
غيرك . وحدثنى الشيخ الدكتور محمد الحبيب قال : لقد شاهدت الشيخ بكر أبوزيد  
يحضر حلقة الشيخ فى التفسير فى رمضان لم يتخلف يوما واحدا .

٩ - الشيخ : أحمد بن أحمد الجكنى الشنقيطى درس عليه شرح مراقبى  
السعود كاملا وأخذ عليه أمالي سبق ذكرها .

١٠ - الشيخ الدكتور محمد ولد سيدى ولد الحبيب وهو جكنى من بنى عمومته  
تلقى عنه العلم فى البلاد عام ١٣٦٧ هـ فى السنة التى سافر فيها الشيخ ( رحمه الله )  
حيث درس عليه أمالي فى التوحيد ولا زمه فى شهر رجب الى نهاية ذى القعدة عام  
١٣٧٤ هـ حيث كان يحضر درسه فى التفسير فى الحرم بعد المغرب والذى بدأ معه  
فيه من قوله تعالى ( وان غدت من أهلك تبوء المؤمنيين مقاعد للقتال ) من سورة  
آل عمران . ودرس اخصا فى سطح بيته ( رحمه الله ) بعد العشاء فى تفسير سنن  
البقرة . وخرج معه للحج من نفس العام ودروسه ( رحمه الله ) مستمرة فى السفر  
والاقامة غير انها لم تكن امتدادا للدرس الخاص فى سطح بيته ولا لدرس المسجد انما  
هى افادات عامة واسئلة ثم عاد الشيخ الحبيب الى بلاده فى محرم عام ١٣٧٥ هـ وعكف  
على ما طبع من الأضواء اضافة الى علوم أخرى ثم رجع الى المملكة عام ١٣٨٨ هـ يقول :  
وحاولت دراسة المراقبى عليه فاذا به قد ضعف عن ذلك فصرت أقرأ نشر البنود على  
الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى وآتية لحل الاشكالات وقرأت الألفية على بعض  
المشايع وآتية لحل المشكل منها وقرأت عليه لامية الأفعال لابن مالك كاملة . ولا زمت  
دروسه فى الحرم وافاداته فى البيت ومحاضراته التى يلقي على الحجاج فى الحج  
من ذى القعدة ١٣٨٨ هـ الى نهاية عام ١٣٩٣ هـ حيث ودعته فى اليوم السادس  
عشر من ذى الحجة وتوفى ( رحمه الله ) فى السابع عشر منه . والشيخ الحبيب استاذ  
بقسم الدعوة بجامعة أم القرى .

١١ - الشيخ الدكتور : محمد الخضر بن الناجي بن ضيف الله الجكنى :  
أول لقائه بالشيخ ( رحمه الله ) محرم عام ١٣٨٥ هـ وكان قد اطلع على الجـزء  
الاول من الأضواء فى بلاده عام ١٣٨٠ هـ وعزم على التعلم على مؤلفه ولم يقدر ذلك  
الا بعد خمس سنوات بسبب قلة ذات اليد . بدأ فى ذلك العام يتعلم على الشيخ



النحو والتفسير في آن واحد وذلك بأن يقرأ بيتين أو ثلاثة من الألفية ثم بعد شرحها يأخذ شيئاً من التفسير في سورة البقرة وذلك في درس خاص في بيته بعد العصر لكن المدة لم تطل حيث سافر الشيخ ( رحمه الله ) الى أفريقيا من نفس العام وبقي بها نحو من ثلاثة أشهر ، وقرأ عليه الجزء الأول من كتابه " آداب البحث والمناظرة ) وهو مقدمات منطقية . قال الشيخ الخضر : وتعلمت عليه بعد ذلك في الجامعة الإسلامية بعد أن التحقت بها في مادة الأصول في كلية الشريعة . وكنت أجلس عنده في تفسيره للقرآن في كل رمضان من ١٣٨٥ هـ الى عام ١٣٩٣ هـ ولم يكن في هذه الفترة يدرس التفسير في الحرم في غير رمضان واهم ما استفدت منه : كونه كذا كاتباً له في أضواء البيان وبسبب ذلك قرأت عليه الجزء الخامس والسادس وشيئاً قليلاً من السابع . ويلي ذلك في الاستفادة كثرة مرافقتي له في بيته حينما يجلس للناس وحينما يخرج من بيته الى الحرم ويرجع منه الى البيت وعلى كل حال ففوائد منه فوق الحصر . منها : اني كلما أشكلت على مسألة اثناء دراستي في الجامعة ومجالستي مع طلاب العلم ابادر اليه ليحل ما أشكل على واذ رأيت شخصاً يريد سؤاله في مسألة بادرت وحرصت على سماع جوابه ورده على ذلك السائل . وكانت مدة ملازمتي له ما بين عام ١٣٨٤ هـ وعام ١٣٩٣ هـ حيث بقيت بصبحته أعوده وأتردد عليه في المستشفى الأهلبي بمكة حتى توفي رحمه الله . والشيخ الخضر استاذ بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى .

١٢ - الشيخ الدكتور : عبد العزيز القاري الاستاذ المشارك بقسم الفقهاء بالجامعة الإسلامية وعميد كلية القرآن سابقاً .

١٣ - الشيخ الدكتور : عبد الله بن أحمد قادري رئيس شعبة الفقه بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية ، صاحب التصانيف المفيدة في الدعوة والتربية والسياسة الشرعية وغيرها / كان الشيخ ( رحمه الله ) معجباً بحرصه على الفائدة ويقول لابنائه المختار : أن أحد التلاميذ الأذكيا ( اسمه قادري ) كان يكتب عنه ما يلقي من المحاضرات في مادة التفسير بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية / ( ١ ) / تلقى العلم على الشيخ ( رحمه الله ) خلال أربع سنوات دراسية في كلية الشريعة من عام ١٣٨٢ هـ الى ١٣٨٥ هـ درس عليه في السنة الأولى ما يقارب نصف سورة البقرة وفي السنة الثانية

( ١ ) انظر مقدمة ( معارج الصعود الى تفسير سورة هود ) كتبه عن الشيخ

( رحمه الله ) الدكتور عبد الله قادري وقدم له الدكتور محمد المختار بن

الشيخ محمد الأمين ( رحمه الله ) ص ٤ من هذه المقدمة .

سورة المائدة وجزءاً من سورة الأنعام وفي السنة الثالثة سورة هود ويوسف والرعد بتوسع في الأولى وسرعة في الأخيرتين . وفي السنة الرابعة سورة الثور وتفسيره لها شبه بتفسير سورة هود في التوسع . وسمع منه محاضرات في أصول الفقه <sup>(١)</sup> قال الدكتور عبد الله قادري / لقد كان غالب اتصالي بالشيخ في قاعة الدرس بالكلية ولكنه كان كثيراً بالنسبة لأيام الدراسة لأنه كان يلقي علينا محاضرات التفسير ومحاضرات أصول الفقه وحضرت بعض محاضراته في المسجد النبوي وبعض محاضراته العامة في دار الحديث . أما ما عدا ذلك فكان قليلاً جداً ولا أذكر أنني زرت في منزله إلا مرتين لمرضه وكنت أسأله بعض الأسئلة في خارج قاعة الدرس وقد أجده جالساً في المسجد النبوي وحده قبل إقامة إحدى الصلوات أو بعد ها فأسأله بعض الأسئلة وكان غالبها في قواعد النحو <sup>(٢)</sup> وقد قام الدكتور عبد الله قادري بكتابة محاضرات الشيخ ( رحمه الله ) في تفسير سورة هود ثم بيضاها وطبعها بعنوان ( معارج الصعود الى تفسير سورة هود ) وهو متداول .

١٤ - ابنه الشيخ الدكتور عبد الله رئيس قسم التفسير سابقا وعميد كلية القرآن حالياً . عالم طيب الشمائل كريم السجايا استفدت منه كثيراً في أخبار والده جزاء الله خيراً .

١٥ - ابنه الدكتور الشيخ محمد المختار عالم فاضل فقيه يدرس بالجامعة الإسلامية وغنى عن الذكر ملازمتها لوالدهما وافادتهما منه واقتداؤهما به في سمته وادله بآرك الله لهما في مالمهما وولد هما وعلمهما وسلك بهما سبيل العلماء العاملين ليكونوا خير خلف لخير سلف انه على ذلك قد ير .

١٦ - الشيخ الدكتور : بابابن بابابن آده الجكني الشنقيطي وقد صاحب الشيخ ( رحمه الله ) في القاهرة ودرس عليه بالمدينة . وهو استاذ بقسم الشريعة بجامعة أم القرى .  
١٧ - الشيخ : محمد الأمين بن الحسين الجكني الشنقيطي يحمل الماجستير ويدرس بالجامعة الإسلامية .

١٨ - الشيخ الدكتور : محمد عمر بن حوية الجكني الشنقيطي استاذ بكلية القرآن بالجامعة الإسلامية .

( ١ ) انظر ص ١١ من مقدمة الكتاب المذكور لجامعه الدكتور عبد الله قادري .

( ٢ ) انظر ص ٢٠ ، ٢١ من مقدمة الكتاب آنف الذكر .

- ١٩ - الشيخ الحسين بن عبد الرحمن الجكنى الشنقيطى مرشد دينى بالجيش بمنطقة المدينة .
- ٢٠ - الشيخ : ابراهيم بن عثمان اللمتونى مدرس بمدرسة تحفيظ القرآن بالمدينة .
- ٢١ - الشيخ عبد الرحمن بن أعبودة . مدرس بالمعارف .
- ٢٢ - الشيخ : المأمون بن أحمد مينوه الكنتي .
- ٢٣ - الشيخ التلميذ بن محمود الجكنى مدرس بمدرسة تحفيظ القرآن .
- ٢٤ - الشيخ محمد محمود بن الامام الجكنى اليعقوبى كان مدرسا بالمعارف ثم تقاعد .
- ٢٥ - الشيخ محفوظ سيدات الجكنى مدرس بالمعارف .
- ٢٦ - الشيخ سيد أحمد عبد الصمد الجكنى
- ٢٧ - الشيخ محمد عبد الله ولد أحمد مزيد الجكنى أديب متعلم ولم يدرس الدراسة النظامية كان مدرسا بدار الحديث المدنية ورثاه بعد موته بقصائد سبق ذكرها .
- ٢٨ - الشيخ محمد الأمين ولد يده الجكنى كان مدرسا بمدارس تحفيظ القرآن ببدر وهو الآن فى مجمع طباعة المصحف بالمدينة .
- وبعد : فان من المتعذر الا حاطة بذكر كل من تلقى العلم عن الشيخ ( رحمه الله ) بله التفصيل فى ذكر ما أخذوه عنه ومدة أخذ كل منهم وان ذلك كذلك ولئلا يطول الحديث فى سرد الأسماء فيطول بذلك الفصل اكتفى بهذا القدر من العلماء الأجلاء من تلاميذه ( رحمه الله ) لأج فى بيان أقوال علماء عصره فيه فالى ذلك المبحث

### ثانيا : أقوال علماء عصره فيه :-

١ - ما أثر عنه ( رحمه الله ) من ذلك : حدثني ابنه عبد الله قال : قال لي أبي : نفعني الله بشيخ كان لي يقول لي :- اعلم أن الفقهاء يقولون : إذا كان هناك ذكي ذكاء لا يوجد مثله الا قليل تكون فروض الكفاية فرض عين عليه . فاتق الله في الأمة ففروض الكفاية فرض عين عليك .

ونفعني الله بشعر محمد بن حنبل الشنقيطي :-

|                           |    |                          |
|---------------------------|----|--------------------------|
| لا تسوء بالعلم ظنا يفتنى  | .. | ان سوء الظن بالعلم عطب   |
| لا يزهك أخى فى العلم أن   | .. | غمر الجهال أرباب الأدب   |
| ان تر العالم نضوا مرملا   | .. | صفر كف لم يساعده سبب     |
| وتر الجاهل قد حاز الفنى   | .. | محرز المأمول من كل أرب   |
| قد تجوع الأسد فى آجامها   | .. | والذئب الغيس تعتام القتب |
| جرع النفس على تحصيله      | .. | مض المرين ذل وسفـ        |
| لا يهاب الشوك قطاف التجنى | .. | وابار النحل مشتار الضرب  |

وحدثني أيضا أن الشيخ قال له : حفظت شراح خليل فى مدة من الزمن ويعد ستة شهور بدأ يضع على حفطي فاضطرت لنظمه خوفا من الضياع .

وحدثني أيضا أنه قال له : ما درست شيئا الا فهمته الا مسألتين :-

أ - المقصود بالأحرف السبعة . ب - متعلق النهى .

وقد سبق أن نقلت أنه قال لابنه عبد الله : لا توجد آية فى القرآن الا درستها على حدة وقال للشيخ عطية محمد سالم : كل آية قال فيها الأقدمون شيئا فهو عسدى .

وحدثني الشيخ عطية أنه لما عرض عليه تفسيره لقوله تعالى ( قال ما منعك الا تسجد إذ أمرتك ) مكتوبا بعد أن فرغه من الشريط المسجل وكان الشيخ قد ألقاه فى المسجد النبوى ارتجالا واعطاه الشيخ عطية الاوراق ليراجعها وسمع الشيخ المكتوب بصوته قال : لولا أنني أسمع صوتى بأذني وأنت اتيتني بها مكتوبة ما صدقت أن شخصا يقول هذا ارتجالا . وذلك بعد حوالى سنة من القائه الدرس والذى تضمن ردا على ابن حزم فى انكاره القياس وهو مطبوع الآن فى ملحق بآخر مذكرة أصول الفقه فى عشرين صفحة وسبقت الاشارة اليه . ولعل مما يفسر عجبه ذلك قوله ( رحمه الله ) حينما راجعه الشيخ عطية فى تخفيف مستوى الدرس : ان الله يفتح

على المرء مالم يكن يتوقع . ثم ان المسجد يجمع عجائب من اجناس مختلفة ويكفينى واحد يحمل عنى مابلغت مما عندى .

وحدثنى ابنه عبد الله قال : قرأت عليه ( رحمه الله ) فى مكة جموع التكسير فأعطاني من المعلومات شيئا عظيما وكنت ملازما له ست سنوات لم أره فتح كتابا فى النحو وما أعطاني اياه لو سمعته لقلت انه يحضر له شهرا .

وقال : ولم يقرأ والدى علم التصريف على شيخ وفى قول ابن مالك : ( وان بشكل خيف لبس يجتنب ) . قال لى : لم أر النحاة مثلوا بها بشعر ، ومثل لها هـ — بقول الشاعر :

أقول من جزع وقد فتننا به . . . ودموع عيني بالرداء غزار  
بكسر الغاء من فتننا . قلت له : من أين حصلته ؟ قال : من لسان العرب

وقال : قال لى الشيخ محمد المختار بن أحمد مزيد الشنقيطى : - اذا سألت الشيخ عن شىء فى اللغة فقال لك : لا أدري فلا تبحث عنها فى المعاجم لئننى جربت .

وقال : كان والدى يكره الشعر جدا ويرى أنه لا يليق بالعلماء ويكره نسبته اليه وسمعته كثيرا يكرر بيت الشافعى :-

ولولا الشعر بالعلماء يـزرى . . . لكنت اليوم أشعر من لبيد  
ووجدت شعرا لأبى عند أحد الناس فأردت حفظه فقال لى : استأذن أباك فاستأذنته فزبرنى بشدة ونهاني عن تعلمه ونسبته اليه .

٢ - سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ مفتى الديار سابقا  
( رحمه الله ) :-

حدثنى الشيخ بكر أبو زيد أن الشيخ محمد بن ابراهيم قال فى الشيخ الشنقيطى : ملئ علماء من رأسه الى أخمص قدميه . قال الشيخ بكر: ولم اسمعها منه ولكنها مستفيضة وحدثنى بها الشيخ محمد الخضر الناجي وكذلك الشيخ عبد الله بن الشيخ ( رحمه الله ) وسألت عنها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز فقال تحريرا فى ١٤١٠/٧/٢٤ هـ مانصه :- / . . . أما ما سمعته من شيخنا العلامة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ فى حقه فلا أذكر شيئا محذرا الا أنه ( رحمه الله ) يثني عليه كثيرا ويصفه بالعلم والفضل وأسأل الله أن يتفهم ما

جميعا بالرحمة وأن يجزيهما عما قدما للمسلمين أحسن الجزاء انه خير مسئول /  
 وذكر لى الشيخ بكر أبوزيد عن ابن ابراهيم أنه قال فى الشيخ الشنقيطى : / آية  
 فى العلم والقرآن واللغة وأشعار العرب / .

وحدثنى الشيخ عطية سالم : أن الشيخ محمد بن ابراهيم أسند درس الأصول  
 لكبار المشائخ الى الشيخ وقال : هو أحق منى بذلك . وأنه لم يستقبل انسانا  
 عند باب المجلس ويودعه اليه الا الشيخ الشنقيطى والملك سعود . ا . هـ . وكان  
 الشيخ ( رحمه الله ) يقول عن الشيخ محمد بن ابراهيم ( رحمه الله ) ما رأيت رجلا  
 أعقل منه . ا . هـ . حدثنى به ابنه عبد الله .

٣ - سماحة الشيخ : عبدالعزيز بن عبد الله بن باز ( حفظه الله ) :-

كتبت اليه أسأله عن قوله فى الشيخ ( رحمه الله ) فأجاب / . . . ما تضمنته  
 رغبتكم فى افادكم بما أعلمه عن فضيلة الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطى  
 ( رحمه الله ) كان معلوما .

والجواب : أعرف عن الشيخ المذكور العلم الواسع بالتفسير واللغة العربية  
 وأقوال أهل العلم فى تفسير كتاب الله عز وجل ، والزهد والورع والتثبت فى الأمر  
 ومن سمع حديثه حين يتكلم فى التفسير يعجب كثيرا من سعة علمه وإطلاعه وفصاحته  
 وبلاغته ولا يمل سماع حديثه فرحمه الله رحمة واسعة ونفع المسلمين بعلمه . . . / ثم  
 ذكر ما سمعه من شيخه الشيخ محمد بن ابراهيم فى الشيخ الشنقيطى وقد سبق  
 نقله قريبا . والشيخ ابن باز قد صحب الشيخ الشنقيطى دهرًا طويلا .

٤ - العلامة محمد ناصر الدين الألبانى : وقد صحبه نحو ثلاث سنين

فى الجامعة الإسلامية .

سألته عن قوله فيه فقال : من حيث جمعه لكثير من العلوم ما رأيت مثله ،  
 كان حينما يلقي المحاضرة يذكرني بشدة حفظه واستحضاره للنصوص وبخاصة الآيات  
 القرآنية بشيخ الاسلام ابن تيمية ( رحمه الله ) فى قوة استحضار الآيات التى  
 تتناسب مع البحث الذى هو يحوض فيه ، ولذلك فهو أهل لأن يتحدث فى كثير  
 من علوم الشريعة كالتفسير والفقه وعلم الأصول وبخاصة أصول الفقه ولكن بالاضافة  
 الى هذه الخصال التى قلما تتوفر بهذه القوة فى عالم رأيت أو سمعت كلامه  
 أو محاضراته فهو لم يكن عنده عناية خاصة بعلم الحديث تصحيحا وتضعيفا ولذلك

فهو حينما يذكر حديثا ويخرجه يأتي اليه من أقرب باب فهو يقتنع مثلا بأن يقول رواه الترمذى وحسنه أو صححه أو رواه ابن حبان أو ابن خزيمة في صحيحهما ولا نكاد نرى منه نقدا لحديث ينسبه الى أمثال هؤلاء الأئمة مع أنه معلوم لدى المشتغلين بعلم الحديث أنهم من المتساهلين في تصحيح الأحاديث وتحسينها (١) . . . . .

بالإضافة الى هذا فكانت فيه خصلة تدل على أن الانسان مهما سما وعلا فهو انسان خلق ضعيفا فقد كنت ألاحظ أحيانا في بعض محاضراته يقوم طالب من طلابه الذين يتلقون العلم منه يورد عليه سؤالاً أو اشكالا فما يكاد يناظر أو يناقش الشيخ في تلك المسألة الا وتجد الشيخ ( رحمه الله ) كأنه انقطع ولا يتابع مناقشة الطالب حتى تقوم عليه الحجة وكأنى أشعر - والله أعلم - بأن هذا تابع من كونه لا يرى أن المجادلة تفيد في المسائل العلمية فكان بدل ما يستعمل سلطة الشيخ على تلميذه أن يقول له كما يفعل بعض المتجبرين من المشايخ أو الدكاترة : اسكت ومالك في هذا الشأن ، ما كان يفعل هذا بل ينهي القضية بأن يسكت ولو حكم الحاضرون بأن الشيخ ضعيف في علمه وهو أقوى ما يكون لكنه ليس قويا في مناقشته ومجادلته (٢)

هذا الذى لا حظته منه وتبينته في تلك الصحبة نحو ثلاث سنوات في الجامعة الاسلامية . . . وكان ( رحمه الله ) متواضعا وليس لكثير من المشايخ يحبون الأبهة والتعظيم فكان أصفر طالب يستطيع أن يتكلم معه وهذا من سمات أهل العلم والأدب . ١٠ هـ كلامه مع حذف بعض الاستطرادات وهو معجل في شريط كاسيت .

( ١ ) علاقته بالشيخ كانت من عام ٨١ - ١٣٨٣ هـ وقد عاش الشيخ بعد هذا عشر سنوات .

( ٢ ) كلام الشيخ الأول يوهم أنها صفة نقص وكلامه الأخير يدل على أنها صفة كمال والثانى أرجح عندى وتعليل سكوته في نظرى أنه في عامة دروسه ومحاضراته يبالغ في إيضاح مراده بحيث لا يسأل الا من غفل أثناء حديثه أما من كان مصغيا فان المراد واضح ومن قرأ الأضواء وسمع اشراطه ( رحمه الله ) تبين له ذلك وكيف يكون ضعيفا في المناظرة وقد وضع كتابا في فن المناظرة وقد قال قاض " قرو " في موريتانيا بعد أن سمع جواب الشيخ ( رحمه الله ) على مهام من المسائل العلمية / لم يبق لأحد هنا كلام فقد ظهر الحق . ولا سؤال فقد زال اللبس وان الحضور بين أحد رجلين : عالم ، فقد عرف الحق فلم يبق له سؤال ، وجاهل فلا يحق له أن يسأل / ١٠ هـ من ترجمة الشيخ عطية ص ٤١ .

٥ - الشيخ حماد الانصارى وهو من علماء الحديث الكبار بالجامعة الاسلامية  
سألته عن قوله فيه فقال : بارع فى علوم كثيرة لاسيما فى الوسائل - اللغسة ،  
الأدب ، النحو ، التصريف ، البلاغة ، المنطق ، أصول الفقه ، والفقه المالكي  
وهو أقوى ما يكون . ولكثرة تدريسه فى التفسير صار داعيا له للاطلاع على المذاهب  
الأخرى فاشتغل بها وتقوى ولكن دون المالكي وجمع فيها مراجع يقرأ فيها حتى  
كأنه حفظها وهو بحر فى هذه العلوم وكذلك فى التفسير له باع طويل فى تفسيره  
بالقرآن والسنة . ولكن بالسنة تقوى فيه بعد التدريس فى الحرم والرياض . ولله  
حافضة نادرة قوية . ويعتبر فى وقته نادراً ولم يكن له منافس فى تفسير القرآن بأنواعه  
الأربعة بالقرآن والسنة وأقوال السلف واللغة العربية . وعنده فى اللغة استحضار  
عديم النظير . ١٠ هـ كلامه .

( والشيخ حماد ( حفظه الله ) حضر دروس الشيخ فى دار العلوم وفى الحرم  
النبوى عامي ٦٩ هـ ١٣٧٠ هـ وسكن بجوار الشيخ ( رحمه الله ) فى الرياض واستفاد  
منه كثيراً من عام ١٣٧٤ هـ الى عام ١٣٨١ هـ مدة سبع سنوات حيث انتقل الشيخ  
( رحمه الله ) للتدريس بالجامعة الاسلامية ولم ينتقل الشيخ حماد الا عام ١٣٨٥ هـ  
حيث صاحبه فيها الى أن توفى ( رحمه الله ) عام ١٣٩٣ هـ فمجموع مصاحبه له سبعة  
عشر عاما تقريبا . )

٦ - الشيخ اسماعيل الأنصارى : وهو من علماء الحديث فى الرئاسة العامة  
لادارات البحوث العلمية والافتاء . . .

سألته عنه فقال : ليس لي به كبير صلة . وهو علامة ، متمكن فى علم التفسير  
وعلم الأصول والمنطق ، ولسانه أقوى من قلمه ، اذا جلس فى مجلس يسكت الحاضرين  
بسعة علمه ، أما كتابته فلا تصل الى هذا الحد ، يندش الحاضرون لما يرون من  
سعة علمه فحين يتكلم فى الآية تتسابق اليه العلوم من بلاغة ونحو وشواهد عربية  
وغيرها مما يدش الحاضرين . ١٠ هـ كلامه .

وأكتفى بهذا العدد من العلماء الذين عاصروه وعرفوه من قريب من أعلام أهل  
السنة فى هذا العصر ان يصعب حصر المثمين عليه خيرا فى علمه وورعه وزهده . أما  
تلاميذه فأقوالهم فيه أضعاف أضعاف ما نقلت عن أقرانه من العلماء وان كان بعض  
أقرانه قد درس عليه شيئا من العلوم كالشيخ حماد .



وكان الشيخ الالباني يحضر دروسه ومحاضراته كما سبق نقله من كلامه .

وحدثني ابنه عبد الله بأن الشيخ عبدالعزيز بن باز أخذ عنه المنطق والشيخ عبد العزيز بن صالح امام المسجد النبوي أخذ عنه النحو والصرف . وقد سبق ذكر كلمة الشيخ بكر أبوزيد : - لو كان في هذا الزمن أحد يستحق أن يسمى شيخ الاسلام لكان هو . وعلى أية حال فلا أريد الاستطراد في ذكر أقوال العلماء الذين عرفوه فيه ان الحصر متعذر وفي البعض تنبيه على الكل ، ومن ذكرت هم أبرز معاصريه من أهل السنة الذين عرفوه عن كثب ولعل مراجعة الفصل الثاني من هذا الباب - سياق رحلته الى حج بيت الله الحرام - يصور لنا اعجاب بل ذهول كل من مر عليهم والتقى بهم في طريقه من سعة علمه واجابته عن كل ما يورد عليه وهو ان ذاك فسي الثانية والأربعين من عمره وقد استجدت له من المعارف والعلوم بعد استقراؤه بالمملكة ما لم يكن عنده من قبل كالاطلاع الواسع على كتب المذاهب الاخرى والتوسع في علم الحديث واستيعاب اكثر كتب شيخ الاسلام ابن تيمية فازداد نورا على نور وبعد هذه الجولة المختصرة في ترجمته ( رحمه الله ) - والتي لو أطلقت الزمام للقلم لبلغت مجلدا - أرجو أن أكون قد وفقت للقاء الضوء على جوانب مهمه من حياة هذا الجهابذ الحبر البحر والله المستعان .

## الباب الأول

المنهج الفقهي للشيخ ( رحمه الله ) ومصادره في الاضواء  
وفيه فصلان

~~~~~

الفصل الاول : مصادره في الكتاب وفيه ستة مباحث :-

- المبحث الاول : مصادره من كتب التفسير
- المبحث الثاني : مصادره من كتب الحديث وشروحه
- المبحث الثالث : مصادره من كتب علوم الحديث والرجال والتاريخ
- المبحث الرابع : مصادره من كتب الفقه
- المبحث الخامس : مصادره من كتب أصول الفقه
- المبحث السادس : مصادره من كتب اللغة ، والفنون الأخرى

الفصل الثاني : في المنهج وفيه أربعة مباحث :-

- المبحث الاول : في التعريف بأضواء البيان وطريقة مؤلفه فيه
- المبحث الثاني : استقلاله في الترجيح وعدم التزامه بمذهب معين
- المبحث الثالث : أسلوبه في مناقشة المخالفين
- المبحث الرابع : مقارنة عامة بين تفسيره لآيات الأحكام وتفسير من سبقه :- ١ - الجصاص ٢ - الكيا الهراسي
- ٣ - ابن العربي ٤ - القرطبي

## الفصل الأول

### المبحث الأول

مصادره من كتب التفسير وعلوم القرآن

١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ) اقتبس منه الشيخ وأحال عليه في الأضواء نحواً من ثمانين <sup>(١)</sup> مرة ويسميه "كبير المفسرين" (رحمهما الله) .

٢ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل لأبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) رجع إليه الشيخ وذكر ترجيحاته في الأضواء أكثر من سبعين ومائة مرة <sup>(٢)</sup> وأكثر ذلك في مسائل اللفظة والبلاغة والنحو والصرف .

(١) أنظرها في الأضواء ٨٧/٢ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٤٣/٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، وفي الأضواء ١٦/٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠/٣ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧ ، ٤٠٣ ، ٤٦٣ ، ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٣٥ ، وفي ٧٤/٤ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦/٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٠٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠/٤ ، ٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٦٨٤ ، وفي ٩/٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٤٧/٥ ، ٧٩ ، ٢٦٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٧٢٠ ، ٧٣٥ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٦٩/٥ ، ٨٢١ ، وفي ٢٤٣/٦ ، ٢٦٢ ، ٣٠٧ ، ٤٩٠ ، ٥٧٦ ، ٦٧٦ ، وفي ١٨٩/٧ ، ٢٨٧ ، ٣٠٥ ، ٣٧٧ ، ٥٩٢ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٧٠٠ ، ٧٧١/٧ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ .

(٢) انظرها في الأضواء ٣٧/٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، وفي الأضواء ٣/٣ ، ٥ ، ١١ ، ٥٩/٣ ، ١١٩ ، ١٥٦ ، ١٩٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥/٣ ، ٣٠٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦/٣ ، ٦٠٨ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ، وفي ٥/٤ ، ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥/٤ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٤٨ ، ١٨٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥/٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤/٤ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤/٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٠٢ ، وفي ٧/٥ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٥٠/٥ ، ٦٩٣ ، ٦٩٨ ، ٧١٠ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، =

- ٣ - أحكام القرآن لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ( المتوفى سنة ٥٤٣هـ ) نقل منه وأحال عليه وذكر ترجيحاته نحواً من ثلاثين مرة وبعضها بواسطة القرطبي<sup>(١)</sup> ( عليهم رحمة الله ) .
- ٤ - مفاتيح الغيب للفخر الرازى ( المتوفى سنة ٦٠٦هـ ) أحال عليه فى الأضواء نحواً من أربع وثلاثين مرة.<sup>(٢)</sup>
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى ( المتوفى سنة ٦٧١هـ ) اقتبس منه الشيخ وأحال عليه فى الأضواء نحواً من اثنين وأربعين ومائتي مرة.<sup>(٣)</sup>

= ٥/٧٨٠ ، ٧٩٣ ، ٧٩٥ ، ٨١٩ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، وفى ٦/١٦٦ ، ١٦٧ ،  
وفى ٦/١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٤٧ ،  
٦/٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،  
٦/٢٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٠ ،  
٦/٣٤٦ ، ٣٥٧ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، وفى  
٧/٩ ، ١٨ ، ٥١ ، ٧٣ ، ١١٢ ، ١٢٩ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ،  
٧/٢٥١ ، ٢٩٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٥٨٥ ، ٦٤٩ ، ٦٦٧ ،  
٧/٧٠٧ ، ٧٢٦ ، ٧٦٩ ، ٧٧٩ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ،

( ١ ) انظرها فى الأضواء : ٢/٩٠ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٢٤ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ٤٢٨ ،  
وفى ٣/١٣٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، وفى  
٤/٤٥٠ ، ٥٠ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٣٢٨ ، ٦٠٩ ، وفى ٥/٣٣ ، ٤٥٦ ، ٥٢٣ ،  
٧٣١ ، وفى ٦/١٦ ، ٨٠ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ٣٤١ ، ٥٢٩ .

( ٢ ) انظرها فى الأضواء فى ٢/١١ وفى الأضواء ٣/٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٢ ،  
٣/٤٣٢ ، ٤٨٥ ، ٥٠٠ ، وفى ٤/٧ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ١٦٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ،  
٤/٤٥٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠ ، ٥١٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، وفى  
٥/١٧ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٧٣١ ، وفى ٧/١١١ ، ١١٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ،  
٧/٧٣٤ .

( ٣ ) انظرها فى الأضواء : ٢/١٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٧ ،  
٢/٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

٦ - تفسير البحر المحيط \* لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي

الفرناطي ( المتوفى سنة ٧٤٥هـ ) اقتبس منه الشيخ وأحال عليه في الاضواء

( ١ )

نحو من مائة وعشر مرار.

١٣٧/٢ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ،  
١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،  
٢٤٨/٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ،  
٢٧٢/٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤١٦ ، ٤٢٦ ، ٥/٣ ، ٣٩ ، ٧١ ،  
٣٧٢/٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٣٧ ،  
٢٠٤/٣ ، ٢٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ،  
٣١٨/٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٨١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٦١ ،  
٤٧١/٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٦ ، ٤٩٨ ، ٥٦٢ ، ٥٨٧ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ،  
٦٢٠/٣ ، ٦٢٣ ، وفي الاضواء ١٥/٤ ، ٤٦ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٠٥ ،  
١١٣/٤ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،  
٢٠١/٤ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ،  
٢٥٤/٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ،  
٣٠٨/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٩ ، ٣٨٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٤ ،  
٤٦١/٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥١٢ ،  
٥١٤/٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ،  
٥٩٠/٤ ، ٥٩٤ ، ٦٧٣ ، ٦٧٦ ، ٦٧٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٩ ، ٦٩٤ ، ٢٢/٥ ،  
٤٨/٥ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٦٦٦ ، ٤٠٤ ، ٤٩٥ ، ٦٠٣ ، ٦٦٣ ، ٦٩٣ ،  
٧٦٩/٥ ، ٧٧٠ ، ٧٨٠ ، ٨٠٠ ، ٨٠٣ ، ٨٢٥ ، ٨٣٢ ، وفي الاضواء  
١١٦/٦ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ،  
١٤٦/٦ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ،  
٢٥١/٦ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ،  
٣٠٩/٦ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ،  
٥٢٩/٦ ، ٥٨١ ، ٦٢٢ ، ٦٧٢ ، ٦٧٤ ، ٦٨٩ ، وفي الاضواء ٧/٩٤ ،  
٢٣٢/٧ ، ٢٥١ ، ٤٠٩ ، ٥٤٥ ، ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٧٩٩ .

( ١ ) انظرها في الاضواء : ٣/٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،

٢٧٢/٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٤٠٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ،

٤٨٥/٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٩٦ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وفي

٧ - تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي

الدمشقي ( المتوفى سنة ٧٧٤هـ ) . اقتبس منه الشيخ وإحال عليه في الأضواء

نحو من أربع وسبعين ومائة مرة . ( ١ )

- 
- الأضواء ٤/٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ١٠١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٣٢ ،  
 ١٤٤/٤ ، ١٤٨ ، ١٨٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ،  
 ٢٤٦/٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٨٨ ،  
 ٣٩٣/٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٨ ،  
 ٥٩٠/٤ ، ٥٩٣ ، ٦٧٣ ، ٦٨٣ ، ٧/٥ ، ٨ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ،  
 ٦٠٤/٥ ، ٦٩٣ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧٤٢ ، ٧٧٣ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٨٠٠ ، ٨١٩ ،  
 ٢٢١/٦ ، ٢٢٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٤٠٣ ،  
 ٤٠٩/٦ ، ٤١٠ ، ٦٢٤ ، ٦٧٤ ، ٦٧٦ ، وفي الأضواء ٧/١٨ ، ٢١٣ ، ٣٧٩ ،  
 ٣٨٤/٧ ، ٣٩٢ ، ٧١١ ، ٧٢٣ ، ٧٣٤ ، ٧٦١ ، ٧٧٩ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ،  
 ( ١ ) انظرها في الأضواء في : ٤/٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،  
 ٨٨/٢ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٢٠ ، ١٣٩ ، ١٨٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،  
 ٢١٣/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ،  
 ٣٨٠/٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، وفي الأضواء ٣/٥ ، ٧٧ ، ١٠٦ ،  
 ١٠٨/٣ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،  
 ٤٠٥/٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٧ ،  
 ٦١٦/٣ ، ٦١٧ ، ٦٣٦ ، وفي الأضواء ٤/١٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٧٥ ،  
 ١٦٢/٤ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،  
 ٢٥٤/٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ،  
 ٣٩١/٤ ، ٤٠١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ،  
 ٤٥٦/٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠ ، ٥٤٨ ، ٥٥٧ ، ٥٧٨ ،  
 ٥٨٢/٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٥٩٩ ، وفي الأضواء ٥/١١ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٧ ،  
 ٥٩٧/٥ ، ٦٠٣ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٢ ، ٧٥٠ ،  
 ٧٥١/٥ ، ٧٥٢ ، ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٨٨ ، ٨٠٤ ،  
 وفي الأضواء ٦/٩٠ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ،  
 ٢٥١/٦ ، ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ،  
 ٣٦٢/٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٥٢ ، ٥١٨ ،  
 ٥٣٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٥ ، وفي الأضواء ٧/١٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ،  
 ٢٨٠/٧ ، ٣٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤١٥ ، ٥٩٨ ، ٦١٧ .

- ٨ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) عزا اليه نحواً من ثمان وثلاثين مرة ( ١ )
- ٩ - " معالم التنزيل " للإمام البغوي ( ت ٥١٦ هـ ) عزا اليه مرتان ( ٢ )
- ١٠ - " الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال " لابن المنير الاسكندري ( ت ٦٨٣ هـ ) عزا اليه الشيخ مرة واحدة ( ٣ )
- ١١ - الاكلیل فی استنباط التنزيل للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) عزا اليه مرة واحدة ( ٤ )
- ١٢ - تفسير الجلالين القسم الذي كتبه السيوطي عزا اليه مرة واحدة ( ٥ )
- ١٣ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ( ت ١٢٥٠ هـ ) عزا اليه عشر مرار ( ٦ )
- ١٤ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للالكوسي ( ت ١٢٧٠ هـ ) عزا اليه اربع مرار ( ٧ )
- ١٥ - حاشية الصاوي على تفسير الجلالين عزا اليها مرتان فيما رأيت ( ٨ )
- ١٦ - مشكل القرآن لابن قتيبة ( ت ٢٧٦ هـ ) عزا اليه مرة واحدة ( ٩ )
- ١٧ - رسالة في علوم القرآن لابن تيميه ( ت ٧٢٨ هـ ) عزا اليه أربع مرار كلها في موضوع واحد ( ١٠ )
- ١٨ - " أسباب النزول " للسيوطي عزا اليها مرة واحدة ( ١١ )
- ١٩ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي عزا اليه مرتان ( ١٢ )
- ٢٠ - الدر اللوامع في أصل مقراً نافع عزا اليه مرة واحدة ( ١٣ )
- 
- ( ١ ) انظرها في الاضواء ٣ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ٨٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٥٩٥ ، ٦٢٦ ، وفي الاضواء ٤ / ٩٤ ، ١٢٧ ، ١٠١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٢ ، ٤٠٠ ، ٣٤٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، وفي الاضواء ٥ / ٢٢ ، ٨٠ ، ٢١٠ ، ٣٤٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٧٥٦ ، وفي الاضواء ٦ / ١٩٥ ، ٢٩٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٣ ، وفي الاضواء ٧ / ١٢٣ ، ١٢٤ .
- ( ٢ ) الأضواء ٦ / ٤١٥ ، ٦٥٤ ( ٣ ) الأضواء ٧ / ١١٢ .
- ( ٤ ) الأضواء ٣ / ٣٣٦ - ٣٤٥ ( ٥ ) الأضواء ٥ / ٧١٩ .
- ( ٦ ) الأضواء ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣٢٨ / ٣ ، ٤٧٦ ، ٤٣٦ / ٤ ، ٩٤ ، ٦٦٧ / ٥ ، ٧٣١ .
- ( ٧ ) الأضواء ٢ / ١٦٩ ، ٣ / ٦١٥ ، ٤ / ٥٤٩ ، ٦ / ٤٣٩ .
- ( ٨ ) الأضواء ٧ / ٤٣٧ ، ٥١٠ ( ٩ ) الأضواء ٣ / ٤٠٦ .
- ( ١٠ ) الأضواء ٢ / ١٥ ، ٣ / ١٢٤ ، ٤ / ٤١٩ ، ٦ / ٨١ .
- ( ١١ ) الأضواء ٢ / ٧١ ( ١٢ ) الأضواء ٥ / ٧١٩ ، ٨٢٣ .
- ( ١٣ ) الأضواء ٧ / ٧٨١ .

المبحث الثاني

مصادره من كتب الحديث وشروحه

- ١ - موطأ مالك للإمام مالك بن أنس الاصبحي ( المتوفى عام ١٧٩ هـ ) . اقتبس منه الشيخ واحال عليه نحو من خمس وخمسين مرة تقريباً ( ١ )
- ٢ - مسند الشافعى . للإمام ابى عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ( المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ) رجع اليه الشيخ فى الاضواء مرة واحدة ( ٢ ) فيما رأيت .
- ٣ - غريب الحديث . لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى ( المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ) اقتبس منه الشيخ مرتين ( ٣ ) فيما رأيت .
- ٤ - مسند الامام أحمد . للإمام احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ( المتوفى سنة ٢٤١ هـ ) احال عليه الشيخ نحو من عشر مرات تقريباً ( ٤ )
- ٥ - صحيح البخارى . للإمام ابى عبد الله محمد اسماعيل البخارى ( المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ) نقل منه الشيخ نحو من شان وأربعين ومائة مرة تقريباً ( ٥ )

- 
- ( ١ ) انظرها فى ٢ / ١٣٨ ، ١٤٦ ، ٢١٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٤٠١ ، ٤٢١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ / ٢ ، ٤٤٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٣ / ٣٣٢ ، ٥٠٦ ، ٥٢١ ، ٣ / ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٠ ، ٥٦٣ ، ٤ / ٣١٦ ، ٤٦٠ ، ٥ / ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٥ / ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٥ / ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٦٦٧ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦ / ٥٣٩ ، ٧ / ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٧ / ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ . ( ٢ ) انظرها فى ٥ / ١٠٢ .
- ( ٣ ) انظرها فى ٢ / ٤٣٥ ، ٤٥٠ ( ٤ ) انظرها فى ٥ / ١١٥ ، ٤٣٤ ، ٦ / ٢٨ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ١٣٠ .
- ( ٥ ) انظرها فى ٢ / ٨٠ ، ٩٥ ، ٢٤٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٣ / ٣ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ٣ / ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣ / ٢٥٠ ، ٣١٣ ، ٣٧٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٣ / ٥٦٢ ، ٥٨٢ ، ٤ / ٢٩ ، ٥١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٤ / ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٣٢٨ ، ٣٥٣ ، ٤ / ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٥١٩ ، ٥٤٣ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٦٧ ، ١١ / ٥



٦ - صحيح مسلم . للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري

النيسابوري ، ( المتوفى سنة ٢٦١ هـ ) وأحال عليه الشيخ نحو من اثنتين

وعشرين ومائة مرة تقريبا (١)

---

|       |      |       |     |      |     |       |       |           |      |
|-------|------|-------|-----|------|-----|-------|-------|-----------|------|
| ١٤٢   | ١٣٨  | ١٢٩   | ٩٩  | ٩٤   | ٨٦  | ٧٨    | ٢٨    | ١٣        | ١٢/٥ |
| ١٩٤   | ١٩١  | ١٨٢   | ١٧٧ | ١٧٣  | ١٦١ | ١٦٠   | ١٥٩   | ١٤٣       | ٥/٥  |
| ٢٣٤   | ٢٣٢  | ٢٢٢   | ٢٢٠ | ٢١٩  | ٢١٨ | ٢١٤   | ٢٠٨   | ٢٠٤       | ٥/٥  |
| ٣٤٥   | ٣٣٥  | ٣٣٠   | ٣٢٨ | ٣٢٠  | ٢٩٦ | ٢٨٢   | ٢٧٤   | ٢٧٢       | ٥/٥  |
| ٤٥٠   | ٤٤٩  | ٤١٨   | ٤١٧ | ٣٦٨  | ٣٦١ | ٣٥٩   | ٣٥٤   | ٣٤٦       | ٥/٥  |
| ٥٥٥   | ٥٤٢  | ٥٤١   | ٥١٧ | ٤٧٠  | ٤٦٩ | ٤٦٥   | ٤٦٢   | ٤٥٤       | ٥/٥  |
| ٦٦١   | ٦٤٢  | ٦٣٠   | ٦٢١ | ٦١٩  | ٦١٢ | ٦٠٩   | ٥٧٩   | ٥٧٥       | ٥/٥  |
| ١٢٨   | ٦٨   | ٦٧    | ٤٣  | ٧/٦  | ٦٨٣ | ٦٨١   | ٦٨٠   | ٦٧٦       | ٥/٥  |
| ٤٢٣   | ٤٢٢  | ٢٣٤   | ٢٢٩ | ١٨٩  | ١٨٥ | ١٨٢   | ١٧٧   | ١٦٩       | ٦/٦  |
| ٥٦٤   | ٨٥/٧ | ٥٩٤   | ٥٩٢ | ٦/٦  |     |       |       |           |      |
| ١٨٤/٣ | ٣٨٨  | ٣٧٧   | ١٣٤ | ٥٦   | ٥٥  | ٢٩    | ٢٣/٢  | انظرها في | (١)  |
| ٥٥٢   | ٤٩٣  | ٤٧٥   | ٤٧٤ | ٤٤٣  | ٣٩٩ | ٢٥٥   | ٢١٩   | ٢٠٤/٣     |      |
| ٣٥٣   | ٢٧١  | ١٨٣   | ١٧٦ | ١٦٦  | ١٦٤ | ١٢٣/٤ | ٥٨١/٣ |           |      |
| ٩٤    | ٧١   | ٧٠    | ٢٨  | ١٣/٥ | ٦٦٨ | ٦٦٥   | ٦٦٢   | ٥٩٨       | ٤/٤  |
| ١٤٤   | ١٤٣  | ١٤٢   | ١٣٧ | ١٣١  | ١٢٩ | ١٢٦   | ١١٠   | ١٠٢/٥     |      |
| ١٦٥   | ١٦٤  | ١٦١   | ١٦٠ |      | ١٥٩ | ١٥٧   | ١٥٢   | ١٤٨/٥     |      |
| ٢١٨   | ٢١٤  | ٢١٠   | ٢٠٨ | ٢٠٤  | ١٩٣ | ١٨٥   | ١٨٣   | ١٧٣       | ٥/٥  |
| ٣٢١   | ٢٥٨  | ٢٤٤   | ٢٣٥ | ٢٣٣  | ٢٣٢ | ٢٢٩   | ٢٢١   | ٢٢٠/٥     |      |
| ٤٣٨   | ٤١٣  | ٣٦٤   | ٣٥٩ | ٣٤٨  | ٣٤٧ | ٣٤٥   | ٣٤٤   | ٣٣٦/٥     |      |
| ٥٥٥   | ٥٤٢  | ٥٤١   | ٥٣١ | ٥١٧  | ٤٧٦ | ٤٥٤   | ٤٥١   | ٤٣٩/٥     |      |
| ٦٤٤   | ٦٤٢  | ٦٢٣   | ٦١٩ | ٦١٦  | ٦١٠ | ٥٩٩   | ٥٨٢   | ٥٨٠       | ٥/٥  |
| ١٧٨   | ١٦٩  | ٤٢    | ٣٠  | ١٢/٦ | ٦٧٥ | ٦٦٣   | ٦٦٢   | ٦٤٦/٥     |      |
| ٤٣٦   | ٤٢٥  | ٤٢٤   | ٤٢٣ | ٢٣٣  | ٢٣٢ | ٢٣٠   | ١٨٣   | ١٨١/٦     |      |
| ٥٦٥   | ٥٦٢  | ٥٤٣/٧ | ٥٩٢ | ٦/٦  |     |       |       |           |      |

( المتوفى سنة ٢٧٥هـ ) وقد نقل منه الشيخ نحو من ثلاث وسبعين مرة تقريباً . ( ١ )

٨ - سنن ابن ماجه . للامام ابى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ( المتوفى سنة

٢٧٥هـ ) واحال عليه الشيخ نحو من سبع عشرة مرة تقريباً . ( ٢ )

٩ - سنن الترمذى . للامام ابى عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذى ( المتوفى

سنة ٢٧٩هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ نحو من عشرين مرة تقريباً ( ٣ )

١٠ - علل الترمذى . للامام ابى عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذى ( المتوفى

سنة ٢٧٩هـ ) وقد احال عليه الشيخ مرة واحدة ( ٤ ) فيما رأيت

١١ - مسند البزار . للامام أحمد بن عمر بن عبد الخالق ابى بكر البزار ( المتوفى

سنة ٢٩٢هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ مرة واحدة ( ٥ ) فيما رأيت

( ١ ) انظرها فى ٢/٤٥ ، ٣٦٩ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ ،

٢/٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٢٢/٣ ، ٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،

٣/٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٨٥ ،

٤/٢٢١ ، ٢٥٥ ، ٣١٧ ، ٩٥/٥ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،

٥/١٤٨ ، ٢٠٠ ، ٢٥٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٩ ،

٥/٣٦١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ،

٥/٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٨٠ ، ٦٨٦ ، ١٧/٦ ، ٣٥ ،

٦/٣٦ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،

٥٤١/٦

( ٢ ) انظرها فى : ٣/١٨٦ ، ٥٠٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٧ ، ٣١٧/٤ ،

٦٠١ ، ٨٥/٥ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ٢٠٠ ، ٢٥٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٨ ،

٤٤٣

( ٣ ) انظرها فى ٢/٤٠٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٨ ، ٤٥٢ ، ٩٥/٣ ، ١٦٨ ، ٧٤/٥ ،

٥/٨٢ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ٢٠٠ ، ٢٤٦ ، ٢٧٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،

٥/٤٤٢ ، ٥٤١/٦

( ٤ ) انظرها فى : ٣/٥٠٥ ،

( ٥ ) انظرها فى ٥/٧٣٠

١٢ - سنن النسائي . للامام أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي ( المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ) وقد نقل منه الشيخ نحو من اثنتين وعشرين مرة تقريباً .<sup>(٣)</sup>

١٣ - صحيح ابن خزيمة . للامام أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري ( المتوفى سنة ٣١١ هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ مرة واحدة<sup>(٤)</sup> فيما رأيت .

١٤ - صحيح ابن حبان . للامام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابراهيم البستي ( المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ مرة واحدة<sup>(٥)</sup> فيما رأيت .

١٥ - سنن الدارقطني . للامام علي بن عمر الدارقطني ( المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ) ، وقد احوال عليه الشيخ مرة واحدة<sup>(٦)</sup> فيما رأيت .

١٦ - معالم السنن . للامام حمد بن محمد بن ابراهيم البستي الخطابي ( المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ) وقد رجع اليه الشيخ نحو من ست مرات تقريباً .<sup>(٧)</sup>

١٧ - المستدرک علی الصحیحین للامام ابی عبد الله محمد بن عبد الله المعسروف بالحاكم النيسابوري ( المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ) وقد رجع اليه الشيخ نحو من ثمان مرار تقريباً .<sup>(١)</sup>

١٨ - السنن الكبرى . للامام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ) وقد احوال عليه الشيخ نحو من اثنتين وسبعين مرة .<sup>(٢)</sup>

(٣) انظرها في : ٤٤٣/٢ ، ٤٥١ ، ٥٠٤/٣ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥

٥٣٧/٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٤ ، ٣١٧/٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٩٦/٥ ، ١٠٠ ،

١٠١/٥ ، ١٤٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٢٣ ، ٤٥٨ ،

(٤) انظرها في : ١٠١/٥ . (٥) انظرها في : ١٠٦/٥ .

(٦) انظرها في : ١٠٦/٥ .

(٧) انظرها في : ٤٥/٢ ، ٤١٢ ، ٤٤٣ ، ٩٥/٣ ، ١٦٥ ، ١٧١ .

(١) انظرها في : ٢٣٥/٢ ، ٦٦٣/٤ ، ٦٧٠ ، ٨٧/٥ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١١٦ ، ٢٩٠

(٢) انظرها في : ١٢/٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ ، ٣٨١ ،

٤٠٦/٢ ، ٤٢٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،

٤٦١/٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦١/٣ ، ٤٢٠ ، ٩١ ، ١٦٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٣٠٣ ،

٥٠٥/٣ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ،

- ١٩ - شعب الايمان للامام ابى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ( المتوفى سنة ٤٥٨هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ مرة واحدة فيما رأيت. (١)
- ٢٠ - المعرفة ( معرفة السنن والآثار عن النبي المختار ) للامام أبى بكر أحمد ابن الحسين بن على البيهقى ( المتوفى سنة ٤٥٨هـ ) وقد احال عليه الشيخ مرة واحدة فيما رأيت. (٢)
- ٢١ - الموضوعات للامام أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى الحسن بن الجوزى ( المتوفى سنة ٥٩٧هـ ) وقد رجع اليه الشيخ مرة واحدة فيما رأيت. (٣)
- ٢٢ - المنتقى ( منتقى الاخبار فى الاحكام ) للامام ابى البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية ( المتوفى سنة ٦٢١هـ ) وقد احال عليه الشيخ نحو من خمس وثلاثين مرة تقريبا. (٤)
- ٢٣ - الاربعين النووية للامام محي الدين ابى زكريا يحيى بن شرف النووى ( المتوفى سنة ٦٧٦هـ ) وقد احال عليه الشيخ مرة واحدة فيما وقفت عليه. (٥)
- ٢٤ - الجوهر النقي للامام علاء الدين بن على بن عثمان الماردى الشهير بابن التركمانى ( المتوفى سنة ٧٤٥هـ ) وقد اقتبس منه الشيخ نحو من ثمان مزار (٦)
- 
- ١٣٣ / ٣ ، ٥٥٨ ، ٥٥٠ ، ٥٤٠ / ٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٤ / ٥ ، ٧٤ / ٥ ، ١٠٦ ، ١٣٣ ، ٣٨٣ / ٥ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٦ ، ٣٣٤ ، ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ / ٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٦٣٨ ، ٥٦ / ٦ ، ٨٨ / ٥
- (١) انظرها فى : ٢٧٨ / ٧ (٢) انظرها فى : ٨٨ / ٥
- (٣) انظرها فى : ٧٣ / ٦
- (٤) انظرها فى : ٧٤ / ٢ ، ٢٩٨ / ٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ، ٦٨ / ٤ ، ٣١٢ ، ٣١٩ ، ٣٢١ / ٢ ، ٩٦ / ٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٥ ، ١٧٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٥١٣ ، ٥٣٨ ، ٦١٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٧٨ / ٦ ، ١٣٠ ، ١٥٧ ، ٥٤٢ ، ٥٣٠ / ٧ ، ٥٧١
- (٥) انظرها فى : ١٧٧ / ٢ (٦) انظرها فى : ٣٨٢ / ٢ ، ٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٥ / ٥ ، ٦٦٦ / ٤ ، ٥٣٨ ، ٥١١ / ٣

٢٥ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ( ت ٧٦٢ هـ ) عزاه إليه نحواً من  
( ١ )  
أحدى وعشرين مرة.

٢٦ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ( ت ٨٠٧ هـ ) عزاه إليه نحواً من تسع  
( ٢ )  
مرار.

٢٧ - تلخيص المستدرك للذهبي ( ت ٨٤٨ هـ ) عزاه إليه نحواً من خمس مرار  
( ٣ )

٢٨ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر ( ت ٨٥٢ هـ ) عزاه إليه نحواً من تسع  
( ٤ )  
مرار.

٢٩ - التلخيص الحبير لابن حجر عزاه إليه نحواً من ثمان وأربعين مرة  
( ٥ )

٣٠ - الكافي الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر عزاه إليه نحواً من ست  
( ٦ )  
مرار.

٣١ - الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطى ( ت ٩١١ هـ ) عزاه إليه  
( ٧ )  
نحواً من خمس مرار.

( ١ ) انظرها فى ٥/٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ،

٥/٢٣٩ ، ٢٧٦ ، ٣٢٢ ، ٣٨٣ ، ٤٥٦ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٦/٦

٥٧/٦ ، ٥٩ ، ١٣٦ .

( ٢ ) انظرها فى : ٣/٤٤٨ ، ٥٠٢ ، ٤/٣١٣ ، ٥/٤٠٧ ، ٤٤٥ ، ٤٢٥ ،

٥/٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٩٦/٦ .

( ٣ ) انظرها فى : ٣/٤٤٨ ، ٤/٣١٢ ، ٦٦٤ ، ٦٧١ ، ٩١/٥ .

( ٤ ) انظرها فى : ٢/٣٣ ، ٣/٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥/٦١٤ ، ٦٦٣ ، ٦٧١ ،

٦/٧٣ ، ٧٨ ، ٥٧٤/٧ .

( ٥ ) انظرها فى : ٢/٣٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٣٦ ،

٢/١٣٩ ، ١٥١ ، ١٦٧ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٣٩٤ ، ٤٣٩ ،

٢/٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٩١/٣ ،

٣/٢٤٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٤/٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٧٣/٥ ،

٥/١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٣٠٧ ، ٣٣٤ ، ٣٥٤ ،

٥/٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ .

( ٦ ) انظرها فى : ٤/٩٦ ، ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٥١ ،

( ٧ ) انظرها فى ٣/٣١٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤/٣٠١ ، ٣٤٢ .

- ٣٢ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث لابن الديب -  
الشيبانى (ت ٩٤٤هـ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت. (١)
- ٣٣ - كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الحديث على السنة الفاس للعجلونى  
(ت ١١٦٢هـ) عزا اليه سبع مرار تقريبا. (٢)

کتب شروح الحدیث :

- ١ - شرح النووي على صحيح مسلم للنووي (ت ٦٧٦هـ) عزا اليه نحواً من احدى  
(٣)  
وسبعين مرة.
- ٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، عزا اليه نحواً من أربع وخمسين  
(٤)  
ومائة مرة.

(۱) انظرها في : ٠٢٠٩/٤

(۲) انظرها فی : ۴/۲۰۹ ، ۳/۴۴۴ ، ۵/۴۴۱ ، ۷/۴۴۷ ، ۹/۴۸۱

• 09. / 7

(۳) انظرها فی : ۲/۲۷۱، ۳۶۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۳۹۹/۳، ۴۷۵، ۴۷۶

٠٣١٣ ٠٢٥٦ ٠١٦٣/٤ ٠٥٨١ ٠٥٧٠ ٠٥٥٩ ٠٥١٢ ٠٥٠٩ ٠٥٠٢

0198 0197 0193 0175 0175 0138 0130 0127/0 0007 0329/0

• ۳۶۳ • ۳۵۱ • ۳۳۴ • ۳۲۰ • ۳۱۴ • ۲۱۹ • ۲۱۸ • ۲۱۷ • ۲۱۴ / ۵

٠٥٣٢ ، ٤٧٢ ، ٤٦٥ ، ٤٥٥ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢/٥

• ٦٧٦ • ٦٦٤ • ٦٤٦ • ٦٢٦ • ٦٢٣ • ٦١١ • ٦٠١ • ٦٠٠ / ٥

(٤) انظرها في : ١٥/٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ١٠٤

• 379 • 278 • 272 • 270 • 207 • 206 • 203 • 222 • 138/2

178, 173, 81, 21, 8/3, 877, 838, 812, 398, 371/2

• 133 • 31 • 134 • 135 • 136 • 137 • 138 • 139 • 140 • 141/3

071, 070, 072, 009, 000, 008, 013, 012, 01./3

• 277 • 278 • 272 • 209 • 2.7 • 179 • 03 • 28/2 • 050/3

١٤٦٤ ، ١٤٦٠ ، ١٤٥٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٥ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٣ ، ١٢٦٧/٤

• 1181 • 107 • 100 • 1182 • 99 • 79/0 • 030 • 1171 • 1170/1

• 219 • 218 • 213 • 197 • 188 • 182 • 181 • 179 • 177/0

• ٢٩٤ • ٢٨٣ • ٢٧٠ • ٢٦٧ • ٢٤٩ • ٢٤٣ • ٢٣٨ • ٢٣٥ • ٢٣١ / ٥

• ۳۴۷ • ۳۴۶ • ۳۴۵ • ۳۳۷ • ۳۳۵ • ۳۳۴ • ۳۲۸ • ۳۲۲ • ۳۲۰ / ۵

• १७० • १७१ • १७२ • ३९६ • ३४५ • ३७० • ३०० • ३०० • ३६९/०

$$= 1070, 1008, 1007, 1000, 1021, 1020, 1019, 1018, 1017, 1016, 1015, 1014, 1013, 1012, 1011, 1010, 1009, 1008, 1007, 1006, 1005, 1004, 1003, 1002, 1001, 1000, 999, 998, 997, 996, 995, 994, 993, 992, 991, 990, 989, 988, 987, 986, 985, 984, 983, 982, 981, 980, 979, 978, 977, 976, 975, 974, 973, 972, 971, 970, 969, 968, 967, 966, 965, 964, 963, 962, 961, 960, 959, 958, 957, 956, 955, 954, 953, 952, 951, 950, 949, 948, 947, 946, 945, 944, 943, 942, 941, 940, 939, 938, 937, 936, 935, 934, 933, 932, 931, 930, 929, 928, 927, 926, 925, 924, 923, 922, 921, 920, 919, 918, 917, 916, 915, 914, 913, 912, 911, 910, 909, 908, 907, 906, 905, 904, 903, 902, 901, 900, 899, 898, 897, 896, 895, 894, 893, 892, 891, 890, 889, 888, 887, 886, 885, 884, 883, 882, 881, 880, 879, 878, 877, 876, 875, 874, 873, 872, 871, 870, 869, 868, 867, 866, 865, 864, 863, 862, 861, 860, 859, 858, 857, 856, 855, 854, 853, 852, 851, 850, 849, 848, 847, 846, 845, 844, 843, 842, 841, 840, 839, 838, 837, 836, 835, 834, 833, 832, 831, 830, 829, 828, 827, 826, 825, 824, 823, 822, 821, 820, 819, 818, 817, 816, 815, 814, 813, 812, 811, 810, 809, 808, 807, 806, 805, 804, 803, 802, 801, 800, 799, 798, 797, 796, 795, 794, 793, 792, 791, 790, 789, 788, 787, 786, 785, 784, 783, 782, 781, 780, 779, 778, 777, 776, 775, 774, 773, 772, 771, 770, 769, 768, 767, 766, 765, 764, 763, 762, 761, 760, 759, 758, 757, 756, 755, 754, 753, 752, 751, 750, 749, 748, 747, 746, 745, 744, 743, 742, 741, 740, 739, 738, 737, 736, 735, 734, 733, 732, 731, 730, 729, 728, 727, 726, 725, 724, 723, 722, 721, 720, 719, 718, 717, 716, 715, 714, 713, 712, 711, 710, 709, 708, 707, 706, 705, 704, 703, 702, 701, 700, 699, 698, 697, 696, 695, 694, 693, 692, 691, 690, 689, 688, 687, 686, 685, 684, 683, 682, 681, 680, 679, 678, 677, 676, 675, 674, 673, 672, 671, 670, 669, 668, 667, 666, 665, 664, 663, 662, 661, 660, 659, 658, 657, 656, 655, 654, 653, 652, 651, 650, 649, 648, 647, 646, 645, 644, 643, 642, 641, 640, 639, 638, 637, 636, 635, 634, 633, 632, 631, 630, 629, 628, 627, 626, 625, 624, 623, 622, 621, 620, 619, 618, 617, 616, 615, 614, 613, 612, 611, 610, 609, 608, 607, 606, 605, 604, 603, 602, 601, 600, 599, 598, 597, 596, 595, 594, 593, 592, 591, 590, 589, 588, 587, 586, 585, 584, 583, 582, 581, 580, 579, 578, 577, 576, 575, 574, 573, 572, 571, 570, 569, 568, 567, 566, 565, 564, 563, 562, 561, 560, 559, 558, 557, 556, 555, 554, 553, 552, 551, 550, 549, 548, 547, 546, 545, 544, 543, 542, 541, 540, 539, 538, 537, 536, 535, 534, 533, 532, 531, 530, 529, 528, 527, 526, 525, 524, 523, 522, 521, 520, 519, 518, 517, 516, 515, 514, 513, 512, 511, 510, 509, 508, 507, 506, 505, 504, 503, 502, 501, 500, 499, 498, 497, 496, 495, 494, 493, 492, 491, 490, 489, 488, 487, 486, 485, 484, 483, 482, 481, 480, 479, 478, 477, 476, 475, 474, 473, 472, 471, 470, 469, 468, 467, 466, 465, 464, 463, 462, 461, 460, 459, 458, 457, 456, 455, 454, 453, 452, 451, 450, 449, 448, 447, 446, 445, 444, 443, 442, 441, 440, 439, 438, 437, 436, 435, 434, 433, 432, 431, 430, 429, 428, 427, 426, 425, 424, 423, 422, 421, 420, 419, 418, 417, 416, 415, 414, 413, 412, 411, 410, 409, 408, 407, 406, 405, 404, 403, 402, 401, 400, 399, 398, 397, 396, 395, 394, 393, 392, 391, 390, 389, 388, 387, 386, 385, 384, 383, 382, 381, 380, 379, 378, 377, 376, 375, 374, 373, 372, 371, 370, 369, 368, 367, 366, 365, 364, 363, 362, 361, 360, 359, 358, 357, 356, 355, 354, 353, 352, 351, 350, 349, 348, 347, 346, 345, 344, 343, 342, 341, 340, 339, 338, 337, 336, 335, 334, 333, 332, 331, 330, 329, 328, 327, 326, 325, 324, 323, 322, 321, 320, 319, 318, 317, 316, 315, 314, 313, 312, 311, 310, 309, 308, 307, 306, 305, 304, 303, 302, 301, 300, 299, 298, 297, 296, 295, 294, 293, 292, 291, 290, 289, 288, 287, 286, 285, 284, 283, 282, 281, 280, 279, 278, 277, 276, 275, 274, 273, 272, 271, 270, 269, 268, 267, 266, 265, 264, 263, 262, 261, 260, 259, 258, 257, 256, 255, 254, 253, 252, 251, 250, 249, 248, 247, 246, 245, 244, 243, 242, 241, 240, 239, 238, 237, 236, 235, 234, 233, 232, 231, 230, 229, 228, 227, 226, 225, 224, 223, 222, 221, 220, 219, 218, 217, 216, 215, 214, 21$$

- ٣ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى ( ت ١٠٣١ هـ ) عزا اليه خمس مرار ( ١ )
- ٤ - شرح موطأ مالك للزرقانى ( ت ١٢٢ هـ ) عزا اليه احدى عشرة مرة . ( ٢ )
- ٥ - سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ( ت ١٨٢ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت ( ٣ )
- ٦ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للشوكاني ( ت ١٢٥٠ هـ ) عزا اليه نحواً من اثنتين وسبعين مرة ( ٤ )

### المبحث الثالث

#### مصادره من كتب علوم الحديث والرجال والتاريخ

- ١ - التاريخ الكبير للبخارى عزا اليه ست مرار فيما رأيت ( ٥ )
- ٢ - الجرح والتعديل لابن ابى حاتم ( ت ٣٢٧ هـ ) عزا اليه ست مرار ( ٦ )
- ٣ - الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ( ت ٣٦٥ هـ ) عزا اليه مرة واحدة ( ٧ )
- ٤ - الاستيعاب فى اسماء الأصحاب لابن عبد البر ( ت ٤٦٣ هـ ) عزا اليه مرتان . ( ٨ )

- = ٥٧٧/٥ ، ٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦٢١ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٧٧ ، ٦٨٤ ، ٧٣٠ ، ٧٣١/٥ ، ٩/٦ ، ١١ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٧١/٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣/٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٤٢٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ( ١ ) انظرها فى : ٣١٨/٣ ، ٣٢٠ ، ٤٤٤ ، ٣٠١/٤ ، ٣٤٢ ، ( ٢ ) انظرها فى : ١٧/٢ ، ٢٤٢ ، ٤٠١ ، ٥٤١/٣ ، ٣١٧/٤ ، ٣٤٨/٥ ، ٤٤٤/٥ ، ٤٥٣ ، ٤٧٣ ، ٦٣٨ ، ٦٨٢ ، ( ٣ ) انظرها فى : ٥٧٤/٧ ، ( ٤ ) انظرها فى : ٢٨/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٢٥٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤٢٠/٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٩ ، ٢١/٣ ، ٢٣ ، ٤٤ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣/٣ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ٢٩٧ ، ٥١١ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٨٥ ، ٥٢/٤ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٦٧١ ، ٩٦ ، ١١٥/٥ ، ١١٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٣٧٣ ، ٤٥٨ ، ٥٣٧ ، ٦١٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥/٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٣٩ ، ٦٣٠/٦ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ١٢٧ ، ١٥٧ ، ٢٣٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧/٧ ، ٥٦٣ ، ( ٥ ) انظرها فى : ١٦٧/٢ ، ٤٠٦ ، ٥٤٢/٣ ، ٤٦٠/٤ ، ٦٦٥ ، ٣٢٥/٥ ، ( ٦ ) انظرها فى : ٤٠٦/٢ ، ٤٠٦/٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٨٦/٥ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ( ٧ ) انظرها فى : ١٠١/٥ ، ( ٨ ) انظرها فى : ٥٥٠/٣ ، ٥٩٢/٥ ،

- ٥ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ( ت ٤٦٣ هـ ) عزا اليه مرة واحدة ( ١ )  
 ٦ - علوم الحديث لابن الصلاح ( ت ٦٤٣ هـ ) عزا اليه مرتان . ( ٢ )  
 ٧ - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي عزا اليه مرة واحدة ( ٣ )  
 ٨ - وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان ( ت ٦٨١ هـ ) عزا اليه مرة واحدة ( ٤ )  
 ٩ - المغنى في الضعفاء للذهبي ( ت ٧٤٨ هـ ) عزا اليه مرتان . ( ٥ )  
 ١٠ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي عزا اليه نحواً من ست عشرة مرة . ( ٦ )  
 ١١ - ألفية العراقي ( ت ٨٠٦ هـ ) اقتبس منها سبع مرار فيما رأيت ( ٧ )  
 ١٢ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر عزا اليه سبع مرار ( ٨ )  
 ١٣ - تهذيب التهذيب لابن حجر عزا اليه نحواً من احدى وعشرين مرة ( ٩ )  
 ١٤ - تقريب التهذيب لابن حجر عزا اليه نحواً من احدى وخمسين مرة ( ١٠ )

- ( ١ ) انظرها في : ٣٧٨/٤ .  
 ( ٢ ) انظرها في : ١٦٣/٤ - ٥٥٨/٥ .  
 ( ٣ ) انظرها في : ٥٥٩/٥ .  
 ( ٤ ) انظرها في : ١٦٢/٤ .  
 ( ٥ ) انظرها في : ١٦٥/١ - ٦٦٦/٤ .  
 ( ٦ ) انظرها في : ١٦٥/١ ، ٨٣/٥ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٦/٥ ، ٩٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٣٧/٦ .  
 ( ٧ ) انظرها في : ١٤٠/٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ١٦٥/٣ ، ١٧٩/٥ ، ٢٠٩ ، ٥٥٩ ، ٥٩٢ ، ٣٢٤ ، ١٢٢/٥ ، ٢٠١ ، ١٧٧ ، ١٧١/٤ ، ٥٠٥/٣ ، ١٦٨/٣ ، ١٨٦ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ ، ٣٥١/٤ ، ٦٦٥ ، ٨٥/٥ ، ٨٦/٥ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٩٠ ، ١٧٩ ، ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، ٥٥٠ ، ٥٩٢/٥ ، ٥٩٣ ، ٦٧٢ ، ٥٨/٦ .  
 ( ٨ ) انظرها في : ٢٣/٢ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ٧٨/٢ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٥٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤٢٠/٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٠ ، ٤٦٧ ، ٢١/٣ ، ٢٢ ، ٩٦ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٦/٣ ، ١٨٦ ، ٥٢٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٤ ، ٥٨٣ ، ٨٦/٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١١٦/٥ ، ١٥٠ ، ٢٧٨ ، ٣٢٥ ، ٤٠٧ ، ٤٣٤ ، ٥٥٠ ، ٦١٣ ، ٦٧٣ ، ٣٧/٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩٧ .



- ١٥ - تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ، للسيوطى ، عزا اليه مرتان . ( ١ )  
 ١٦ - طلعة الأنوار للعلوى الشنقيطى ( ت ١٢٣٣ هـ ) اقتبس منه ثلاث مرار ( ٢ )  
 كتب التاريخ :

- ١ - تاريخ الأمم والملوك لابن جرير ، عزا اليه مرة واحدة فيما أعلم . ( ٣ )  
 ٢ - الكامل فى التاريخ لابن الأثير ( ت ٦٣٠ هـ ) ، عزا اليه مرة واحدة ( ٤ )  
 ٣ - البداية والنهاية لابن كثير ، عزا اليه تسع مرار فيما رأيت . ( ٥ )  
 ٤ - نظم المغازى لأحمد البدوى الشنقيطى ، عزا اليه نحو من أربع عشرة مرة . ( ٦ )

( ١ ) انظرها فى : ١٨٠ ، ٨٥/٥ .

( ٢ ) انظرها فى ٤٤١/٢ و ٣٧٥/٣ و ٢٠٩/٥ .

( ٣ ) انظرها فى : ٥٥٠/٣ .

( ٤ ) انظرها فى : ٥٥٠/٣ .

( ٥ ) انظرها فى : ٥٤٩/٣ ، ٥٥٠ ، ٥٨٩ - ١٧١/٤ ، ١٧٧ ، ٣٧٩ ، ٦٠٠ .

١٢٢/٥ ، ١٣٧ .

( ٦ ) انظرها فى : ١٦/٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥ ، ٤١٣ .

٣٧٨ ، ١٩٩ ، ٣٥/٣ ، ٤٣٠ - ٦٤/٥ - ٣٦٣/٦ .

- ١ - مختصر الوقار لمحمد بن زكريا الوقار ( ت ٢٦٩ هـ ) ( ١ )
- ٢ - ومثله ابن المواز ( ت ٢٦٩ هـ وقيل ٢٨١ هـ ) ولعله كتاب ( الموازية ) له . ( ٢ )
- ٣ - ومثله الرسالة في مذهب مالك لابن محمد بن ابي زيد القيرواني ( ٣ ) ( ت ٣٨٩ هـ )
- ٤ - ومثله الشيخ سند ( ت ٥٤١ هـ ) ولعله كتاب ( الطراز شرح المدونه ) ( ٤ )
- ٥ - البيان لابن رشد ( ت ٥٩٥ هـ ) ( ٥ )
- ٦ - ومثله المرشد المعين لابن عاشر ( ت ٧٦٥ هـ ) ( ٦ )
- ٧ - وكذلك ( التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي ) لخليـل ( ت ٧٦٧ هـ ) ( ٧ )
- ٨ - مناسك ابن فرحون ( ت ٧٩٩ هـ ) ( ٨ )
- ٩ - مختصر ابن عرفة الفقهي لابن عرفة ( ت ٨٠٣ هـ ) ( ٩ )
- ١٠ - الرسائل الكبرى لابن عباد ( ١٠ )

#### ثالثا : الفقه الشافعي :

- ١ - الأم للامام الشافعي ( ت ٢٠٤ هـ ) عزا اليه نحو من سبع مرار ( ١١ )
- ٢ - المذهب للشيرازي ( ت ٤٧٦ هـ ) عزا اليه احدى عشرة مرة ( ١٢ )
- ٣ - فتح العزيز في شرح الوجيز للرافعي ( ت ٦٢٣ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت . ( ١٣ )
- ٤ - روضة الطالبين للنووي ( ت ٦٧٦ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت ( ١٤ )

#### رابعا : الفقه الحنبلي :

- ١ - مختصر الخرق من مسائل الامام أحمد للخرقي ( ت ٣٣٤ هـ ) عزا اليه خمس مرار فيما رأيت . ( ١٥ )

- 
- ١١٦٠٢٧/٦٠٦٨٥٠٤٦٦٠٤١٤٠٣٢/٥٠٥٤٧/٣٠٢٦٣٠٢٥٠ =  
٠٥١٧٠١٢٢٠١١٩
- ( ١ ) انظرها في ٣٩/٢ ( ٢ ) انظرها في ٤٠٨/٢  
( ٣ ) انظرها في ٨٧/٣ و ٥٧٧/٧ ( ٤ ) انظرها في ٤٧٣/٥  
( ٥ ) انظرها في الاضواء ١٥٠/٦ ( ٦ ) انظرها في ٤٥٧/٢  
( ٧ ) انظرها في ٤٧٣/٥ ( ٨ ) انظرها في ٤٢١/٥  
( ٩ ) الاضواء ٥٢٣/٥ ( ١٠ ) الاضواء ٥٧٧/٧  
( ١١ ) انظرها في ٤٠١/٢ و ٤٦٨/٦ و ٢٨/٣٨٠٤٢٠٤٦٥٠٠  
( ١٢ ) انظرها في ٢١٨/٢ و ٢٣٩/٢٧٣ و ٤٦٣/٣ و ٢٣١/٣ و ٢٣٣/٥ و ٢٩٠/٥  
٠٥٥٤٠٥٠٦٠٣٥٤٠٣٠٤  
( ١٣ ) انظرها في ٣٥٢/٥ ( ١٤ ) انظرها في ٤٣٦/٦  
( ١٥ ) انظرها في ٩٠/٢ و ٤١٧/٥ و ٥٦٧/٣ و ٢٣١/٦ و ٥٥٨/٥

- ٢ - المقنع لابن قدامة ( ت ٦٢٠ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت ( ١ )  
 ٣ - الفروع لابن مفلح ( ت ٧٦٣ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت ( ٢ )  
 ٤ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد  
 للمرداوى ( ت ٨٨٥ هـ ) عزا اليه احدى عشرة مرة فيما رأيت. ( ٣ )

### خامسا : الفقه المقارن :

- (٤)  
١ - المحلى لابن حزم (ت عام ٤٥٦هـ) رجع اليه نحواً من عشر مرار  
٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي (ت عام ٥٩٥هـ)  
وقد احوال عليه الشيخ مرتان فيما رأيت (٥)  
٣ - المغنى لابن قدامة (ت عام ٦٢٠هـ) وقد رجع اليه الشيخ نحواً من  
خمس وتسعين ومائة مرة تقريباً. (٦)

- [illegible]

٤ - المجموع شرح المذهب للامام النووي (ت عام ٦٧٦هـ) وقد رجع اليه

( 1 )

الشيخ نحواً من سبع وستين ومائة مرة تقريباً.

هـ - تكملة المجموع للإمام علي بن عبد الكافي ابن السبكي المتوفى سنة ٥٧٦ هـ وقد

( ٦ )

احال عليه الشيخ مرتان فيما رأيت.

(۱) انظرها في ١٨/٢، ٢١، ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٥٤، ٥٧، ٦٤

• ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۳۸، ۲۳۷، ۲۳۳، ۲۱۸، ۱۷۷، ۱۷۶، ۱۵.

• २५०, २५३, २५१, २७९, २७८, २७६, २७३, २७२, २७१, २७.

980910A90AA/30E0A0E0Y0EE30E3903A103A003YA

312.223.222/8.1A3.29Y.2E2.1Y8.1Y.097.90

• 976.9 • YΣ • YΣ • 796.37 / 0 • 332 • 327 • 322 • 318 • 313

108, 103, 137, 130, 135, 130, 127, 107, 98, 97

१२९६२२०६२१७६२१०६२-४६२-०६२-२६२... १) ८६ ९३

271, 277, 271, 207, 200, 202, 201, 283, 282, 233

31Y, 310, 3.9, 3.7, 291, 29.6, 28Y, 287, 2Y8, 2Y7

ΛΟ. 3Υ7, 3ΥΟ, 373, 371, 37. 3Ξ1, 339, 338, 351, 35.

ΣΤΘ, ΣΤΥ, ΣΙΥ, ΣΙΓ, Ε.Λ, Ε.Γ, ΤΡΙ, ΤΑΡ, ΤΑΛ, ΤΑΥ

Σ 7Υ, Σ 7Γ, Σ 7Π, Σ 0Λ, Σ Σ 9, Σ Σ 8, Σ 37, Σ 30, Σ 3Σ, Σ 33

02960106018601260.760.2899898889Y8897

718, 713, 711, 090, 091, 0Y8, 0Y3, 0Y1, 078, 03Y

• 702, 70, 75, 75, 730, 725, 717, 717

• ٢٣٩٠ ٢٣٨٠ ٢٣٧٠ ٢٣٦٠ / ٦

(۲) انظرها في ۰۶۶۶/۴۰۲۳۴/۳

## المبحث الخامس

## مصادره من كتب الأصول

- ١ - المستصفى من علم الأصول لأبى حامد الغزالى (ت عام ٥٠٥ هـ) ، رجع اليه مرة واحدة فيما رأيت. (١)
- ٢ - روضة الناظر وجنة المناظر للموفق ابن قدامه (ت عام ٦٢٠ هـ) ، رجع اليه ثلاث مرار فيما رأيت. (٢)
- ٣ - مختصر ابن الحاجب الأصولى لابن الحاجب (ت سنة ٦٤٦ هـ) ، رجع اليه خمس مرار. (٣)
- ٤ - الفروق للقرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ، رجع اليه مرتان فيما رأيت (٤)
- ٥ - اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (ت ٧٥١ هـ) رجع اليه نحو من ثلاثين مرة (٥)
- ٦ - شرح مختصر ابن الحاجب للعضد (ت عام ٧٥٦ هـ) رجع اليه مرة واحدة فيما رأيت (٦)
- ٧ - التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب لخليل بن اسحاق المالكي (ت عام ٧٦٧ هـ) رجع اليه مرة واحدة فيما رأيت. (٧)
- ٨ - جمع الجوامع لابن السبكي (ت عام ٧٧١) رجع اليه ست مرار فيما رأيت. (٨)
- ٩ - شرح جمع الجوامع للمحلى (ت عام ٨٦٤ هـ) رجع اليه مرتان فيما رأيت (٩)
- ١٠ - الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لابن حلولو (كان حيا عام ٨٧٥ وعمـره ٨٠ سنة ) رجع اليه ست مرار فيما رأيت. (١٠)
- ١١ - الشيخ زكريا الانصارى (ت ٩٢٦ هـ) ولعله فى (شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوى) رجع اليه مرة واحدة فيما رأيت. (١١)

- 
- |  |                            |
|--|----------------------------|
| (١) الأضواء ٣٣٢/٤                            | (٢) الأضواء ٣/٤٥٨٣/٤٠٠٠٣٣٢ |
| (٣) الأضواء ٢/٤٠١٧/٥٤٥٣٦/١٩٨/٦٥٣٤            | ٠١٥٠/٦٥٣٤                  |
| (٤) الأضواء ٢/٤٨٨/٧٤٣٣٨                      |                            |
| (٥) الأضواء ٤/٦٠٠/٦٦٧٠/٥٣١/٧٤٥٣٧-٥٢٠٠٥٠٧٤١٨٥ |                            |
| ٠٥٦٠٠٥٤٨٠٥٤٠٠٥٢٥                             |                            |
| (٦) الأضواء ٥/٥٣٥                            | (٧) الأضواء ٦/١٥٠          |
| (٨) الأضواء ٢/٤٠٤٦٨/٥٤١٧٣/١٠٣/٦٥٣٤           | ٠٣١٧/٦٥٣٤                  |
| (٩) الأضواء ٢/٤٣٢/٧٤٦٩                       |                            |
| (١٠) الأضواء ٤/٥٣٧٤/٥٤١٩٩/٢٠٣/٧٤٥٣٦          | ٢٧٠/٧٤٥٣٦                  |
| (١١) الأضواء ٤/١٧٤                           |                            |

- ١٢ - حاشية البناني على شرح جمع الجوامع رجع اليه مره واحده فيما رأيت (١)
- ١٣ - الآيات البيئات ( حاشية على شرح المحلى لجمع الجوامع ) لابن قاسم العبادى ( ت عام ٩٩٤ هـ ) رجع اليه خمس مرار فيما رأيت. (٢)
- ١٤ - التكميل للشيخ ميارة ( ت ١٠٧٢ هـ ) رجع اليه اربع مرار. (٣)
- ١٥ - مراقى السعود لمبتغى الرقى والصعود لسيدى عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطى ( ت عام ١٢٣٣ هـ ) عزا اليه الشيخ نحواً من ١٦١ مرة تقريباً. (٤)
- ١٦ - نشر البنود على مراقى السعود للعلوى الشنقيطى ، رجع اليه نحواً من ١٩ مرة. (٥)
- ١٧ - القول المفيد فى أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكانى ( ت ١٢٥٠ هـ ) رجع اليه مره واحده. (٦)

( ١ ) الأضواء ٢٩١/٧ .

( ٢ ) الأضواء ٤٧٦/٣ ، ٤٤١/٥ ، ١١٦/٦ ، ٥٩٠/٧ ، ٤٣٢/٧ .

( ٣ ) الأضواء ٣٩٤/٢ ، ٣٣٣/٤ ، ٤٧٧/٥ ، ٤٨١ .

( ٤ ) انظرها فى ٢/٤٠٥ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ ، ٧٣٠ ، ٨٧٠ ، ١٢٩٠ ، ١٣٥٠ ، ١٣٩٠

، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٧٥ ، ٢٢٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٣٩٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٩ ، ٤٤٠

، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٩ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨ ، ٣/٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ١٠٠ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ، ١٧٣

، ١٧٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣٢١

، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٩ ، ٤٧٣

، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٩٤ ، ٥١٤ ، ٥٥٤ ، ٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٤/٧٩٥٠ ، ٤٧٣

، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٨ ، ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٠

، ٣٧٣ ، ٤٤١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٣٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩

، ٦٦٩ ، ٥/٦٦٩ ، ١٠٠ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٤

، ٢١٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٢١٢

، ٣٣٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٦/٦٧ ، ٨٩٠ ، ١٤٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢١٠

، ٢٤١ ، ٣١٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٦٢ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥ ، ٥٨٤

، ٥٩١ ، ٦٠٣ ، ٦٩٣ ، ٧/٤٨ ، ٤٨٠ ، ٢٧٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ، ٤٨٦

، ٤٨٧ ، ٥٧١ ، ٦٣٨ ، ٧٢٦ ، ٧٤٤ ، ٧٤١ ، ٤٣١ ، ٥٨١ .

( ٥ ) الأضواء ٣٩٣ ، ٧٣/٢ ، ٣٩٤ ، ٣٦٨ ، ٣/٣٠٨ ، ٤٧٥ ، ٤/٣٢٥ ، ٣٦٩

، ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٨٠ ، ٤٨٠/٦ ، ٢١٣ ، ٣١٧ ، ٤٣٢ ، ٤٨٧/٧

، ٤٨٧/٧ الأضواء ( ٦ )

١ - الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) اقتبس منه الشيخ خمس مرات فيما رأيت (١)

- ٢ - شرح اشعار الهذليين لابي سعيد السكري (ت ٢٧٥هـ) احوال عليه مرة واحدة فيما رأيت (٢)
- ٣ - الفصيح لثعلب (ت ٢٩١هـ) اقتبس منه مرة واحدة فيما رأيت (٣)
- ٤ - مقصورة ابن دريد لابن دريد الازدي (ت ٣٢١هـ) اقتبس منه مره واحدة (٤)
- ٥ - الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، رجع اليه وأحوال عليه نحو من ثلاثين مرة (٥)
- ٦ - حاشية ابن بري على صحاح الجوهري لابي محمد بن بري (ت ٥٨٢هـ) ، عزا اليه مرة واحدة (٦)
- ٧ - النهاية لابن الاثير (ت ٦٠٦هـ) اقتبس منه ثمان مرار فيما رأيت. (٧)
- ٨ - الخلاصة لناظمها ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) اقتبس منه نحو من مائة واشتتين وثلاثين مرة فيما رأيت. (٨)

- (١) انظرها في ٢/١١/٤٠٥٦٩/٥٠٧٩٢/٦٠٧٣٠٦/٧٤٩٠٦٤٩  
(٢) الأضواء ٤/٥٩٢  
(٣) الأضواء ٤/٦٨٧  
(٤) الأضواء ٥/٧٩٢  
(٥) انظرها في ٢/٤٥٠/٣٠١٣٣/٠١٦٠٠١٩٣/٠٨٠٤٤٠٤/١٣/١٧٠١٤٧٠  
٠٧٧٩٠٦٢٥٠٦٠٤٠٦٠٠٤٦٦٠٤١٨٠٤٠٤/٥٠٥٢٩٠٣٥٧٠٢٢٠  
٠ ٥٩٩٠٣٣٤٠٣٣٣٠٣٢٥٠٢٩١٠٢٠٢٠١٣٨٠١٢١٠١١٥٠٧٥/٦  
٠ ٤٩٣/٧  
(٦) الأضواء ٦/١١٥  
(٧) الأضواء ٥/٤٤٧/٠٤٥٥٠٤٦٢٤٠٦٢٥٠٦٣١٠٦٤٤٠٦٧٩٠٦٠  
(٨) انظر الأضواء ٢/١٣/٠١٧٨٠٤١٧٠٤١٨/٣٠٤١٤٨/١٥٢٠١٥٣٠١٥٥٠  
٠ ٢٩١٠٢٨٧٠٢٧٧٠٢٦٩٠٢٦٩٠٢٦٤٠٢٦٣٠٢٥٥٠٢٥٤٠٢١٧  
٠ ٦/٤٠٤٠٤٤٠٤٠٤٠٩٠٣٩٧٠٣٨٥٠٣٤٥٠٣٣٤٠٣٢٥٠٣٢٣  
٠ ١١٦٠١١٤٠١٠٨٠١٠٦٠٩٥٠٨٩٠٣٨٠٢٥٠٢١٠١٦٠١٢٠٧  
٠ ٤٨٢٠٤٨٠٠٤٧٧٠٤٧٥٠١٤١٠١٣٩٠١٣٨٠١٣٧٠١٣٤٠١٢١  
٠ ٥٨٦٠٥٨٥٠٥٧٥٠٥٣٢٠٥٢٥٠٥٠٨٠٤٩٩٠٤٩٢٠٤٩٠٠٤٨٧  
٠ ٨١٨٠٨٠١٠٧٩٣٠٧١١٠٢٠٢٠٥٤٠٨٠٧/٥٠٦٨٨٠٥٩٤  
٠ ٤٨٣٠٣٢٣٠٢٩٦٠٢٨١٠٢٨٠٠٢٧٣٠٢٧١٠٢٤٩٠٢٢٦/٦٠  
٠ ١٤١٠١٣٥٠١٣٠٠٩٤٠٩١٠٨٦٠٦٣٠١٧/٧٠٦٧٧٠٥٨٩٠٥١٣  
٠ ٤١٨٠٣٨٨٠٣٨٥٠٣٤٢٠٣١٢٠٢٦٤٠٢٥٢٠٢٠٧٠١٧٠٠١٤٤  
٠ ٧٩٨٠٧٨٠٠٧٧٩٠٦٤٤٠٤٢٨

- ٩ - الكافية لابن مالك اقتبس منه ست مرات فيما رأيت (١)
- ١٠ - لامية الأفعال لابن مالك اقتبس منه ثلاث مرار فيما رأيت (٢)
- ١١ - التسهيل لابن مالك عزا اليه مرتان (٣)
- ١٢ - لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) اقتبس منه خمسا وعشرين مرة (٤)
- ١٣ - المغنى لابن هشام (ت ٧٦١هـ) اقتبس منه ست مرار (٥)
- ١٤ - شرح الشواهد للعيني (ت ٨٥٥هـ) اقتبس منه متعقبا مرة واحدة فيما رأيت (٦)
- ١٥ - شرح ألفية ابن مالك للأشمونى (ت ٩٠٠هـ) اقتبس منه مرة واحدة فيما رأيت (٧)
- ١٦ - شرح التصريح على التوضيح للأزهري (ت ٩٠٥هـ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت (٨)
- ١٧ - تاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) اقتبس منه مرة واحدة فيما رأيت (٩)
- ١٨ - حاشية الصبان على الأشمونى لمحمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦هـ) اقتبس منه ثلاث مرار فيما رأيت (١٠)

#### العقيدة وبقية الفنون :

- (١١) ١ - الابانة لابی الحسن الاشعري (ت ٣٢٤هـ) اقتبس منه خمس مرار (١٢)
- ٢ - الموجز ومقالات الاسلاميين للاشعري اقتبس منهما مرتان (١٣)
- ٣ - التمهيد للباقلائي (ت ٤٠٣هـ) اقتبس منه مرتان
- 
- (١) الاضواء ٣/٤٠٢٦٣/١٠٨/١٠٨٢٣٩٠٢٣٢٠٨/٦٠٢٣٩٠٢٣٢٠٨/٧٠٢٩٤/٢٥٢
- (٢) الاضواء ٤/٢٤٣/٦٠٢٤٤٠٢٤٣/٢٩٢
- (٣) الاضواء ٣/١٥٣/١٥٢
- (٤) الاضواء ٢/١٦/١٧٠١٦/٣٠٢٦٦/١٣٣/٢٠٠/٤٠٣٩٢/٤٠٤/٥٨٠٥٤/٢٤٧
- ٥٢٩/٥٠٥٩٢/٥٢٤/٢٨٧/٢٨٣/٤٠٣٦٨/٤٠٤/١٨٠٤٠٤/٤٠٤/٤٦٦
- ٦٠٠/٦٠٦/١١٥/١٠٠/٣٠٣/٧٠٤/٢١٦
- (٥) الاضواء ٣/٣١٥/٤٠٣١٥/٤٠٣١٥/١٥٤/١٥٤/٧٧٩
- (٦) الاضواء ٢/١٠ (٧) الاضواء ٧/١٤٢
- (٨) الاضواء ٤/٦٨٧ (٩) الاضواء ٧/٧٩٨
- (١٠) الاضواء ٢/٩/٤٠٤/٦٢٤/٦٠٤/٩٩
- (١١) الاضواء ٧/٤٥٥/٤٥٦/٤٦٠/٤٦١/٤٦٥
- (١٢) الاضواء ٧/٤٦٦ (١٣) الاضواء ٧/٤٦٩/٤٧١



- ٤ - الارشاد والعقيدة النظامية للجويني ( ت ٤٧٨ هـ ) عزا اليها مرة واحدة. (١)
- ٥ - الجام العوام عن علم الكلام للغزالي ( ت ٥٠٥ هـ ) عزا اليه مرة واحدة. (٢)
- ٦ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة لابن القيم ( ت ٧٥١ هـ ) عزا اليه مرة واحدة. (٣)
- ٧ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ( ت ١٢٨٥ هـ ) عزا اليه مرة واحدة. (٤)
- ٨ - أقسام اللذات للفخر الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) عزا اليه مرة واحدة. (٥)
- ٩ - كتاب ( الاصنام ) للكلبي ( ت ١٤٦ هـ ) عزا اليه مرة واحدة فيما رأيت (٦)
- ١٠ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ( ت ٤٦٣ هـ ) اقتبس منه سبع مرار (٧)
- ١١ - ذم الهوى لابن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ ) اقتبس منه مره واحدة. (٨)
- ١٢ - مجموع فتاوى ابن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) اقتبس منه ثلاث مرار (٩)
- ١٣ - زاد المعاد لابن القيم ( ت ٧٥١ هـ ) اقتبس منه سبع عشرة مرة. (١٠)
- ١٤ - "الروح" له ايضا اقتبس منه الشيخ مرتان (١١)
- (١٢) - رشد الغافل للعلوي الشنقيطي ( ت ١٢٣٣ هـ ) اقتبس منه مرتان.

احالات الشيخ على كتبه :

- ١ - رفع ايهام الاضطراب عن آيات الكتاب احوال عليه نحو من ٧٦ مرة (١٣)

- |   |                                  |
|---|----------------------------------|
| (١) الاضواء ٤٧٢/٧   | (٢) الاضواء ٤٧٣/٧                |
| (٣) الاضواء ٣٨٧/٦   | (٤) الاضواء ٤٦٠/٤                |
| (٥) الاضواء ٤٧٥/٧   | (٦) الاضواء ٤٣٠/٣                |
| (٧) الاضواء ٤٧٩/٧، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٤٨  |                                  |
| (٨) الاضواء ١٩٢/٦   | (٩) الاضواء ١٩٩/٢، ١٥١/٥ - ٤٢٦/٦ |
| (١٠) انظرها في ١٢٢/٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٨٣، ١٨٩، ٢١٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٢٨، ٣٢٩/٦، ٧٩/٦، ٥٣٢  |                                  |
| (١١) الاضواء ٤٣٠/٦، ٥٠٥   |                                  |
| (١٢) ٤٦٧، ٤٥٢/٤   |                                  |
| (١٣) انظرها في ٢/٢٩٠، ٣٣٢، ٣٣٨، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٨٩، ١٢٧، ١٧٦، ٣/٨، ١٤، ٢٠، ٥٠، ٧٨، ٨٠، ١٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣٢٩، ٣٥٩، ٤٦٣، ٤٨٤، ٤٦٣، ٤٠/٤٠، ٧٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٦١، ٢١٥، ١٤٣، ٣٥٢، ٤٥٨، ٤٨١، ٥٠٥، ٥٢١، ٥٤٩، ٥٦٩، ٥٠٥/٥، ٤٤، ٦٠٥ |                                  |

- ٢ - منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز احوال عليه ست مرار ( ١ )
- ٣ - ارجوزه في فن المنطق احوال عليها مرتان ( ٢ )
- ٤ - نظم في فروع مالك احوال عليه مرتان ( ٣ )
- ٥ - رحلة الحج الى بيت الله الحرام احوال عليها مره واحده ( ٤ )

---

= ٩٢٤٩٠ / ٦٤٨٣٠٤٨٢٢٤٨٢١٤٧٦٠٤٧٣١٤٧١٨٤٧١٧٤٦٩٤  
 ٥٠٤٤٥٠٣٤٤٤١٤٤٣٩٤٢١٤٤١٤٤٣٩٩٤٣٢٢٤٣١٠٤٢٤٣  
 ٢٦٩٤٢٢٦٤١٨٩٤١٦١٤١٥٨٤١١٨ / ٧٤٦٧٥٤٥٤٥٥١٦  
 ٠٧٩٨٤٧٠٩٤٦٧٦٤٦٤٧٤٦٠٤٤٤٠٢٤٣٣٧٤٢٨٦

( ١ ) الاضواء ٣ / ٤٤٣٧٨ / ٤٤٣٧٩ / ٥٤٤٧٤ / ٦٤٧١٠ / ٤٥٤٤٣٨٥

( ٢ ) الاضواء ٢ / ٤٤٢٥١ / ١٤٩

( ٣ ) الاضواء ١ / ٥٤٢٥٩ / ٥٢٢

( ٤ ) الاضواء ٥ / ٧٣١

طريقة تعامله مع هذه المصادر :

وقد كان ( رحمه الله ) يتعامل مع هذه المصادر معاملة العالم البصير بما يأتى وما يذر وما يأخذ وما يدع ، وعلى الرغم من أن غالب نقله منها كان اقتباسا لبيان مراده وتأييد قوله ، إلا أن القارئ لن يعدم تعليقا - فى كثير من الاحيان - اما بتأييد قول من اقتبس منه والانتصار له والاستدلال له - أحيانا - بأدلة قد لا يكون ذكرها المقتبس منه .<sup>(١)</sup> وتجد فى هذا المضمار العبارات الآتية : وهو وجهه ، ولسه وجهه ، وله اتجاه ، وهو ظاهر ، وهو كما قال ، وكلامه صحيح ، والحق معه ونحو ذلك .

وقد ينقل ما يشتمل على صواب كثير من طياته أخطاء فينبه على ذلك اجمالا<sup>(٢)</sup> وقد يتعقبه فى نسبة الأقوال الى قائلها ، ويتعقب الأقوال المنسوبة<sup>(٣)</sup> وقد يخالف من نقل عنه فى تفسير آية أو معنى حديث أو الاستدلال به<sup>(٤)</sup>

( ١ ) انظر ذلك فى تعامله مع ابن جرير فى الأضواء ٤ / ١٣٥ ، ٢٤٦ ، ٤٩٢ / ٥ ، ٥٩٢ / ٧ ومع الكشف فى ٤ / ٢٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٤ / ٥ ، ٢٦٨ ، ٣٣٣ ومع ابن العربى فى ٦ / ١٣٩ ، ومع الرازى فى ٧ / ٣٠٧ ، ومع القرطبى فى ٧ / ٤٠٩ ومع ابن المنير فى ٧ / ١١٢ ومع أبي حيان فى ٣ / ٦٠ ، ٤ / ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٤ / ٣٥٩ ، ٥ / ٤٧ ، ٧١٢ ، ٧ / ٣٨٤ ، ٧٣٤ ، ومع ابن كثير فى ٤ / ٥٨٢ ، ٥ / ٧٣٦ ، ٧ / ٢٦٦ ، ٣٧٩ ، وأبى داود فى ٣ / ١٨٢ ، والمجد فى المنتقى فى ٣ / ٢٩٨ ، والزيلعى فى نصب الراية فى ٥ / ٨٣ ، والهيثمى فى مجمع الزوائد ٥ / ٥٥٠ ، ومع الشوكانى فى النيل فى ٥ / ٢٢٦ ، ٦٥٥ ، ٦٧١ ، والنووى فى شرح مسلم فى ٤ / ٣٢٩ ، ٥ / ١٣٩ ، ٦ / ١٧١ ، وفى شرح المذهب فى الأضواء ٥ / ٢٧٦ ، ٥٩١ ، ومع ابن حجر فى الفتح فى الأضواء ٣ / ٥١٠ ، ٥ / ٥٧٥ ، ومع صاحب المغنى فى ٥ / ٣٦٣ ، ٥١٣ ، ومع صاحب الفروع فى ٥ / ٥٢٧ ومع الحطاب فى ٥ / ٥١٠ ، ومع القرافى ٧ / ٤٨٨ .

( ٢ ) انظر الأضواء ٣ / ٣٤٥ عند نقله عن الكليلة للسيوطى و ٧ / ٣٢٠ عند نقله عن الكشف .

( ٣ ) انظر الأضواء ٦ / ١٨٨ حيث تعقب الكشف ٦ / ١٤٤ تعقب القرطبى ، ٦ / ٥١٨ تعقب ابن كثير ٦ / ٣٤٢ تعقب السيوطى ، ٥ / ٢٧٦ تعقب الزيلعى ٦ / ٥١ تعقب النووى ، ٣ / ٥٤٧ ، ٥ / ٦١١ ، ٦ / ٥٦٦ تعقب ابن قدامة فى المغنى ، ٥ / ٣٦٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٦ تعقب النووى فى المجموع ، ٦ / ٢٣٢ تعقب البيهقى ،

( ٤ ) انظر الأضواء ٥ / ٢٢ ، ٦ / ٥٧٦ ، ٧ / ٧٠٠ ، ٢٨٧ ، ٣٠٥ ، فى مخالفته لابن =

وقد يخالفه في نقد حديث أو تخريجه أو الحكم عليه <sup>(١)</sup> أو في ترجيحه لحكم شرعي .

( ٢ )

شرعي .

= جرير ، وفي مخالفته للكشاف انظر ٣/٦١٨ ، ٤/٦٧٣ ، ٢٣٨ ، ٥١١ ، ٥١٥ ،

٥٥٩ ، ٤٦/٥٤٦ ، ٥٧٤ ، ٧١٠ ، ٧٧٣ ، ٦٠/٢٢٠ ، ٣٥٨ ، ٣٨٧ ، ٧/١١٢ ،

٥١ ، وفي مخالفته للرازي انظر ٤/٣٥ ، ٢٠٤ ، ٤٤٨ ، ٤٩٢ ، ٧/١١٢ ،

وللقرطبي انظر الأضواء ٣/٦٠٦ ، ٤/٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، ٥١٤ ،

٥١٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ ، ٦٠٨ ، ١٨٩ ، ٧/٦١٧ ، ٧٩٩ ، ولا بن حيان

انظر الأضواء ٤/٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٥٧١ ، ولا بن كثير انظر الأضواء ٣/١٠٦ ،

١٤٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٦٠٧ ، ٦١٧ ، ٤/٣٥ ، ٢٠٩ ، ٣٦٠ ، ٥/٤٩٨ ، ٧٣٦ ،

٧/٢١٥ ، ٢٦٦ ، ٥٩٨ ، ولا بن حجر في التلخيص في ٥/١١٨ ، وللنووي في

شرح مسلم في ٣/٥٠٩ ، ٥٥٧ ، ٥٤٨ ، ٦٠١ ، ٦٢٦ ، ٦/٦١ ، ٥٩٩ ،

ولا بن حجر في الفتح في ٢/٣٩٨ ، ٥/٦٣٣ ، ٢٤٩ ، ٥٢١ ، ٦/١١١ ، ١٧١ ،

وللنووي في المجموع في ٥/٣٤٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٤٨ .

( ١ ) انظر مخالفته لابن العربي في الأضواء ٤/٣٢٨ ، وللقرطبي في ٢/٧٥ ، ٤/١٩٦ ،

ولا بن كثير في ٤/٤٦٤ ، وللشوكاني في ٤/٣٢٨ ، وللمزمذني في ٢/٤٥٢ ،

وللحاكم في ٥/١١٦ ، وللبیهقي في ٢/٧٦ ، ٤٤٦ ، ٣/٣٠٣ ، ولا بن الجوزي

في ٦/٧٣ ، وللمجد في المنتقى في ٥/١١٥ ، ولا بن التركماني في ٢/٣٨٢ ،

٤٢٠ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، وللزيلعي في ٥/٥٩١ ، ٦/٥٧ ، وللذهبي في

٤/٣١٢ ، ٥/١١٦ ، ولا بن حجر في البلوغ في ٣/٥٣٦ ، وفي التلخيص في

٢/١٥١ ، وفي التهذيب في ٥/١٧٩ ، وفي الفتح في ٥/٦١٤ ، وللشوكاني في

٤/٣٢٩ ، ٥/١١٥ ، ولا بن حزم في ٣/٥٨٢ ، وللنووي في ٢/٢٩ ، ١٤٠ ،

٤/٣١٢ ، ٥/٩٠ ، ١٠٧ ، ٢٩١ ، وللمواق في ٢/٤٤٠ ، ولا بن قدامة

في الروضة في ٤/٦٠٠ ، ولا بن كثير في البداية والنهاية في ٤/٦٠١ .

( ٢ ) انظر مخالفته لابن جرير في الأضواء ٥/٢٦٤ ، ٦٠٣ ، وللمزمذني في ٢/٣٧ ،

ولا بن العربي في ٣/١٣٧ ، ٥٦٤ ، وللرازي في ٣/٥٠٠ ، وللقرطبي في

٢/١٥٤ ، ١٦٤ ، ٢٤٨ ، ٢٩٦ ، ٣/٤٦ ، ٥٤٥ ، ٦/١٤٧ ، ولا بن

كثير في ٢/٢٤٩ ، ٥/٦٠٣ ، ولا بن التركماني في ٥/٤٤٦ ، وللنووي في شرح

مسلم ٥/١٩٨ ، ٦/٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ولا بن حجر في ٤/٤٦٤ ، ٦/٢٣٢ ،

ولا بن قدامة في المغنى في ٥/٥٦٦ ، ٦/٥٢ ، ١٢٤ ، ١٥٦ ، ٥٢٥ ، وللنووي

في المجموع في ٦/٢٣٢ ، ٥/٣١٧ ، ولخليل في ٤/٥٧ ، ولا بن الحاجب في =

أو في قضايا لغوية من نحو وصرف وغيرها وغالبا ذلك مع الزمخشري وأبي حيان<sup>(١)</sup> أو قضية أصولية<sup>(٢)</sup> وقد يستدرك ويزيد ويبين مجمله ويقيد إطلاقه ويحل إشكاله ويورد الفرع إلى أصله<sup>(٣)</sup> ، بل قد يكون انما نقل كلامه لبيان غلطه والرد عليه<sup>(٤)</sup> ، إلى غير ذلك من أغراض الاقتباس .

= ١٧/٢ ، ولصاحب التوضيح في ٤٧٣/٥ وللخطاب في ٥٧٧/٧ ، وللمرداوى في ٥٠٨/٥ ، ولنشر البنود في ٣٠٨/٣ ولميارة في ٤٨١/٥ ، وللمراقى في ٣٠٨/٣ ولا بن القيم ٠٨٠/٦

- ( ١ ) انظر ذلك في الأضواء ٢٩/٥ مع ابن جرير ، ومع الزمخشري في ٣٥٩/٤ ، ٣٦٤ ، ٤٣٢ ، ٤٨١ ، ٤٤١/٥ ، ٧٤٢ ، ٨١٩ ، ٤٠١/٦ ، ٤٠٩ ، ٦٧٤ ، ٧٧٩/٧ ، ومع الرازي في ٧٣٤/٧ ، ومع القرطبي في ٦٧٤/٦ ، ومع أبي حيان في ٥/٧٤٢ ، ٨١٩ ، ٦٧٤/٦ ، ٦٧٧ ، ومع العيني في ١٠/٢ ، ومع الزبيدي في ٧/٧٩٨ ، ومع ابن مالك في ٣/١٥٥ ، ٢٦٤ ، ٤٦٣ ، ٨٠١/٥ ، ٧٧٩/٧ ، ٧٩٨ ، ومع ابن منظور في ٤/٥٩٢ ، ومع ابن الاثير في ٥/٦٧٩ .
- ( ٢ ) انظر ذلك في الأضواء ٤٣٢/٧ ، مع صاحب نشر البنود ، ٣١٧/٦ مع جمع الجوامع ٣/٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٦٠٧/٤ ، ٤٣١/٧ ، ٥٨١ ، مع صاحب المراقى .
- ( ٣ ) انظر الأضواء ٣/١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٤٢ ، ١٧٦/٥ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ ، ٤٨٠ ، ٠١٦١

- ( ٤ ) انظر في ذلك الاضواء ٣/٤٨٥ ، ٦٠٤ ، حيث غلط الزمخشري في قضايا لغوية و ٤/١٠١ ، ٤٨ ، ٣٥٩ ، في قضية لغوية ، ٩٠ في قضية عقدية ٦/٣٠٠ ، ٣٠٥ ، عقيدة و ٧/١٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٣ ، ٤١٥ ، ٧٠٧ ، ورد على الرازي في ٣/٥٨ ، ٥٠٠ ، وعلى القرطبي في ٣/٤٣٠ ، ٤/١٦٤ ، ١٧٢ ، وعلى أبي حيان في ٤/١٤٨ ، ٢٣٥ ، لغة ، ٢٩٥ ، عقيدة ، ٦٧٣ .

## الفصل الثانى

### المبحث الأول

فى التعريف بأضواء البيان وطريقة مؤلفه فيه

أضواء البيان آخر كتاب<sup>(١)</sup> ألفه الشيخ حيث توفي ( رحمه الله ) ولم يتمه - إذ آخر ما فسرهُ هو سورة المجادلة .

سبب تأليفه :-

وسبب تأليفه فيما حدثنى الشيخ عطية سالم : أنه سأل الشيخ ( رحمه الله ) وهما خارجان من باب السلام بالمسجد النبوى بعد صلاة الظهر فى اجازة الصيف عام ١٣٧٣ هـ عن قوله تعالى ( واوفوا بعهدى أوف بعهدكم ) ما هو عهده وما هو عهدهم ، قال : أما عهدهم فيفسره حديث معاذ ( أتدرى ما حق الله على العباد ) واستمر يذكر نماذج مما أجمل فى كتاب الله وجاء بيانه فى موضع آخر من كتاب الله الى أن وصلا الى دار الشيخ ( رحمه الله ) فى باب الكومة . قال الشيخ عطية فقلت له : يا شيخ هل أحد كتب فى هذا ؟ فقال : فيه نماذج ، لابن قتيبة فى كذا ولفلان فى كذا ولفلان فى كذا ، فقلت له : نماذج أو كتب ؟ فقال : لا ، نماذج ، فقلت : هل أحد تتبع القرآن فى هذا ؟ فقال : هذا شيء كثير ، ما رأيت أحدا تتبعه ، فقلت له : إذن يتعين عليك . فقال : هذا شيء كثير ، فقلت له : أنت ابدأ ولو حالت دون اتمامه المنية بعد عمر طويل ان شاء الله يأتى غيرك ويكملهُ ، فقال : خير ان شاء الله ، نحن الآن فى العطلة نريد نستريح - وذلك فى اجازة آخر العام الدراسي عام ١٣٧٣ هـ ، قال الشيخ عطية :- ثم التقيت بالشيخ فى الرياض بعد قدومى من مهمة كلفت بها وهى التدريس فى معهد الأحساء العلمى - ووجدت الشيخ قد بدأ فى الملزمة الأولى حيث كتب من أول تفسير سورة البقرة حوالى اثنتى عشرة ورقة - وقال لى : هذا كتابك ماذا تريد أن تسميه فقلت لــــه :

( ١ ) سبق عند سرد مؤلفات الشيخ ذكر ما يدل على ذلك .

أنت احق بتسميته ، وأنا لا أريد أن أسميه عفوا ، بل لابد أن أقرأ منه عدة أوراق وأرى الاتجاه الذى هو عليه لأستطيع أن أسميه ، فأخذ الاخوان - ومنهم الشيخ أحمد الأحمد وبعض ابنا عموته - كل منهم يأتى باسم من عنده قال لهم : اصبروا على مثل ما قال فلان الى أن نمشي فيه قليلا ثم نختار الاسم ، فكان : " أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن " وفى نظرى : ليس هناك أحد سلك هذا الأسلوب فى التأليف . وبذلك تكون مدة تأليفه عشرين سنة اعترافا عدة أشياء من أمراض تضطره أن يترك الكتابه ، والدراسة تشغله كذلك واهتم أكثر عند ما جاء الى الجامعة ، ووقتها كان الجزء الرابع مهيبا للطبع وكان ابن لادن يتبني طبع المجلد الأول والثانى والثالث ولما انتهى الرابع كان محمد عوض بن لادن قد توفى ( رحمه الله ) فكتب بعض الناس لولده فقال للشيخ : اعطنا الكتاب ونحن نتولى طبعه ، فقال : أنا لا أعطيكم الكتاب ، ان كنتم مستعدين لتمويله ونحن نشرف على طبعه وتوزيعه وليس لكم أى تصرف فيه ، قالوا : نطبعه من تركته . قال : لا ، التركة فيها قصار وأنا ما أقبل هذا ، واحد من الكبار على حسابه الخاص يطبعه ، ولم يتم ذلك حيث طبع على نفقة الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الجزء الرابع والخامس والسادس كل منها اثنتا عشرة الف نسخة وأمر باعادة طبع الجزء الاول والثانى والثالث كذلك وكان ابن لادن ( رحمه الله ) طبع الأجزاء الثلاثة الأول كل منها خمسة آلاف نسخة . ووزعت مجانا .

#### طريقة عمله ( رحمه الله ) فى تأليفه .

أما عن طريقة تأليفه : فقال الشيخ عطية : ان الشيخ ( رحمه الله ) ايام تأليف الأضواء كان القرآن على لسانه فى قيامه وقعوده ونهايه ومجيئه وفى كل أحيانه ، والاية التى يكون عندها يستعرض كل مناسباتها ومثيلاتها ، وأحيانا يطرح على تلاميذه سؤالا : ماتذكرون فى هذه الاية : فيذكر كل منهم ما عنده بعد طول تفكير ،

فإذا فرغوا انهمال كالسيل يذكر مثيلاتها من الآيات التي تبينها في كتاب الله أضعاف ما ذكرنا<sup>(١)</sup> - ثم يأمرهم بأن يكتبوا ويملى عليهم من ذاكرته ، وأحيانا يحتاج إلى المراجع ومن أهمها ابن كثير ، والقرطبي ، والكشاف ، فالأول في آرائه والروايات التي يوردها والثاني في الأحكام والثالث من الناحية اللغوية .<sup>(٢)</sup>

فكان أولا : يستحضر الموضوع في نفسه ويجمع نظائره في القرآن ثم يتكلم على مقتضى ما ورد فيها من النصوص على حسب رأيه فيها . هـ كلام الشيخ عطية . وسبق أن ذكرت قول ابنه عبد الله ( وفقه الله ) عن والده ( رحمه الله ) زمان تأليفه الأضواء أنه ربما يجلس في المجلس مع الناس وهو يفكر ويجمع شواهد الآيات من كتاب الله ويحصي نظائرها فيدخل الضيف ولا يشعر به حتى ينبهه ابنه .

وصف لطبعة الكتاب : -

يقع الأضواء في سبعة مجلدات يبلغ مجموع صفحاتها أربعة آلاف وستمائة وثمان عشرة صفحة تقريبا .<sup>(٣)</sup> وقد قام باتمام التفسير تلميذه الشيخ عطية محمد سالم

( ١ ) حدثني بذلك أيضا الشيخ أحمد الأحمد الشنقيطي .

( ٢ ) هذا الكلام فيه اقتضاب شديد ولمعرفة مراجع الشيخ في الأضواء كله كاملة انظر الفصل الأول من الباب الأول وقد سبق .

( ٣ ) هذا على طبعة عالم الكتب ببغداد والحال في الطباعات الأخرى ليس ببعيد وما ينبغي التنبيه عليه أنه يستثنى من ذلك صفحة ٥٧٤ ، ٥٧٥ وجزء من ص ٥٧٦ من الجزء السابع فقد تبرع بإدخالها في الأضواء الشيخ عطية محمد سالم تبدأ بقوله / وهذه أمثلة بالمطلوب وكان الشيخ ( رحمه الله ) أرجأ إيرادها فنذكرها على ما هو ظاهر من المذهبين ونرجو أن تكون موافقة لما أراد . وبالله التوفيق / ص ٥٧٤ وتنتهي بقوله / وإنما أوردنا هذين المثالين تنمة للبحث ولمجرد المثال / ص ٥٧٦ .

وقد سألت الشيخ عطية عن ذلك فأخبرني أنه هو الذي أدخلها ، ومما يستحق التنبيه أنه قال في ضمن كلامه / ولكنه مخالف لصريح النص في قوله =



وتقع التتمة في مجلد ين يبلغ مجموع صفحاتهما ألفا وثلاثمائة وسبعا وتسعين صفحة  
تبدأ بأول سورة الحشر وتنتهي بنهاية سورة الناس .

وقد امتازت طبعات الأضواء بسوء يحرف الكلم عن مواضعه اما بوصل المنفصل ،  
أو بفصل المتصل <sup>(٢)</sup> ، أو بتكرار للكلمات أو جمل <sup>(٣)</sup> ، أو سبق قلم لم يتنبه لـه <sup>(٤)</sup> ،  
أو بسقط <sup>(٥)</sup> ، أو أخطاء طباعية أخرى <sup>(٦)</sup> غير ما ذكرت ، وأسأل الله أن يقيض لـه

= ( صلى الله عليه وسلم ) في ذلك ( من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي  
أبا القاسم ) ( صلى الله عليه وسلم ) / ومعلوم أن هذا من قول عمارة  
( رضى الله عنه ) لا من قوله ( صلى الله عليه وسلم ) والله أعلم .

( ١ ) انظر مثلا / ١ / ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٣١٨ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧٩ ،  
١ / ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٢٦٩ ، ٢ / ٩٥ ، ١٥٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،  
٢ / ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٣ / ١١١ / ٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٢٣٦ ، ٣٤٢ ،  
٧ / ٤٢١ .

( ٢ ) انظر مثلا / ١ / ٧٩ ، ٧٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٢٣ ، ٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ،  
١ / ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ،  
١ / ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٢ / ١٠ ، ٦٢ ،  
٢ / ٨٨ ، ٩١ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،  
١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٤٦٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٣ / ٢١ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥١ ، ١٢٤ ،  
٣ / ٣٨٩ ، ٤٦ / ٩٧ ، ٦ / ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٧ / ٢٢٨ ، ٤٧٧ ،  
٧ / ٥٤٦ ، ٥٦١ ، ٦٦٠ .

( ٣ ) انظر مثلا / ٤ / ١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢٨٧ ، ٦١٠ ، ٦١٠ / ٤٥٤ .

( ٤ ) انظر مثلا / ٣ / ٢٢ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٥٨٧ ، ٤ / ١٤١ ، ٥١٨ ،  
٦ / ٥٧٢ ، ٧ / ٢٦٩ ، ٣٤٢ .

( ٥ ) انظر مثلا / ١ / ٢٦٥ ، ١٨٧ / ٢ ، ٤٦٨ ، ٣ / ١٠١ ، ١٣٤ ، ٤ / ١٤٦ ، ٤ / ١٨١ ،  
٤ / ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٦٧١ / ٦ ، ١٦ / ٢٢ ، ١٣٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٣٥٤ ، ٤٢٥ ،  
٤ / ٤٥٢ ، ٧ / ٥٤٩ ، ٧٤٨ .

( ٦ ) وانظر ان شئت / ١ / ١٤٨ ، ٢٠٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ وهو شنيع وكذلك  
= ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٤٢٨ ، ٢ / ١٦٠ ، ٨٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٣٦١ ، ٣٩٣ ،

من يطبعه سليما من كل ما ذكرت انه سميع مجيب .

منهجه ( رحمه الله ) في تصنيفه :-

وقد سلك الشيخ ( رحمه الله ) في تصنيفه مسلكا لم يسبق اليه فيما أعلم وقد أفصح عن هذا المسلك في ترجمة الكتاب قائلا / وأعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمران :

أحدهما : بيان القرآن بالقرآن لاجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا ، وقد التزمنا أنا لنبين القرآن الا بقراءة سبعية ، سواء كانت قراءة أخرى في الآية المبينة نفسها ، أو آية غيرها ، ولا نعتمد على البيان بالقراءات الشاذة . وربما ذكرنا القراءة الشاذة استشهادا للبيان بقراءة سبعية ، وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ليست من الشاذ عندنا ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات .

والثاني : بيان الأحكام الفقهية في جميع الآيات المبينة - بالفتح - في هذا الكتاب . فاننا نبين ما فيها من الأحكام وأدلتها من السنة ، وأقوال العلماء في ذلك ، ونرجح ما ظهر لنا أنه الأرجح بالدليل من غير تعصب لمذهب معين ، ولا لقول قائل معين . . . الى أن قال :- وقد تضمن هذا الكتاب أمورا زائدة على ذلك ، كتحقيق بعض المسائل اللغوية وما يحتاج اليه من صرف واغراب ، والاستشهاد بشعر العرب وتحقيق ما يحتاج اليه فيه من المسائل الأصولية والكلام على أسانيد

$$\begin{aligned}
 & ١٣٨، ١٣٤، ١٣٠، ١٢٧، ١٢٥، ١٢٢، ٢٩، ١٨/٣، ٤٨٥، ٤٠٣/٢ = \\
 & ، ٤١٦، ٣٩٤، ٣٨٢، ٢٧٧، ٢٦١، ٢٣١، ١٩٥، ١٨٣، ١٥٦، ١٤١/٣ \\
 & ، ٢٩٧، ٢٣٤، ٢٠٠، ٤٦، ١٦، ٨/٤، ٦٢٤، ٦٢٢، ٤٩٥، ٤٨٢/٣ \\
 & ، ٤٨٥، ٤٦٤، ٤٥٨، ٤٥٤، ٤٢٨، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤١٤، ٣٩٤، ٣٥٧/٤ \\
 & ، ١٣٨، ٩٣/٦، ٢٠٩/٥، ٦٢٦، ٦٠٩، ٥٧١، ٥٤٩، ٥١٩، ٥٠٣/٤ \\
 & = ٢٢٥، ٢١٩، ٢١٦، ٢٠٧، ١٩٩، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٤، ١٤٦، ١٤٥/٦
 \end{aligned}$$

الأحاديث ، كما سترأه ان شاء الله تعالى / <sup>(١)</sup> وهذا الأمر الثاني وما يلحق به استغرق نصف مادة الكتاب تقريبا حيث بلغ عدد صفحاته ألفين ومئتين واحداً وثمانين صفحة تقريبا . <sup>(٢)</sup>

وهذا المسلك الذى سلكه الشيخ فى تصنيفه للكتاب خالف به عامة من كتب فى التفسير سواء فى تفسير الأحكام كابن العربى ، والقرطبى ، والكنى الهراسى الطبرى ، والجصاص ، وغيرهم ، أو من كتب فى التفسير التحليلى ، كابن جرير ، وابن كثير ، وغيرهما فهو تفسير خاص على منهج مختص به . فهو لا يفسر كل آية فى كتاب الله ، وإنما يفسر الآيات التى لها فى كتاب الله ما يبينها ، ومن ثم فهو يترك كثيرا من الآيات فى كثير من السور ، لا يأتى على تفسيرها لا بقليل ولا بكثير ، والسبب هو كونها لا بيان لها فى كتاب الله . وهذا وجه فرق بينه وبين عامة المفسرين قبله . وليس كل آية من آيات الأحكام تجد بسط أحكامها مالم يكن لها بيان فى كتاب الله . ولذلك فليس غريبا أن نجد الشيخ ( رحمه الله ) يترك الكلام عن أحكام الحيض عند قوله تعالى / ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ٠٠٠ / بل لم يذكر هذا الجزء من الآية مطلقا ، ويتكلم عنها عند قوله تعالى ( الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد ) <sup>(٣)</sup> كل ذلك وقوفا عند شرطه

---

٦٩٣،٦٣٤،٥٥٣،٥٥٠،٥١٧،٣٨٦،٣٥٤،٣٥٣،٢٨٣ / ٦ =  
 ٣٠٤،٢٨٨،٢٦٨،٢٦٥،٢٣٨،١٩٧،١٧٩،١٥٧،١٤١،٧١،٦ / ٧  
 ٧٩٦،٧٨٤،٧٨٣،٧٧١،٧٥٦،٧٥٤،٧٣٧،٧٠٦،٦٣٧،٣٤٤ / ٧  
 كل ذلك فى طبعة عالم الكتب ببيروت والحال فى الطبعات الأخرى مثلها .

( ١ ) الأضواء ٦ / ١ .

( ٢ ) انظر فهرس آيات الأحكام فى ملحق الفهارس .

( ٣ ) انظر الأضواء ٨٤ / ٣ .

وقد وفى الشيخ ( رحمه الله ) بما وعد فأعطى كلا من الأمرين حقه .

وقد ذكر الشيخ ( رحمه الله ) فى ترجمة كتابه جملا من أنواع البيان المذكورة فيه ليعلم الناظر فيه كثرة ماتضمنه من انواع بيان القرآن بالقرآن ويكون على بصيرة فى الجملة من فائدته قبل الوقوف على جميع ما فيه . ( ١ )

وأذكر هنا بعض ما يلاحظ فى منهجه ( رحمه الله ) فى الأضواء :-

١ - فمن ذلك : أنه ( رحمه الله ) يتكلم على الآيات التى يبين بعضها بعضا عند أول موضع منها حسب ترتيب سور القرآن ولا يؤخره عنه الا لسبب كما فعل فى سورة "هود" حيث أخرج الكلام على الحروف المقطعات الى أولها وقال / وانما أخرنا الكلام على الحروف المقطعة مع أنه مرت سور مفتحة بالحروف المقطعة كالبقرة وآل عمران والأعراف ويونس لأن الحروف المقطعة فى القرآن المكسرة

( ١ ) انظر الأضواء ٦ / ١ ، ٧ - ٢٨ وقد كتب الشيخ المقدمة قبل تأليف الكتاب خلافا لما يقال دائما :- ان مقدمة أى كتاب آخر ما يكتب منه وأول ما يقرأ والدليل على ذلك احواله ووعد به بتفصيل بعض المسائل عند مواضعها من الكتاب بصيغة المستقبل معلقا ذلك بالمشيئة كما فى ٧ / ١ حيث أحال على البقرة معلقا بالمشيئة . وفى ٩ / ١ حيث أحال على آل عمران معلقا بالمشيئة وفى ١٤ / ١ على المائدة كما سبقتها وفى ١٥ / ١ على الأحزاب فى موضعين معلقا بالمشيئة ومن أصرح الأدلة على أنه كتب المقدمة قبل التأليف ما فى ١٧ ، ٨ / ١ حيث وعد فى الأول بإيضاح معنى عسعس فى سورة التكوين وفى الثانى وعد بإيضاح مفعول يخشى فى قوله ( ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى ) فى سورة النازعات ومعلوم أنه ( رحمه الله ) توفى قبل الشروع فى هاتين السورتين ، وبالمناسبة فان الشيخ عطية ( وفقه الله ) لم يف بوعده الشيخ فى الموضوعين كما هو الحال فى مواضع كثيرة ، وماسبق تقريره يدل على سعة علم الشيخ ( رحمه الله ) واستحضاره لأكثر ما سيكتبه ويصره بمواقع بسط المسائل عند الآيات التى تتعلق بها هذه المسائل كيف لا / وقد اشتغل بتفسير القرآن على أوسع مجال فى المملكة حوالى ثلاثين سنة تقريبا ، وفسر القرآن فى المسجد النبوى وحده ثلاث مرات تقريبا وقد سمعته يقول : ما من آية فى المصحف الا وعندى عنها ما قيل فيها ، وقد ظهر ذلك جليا فى أضواء البيان بحمد الله / اهـ . من مقدمة أضواء =

غالبا والبقرة وآل عمران مد نيتان والغالب له الحكم واخترنا لبيان ذلك سورة هود لأن دلالتها على المعنى المقصود فى غاية الظهور والايضاح لأن قوله تعالى ( كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ) بعد قوله ( الر ) واضح جدا فيما ذكرنا والعلم عند الله تعالى / ( ١ ) وإذا تكلم على الآيات عند أول موضع لا يعيد الكلام عليها مرة أخرى بل يذكر الآية ويحيل فى بيان معناها على الموضع الأول وربما أجمل ما سبق ذكره إجمالا ليربط به كلاما جديدا ، وقد يترك ذكر الآيات التى سبق بيانها فلا يذكرها ولا يحيل على ما سبق من بيان معناها طلبا للاختصار . انظر الى قوله ( رحمه الله ) فى سورة القصص / واعلم أنا ربما تركنا كثيرا من الآيات التى تقدم ايضاحها من غير احوالة عليها لكثرة ما تقدم ايضاحه / ( ٢ ) وقوله ( رحمه الله ) فى آخرها / وقد تركنا ذكر احوالات كثيرة فى سورة القصص هذه / ( ٣ ) وقوله فى آخر سورة الدخان / وقد تركنا احوالات متعددة بينها فيها بعض آيات سورة الدخان هذه خشية الاطالة بكثرة الاحالة / ( ٤ ) والتنبيه لهذا المسلك مهم لمن يريد الاستفادة من الأضواء لأنه قد لا يجد الكلام على الآية فى موضعها حسب ترتيب المصحف وربما لا يجد احوالة عليه فيظن أن الشيخ لم يذكرها ببيان فى الأضواء . فهذا المسلك يجعل الجزم بهذا النفي أمرا صعبا لا على من استقرأ الأضواء كاملا .

= البيان ٨ / ٧ وانظر ايضا ١ / ٩١ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٤٠ وانظر ايضا  
٢ / ٥٥٣ حيث أحوال على سورة القيامة .

( ١ ) الأضواء ٣ / ٧ .

( ٢ ) الأضواء ٦ / ٤٥٥ .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ٤٥٧ .

( ٤ ) الأضواء ٧ / ٣٢٦ .

## ٢ - مزجه بين سائر العلوم :-

من أبرز ما يميز به الأضواء هو ذلك المزج بين سائر العلوم وتذليلها جميعا لخدمة كتاب الله والكشف عن معانيه بما أتى الله مؤلفه من تمكن ورسوخ في جميعها حتى لكأنه مختص في كل فن يتكلم فيه .

## ٣ - موقفه مما أبهم القرآن ذكره :-

قال ( رحمه الله ) في كلامه على قوله تعالى ( وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ) مانصه :- / وما يذكره المفسرون من الأقوال في اسم كلبهم فيقول بعضهم : اسمه قطمير ، ويقول بعضهم : اسمه حمران ، الى غير ذلك لم نطل به الكلام لعدم فائدته .

ففي القرآن العظيم أشياء كثيرة لم يبينها الله لنا ولا رسوله ، ولم يثبت في بيانها شيء ، والبحث عنها لا طائل تحته ، ولا فائدة فيه . وكثير من المفسرين يطنبون في ذكر الأقوال فيها بدون علم ولا جدوى ، ونحن نعرض عن مثل ذلك دائما ، كلون كلب أصحاب الكهف ، واسمه ، وكالبعض الذي ضرب به القتيل من بقرة بنو اسرائيل ، وكاسم الغلام الذي قتله الخضر ، وانكر عليه موسى قتله ، وكخشب سفينة نوح من أي شجر هو ، وكم طموح السفينة ، وعرضها ، وكما فيها من الطبقات ، الى غير ذلك مما لا فائدة في البحث عنه ، ولا دليل على التحقيق فيه / <sup>(١)</sup> وقوله / وكلام المفسرين هنا في عدد تغلبهم من كثرة وقلة ، لا دليل عليه ، ولذا أعرضنا عن ذكر الأقوال فيه / <sup>(٢)</sup> وقوله / وكلام المفسرين في الرجلين المذكورين هنا - أي في قوله تعالى ( واضرب لهم مثلا رجلين ) الآية من سورة الكهف - في قصتهما كبيان

( ١ ) الأضواء ٤ / ٤٣ ، ٤٤ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٤١ .

أسمائهما ومن أى الناس هما - أعرضنا عنه ، لما ذكر سابقا من عدم الفائدة فيه ، وعدم الدليل المقنع عليه / <sup>( ١ )</sup> وقوله / ومعلوم أن تعيين البحرين من النوع الذى قد مناه أنه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، وليس فى معرفته فائدة والبحث عنه تعب لا طائل تحته ، وليس عليه دليل يجب الرجوع اليه / <sup>( ٢ )</sup>

#### ٤ - موقفه من الاسرائيليات :-

ومن نفس الباب السابقة اعراضه عن الاسرائيليات ، وعدم تعويله عليهما ، وعدم احتجاجه بها وربما ذكر قليلا منها لكن مع التنبيه عليه ولم أقف على مخالفة منه لذلك .

وهي عنده لها ثلاث حالات قال ( رحمه الله ) / وقد صح عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه أذن لأمة أن تحدث عن بنى اسرائيل ، ونهاهم عن تصديقهم وتكذيبهم ، خوف أن يصدقوا بباطل ، أو يكذبوا بحق .

ومن المعلوم أن ما يروى عن بنى اسرائيل من الأخبار المعروفة بالاسرائيليات له ثلاث حالات : فى واحدة منها يجب تصديقه ، وهى ما اذا دل الكتاب أو السنة الثابتة على صدقه . وفى واحدة يجب تكذيبه ، وهى ما اذا دل القرآن أو السنة أيضا على كذبه . وفى الثالثة لا يجوز التكذيب ولا التصديق ، كما

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ١٥٧ وانظر أيضا ٤ / ٢٤٤ عدم ذكره لأقوال العلماء فى مدة حمل مريم بعيسى و ٤ / ٥٣٠ عدم ذكره لخلاف العلماء فى تعيين الشجرة التى نهى آدم عن الأكل منها و ٤ / ٥٣٢ خلافهم فى تعيين الستر الذى كان على آدم وحواء وانكشف عنهما لما ذاقا الشجرة و ٤ / ٦٧٨ اعراضه عن ذكر صفة البساط وصفة حمل الريح له وصفة جنود سليمان من الجن والانس والطير وقريب منه ما فى ٤ / ١٢٢ موقفه من الأقوال الواردة فى كيفية وجود النسل من ابليس لعنة الله وفى ٤ / ١٢٣ موقفه من أقوال المفسرين فى تعيين أسماء أولاده ووظائفهم التى قلدهم اياها . وانظر ٧ / ٣٤ ، ٣٥ موقفه مما يذكره المفسرون من أن الشيطان أخذ خاتم سليمان وجلس على كرسيه وطرد سليمان . . . الى آخره .

في الحديث المشار اليه آنفا : وهي ما اذا لم يثبت في كتاب ولا سنة صدقه ولا كذبه وبهذا التحقيق - تعلم أن القصص المخالفة للقرآن والسنة الصحيحة التي توجد بأيدى بعضهم ، زاعمين أنها في الكتب المنزلة - يجب تكذيبهم فيها لمخالفتها نصوص الوحي الصحيح ، التي لم تحرف ولم تبدل . والعلم عند الله تعالى / ( ١ ) .

وكان قد قال قبل ذلك مانعه / وما يوجد بين أهل الكتاب ، مما يخالف ما ذكرنا ونحوه ، من القصص الواردة في القرآن والسنة الصحيحة ، زاعمين أنه منزل في التوراة أو غيرها من الكتب السماوية باطل يقينا لا يعول عليه / ( ٢ ) ثم علل ذلك بأنهم بدلوا وحرفوا في كتبهم وذكر الأدلة على ذلك وأعقبها بذكر الأدلة على حفظ الله لكتابه من التغيير والتحريف والتبديل ، فهذا مثال للنوع الثاني

ومن أمثلة النوع الثاني أيضا وهو ما يجب تكذيبه قوله ( رحمه الله ) / فما يذكره المفسرون في تفسير قوله تعالى ( ولقد فتنا سليمان . . . ) الآية من قصة الشيطان الذي أخذ الخاتم وجلس على كرسي سليمان وطرد سليمان عن ملكه حتى وجد الخاتم في بطن السمكة التي أعطاها له من كان يعمل عنده بأجر مطرودا عن ملكه . . . إلى آخر القصة - لا يخفى أنه باطل لا أصل له وأنه لا يليق بمقام النبوة ، فهو من الاسرائيليات التي لا يخفى أنها باطلة . / ( ٣ ) الخ كلامه ( رحمه الله ) .

وقال ( رحمه الله ) بعد أن أشار إلى بعض الأقوال في عدد سحرة موسى ، وصفة سحرهم مانعه / وهذه الأقوال من الاسرائيليات ، ونحن نتجنبها دائما ، ونقلل من ذكرها وربما ذكرنا قليلا منها منبهين عليه / ( ٤ ) .

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٨٧ الكلام على آية ٩٨ ، ٩٩ من سورة الكهف .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ١٨٦ الموضع السابق .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٧٧ . الكلام على قوله تعالى ( ولا تقولن الشئء انى فاعل ذلك غدا . . . ) الآية من سورة الكهف .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ٤٣٨ الكلام على قوله تعالى ( فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى ) ومثله ما في ٤ / ٢٠ حيث قال بعد أن ذكر أن قصة =



### ٥ - منهجه في ذكر الشواهد :

ومن طريقته ( رحمه الله ) : الاكثار من الشواهد الشعرية والنثرية عند موافقتها لبعض ما قرره الآية ، وقد يستطرد في ذلك استطرادا طويلا ، فيشرح بعض ما ورد في الشواهد ، من غريب ، ويرجح بين الروايات الواردة في الأمر المستشهد به ، من شعر أو نثر ، وكثيرا ما يعنى في هذا الباب بذكر الأشباه والنظائر في القرآن ، وفي كلام العرب ، عند مناسبة ذلك ، وذكر القواعد المطردة في القرآن <sup>(١)</sup> ، وبيان الغريب وتوضيح المبهم من الأسماء ، وتوضيح بعض الروايات ببعض ، كما هو شأن مادة الكتاب ، ايضاح القرآن بالقرآن ، ويعنى ببيان الشاهد من النص الذي يسوقه ووجه الاستشهاد به .

### ٦ - منهجه في ايراد الحديث للاستدلال :-

كثيرا ما يسرد الشيخ ( رحمه الله ) الأحاديث بأسانيدها من كتب السنة ، وقد ينقدّها وهو الغالب أيضا ، معتمدا في ذلك على كلام الترمذى ، والدارقطنى والحاكم والبيهقي ، والمنذرى ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن العسري ، والنووى ، وابن دقيق العيد ، وابن القيم ، وابن كثير ، وابن حجر ، والشوكاني ، وقد يستقل ( رحمه الله ) بدراسة سند الحديث ، والحكم عليه من خلال أقوال

= أصحاب الكهف وفي أى محل كانوا لم يثبت فيه شيء عنه ( صلى الله عليه وسلم )

زائد عما في القرآن ما نصه / وللمفسرين في ذلك أخبار كثيرة اسرائيلية أعرضنا عن ذكرها لعدم الثقة بها / ومثله أيضا ما في ٤٠٨ / ٣ قوله / وتركنا بسط قصة الذين سلطوا عليهم في المرتين لأنها أخبار اسرائيلية وهى مشهورة في كتب التفسير والتاريخ والعلم عند الله تعالى / ومن أمثلة ذكره لقليل منها مع التنبيه عليه ما في ٦٠١ ، ٦٠٢ ، و ٤٧٢ ، ١٢١ / ٤

و ٥٢٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨٩ ، ٦٨١ ، و ٢٤ / ٧

( ١ ) انظر مثلا ٤١٤ / ٢ ، ٤٨٨ ،

علماء الجرح والتعديل في الرجال ، وغالبا ما يقدم النقد الحديثي على بيان وجه الاستشهاد بالنص ، وقد يسرد الروايات بدون أسانيد وقد يقتصر على الفاظ متونها وقد يقتصر أحيانا على ذكر معنى الحديث دون لفظه <sup>(١)</sup> ، ولكل ما ذكره أمثلة منها القليل ومنها الكثير ، لا أرى كبير فائدة في الاحالة عليها .

#### ٧ - أمانته العلمية ودقته في نسبة الأقوال الى قائلها :-

ومما يلفت نظر القارئ للأضواء تلك الأمانة العلمية والدقة والصدق في نسبه الأقوال الى قائلها سواء ما كان بواسطة أو مباشرة فنجد في هذا المجال العبارات التالية :- / انتهى بمعناه / <sup>(٢)</sup> ، / انتهى كلام القرطبي ملخصا قريبا من لفظه / <sup>(٣)</sup> ، ولفظ أحمد المذكور بواسطة نقل ابن حجر في التلخيص / <sup>(٤)</sup> / انتهى كلام ابن حجر مع حذف يسير / <sup>(٥)</sup> / انتهى منه بواسطة نقل ابن القيم في زاد المعاد / <sup>(٦)</sup> / انتهى منه <sup>(٨)</sup> بواسطة نقل ابن قدامة في المغنى / <sup>(٩)</sup> / انتهى محل الفرض منه بلفظه بحذف يسير لما لا حاجة اليه في المراد عندنا / <sup>(١٠)</sup> وغيرها مثلها كثير .

#### ٨ - منهجه في تحقيق القضايا التاريخية :-

والشيخ ( رحمه الله ) يعتمد في تحقيق القضايا التاريخية طريقة المحدثين في النقد حين يتعارض قولهم مع المؤرخين قال ( رحمه الله ) / وقد جزم البخاري فـسـى صحيحه بأن غزوة ذات قرد قبل خيبر بثلاث ليال ، وأخرج نحو ذلك مسلم فـسـى

(١) انظر الاضواء ٢/٤٧٩، ٢/١٩٩ .

(٢) الاضواء ٤/٢٢٤ .

(٣) الاضواء ٤/٥٤٣ .

(٤) الاضواء ٥/٢٥٩ .

(٥) الاضواء ٥/٢٧٠ .

(٦) أي من خلال .

(٧) الاضواء ٥/٢٧٧ .

(٨) أي من ابن عبد البر .

(٩) الاضواء ٥/٢٨١ .

(١٠) الاضواء ١/٣٤٣ .

صحيحه عن اياس بن سلمة بن الأكوع ، عن أبيه قال : فرجعنا من الغزوة الى المدينة فوالله ما لبثنا بالمدينة الا ثلاث ليال حتى خرجنا الى خيبر فما في الصحيح أثبت مما يذكره أهل السير مما يخالف ذلك كقول ابن سعد : انها كانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية وكقول ابن اسحاق : انها كانت في شعبان من سنة ست بعد غزوة لحيان بأيام / ( ١ ) الخ .

٩ - تنبيهه على بعض مشكلات المسلمين واقتراحاته لحلها :-

وقد اشتمل الأضواء على اسهامات عديدة في حل بعض مشكلات المسلمين المعاصرة قال الشيخ ( رحمه الله ) / ومن هدى القرآن للتي هي أقوم - هديه الى حل المشاكل العالمية بأقوم الطرق وأعدلها ، ونحن دائما في المناسبات نبين هدى القرآن العظيم الى حل ثلاث مشاكل هي من أعظم ما يعانيه العالم في جميع المعمورة من ينتمى الى الاسلام تنبيهها بها على غيرها ، المشكلة الأولى : هي ضعف المسلمين في أقطار الدنيا في العدد والعدد عن مقاومة الكفار . . . ثم ذكر علاجها ثم قال : المشكلة الثانية هي تسليط الكفار على المؤمنين بالقتل والجراح وأنواع الايذاء مع أن المسلمين على الحق والكفار على الباطل . . . ثم ذكر علاجها ثم قال : المشكلة الثالثة : هي اختلاف القلوب الذي هو أعظم الأسباب في القضاء على كيان الأمة الاسلامية لاستلزامه الفشل ونهاب القوة والدولة كما قال تعالى ( ولا تنازعوا فتغشلوا وتذهب ريحكم ) . . . فترى المجتمع الاسلامي اليوم في أقطار الدنيا يضرر بعضهم لبعض المداوة والبغضاء ، وان جامل بعضهم بعضا ، فانه لا يخفى على أحد أنها مجاملة ، وأن ما تنطوى عليه الضمائر مخالف لذلك / ( ٢ ) ثم ذكر حلها وذكر قضايا غيرها في كلامه على هذه الآية ( ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ) كقضية أن التقدم لا ينافى التمسك بالدين وقضية القومية العربية والجواب عن بعض الشبه التي يذكرها أعداء

( ١ ) انظر الأضواء ١ / ٣٥٢ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٤٥٢ - ٤٥٢ .

الاسلام حول الرق وحول قطع يد السارق وقضية الحكم بغير ما أنزل الله ، (١) وعند كلامه الطويل على دليل السبر والتقسيم عند قوله تعالى ( اطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا ) تكلم في المسألة السادسة عن موقف المسلمين من الحضارة الغربية . (٢)

ومن ذلك اسهامه في حل المشكلة التي كانت تتكرر كل عام من ذبح الغنم في أماكن متفرقة من مئى ، وتركها مذبوحة ليس بقربها فقير ينتفع بها ، وترك حستى تنتن وينتشر ننتها في أقطار مئى ، (٣) وتنبهه على السنة الافرنجية التي شاعت بين كثير من نساء المسلمين بقطع شعر المرأة الى قرب أصوله . (٤)

وفي نهاية كلامه على قوله تعالى ( والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ) وبعد أن بين ركني الاقتصاد اللذين هما :

١ - اكتساب المال

٢ - صرفه في مصارفه وبين أصوله الأربعة الكبار التي هي :

١ - معرفة حكم الله في الوجه الذى يكتسب به المال واجتنابه ان كان محرما

٢ - حسن النظر في اكتساب المال بعد معرفة اباحته .

٣ - معرفة حكم الله في الأوجه التي يصرف فيها المال .

٤ - حسن النظر في أوجه الصرف واجتناب ما لا يفيد .

قال في ختام كلامه ما نصه :

/ ولا شك أنه يلزم المسلمين في أقطار الدنيا التعاون على اقتصاد يجيزه خالق

السموات والأرض ، على لسان رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ، ويكون كفيلا بمعرفة

( ١ ) الأضواء ٣ / ٤٢٤ - ٤٥٢ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٣٨١ - ٣٨٤ .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٥٥٣ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

طرق تحصيل المال بالأوجه الشرعية، وصرفه في مصارفه المنتجة الجائزة شرعاً لأن الاقتصاد الموجود الآن في أقطار الدنيا لا يبيحه الشرع الكريم ، لأن الذين نظموا طريقه ليسوا بمسلمين ، فمعاملات البنوك والشركات لا تجد شيئاً منها يجوز شرعاً ، لأنها إما مشتملة على زيادات ربوية ، أو على غرر ، لا تجوز معه المعاملة كأنواع التأمين المتعارفة عند الشركات اليوم في أقطار الدنيا ، فانك لا تكاد تجد شيئاً منها سالماً من الغرر ، وتحريم بيع الغرر ثابت عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ومن المعلوم أن من يدعى بإباحة أنواع التأمين المعروفة عند الشركات ، من المعاصرين أنه مخطئ\* في ذلك ، ولأنه لا دليل معه بل الأدلة الصحيحة على خلاف ما يقول ، والعلم عند الله تعالى / ( ١ ) .

وقد استنبط الشيخ ( رحمه الله ) من قوله تعالى في سورة الحجر ( وحفظناها من كل شيطان رجيم إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ) كذب ما يتمشقه به أصحاب الأقمار الصناعية من أنهم سيصلون إلى السماء\* ويبنون على القمر ( ٢ ) ووجه ذلك عنده متركب من مقدمتين :-

١ - أنهم داخلون دخولاً أولياً في اسم الشيطان لفظة لأنه يطلق على كل عات متمرده .

٢ - أن القمر في السبع الطباق بدليل قوله تعالى ( ألم تروا كيف خلق الله سبع سماوات طباقاً وجعل القمر فيهن نورا ) .

واستدل في غضون ذلك بآيات كثيرة على ما ذهب إليه ، ( ٣ ) والقصد مطلق التمثيل على أسهاماته في مثل هذه القضايا ، وقد رد في كلامه على هذه الآية على من حمل

( ١ ) الأضواء ٦ / ٣٥٦ .

( ٢ ) هذا نص عبارة الشيخ ( رحمه الله ) .

( ٣ ) الأضواء ٣ / ١٢٢ - ١٣٤ .

آيات القرآن معاني لا تحتلها من أهل الهيئة<sup>(١)</sup>، وإن كان هو ( رحمه الله ) قد استدل بقوله تعالى في سورة ( ص ) ( جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب ) على أنه لو تستطيع جند من الأحزاب الارتقاء في أسباب السماء أنه يرجع مهزوما صاغرا داحرا ذليلا<sup>(٢)</sup> وقال بعد تقريره ذلك مانصه / ومعلوم أنها لم يفسرها بذلك أحد من العلماء بل عبارات المفسرين تدور على أن الجند المذكور الكفار الذين كذبوه ( صلى الله عليه وسلم ) وأنه ( صلى الله عليه وسلم ) سوف يهزمهم وأن ذلك تحقق يوم بدر أو يوم فتح مكة / ثم ذكر أن كتاب الله لا تزال تظهر غرائب وعجائبه . . الحج كلامه وفي نهايته قال / ولا مانع من حمل الآية على ما حملها عليه المفسرون وما ذكرنا أيضا أنه يفهم منها لما تقرر عند العلماء من أن الآية إذا كانت تحتل معاني كلها صحيح تعيين حملها على الجميع كما حققه بأدلة الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية ( رحمه الله ) في رسالته في علوم القرآن / ( ٣ )

١٠ - الاكتفاء بعيون المسائل الفقهية وعدم استقصاء الفروع عند بيانه لآيات

#### الاحكام :

قال الشيخ ( رحمه الله تعالى ) : / وعادتنا أن الآية ان كان يتعلق بها باب من أبواب الفقه أننا نذكر عيون مسائل ذلك الباب والمهم منه ونبين أقوال أهل العلم في ذلك ونناقشها ولا نستقصى جميع ما في الباب لأن استقصاء ذلك في كتب فروع المذاهب كما هو معلوم / ( ٤ )

ولذلك قال ( رحمه الله ) بعد فراغه من ذكر عيون مسائل الوكالة عند قوله تعالى ( فابعثوا أحدكم بوركتم هذه إلى المدينة . . . ) الآية من سورة الكهف

( ١ ) الأضواء ١٢٦ / ٣ - ١٣٢ .

( ٢ ) هذه عبارة الشيخ ( رحمه الله ) .

( ٣ ) الأضواء ١٢٤ / ٣ وأنظر في هذه المسألة الأخيرة ٤ / ٤١٩ .

( ٤ ) الأضواء ٧١ / ٦ .

ما نصه / ومسائل الوكالة معروفة مفصلة في كتب فروع المذاهب الأربعة ومقصودنا ذكر أدلة ثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع وذكر أمثلة من فروعها تنبيهها بها على غيرها — لأنها باب كبير من أبواب الفقه / ( ١ ) ومثله قوله بعد فراغه من مسائل الشريعة / ولا يخفى أن " الشركة " باب كبير من أبواب الفقه وأن مسائلها مبينة باستقصاء في كتب فروع الأئمة الأربعة ( رضي الله عنهم ) وقصدنا هنا أن نبين جوازها بالكتاب والسنة والاجماع ، ونذكر أقسامها ، ومعانيها اللغوية ، والاصطلاحية ، واختلاف العلماء فيها ، وبيان أقوالهم ، وذكر بعض فروعها تنبيهها بها على غيرها وقد أتينا على جميع ذلك والحمد لله رب العالمين / ( ٢ )

وقوله بعد فراغه من الكلام عن بعض أحكام النذر عن قوله تعالى ( وليوفوا نذرهم ) من سورة الحج / ولنكتف بما ذكرنا هنا من مسائل النذر لكثرة ما كتبنا في آيات سورة الحج من الأحكام الشرعية وأقوال أهل العلم فيها ، والنذر باب مذكور في كتب الفروع فمن أراد الاحاطة بجميع مسائله فليُنظرها في كتب فروع المذاهب الأربعة وقد ذكرنا هنا عيون مسائله المهمة والعلم عند الله تعالى / ( ٣ )

وربما ترك الشيخ ( رحمه الله ) بعض المسائل والتفريعات أو بعض أقوال العلماء للاختصار انظر الى قوله ( رحمه الله ) / وللشافعية في هذا المبحث تفاصيل كثيرة تركناها لطولها / ( ٤ ) يعني مبحث ما يجب على من ترك رمي الجمار أو شيء منها — وقوله : / واعلم أن للعلماء تفاصيل في حكم ما عطب من الهدى قبل نحره بمحمل النحر سنذكر أرجحها عندنا ان شاء الله من غير استقصاء للأقوال والحجج ، لأن مسائل الحج أطلنا عليها الكلام طولا يقتضى الاختصار في بعضها خوف الاطالة

( ١ ) الأضواء ٤ / ٥٠ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٧٢ ، ٧٣ .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٦٨٦ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٣٠٥ .

الملة / <sup>(١)</sup> . وفي مسألة لزوم الكفارة في نذر المعصية قال / وقد تركنا تتبع الأحاديث الواردة فيه ومناقشتها اختصارا / <sup>(٢)</sup> وبعد أن ذكر الدليل على عدم وجوب الوفاء بنذر الأمر الجائز ، وهو حديث قصة أبي إسرائيل قال / وأعلم أنا لم نذكر أقوال أهل العلم هنا للاختصار ، ولوجود الدليل الصحيح من السنة على ما ذكرنا / <sup>(٣)</sup> وقد يترك ذكر بعض الأدلة والمناقشات لسقوطها ، قال ( رحمه الله ) / هذا هو حاصل ما استدلل به القائلون بجواز نبح هدى التمتع قبل يوم النحر ، وغيره مما زعموا أدلة تركناه لوضوح سقوطه ولأنه لا يحتاج في سقوطه إلى دليل / <sup>(٤)</sup>

#### ١١ - منهجه في عرض القضايا وخصوصا قضايا الخلاف بين العلماء :-

أ - من مزايا الكتاب الجودة في عرض المسائل والقضايا ومن أمثلة ذلك قوله ( رحمه الله ) قبل أن يشرع في مسألة هل في الحلّي المباح زكاة ما نصّه / اعلم أن من قال بأن الحلّي المباح لا زكاة فيه تنحصر حجته في أربعة أمور : الأول : حديث جاء بذلك عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، الثاني : آثار صحيحة عن بعض الصحابة يعتضد بها الحديث المذكور ، الثالث : القياس ، الرابع : وضع اللفظة / <sup>(٥)</sup> ثم شرع في تفصيل ذلك . وقال مثل ذلك عند عرضه حجج القائلين بوجوب الزكاة في الحلّي - <sup>(٦)</sup> وعند قوله تعالى ( فاذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ) قال / ففي هذه الآية الكريمة سؤالان معروفان يحتاجان إلى جواب مبين للمقصود

( ١ ) الأضواء ٥ / ٥٨٣ .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٦٦٩ .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٦٦٢ وانظر أيضا ٥ / ٦٤٩ ، ٦٥١ ، و ٣ / ٥٢٦ وانظر أيضا في

سبب تركه بعض مسائل القياس وتغريعاتها ٤ / ٦٠٦ ، ٦١١ ، ٦٦١ ، ٦٦٩ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٥٣٢ .

( ٥ ) الأضواء ٢ / ٤٤٦ .

( ٦ ) الأضواء ٢ / ٤٥١ .



( ١ ) / مزيل للاشكال

ثم ذكرهما وأجاب عنهما .

ب - أحيانا يسلك الطريقة المعهودة في الفقه المقارن وهي سرد أقوال العلماء ثم ذكر أدلة كل قول <sup>( ٢ )</sup> ونادرا ما يعكس ذلك فيذكر الأدلة ثم يذكر القائل بكل دليل . <sup>( ٣ )</sup>

ج - لا يلتزم الترتيب الزمني عند عرض مذاهب العلماء ولا يلتزم تقديم ذكر مذهب مالك بل أحيانا يفعل هذا . وأحيانا هذا وأحيانا لا هذا ولا هذا . <sup>( ٤ )</sup>  
د - التجرد في عرض المذاهب ونقد الأدلة . <sup>( ٥ )</sup>

هـ - خروجه من تبعة بعض الأقوال بعبارة تشعر بعدم اقتناعه بها كأن يقول بعد ذكر القول / هكذا قيل <sup>( ٦ )</sup> / أو / هكذا يقولون <sup>( ٧ )</sup> ويعقبها بقوله :  
/ والعلم عند الله تعالى / .

و - أحيانا يعنى بتوجيه خلاف العلماء <sup>( ٨ )</sup> وببيان سبب الخلاف <sup>( ٩ )</sup> وفائدته وما ينبى عليه . <sup>( ١٠ )</sup>

( ١ ) الأضواء ٨٢٢ / ٥ وانظر أيضا ٣٥٩ / ٦ الكلام على قوله تعالى ( قل ما يعبدونكم ربي لولا دعاؤكم )

( ٢ ) انظر على سبيل المثال الأضواء ٢ / ٢٢٥ ، ٥ / ٧٢٦ ، ٢٨٢ ، ٤٥٦ ، ٥٣٠ ، ٥ / ٦٣٥ ، ٦٧١ .

( ٣ ) انظر على سبيل المثال الأضواء ٥ / ٥٦٠ ، ٢٩٠ .

( ٤ ) انظر على سبيل المثال ٢ / ٣٤ ، ١٥٤ ، ٢١٧ ، ٣٨٤ ، ٣ / ٢٤١ ، ٤ / ٤٠٠ .

( ٥ ) انظر على سبيل المثال ١ / ١٧١ ، ٢٢٠ .

( ٦ ) انظر مثالا الأضواء ٢ / ٢٠٠ .

( ٧ ) انظر مثالا الأضواء ٣ / ٢٣٦ .

( ٨ ) انظر على سبيل المثال ٦ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

( ٩ ) انظر مثالا الأضواء ٣ / ٢٣٢ ، ٤ / ٦٩ ، ٣٣٣ ، ٥ / ٤٣٧ .

( ١٠ ) انظر مثالا ٢ / ٥٣ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٢٤٥ .

ز - كثيرا ما يعنى بتحرير محل النزاع ليتضح لطالب العلم مواضع الاتفاق ومواضع الخلاف. ( ١ )

ح - يستعمل " المعارضة بالغير " فى مناقشاته للأدلة أحيانا ومن امثلته قوله ( رحمه الله ) / وقولهم : لو كانت واجبه لعين القدر الواجب فيها ظاهر السقوط فنفقه الأزواج والأقارب واجبة ولم يعين فيها القدر اللازم وذلك النوع من تحقيق المناط مجمع عليه فى جميع الشرائع كما هو معلوم / ( ٢ )

ط - وكثيرا ما يذكر الاشكال فى الآية أو الحديث ويبالغ فى ايضاح وجه الاشكال ثم يذكر جوابه. ( ٣ )

ى - وكثيرا ما يستهل المسائل بطرح سؤال يصور المسألة ثم يعرض المسألة جوابا لهذا السؤال ( ٤ )

ك - وقد يمزج الجدل العلمي بالفكاهة الطريفة ( ٥ )

ل - ويمزج التحقيق العلمي بالوعظ ، ( ٦ ) وهو مسلك قرأتى تربوى علمي قل أن يوجد فى كتب الفقه المذهبى ومن أراد التأكد فلينظر فى عرض قضايا فقه الاسرة مثلا فى سورة الطلاق والبقرة وليقارنها بعرضها فى كتب الفقه ليرى الفرق .

( ١ ) انظر مثلا ٣٩/٢، ٥٩، ٦٧، ١٠٤، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦ ،

٢٤٧/٢، ٢٤٨، ٣٩٧، ٥٠٣/٥، ٤٤٠، ٤٧٧ .

( ٢ ) الأضواء ٢٢١/١ وانظر أيضا ٢٩٦/١ وانظر آداب البحث والمناظرة

للشيخ ( رحمه الله ) ٦٥/٢ .

( ٣ ) انظر ٢٢٥/١، ٢٢٥/٢، ١٦/٢، ٤٩، ٣٧٨/٣، ٣/٣، ٤٧٠، ٤٨٨، ٥٣٤، ٢٠٦/٦،

٢١١/٦، ١٠٩/٧ .

( ٤ ) انظر ١٤٥/٢، ٩٨/٤، ٩٦، ٤٣٠، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٧، ٥/٥، ٢٦٩، ٤٢٩،

٥٨٧، ٥٢٩/٥ .

( ٥ ) انظر ٩٧/١، ٩٨، ٥/٥، ٧٧١، ٧٧٢ وقريب منه ٤١٩/١، ٤٤٤/٤ .

( ٦ ) انظر ٣٨٣/٢، ٣١/٧، ١٥٥، ٤٣٤، ٥٥٣ وللکلام عن هذا السلك انظر

فى ظلال القرآن ٣٥٩٣ - ٣٦٠٧ تفسير سورة الطلاق .

- م - كثيرا ما يستخدم أسلوب المناظرة " فان قيل " (١) حيث يورد اشكالات على ما يقرره ثم يجيب عنها . وهي طريقة جيدة في اىصال الحقيقة الى القارىء والسامع حيث أنها تشد انتباهه .
- ن - وما استفاد في الأضواء رد الفروع الى الأصول وهو أمر يعين كثيرا على فهم أمور لم يكن ليفهم سرها ولا لتعلم حكمتها لولا ربطها بأصلها . (٢)
- س - عند الشروع في عرض المسائل الفقهية أو غيرها يصرها بقوله " مسائل " (٣) أو " تنبيهات " (٤) وأحيانا يشرع في عرض المسألة دون أن يجعل لها عنواناً . (٥)
- ع - التلخيص المجلد للمسائل بعد بسطها . (٦)

- 
- (١) انظر ١/ ٢٣٠، ٢٣٣، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٠ ، ١/ ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٦، ١٣/ ٢، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٨، ٢٣٧، ٤٥٦، ٤٥٩، ٣/ ١٨٢، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٤٩ ، ٣/ ٤٣١، ٤٣/ ٤٣، ٧٩، ٩٥، ١٤٤، ١٨٢، ١٩٦، ٦٠٨، ٥٢، ٢٣/ ٥ ، ٥٦، ٦٣، ٩٠، ٩٣، ١٢٤، ١٤٤، ١٧٠، ١٨٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٤٢، ٢٤٨ ، ٥/ ٣٠١، ٣٣٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٥٣٣، ٥٩٤، ٥٩٩، ٦٢٦، ٦٣٣، ٦٣٧ ، ٥/ ٧٤٢، ٧٥١، ٦/ ٧٥٨، ٧/ ٢٣٧ .
- (٢) انظر ١/ ١١٠، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٦ ، ١/ ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٨، ٢٤٦، ٢٥٠ ، ١/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٠، ٤٢٠ ، ٢/ ١٦، ٣٥، ١٠٧، ٩٠، ٢٢٥، ٢٤٣، ٢٥٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩ ، ٣/ ٤٥ وبالجملة فعامة المسائل الأصولية في الأضواء جاءت من هذا الباب .
- (٣) انظر مثلاً ١/ ٦٧، ١٠٧، ١٧/ ٢، ٤١، ١٣١، ٢٣١، ٤٣٤، ١٣٦/ ٣ ، ١٦٧، ٢٢٩، ٣٢٠، ٣٦٠ ، ٣٨٧ ، ٥٠١، ٥٨٦، ٦/ ٧٢، ٨٩، ١٣٣ ، ١٦٩، ٢٢٧، ٣٩٠، ٤٢١، ٥١٥، ٦٠٢ .
- (٤) انظر مثلاً ١/ ٣٥٧ .
- (٥) انظر مثلاً ١/ ٩٠ .
- (٦) انظر مثلاً ١/ ٢٠٤، ١٦٧، ١٦٨، ٢٢٩، ٢٥١، ٢/ ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٦٢

- ف - أحيانا ينصح على الانتهاء من المسألة <sup>(١)</sup> .
- ص - أخذه بالدليل وان خالف الجماهير وسيأتى فى ثنايا البحث نماذج كثيرة على ذلك .
- ق - يحرص على تحرير مواقع النصوص وتمييزها عن مواطن الاجتهاد ، وسيأتى نماذج على ذلك ان شاء الله .
- ر - القول الذى يرى أنه ضعيف جدا لا يذكره <sup>(٢)</sup> .
- ش - أحيانا يحكى الخلاف ويذكر دليل كل فريق ويجزم بترجيح أحد الأقوال <sup>(٣)</sup> وأحيانا لا يجزم <sup>(٤)</sup> ، وأحيانا يحكىه ويذكر الأدلة ولكن لا يناقش ولا يرجح <sup>(٥)</sup> وربما سرد الخلاف بلا أدلة ولا ترجيح <sup>(٦)</sup> وربما اقتصر على ذكر الراجح من الأقوال <sup>(٧)</sup> ، وقد يترك ذكر أقوال الفقهاء أصلا ويقتصر على استنباط الأحكام مباشرة <sup>(٨)</sup> وقد يجزم فى الحكم على الخلاف بأنه ضعيف أو لا وجه له <sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) انظر مثلاً ١/١٣٢، ١٥٧، ١٩٨، ٣٥٣، ٤١٢ .
- (٢) انظر الأضواء ٢/١٢١، ٧/٧٦٢ .
- (٣) أنظر ١/٩٢، ٦٧، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٢ ، ١/٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٥٦، ٣٧٣، ١٦/٣، ١٦/٥٢، ٨٣، ١٠٩ ، ٣/١٢١، ١٥٩، ٣٠/٥، ٥٨٠، ٦١٥، ٨٢٨، ٧/٦٦٤ .
- (٤) انظر ١/٩٧، ١٠٣، ١١٠، ١١٦، ١١٩، ١٣٩، ١٧٢، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٣ ، ٣/١٢، ٣٦، ٢٣٦، ٣٥٧، ٥٣٠ - ٥٣٢، ٥٤٠، ٤/٣٢٥، ٥/٤٦٢ .
- (٥) انظر ١/٢٠٩، ٢١١، ٢١٦، ٥/٦١٨، ٧٥٧، ٢/٣٣، ٣٥، ٢٢٢ ، ٢/٢٧٢، ٢٧٦، ٤٦٦ .
- (٦) انظر مثلاً ١/٣٢٢ .
- (٧) انظر مثلاً ٥/٣٣٢، ٣٧٦، ٣٥٦ .
- (٨) انظر مثلاً ٧/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩ .
- (٩) أنظر ١/٦١، ١٣٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٥، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١ ، ١/٦٤، ١٢٧، ١٢٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٥، ٣٤١، ٣٤٢ ، ١/٣٤٣، ٣٥٧، ٣٨٣، ٤٢٦، ٢٧٣، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٦/١٥٦ .

وكثيرا مانجده ( رحمه الله ) يختم كلامه على المسائل بقوله / والله أعلم / وربما  
زاد / ونسبه العلم اليه أسلم / ( ١ ) ، / والعلم عند الله تعالى / ونحوها  
من العبارات .

---

( ١ ) انظر مثلا / ١ / ٦٥ ، ٢٠٦ .

## المبحث الثاني

### استقلاله في الاستنباط الفقهي وعدم تقيده بمذهب معين

سبق أن بينا في ترجمة الشيخ ( رحمه الله ) المنهج السائد في بلاد ( رحمه الله ) وقت طلبه العلم وأن منه الاهتمام بالفقه المالكي لأنه المذهب السائد في البلاد إذ هي جزء من المغرب العربي الذي يسود فيه المذهب المالكي - ومن هنا فإن نشأة الشيخ الفقهية كانت على هذا المذهب حيث قال ( رحمه الله ) - وهو يتحدث عن بداية طلبه للعلم في بيت أخواله :-

/ ... وفي أثناء هذه القراءة <sup>(٢)</sup> درست بعض المختصرات في فقه مالك ، كرجز الشيخ ابن عاشر ... / وقال وهو يتحدث عن دراسته في الفنون :- <sup>(٣)</sup>

/ أولاً :- الفقه المالكي ، وهو المذهب السائد في البلاد درست مختصر خليل ... /

وقد سبق في حديثنا عن المصادر أن مصادره في الفقه المالكي هي أكثر مصادر الفقه المذهبي ، وسبق أن ذكرنا أنه ( رحمه الله ) ألف فيه رجلاً في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهون وهو آلاف متعددة ألفه وهو في بلاد حيث منهج الدراسة كان منصباً أكثر ما يكون على الفقه وفي مذهب مالك فقط ، وعلى العربية متناً وأصولاً ، والأصول ، والسيرة ، والتفسير .

ولم تكن دراسة الحديث تحظى بما يحظى به غيرها ، للاقتصار على مذهب

مالك .

( ١ ) انظر ترجمة الشيخ عطية سالم له في آخر الجزء العاشر من الأضواء ص ٢٣ .

( ٢ ) أي دراسته الأولى في بيت أخواله . وانظر الترجمة ص ٢٣ ، ٢٤ .

( ٣ ) انظر الترجمة ص ٢٤ . ( ٤ ) حيث بلغت ١٢٠ إحالة وماعداها لم يتجاوز ٢٠

ولما عزم على البقاء والتدريس بالمسجد النبوي ، وخالط العامة والخاصة ، وجد من يشل المذاهب الأربعة ، ويناقش فيها ، فكان لابد له من دراسة بقیة المذاهب :

وما أن الخلاف المذهبي لا ينهاه الا القرآن أو الحديث ، كان لزاما عليه أن يتوسع في دراسة الحديث ، وساعده على ذلك ما هو متعمق فيه ، من الأصول ، واللغة ، وغيرهما .<sup>(١)</sup>

ومن هنا كان التغير في مساره العلمي ، في المنهج والاستدلال ، وقد ظهر ذلك في منهجه ، في تفسيره لآيات الأحكام ، من " أضواء البيان " فمن ذلك :-

أولا : مخالفته للإمام مالك ( رحمه الله ) :-

خالف الشيخ ( رحمه الله ) الإمام مالكا في الأضواء في أكثر من مائة وعشرين موضعا ، بل لقد تعقبه وبين أشكال مذهبه في بعض المسائل كما في مسألة ما لو سرق واحد من الفانمين من الفنمية قبل القسم أو وطئ جارية منها قبل القسم حيث قال مالك وجل أصحابه : يحد حد الزنا والسرقة في ذلك لأن تقرر الملك لا يكون باحراز الفنمية بل بالقسم .<sup>(٢)</sup> مع أنه يقول في مسألة ما اذا مات أحد المجاهدين قبل قسم الفنمية :- ان حضر القتال يورث عنه نصيبه وان مات قبل احراز الفنمية .<sup>(٣)</sup> قال الشيخ ( رحمه الله ) متعقبا مذهب مالك في المسألتين :-

/ ولا يخفى أن مذهب الإمام مالك ( رحمه الله ) في هذه المسألة مشكك لأن حكمه بحد الزاني والسارق : يدل على أنه لا شبهة للفانمين في الفنمية قبل

( ١ ) الترجمة ص ٣٧ ، ٣٨ .

( ٢ ) انظر الأضواء ج ٣ / ٤٠٧ أحكام قوله تعالى ( واعلموا أنما غنتم . . . ) الآية من سورة الأنفال .

( ٣ ) انظر الأضواء ج ٣ / ٤٠٨ أحكام قوله تعالى ( واعلموا أنما غنتم . . . ) الآية من سورة الأنفال .

القسم ، وحكمه بارث نصيب من مات قبل احراز الغنية ان حضر القتال ، يدل على  
تقرر الملك بمجرد حضور القتال ، وهو كما ترى ، والعلم عند الله تعالى / اهـ<sup>(١)</sup>  
علما بأن الشيخ خالف الامام مالكا ( رحمهما الله ) في المسألة الثانية حيث رجح  
قول الامام أحمد : ان مات قبل حيازة الغنية فلا سهم له لأنه مات قبل ثبوت  
ملك المسلمين عليها ، وان مات بعد احراز الغنية فسهم لورثته .<sup>(١)</sup>

ثانيا : مخالفته لعلماء المالكية :-<sup>(٢)</sup>

خالف الشيخ ( رحمه الله ) بعض علماء المالكية ورد عليهم وربما شنع عليهم أيضا  
كما فعل في تعقبه على الخطاب في شرحه لقول - خليل في مختصره في الصوم " وعاشورا  
وتاسوعاء " حيث قال<sup>(٣)</sup> / قال الشيخ زروق في شرح القرطبية : صيام يوم المولد  
كرهه بعض من قرب عصره من صلح علمه وورعه . قال انه من أعياد المسلمين فينبغى  
ألا يصام فيه وكان شيخنا أبو عبد الله القوي يذكر ذلك كثيرا ويستحسنه . انتهى<sup>(٤)</sup>  
قلت :<sup>(٥)</sup> لعله يعني ابن عباد فقد قال في رسائله الكبرى ما نصه :- . . . / ثم  
نقل كلامه في أنه عيد وموسم وفي آخره يقول<sup>(٦)</sup> / ولقد كنت فيما خلا من الزمان خرجت  
في يوم مولد الى ساحل البحر فاتفق أن وجدت هناك سيدى الحاج ابن عاشور

( ١ ) انظر الاضواء ٤٠٨ / ٣ أحكام قوله تعالى ( اعلموا انما غنمتم . . . ) الآية

من سورة الأنفال .

( ٢ ) سيأتى قريبا تنبيه الشيخ على الفرق بين مانسب لمالك ( رحمه الله ) ذاته

وما نسب للمالكية .

( ٣ ) أى الخطاب

( ٤ ) أى كلام الشيخ زروق الذى نقل عنه الخطاب .

( ٥ ) القائل هو الشيخ الخطاب

( ٦ ) أى ابن عباد الذى نقل عنه الخطاب .



( رحمه الله ) وجماعة من أصحابه وقد أخرج بعضهم طعاما مختلفا ليأكلوه هنالك فلما قدموه لذلك أراد منى مشاركتهم فى الأكل وكنت ان ذاك صائما فقلت لهم : انسى صائم فنظر الى سيدى الحاج نظرة منكرة وقال لى مامعناه : ان هذا اليوم يوم فرح وسرور يستقبح فى مثله الصيام بمنزله العيد .

فتأملت كلامه فوجدته حقا وكأنما كنت نائما فأيقظنى / <sup>(١)</sup> انتهى كلام الخطاب قال الشيخ متعبا لكلام زروق وابن عباد الذى نقله عنهما الخطاب مقراله :- / فهذا الكلام الذى يقتضى قبح صوم يوم المولد ، وجعله كيوم العيد ، من غير استناد الى كتاب الله ولا سنة رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ، ولا قول أحد من أصحابه ، ولا من تابعيه ، ولم يقل به أحد من الأئمة الأربعة ، ولا من فقهاء الأصهار المعروفين ، الذى أدخله بعض المتأخرين فى مذهب مالك ، ومالك يرى منه براءة الشمس من اللبس ، ولم يجز على أصول مذهبه / ثم بين كونه لم يجز على أصول مذهب مالك ، ثم قال / . . . وكل من لم يطمس الله بصيرته يعلم أن الحق الذى لا شك فيه ، هو اتباع النبى ( صلى الله عليه وسلم ) وأصحابه . ومعلوم أن جعل يوم المولد كيوم العيد فى منع الصوم لم يقله رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ، ولا أصحابه ولا أحد من الأئمة الأربعة ، فهو تشريع لا ستقباح قرينة الصوم ومنعها فى يوم المولد من غير استناد الى وحي ، ولا قياس صحيح ، ولا قول أحد ممن يقتدى به . . . الى أن قال :- . . . فالمقلدون لمالك مثل هذا التقليد الأعشى يعتقدون أن هذا الكلام الذى ذكره الخطاب عن زروق وابن عباد وابن عاشر ، أنه هو مذهب مالك وأنه من شرع الله ودينه ، وأنه مادام من مذهب مالك فاللزام تقديمه على الكتاب والسنة ، لانهما لا يجوز العمل بهما الا للمجتهد المطلق - وهذا مثال من بلايا التقليد الأعشى وعظائمه / <sup>(٢)</sup> ثم استرسل الشيخ فى الرد على ذلك ، الى أن قال :-

( ١ ) الأضواء ٥٧٧/٢ ، ٥٧٨ سورة محمد \* أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب اقفالها \*

( ٢ ) الأضواء ٥٧٨/٢ ، ٥٧٩ الكلام على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن ) من

/ والمقصود بهذا المثال النصيحة للذين لم يقدروا على غير هذا التقليل —  
الأعمى ، ليجتنبوا في كتب المذهب وأمهاته عن أقوال الأمام وكبار أصحابه ، ليفرقوا  
بينها وبين أنواع الاستحسان ، التي لا مستند لها ، التي يدخلها المتأخرون وقتها  
بعد وقت ، وهي ظاهرة الفساد عند من رزقه الله علما بكتاب الله وسنة رسوله  
ومما لا شك فيه أن أقوال مالك ، أخرى بالصواب في الجملة من استحسان ابن عباس  
وابن عاشر وأمثالهما / (١)

ثالثا : مخالفته لجماهير العلماء :

رجح الشيخ ( رحمه الله ) مسائل خالف فيها جماهير العلماء ، في نحو —  
ثلاثين مسألة (٢) ومنها قوله : - / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : أظهر  
القولين عندى دليلا أن العبد إذا قذف حرا جلد ثمانين لا أربعين وإن كان هذا  
مخالفا لجماهير أهل العلم ، وإنما استظهرنا جلد ثمانين ، لأن العبد داخل فى  
عموم ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) ولا يمكن إخراجهم من هذا العموم إلا بدليل ، ولم  
يوجد دليل يخرج العبد من هذا العموم لا من كتاب ، ولا من سنة ، ولا من قياس ،  
وأما ورد النص على تشطير الحد عن الأمة فى حد الزنا . وألحق العلماء بهما  
العبد بجماهير الرق ، والزنا غير القذف . أما القذف فلم يرد فيه نص ، ولا قياس  
فى خصوصه . وأما قياس القذف على الزنا فهو قياس مع وجود الفارق ، لأن القذف  
جناية على عرض إنسان معين ، والردع عن الأعراض حق للآدمى ، فيردع العبد  
كما يردع الحر ، والعلم عند الله تعالى / (٣)

( ١ ) الأضواء ٧ / ٥٨٠ الكلام على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن . . . ) الآية  
من سورة محمد .

( ٢ ) انظر على سبيل المثال ١ / ٣٢٦ .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ٩٣ أحكام قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهداء فاجلدوهم . . . الى قوله فان الله غفور رحيم ) من سورة النور

والمقصود مجرد التمثيل لمخالفته الجماهير . ولا فان الذى يظهر لى - والله أعلم - أن قوله ( رحمه الله ) :- / ولم يرد دليل يخرج العبد من هذا العموم لا من كتاب ولا من سنة ولا من قياس / غير مسلم بل قد ورد فى السنة ما يدل على ما ذهب اليه جمهور العلماء من تشطير غير حد الزنا أيضا وهو ما رواه النسائي عنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال / المكاتب يعتق بقدر ما أدى ، ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه / <sup>(١)</sup> ورواه أيضا الترمذى والبيهقى بلفظ :- / اذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحسب ما عتق منه ، وأقيم عليه الحد بحسب ما عتق ، يودى المكاتب بحصة ما أدى دية الحر ، وما بقي دية عبد / <sup>(٢)</sup> والشاهد من اللفظ الأول قوله " ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه " ومن الثانى قوله " وأقيم عليه الحد بحسب ما عتق " . حيث يفهم منه أن التشطير يعم جميع الحدود لأن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصه فذكر تشطير حد الزنا فى القرآن لا يخص قوله " الحد " فى الحديثين .

ومن المسائل التى قوى فيها ما خالف الأئمة الأربعة ( رحمهم الله ) تقويته لما ذهب اليه داود بن على الظاهرى من أن الحلال اذا قتل صيدا فى الحرم المكي فلا جزاء عليه / محتجا بأن الأصل براءة الذمة ولم يرد فى جزاء صيد الحرم نص ، فيبقى على الأصل الذى هو براءة الذمة / <sup>(٣)</sup> قال الشيخ ( رحمه الله ) / وقولـه هذا قوى جدا / <sup>(٣)</sup> ومنها أيضا قوله / أظهر الأقوال دليلا عندى ان الخال يرث

( ١ ) النسائي ٢ / ٢٤٨ .

( ٢ ) الترمذى ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والبيهقى ١٠ / ٣٢٥ ، والحاكم ٢ / ٢١٨ - ٢١٩

دون قوله ( يودى المكاتب . . . ) وقال : صحيح على شرط البخارى ووافقه

الذهبي ، وقال الترمذى حديث حسن وقال الالبانى : رجاله رجال

الصحيح الا رواه ٦ / ١٦٢ ح ١٧٢٦ وفى " صحيح الجامع الصغير " قال :

صحيح ج ١ / ١٥٥ ح ٣٤٦ .

( ٣ ) الأضواء ٢ / ١٥٨ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) الآية من سورة

المائدة .

من لا وارث له دون غيره من ذوى الأرحام لثبوت ذلك فيه عن النبی ( صلى الله عليه وسلم ) بالحديثين المذكورين <sup>(١)</sup> دون غيره ، لأن الميراث لا يثبت الا بدليل — وعموم الآيتين <sup>(٢)</sup> المذكورتين لا ينهض دليلا ، لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) " ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه " كما تقدم <sup>(٣)</sup> / ووجه مخالفته للأئمة الأربعة فى هذا القول

( ١ ) مراده بالحديثين / الخال وارث من لا وارث له / من حديث المقدام بن

معد يكرب ومن حديث عائشة وقد سبق أن ذكرهما

أخرجه ابوداود ١٢٣/٣ ، وابن ماجه ٩١٤/٢ ، والحاكم ٣٤٤/٤ وقال صحيح على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي بقوله : قلت : " على " قال أحمد له أشياء منكرات . قلت لم يخرج له البخارى / .

وقال الألبانى : حسن صحيح . صحيح ابن ماجه ١١٨/٢ كلهم من حديث المقدام بن معد يكرب .

وأما حديث عائشة : أخرجه الترمذى ٤٢٢/٤ وقال : وهذا حديث حسن غريب وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عائشة . وأخرجه الحاكم ٣٤٤/٤ وقال : صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي وقال الألبانى بعد أن ذكر طرق الحديث : نعم الحديث صحيح بلا ريب لهذه الشواهد . الراوى ١٣٩/٦ - ١٤١ كما روى الحديث من رواية عمر مرفوعا أخرجه الترمذى ٤٢١/٤ وابن ماجه ٩١٤/٢ ، والبيهقى ٢١٤/٦ ، والامام أحمد ٢٨/١ ، وقال الألبانى : واسناده حسن . الراوى ١٣٧/٦ .

( ٢ ) مراده بالآيتين / وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض / ، للرجاء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون / وقد سبق أن ذكرهما .

( ٣ ) الأضواء ٤٢٤/٢ أحكام قوله تعالى " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض " فى كتاب الله ان الله بكل شىء عليم " من سورة الانفال .

وتمام الحديث ( فلا وصية لوارث / روى من حديث عمرو بن خارجة أخرجه الترمذى ٤٣٤/٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح . والنسائى ٢٤٧/٦ ، وابن ماجه ٩٠٥/٢ قال الألبانى : لعل تصحيحه - أى الترمذى - من أجل شواهد الكثرة والا فان شهر بن حوشب ضعيف لسوء حفظه . الراوى ٨٩/٦ وقال فى صحيح ابن ماجه : صحيح ١١٢/٢ .

ومن حديث ابى امامه أخرجه ابوداود ١١٤/٣ ، وابن ماجه ٥٠٩/٢ والترمذى =

أنه لا قائل منهم بهذا التفصيل بل مذهب أبي حنيفة وأحمد توريت جميع نوى الأرحام بشروطهم ، ومذهب مالك والشافعي عدم توريتهم جميعا فلا قائل من الأربعة بتوريت خصوص الخال دون غيره من نوى الأرحام .  
والمقصود هنا مجرد التمثيل وليس المقصود بالاستقصاء ولا مناقشة الأدلة والترجيح .

رابعاً : التزامه بالدليل مهما ترتب على ذلك :

وقصارى القول ان الشيخ جعل الدليل رائده فلا يصدر الا عنه ، ولا يقبل قول أحد كائنا من كان اذا لم يؤيده الدليل ، وأنا أنقل شيئاً من عباراته فى هذا المعنى بايجاز دون أن أذكر المسألة كاملة :-

فمن ذلك رده لقول ابن ابي ليلى : اذا بيع حائط نخل فشمرته للمشتري سواء بعد التأبير أو قبله ، لأنها متصلة بالأصل اتصال خلقة ، فكانت تابعة لـه كالأغصان . قال الشيخ معقباً عليه :- / وهذا الاستدلال فاسد الاعتبار ، لمخالفته لحديث ابن عمر المتفق عليه المذكور آنفاً ، <sup>(١)</sup> فقد صرح فيه النبى ( صلى الله عليه وسلم ) بأن البيع ان كان وقع بعد التأبير فالشجرة للبائع / <sup>(٢)</sup> وخالف

= ٤ / ٣٣ وقال : وهو حديث حسن صحيح ، والبيهقى ٦ / ٢٦٤ ، قال

اللبانى صحيح . صحيح ابن ماجه ٢ / ١١٢ .

وروى من حديث ابن عباس ، وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو ، وجابر بن عبد الله . وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن عمر ، والبراء بن عازب ، وزيد ابن أرقم . انظر ارواء الغليل ٦ / ٨٢ .

( ١ ) وهو قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " من ابتاع نخلاً بعد أن تؤمر فشمرتها للبائع الذى باعها الا أن يشترطها المبتاع " أخرجه البخارى ٣ / ٩٧ ، مسلم ٣ / ١١٢٢ ، الترمذى ٣ / ٥٤٦ ، ابوداود ٣ / ٢٦٨ ، النسائى ٧ / ٣٩٦ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ١٣٨ أحكام قوله تعالى ( وأرسلنا الرياح لواقح ) من سورة الحجر .

أبا حنيفة والأوزاعي ( رحمهما الله ) في قولهما : أنها للبائع في الحالين حيث قال / والحديث المذكور يرد عليهما بدليل خطابه أعنى مفهوم مخالفته ، لأن قوله — ( صلى الله عليه وسلم ) \* من ابتاع نخلا قد أبرت . . . الحديث يفهم منه أنها ان كانت غير مؤثرة فليس الحكم كذلك / (١) . . . الخ كلامه ( رحمه الله ) .

وحين قرر أن النبي طاهر وناقش حجج من يقول بنجاسته قال / ولم يثبت في نصوص الشرع شيء يصح بنجاسة النبي (٢)

وحين قرر عذر المشركين بالفترة في الدنيا وأن الله يمتحنهم يوم القيامة بنار يأمرهم باقتحامها ، فمن اقتحمها دخل الجنة وهو الذي كان يصدق للرسول — وجاءته في الدنيا ومن امتنع دخل النار وعذب فيها وهو الذي كان يكذب الرسول لو جاءته في الدنيا لأن الله يعلم ما كانوا عاملين لو جاءتهم الرسل قال بعد ذلك / وإنما قلنا : إن هذا هو التحقيق في المسألة لأمرين : - الأول : - أن هذا ثبت عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وثبوته عنه نص في محل النزاع فلا وجه للنزاع البتة مع ذلك / (٣) ثم ساق ما يدل على ثبوتها من قول ابن كثير ثم ساق الأمر الثاني وهو أن هذا القول يجمع بين الأدلة ثم قال / ولا يخفى أن مثل قول ابن عبد البر ( رحمه الله تعالى ) : أن الآخرة دار جزاء لا دار عمل لا يصح أن ترد به النصوص الصحيحة الثابتة عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كما أوضحناه في كتابنا — \* دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب \* / (٤)

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٨ أحكام قوله تعالى \* وأرسلنا الرياح لواقح \* من سورة الحجر .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٣٠٣ أحكام قوله تعالى \* وأن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في

بطونه \* من سورة النحل .

( ٣ ) الأضواء ٣ / ٤٨٢ أحكام قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) من

سورة الاسراء .

( ٤ ) الأضواء ٣ / ٤٨٤ أحكام قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) من

سورة الاسراء .

وبعد أن رد قول أبي حنيفة وناقش حججه في أن دية الكافر الذي والمعاهد كدية المسلم عطف على ذلك قائلا / والقول بالفرق بين الكافر المقتول عمدا فتكون دية المسلم وبين المقتول خطأ فتكون على النصف من دية المسلم - لا نعلم له مستندا من كتاب ولا سنة - والعلم عند الله تعالى / (١)

وفي مسألة لوردت أيمان القسامة على المدعى عليهم فامتنعوا من اليمين قال ( رحمه الله ) :- / فقليل يحبسون حتى يحلفوا وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وهو مذهب مالك أيضا ، إلا أن المالكية يقولون : ان طال حبسهم ، ولم يحلفوا تركوا وعلى كل واحد منهم جلد مائة ، وحبس سنة ، ولا أعلم لهذا دليلا / (٢)

ومن ذلك قوله :- / والشافعية ومن وافقهم يقولون : ان أول وقته (٣) يدخل بنصف ليلة النحر ولا أعلم لذلك دليلا مقنعا / (٤)

وقوله / وما ذكره النووي عن بعض الخراسانيين من أن الوقوف بالليل لا يجزئ ولا يصح به الحج حتى يقف معه بعض النهار ظاهر السقوط لمخالفته للنص وعامة أهل العلم / (٥)

وقوله / وأما ما ذكرنا عن الشافعي : من أنه يحل له كل شيء إلا النساء

( ١ ) الأضواء ٣ / ٥٣٨ أحكام قوله تعالى (ومن قتل مظلوما . . . منصورا ) من سورة الاسراء .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥٧١ أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما . . . منصورا ) من سورة الاسراء .

( ٣ ) أي طواف الافاضة .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٢١٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٥ ) الأضواء ٥ / ٢٥٤ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

بأثنين من ثلاثة هي الرمي والحلق والطواف ، وتحل النساء بالثالث منها بناءً على أن الحلق نسك ، وعلى أنه ليس بنسك ، يحل له كل شيء إلا النساء بواحد — اثنيين هما : الرمي والطواف وتحل له النساء بالثاني منهما لم نعلم له نص يدل عليه هكذا / (١)

وقوله / والتحقيق أنه لا يقطعها (٢) ، إلا إذا رمى جمرة العقبة لدلالة حديث الفضل بن عباس الثابت في الصحيح (٣) على ذلك دلالة واضحة ، ودلالة حديث ابن مسعود الثابت في الصحيح (٤) على تلبية النبي بمزدلفة أيضا ، ولم يثبت في كتاب الله ولا سنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) شيء يخالف ذلك / (٥)

ومن ذلك قوله أيضا : - / أظهر القولين عندي دليلا هو الاقتداء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) ، والأحرام من الميقات ، فلو كان الأحرام قبله فيه فضل لفعله (صلى الله عليه وسلم) والخير كله في اتباعه (صلى الله عليه وسلم) / (٦)

وقوله / وبه تعلم أن ما ذكره كثير من أهل العلم من أن الخطبة لا تحرم في الأحرام وإنما تكره أنه خلاف الظاهر من النص (٧) ولا دليل عليه (٨)

(١) الأضواء ٢٩٣/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .  
(٢) أى التلبية .

(٣) لفظه في البخاري : عن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أرفأ الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة ١٩٤/٢ ، وسلم ٩٣١/٢ ، والنسائي ٢٦٨/٥ ، الترمذي ٢٦٠/٣ .

(٤) ولفظه عند مسلم : قال عبد الله ونحن بجمع سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام ( لبيك اللهم لبيك ) ٩٣٢/٢ ، والنسائي ٢٦٥/٥ .

(٥) الأضواء ٣٤٩/٥ أحكام ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

(٦) الأضواء ٣٣٩/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج  
(٧) مراده بالنص قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب "

رواه مسلم من حديث عثمان ١٠٣٠/٢ ، وأبو داود ١٦٩/٢ ، والترمذي ١٩٩/٣  
(٨) الأضواء ٣٧٧/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .



ويعد أن ذكر أقوال أئمة المذاهب الأربعة في من حلق رأسه قبل وقت الحلق  
 لغير عذر من مرض أو أذى من رأسه قال :- / ولا أعلم لأقوالهم <sup>(١)</sup> ( رحمهم الله )  
 في هذه المسألة نصاً واضحاً يجب الرجوع إليه ، من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع / <sup>(٢)</sup>  
 ويعد أن ذكر جواز غسل الرأس والبدن بالماء للمحرم وإن كان لغير جنابة  
 قال :- / واغتسال المحرم وغسله رأسه لا ينبغي أن يختلف فيه لثبوته عن النبي  
 ( صلى الله عليه وسلم ) ، وكل ما خالف السنة الثابتة عنه ( صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٣)</sup>  
 فهو مردود على قائله / <sup>(٤)</sup>

ويعد أن ذكر حديث مسلم في الذي خرّ من بعيره فمات فقال ( صلى الله عليه  
 وسلم ) :- / لا تخمروا وجهه ولا رأسه / <sup>(٥)</sup> مستدلاً به على تحريم ستر المحرم وجهه  
 قال :- / وما أول به الشافعية وغيرهم الحديث المذكور ليس بمقنع فلا يجوز العدول  
 عن ظاهر الحديث إليه ، ولا عبرة بالأجلاء الذين خالفوا ظاهره ، لأن السنة  
 أولى بالاتباع / <sup>(٦)</sup>

وقوله ( رحمه الله ) / والتحقيق أن سبع البدنه وسبع البقرة كل واحد منهما

( ١ ) أقوالهم فيه كالتالي :- ( ١ - مذهب مالك والشافعي وظاهر مذهب أحمد لزوم  
 الفدية المنصوص عليها لعذر المرض والأذى على التخيير المنصوص عليه .

٢ - مذهب أبي حنيفة تعيين الدم دون الصيام والصدقة .

( ٢ ) الأضواء ٣٩٦/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج

( ٣ ) مراده بالسنة الثابتة حديث اختلاف ابن عباس والمسور بن مخرمة هل يغسل

المحرم رأسه فأرسله عبد الله بن حنين إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك فوجد

يفتسل فصب الماء على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، وقال

هكذا رأيته ( صلى الله عليه وسلم ) يفعل .

وهو في البخاري ١٩/٣ ، ومسلم ٨٦٤/٢ ، أبوداود ١٦٨/٢ ، النسائي ١٢٨/٥

( ٤ ) الأضواء ٤٦٥/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة

الحج .

( ٥ ) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ٨٦٥/٢ .

( ٦ ) الأضواء ٤٠٨/٥ أحكام ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

يقوم مقام الشاة ويدخل في عموم ( ما استيسر من الهدى ) والروايات الصحيحة التسي  
 ذكرنا حجة على كل من خالف ذلك كمالك ومن وافقه / (١)

وقوله :- / واعلم أن الاستظلال بالشوب على العصا عند هم (٢) إذا فعله وهو سائر  
 لا خلاف في منعه ، ولزوم الغدية فيه ، وإن فعله وهو نازل فيه خلاف عند هم (٢) أشرنا  
 له قريبا . والحق الجواز مطلقا للحديث المذكور ، لأن ما ثبت فيه سنة عن رسول الله  
 ( صلى الله عليه وسلم ) لا يجوز العدول عنه إلى رأى مجتهد من المجتهدين ، ولو  
 بلغ ما بلغ من العلم والعدالة ، لأن سنته ( صلى الله عليه وسلم ) حجة على كل أحد  
 وليس قول أحد حجة على سنته ( صلى الله عليه وسلم ) ، وقد صح عن الأئمة الأربعة  
 ( رحمهم الله ) أنهم كلهم قالوا : إذا وجدتم قولي يخالف كتابا أو سنة فاضربوا  
 بقولي الحائط واتبعوا الكتاب والسنة / (٣)

وقوله :- / وقد قد منا أن التحقيق أن صومها بعد الرجوع إلى أهله لحديث ابن  
 عمر الثابت في الصحيح . فما يروى عن مالك وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم ما يخالف  
 ذلك من الروايات لا ينبغي التعويل عليه لمخالفته الحديث الصحيح . . ثم ذكر  
 ألفاظ الحديث في الصحيحين (٤) ثم قال :- وإذا ثبت عن النبي ( صلى الله عليه  
 وسلم ) في الصحيحين من حديث ابن عمر : تفسير الرجوع في الآية برجوعه إلى أهله  
 فلا وجه للعدول عنه . . . ثم ساق رواية البخاري وفيها " سبعة إذا رجعت إلى  
 أمصاركم ثم قال " والعدول عن النص بلا دليل يجب الرجوع إليه لا يجوز . . والأظهر

---

( ١ ) الأضواء ٥ / ١٨٥ أحكام قوله تعالى ( . . ويذكروا اسم الله . . من بهيمة

الأنعام ) من سورة الحج ومثله ٥ / ٢٠٥ .

( ٢ ) أي عند المالكية .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ١٢٤ ، ١٣٤ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من  
 سورة الحج .

( ٤ ) انظر صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، وسلم ٢ / ٩٠١ ، وأبوداود ٢ / ١٦٠ ،

والنسائي ٥ / ١٥١ .

عندى أنه ان صام السبعة قبل يوم النحر لا يجزئه ذلك . . . بل لو قال قائل بمقتضى النصوص وقال : لا تجزئه قبل رجوعه الى أهله لكان له وجه من النظر واضح لأن من قد صام قبل الرجوع الى أهله فقد خالف لفظ النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الثابت فى الصحيحين عن ابن عمر وهو لفظ منه ( صلى الله عليه وسلم ) فى معرض تفسير آية ( وسبعة اذا رجعتن ) والعدول عن لفظه الصريح المبين لمعنى القرآن لو قيل بأنه لا يجزئ فاعله لكان له وجه والعلم عند الله تعالى ( ١ ) .

ومنها قوله / وقد قد منا مرارا أن السنة الثابتة عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ثبوتها لا مطعن فيه يجب تقديمها على قول كل عالم ، ولو بلغ ما بلغ من العلم والدين ، وه تعلم أن التحقيق أن من بعث بهدى وأقام فى بلده لا يحرم عليه شئ بارسال هديه ، وأن ما خالف ذلك لا يلتفت اليه وان زعم جماعه انه مروي عن عمر ، وابنه ، وعلى ، وقيس بن سعد بن عبادة ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وعطاء ، والنخعي ، ومجاهد ، لأن السنة الصحيحة مقدمة على أقوال كل العلماء ( ٢ ) .

ومنها قوله بعد أن ذكر الحديث الثابت فى صحيح مسلم عن ابن عباس فى البدن وفيه أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال لذؤبية أبي قبيصة . . . " ولا تطعمها أنت ولا أحد من رفقتك " ( ٣ ) قال الشيخ / فهذا النص الصحيح لا يلتفت معه الى قول من قال : ان رفقة لهم الأكل من جملة المساكين لأنه مخالف للنص الصحيح ولا قول لأحد مع السنة الثابتة عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ، كما أوضحناه مرارا ( ٤ ) .

---

( ١ ) الأضواء ٥٦٣/٥ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله . . . من بهيمة الأنعام ) من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٥٧٦، ٥٧٧/٥ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله . . . من بهيمة الأنعام ) من سورة الحج .

( ٣ ) أخرجه مسلم ٩٦٣/٢

( ٤ ) الأضواء ٥٨٢/٥ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله . . . من بهيمة الأنعام )

ومنها قوله / وقد عرفت من حديث عمرو بن شعيب المذكور آنفاً أن سرية الجنباء بعد القصاص هدر وقال أبو حنيفة والشافعي : ليست هدراً ، بل هي مضمونة والحديث حجة عليهما ( رحمهما الله ) ، ووجهه ظاهر ، لأنه استعجل ما لم يكن له استعجاله فأبطل الشارع حقه ( ١ ) والحديث الذي أشار له الشيخ هو ما رواه الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقال أقدنني ، فقال : حتى تبرأ ثم جاء إليه فقال : أقدنني فأقاده فقال : يا رسول الله عرجت ، فقال قد نهيتك فعصيتني فأبعدك الله ويطل عرجك ثم نهى رسول الله أن يقتص من جرح قبل أن يبرأ صاحبه ( ٢ ) .

ومنها قوله / المسألة الثانية : اعلم أن اليمين لا تنعقد إلا بأسماء الله وصفاته ، فلا يجوز القسم بمخلوق لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ( ٣ ) ولا تنعقد يمين بمخلوق كائناً من كان ، كما أنها لا تجوز باجماع من يعتد به من أهل العلم والنص الصحيح الصريح في منع الحلف بغير الله . فقول بعض أهل العلم بالنعقاد اليمين به ( صلى الله عليه وسلم ) لتوقف اسلام المرء على الايمان به ظاهر البطلان والله تعالى أعلم ( ٤ )

( ١ ) الأضواء ٨٦/٢ أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل . . ) الآية من سورة المائدة .

( ٢ ) مسند الإمام أحمد ٢/٢١٧ ، قال العلامة أحمد شاكر في تحقيقه للمسنود : اسناده صحيح بالاسناد قبله : ٢٠١/١١ .

( ٣ ) رواه البخاري من حديث ابن عمر ٨/١٦٤ ، ٥/٥٣ ، ومسلم ٣/١٢٦٦ - ١٢٦٧ ، ابوداود ٣/٢٢٢ ، والترمذي ٤/١٠٩ ، ١١٠ .

( ٤ ) الأضواء ٢/١٢٣ أحكام قوله تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ) الآية من سورة المائدة .

وبعد أن ذكر الحديث الذي رواه الشيخان في صحيحيهما عن عائشة ( رضى الله عنها ) قالت / أمر رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) بقتل خمس فواسق في الحلال والحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور / <sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن ابن عمر عنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال / خمس من الدواب ليس على المحرم من قتلهن جناح \* <sup>(٢)</sup> ثم عد الخمس المذكورة آنفا - قال الشيخ بعد أن ذكر هذين الحديثين / ولا عبرة بقول عطاء ومجاهد بمنع قتل الغراب للمحرم ، لأنه خلاف النص الصريح الصحيح ، وقول عامة أهل العلم . ولا عبرة أيضا بقول إبراهيم النخعي أن في قتل الفأرة جزاء لمخالفته أيضا للنص ، وقول عامة العلماء ، كما لا عبرة أيضا بقول الحكم ، وحامد \* ولا يقتل المحرم العقرب ولا الحية \* <sup>(٣)</sup>

وحين ذكر مذهب مالك في أن كل ما لا يعد ومن السباع كالنهر والشعاب والضبع وما أشبهها لا يجوز قتله ، فإن قتله فداءه قال : / قال مقيد ( عفا الله عنه ) : أما الضبع فليست مثل ما ذكر معها لورود النص فيها ، دون غيرها بأنها صيد يلزم فيه الجزاء / <sup>(٤)</sup>

ومنها قوله / ولا ينبغي العدول عن ظاهر القرآن إلا لدليل يجب الرجوع إليه من كتاب أو سنة / <sup>(٥)</sup>

( ١ ) البخارى ١٦/٣ ، مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٧ ، الترمذى ١٩٧/٢ .

( ٢ ) البخارى ١٦/٣ ، مسلم ٨٥٧/٢ - ٨٥٨ .

( ٣ ) الأضواء ١٣٨/٢ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) الآية من سورة المائدة .

( ٤ ) الأضواء ١٤١/٢ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) الآية من سورة المائدة .

( ٥ ) الأضواء ١٣٣/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرأ عنها العذاب أن تشهد . . . ) الآية من سورة النور .

وقوله / ولا يخفى أن ما صح فيه حديثان <sup>(١)</sup> عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) مقدم على غيره ، فلا ينبغي العدول عن تقديم السلام على الاستئذان <sup>(٢)</sup> /

وقوله / ولا يجوز العدول عن ظاهر النص إلا بدليل يجب الرجوع إليه كما تقرر في الأصول <sup>(٣)</sup> /

وقوله / اعلم أن أقوى الأقوال دليلاً وأرجحها فيمن نظر من كوة إلى داخل منزل قوم ففقأوا عينه التي نظر اليهم بها ، ليطلع على عوراتهم أنه لا حرج عليهم في ذلك من اثم ، ولا غرم دية العين ، ولا قصاص ، وهذا لا ينبغي العدول عنه لثبوته عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ثبوتاً لا مطعن فيه ، ولذا لم نذكر هنا أقوال من خالف في ذلك من أهل العلم ، لسقوطها عندنا لمعارضتها النص الثابت عنه ( صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٤)</sup> ثم ساق الحديث الذي رواه البخاري في باب من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية له ، ولفظه عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم ( صلى الله عليه وسلم ) : " لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن ، فخذفته بحصاة ، ففقأت عينه ، لم يكن عليك جناح " <sup>(٥)</sup> /

ثم ساق روايات الحديث عند البخاري ومسلم بأسانيدهما ثم قال : - / وهذه النصوص الصحيحة تؤيد ما ذكرنا فلا التفات لمن خالفها من أهل العلم ، ومن أولها ،

( ١ ) لا مفهوم لقوله " حديثان " والمانع من اعتبار المفهوم هو مطابقة الواقع لأن هذه المسألة بعينها صح فيها حديثان عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ، ولو لم يصح فيها إلا حديث واحد فقط لما اختلف الحكم .

( ٢ ) الأضواء ١٧٤ / ٦ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا . . ) الآية من سورة النور .

( ٣ ) الأضواء ١٧٦ / ٦ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا . . ) الآية من سورة النور .

( ٤ ) الأضواء ١٨١ / ٦ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا . . ) الآية من سورة النور .

( ٥ ) البخاري ١٣ / ٩ ، مسلم ١٦٩٩ / ٣ .

لأن النص لا يجوز العدول عنه إلا لدليل يجب الرجوع إليه <sup>(١)</sup> ثم استرسل مرة أخرى في ذكر روايات مسلم للحديث بسنده ثم قال / وهذه النصوص الصحيحة التي ذكرنا لا ينبغي العدول عنها ، ولا تأويلها بغير مستند صحيح ، من كتاب أو سنة ، ولذلك اخترنا ما جاء فيها من أن تلك العين الخائنة يحل أخذها وتكون هــدرا ، ولم نلتفت إلى قول من أقوال من خالف ذلك ، ولا لتأويلهم للنصوص بغير مستند يجب الرجوع إليه - والعلم عند الله تعالى / <sup>(٢)</sup>

ومن هذه النقول المنتشرة في كلامه ( رحمه الله ) على آيات الأحكام وغيرها يتضح لنا بجلاء السمة البارزة التي يلمسها كل قارئ للأضواء ، لكثرة ما ينادى بهـا الشيخ ( رحمه الله ) فهو لا يدع مناسبة يمكن أن يربط طالب العلم بالأصلين مباشرة إلا استغلها في التوجيه ، والرد اليهما .

خامسا : تمييزه بين مواقع النصوص ومواقع الاجتهاد في قضايا الخلاف :-

عند تعرضه لمواضع اختلاف العلماء في الأحكام تجده يحصر الحرص الشديد على أن يميز لطالب العلم مواقع النصوص في الأحكام من مواقع الاجتهاد فينزل كل مسألة منزلتها من التسليم أو النقاش والنظر فمن النماذج على ذلك قوله بعد أن سرد أقوال العلماء في جماع المحرم ومباشرته بغير الجماع قال : / وإذا علمت أقوال أهل العلم في جماع المحرم ومباشرته بغير الجماع ، فاعلم أن غاية ما دل عليه الدليل أن ذلك لا يجوز في الإحرام لأن الله تعالى نص على ذلك في قوله " فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " أما أقوالهم في فساد الحج وعدم فساد هـ ، وفيما يلزم في ذلك ، فليس على شئ من أقوالهم في ذلك دليل من كتاب

( ١ ) الأضواء ٦ / ١٨٣ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا

بيوتا . . . ) الآية من سورة النور .

( ٢ ) الأضواء ٦ / ١٨٤ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا

بيوتا . . . ) الآية من سورة النور .

ولا سنة وانما يحتجون بآثار مروية عن الصحابة . ولم أعلم بشيء مروي في ذلك عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الا حديثا منقطعا لا تقوم بمثله حجة <sup>(١)</sup> / ثم ساق الحديث وبين ضعفه ثم قال / وانما كانت هذه المسألة المذكورة ليس فيها عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) شيء الا هذا الحديث المنقطع سندُه تبين أن عمدة الفقهاء فيها على الآثار المروية عن الصحابة <sup>(٢)</sup> / ثم شرع يسوق الآثار في ذلك .

وبعد أن بين جواز حك المحرم الموضع الذي لا شعر فيه من بدنه ، وأنه لا ينبغي أن يختلف في ذلك وكذلك أن كان فيه شعر ، وكان الحك برفق لا يسقط معه شعر ، قال : / وهذا هو الصواب - ان شاء الله - في مسألة الحك . ولم أعلم في ذلك بشيء مرفوع الى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وانما فيه بعض الآثار عن الصحابة ( رضي الله عنهم ) <sup>(٣)</sup> / ثم ذكر أثر ابن عمر وعائشة في ذلك عند البخاري .

ومن أمثلة ذلك قوله / فان آخر صوم الأيام الثلاثة عن يوم عرفه فقد فات وقتها على القول بأن أيام التشريق لا يصومها المتمتع وعلى القول بأنه يصومها انما يخرج وقتها بانتهاء أيام التشريق وهل عليه قضاؤها بعد ذلك ؟ لا أعلم في ذلك نصا من كتاب الله ولا من سنة رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) والعلماء مختلفون في ذلك <sup>(٤)</sup> / ثم ساق خلافتهم وتوجيهه .

وعند كلامه على أحكام الهدى قسمه أولا الى قسمين : - ١ - واجب ، وغير واجب ثم قسم الواجب قسمين : قسم واجب بالنذر ، وقسم واجب بغير النذر . ثم قسم

( ١ ) الأضواء ٥ / ٣٨١ ، ٣٨٢ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٣٨٣ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٤٧٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٦٠ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) الآية من سورة الحج .



الأخير الى قسمين أيضا : منصوص عليه ، ومسكوت عنه ولكن العلماء قاسوه على المنصوص عليه . ( ١ )

وانظر قوله / أما ان وجد الهدى بعد فوات الأيام الثلاثة فهو محل القولين ( ٢ )  
وهما روايتان عن أحمد ، وقد قد منا كلام أهل العلم فى ذلك ولا نص فيه / ( ٣ )

وبعد أن نقل مذهب أبى حنيفة فى وجوب الأضحية على المقيم الذى يملك نصابا دون المسافر قال : - / والفرق بين المسافر والمقيم عند أبى حنيفة ، لا أعلم لــــه مستندا من كتاب ولا سنة ، وبعض الحنفية يوجهه بأن أدائها له أسباب تشق على المسافرين ، وهذا وحده لا يكفي دليلا ، لأنه من المعلوم أن كل واجب عجز عنه المكلف يسقط عنه لقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) / ( ٤ )

ومن ذلك قوله / والاشتراك المذكور فى الأجر فى الشاة الواحدة ( ٥ ) يصح ، ولو كانوا أكثر من سبعة ، كما هو ظاهر النص ، وكما صرح به المالكية وغيرهم ، واشتراط المالكية لذلك شروطا ثلاثة ، وهي سكتاهم مع المضحى ، وقرابتهم منه ، وانفاقه عليهم وان تبرعا . ولا أعلم لهذه الشروط مستندا من الوحي الا أن يكون يراى بها تحقيق المناط فى مسمى الأهل ، وأن أهل الرجل هم ما اجتمع فيهم الأوصاف الثلاثة / ( ٦ )

( ١ ) الأضواء ٥ / ٥٠٣ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات ) الآية من سورة الحج .

( ٢ ) مراده بالقولين : - ١ - الانتقال الى الهدى لأن الصيام فوات وقتــــه .  
٢ - أولزوم الصوم لتعلقه بالذمة وعدم الانتقال منه الى الهدى .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٥٦٥ ، أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات ) الآية من سورة الحج .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٦١٥ ، ٦١٦ أحكام قوله تعالى ( فكلوا منها واطعموا البائــــس الفقير ) من سورة الحج .

( ٥ ) أى اشتراك أهل بيت المضحى معه فى الأجر .

( ٦ ) الأضواء ٥ / ٦٣٩ أحكام قوله تعالى ( فكلوا منها واطعموا البائــــس الفقير ) من سورة الحج .

وبعد أن ذكر سقوط الحد عن الزاني المقر بالزنا ان رجوع عن اقراره قبل اتمام إقامة الحد عليه قال / وأما رجوع البينة أو بعضهم فلم أعلم فيه بخصوصه نصا من كتاب الله ولا سنة والعلماء مختلفون فيه / (١) ثم ساق خلافهم وتفصيل حكمه .

وبعد أن ساق أقوال أهل العلم فيمن نفى رجلا عن جده أو عن أمه ، أو نسبته إلى شعب غير شعبه ، أو قبلية غير قبيلته قال : - / وإذا عرفت أقوال أهل العلم في هذا فاعلم أن المسألة ليست فيها نصوص من الوحي ، والظاهر أن ما احتمل غير القذف من ذلك لا يعد صاحبه ، لأن الحد ود تدراً بالشبهات واحتمال الكلام غير القذف لا يقل عن شبهة قوية / (٢)

وبعد أن نقل قول القرطبي / لا ملاعنة بين الرجل وزوجته بعد انقضاء العدة إلا في مسألة واحدة وهي أن يكون الرجل غائبا فتأتى امرأته بولد فيمغيبه . وهو لا يعلم فيطلقها فتنقض عدتها ثم يقدم فيمغيبه فله أن يلاعنها هنا بعد العدة . وكذلك لو قدم بعد وفاتها ونفى الولد لا عن نفسه وهي ميتة بعد مدة من العدة / (٣) قال الشيخ : / ولا نص فيه وله وجه من النظر / (٣)

وفي مسألة من ظهر بامرأته حمل فسكت عن نفى ذلك الحمل حتى وضعت وسكت عن نفه بعد الوضع ثم أراد أن ينفيه بعد السكوت فهل له ذلك أو ليس له ، لأن سكوته بعد الوضع يعد رضاً منه بالولد فلا يمكن من اللعان بعده قال الشيخ : / لم

( ١ ) الأضواء ٦ / ٦٨ ، أحكام قوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) من سورة النور .

( ٢ ) الأضواء ٦ / ١١٨ أحكام قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ) الآية من سورة النور .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ١٤٢ أحكام قوله تعالى ( ويدرونها العذاب أن تشبهوا ) أربع شهادات بالله ( الآية من سورة النور .

أعلم في هذه المسألة نصاً من كتاب ولا سنه ، والعلماء مختلفون فيها / <sup>( ١ )</sup> ثم ذكر  
أقوالهم وتوجيهها .

وبعد أن ساق كلاماً لصاحب المغنى في بعض أحكام القذف قال / انتهى من  
المغنى وكله لا نص فيه ولا يخلو من بعض خلاف / <sup>( ٢ )</sup>

وفي مسألة اختلاف اللغات أو الأزمنة في القذف أو الإقرار به ، سرد أقوال  
العلماء ، ثم قال / وهذه المسألة لا نص فيها ، وكل من الأقوال فيها له وجه من  
النظر ، والخلاف المذكور وعدم النص لا يبعد أن يكون شبهه تدراً الحد والعلم  
عند الله تعالى / <sup>( ٣ )</sup>

ومنها قوله / الفرع الثاني : في حكم ما لو قال لها : أنت عليّ كظهر أبي  
أو ابني أو غيرهما من الرجال لا أعلم في ذلك نصاً من كتاب ولا سنة - والعلماء  
مختلفون فيه / <sup>( ٤ )</sup> ثم ساق أقوالهم وتوجيهها .

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التجرد التام من الشيخ للنصوص وشدة متابعتها  
لها وإن خالفها أي أحد وعدم تعصبه لقول أحد من الناس كائناً من كان — من  
الجلالة والعلم والدين لم يحمله على انتقاص الأئمة ، ولا التقليل من شأنهم ، بل  
كان موقفه منهم <sup>هو موقف</sup> سائر المسلمين المنصفين وهو : موالاتهم ومحبتهم وتعظيمهم ،  
واجلالهم والثناء عليهم بما هم عليه من العلم والتقوى وما أصابوا فيه مما اجتهدوا  
فيه فلم يخطأوا فيه فلم يجر الاجتهاد ومن نظر في كلامه الطويل

( ١ ) الأضواء ١٤٤/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع  
شهادات بالله ) الآية من سورة النور .

( ٢ ) الأضواء ١٥٤/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع  
شهادات بالله ) من سورة النور .

( ٣ ) الأضواء ١٥٥/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع  
شهادات بالله ) من سورة النور .

( ٤ ) الأضواء ٥٢٢/٦ أحكام قوله تعالى ( وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون  
منهن أمهاتكم ) من سورة الأحزاب .

على قول الله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن ) من سورة "محمد" تبين له موقفه  
( رحمه الله ) .

وبعد هذه الجولة في أضواء البيان نستطيع أن نقول : ان الشيخ لم يكن  
يتبنى مذهبا من المذاهب الأربعة على أنه الأصل ويناقش مآداه معتقدا ان مذهبه  
حق ، يحتمل الخطأ ، ومذهب غيره خطأ ، يحتمل الصواب بل كان يتعامل مع  
المذاهب الأربعة ومع غيرها على حد سواء فهو يفتش عن الدليل أولا ، ثم يبين ،  
ويقرر ما يرى أن الدليل يسنده ، ويدل عليه ، متجردا في ذلك حتى من المذهب  
الذي نشأ عليه وألف فيه المنظومات .

فهو عند عرضه لمذاهب الأئمة تجده يعرضها كلها بصيغة واحدة وقد كان بعض  
أجل العلماء من عني بذكر خلاف الأئمة عند عرضهم للمذاهب يصدرون عرض  
مذهبهم ويتبنونه بصيغة المتكلم " مذهبنا " ( ١ ) " ولنا " ( ١ ) " وخالفنا " ( ١ )  
يعنون بذلك المذهب الذي هم عليه . ولا تجد لهذا الأسلوب أثرا في كلام الشيخ ، فليس  
في الأضواء ولا مرة واحدة يقول الشيخ فيها " مذهبنا " أو " لنا " أو ما شاكل ذلك  
من العبارات " كالأصحاب " و " أصحابنا " ، وهو يعني بذلك المالكية ، بل حين  
يعبر عنهم يعبر بصيغة الغيبة فيقول مثلا / وحجة مالك ومن وافقه / ( ٢ ) ، / ووجه  
الاستدلال عندهم بالحديث / ( ٣ ) ونحو ذلك من العبارات التي توحى بعدم تبنيها  
لمذهب من مذاهب الأئمة الأربعة أو غيرها . ( ٤ )

---

( ١ ) انظر على سبيل المثال المغني لابن قدامة والمجموع للنووي وأحكام القسرات  
للجصاص وابن العربي وغيرها .

( ٢ ) انظر مثلا : الأضواء ٢ / ٣٧٠ أحكام قوله تعالى : ( واعلموا انما غنمتم من  
شيء ) ( ٠٠ ) الآية من سورة الأنفال .

( ٣ ) انظر مثلا : الأضواء ٢ / ٣٧١ أحكام قوله تعالى : ( واعلموا انما غنمتم من  
شيء ) ( ٠٠٠ ) الآية من سورة الأنفال .

( ٤ ) انظر على سبيل المثال ٣ / ٣٦٢ ، ٥ / ٣٠٤ ، ٤١٣ ، ٦٢٥ ، ٦ / ٢٤ وهو  
مستفيض في كتابه لا يحصر .

ولم يكن للمذهب الذى نشأ عليه - مذهب مالك ( رحمه الله ) - أثر على ترجيحاته فهو - وإن رجحه أحياناً وخالف بذلك الجمهور - فذلك لأنه يرى أنه موافق للدليل لا لأنه مذهب مالك ( رحمه الله )<sup>(١)</sup> بل انه ليناقد حجج المالكية مع امكانه أن يجد المخرج لترجيح قولهم لو أراد أن يتعصب لهم .<sup>(٢)</sup>

هذا ما ظهر لي من منهجه فى هذا البحث وقد أجمله الشيخ ( رحمه الله ) فى قوله فى المقدمة / والثانى :<sup>(٣)</sup> بيان الأحكام الفقهية فى جميع تلك الايات المبينة - بالفتح - فى هذا الكتاب ، فاننا نبين ما فيها من الأحكام ، وأدلتها من السنة . وأقوال العلماء فى ذلك ، ونرجح ما ظهر لنا أنه الراجح بالدليل من غير تعصب لمذهب معين ، ولا لقول قائل معين ، لأننا ننظر الى ذات القول لا الى قائله ، لأن كل كلام فيه مقبول ومردود ، الا كلامه ( صلى الله عليه وسلم ) .<sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) انظر مثلاً الأضواء ١/ ١٣٦ أحكام آية ( فان احصرتم فما استيسر من الهدى ) من سورة البقرة .

( ٢ ) انظر مثلاً الأضواء ٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ أحكام قوله تعالى ( واعلموا انما غنمتم . . . ) الاية من سورة الأنفال .

( ٣ ) أى الأمر الثانى من الأمرين الذين هما أهم المقصود بتأليف الكتاب والأول هو بيان القرآن بالقرآن .

( ٤ ) الأضواء ١/ ٦٠ .

### المبحث الثالث

#### أسلوبه في مناقشة المخالفين

اتبع الشيخ ( رحمه الله ) في الأضواء جميع آداب البحث والمناظرة وطرقها السليمة . كيف لا وقد ألف هو في آداب البحث والمناظرة كتاباً في جزئين الأول منهما في مقدمات منطقية والثاني في آداب البحث والمناظرة . وذكر في ثناياها ما ينبغى أن يتأدب به المتناظران وظهر ذلك في أسلوبه مع المخالفين في الأضواء فمن ذلك :-

١ - الانصاف عند عرض أدلة الأقوال :-

لقد تحلى الشيخ ( رحمه الله ) بغاية الانصاف عند عرض أدلة طرفين متناقضين في قضية واحدة حتى ان القارئ ليحтар ولا يستطيع أن يحدد ما سيرجحه الشيخ منذ البداية لشدة انصافه في عرض الأدلة وعدم التحيز فهو عند عرضه لأدلة الطرف الأول يظن القارئ أنه سيرجح قولهم لشدة ما يبالي في تقرير أدلتهم وبيان وجه الاستشهاد بها وتصحيحها من حيث السند ما كان ذلك ممكناً ثم حين ينتقل إلى تقرير أدلة الفريق الثاني يبالي في إيضاحها وكأنه يتكلم بلسان أصحاب القول نفسه ثم يعقب ذلك كله بالترجيح لما يراه راجحاً في نظره ويدعم ترجيحه بسبب من أسباب الترجيح التي سنذكرها في الفصل الثالث من الباب الخامس ان شاء الله وهي عنده كثيرة .

فمن الأمثلة على ذلك بعد أن عرض أقوال أهل العلم في حد الزاني المحصن هل يجمع له بين الجلد والرجم أم يرجم فقط ولا يجلد وعرض حججهم وما ترجح به كل طائفة قولها على الأخرى حيث قال بعد عرض مرجحات القول الأول / ولا تخفى قوة هذا الاستدلال بالذي استدل به أهل هذا القول / (١) وبعد عرض مرجحات

( ١ ) الأضواء ٦ / ٦ أحكام قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " من سورة النور .

القول الثاني قال : / وهذا الدليل أيضا قوى جدا / <sup>(١)</sup> ثم بين وجه قوته ثم قال / قال مقيدہ ( عفا الله عنه وغفر له ) : دليل كل منهما قوى ، وأقربهما عندى أنه يرجم فقط ، ولا يجلد لأمر / <sup>(١)</sup> ثم ذكر أسباب ترجيحه لهذا القول .

وحين ذكر حجج المخالفين القائلين بوقوع الثلاث تطليقات واحدة وأنها أربعة أحاديث رابعها حديث ابن عباس عند مسلم قال : " كان الطلاق على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه اناة ، فلو أمضيوا عليهم فأمضاه عليهم " <sup>(٢)</sup> ثم سرد رواياته عند مسلم وأبى داود ثم قال / وللجمهور عن حديث ابن عباس هذا عدة أجوبة / <sup>(٣)</sup> ثم ذكر الأول منها ثم ذكر الجواب الثاني قائلا : - / الجواب الثاني عن حديث ابن عباس هو : أن معنى الحديث أن الطلاق الواقع في زمن عمر ثلاثا كان يقع قبل ذلك واحدة ، لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا أو يستعملونها نادرا وأما في عهد عمر فكثرت استعمالهم لها . ومعنى قوله فأمضاه عليهم على هذا القول بأنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله / <sup>(٤)</sup> ثم ذكر ترجيح ابن العربي لهذا القول ونسبته إياه إلى أبى زرعة وكذا البيهقي وأورده بإسناده الصحيح إلى أبى زرعة ثم ذكر قول النووي : وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغيير الحكم في المسألة الواحدة . ثم ذكر نقل القرطبي هذا الجواب عن أبى الوليد الباجي والقاضي عبد الوهاب والكنيا الطبري ثم قال : - / قال مقيدہ

( ١ ) الأضواء ٤٧/٦ ، أحكام قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " من سورة النور .

( ٢ ) مسلم ١٠٩٩/٢ ، رقم ١٤٧٢ ، وأبو داود ٢٦١/٢ ، والنسائي ١٤٥/٦ .  
( ٣ ) الأضواء ١٧٩/١ ، ١٨٠ أحكام قوله تعالى " الطلاق مرتان " . . . الآية من سورة البقرة .

( ٤ ) الأضواء ١٨٣/١ أحكام قوله تعالى " الطلاق مرتان " . . . الآية من سورة البقرة .

( عفا الله عنه ) : ولا يخفى ما فى هذا الجواب من التعسف ، وإن قال به بعض أجلاء العلماء / <sup>(١)</sup> فتراه رد هذا الجواب عن حديث ابن عباس مع أن مذهبه واختياره على خلاف ظاهر حديث ابن عباس فلم يمنعه ما يذهب اليه من أن يرد الجواب المتعسف عن الحديث .

وحين ذكر جواب أهل العلم عن حديث ابن عباس بأنه ليس فيه أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) علم بذلك فأقره والدليل انما هو فيما علم به وأقره ، لا فيما لم يعلم به ، قال : / قال مقيد ( عفا الله عنه ) - ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، لأن جماهير المحدثين والأصوليين على أن ما أسنده الصحابي الى عهد النبى ( صلى الله عليه وسلم ) له حكم المرفوع ، وإن لم يصرح بأنه بلغه ( صلى الله عليه وسلم ) وأقره / <sup>(٢)</sup> فتراه رد هذا الجواب رغم كونه يؤيد قوله على خلاف عادة بعض أصحاب المذاهب حيث يستमित فى نصرة مذهبه بكل ما فيه ولو شبهة دليل .

وهو ( رحمه الله ) يذهب الى أن الجمع المذكور فى حديث ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما وهو عند مسلم وأحمد وأصحاب السنن الا ابن ماجه بلفظ / جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك ؟ قال : أراد ألا يخرج أمته / <sup>(٣)</sup> انما هو جمع ضرورى واكد ما ذهب اليه بأدلة ومرجحات ومنها قوله / وما يدل على ذلك أيضا ما قاله الترمذى فى آخر سننه فى كتاب العلل منه ولفظه جميع ما فى كتابي هذا من الحديث معمول به وه أخذ بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين . حديث ابن عباس " أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب

( ١ ) الأضواء ١٨٣ / ١ أحكام قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) . . الآية من سورة البقرة

( ٢ ) الأضواء ١٩٦ / ١ أحكام قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) الآية من سورة البقرة .

( ٣ ) الأضواء ٣٨٨ / ١ أحكام ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )

من سورة النساء . والحديث فى البخارى ١٣٦ / ١ ، ٦٩ / ٢ ، مسلم ٤٨٩ / ١ ،

رقم ٧٠٥ ، ابوداود ٦ / ٢ من ١٢١٠ - ١٢١١ ، الترمذى ٣٥٤ / ١ رقم

١٨٧ ، النسائى ٢٩٠ / ١ .



والعشاء من غير خوف ولا سفر \* . . الخ وه تعلم أن الترمذى يقول : انه لم يذهب أحد من أهل العلم الى العمل بهذا الحديث فى جمع التقديم أو التأخير فلم يبيح الا الجمع الصورى فيتعين - قال مقيد ( عفا الله عنه ) - روى عن جماعة من أهل العلم أنهم أجازوا الجمع فى الحضر للحاجة مطلقا لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة . منهم ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابى عن جماعة من أصحاب الحديث . قال ابن حجر : وحجتهم ما تقدم فى الحديث من قوله — " لئلا تخرج أمتى " وقد عرفت ما سبق أن الأدلة تعين حمل ذلك على الجمع الصورى كما ذكر والعلم عند الله تعالى / <sup>(١)</sup> فتراه تعقب الترمذى فى زعمه أنه لم يعمل به أحد من أهل العلم مع أن هذا لوضح ما يؤيد مذهبه .

وفى مسألة : اذا فرغ المتمتع من عمرته ، وكان قد ساق هديا رجح الشيخ أن له التحلل ولا يمنعه سوق الهدى من ذلك لأنه متمتع ولكنه يؤخر ذبح هدى تمتعه حتى يرمى جمرة العقبة يوم النحر ثم استرسل فى التدليل لما رجحه والجواب عما استدل به القائلون بأنه لا يجوز له الا حلال حتى يبلغ الهدى محله يوم النحر ومع ذلك فبعد أن فرغ من المناقشة قال : - / وقول من قال ان سوق الهدى فى عمرته يمنعه من الا حلال منها ، حتى ينحر يوم النحر له وجه قوى من النظر لدخوله فى ظاهر عموم قوله تعالى / ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله / وهذا المعتمر المتمتع الذى ساق معه هدى التمتع ان حل من عمرته حلق قبل أن يبلغ هديه محله والعلم عند الله تعالى / <sup>(٢)</sup> فتراه أعتد بقول المخالفين له فيما ذهب اليه ولم يبلغ قولهم بل ذكر وجه قوته من حيث النظر ، وبعد ان ساق قولى العلماء فى حكم

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ أحكام ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٥٧٣ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله . . . من بهيمة الأنعام ) من سورة الحج .

الأضحية وأدلة كل منهم قال / وقد رأيت أدلة القائلين بالوجوب والقائلين بالسنة ،  
والواقع في نظرنا أنه ليس في شيء من أدلة الطرفين دليل جازم سالم من المعارض على  
الوجوب ولا على عدمه <sup>(١)</sup> ثم شرع يوضح ذلك .

والشيخ ( رحمه الله ) يرجح نسخ الأمر بالفرع <sup>(٢)</sup> والعتيرة <sup>(٢)</sup> كما هو مذهب  
جماهير العلماء وكما دل عليه حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ / لا فرع ولا عتيرة <sup>(٣)</sup> /  
وفي نهاية المبحث الذي ذكر فيه قولي العلماء فيها بالنسخ وعدمه أخذ يبين  
أسباب ترجيحه للنسخ وهي أمور : - منها حديث مسلم الآنف الذكر ومنها أنه مذهب  
الجمهور . ثم قال / ومنها : أن ذلك كان من فعل الجاهلية وكانوا يتقربون بها  
لطاغيتهم . وللمخالف أن يقول في هذا الأخير : أن المسلمين يتقربون بها لله  
ويتصدقون بلحومها <sup>(٤)</sup> فتراه رد هذا الأخير من المرجحات مع كونه - لو صح -

( ١ ) الأضواء ٦١٨/٥ أحكام قوله تعالى ( فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير )  
من سورة الحج .

( ٢ ) في رواية مسلم : زاد أبو رافع : والفرع أول النتاج ، كان ينتج لهم فيذبحونه  
اهد ، وهو بفتح الفاء والراء وقال النووي : قال الشافعي وأصحابه وآخرون :  
الفرع : هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة  
نسلها ، وهكذا فسره كثيرون من أهل اللغة وغيرهم ، وقال كثيرون منهم :  
هو أول النتاج كانوا يذبحونه لالهتهم : وهي طاغيتهم ، وكذا جاء هذا  
التفسير في صحيح البخاري وسنن أبي داود . وقيل هو أول النتاج لمن بلغت  
إبله مائه يذبحونه . وقال شعر : قال أبو مالك : كان الرجل إذا بلغت إبله  
مائة قدم بكرا فنحره لصنمه ويسمونه : الفرع \* اهد . كلام النووي . وأما العتيرة  
بمعين مهمل مفتوحة ثم تاء فهي : ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من  
رجب ، ويسمونها الرجبية أيضا \* اهد . فكله من الأضواء ٦٤٦/٥ .

( ٣ ) البخاري ١١٠/٧ ، مسلم ١٥٦٤/٣ ، رقم ١٩٧٦ ، أبو داود ١٠٥/٣ رقم

٢٨٣١ - ٢٨٣٢ ، الترمذي ٩٥/٤ رقم ١٥١٢ ، النسائي ١٦٧/٧ .

( ٤ ) الأضواء ٦٤٩/٥ أحكام قوله تعالى ( فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير )

من سورة الحج .

من مرجحات ما يذهب اليه . وفي قوله تعالى ( والذين هم للزكاة فاعلون )<sup>(١)</sup> ذكر قولى العلماء فى المراد بالزكاة هنا ، هل هي زكاة الأموال أو تطهير النفس من الشرك والمعاصي بالايمان بالله وطاعته وطاعة رسله . وانصف انصافا شديدا فى عرض أدلة الطرفين ومرجحات كل من القولين ولم يصرح بترجيحه أحدهما<sup>(٢)</sup>

## ٢ - الاعتداد بأقوال المخالفين وذكر ما يتفرغ عليها :-

من الملامح البارزة أيضا فى أسلوبيه مع المخالفين له فى رأى هو الاعتداد بقول المخالف وعدم الضرب عنه صفحا بل انه ليجعل احتمال كون الحق مع المخالف واردا حتى انه ليذكر ما يتفرغ عليه وما ينبنى عليه من أحكام وهذا ناتج عن انصافه ( رحمه الله ) فهو حين يرجح أن الحلق نسك فانه يعتبر القول الآخر القائل بأنه ليس بنسك انظر اليه وهو يقول :- / ولا شك أن الذى تدل نصوص الشرع على رجحانه أن الحلاق نسك على من أتم نسكه وعلى من فاته الحج وعلى المحصر بعد و وعلى المحصر بمرض . وعلى القول الصحيح من أن الحلاق نسك فالمحصر يتحلل بثلاثة أشياء وهي النية وذبح الهدى والحلاق ، وعلى القول بأن الحلق ليس بنسك يتحلل بالنية والذبح<sup>(٣)</sup> / وحين رجح أن المراد بالقصر فى قوله تعالى ( وإذا ضربتم فمضى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفرو . . . ) الآية قصر كقيمتها لا كميتها<sup>(٤)</sup> لم يبلغ القول الآخر بل اعتبره وفرع عليه فروعا فى الاحكام حيث قال / فروع تتعلق بهذه الآية الكريمة على القول بأنها فى قصر الرباعية ، كما

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٥٧ أحكام قوله تعالى ( والذين هم للزكاة فاعلون ) من سورة المؤمنين .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٧٥٨ ، ٧٥٩ أحكام قوله تعالى ( والذين هم للزكاة فاعلون ) من سورة المؤمنين .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٣٧ أحكام قوله تعالى ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) من سورة البقرة .

( ٤ ) الأضواء ١ / ٣٣٧ أحكام قوله تعالى ( وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح ) من سورة النساء .

يفهم من حديث يعلى بن أمية عن عمر بن الخطاب ( رضى الله عنهما ) عند مسلم وأحمد وأصحاب السنن كما تقدم / (١) ثم سرد ستة فروع فى ثمان عشرة صفحة وحين رجع أن المراد بطرفي النهار صلاة الصبح أوله ، وصلاة الظهر والعصر آخره أى فى النصف الأخير منه وأشار بزلف من الليل الى صلاة المغرب والعشاء قال : - / وقال ابن كثير : - يحتمل أن الآية نزلت قبل فرض الصلوات الخمس وكان الواجب قبلها صلاتان : صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وقيام الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس ، وعلى هذا فالمراد بطرفي النهار الصلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها والمراد بزلف من الليل قيام الليل / (٢) فتراه اعتبر القول المخالف وذكر تفسير الآية عليه . مع كونه يرى بعده حيث قال معقبا على قول ابن كثير الاتف الذكر / قال مقيد ( عفا الله عنه ) الظاهر أن هذا الاحتمال الذى ذكره الحافظ ابن كثير ( رحمه الله ) بعيد ، لأن الآية نزلت فى أبى اليسر (٣) فى المدينة بعد فرض الصلوات بزمن فهى على التحقيق مشيرة لأوقات الصلاة ، وهى آية مدنية فى سورة مكية (٤) وبعد أن ذكر أقوال العلماء فى المحرم إذا دل محرما آخر على الصيد فقتله وأن مذهب أحمد : عليهما جزاء واحد بينهما ومذهب أهل الرأى : على كل واحد منهما جزاء كامل . ومذهب الشافعي ومالك : الجزاء كله على المحرم المباشر وليس على المحرم الدال شىء ورجح هو هذا القول الأخير قائلا / وهو الجارى على قاعدة تقديم المباشر على المتسبب فى الضمان ، والمباشر هنا يمكن تضمينه لأنه محرم وهذا

( ١ ) الأضواء ٣٦٠ / ١ أحكام قوله تعالى ( وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح . . . ) من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٣٧٩ / ١

( ٣ ) قال ابن حجر فى الإصابة ٢١٨ / ٧ / يفتحيتين الأنصارى اسمه كعب بن عمرو ابن عباد . /

( ٤ ) الأضواء ٣٧٩ / ١ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) من سورة النساء .

هو الأظهر وعليه فعلى الدال الاستغفار والتوبة <sup>(١)</sup> ورغم ذلك فقد اعتبر القوليين الآخرين حيث أرفد قائلا :- / وهذا تعرف حكم ما لو دل محرم محرما ، ثم دل هذا الثاني محرما ثالثا ، وهكذا فقتله الأخير . ان لا يخفى من الكلام المتقدم أنهم على القول الأول شركاء في جزاء واحد - وعلى الثاني : على كل واحد منهم جزاء . وعلى الثالث لا شيء الا على من باشر القتل <sup>(١)</sup> / .

### ٣ - احترامه للأئمة ولأقوالهم :

وهو ( رحمه الله ) حين يتجرد للدليل ولا يبالى بمن خالفه مهما كان فى العلم والجلالة والقدر فهو فى نفس الوقت يحفظ للأئمة مكانتهم ولا يتنكر لهم ولا يسفه آراءهم أو يسخر منها بل يردّها مع كامل الاحترام لهم والتماس العذر لهم ما أمكن انظر الى قوله ( رحمه الله ) : / وما روى عن طاوس ( رحمه الله ) من أنه كان لا يحضر نكاح سوداء بأبيض ولا بيضاء بأسود ويقول هذا من قول الله تعالى ( فليغيرن خلق الله ) فهو مردود بأن اللفظ وان كان يحتمله ، فقد دلت السنة على أنه غير مراد بالآية فمن ذلك انفاذه ( صلى الله عليه وسلم ) نكاح مولاة زيد بن حارثة ( رضى الله عنه ) وكان أبيض بظئره بركة أم أسامة وكانت حبشية سوداء ومن ذلك انكاحه ( صلى الله عليه وسلم ) أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس وكانت بيضاء قرشية وأسامة أسود ، وكانت تحت بلال أخت عبد الرحمن بن عوف من بني زهرة بن كلاب وقد سها طاوس ( رحمه الله ) مع علمه وجلالته عن هذا <sup>(٢)</sup> / .

وبعد أن قرر أن القرآن العظيم بين براءة يوسف ( عليه الصلاة والسلام ) من الوقوع فيما لا ينبغى عند تفسيره لقوله ( ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ) حيث بين القرآن شهادة كل من له تعلق بالمسألة ببراءته ، وشهادة الله له بذلك واعتراف

( ١ ) الأضواء ٢ / ٤٦ ( أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر . . ) الآية من

سورة المائدة .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٤١٨ ( أحكام قوله تعالى ( ولا منهم فليغيرن خلق الله ) .

ابليس به . ثم ذكر الأدلة على شهادة كل من سبق ثم نقل كلام الرازي عند هذه الآية حيث قال / وعند هذا نقول : هؤلاء الجهال الذين نسبوا الى يوسف هذه الفضيحة ان كانوا من اتباع دين الله فليقبلوا شهادة الله تعالى على طهارته ، وان كانوا من اتباع ابليس وجنوده فليقبلوا شهادة ابليس على طهارته ولعلمهم يقولون : كنا فسى أول الأمر تلازمه ابليس الى أن تخرجنا عليه فزدنا في السفاهة عليه كما قال الخوارزمي : وكنت امرأة من جند ابليس فارتقى . . . بي الحال حتى صار ابليس من جندي فلومات قبلي كنت أحسن بعمده . . . طرائق فسق ليس يحسنها بعمدي

فثبت بهذا الكلام أن يوسف ( عليه السلام ) برئ مما يقول هؤلاء الجهال / اهـ كلام الرازي . ثم عقب عليه الشيخ قائلا / ولا يخفى ما فيه من قلة الأدب مع من قال تلك المقالة من الصحابة وعلماء السلف الصالح . وعذر الرازي في ذلك هو اعتقاده ان ذلك لم يثبت عن أحد من السلف الصالح / <sup>(١)</sup> فتراه ينقم على الرازي ( رحمهما الله ) قلة أدبه مع من قالها من الصحابة وعلماء السلف وذلك تأديبا معهم مهما فحش غلطهم . ثم يعود فليلتصم العذر للرازي نفسه في صدور هذا القول منه وهذا غاية الأدب مع أهل العلم والفضل . ومن ذلك قوله بعد أن رجح أن معنى "فمحونا آية الليل" أي لم نجعل في القمر شعاعا كشعاع الشمس ————— يرى به الأشياء رؤية بينه . فنقص نور القمر عن نور الشمس هو معنى الطمس على هذا القول . رجحه لمقابلته تعالى له بقوله ( وجعلنا آية النهار مبصرة ) قال عقب ذلك / والقول بأن معنى محو آية الليل : السواد الذي في القمر ليس بظاهر عندي وأن قال به بعض الصحابة الكرام وبعض أجلاء أهل العلم / <sup>(٢)</sup> فتراه رد أقوالهم

( ١ ) الأضواء ٥٨ / ٣ تفسير قوله تعالى ( ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى

برهان ربه ) من سورة يوسف .

( ٢ ) الأضواء ٦١ / ٣ تفسير قوله تعالى ( وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا

آية الليل . . . ) الآية من سورة الاسراء .

مع كامل الأدب والاحترام لهم ( رحمهم الله ) .

وحين نقل مخالفة مالك ( رحمه الله ) للجمهور في قولهم يسن تقليد الهدى من الغنم لحديث عائشة في الصحيحين \* أنه ( صلى الله عليه وسلم ) أهدى غنماً فقلدها \* <sup>(١)</sup> التمس له العذر قائلا / والظاهر أن مالكا لم يبلغه حديث تقليد الغنم ولو بلغه لعمل به لأنه صحيح متفق عليه <sup>(٢)</sup> وهو غاية في احسان الظن بالأئمة ( رحمهم الله ) .

وحين قرر منع الاستئناء باليد المعروف بجلد عميرة مستدلا بقوله تعالى ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) قال / وما روى عن الامام أحمد مع علمه وجلالته وورعه من اباحة جلد عميرة مستدلا على ذلك بالقياس قائلا : هو اخراج فضلة من البدن تدعو للضرورة الى اخراجها ، فجاز ، قياسا على الفصد والحجامة كما قال في ذلك بعض الشعراء :-

اذا حلت بواد لا أنيس به . . فاجلد عميرة لا عار ولا حرج

فهو خلاف الصواب وان كان قائله في المنزلة المعروفة التي هو بها لأنه قياس يخالف ظاهر عموم القرآن والقياس ان كان كذلك رد بالقادح المسمى فساد الاعتبار <sup>(٣)</sup> /

وحين قرر أن الصواب أن كل ولد جاءت به امرأة الصغير قبل بلوغه أنه لا يلحق به ، ولا يحتاج الى لعان ورد قول من قال من الحنابلة ومن وافقهم : ان الزوج ان كان ابن عشر سنين لحقه الولد وكذلك تسع سنين ونصف قال ( رحمه الله ) :-

/ واستدل لهم على لحوق الولد بالزوج الذي هو ابن عشر سنين بحديث ( واضربوهم

( ١ ) البخارى ١٩٨ / ٢ ، مسلم ٩٥٨ / ٢ رقم ١٣٢١ ، ابوداود ١٤٦ / ٢ رقم

١٧٥٥ ، الترمذى ٢٥٢ / ٣ رقم ٩٠٩ ، النسائى ١٧٣ / ٥ .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٥٧٥ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله . . . على ما رزقهم

من بهيمة الأنعام ) من سورة الحج .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٧٧٠ أحكام قوله تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون . . . )

الآية من سورة المؤمنون .

على الصلاة لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع ( ظاهر السقوط وان اعتمده ابن قدامه مع علمه وغيره من الحنابلة / <sup>(١)</sup> فهو حين يعترض بهذه الكلمة - مع علمه - انما يلحقن طلبه العلم الأدب مع الأئمة مهما ظهر لهم خلاف قولهم ويد رأ شبهة يلقيهم المتعصبه من المقلدين حاصلها أن مخالفة امام ما تعنى الطعن في علمه وانتقاصه

٤ - شدته على المبتدعة :-

بيد أن هذا الأدب الجم والتواضع البالغ انما كان مع من يستحق ذلك من أهل العلم والايمان أئمة الهدى ( رحمهم الله ورضى عنهم ) أما من يقول على الله بغير علم ويحمل آيات الكتاب مالا تحتمله فلا تكريم له بل يوقف عند حده حماية لجناب الدين ودرءاً عن حياضه ، انظر مثلاً الى قوله ( رحمه الله ) في سورة الحجر / تنبيه : اعلم أن ما يزعمه بعض من لا علم عنده من أن الكتاب والسنة دلا على اتخاذ القبور مساجد يعنى بالكتاب قوله تعالى " قال الذين غلبوا على أمرهم لننخذن عليهم مسجداً " ويعنى بالسنة ما ثبت في الصحيح من أن موضع مسجد النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كان فيه قبور المشركين - في غاية السقوط وقائله من أجهل خلق الله / <sup>(٢)</sup> ثم شرع يرد على الاستدلال بالآية ونقل قول ابن جريـر " وقد اختلف في قائلي هذه المقالة أهم الرهط المسلمون أم هم الكفار " ثم قال ما مختصره : / فعلى القول بأنهم كفار فلا حجة في فعلهم وعلى القول بأنهم مسلمون فلا يخفى على أدنى عاقل أن قول قوم من المسلمين في القرون الماضية انهم سيفعلون كذا لا يعارض به النصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الا من

( ١ ) الأضواء ١٥٦/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرو عنها العذاب أن تشهد أربع

شهادات . . . ) الآية من سورة النور.

( ٢ ) الأضواء ١٧٦/٣ أحكام قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين )

من سورة الحجر.



طمس الله بصيرته / (١) وكذلك قوله ( رحمه الله ) في سورة محمد في المسألة الأولى من مسائل ( أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ) / وأعلم أيها المسلم المنصف أن من أشنع الباطل وأعظم القول بغير الحق على الله وكتابه وعلى النبي وسنته المطهرة ، ما قاله الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على الجلالين في سورة الكهف وآل عمران واغتربقوله في ذلك خلق لا يحصى من المتسمين باسم طلبة العلم لكونهم لا يميزون بين حق وباطل - فقد قال الصاوي أحمد المذكور في الكلام على قوله تعالى ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ) الآية بعد أن ذكر الأقوال في انفصال الاستثناء عن المستثنى منه بزمان ما نصه : - وعامة المذاهب الأربعة على خلاف ذلك كله فان شرط حل الإيمان بالمشيئة أن تتصل ، وأن يقصد بهـا حل اليمين ولا يضر الفصل بتنفس أو سعال أو عطاس ، ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية ، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل وربما أداه ذلك للكفر ، لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ١٠ هـ . منه بلفظه فانظريا أخي ( رحمك الله ) ما أشنع هذا الكلام وما أبطله وما أجراً قائله على الله وكتابه وعلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وسنته وأصحابه سبحانه هذا بهتان عظيم - أما قوله بأنه لا يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة ولو كانت أقوالهم مخالفة للكتاب والسنة وأقوال الصحابة فهو قول باطل بالكتاب والسنة واجماع الصحابة ( رضى الله عنهم ) واجماع الائمة الأربعة أنفسهم . . . الى أن قال : - فالذى ينصره هو الضال المضل ،

وأما قوله : ان الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر فهذا أيضا ممن أشنع الباطل وأعظمه ، وقائله من أعظم الناس انتهاكا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) سبحانه هذا بهتان عظيم - والتحقيق الذى لا شك فيه وهو

---

( ١ ) الأضواء ١٧٦/٣ أحكام قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين )

من سورة الحجر .

الذى كان عليه أصحاب رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) في حال من الأحوال بوجه من الوجوه حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح . والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر ألبتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله وإنما يصدر عن لا علم له بالكتاب والسنة أصلاً ، لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرًا والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد ما ظنه أشد من بعد الشمس من الشمس / (١) ثم رد على ظن الصاوي أن ظاهر الآية حل الأيمان بالتعليق بالمشيئة المتأخر زمنها عن اليمين ثم قال ( رحمه الله ) / وما يزيد ما ذكرنا ايضاحاً ما قاله الصاوي أيضاً في سورة آل عمران في الكلام على قوله تعالى ( فأما الذين قى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ) فانه قال على كلام الجلال مانصه : زيغ أى ميل عن الحق للباطل ، قوله : يوقعهم في الشبهات واللبس أى كنعارى نجران ومن هذا حذوهم ممن أخذ بظاهر القرآن ، فان العلماء ذكروا أن من أصول الكفر الأخذ بظواهر الكتاب والسنة ١٠ هـ . فانظر ( رحمك الله ) ما أشنع هذا الكلام وما أبطله وما أجراً قائله على انتهاك حرمة الله وكتابه وسنته ( صلى الله عليه وسلم ) وما أدله على أن صاحبه لا يدري ما يتكلم به . فانه جعل ما قاله نصارى نجران هو ظاهر كتاب الله ، ولذا جعل مثلهم من هذا حذوهم فأخذ بظاهر القرآن . وذكر أن العلماء قالوا ان الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر مع أنه لا يدري وجه ادعاء نصارى نجران على ظاهر القرآن أنه كفر / (٢) ثم بين الشيخ عدم علمه ثم قال / وقول الصاوي في كلامه المذكور في آل عمران ان العلماء قالوا : ان الأخذ

---

( ١ ) الأضواء ٧ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ أحكام قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن . . . )

الآية من سورة محمد .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٤٤٠ أحكام قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن . . . ) الآية من

سورة محمد .

بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر . قول باطل لا يشك في بطلانه من عنده أدنى معرفة - ومن هم الذين قالوا ان الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ؟ سموهم لنا وبينوا لنا من هم ؟ والحق الذى لا شك فيه أن هذا القول لا يقوله عالم ولا متعلم لأن ظواهر الكتاب والسنة هي نور الله الذى أنزله على رسوله - ليستضاء به فى أرضه وتقام به حدوده ، وتنفذ به أوامره وينصف به بين عباده فى أرضه . والنصوص القطعية التى لا احتمال فيها قليلة جدا لا يكاد يوجد منها - الا أمثلة قليلة جدا كقوله تعالى ( فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ) والغالب الذى هو الأكثر هو كون نصوص الكتاب والسنة ظواهر وقد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب حتى يرد دليل شرعى صارف عنه الى المحتمل المرجوح وعلى هذا كتل من تكلم فى الأصول فتنفير الناس وإبعادها عن كتاب الله وسنة رسوله بدعى أن الأخذ بظواهرهما من أصول الكفر هو من أشنع الباطل وأعظمه كما ترى - وأصول الكفر يجب على كل مسلم أن يحذر منها كل الحذر ويتباعد منها كل التباعد ويتجنب أسبابها كل الاجتناب فيلزم على هذا القول المنكر الشنيع وجوب التباعد من الأخذ بظواهر الوحي وهذا كما ترى - وما ذكرنا يتبين أن من أعظم أسباب الضلال ، ادعاء أن ظواهر الكتاب والسنة دالة على معان قبيحة ليست بلائقة - والواقع فى نفس الأمر بعدد ما وراءتها من ذلك - وسبب تلك الدعى الشنيعة على ظواهر كتاب الله وسنة رسوله هو عدم معرفة مدعيها ولأجل هذه البلية العظمى والطامة الكبرى ، زعم كثير من المنظرين الذين عندهم فهم ، أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها غير لائقة بالله - لأن ظواهرها المتبادرة منها هو تشبيه صفات الله بصفات خلقه . . . الى أن قال وهذه الدعى الباطلة من أعظم الافتراء على آيات الله تعالى وأحاديث رسوله

( ١ ) / ( صلى الله عليه وسلم )

( ١ ) الأضواء ٧ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ الكلام على ( أفلا يتدبرون القرآن . . . ) من سورة

ثم شرع في الرد التفصيلي على ذلك والشاهد من هذا النقل الطويل قسوة الشيخ في رده على من أعظم الغيبة وقال بغير علم فلا احترام أهله الذين هم أهله أما من تجاوز حده وقال على كتاب الله وسنة رسوله بغير علم فللشيخ معهم شأن آخر - وقريب من ذلك قوله ( رحمه الله ) في ثنايا تفسير قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) حيث قال / وما قاله الزمخشري في تفسير هذه الآية الكريمة يستغريه كل من رآه لقبه وشناعته ، ولم أعلم أحدا من الكفار فيما قص الله في كتابه عنهم يتجرأ على مثله أو قريب منه وهذا مع عدم فهمه لما يقول وتناقض كلامه وسنذكر هنا كلامه القبيح للتنبيه على شناعة غلظه الديني واللغوي / <sup>(١)</sup> . . . . ثم نقل كلامه من الكشف وفيه : / وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتحميل لفرض وهو المبالغة في نفي الولد والاطناب فيه / <sup>(٢)</sup> الى أن قال الزمخشري : - / ونظيره أن يقول العدلي للمجبر : ان كان الله تعالى خالقا للكفر في القلوب ومعذبا عليه عذابا سرمدا فأنا أول من يقول : هو شيطان وليس باله / <sup>(٣)</sup> ثم نقل بقية كلامه على الآية ثم قال ( رحمه الله ) / وفي كلامه هذا من الجهل بالله وشدة الجراءة عليه والتخبط والتناقض في المعاني اللغوية ما الله به عالم / <sup>(٤)</sup> ثم شرع يفصل ذلك الى أن قال / فانظر قول هذا الضال في ضربه المثل في معنى هذه الآية الكريمة بقول الضال الذي يسميه العدلي : ان كان الله خالقا للكفر في القلوب . . . الخ / <sup>(٥)</sup> الى

---

( ١ ) الأضواء ٢٩٩ / ٧ ، ٣٠٠ تفسير قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول

العابدين ) من سورة الزخرف .

( ٢ ، ٣ ) الأضواء ٢٩٧ / ٣٠٠ تفسير قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول

العابدين ) من سورة الزخرف .

( ٤ ) الأضواء ٢٩٧ / ٣٠١ تفسير قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين )

من سورة الزخرف .

( ٥ ) الأضواء ٢٩٧ / ٣٠٢ تفسير قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول

العابدين ) من سورة الزخرف .

أن قال / فانظر ( رحمك الله ) فظاعة جهل هذا الانسان بالله وشدة تناقضه  
 في المعنى العربي للآية / <sup>(١)</sup> ثم شرع يوضح ذلك ثم قال :- / وقد أعرضت عن  
 الاطالة في بيان بطلان كلامه ، وشدة ضلاله وتناقضه لشناعته ، ووضوح بطلانه ،  
 فهي عبارات مزخرفة وشقشقة لا طائل تحتها وهي تحمل في طياتها الكفر والجهل  
 بالمعنى العربي للآية والتناقض الواضح / <sup>(٢)</sup> الى أن قال / فالإيمان بالقدر خيره  
 وشره الذي هو من عقائد المسلمين جعله الزمخشري يقتضي أن الله شيطان ،  
 سبحانه الله وتعالى عما يقوله الزمخشري علوا كبيرا وجزى الزمخشري بما هو  
 أهله / <sup>(٣)</sup> والمقصود من هذا النقل الاقتصار على ما يتعلق بالمبحث ومن  
 أراد قراءة الموضوع مستوفى فليرجع الى الأضواء نفسه .

وفي المسألة السادسة من مسائل قوله تعالى ( وداود وسليمان إذ يحكمان في  
 الحرث . . . الآية ) أخذ يضرب الأمثلة للقياس الصحيح وقدّم لذلك بقوله  
 / وسنضرب لك أمثلة من ذلك تستدل بها على جهل الظاهرية القادح الفاضح  
 وقولهم على الله وعلى رسوله وعلى دينه أبطل الباطل ، الذي لا يشك عاقل في بطلانه  
 وعظم ضرره على الدين بدعوى أنهم واقفون مع النصوص وأن كل مالم يصرح بلفظه  
 في كتاب أو سنة فهو معفو عنه ولو صرح بعلة الحكم المشتبهة على مقصود الشارع من  
 حكمه التشريع فأهدروا المصالح المقصودة من التشريع وقالوا على الله ما يقتضي أنه  
 يشرع المضار الظاهرة لخلقه . <sup>(٤)</sup>

( ١ ) الأضواء ٣٠٣ / ٧ تفسير قوله تعالى ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين )  
 من سورة الزخرف .

( ٢ ) الأضواء ٣٠٣ / ٧ تفسير قوله تعالى ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول  
 العابدين ) من سورة الزخرف .

( ٣ ) الأضواء ٣٠٤ / ٧ تفسير قوله تعالى ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول  
 العابدين ) من سورة الزخرف .

( ٤ ) الأضواء ٦٤٧ / ٤ ، ٦٤٨ الكلام على قوله تعالى ( وداود وسليمان إذ يحكمان  
 في الحرث . . . حكما وعلمًا ) من سورة الأنبياء .

ثم شرع يضرب الأمثلة ويعقب عليها وما قاله في ذلك / فانظر عقول الظاهرية وقولهم على الله ما يقتضي أنه أباح للقضاة الحكم في حقوق المسلمين في الأحوال المانعة من قدره على استيفاء النظر في الأحكام <sup>(١)</sup> وما قاله أيضا / فانظر عقول الظاهرية وما يقولون على الله ورسوله من عظام الأمور بدعى الوقوف مع النص . ودعى ببعض الظاهرية أن آية " والذين يرمون المحصنات " شاملة للذكور بلفظها بدعى أن المعنى يرمون الفروج المحصنات من فروج الاناث والذكور من تلاعبهم وجهلهم بنصوص الشرع <sup>(٢)</sup> ثم بين وجه ذلك . ثم بين أنه يلزم على قول الظاهرية أنه لو ملأ آنية كثيرة من البول ثم صبها في الماء الراكد أو تغوط فيه أن كل ذلك عفو مسكوت عنه . . . الى أن قال / وهذا لو صدر من أدنى عاقل لكان تناقضا معيبا عند جميع العقلاء فكيف بمن ينسب ذلك الى الله ورسوله عيانا بالله تعالى بدعى الوقوف مع النصوص <sup>(٣)</sup> / ولذلك فهو ( رحمه الله ) حين قرر أن أكثر علماء الأصول على أن مفهوم الموافقة الذي المسكوت عنه فيه أولى بالحكم من المنطوق من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس خلافا للشافعي وقوم ، وكذلك المساوى على التحقيق ثم ضرب لذلك أمثلة من القرآن والسنة قال بعد ذلك : / ولا نزاع في هذا عند جماهير العلماء وانما خالف فيه بعض الظاهرية ومعلوم أن خلافهم في مثل هذا لا أثر له <sup>(٤)</sup> فلم يعتد بخلافهم في ذلك ان لا وجه له من النظر .

وليس كل خلاف جاء معتبرا . . . الا خلافا له وجه من النظر

وبعد ذلك كله نستطيع أن نقول : ان الشيخ ( رحمه الله ) كان منصفا كل

( ١ ) الأضواء ٦٤٨ / ٤ نفس الموضوع السابق .

( ٢ ) الأضواء ٦٤٩ / ٤ كالذى قبله .

( ٣ ) الأضواء ٦٥٠ / ٤ نفس الموضوع السابق .

( ٤ ) الأضواء ٤٣٤ / ١ أحكام قوله تعالى ( فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) من سورة النساء .

الانصاف مع من يخالفه في الرأي فلم يكن يعتمر قوله هو الحق الذي لا يحتل الباطل الا اذا كان مستندا الى نص أما في مواضع الاجتهاد فما أشد تواضعه ( رحمه الله ) وأدبه مع أئمة الهدى ومصابيح الدجى ( رحمهم الله ورضى عنهم ) رغم مزاحمته لهم في النظر وتوفر آلة الاجتهاد فيه فتراه يقدم المقدمات للاقدام على مخالفة الأئمة ( رحمهم الله ) كل ذلك لئلا يتخذ ذلك ذريعة للنيل منهم عند من يقرأ كلامه ولم يعرف طرائق العلماء في البحث ولئلا يضم أذنيه عن كلامه ( رحمه الله ) من ابتلى بالتقليد الأعى وعنده آلة النظر .

فرحمه الله رحمة واسعة لقد كان كتابه مدرسة يتعلم فيها طالب العلم الأدب والعلم معا ولا أدل على انصافه ( رحمه الله ) من أنه بالرغم من رده القاسي على الزمخشري في قوله الاتف الذكر إلا أن ذلك لم يمنعه من النقل من كتابه حيث نقل منه بعد هذا الرد أكثر من عشر مرات ، وأما قصوته على من ذكر فهي أيضا دليل على الانصاف والعدل وهو وضع كل أمر في موضعه المناسب فالشدة في موضع اللين حق وخرق واللين في موضع الشدة عجز وخور والقسطاس بينهما - فاعطاء كل أمر ما يستحقه هو مقتضى العدل والانصاف .

وقبل أن أختتم هذا البحث أحب أن أشير الى أن الشيخ ( رحمه الله ) قد لا يصرح باسم المخالف حينما يرد قوله وذلك ان كان من المعاصرين غالبا كما فعل بعد أن قرر أنه / لا يجوز اخراج زكاة الثمار الا من التمر اليابس والزبيب اليابس / <sup>(١)</sup> وناقش الأدلة حيث قال بعد ذلك / وما ذكرنا تعلم أن ما يدعيه بعض أهل العلم من المتأخرين من جواز اخراج زكاة النخل رطبا وسرا غير صحيح ولا وجه له ولا دليل عليه / <sup>(٢)</sup> ، ومثل ذلك قوله ( رحمه الله ) بعد أن قرر جواز الأنسك

( ١ ) الأضواء ٢ / ٢٣٨ .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٢٤٤ أحكام قوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) من سورة الأنعام .

الثلاثة في الحج ما نصه : / وذلك تعلم أن قول بعض التأخرين بمنع الافراد مطلقا مخالف للصواب كما ترى ، والعلم عند الله تعالى <sup>(١)</sup> / ولعله يقصد بـه العلامة محمد ناصر الدين الألباني حيث قرر ذلك في رسالة له بعنوان ( حجة النبي صلى الله عليه وسلم ) وهو مسبوق بابن عباس ( رضى الله عنهما ) وابن القيم ( رحمه الله ) ولعل له هدفا تربويا في عدم التصريح بأسمائهم وقد رأيت فعل ذلك مع ابن العربي ( رحمه الله ) فيما أظن فبعد أن ذكر قول الشافعي ( رحمه الله ) / معنى قوله تعالى \* ألا تعولوا \* أى يكثر عيالك من عال الرجل يعول اذا كثر عياله <sup>(٢)</sup> قال ( رحمه الله ) / وقول بعضهم : ان هذا لا يصح وأن المسموع أعال الرجل بصيغة الرباعى على وزن أفعل فهو معيل اذا كثر عياله فلا وجه له <sup>(٢)</sup> ثم بين سبب ذلك والله أعلم .

---

( ١ ) الأضواء ١٧٢/٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٤٢٦/١ الكلام على قوله تعالى ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ) من سورة النساء . وانظر أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤/١ - ٣١٥ وهو مالكي .



### المبحث الرابع

مقارنة عامة بين تفسيره وتفسير من سبقه في آيات الأحكام

١ - الجصاص ٢ - الكيا الهراسي ٣ - ابن العربي

٤ - القرطبي

قبل أن أبدأ الحديث عن المقارنة بين مناهجهم في كتبهم أود أن أعطي القارئ ترجمة موجزة لكل واحد منهم ( رحمهم الله ) فأقول :-

١ - الجصاص :- هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي كان امام الحنفية في عصره له تصانيف منها :- أحكام القرآن وهو محل الحديث وشرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وشرح جامع محمد وكتاب في أصول الفقه وشرح الأسماء الحسنى وأدب القضاء ولد ببغداد سنة خمس وثلاثمائة ومات سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة ، والجصاص نسبة الى العمل بالجص وهو لقب له . ( ١ )

٢ - الكيا الهراسي : هو عمان الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بالكيا الهراسي - وهي بكسر الكاف وفتح الياء المخففة معناه في لغة المعجم : الكبير القدير بين الناس - ( ٢ ) شيخ الشافعية في بغداد ولد سنة خمسين وأربعمائة للهجرة وتوفي سنة أربع وخمسمائة ، ( ٣ ) وله من المصنفات " أحكام القرآن " .

٣ - ابن العربي - هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي يكنى أبا بكر ، ولد ليلة

( ١ ) انظر ص ٤ من مقدمة أحكام القرآن له وهي منقولة من كتاب " الفوائد البهية في تراجم الحنفية لعبد الحي اللكنوي الهندي " .

( ٢ ) وفيات الأعيان ١ / ٥٩٠ .

( ٣ ) الشذرات ٤ / ٨ ، ٩٠ .

الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة للهجرة ، لـه مصنفات كثيرة منها " أحكام القرآن " وهو محل المقارنة ، توفي في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة للهجرة ( رحمه الله )<sup>(١)</sup>

٤ - القرطبي<sup>(٢)</sup> : هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ( باسكان الراء والحاء المهبط ) الأنصارى الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر لـه مؤلفات منها : ١ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان - وهو المقصود بالمقارنة . ٢ - الأسنى في شرح الأسماء الحسنى ٣ - التذكار في أفضل الأذكار ، وضعه على طريقه التبيان للنووي لكن هذا أتم منه وأكثر علما ٤ - التذكرة بأمور الآخرة ٥ - شرح التقصى - وغيرها . توفي ليلة الاثنين التاسع من شوال سنة احدى وسبعين وستمائة للهجرة .

أما المقارنة بين كتبهم ( رحمهم الله ) فسأحصرها في أربع مسائل وهي : - ١ - المنهج العقدي ٢ - المنهج الفقهي من حيث التذهب والتعصب المذهبي والتجرد من ذلك ٣ - المنهج العام للكتاب من حيث شموله لجميع آيات القرآن أو عدمه ٤ - موقفهم من الاسرائليات .

أما المنهج العقدي : - فالشيخ ( رحمه الله ) يسلك مسلك السلف ( رضى الله عنهم ) في جميع أبواب الاعتقاد<sup>(٣)</sup>

أما الجصاص ( رحمه الله ) فقد ذكر عنه الدكتور محمد حسين الذهبي تحت عنوان " تأثر الجصاص بمذهب المعتزلة " <sup>(٤)</sup> نماذج

( ١ ) من مقدمة كتاب أحكام القرآن وهي مستخلصة من الوفيات والصلة وطبقات الحفاظ

للسيوطي والأعلام للزركلى .

( ٢ ) الترجمة مقتبسة من الترجمة المثبتة في أول كتابه وهي مقتبسة من " الديباج

المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب " لابن فرحون ، و " نفع الطيب " للمقرئ .

( ٣ ) سبق في ترجمته ما يؤكد ذلك .

( ٤ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤١ .

تدل على مخالفته لمذهب السلف.

منها أنه ذكر حقيقة السحر بقوله / ومتى أطلق فهو اسم لكل أمر موه باطل لا حقيقة له ولا ثبات / <sup>(١)</sup> ونفى سحر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الثابت في صحيح البخاري وقال / ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين تلعب بالهشوات الطغام . . . / <sup>(٢)</sup> الخ كلامه في تكذيب ذلك ، ومن النماذج التي ذكرها الذهبي ( رحمه الله ) نفيه رؤية الله جل وعلا عند قوله تعالى ( لا تدركه الأبصار ) <sup>(٣)</sup> وقال / ولا يجوز أن يكون مخصوصا بقوله تعالى ( وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ) <sup>(٤)</sup> لأن النظر محتمل لمعان منها انتظار الثواب . . . فلما كان محتملا للتأويل لم يجز الاعتراض به على ما لا مساغ للتأويل فيه ، والأخبار المروية في الرواية إنما المراد بها العلم لوصحت . . . / <sup>(٥)</sup> الخ كلامه . وتحت عنوان " حلة الجصاص على معاوية ( رضى الله عنه ) " <sup>(٦)</sup> قال الذهبي ( رحمه الله ) / كما أننا نلاحظ على الجصاص أنه تبذره البغضاء لمعاوية ( رضى الله عنه ) / <sup>(٦)</sup> ثم ذكر ثلاثة نماذج استدلل بها على كلامه <sup>(٧)</sup> ثم ختمها بقوله / وما كان أولى بصاحبنا أن يترك هذا التحامل على معاوية الصحابي ويفوض ويفوض أمره إلى الله ولا يلوى مثل هذه الآيات إلى ميوله وهواه / <sup>(٨)</sup>

( ١ ) أحكام القرآن للجصاص ٤٢ / ١

( ٢ ) أحكام القرآن للجصاص ٤٩ / ١

( ٣ ) الأنعام آية ١٠٣

( ٤ ) القيامة آية ٢٢ ، ٢٣

( ٥ ) أحكام القرآن للجصاص ٥ / ٣

( ٦ ) التفسير والمفسرون ٤٤٢ / ٢

( ٧ ) التفسير والمفسرون ٤٤٣ / ٢ وهي من كلام الجصاص على آية ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ من

سورة الحج . وكلامه على آية ٥٥ من سورة النور وكلامه على آية ٩ من سورة الحجرات .

( ٨ ) التفسير والمفسرون ٤٤٣ / ٢

والكيا الهراسي لم أقف له على شيء في هذا الباب الا كلاما يسيرا في الرد على الرافضة<sup>(١)</sup>، وقد قال صاحب أطروحة " منهج الكيا الهراسي الطبرى في كتاب أحكام القرآن " / . . . فسهل الله له أساتذة أجلاء سار على طريقتهم مثل امام الحرمين<sup>(٢)</sup> / و امام الحرمين ( رحمه الله ) من مؤلفة الصفات كما هو معلوم .

أما ابن العربي فقد قال محمد السليمانى فى دراسته وتحقيقه لكتاب " قانون التأويل لابن العربي " فى العامل الثانى من العوامل التى شجعت على الاقدام على دراسة وتحقيق الكتاب ما نصه / ثانيا : - أنه - يعنى ابن العربي - من الأوائل الذين تكلموا فى علم الكلام على الطريقة الأشعرية فنشر تراثه الكلامى . . . /<sup>(٣)</sup> الخ كلامه وفى موضع آخر قال / ويذهب أبو بكر بن العربي مع الأشاعرة قولا واحدا فى وجوب التأويل بل ونراه يحض على التأويل بحماس شديد فى كتابه " قانون التأويل " . . . ثم ذكر نموذجاً على ذلك ثم قال . . . قلت : وبالنسبة لابن العربي ( رحمه الله وعفا عنه ) دلنا على التقيد بمنهاج علماء السلف الذين يثبتون هذه المتشابهات - فى نظره - بدون تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ولكنه ( عفا الله عنه ) أبى ألا أن يتبع منهاج الخلف الذى لا يثبت أمام أدلة ومراهين أئمة السلف . . . /<sup>(٤)</sup> الخ كلامه . وقال ابن حجر فى " الفتح " بعد أن ذكر عن ابن العربي تفسيره لحديث " حجبت النار بالشهوات وحجبت الجنة بالمكاره " ما نصه / قلت : بالغ كعادته فى تضليل من حمل الحديث على ظاهره . . . /<sup>(٥)</sup> الخ كلامه والشاهد منه

( ١ ) فى كلامه على آية ٦٤ من سورة آل عمران ٢ / ٢٨٨ ، وآية ٦٧ سورة المائدة

٨٥ / ٣ وآية ٤٠ التوبة ٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

( ٢ ) ص ١٠٢ وهى رسالة ماجستير فى قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى كتبها

الأخ محمد منظور بخش .

( ٣ ) قانون التأويل دراسة وتحقيق محمد السليمانى ص ١٩ .

( ٤ ) انظر ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ من المرجع السابق .

( ٥ ) الفتح ٣٢١ / ١١ كتاب الرقاق ، باب حجبت النار بالشهوات .

قوله " كعادته " وانظر الى قول ابن العربي " رحمه الله " في قوله تعالى " فاذا تطهرتم  
فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين " حيث قال  
/ المسألة الموفية عشرين : - قوله تعالى ( يحب ) محبة الله هي ارادته ثواب العبد  
وقد تقدم في كتب الأصول بيانه / <sup>(١)</sup> ولا شك أن هذا من تأويلات الأشاعرة .

أما القرطبي ( رحمه الله ) فقد كان أشعري المعتقد ، ورد في الفصل الثالث  
من الباب الأول من كتاب " القرطبي ومنهجه في التفسير " للدكتور : القصبى محمود  
زبط وهو بعنوان " عقيدة القرطبي " <sup>(٢)</sup> استعراض لعقيدته في بعض مسائل الاعتقاد  
وما جاء فيه / ولسنا في حاجة الى سرد كثير من الأدلة لبيان عقيدة القرطبي وإنه  
كان يدين بمذهب الأشعري ويعتقه ويدافع عنه ونكتفى بعرض بعض النماذج من  
تفسيره توضح أشعريته / <sup>(٣)</sup> ثم ذكر نماذج فيها رده على المعتزلة في مسألة أفعال  
العباد وغيرها وعلى الكرامية والامامية والرافضة والمشبهة والمجسمة وفي هذا الأخير  
تظهر مخالفته ( رحمه الله ) لما عليه أهل السنة والجماعة في مسألة الأسماء والصفات <sup>(٤)</sup>  
من اثبات معانيها على الحقيقة وعدم تأويلها عن ظاهرها مع القطع بعدم مشابهتها  
لصفات المخلوقين وتفويض علم كیفيتها الى الله

( ١ ) أحكام القرآن ١ / ١٧٣ .

( ٢ ) من ص ٥١ الى ص ٦٤ .

( ٣ ) القرطبي ومنهجه في التفسير ص ٥٤ .

( ٤ ) وانظر كتاب " المفسرون بين التأويل والاثبات في آيات الصفات " لمحمد بن  
عبد الرحمن المغراوي ١ / ٢٨٧ - ٤٥٩ حيث ناقش كلام القرطبي وأحال عليه  
في صفة الرحمة والغضب والرضا والاستهزاء والحياء والاستواء والكلام والوجه  
والارادة والمشية والاتیان والمجىء والنفس والمحبة والعندية والبيد والفوقية  
والعين والمعية والقرب ومسائل غيرها كاثبات الرؤية وتفسير الكرسي ومحت  
الأحاديث التي فيها اثبات الصوت كل ذلك في مائة وسبعين صفحة .

والسألة الثانية من مسائل المقارنة بين الأضواء وبين سائر الكتب الأربعة هي مسألة التذهب والتعصب المذهبي فالشنقيطي ( رحمه الله ) لا يرى الالتزام بأحد المذاهب الأربعة فرضا ويعلم عن منهجه في المسألة بوضوح في بحث طويل جدا عند قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ) من سورة " محمد " ما ترك فيه شاردة ولا واردة لها به تعلق الا ووضحها أتم ايضاح فرحمه الله رحمة واسعة ولست أرى أني بحاجة الى نقل شيء من كلامه في ذلك فقد سبق بيان التزامه بالمنهج الذي قرره في هذا البحث عمليا بذكر نماذج من الأضواء تدل على ذلك في البحث الثاني من الفصل الثاني من هذا الباب ومن شاء البسط فليرجع إلى النماذج التي نقلتها عنه في الموضوع المذكور. (١)

أما الجصاص فقد قال الدكتور محمد حسين الذهبي تحت عنوان " تعصبه لمذهب الحنفية " (٣) ما نصه : / ثم ان المؤلف ( رحمه الله وعفا عنه ) متعصب لمذهب الحنفية الى حد كبير مما جعله في هذا الكتاب يتعسف في تأويل بعض الآيات حتى يجعلها في جانبه أو يجعلها غير صالحة للاستشهاد بها من جانب مخالفه ، والذي يقرأ الكتاب يلمس روح التعصب فيه في كثير من المواقف / (٢) ثم ذكر ثلاثة نماذج على ذلك ، وتحت عنوان " حملة الجصاص على مخالفه " (٢) قال ( رحمه الله ) / ثم ان الجصاص مع تعصبه لمذهبه وتعسفه في التأويل ليس عسف اللسان مع الامام الشافعي ( رضى الله عنه ) ولا مع غيره من الأئمة وكثيرا ما تراه يرى

( ١ ) وانظر أيضا الأضواء ٤٢٨/٧ - ٥٨٣ .

( ٢ ) التفسير والمفسرون ٤٤٠/٢ .

الشافعي وغيره من مخالفي الحنفية بعبارات شديدة لاتليق من مثل الجصاص في مثل الشافعي وغيره من الأئمة ( رحمهم الله ) / ( ١ )

ثم ذكر أربعة أمثلة تشهد لكلامه ( ٢ ) وكان قد استهل كلامه على الكتاب بقوله ( رحمه الله ) تحت عنوان " التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه " ما نصه / يعد هذا التفسير من أهم كتب التفسير الفقهي خصوصا عند الحنفية لأنه يقوم على تركيز مذهبهم والترويج له والدفاع عنه ( ٣ )

أما الكيا الهراسي فقال الدكتور الذهبي تحت عنوان " أهمية هذا التفسير وبلغ تعصب صاحبه لمذهب الشافعي " ما نصه ( ٤ ) / يعتبر هذا التفسير من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية ، وذلك لأن مؤلفه شافعي لا يقل فسي تعصبه لمذهبه عن الجصاص بالنسبة لمذهب الحنفية مما جعله يفسر آيات الأحكام على وفق قواعد مذهب الشافعي ويحاول أن يجعلها غير صالحة لأن تكون في جانب مخالفه ، وليس أدل على روح التعصب عند المؤلف من مقدمه تفسيره التي يقرر فيها " أن مذهب الشافعي ( رضى الله عنه وأرضاه ) أسد المذاهب وأقومها ، وأرشد لها وأحكمها ، حتى كان نظره في أكثر آرائه ، ومعظم أبحاثه ، يترقى عن حد الظن والتخمين ، الى درجة الحق واليقين ، ولم أجد لذلك سببا أقوى ، وأوضح وأوفى من تطبيقه مذهب على كتاب الله تعالى ، الذي : ( لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ) وأنه أتيح له درك غوامض معانيه ، والفصوص على تيار بحره لاستخراج ما فيه ، وأن الله فتح عليه من أبوابه ، ويسر عليه من أسبابه ، ورفع له من حجابيه ، ما لم يسهل لمن سواه ، ولم يتأت لمن عداه " ( ٥ )

- 
- ( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .  
 ( ٢ ) انظرها في " التفسير والمفسرون " ٢ / ٤٤١ .  
 ( ٣ ) المصدر السابق ٢ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .  
 ( ٤ ) نفس المصدر ٢ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ .  
 ( ٥ ) انظر أحكام القرآن للکيا الهراسي ١ / ٢٠ .

يقرر صاحبنا هذا ، وأنا لا أنكره عليه ، ولا أغض من مقام الشافعى ( رحمه الله ) ولكننى أقول : ان تقديم الكتاب بمثل هذا الكلام ناطق بأن الرجل متعصب لمذهبه وشاهد عليه بأنه سوف يسلك فى تفسيره مسلك الدافع عن قواعد الشافعى ، وفروع مذهبه ، وان أداه ذلك الى التعسف فى التأويل .

وانذا لم يكفك هذا دليلا على تعصب الرجل فد ونك الكتاب ، لتقف بعهد القراءة فيه على مبلغ تعصب صاحبه وتعسفه / . وقال تحت عنوان " تأديبه مع الأئمة وحملته على الجصاص " : ما نصه : - / غير أن الهراسي - والحق يقال - كان عوف اللسان والقلم مع أئمة المذاهب الأخرى ، ومع كل من يتعرض للرد عليه من المخالفين فلم يخض فيهم كما خاض الجصاص فى الشافعى وغيره ، وكل ما لاحظناه عليه من ذلك هو أنه وقف من الجصاص موقفا كان فيه شديد المراس ، قوى الجدل ، قاسى العبارة ، ان أنه عرض لأهم مواضع الخلاف التى ذكرها الجصاص فى تفسيره وعاب فيها مذهب الشافعى ، فغند كل شبهة أوردها ، ودفع كل ما وجهه الى مذهب الشافعى ، بحجج قوية يسلم له الكثير منها ، كما أنه اقتصر للشافعى من الجصاص ، فرماه بالعبارات الساخرة ، والألفاظ المقذعة " والجزاء من جنس العمل " .<sup>(١)</sup> ثم ذكر أمثلة تصدق كلامه .<sup>(٢)</sup>

وابن العربى قال عنه الدكتور الذهبى تحت عنوان : " تفسير ابن عربى بين انصافه واعتسافه " : ما نصه : - / هذا . . . وان الكتاب يعتبر مرجعا مهما للتفسير الفقهي عند المالكية ، وذلك لأن مؤلفه مالكى تأثر بمذهبه فظهرت عليه فى تفسيره روح التعصب له ، والدفاع عنه ، غير أنه لم يشتط فى تعصبه الى الدرجة التى يتفاضى فيها عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكى ، ولم يبلغ به التعسف الى الحد الذى يجعله يغند كلام مخالفه اذا كان وجيها ومقبولا ، والذى يتصفح هذا التفسير يلمس منه روح الانصاف لمخالفه أحيانا ،

كما يلمس منه روح التعصب المذهبى التى تستولى

( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤٥ .

( ٢ ) وهي ضمن كلام الكيا على آية ٢٣ من سورة النساء ١ / ٣٨٤ - ٣٩٠ من أحكام

القرآن للکيا الهراسي .



على صاحبها فتجعله أحيانا كثيرة يرمى مخالفه وان كان اماما له قيمته ومركزه بالكلمات المقدعة اللاذعة ، تارة بالتصريح ، وتارة بالتلويح . ويظهر لنا أن الرجل كـان يستعمل عقله الحر ، مع تسلط روح التعصب عليه ، فأحيانا يتغلب العقل على التعصب فيصدر حكمه عادلا لا تذكره شائبة التعصب ، وأحيانا - وهو الغالب - تتغلب العصبية المذهبية على العقل ، فيصدر حكمه مشوبا بالتعسف ، بعيدا عن الانصاف /<sup>(١)</sup> ثم ذكر نماذج من انصافه<sup>(٢)</sup> ونموذجا من تعصبه لمذهبه<sup>(٣)</sup> ونماذج تدل على مبلغ قسوته على أئمة المذاهب الأخرى وأتباعهم<sup>(٤)</sup> ختمها بقوله ( رحمه الله ) / فأنت ترى من هذه الأمثلة كلها أن الرجل ليس عفاً للسان مع الأئمة ولا مع أتباعهم وهذه ظاهرة من ظواهر التعصب المذهبي الذي يقود صاحبه الى ما يليق به ويدفعه الى الخروج عن حد اللطافة والقياسة /<sup>(٥)</sup>

أما القرطبي فالدكتور الذهبي قال عنه تحت عنوان " انصاف القرطبي وعدم تعصبه " / وخير ما في الرجل أنه لا يتعصب لمذهبه المالكي بل يمشي مع الدليل

( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

( ٢ ) منها كلامه في آية ١٨٧ من سورة البقرة ١ / ٩٥ المسألة السادسة عشرة وآية ٦ من سورة المائدة المسألة السابعة والعشرون منها ٢ / ٥٦٧ - ٥٧١ ، والمسألة السادسة والأربعون من نفس الآية ٢ / ٥٨٠ ، ٥٨١ ، والآية ١٤١ من سورة الانعام المسألة الثامنة منها ٢ / ٧٥٩ وهذا الأخير لم يذكره الذهبي ( رحمه الله )

( ٣ ) انظر كلامه في آية ٨٦ من سورة النساء المسألة السابعة منها ج ١ / ٤٦٧ من أحكام ابن العربي .

( ٤ ) منها كلامه في المسألة الرابعة عشرة من الآية ٢٩٩ من سورة البقرة ج ١ / ١٩٥ ومنها كلامه في المسألة الثامنة والعشرين من آية ٤٣ من سورة النساء ج ١ / ٤٤٦ ومنها كلامه في المسألة الحادية عشرة من الآية السادسة من سورة المائدة ج ٢ / ٥٦٢ ، والمسألة الثانية عشرة من آية ٣ من سورة النساء ج ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، والمسألة الخامسة من كلامه في آية ٢٥ من سورة النساء ج ١ / ٣٩٤ .

( ٥ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

حتى يصل الى ما يرى أنه الصواب أيا كان قائله / <sup>(١)</sup> ثم ذكر نماذج تصدق كلامه <sup>(٢)</sup>  
وتحت عنوان " موقفه من حملات ابن العربي على مخالفيه " قال الدكتور الذهبي  
/ كذلك نجد القرطبي ( رحمه الله ) كثيرا ما يدفعه الانصاف الى أن يقف موقف  
الدفاع عن من يهاجمهم ابن العربي من المخالفين مع توجيه اللوم اليه احيانا على  
ما يصدر منه من عبارات قاسية في حق علماء المسلمين الذاهبين الى ما لم يذهب اليه <sup>(٣)</sup>  
ثم ذكر نماذج لذلك <sup>(٤)</sup> وان كان ( عليه رحمة الله ) ليس كالشنقيطي في التجرد التام  
من التمدح فتراه عند ما يعرض مذهب المالكية يتكلم عنه بقوله " عندنا " ، " دليلنا " <sup>(٥)</sup>  
ونحوها من العبارات التي لا تجد لها في الأضواء أثرا كما سبق بيانه .

ومن حيث شمول التفسير لجميع آيات القرآن وعده فان الجصاص ( رحمه الله )  
/ يعرض لسور القرآن كلها ولكنه لا يتكلم الا عن الآيات التي لها تعلق بالأحكام فقط  
وهو - وان كان يسير على ترتيب سور القرآن - مبوب كتبويب الفقه وكل باب من أبوابه  
معنون بعنوان تندرج فيه المسائل التي يتعرض لها المؤلف في هذا الباب / <sup>(٦)</sup> فترتيب

( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٥٩ .

( ٢ ) منها كلام القرطبي ( رحمه الله ) في المسألة السادسة عشرة من آية ٤٣ من  
سورة البقرة ج ١ / ٣٥٣ وكلامه في المسألة الثانية والثلاثين في آية ١٧٣ من  
سورة البقرة ج ٢ / ٣٣٢ والمسألة السابعة عشرة من مسائل آية ١٨٥ من سورة  
البقرة ج ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥ والمسألة الثانية عشرة من مسائل آية ١٧٨ من  
سورة البقرة ج ٢ / ٣٢٢ والمسألة السادسة من مسائل آية ٢٣٦ من سورة  
البقرة ج ٣ / ٢٠٠ وانظر ايضا المسألة العشرين من مسائل آية ٩٥ من  
سورة المائدة ٦ / ٣١٦ .

( ٣ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٦٢ .

( ٤ ) انظرها في كلامه على قوله تعالى ( ذلك ادنى أن لا تعولوا ) آية ٣ من سورة  
النساء والاحكام للقرطبي ٥ / ٢٢٠ ، وآية ٦٧ من سورة النحل ج ١ / ١٣٠ .

( ٥ ) انظر مثلا " الجامع لأحكام القرآن " للقرطبي ٦ / ٣١٠ .

( ٦ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٢٩ .

السور عنده هو الأصل فإذا جاءت آية في حكم من أحكام الفقه انطلق منها يذكر مسائل ذلك الباب على طريقة الأبواب ولذلك فأنك تجد صلاة الخوف بعد الديات وتجسد باب الوضوء والتيمم بعد باب تزويج الكتابيات وباب الأذان بعد باب حد السرقة وقطع السارق وهكذا دواليك ما هو مخالف لترتيب الأبواب في كتب الفقه والسبب في ذلك هو ما ذكرته آنفا من أن الأصل عنده هو ترتيب السور لا الأبواب.

والكيا الهراسي / يتعرض لآيات الأحكام فقط مع استيفاء ما في جميع السور (١)  
فهو في ذلك كالجصاص غير أنه لا ييؤب مثله .

ومثله ابن العربي فهو / يتعرض لسور القرآن كلها ولكنه لا يتعرض إلا لما فيها من آيات الأحكام ثم يأخذ في شرحها آية آية . . قائلا : الآية الأولى وفيها خمس مسائل \* مثلاً \* والآية الثانية وفيها سبع مسائل \* مثلاً \* وهكذا حتى يفرغ من آيات الأحكام الموجودة في السور / (٢)

أما القرطبي ( رحمه الله ) فإنه يتعرض لتفسير جميع الآيات في جميع السور / وضمن كل آية تتضمن حكماً أو حكماً مسألاً يبين فيها ما تحتوى عليه من أسباب النزول والتفسير والغريب والحكم . فإن لم تتضمن حكماً ذكر ما فيها من التفسير والتأويل / (٣) ومناهجهم جميعاً على خلاف منهج الشنقيطي ( رحمه الله ) وقد سبق بيانه ، فالأصل عند الجصاص والكيا وابن العربي فيما يوردونه في كتبهم كونه الآية من آيات الأحكام غير أن الجصاص يبوب داخل الكلام على الآية أبواباً فقهية والكيا ليس كذلك أما ابن العربي فيسوق كلامه على مسائل تتضمنها الآية - وكذلك القرطبي في آيات الأحكام غير أن الأصل الذي التزمه أن يفسر كل آية وردت في كتاب الله ويسهب في آيات الأحكام على وجه الخصوص .

( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤٧ .

( ٢ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٤٩ .

( ٣ ) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣ بتصرف .

أما الشنقيطي ( رحمه الله ) فالأصل عنده كون الآية لها بيان في كتاب الله فان كان لها بيان أورد ها سواء كانت من آيات الأحكام أم لا وان لم يكن لها بيان في كتاب الله لم يورد ها وان كانت من آيات الأحكام .

ومما يلاحظ في كتاب الجصاص / أنه ( رحمه الله ) لا يقتصر في تفسيره على ذكر الأحكام التي يمكن أن تستنبط من الآيات بل نراه يستطرد الى كثير من مسائل الفقه والخلافات بين الأئمة مع ذكر الأدلة بتوسع كبير مما جعل كتابه أشبه ما يكون بكتب الفقه المقارن وكثيرا ما يكون هذا الاستطراد الى مسائل فقهية لا صلة لها بالآية الا عن بعد ( ١ )

والشنقيطي ( رحمه الله ) يشاركه في ذلك حيث لا يقتصر على الأحكام التي يمكن أن تستنبط من نص الآية بل يتجاوزها ويستترسل في ذكر أحكام تتعلق بأصل الباب الذي تدل عليه الآية . ولا أظن ذلك يسلم منه شيء من الكتب الأربعة المذكورة .

وقد بينت فيما سبق موقف الشيخ ( رحمه الله ) من الاسرائيليات أما ابن العربي فقال عنه الدكتور الذهبي ( رحمه الله ) تحت عنوان " كراهته للاسرائيليات " مانصه : - / كما أنه شديد النفرة من الخوض في الاسرائيليات ، ولذلك عند ما تعرض لقوله تعالى في الآية ( ٦٧ ) من سورة البقرة ( ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة . . الآية " نجده يقول : ( المسألة الثانية ) في الحديث عن بني اسرائيل : كثر استرسال العلماء في الحديث عنهم في كل طريق ، وقد ثبت عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال " حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج " ، ومعنى هذا الخبر : الحديث عنهم بما يخبرون به عن أنفسهم وقصصهم لا بما يخبرون به عن غيرهم ، لأن أخبارهم عن غيرهم مفتقرة الى العدالة وللثبوت الى منتهى الخبر ، وما يخبرون به عن أنفسهم ، فيكون من باب اقرار المرء على نفسه أو قومه ، فهو أعلم بذلك

وانذا أخبروا عن شرع لم يلزم قبوله ، ففي رواية مالك عن عمر ( رضي الله عنه ) أنه قال :  
 رآني رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وأنا أمسك مصحفا قد تشرمت حواشيه فقال ما  
 هذا ؟ قلت : جزء من التوراة ، فغضب وقال : والله لو كان موسى حيا ما وسعته  
 الا اتباعي ( اهـ / ( ١ )

أما القرطبي ( رحمه الله ) فما قاله في مقدمة تفسيره / وأضرب عن كثير من قصص  
 المفسرين وأخبار المؤرخين الا ما لا بد منه وما لا غنى عنه للتبيين . . . / ( ٢ ) الخ كلامه  
 وما قاله عنه ابن فرحون / هو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا أسقط منه القصص  
 والتواريخ . . . / ( ٣ ) وعلق الدكتور الذهبي على ذلك بقوله / ولم يسقط القصص بالمرّة  
 كما تفيد عبارة ابن فرحون بل أضرب عن كثير منها كما ذكر في مقدمة تفسيره ولهذا  
 نلاحظ عليه أنه يروي أحيانا ما جاء من غرائب القصص الاسرائيلي / ( ٤ ) وقال مصحح  
 طبعة " الجامع لأحكام القرآن " : أحمد عبد العليم البردوني في مقدمة الطبعة  
 الثانية للكتاب ما نصه : / وان أخذ عليه شيء فليس الا هنات يسيرة لا تنقص من  
 مقداره ولا تفض من قيمته فقد ينبو الحسام وقد يكبو الجواد . فمن ذلك أنه خالف  
 ما اشترطه على نفسه في مقدمة كتابه ان يقول . . . ثم نقل كلامه الذي نقلته قريبا  
 ثم قال :- / فليس مما لا بد منه أولا غنى عنه ما ينقله عن كعب الأخبار : " أن ابليس  
 تغفل الى الحوت الذي على ظهره الأرض كلها ، فألقى في قلبه فقال : هل تدري  
 ما على ظهرك يا لوثيا ( ٥ ) من الأم والشجر والدواب والناس والجمال . لو نفذتهم  
 ألقيتهم عن ظهرك أجمع . قال : فهم لوثيا بفعل ذلك ، فبعث الله دابة فدخلت

( ١ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٥٥٥ وانظر أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢٣ .

( ٢ ) القرطبي ١ / ٣٠ .

( ٣ ) الديباج المذهب ص ٣١٧ نقلا عن التفسير والمفسرون ٢ / ٤٥٨ .

( ٤ ) التفسير والمفسرون ٢ / ٤٥٩ .

( ٥ ) اسم الحوت .

في منخره ، فعج الى الله منها فخرجت . . . ( ١ )

وليس مما لا بد منه : " أن الحية كانت خادم آدم عليه السلام في الجنة فخانتـه  
بأن مكنت عبدو الله من نفسها وأظهرت العداوة له هناك ، فلما أهبطوا تأكدت  
العداوة وجعل رزقها التراب " ( ٢ )

وليس مما لا بد منه ما يرويه عن ابن عباس قال : " سألت اليهود النبي (صلى الله  
عليه وسلم) عن الرعد ما هو ؟ قال : ملك من الملائكة معه مخاريق من نار يسوق بها  
السحاب حيث شاء الله " ( ٣ )

وليس مما لا بد منه ما ذكره عن كلب أصحاب الكهف والاختلاف في لونه وفي اسمه ( ٤ )  
ولا ما يرويه عن الزهري في قوله تعالى ( جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة ثنـى وثلاث  
ورباع ) : أن جبريل عليه السلام قال له : يا محمد لو رأيت اسرافيل ان له لأثنـى  
عشر ألف جناح ، منها جناح بالشرق ، وجناح بالمغرب ، وان العرش لعلـى كاهله ،  
وانه في الأحيين ليتضاءل لعظمة الله حتى يعود مثل الوضع . . . ( ٥ )

ولا ما ذكره في قوله تعالى : ( ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ) : أن فوق  
السماء السابعة ثمانية أوعال ( ٦ ) بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء الى سماء ،  
وفوق ظهورهن العرش " ( ٧ ) الى غير ذلك من الأمثلة التي ترد في مناسبات مختلفة  
جاري فيها من سبقه من المفسرين الذين ينقلون عن الاسرائيليات ولا يتحـرون

( ١ ) راجع ج ١ ص ٢٥٧ .

( ٢ ) ج ١ ص ٣١٣ .

( ٣ ) ج ١ ص ٢١٧ .

( ٤ ) راجع ج ١ ص ٣٧٠ .

( ٥ ) ج ١ ص ٣٢٠ والوضع : عصفور صغير .

( ٦ ) الأوعال : جمع وعل ، وهو التيس الجبلى .

( ٧ ) ج ١ ص ٢٦٧ .

الدقة في المعلومات الكونية خصوصا في الكلام على خلق السموات والأرض وتأويل الآيات التي تتعرض للظواهر الطبيعية أو تشير إلى المسائل العلمية ، وللمؤلف في ذلك كثير من العذر لأنه ( رحمه الله ) تابع فيه ثقافة عصره وما تجرى به السنة العلماء في ذلك الزمان / ( ١ )

هذه مقارنة مجملية لأهم الملامح في هذه الكتب في نظري أما المقارنة التفصيلية في المسائل فتحتاج إلى بحوث مستقلة وأرجو أننى وفيت ببعض المقصود والله المستعان

---

( ١ ) مقدمة الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ص : هـ .

## الباب الثانى

موقفه من القضايا المختلف فيها فى الأدلة النقلية وفيه  
خمسة فصول

---

الفصل الاول : فى الكتاب وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول : ضابط القراءة الشاذة وموقفه منها

المبحث الثانى : موقفه من نسخ القرآن بخبر الآحاد

المبحث الثالث : موقفه من الزيادة على النص

الفصل الثانى : فى السنة وفيه مبحثان :

المبحث الاول : موقفه من الاحتجاج بالحدِيث المرسل

المبحث الثانى : أفعال الرسول ( صلى الله عليه وسلم )

أقسامها عنده وموقفه من الاحتجاج

بكل قسم .

الفصل الثالث : فى الاجماع وفيه مبحثان :

المبحث الاول : ضابط الاجماع عنده

المبحث الثانى : اقسام الاجماع عنده ومدى احتجاجة بكل قسم

الفصل الرابع : قول الصحابى ومدى احتجاجة به

الفصل الخامس : شرع من قبلنا - مدى احتجاجة به



## الفصل الأول

—————

### المبحث الأول

#### ضابط القراءة الشاذة وموقفه منها

يرى الشيخ ( رحمه الله ) أن كل ما زاد عن القراءات العشر فهو شاذ لا تجوز القراءة به . قال ( رحمه الله ) في مقدمة كتابه / وقد التزمنا أنا لانبين القرآن الا بقراءة سبعة ، سواء كانت قراءة أخرى في الآية المبينة نفسها ، أو آية أخرى غيرها ، ولا نعتد على البيان بالقراءات الشاذة ، وربما ذكرنا القراءة الشاذة استشهاده للبيان بقراءة سبعة ، وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ليست من الشاذ عندنا ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات / <sup>(١)</sup> اهـ .

ففهم من كلامه ( رحمه الله ) أن ما عدا العشرة فهو شاذ عنده وقد صرح بذلك في ترجمة الكتاب حين قرر أن نائب الفاعل هو ( ربيون ) في قوله تعالى ( وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير ) <sup>(٢)</sup> حيث قال :- / ويستشهد له بقراءة قتل بالتشديد لان التكثر المدلول عليه بالتشديد يدل على وقوع القتل على الربيين ، ولأجل هذه القراءة رجح الزمخشري ، وابن جنى ، والبيضاوى ، والاكوسى وغيرهم أن نائب الفاعل ربيون ، وقد قد منا أنا لانعتمد في البيان على القراءة الشاذة ، وانما نذكرها استشهاده للبيان بقراءة سبعة كما هنا / <sup>(٣)</sup> وقال عند تفسير هذه الآية ——— سورة آل عمران / وقد قد منا في ترجمة هذا الكتاب أننا نستشهد للبيان بالقراءة السبعة بقراءة شاذة ، فيشهد للبيان الذى بينا به أن نائب الفاعل ربيون ، أن بعض

( ١ ) الأضواء ١ / ٥٠٦ .

( ٢ ) هل نائب الفاعل في " قتل " ضمير يعود الى قوله " نبي " أو هو " ربيون " قولان

رجح الشيخ الثانى منهما بدليل القراءة التى سماها شاذة . والآية من سورة

آل عمران آية رقم ١٤٦ .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٢٢ ترجمة الكتاب .

القراء غير السبعة قرأ قتل معه ربيون بالتشديد ، لأن التكثير المدلول عليه بالتشديد يقتضى أن القتل واقع على الربيين . . . الخ / <sup>(١)</sup> وهذه القراءة ليست من العشر بل ذكرها ابن جنى فى "المحتسب" وعزاها الى قتادة <sup>(٢)</sup> وقد جرى الشيخ على هذا المنهج فى جميع الأضواء واليك نماذج من ذلك :-

١ - قال عند الكلام على قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) ما نصه / فى قوله " وأرجلكم " ثلاث قراءات : واحدة شاذة واثنان متواتران :- أما الشاذة فقراءة الرفع وهي قراءة الحسن ، وأما المتواتران فقراءة النصب وقراءة الخفض أما النصب : فهو قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وعاصم فى رواية حفص من السبعة ، ويعقوب من الثلاثة . وأما الجر فهو قراءة ابن كثير ، وحمزة وأبى عمرو ، وعاصم ، فى رواية أبى بكر / <sup>(٣)</sup> اهـ فتراه حكم على قراءة الرفع بالشذوذ ، لكونها ليست من القراءات العشر ، وقد ذكرها ابن جنى فى المحتسب ، وعزاها الى الحسن ( رحمه الله ) وسين توجيهها <sup>(٤)</sup> ورجحها على غيرها حيث قال / وكأنه بالرفع أقوى معنى ، وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحب الجملة . وإذا نصب أو جر عطفه على ما قبله ، فصار لحقا وتبعاً ، فاعرفه / <sup>(٥)</sup>

٢ - قال ( رحمه الله ) فى تفسير قوله تعالى ( واني خفت الموالى من ورائى ) <sup>(٦)</sup> ما نصه :-

( ١ ) الأضواء ١ / ٢٩٣ .

( ٢ ) المحتسب ١ / ١٧٣ .

( ٣ ) الأضواء ٢ / ٨٠٧ .

( ٤ ) حيث قال / أى وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها أو مفسولة كغيرها ، ونحو ذلك / .

( ٥ ) المحتسب ١ / ٢٠٨ .

( ٦ ) مريم آية ٥ .

/ وقراءة " خفت الموالى " بفتح الخاء والغاء المشددة بصيغة الفعل الماضي  
بمعنى أن مواليه خفوا أى قلوا شادة لا تجوز القراءة بها وان رويت عن عثمان بن  
عقان ومحمد بن على وعلى بن الحسين وغيرهم ( رضى الله عنهم ) (١) / اهـ . وهذه  
القراءة أيضا ليست فى العشر بل ذكرها ابن جنى فى المحتسب وعزاها الى من  
عزاها اليهم الشيخ وزاد عزوها الى زيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص  
وابن يعمر وسعيد بن جبير وشبيل بن عزرة (٢) وفسرها بالتفسير الذى  
ذكره الشيخ ( رحمه الله )

٣ - عند كلامه على قوله تعالى ( وقد بلغت من الكبر عتيا ) (٣) قال : / وقراءة " عسيا "  
بالسين شادة لا تجوز القراءة بها . وقال القرطبى : وسها قرأ ابن عباس ، وهى  
كذلك فى مصحف أبى (٤)

٤ - عند كلامه على قوله تعالى / كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا / قال  
( رحمه الله ) : - / وفى قوله " كلا " قراءات شادة ، تركنا الكلام عليها  
لشدونها (٥) / اهـ وقد ذكر ابن جنى فى المحتسب منها قراءة بفتح الكاف  
وتشديد اللام وتنوينها " كلا " أى كل هذا رأى والاعتقاد كلا (٦)

٥ - عند كلامه على قوله تعالى ( فنادوا ولات حين مناص ) (٧) قال ( رحمه الله ) :  
/ أما قراءة كسر التاء وضمتها فكلتاها شادة لا تجوز القراءة بها وكذلك قراءة  
كسر النون من حين فهى شادة لا تجوز مع أن تخريج المعنى عليها مشكل

( ١ ) الأضواء ٢١٣ / ٤

( ٢ ) المحتسب ٣٧ / ٢

( ٣ ) مريم آية ( ٨ )

( ٤ ) الأضواء ٢١٦ / ٤

( ٥ ) الأضواء ٣٨٨ / ٤

( ٦ ) المحتسب ٤٥ / ٢

( ٧ ) سورة ص آية ٣

وتعسف له الزمخشري وجها لا يخفى سقوطه ، ورده عليه أبو حيان في البحر المحيط واختار أبو حيان أن تخريج قراءة الكسر أن حين مجرورة بمن محذوفة<sup>(١)</sup> /

٦ - عند قوله تعالى ( أفرايتم ما تمنون ) قال ( رحمه الله ) : / ومنى يمنى بصيغة الثلاثي لغة صحيحة إلا أن القراءة بها شاذة . ومن قرأ تمنون بفتح التاء مضارع في الثلاثي المجرد ، أبو السمال وابن السميع /<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن جميع ما سبق ذكره من القراءات التي حكم عليها الشيخ بالشذوذ كله موافق لرسم المصحف - وعليه فما خالف رسم المصحف أخرى بالشذوذ عنده وقد صرح بذلك في مواضع منها ما يلي :-

١ - عند قوله تعالى γ فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ( قال ( رحمه الله ) / . . . فان قيل : كان ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والسدي يقرأون ( فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى ) وهذا يدل على أن الآية في نكاح المتعة فالجواب من ثلاثة أوجه :- الأول : أن قولهم إلى أجل مسمى لم يثبت قرآنا لاجتماع الصحابة على عدم كسبه في المصاحف العثمانية ، وأكثر الاصوليين على أن ما قرأه الصحابي على أنه قرآن ولم يثبت كونه قرآنا لا يستدل به على شيء ، لأنه باطل من أصله ، لأنه لما لم ينقله إلا على أنه قرآن فبطل كونه قرآنا ظهر بطلانه من أصله . . . الخ الوجهين الآخرين /<sup>(٣)</sup> .

٣ - في معرض كلامه على قوله تعالى / أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا / قال ( رحمه الله ) :- / وما ذكره - أي القرطبي - عن ابن مسعود من أنه قرأ " ثم إن مقلهم لآلى الجحيم " معلوم أن ذلك شاذ لا تجوز القراءة به وأن القراءة الحق " ثم إن مرجعهم لآلى الجحيم " /<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الأضواء ١٨ / ٢

( ٢ ) الأضواء ٧٨٥ / ٢

( ٣ ) الأضواء ٣٢٣ / ١

( ٤ ) الأضواء ٣١٠ / ٦

٣ - في آخر كلامه على قوله تعالى ( وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام \* قال ( رحمه الله ) في صدر الجمع بين قوليه تعالى ( والأرض بعد ذلك دحاها ) وقوله ( ثم استوى إلى السماء . . . ) ما نصه / وجمع بعض العلماء بأن معنى قوله ( والأرض بعد ذلك دحاها ) أى مع ذلك ، فلفظة بعد بمعنى مع ، ونظيره قوله تعالى ( عتل بعد ذلك زعيم ) وعليه فلا اشكال في الآية . ويستأنس لهذا القول بالقراءة الشاذة وبها قرأ مجاهد ( والأرض مع ذلك دحاها ) / (١)

وبعد هذا التتبع لهذه المواضع أقول : انه لا فرق عند الشيخ ( رحمه الله ) بين ما وافق رسم المصحف وما خالفه في الحكم عليه بالشذوذ وعدم جواز القراءة به ما دام خارجا عن القراءات العشر . وهذا الذي جنح اليه الشيخ ( رحمه الله ) لا يظهر لى كل الظهور بل الذي يظهر هو رجحان ما ذهب اليه العلامة المقرئ<sup>(٢)</sup> مكي بن أبي طالب حيث قال في الابانة :- / فان سألت سائل فقال : فما الذي يقبل من القراءات الآن ، فيقرأ به ؟ وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب : أن جميع ما روى من القراءات على ثلاثة أقسام : قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهي :

أن ينقل عن الثقات إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا ، ويكون موافقا لخط المصحف ، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به . وقطع على مغييه وصحته وصدقه ، لأنه أخذ عن اجماع من جهة موافقته لخط المصحف ، وكفر من جحد .

والقسم الثاني : ما صح نقله عن الاحاد وصح وجهه في العربية ، وخالف لفظ خط المصحف فهذا يقبل ، ولا يقرأ به لعنتين : احدهما : انه لم يؤخذ باجماع ، انما

(١) الأضواء ٢/ ١٢٠ .

(٢) وصفه بذلك الذهبي في كتابه معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩٥ ترجمة رقم ٣٣٣ .

أخذ بأخبار الاحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد . والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه ، فلا يقطع على منغيبه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحدته وثبته ما صنع اذا جحدته .

والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وان وافق خط المصحف ولكل صنف من هذه الأقسام تشيل تركنا ذكره اختصاراً / <sup>(١)</sup> ثم نقل كلام الطبري في كتاب القراءات له حيث قال / كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لأتمته من الأحرف السبعة التي أذن الله لـه ولهم أن يقرأوا بها القرآن فليس لنا أن نخطئ من قرأ به اذا كان ذلك موافقا لخط المصحف . فان كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به ، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه / .

قال مكي بعد نقله / فهذا اقرار منه أن ما وافق خط المصحف ما اختلف فيه فهو من الأحرف السبعة ، على مثل ما ذهبنا اليه . وقد تقدم من قوله : <sup>(٢)</sup> ان جميع ما اختلف فيه ما يوافق خط المصحف فهو حرف واحد وأن الأحرف الستة ترك العمل بها - وهذا مذهب متناقض . / <sup>(٣)</sup>

ثم نقل كلاما لاسماعيل القاضي في كتاب القراءات له وقال في نهايته / قلت : فهذا كله من قول اسماعيل يدل على أن القراءات التي وافقت خط المصحف هي من السبعة الأحرف كما ذكرنا ، وما خالف خط المصحف أيضا هو من السبعة اذا صحت روايته ، ووجهه في العربية ، ولم يضاف معنى خط المصحف . لكن لا يقرأ به ، ان لا يأتي الا بخبر الاحاد ، ولا يثبت قرآن بخبر الاحاد وان هو مخالف للمصحف المجمع عليه ، فهذا الذي نقول به ونعتقد ، وقد بيناه كله / <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الابانة عن معاني القراءات ص ٥٧ - ٥٩ .

( ٢ ) سبق أن نقل مكي قول الطبري هذا من كتاب البيان في الصفحة السابقة ٥٩ .

( ٣ ) الابانة ٥٩ ، ٦٠ .

( ٤ ) الابانة عن معاني القراءات ص ٦٣ .

وكان من جواب شيخ الاسلام ابن تيمية عن سؤال وجه اليه في هذا المعنى  
أن قال :- / ولذلك لم يتنازع علماء الاسلام المتبوعون من السلف والأئمة في أنه  
لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءة المعينة في جميع أعمار المسلمين بل من ثبت عنده قراءة  
الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن اسحاق الحضرمي ونحوهما ، كما ثبت عنده  
قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعبرين المعدودين  
من أهل الاجماع والخلاف ، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان  
ابن عيينة وأحمد بن حنبل وشرب بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن  
القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين ، وقراءة البصريين كشيخ يعقوب وغيرهم على قراءة  
حمزة والكسائي . وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء ، ولهذا  
كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبتت هذه  
السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارجها . وذلك متفق عليه بين  
العلماء لم ينكره أحد منهم . وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من  
الانكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة  
وجرت له قصة مشهورة فانما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف /  
ثم أطال الكلام حول هذا المعنى الى أن قال / فتبين بما ذكرناه أن القراءات  
المنسوبة الى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها وذلك  
باتفاق علماء السلف والخلف ، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حروف  
واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعبرين بل  
القراءات الثابتة عن أئمة القراء - كالأعمش ويعقوب ، وخلف وأبي جعفر يزيد بن القعقاع  
، وشيبة بن نصاح ونحوهم - هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من  
ثبت ذلك عنده كما ثبت ذلك . وهذا أيضا مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة  
الفقهاء والقراء وغيرهم / (٢) . الى أن قال في ختام فتواه / وتجوز القراءة فـ

( ١ ) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

( ٢ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٣ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ .

الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات ،  
وليست شاذة حينئذ والله أعلم / (١)

وقال الحافظ المقرئ أبو الخير ابن الجزرى فى أوائل كتاب النشر فى القراءات  
العشر ما نصه :- / كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف  
العثمانية ، ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز  
ردها ، ولا يحل انكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب  
على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم ،  
من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة ، أطلق عليها ضعيفة  
أو شاذة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم ، هذا هو  
الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، صرح بذلك الامام الحافظ أبو عمرو  
عثمان بن سعيد الدانى ، ونص عليه فى غير موضع الامام ابو محمد مكى بن أبى طالب  
وكذلك الامام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوى وحققه الامام الحافظ أبو القاسم  
عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبى شامة وهو مذهب السلف الذى لا يعرف عن  
أحد منهم خلافة . قال أبو شامة ( رحمه الله ) فى كتابه " المرشد الوجيز " فلا ينبغى  
أن يفتر بكل قراءة تعزى الى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ  
الصحة وأن هكذا أنزلت الا اذا دخلت فى ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف  
عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها  
عن الصحة فان الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب اليه فان القراءات  
المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه والشاذ ، غير  
أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءتهم تركن النفس الى  
مانقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم .

..... ثم شرع ابن الجزرى فى شرح شروط القراءة الثابتة الى أن قال فى شرح



الشرط الثالث وقولنا : وصح سندها فانا نعني به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عند هم من الغلط أو ما شذ بها بعضهم وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت الا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الاحاد لا يثبت به قرآن وهذا ما لا يخفى ما فيه فان التواتر اذا ثبت لا يحتاج فيه الى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره . ان ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وجب قبوله وقطع بكونه قرانا سواء وافق الرسم أم خالفه ، واذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم ولقد كنت قبل أجنح الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقه أئمة السلف والخلف قال الامام الكبير أبو شامة في "مرشده" : وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أى كل فرد فرد ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الغرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك اذا لم يتفق التواتر في بعضها / ثم نقل كلام مكي الذي نقلته آنفا ومثل لكل قسم من الأقسام التي ذكرها مكي بأثلة ثم استطرد في الكلام عن حديث الأحرف السبعة طويلا ثم قال : / وانما أظننا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة أو أن الأحرف السبعة التي أشار اليها النبي ( صلى الله عليه وسلم ) هي قراءة هؤلاء السبعة بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير وأنها هي المشار اليها بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( أنزل القرآن على سبعة أحرف ) حتى ان بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شان وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شانا وربما كان كثير ما لم يكن

في الشاطبية والتيسير وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما . . . ثم نقل  
 كلاما عن الامام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي وفيه ( القراءة المستعطة التي  
 لا يجوز ردها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط فما جمع ذلك وجب قبوله ، ولم يسع أحدا  
 من المسلمين رده ، سواء كانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب  
 أو غيرهم . . . ثم نقل كلاما لمكي حاصله أن غير هؤلاء السبعة قد يكون أعلى رتبة  
 وأجل قدرا منهم . . . ثم نقل كلام الامام أبي عمرو الداني حيث قال ( وان القراء  
 السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ  
 فيها . ثم قال : وقال أبو القاسم الهذلي في " كالمه " : وليس لأحد أن يقول  
 لا تكثروا من الروايات ويسمى ما لم يصل اليه من القراءات شاذاً لأن ما من قراءة قرئت  
 ولا رواية رويت الا وهي صحيحة اذا وافقت رسم الامام ولم تخالف الاجماع . قلت : وقد  
 وقفت على نص الامام أبي بكر بن العربي في كتابه " القيس على جواز القراءة والاقراء بقراءة  
 أبي جعفر وشيئة والأعمش وغيرهم وانها ليست من الشاذة . . . . . ثم ذكر أقوالا  
 لبعض الأئمة منهم ابن تيمية في فتواه التي سبقت الاشارة اليها والاقتباس منها . ثم  
 نقل عن أبي حيان الأندلسي كلاما وفيه ( . . . وهل هذه المختصرات التي بأيدي  
 الناس اليوم كالتيسير والتبصرة والعنوان والشاطبية بالنسبة لما اشتهر من قراءات  
 الأئمة السبعة الا نزر من كثر وقطرة من قطر ، وينشأ الفقيه الغروي فلا يرى الا مثل  
 الشاطبية والعنوان فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط ، ومن كان له اطلاع  
 على هذا الفن رأى أن هذين الكتابين ونحوهما من السبعة كثيفة <sup>(١)</sup> من دأماء <sup>(٢)</sup>  
 وترية في بهما <sup>(٣)</sup> ثم وضع أبو حيان ذلك - ثم نقل ابن الجزري نقولات حول هذا  
 المعنى عن بعض الأئمة كالذهبي وأبي عمرو الداني وأبي بكر بن أشته الاصبهانسي

( ١ ) مادة " شغب " في " لسان العرب " ٢٣٩ / ١ اختلفت فيها العبارات وحاصلها  
 " الماء القليل " .

( ٢ ) قال في " اللسان " ١٩٥ / ١٢ مادة " دأم " / أبو عبيد : والد أماء البحر على  
 فعلاء / .

( ٣ ) ذكر في " اللسان " لمادة " بهم " معان أقربها الى مرادنا قوله / والبهائم :  
 اسم أرض ، وفي التهذيب البهائم : اجبل بالحمى على لون واحد / .

وأبى الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازى والكواشى وأبى الحسن على بن عبد الكافى السبكي وابنه وغيرهم / (١) هـ .

وقد استحسّن المحققون كلام ابن الجزرى ووافقوه عليه قال السيوطى فى الاتقان : / وأحسن من تكلم فى هذا النوع (٢) امام القراء فى زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزرى / (٣) ثم نقل أول كلامه الذى نقلناه وشيئا مما تركناه . نقلا طويلا وقال فى نهايته / قلت : أتقن الامام ابن الجزرى هذا الفصل جدا ، وقد تحرر لى منه أن القراءات أنواع . . . / (٤) ثم بين ذلك .

ونقله العلامة الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار مقرا له مستشهدا به فى كتابه شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير بعد أن قال ما نصه : - / ( فتصح الصلاة ) بقراءة ( ما وافقه وصح ) سنده ( وان لم يكن ) ما قرأ به المصلى ( من ) القراءات ( العشرة ) نص على ذلك الامام أحمد قال ابن مفلح فى " فروع " وتصح بما وافق مصحف عثمان وفاقا للأئمة الأربعة " . وقال ابن الجزرى / ثم نقل جملا من كلامه فى تقرير المسألة .

ونقله الشوكانى فى النيل حيث قال : / والمصنف (٥) ( رحمه الله ) عقد هذا الباب (٦) للرد على من يقول انها لا تجزى فى الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين

( ١ ) انظر النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٩ / ١ - ٤٥ مفرقا .

( ٢ ) هو النوع الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون من أنواع علوم القرآن .

( ٣ ) الاتقان ٩٩ / ١ .

( ٤ ) الاتقان ١٠٢ / ١ .

( ٥ ) هو مجد الدين عبد السلام بن تيمية صاحب " منتقى الاخبار " الذى شرحه الشوكانى " بنيل الأوطار " وهو جد شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام .

( ٦ ) باب الحجة فى الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبى وغيرهما ممن أثنى على قراءته .

قالوا : لأن ما نقل أحاديثا ليس بقرآن ولم تتواتر الا السبع دون غيرها فلا قرآن  
الا ما اشتملت عليه . وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزرى فقال فى النشر / ( ١ )

ثم نقل جملا من كلامه الذى نقلته آنفا .

وقد ذهب الامام شهاب الدين القسطلانى الى ما ذهب اليه ابن الجزرى وقرر  
ما قرره فى كتابه لطائف الاشارات لغنون القراءات ( ٢ ) ونقل شيئا من كلام ابن الجزرى  
فى منجد المقرئين فى تقرير ذلك .

وممن استحسن كلام ابن الجزرى واعتمده العلامة المحقق أحمد محمد شاكر  
حيث قال فى شرحه لسنن الترمذى فى باب ما جاء فى افتتاح القراءة ب ( الحمد لله  
رب العالمين ) بعد أن نصر مذهب الشافعى فى أن ( بسم الله الرحمن الرحيم ) آية  
من كل سورة لأنها كتبت فى جميع المصاحف الأمهات التى كتبها عثمان وأقرها الصحابة  
جميعا دون ما عداها قال الشيخ ما نصه : - / والقاعدة الصحيحة عند أئمة القراء  
ان القراءة الصحيحة المقبولة هي : ما صح سنده ووافق رسم المصحف ولو احتمالا وكان  
له وجه من العربية وأنه اذا فقد شرط من هذه الشروط فى رواية : كانت قراءة شاذة  
أو ضعيفة أو مردودة ، وقد ذهب بعض القراء الى أن التواتر شرط لصحة القراءة ،  
والحق أنه شرط فى اثبات القرآن .

وأما القراءة فيكفي فيها صحة السند مع ما سبق . وهذا الذى اعتمده امام القراء  
ابن الجزرى وغيره .

ولكن لم يخالف واحد منهم فى اشتراط موافقة رسم المصحف وفى أن القراءة التى  
تخالفه قراءة غير صحيحة ، ولو صح سندها / ( ٣ ) . الى أن قال ( رحمه الله ) / وبعد  
فقد يبد وللناظر باديء ندى بده أن يتكره هذا القول وينكره ، لما فيه من الحكم على

( ١ ) النيل ٢٦٢ / ٢ .

( ٢ ) من ص ٦٧ الى ص ٧٢ .

( ٣ ) شرح سنن الترمذى لأحمد شاكر ٢ / ٢١ ، ٢٢ .

بعض أوجه القراءات السبع بعدم الصحة ، لما شاع بين المتأخرين والعامة ، — من أن هذه القراءات السبع متواترة تفصيلا ، بما فيها من بعض الاختلاف في الحروف وبما فيها من أوجه الأداء وهذه شائعة غير صحيحة بدأ القول بها بعض متأخري العلماء ثم تبعه فيها غيره ، ثم أذاعها عامة القراء وعامة أهل العلم من غير نظر صحيح ولا حجة بينه ، وقد ردها كثيرون من أئمة القراء والعلماء قال أبو شامة المقدسي ( ونحن — وان قلنا : ان القراءة الصحيحة اليهم نسبت وعنهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة ) (١) ثم نقل كلام ابن الجزري في ذلك ثم قال / ولم يكن الأئمة السابقون من العلماء يحجمون عن نقس بعض قراءة القراء السبعة وغيرهم ، بل كثيرا ما حكموا على بعض حروفهم في القراءة بأنها خطأ ، وقد يكون الناقد هو المخطئ ، ولكنه ينقد عن علم وحجة فلا عليه ان أخطأ ولو كانت حروف القراء كلها متواترة تفصيلا كما يظن كثير من العلماء وغيرهم لكان الناقد لحرف منها خارجا عن حد الاسلام ولم يقل بهذا أحد والعياذ بالله من أن نرmi أمثالهم بهذا / (٢) ثم ذكر أمثلة لذلك عن ابن جرير (٣) والزمخشري والزجاج ثم قال / ولذلك كله لا نرى علينا بأسا أن نقول : ان قراءة من قرأ بحذف البسملتين السور في الوصل قراءة غير صحيحة ، ان هي تخالف رسم المصحف ، فتفتقد أهم شرط من شروط صحة القراءة ، وأن البسملتين آية من كل سورة في أولها سوى براءة

(١) شرح الترمذى ٢/٢٢٠.

(٢) شرح الترمذى ٢/٢٢٣.

(٣) هناك رسالة ماجستير نوقشت في قسم التفسير بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بعنوان "القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن الى آخر سورة التوبة" تأليف محمد عارف عثمان موسى الهرري اشراف الشيخ "عبد القادر شيبه الحمد" وهي الان كتاب يباع وقد جرى صاحب الرسالة على أن العشر جامعة للمتواتر مانعة غيرها منه وانظر تصريحه بذلك ص ١١٠، ١١١، ١٢٠ وناقش الشروط الثلاثة لقبول القراءة التي نظمها ابن الجزري وسبق ذكرها مناقشة ضعيفه قولهم فيها ما لم يقلوه وحمل كلامهم =

على ما ثبت لنا تواترا صحيحا قطعيا من رسم المصحف ، والله أعلم بالصواب / (١) وكان قد قال قبل ذلك / ولا خلاف بين أحد من أهل النقل وأهل العلم في أن جميع المصاحف الأمهات التي كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة جميعا دون ما عداها كتبت فيها البسطة في أول كل سورة سوى براءة / (٢)

فهذا الذي قرره العلامة المقرئ مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة (٤٣٧ هـ) في كتابه<sup>١</sup> الإبانة عن معاني القراءات<sup>٢</sup> ونقله عن كبير المفسرين أبي جعفر بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ) في كتاب<sup>٣</sup> القراءات<sup>٤</sup> له ، ونقله أيضا عن اسماعيل القاضي المتوفى سنة (٢٨٢ هـ) في كتاب<sup>٥</sup> القراءات<sup>٦</sup> له ، وقرر نحوه شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) في فتاواه<sup>٧</sup> وزعم أنه بلا نزاع بين العلماء المعترين المعدودين من أهل الاجماع والخلاف وأنه مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم . وقرره من بعده الحافظ المقرئ أبو الخير بن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) في أوائل كتاب<sup>٨</sup> النشر في القراءات<sup>٩</sup> العشر<sup>١٠</sup> وزعم أنه الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ونقل التصريح بذلك عن

---

= مالا يحتمل من ص ١١١ - ١٢٠ .

وقد بين الشيخ أحمد شاكر قصده من نقل كلام ابن جرير والزمخشري قائلا / وقد أطال الامام ابن الجزري القول في الرد على الطبري والزمخشري في نقد هما هذا الحرف على ابن عامر\* وعقد لذلك فصلا نفيسا (٢٥٤ : ٢٥٦) ولسننا بصدد تحقيق الصواب في هذا الخلاف هنا ، ولا ينبغي أن نحكم بالخطأ على ابن عامر ، انما نريد أن ندل على أن المتقدمين لم يكونوا يرون أن وجوه القراءة في جروفهم متواترة كلها ، والا كان في الاقدام على انكار بعضها جرأة

غير محموده / ٢ / ٢٤٠ .

(١) شرح الترمذى ٢ / ٢٥٠ .

(٢) الترمذى ٢ / ٢١ بتعليق وشرح أحمد محمد شاكر ( رحمه الله )

---

\* يقصد بالحرف قوله تعالى ( وكذلك زين - بضم الزاى - لكثير من المشركين قتل

- بالرفع - أولادهم - بالنصب - شركائهم - بالخفص - ) .

الامام الحافظ ابى عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة (٤٤٤هـ) ونقل التنصيص عليه عن مكي المتوفى سنة (٤٢٧هـ) والامام أبى العباس أحمد بن عمار المهدوي المتوفى سنة (٤٣٠هـ) ونقل تحقيقه عن الامام أبى القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبى شامة المتوفى سنة (٦٦٥هـ) فى كتابه "المرشد الوجيز" وزعم أيضا أنه مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافة . وبين ابن الجزرى أنه كان يجنح إلى القول باشتراط التواتر فى كل حرف من أحرف الخلاف ثم ظهر له فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف ونقل معناه عن أبى القاسم الهذلى المتوفى سنة (٤٦٥هـ) فى "كامله" وعن ابن العربى المتوفى سنة (٥٤٣هـ) فى كتابه "القيس" ونقل حول هذا المعنى عن الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) وأبى بكر بن أشته الأصبهاني المتوفى سنة (٣٦٠هـ) وأبى الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازى المتوفى سنة (٤٥٤هـ) والكواشى المتوفى سنة (٦٨٠هـ) وأبى الحسن على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وابنه المتوفى سنة (٧٧١هـ) وقرره السيوطى المتوفى سنة (٩١١هـ) فى "الاتقان" والشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) فى "النيل" والقسطلانى المتوفى سنة (٩٢٣هـ) فى كتابه "لطائف الاشارات لغنون القراءات" وقرره أيضا العلامة المحقق أحمد محمد شاکر (٣٧٧هـ) فى تحقيق وشرح الترمذى . وأشار اليه ابن جنى المتوفى سنة (٣٩٢هـ) فى "المحتسب" (١)

أقول مرة أخرى هذا الذى قرره هؤلاء الائمة فى مختلف العصور أظهر فى نظرى مما جرى عليه الشيخ ( رحمه الله رحمة واسعة ) . ولو أن الشيخ ( رحمه الله ) التزمه لربما كثرت مادة الكتاب كما وكيفا .

أما الأول : فقد يوجد من آيات القرآن التى ضرب الشيخ عن تفسيرها صفحا ما يوضحها بعض القراءات من غير العشرة فى الآيات نفسها أو فى آيات أخرى .  
وأما الثانى : فقد يكون فى بعض الآيات التى فسرهما الشيخ معان أخر تدل عليها قراءات من غير العشر فى الآية نفسها أو فى آيات أخر وهذا لا يقل أهمية عن الأول فقد

قرر العلماء أن القراءة مع القراءة تنزل منزلة الآية مع الآية الأخرى<sup>(١)</sup> فكما أن الآيات يبين بعضها بعضا فكذلك القراءات يبين بعضها بعضا وقد صرح بذلك الشيخ ( رحمه الله ) عند تفسير قوله تعالى / ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان / فبعد أن ذكر القراءات فيها بالتضعيف والمفاعلة والتخفيف بلا ألف وكلها سبعة قال / والتضعيف والمفاعلة : معناهما مجرد الفعل بدليل قراءة " عقدتم " بلا ألف ولا تضعيف والقراءات يبين بعضها بعضا /<sup>(٢)</sup> وقد تستقل كل قراءة بمعنى فيعمل بكل قراءة في الآية وكأنها آية أخرى ويؤخذ في الاعتبار مدلول كل منهما ومن أمثله قوله تعالى ( بل عجبنا ويسخرون ) حيث قال الشيخ في تفسيرها / قرأ هذا الحرف عامة القراء السبعة غير حمزة والكسائي : عجبنا بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب المخاطب بها النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وقرأ حمزة والكسائي " بل عجبنا " بضم التاء وهي تاء المتكلم وهو الله جل وعلا وقد قد منا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن القراءتين المختلفتين يحكم لهما بحكم الآيتين وذلك تعلم أن هذه الآية الكريمة على قراءة حمزة والكسائي فيها اثبات العجب لله تعالى فهي إذا من آيات الصفات على هذه القراءة . . . (٣)

وقد يظهر التعارض في القراءتين فيعاملان معاملة الآيتين إذا ظهر تعارضهما ومن أمثله قراءة النصب والجر في قوله تعالى ( وأرجلكم إلى الكعبين ) فان قراءة الجري فهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل قال الشيخ عند كلامه على هذه الآية بعد أن ذكر قراءة الجري وتوجيهها ما نصه : / اعلم أولا أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة " وأرجلكم " بالنصب صريح في وجوب غسل الرجلين في

( ١ ) ممن صرح بذلك أبو إسحاق الشيرازي ( ٣٩٣ هـ - ٤٧٦ هـ ) في كتابه " المعونة في الجدال " ص ٤٤ في الاعتراض الخامس من الاعتراضات على الاستدلال بالكتاب وهو الاعتراض باختلاف القراءات وموضع الشاهد قوله " والجواب أن يقول : القراءتان كالآيتين فيستعملهما " .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ١٢٠ .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ٦٨٠ .



البوضوء فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب / <sup>(١)</sup> قال ذلك جمعا بين مدلول القراءتين حين ظهر منهما التعارض وهذا الأخير <sup>(٢)</sup> وإن كان الشيخ لم يلتزمه التزاما تاما إلا أنه مع ذلك لم يغفل به بل قد يذكره أحيانا ومن أمثله قوله عند قوله تعالى ( وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) / قرأ هذا الحرف عامة القراء " فرقناه " بالتخفيف : أى بيناه وأوضحناه وفصلناه وفرقنا فيه بين الحق والباطل . وقرأ بعض الصحابة " فرقناه " بالتشديد : أى أنزلناه مفرقا بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة / <sup>(٣)</sup> فتراه ذكر هذه القراءة ووجهها مع أنها من الشاذ عنده حيث خرجت عن العشرة .

ومن أمثله أيضا قوله عند كلامه على قوله تعالى ( وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) <sup>(٤)</sup> ما نصه : - / . . والمفاتيح الخزائن جمع مفتاح بفتح الميم ، بمعنى المخزن وقيل : هي المفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم وتدل له قراءة ابن السميعة : مفاتيح بياء بعد التاء جمع مفتاح / <sup>(٥)</sup> فتراه وسع مدلول الآية واستدل لصحة أحد القولين فيها بقراءة ابن السميعة وهي من غير العشر . ومن أمثله أيضا قوله عند قوله تعالى ( وهو يطعم ولا يطعم ) <sup>(٦)</sup> / وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد والأعمش الفعل الأول كقراءة الجمهور والثاني بفتح الياء والعين مضارع طعم الثلاثى بكسر العين في الماضي أى أنه يرزق عباده ويطعمهم وهو جل وعلا لا يأكل / <sup>(٧)</sup> فذكر

( ١ ) الأضواء ٨ / ٢ .

( ٢ ) أعني ذكر ما عدا العشر من القراءات في الآيات المبينة باسم الفاعل واسم المفعول .

( ٣ ) الأضواء ٦٣٣ / ٣ .

( ٤ ) الأنعام آية رقم ٥٩ .

( ٥ ) الأضواء ١٩٥ / ٢ .

( ٦ ) الأنعام آية رقم ١٤ .

( ٧ ) الأضواء ١٨٦ / ٢ .

قراءة ابن جبير ومجاهد والأعمش ووجهها واستدل لصحة معناها بأحد الأقوال ففى تفسير قوله تعالى ( الله الصمد )

لكن الذى كان سيفجر لنا ينابيع ثرة من بحر علوم الشيخ الذى لا ساحل له هو التزامه بهذا المنهج عند كل آية فى كتاب الله اذا كانت سعادتنا أعظم وجدنا أوفر وقد قال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) "منهمومان لا يشبعان : منهموم فى علم لا يشبع ومنهموم فى دنيا لا يشبع" <sup>(١)</sup> نسأل الله أن يجعلنا من الصف الاول ويعيذنا من الثانى .

(١) أخرجه الحاكم ٩٢/١ بسنده عن قتادة عن أنس بهذا اللفظ وقال "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولم أجد له علة" وقال الذهبى فى تلخيصه "على شرطهما" ولم أجد له علة" وقال الألبانى فى تعليقه على المشكاة ٨٢/١ ح ٢٦٠ بعد أن ذكر كلام الحاكم والذهبي "قلت : علة أن قتادة مدلس وقد عنعنه ، لكن الحديث عندى صحيح فان له طريقا أخرى عن حميد عن أنس عند ابن عدى وابن عساكر وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبى خيثمة فى العلم وسنده لا بأس به فى الشواهد" وقال فى تعليقه على كتاب العلم لأبى خيثمة زهير بن حرب النسائى ح ١٤١ حيث ذكر أبوخيثمة بسنده من طريق ليث حديثا بمعناه قال الشيخ ناصر معلقا على قوله ليث / هو ابن أبى سليم ضعيف كما تقدم مرارا لكنه لم يتفرد بهذا الحديث بل له شواهد صحح بعضها الحاكم والذهبي وقد تكلمت عليها فى تعليقتنا على المشكاة رقم ( ٢٦٠ ) وأزيد هنا فأقول : ان الحديث رواه الدارمى ( ٩٦/١ ) من طريق أخرى عن ليث به موقوفا " وهو كما قال الشيخ . وقد ذكره السيوطى فى الجامع الصغير رقم ٩١١٦ بلفظ / منهمومان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا / ونسبه الى ابن عدى عن أنس والبزار عن ابن عباس ورمز له بالضعف . وقال المناوى فى فيض القدير ٢٤٥/٦ بعد أن أضاف نسبه الى القضاعي ما نصه / ظاهر صنيع المصنف أن ابن عدى خرجه وأقره والأمر بخلافه بل تعقبه بالرد فقال : محمد ابن يزيد أحد رجاله ضعيف كان يسرق الحديث فيحدث بأشياء منكره اده ومن ثم قال ابن الجوزى فى العلل حديث لا يصح ( البزار ) فى مسنده ( عن ابن عباس ) قال الهيثمى فيه ليث بن أبى سليم وهو ضعيف / اده كلام المناوى .

وهل يحتج الشيخ ( رحمه الله ) بالقراءة الشاذة عنده في الأحكام أولا ؟ .  
 ظاهر صنيع الشيخ في الأضواء أنه لا يحتج بها قال ( رحمه الله ) عند كلامه على  
 قوله تعالى ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ) . . الآية مانعه :- / فان  
 قيل كان ابن عباس وأبى بن كعب وسعيد بن جبير والسدي يقرأون ( فما استمتعتم  
 به منهن الى أجل مسمى ) وهذا يدل على أن الآية في نكاح المتعة فالجواب من ثلاثة  
 أوجه :-

الأول : أن قوله الى أجل مسمى لم يثبت قرآنا لاجماع الصحابة على عدم كونه  
 في المصاحف العثمانية وأكثر الأصوليين على أن ما قرأه الصحابي على أنه قرآن ولم يثبت  
 كونه قرآنا لا يستدل به على شيء ، لأنه باطل من أصله لأنه لما لم ينقله الا على أنه  
 قرآن فبطل كونه قرآنا ظهر بطلانه من أصله .

الثاني : أنا لو مشينا على أنه يحتج به كالاحتجاج بخبر الاحاد كما قال به  
 قوم أو على أنه تفسير منهم للآية بذلك فهو معارض بأقوى منه . . . الخ / <sup>(١)</sup> فذكر  
 قول أكثر الأصوليين بعدم الاستدلال بما لم يثبت كونه قرآنا على شيء ، مقرا له ثم  
 سلم بالقول الآخر - وهو القول بالاحتجاج به - تسليما جدليا لا حقيقيا - وقوله  
 ( ولم يثبت كونه قرآنا ) أعم من أن يكون مخالفا للمصنف الامام أو موافقا لكنه خارج  
 عن القراءات العشر فظاهر اللفظ يعمها جميعا .

وهذا الذي ظهر لنا من الأضواء هو الذي قواه الشيخ في شرحه للمراقي متابعا  
 في ذلك العلوي الشنقيطي مصنف المراقي حيث قال :

وليس منه ما بالاحاد روى . . . . . فللقراءة به نفي قوى

كالاحتجاج . . . . .

حيث قال الشيخ ( رحمه الله ) في شرحه ما نصه :- / يعنى أن المروى بالاحاد  
 على أنه قرآن ولم يثبت كونه قرآنا كلفظ " أيانهما " في قراءة بعض الصحابة

( فاقطعوا أيماهما ) وكلفظ ( متابعات ) فى قراءة ابن مسعود ( فصيام ثلاثة أيام متابعات ) وقراءة أبي وابن عباس ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم ) فمثل هذا لا تجوز القراءة به على القول القوي ولا يجوز الاحتجاج به ولذا لم يقل مالك والشافعي بوجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين وقيل : تجوز القراءة به والاحتجاج . وصح ابن السبكي جواز الاحتجاج به دون القراءة / (١) . هـ . فتراه أقر صاحب " المراقي " فى قوله " فللقراء به نفي قوى كالا احتجاج " وحكى القول بجواز القراءة والاحتجاج بصيغة التضعيف ، وأما التفصيل فنسب تصحيحه الى ابن السبكي . وما فى ذكرته على روضة الناظر لا يخرج عما قرره فى شرح المراقي بل قد يقصر عنه ووجه قصوره أنه فى المذكرة قال : - / خلاصة ما ذكره - يعنى ابن قدامة - فى هذا الفصل ، أن ما نقل أحاداً كقراءة " متابعات " المذكرة لا يكون قرآناً وهذا لا خلاف فيه وهل يجوز الاحتجاج به مع الجزم بأنه ليس قرآناً . قال جمع من أهل الأصول : لا يجوز الاحتجاج به لأنه رواه على أنه قرآن ، فلما بطل كونه قرآناً بطل الاحتجاج به من أصله وقال قوم : يجوز الاحتجاج به كأخبار الأحاد ، لأنه لا يخرج عن كونه مسموعاً من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ومروياً عنه ، وهذا هو اختيار المؤلف ، وعليه فلا مانع من أخذ لزوم التتابع فى صوم كفارة اليمين من قراءة ابن مسعود متابعات وإن جزمنا أنها ليست من القرآن / (٢) ووجه قصور ما فى " المذكرة " عما فى " شرح المراقي " أنه نص فى المذكرة على أنه لا خلاف فى عدم كونه قرآناً وقد حكى الخلاف فى شرح المراقي قائلاً " وقيل تجوز القراءة به والاحتجاج " وقد حكى الخلاف فى ذلك ابن تيمية حيث قال / فهذه - أى القراءات المخالفة لرسم المصحف - إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها فى الصلاة ؟ على قولين للعلماء هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد وروايتان عن مالك . أحدهما : يجوز لأن الصحابة والتابعين كانوا

( ١ ) ( ورد الخدود شرح " مراقي السعود " ) للشيخ ( رحمه الله ) الدفتر الاول ص ٤٧

( ٢ ) المذكرة فى أصول الفقه على روضة الناظر ص ٥٦ ، ٥٧ .

يقروون بهذه الحروف فى الصلاة . والثانية : لا يجوز ذلك . وهو قول أكثر العلماء لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) وان ثبتت فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة . . . الخ / (١) وحكاها أيضا ابن النجار الحنبلى فى " شرح الكوكب المنير " حيث قال : - / ( و ) ما كان ما ورد ( غير متواتر وهو ما خالفه ) أى خالف مصحف عثمان ( ليس يقرآن فلا تصح ) الصلاة ( به ) لأن القرآن لا يكون الا متواترا . وهذا غير متواتر فلا يكون قرآنا . فلا تصح الصلاة به على الأصح . وعنه تصح . رواه ابن وهب عن مالك ، واختاره ابن الجوزى والشيخ تقي الدين وبعض الشافعية ، لصلاة الصحابة به . بعضهم خلف بعض . وكان المسلمون يصلون خلف أصحاب هذه القراءات كالحسن البصرى وطلحة بن مصرف والأعمش . وغيرهم — من أضرابهم ولم ينكر ذلك أحد عليهم . واختار المجد أنها لا تجزى عن ركن القراءة (٢) ولم يصرح الشيخ بالراجع فى مسألة الاحتجاج به فى المذكرة وقوى عدم الاحتجاج فى شرح العراقى .

والذى يظهر رجحانه فى هذه المسألة هو الاحتجاج به قال ابن النجار الحنبلى ( ت ٩٧٢ ) فى " شرح الكوكب المنير " ما نصه : - / ( وما صح منه ) أى ما لم يتواتر ( حجة ) عند أحمد وأبى حنيفة والشافعى فيما حكاه عنه البويطى فى باب الرضاع وفى تحريم الجمع وعليه أكثر أصحابه . . . الى أن قال : / وقالوا : لأنه اما قرآن أو خبر ، وكلاهما موجب للعمل . وقول المخالف " يحتمل أنه مذهب له ثم نقله قرآنا خطأ ، لوجوب تبليغ الوحي على الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) الى من يحصل بخبره العلم " - مردود ان نسبة الصحابى رأيه الى الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) كـذب واقتراء لا يليق به فالظاهر صدق النسبة والخطأ المذكوران سلم لا يضران المضرر حينئذ كونه قرآنا لا خبرا كما ذكرناه وهو كاف - قال ابن مفلح : قال الخصم : لم يصرح

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٢) شرح الكوكب المنير ٢ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .

بكونه قرآنا ثم لنوضح فعدم شرط القراءة لا يمنع صحة سماعه فيقول هو مسموع من الشارع وكل قوله حجة . وهذا واضح . اهـ . وعن أحمد والشافعي ومالك رواية ليس بحجة <sup>(١)</sup> وحاصل حجة من قال بعدم الحجية : أن الصحابي رواه على أنه قرآن فلما بطل كونه قرآنا لمخالفته لرسم الامام بطل من أصله .

وحاصل حجة من قال بالحجية : أنه مسموع من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فان بطلت قرآنيته يبقى حجة لأن كل مسموع عنه ( صلى الله عليه وسلم ) فهو حجة أجاب المانعون باحتمال كونه مذهبا له فنقله قرآنا خطأ <sup>(٢)</sup> ، ورد بما سبق نقله من شرح الكوكب . وفي المسألة بعض مناقشات تركتها اختصارا ولوضوح ما ذكر ان كل ما بقي من المناقشات فهو حول ما ذكر من الحجج ومن رجع القول بالحجية من الأصوليين ابن النجار في شرح الكوكب <sup>(٣)</sup> وصاحب السلم الثبوت وشارحه صاحب فواتح الرحموت <sup>(٤)</sup> والشوكاني في " إرشاد الفحول " <sup>(٥)</sup> ومن رجع القول بعدم الحجية الآمدى في الاحكام في أصول الأحكام <sup>(٦)</sup> والنووي في شرح مسلم <sup>(٧)</sup> وغيرهم والله أعلم .

---

( ١ ) شرح الكوكب المنير ١٣٨ / ٢ - ١٤٠ .

( ٢ ) ذكر ذلك عنهم صاحب شرح الكوكب كما سبق وصاحب فواتح الرحموت ١٦ / ٢ ،

وهو في الاحكام للآمدى ١ / ١٦٠ .

( ٣ ) ١٣٨ / ٢ - ١٤٠ .

( ٤ ) ١٦ / ٢ ، ١٧ .

( ٥ ) ص ٣٠ ، ٣١ .

( ٦ ) ١٦٠ / ١ - ١٦٢ .

( ٧ ) ١٣١ / ٥ ، ١٣١ .

## المبحث الثاني

## موقفه من نسخ القرآن بخبر الاحاد

تمهيد :

لا خلاف بين العلماء في جواز نسخ القرآن بالقرآن <sup>(١)</sup> ونسخ السنة المتواترة بالسنة

المتواترة وجواز نسخ الاحاد بالاحاد ونسخ الاحاد بالمتواتر من السنة <sup>(٢)</sup>.

فهذه أربع مسائل هي محل اتفاق بين العلماء ، وهناك ثلاث مسائل فيها خلاف

بين العلماء : ١ - نسخ السنة بالقرآن . ٢ - نسخ القرآن بالسنة المتواترة

٣ - نسخ القرآن أو المتواتر من السنة بالاحاد .

أما الأولى وهي مسألة : نسخ السنة بالقرآن فذلك جائز عند الجمهور وبه قال

بعض من منع نسخ القرآن بالسنة وللشافعي في ذلك قولان نقل حكايتهما الشوكاني

عن بعض العلماء وذكر أنهم جميعا صححوا الجواز <sup>(٣)</sup>.

وأما المسألة الثانية وهي : نسخ القرآن بالسنة المتواترة فذلك جائز عند الجمهور

وذهب الشافعي في عامة كتبه الى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة وان كانت متواترة

ونقله بعض العلماء <sup>(٤)</sup> عن أكثر الشافعية <sup>(٥)</sup>.

وأما المسألة الثالثة : وهي : / نسخ القرآن بخبر الاحاد فقد وقع الخلاف في

ذلك في الجواز والوقوع . أما الجواز عقلا فقال به الأكثرون . ونقل بعض العلماء <sup>(٦)</sup>

( ١ ) الا ما نقل عن أبي مسلم الخراساني وانظر مراده بذلك في حاشية شرح الكوكب

المنير ٣ / ٥٣٣ فما بعدها .

( ٢ ) انظر " ارشاد الفحول " ص ١٩٠ المسألة التاسعة من مسائل النسخ .

( ٣ ) انظر " ارشاد الفحول " ص ١٩٢ المسألة العاشرة من مسائل النسخ وانظر

" الرسالة " للشافعي من ص ١٠٨ - ١١٣ .

( ٤ ) انظر ذكرهم في ارشاد الفحول ص ١٩١ .

( ٥ ) انظر " ارشاد الفحول " ص ١٩١ المسألة العاشرة بتصرف وحذف لا يخل .

( ٦ ) ذكر منهم الشوكاني في " ارشاد الفحول " ابن برهان في الأوسط .

الاتفاق عليه ، وأما الوقوع فذهب الجمهور<sup>(١)</sup> إلى أنه غير واقع ونقل بعض العلماء<sup>(٢)</sup> الإجماع على عدم وقوعه . وذهب جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم إلى وقوعه وهي رواية عن أحمد . وذهب بعض علماء الأصول<sup>(٣)</sup> إلى التفصيل بين زمان النبي (صلى الله عليه وسلم) وما بعده ، فقالوا بوقوعه في زمانه / .<sup>(٤)</sup>

هذه خلاصة أقوال العلماء في هذه المسائل المختلف فيها وحدithنا سينحصر في المسألة الثالثة حيث سأذكر بإيجاز حجج المانعين والمجوزين مع بيان الراجح ثم أذكر موقف الشيخ ( رحمه الله ) فأقول : - ذكر الشافعي<sup>(٥)</sup> ( رحمه الله ) أدلة المنع وهي أربعة ١ - قوله تعالى / وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائتت بقرآن غير هذا أو بدله ، قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع إلا ما يوحى الي انى أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم / فأخبر تعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى اليه ولم يجعل له تبديله من تلقاء نفسه - كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لأحد من خلقه بدليل :

- ٢ - قوله تعالى / يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب / .
- ٣ - قوله تعالى / ما ننسخ من آية أو ننسها بات بخير منها أو مثلها / فأخبر أن نسخ القرآن وتأخير انزاله لا يكون إلا بقرآن مثله .

( ١ ) نقل الشوكاني حكايته عن الجمهور عن ابن برهان وابن الحاجب وغيرهما .  
 ( ٢ ) ذكر منهم الشوكاني ابن السمعاني وسليم في التقريب ، ونقل حكايته عن أبي الطيب في شرح الكفاية والشيخ أبي اسحاق الرازي في اللمع .  
 ( ٣ ) ذكر الشوكاني منهم القاضي في التقريب والغزالي وأبا الوليد الباجي والقرطبي .  
 ( ٤ ) انظر " ارشاد الفحول " للشوكاني ص ١٩٠ المسألة التاسعة من مسائل النسخ .  
 ( ٥ ) الرسالة ١٠٦ - ١٠٨ .



٤ - قوله تعالى / وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر / وقد أجاب الامام أبو محمد على بن حزم عن جميع هذه الاستدلالات وذكر أدلة غيرها ونقض الاستدلال بها .

وهذا تلخيص أجوبته :-

١ - الآية الأولى لا حجة لهم فيها لأننا لم نقل أنه (صلى الله عليه وسلم) بدله ممن تلقاه نفسه وقائل هذا كافر ، وإنما نقول أنه (صلى الله عليه وسلم) بدله بوحىي من عند الله كما قال أمرأه أن يقول ( ان أتبع الا ما يوحى الى ) والسنة وحي فجاز نسخ القرآن بالسنة .

٢ - الآية الثانية : لا حجة لهم فيها لأن كل ما جاء عنه ( صلى الله عليه وسلم ) فالله هو المثبت له وهو تعالى الماحي به لما شاء أن يمحو من أوامره وكل من عند الله وهذه حجة لنا عليهم في أنه تعالى يمحو ما شاء بما شاء على العموم ويدخل فنى ذلك السنة والقرآن .

٣ - الآية الثالثة : لا حجة لهم فيها :- أ - لأن القرآن أيضا ليس ببعضه خيرا من بعض .

ب - وإنما المعنى نأت بخير منها لكم أو مثلها لكم ولا شك أن العمل بالناسخ خير من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ . وقد يكون الأجر على العمل بالناسخ قبل مثل الأجر على العمل بالمنسوخ / أن ينسخ وقد يكون أكثر منه . ولا يكون أقل منه تفضلا من الله علينا .

ج - والسنة مثل القرآن في وجهين : ١ - انهما من عند الله . ٢ - استواءهما في وجوب الطاعة .

وإنما افترقا في أن لا يكتب في المصحف غير القرآن ولا يتلى معه غيره مخلوطا به ، وفي الاعجاز فقط وليس في العالم شيان الا وهما يشتبهان من وجه ، ويختلفان من آخر ، ولا سبيل الى الاختلاف في كل وجه ، ولا الى التماثل من كل وجه .

والعمل بالحديث الناسخ أفضل ، وخير من العمل بالآية المنسوخة ، وأعظم أجرا .

- ٤ - الآية الرابعة : لاجحة لهم فيها أيضا لأنه ( تعالى ) لم يقل انى لا أبدل آية الا مكان آية وانما قال : انه يبدل آية مكان آية . ويفعل أيضا غير ذلك وهو تبديل وحي غير متلو مكان آية ببزاهين آخر . هذا حاصل جواب ابن حزم عن أدلة الشافعي ( رحمهما الله ) وقد ذكر أدلة آخر ونقضها وهي ونقضها كما يلي :-
- ١ - قوله تعالى :- ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) قالوا : والمبين لا يكون ناسخا وهذا خطأ من وجهين :-

أ - أن النسخ نوع من أنواع البيان لأنه بيان ارتفاع الأمر المنسوخ وبيان اثبات الأمر الناسخ .

ب - أن قولهم هذا دعوى لا دليل عليها .

- ٢ - قوله تعالى ( ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى اليك وحيه ) قالوا : فاذا منعه من أن يبين القرآن قبل انقضاء وحيه فهو من نسخه أشد منعا . وهذا أيضا غلط لأننا لم نجز أن ينسخ الآيات من القرآن قبل أن يقضى اليه وحي نسخها وقائل ذلك كافر عندنا - وانما قلنا : انه اذا قضى اليه ربه وحي غير متلو بنسخ آية أبداه ( صلى الله عليه وسلم ) الى الناس حينئذ بكلامه .

- ٣ - قوله تعالى ( قل نزل به الروح القدس من ربك ) قال : وهذا لا يطلق الا على القرآن . وهذا غلط أيضا ان كل وحي أتى اليه ( صلى الله عليه وسلم ) فانما نزل به الروح القدس من ربه وفي الحديث أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) <sup>(١)</sup> - حتى علمه الصلوات الخمس وليس هذا في القرآن وقد

---

( ١ ) صلاة جبريل بالرسول هي لتحديد أوقات الصلوات نقلت عن عدد من الصحابة منهم ابن عباس خرجته الترمذى ٢٧٨ / ١ رقم ١٤٩ وقال حديث حسن صحيح وأبو داود ١٠٧ / ١ رقم ٣٩٣ ومن حديث جابر خرجته النسائى ٢٥١ / ١ ، والترمذى =

نزله روح القدس كما ترى . ( ١ )

وأما أدلة المجوزين فهي - كما يلي - :-

١ - وجوب الطاعة لما جاء عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن ولا فرق . إذ كل ذلك من عند الله ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) فاذا كان كلامه وحيا من عند الله والقرآن وحي فنسخ الوحي بالوحي جائز . ( ٢ )

٢ - أن النسخ تخصيص بعض الأزمان بالحكم الوارد دون سائر الأزمان ، والمانعون يجيزون تخصيص بعض الأعيان بالسنة ولا فرق بينهما . فان قيل : التخصيص لا يرفع النص والنسخ يرفعه كله . قيل : بعض النص نص ولا فرق بينهما . ( ٣ )

٣ - أن المانعين مقرون بأن آيات كثيرة رفع رسمها البتة بغير قرآن إذ لو رفعت به لكان ذلك الرفع متلوا ، وليس في شيء من المتلو ذكر رفع لآية كذا ما رفع البتة ، فوجب ضرورة أن ما رفع رسمه من القرآن فانما رفعته سنته ( صلى الله عليه وسلم ) واخباره أن ذلك قد رفع فان قالوا : رفع بالانساء قيل : ليس هو قرآنا وانما هو فعل منه تعالى وأمر بأن لا يتلى . ( ٤ )

٤ - الناسخ في الحقيقة انما رفع استمرار حكم المنسوخ ودوامه وذلك ظني وان كان دليله قطعي فالمنسوخ انما هو هذا الظني لا ذلك القطعي . ( ٥ )

= ٢٨١ / ١ رقم ١٥٠ وقال حديث حسن صحيح غريب .

( ١ ) الاحكام في أصول الأحكام ١٠٨ / ٤ - ١١٠ .

( ٢ ) الاحكام ١٠٧ / ٤ ، والأضواء ٣٦٢ / ٣ .

( ٣ ) الاحكام ١١٣ / ٤ .

( ٤ ) انظر الاحكام في أصول الأحكام ١١٣ / ٤ .

( ٥ ) انظر ارشاد الفحول ص ١٩١ المسألة التاسعة من مسائل النسخ . وانظر ايضا

الأضواء ٥٥٩ / ٧ .

هذه خلاصة أدلة الفريقين<sup>(١)</sup> والذي يظهر رجحانه هو أدلة المجوزين وهو الذي درج عليه الشيخ ( رحمه الله ) في مواضع متفرقة في الأضواء حيث صرح ( رحمه الله ) بأن الحق الذي لا ينبغي العدول عنه هو جواز نسخ القرآن بالسنة في مواضع من الأضواء منها عند كلامه على قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً . . ) الآية من سورة الأنعام . فبعد أن ذكر أن الآية حصرت التحريم في الأربعة المذكورة وبين أن تحريم غيرها بعدها لا ينافي الحصر الأول لتجديده بعده قال مانعه :- / وهذا هو التحقيق ان شاء الله تعالى به يتضح أن الحق جواز نسخ المتواتر بالسنة الصحيحة الثابت تأخرها عنه ، وان منعه أكثر أهل الأصول /<sup>(٢)</sup> وقد أفرد الشيخ ( رحمه الله ) لهذا البحث مسألة من مسائل النسخ عند كلامه على قوله تعالى ( وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل . . . ) الآية وهي المسألة السادسة حيث صدرهـا بقوله :- / أعلم أنه لا خلاف بين العلماء في نسخ القرآن بالقرآن ونسخ السنة بمتواتر السنة ، واختلفوا في نسخ القرآن بالسنة كعكسه ، وفي نسخ المتواتر بأخبار الاحاد ، وخلافهم في هذه المسائل معروف ومن قال بأن الكتاب لا ينسخ الا بالكتاب وأن السنة لا تنسخ الا بالسنة الشافعي ( رحمه الله ) قال مقيد ( عفا الله عنه ) : الذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - هو أن الكتاب والسنة كلاهما ينسخ بالآخر لأن الجميع وحى من عند الله . . .<sup>(٣)</sup> ثم ذكر أمثلة لنسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة ثم

---

( ١ ) وهذه مواضع بسطها في كتب الأصول بالاضافة الى المراجع السابقة :-  
التمهيد لأبي الخطاب الكلواني ٣٨٢/٢ - ٣٨٤ ، المستصفى للغزالي  
١٢٤/١ ، نزهة خاطر العاطر شرح روضة الناظر ٢٢٧/١ فما بعدها ،  
الاحكام في أصول الأحكام للامدى ١٥٣/٣ - ١٥٩ المسألة العاشرة من مسائل  
النسخ ، المسودة لآل تيمية ص ١٨٢ - ١٨٤ ، نهاية السؤل في شرح منهاج  
الوصول ٥٨٦/٢ - ٥٨٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١ ، ٣١٢ ، التقرير  
والتحبير لابن أمير الحاج ٦٢/٣ ، ٦٣ ، نشر البنود على مراقي السعود ٢٩١/١  
( ٢ ) الأضواء ٢٠٥١/٢

( ٣ ) هذه من حجج ابن حزم على نسخ القرآن بخبر الاحاد . انظر الاحكام ١٠٧/٤  
وقد سبق ذكره .

قال : / وقد قدمنا في سورة الأنعام أن الذي يظهر لنا أنه الصواب هو أن أخبار  
الاحاد الصحيحة يجوز نسخ المتواتر بها اذا ثبت تأخرها عنه وأنه لا معارضة  
بينهما ، لأن المتواتر حق والسنة الواردة بعده انما بينت شيئا جديدا لم يكن  
موجودا قبل فلا معارضة بينهما ألبة لا اختلاف زمنهما فقله تعالى ( قل لا أجد فيما  
أوحى الي محرما على طاعم يطعمه . . . ) الآية يدل بدلالة المطابقة دلالة صريحة  
على اباحة لحوم الحمر الأهلية لصراحة الحصر بالنفي والاثبات في الآية في ذلك . فاذا  
صرح النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد ذلك يوم خيبر في حديث صحيح بأن لحوم الحمر  
الأهلية غير مباحة<sup>(١)</sup> فلا معارضة ألبة بين ذلك الحديث الصحيح وبين تلك الآية  
النازلة قبله بسنين لأن الحديث دل على تحريم جديد والآية ما نفت تجديد شيء في  
المستقبل كما هو واضح . فالتحقيق ان شاء الله هو جواز نسخ المتواتر بالاحاد الصحيحة  
الثابت تأخرها عنه وان خالف فيه جمهور الأصوليين ودرج على خلافه وفاقا للجمهور  
صاحب المراقي بقوله :

والنسخ بالاحاد للكتاب ليس بواقع على الصواب

ومن هنا تعلم أنه لا دليل على بطلان قول من قال : ان الوصية للوالدين  
والأقربين منسوخة بحديث ( لا وصية لوارث )<sup>(٢)</sup> والعلم عند الله تعالى /<sup>(٣)</sup>

( ١ ) نقل ذلك عدد من الصحابة منهم عبد الله بن أوفى ، انظر البخارى ١٢٣ / ٧ ،  
ومسلم ١٥٣٨ / ٣ رقم ١٩٣٧ ، والنسائى ٢٠٣ / ٧ ، ونقله ابن عمر وأنس بن  
مالك وزاهر الأسلمي والبراء بن عازب وأبو ثعلبة الخشني وأحاديثهم فى  
الصحيحين وغيرهما .

( ٢ ) أخرجه الترمذى من حديث عمرو بن خارجة وقال : هذا حديث حسن صحيح  
٤٣٤ / ٤ رقم ٢١٢١ ، والنسائى ٢٤٧ / ٦ ، وحسنه عبد القادر الرئووط انظر  
جامع الأصول ٦٣٣ / ١١ ، وورد أيضا من حديث أنس وأبي أمانة الباهلي .

( ٣ ) الأضواء ٣ / ٣٦٦ - ٣٦٨ .

وعنه كلامه عن التعريب في آية حد الزنا في سورة النور ذكر سبب  
رد الأحناف له وهو أمران :-

- ١ - أن الزيادة على النص نسخ .
- ٢ - أن المتواتر عند هم لا ينسخ بالاحاد ثم نقض الأول ونسجياً نقله  
ثم قال / وأما الأمر الثاني : وهو أن المتواتر لا ينسخ بأخبار الاحاد فقد غلط  
فيه جمهور الأصوليين غلطاً لا شك فيه والتحقيق هو جواز نسخ المتواتر بالاحاد اذا ثبت  
تأخرها عنه ولا منافاة بينهما أصلاً حتى يرجع المتواتر على الاحاد لأنه لا تناقض مع  
اختلاف زمن الدليلين لأن كلا منهما حق في وقته ... الى أن قال .. فـالمتواتر فـسـى  
وقته قطعي ولكن استمرار حكمه الى الأبد ليس بقطعي فنسخه بالاحاد انما نفى استمرار  
حكمه وقد عرفت أنه ليس بقطعي كما ترى ( ١ )

وعند استعراضه للمسائل التي خالف فيها أبو حنيفة السنة في التنبيه الثامن من  
تنبيهات مسألة التقليد عند كلام الطويل على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن )  
من سورة محمد وبين أن من أسباب تركه لها اعتقاده بأن الزيادة على النص نسخ وأن  
المتواتر لا ينسخ بالاحاد ثم ذكر مخالفة جمهور العلماء له في المقدمة الاولى ثم بيّن  
ذلك ثم قال :-

وأما نسخ المتواتر بالاحاد . فالتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا مانع منه ولا محذور  
فيه ولا وجه لمنعه ألبيته وإن خالف في ذلك جمهور أهل الأصول لأن أخبار الاحاد  
الصحيحة الثابت تأخرها عن المتواتر لا وجه لردّها ولا تعارض ألبيته بينهما وبين  
المتواتر ان لا تناقض بين خبرين اختلف زمنهما لجواز صدق كل منهما في وقته /

ثم مثل لذلك ووضحه ثم قال :- / فتبين أن زيادة حكم طاري لا تناقض بينهما  
وبين ما كان قبلها وایضاح هذا أن نسخ المتواتر بالاحاد انما رفع استمرار حكم  
المتواتر ودلالة المتواتر على استمرار حكمه ليست قطعية حتى يمنع نسخها بأخبار

( ١ ) الأضواء ٦٣/٦ وقد ذكر هذا الاستدلال الشوكاني في ارشاد الفحول ص ١٩١

مستدلاً به على الجواز .

الاحاد الصحيحة <sup>(١)</sup> وقد قدمنا ايضاح هذا في سورة الأنعام / <sup>(٢)</sup>

ومن المفارقات أن الشيخ (رحمه الله) جعل عدم التناقض بين الدليلين دليلا على  
امكان النسخ . وهذا الدليل بعينه استدل به القرافي على عدم امكان النسخ حيث  
قال : / والجواب عن الأول : أن الآية انما اقتضت التحريم الى تلك الغاية فلا ينافيها  
ورود تحريم بعدها وانما لم ينافيها لا يكون ناسخا لأن من شرط النسخ التنافي <sup>(٣)</sup>  
وقد صرح الشيخ (رحمه الله) بما صرح به القرافي من أن من شرط النسخ التنافي في  
مذكرة الأصول حيث قال في مبحث الزيادة على النص ما نصه / . . . وحمل المطلق على  
المقيد لا يصلح دليلا على النسخ وايضاح هذا . أن الجمهور قالوا : هذا النوع من  
الزيادة لا تعارض بينه وبين النص الأول والناسخ والمنسوخ يشترط فيهما المناقضة بحيث  
يكون ثبوت أحدهما يقتضي نفي الآخر ولا يمكن الجمع بينهما . . . الخ / <sup>(٤)</sup> فتراه نقل  
قول الجمهور مقرا له ونقله في الأضواء أيضا عن الجمهور واستظهره حيث قال / وهذا  
قول الجمهور - أي القول بأن الزيادة التي لا تناقض الحكم الأول ليست ناسخا - ووجهه  
بعد م مناقضة الزيادة للمزيد وما لا ينافي لا يكون ناسخا وهو ظاهر / <sup>(٥)</sup>

- 
- ( ١ ) ذكر هذا الاستدلال الشوكاني ص ١٩١ من ارشاد الفحول ويلاحظ ان ابن حزم  
لم يذكره ولعل السبب أنه لا حاجة به اليه فهو يرى أن خبر الاحاد الصحيح يفيد  
العلم القطعي وانظر تصريحه بذلك في الأحكام من ١١٩ / ١ - ١٣٧ . أما الشيخ  
( رحمه الله ) فهو يرى أنه قطعي من حيث ان العمل به واجب وظني من حيث  
مطابقة ما أخبروا به للواقع في نفس الأمر ويستدل لهذا التفصيل بالبينات فسي  
القصاص وغيره وحديث / . . فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض  
. . . الحديث / وحيد اللعان راجع المذكور ص ١٠٤ والرحلة ص ٩٨ ، ٩٩ .
- ( ٢ ) الأضواء ٥٥٨ ، ٥٥٩ / ٧ وما ذكره الشيخ في الأضواء ٢١٣ / ٥ وقرره في آداب البحث  
والمناظرة ٥٦ ، ٥٥ / ١ وفي المذكرة ص ٨٥ - ٨٧ لا يخرج عما نقلته عنه وهو  
ترجيحه الأخير خلافا لمن قرره ورجحه في الرحلة ص ٩٤ - ٩٧ من عدم جواز نسخ  
المتواتر بالاحاد وفاقا للجمهور .

( ٣ ) شرح تنقيح الفصول ص ٣١٢ .

( ٤ ) المذكرة ص ٧٧ .

( ٥ ) الأضواء ٢٥٠ / ٢ .

والذى يظهر لى فى رفع هذا التعارض بين كلام الشيخ فى الموضعين هو تنزيل كل منهما على حال غير حال الآخر . فبالنظر المجرد للدليلين مع قطع النظر عن زمنهما يشترط التنافى بينهما كما نص عليه الشيخ فى المذكرة مع عدم امكان الجمع بينهما وهذا التنافى مع عدم امكان الجمع الذى هو شرط من شروط النسخ لا بد لتحقيقه من قطع النظر عن اتحاد الزمان وعدم اعتباره فى اشتراط التنافى - ان لو اعتبر لما أمكن وجود دليلين متنافيين وعليه فلا يوجد نسخ البتة . لأن من شروط النسخ أيضا العلم بالتأخر من الدليلين . فلا بد أن يكون أحدهما متقدما والآخر متأخرا . ومعنى هذا أن زمنهما مختلف . فتحصل ما مضى أن : اشتراط التنافى بين الدليلين انما هو بالنظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن زمنهما وعدم اشتراط التنافى انما هو بالنظر الى زمنهما هذا ما ظهر لى والعلم عند الله تعالى .



### المبحث الثالث

#### موقفه من الزيادة على النص (١)

أفرد الشيخ رحمه الله لهذا المبحث مسألة من مسائل النسخ عند كلامه على قوله تعالى ( وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل . . الآية ) حيث قال ما نصه :-

/ المسألة الثامنة : أعلم أن التحقيق : أنه ما كل زيادة على النص تكون نسخاً ، وإن خالف في ذلك الإمام أبو حنيفة رحمه الله . بل الزيادة على النص قسمان : قسم مخالف للنص المذكور قبله وهذه الزيادة تكون نسخاً على التحقيق كزيادة تحريم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع مثلاً على المحرمات الأربعة المذكورة في آية ( قل لا أجد فيها أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه . . ) الآية لأن الحمر الأهلية ونحوها لم يسكت عن حكمه في الآية بل مقتضى الحصر بالنفي والاثبات في قوله ( لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة . . ) الآية صريح في إباحة الحمر الأهلية وما ذكر معناها فكون زيادة تحريمها نسخاً أمر ظاهر . وقسم لا تكون الزيادة فيه مخالفة للنص . بل تكون زيادة شيء سكت عنه النص الأول ، وهذا لا يكون نسخاً بل ببيان حكم شيء كان مسكوتاً عنه : كتغريب الزاني البكر والحكم بالشاهد واليمين في الأموال فإن القرآن في الأول أوجب الجلد وسكت عما سواه فزاد النبي صلى الله عليه وسلم حكماً كان مسكوتاً عنه وهو التغريب كما أن القرآن في الثاني فيه ( فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان . . ) الآية وسكت عن حكم الشاهد واليمين ، فزاد النبي صلى الله عليه وسلم حكماً كان مسكوتاً عنه وإلى هذا أشار في مراقي السعود بقوله :

( ١ ) انظر بحث المسألة في الأحكام للامدنى ٣ / ١٧٠ - ١٧٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩١ - ٩٥ ، التقرير والتحبير ٣ / ٧٥ - ٧٨ ، شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٨١ - ٥٨٤ ، شرح تنقيح الفصول ٣١٧ - ٣٢١ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٠٠ - ٦٠٧ ، روضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر ١ / ٢٠٨ - ٢١٥ ، ارشاد الفحول ١٩٤ - ١٩٦ ، المسودة لال تيمية ١٨٧ - ١٩٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٤٢ ونشر البنود شرح مراقي السعود ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، مذكرة الأصول للشنقيطي ص ٧٥ - ٧٨ .

وليس نسخا كل ما أفاداً فيما رسا بالنص الا زياداً (١)

وحين ذكر ترك أبي حنيفة العمل بحدِيث الشاهد واليمين وحدِيث تغريب الزانى البكر فى ضمن كلامه عن موقفه من الأئمة فى مسائل ( أفلا يتدبرون القرآن ) — من سورة محمد وبين عذره فى ذلك ثم تعقبه قائلاً :

/ لأنه ترك العمل بذلك ونحوه احتراماً للنصوص القرآنية فى ظنه . لأنه يعتقد أن الزيادة على النص نسخ وأن القضاء بالشاهد واليمين نسخ لقوله تعالى ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) (٢) فاحترم النص القرآنى المتواتر فلم يرض نسخه بخبر آحاد سنده دون سنده لأن نسخ المتواتر بالآحاد عنده رفع للأقوى بالأضعف وذلك لا يصح . وكذلك حدِيث تغريب الزانى البكر فهو عنده زيادة ناسخة لقوله تعالى ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) والمتواتر لا ينسخ بالآحاد (٣) فتركه العمل بهذه الأحاديث بناء على مقدمتين :

أحدهما : أن الزيادة على النص نسخ .

والثانية أن المتواتر لا ينسخ بالآحاد .

وخالفه فى الأولى جمهور العلماء ووافقوه فى الثانية . والذي يظهر لنا ونعتقد اعتقاداً جازماً أن كلتا المقدمتين ليست بصحيحة ، أما الزيادة فيجب فيها التفضيل :— فإن كانت أثبتت حكماً نفاه النص أو نغت حكماً أثبتته النص فهى نسخ . وإن كانت لم تتعرض للنص بنفي ولا اثبات بل زادت شيئاً سكت عنه النص فلا يمكن أن تكون نسخاً لأنها إنما رفعت الإباحة العقلية التى هى البراءة الأصلية ورفعها ليس نسخاً إجماعاً (٤) /

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

( ٢ ) انظر التصريح بذلك فى أحكام القرآن للجصاص الحنفى ١ / ٥١٨ والمسألة

بتامها من ٥١٤ - ٥٢٢ .

( ٣ ) انظر تصريح الأحناف بذلك فى أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٥٥ فما بعدها .

( ٤ ) الأضواء ٧ / ٥٥٦ - ٥٥٨ .

ثم بين عدم صحة المقدمة الثانية التي هي ( المتواتر لا ينسخ بالاحاد وسبق الكلام عنها في البحث الثاني . ومن الأمثلة التي توضح موقفنا من الزيادة على النص قوله عند الكلام على قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا . . ) الآية مانعه : / وإذا علمت ما ذكرنا أن جماهير العلماء منهم الأئمة الثلاثة قالوا : باسئراط الطهارة وستر العورة للطواف ، وأن أبا حنيفة خالف الجمهور في هذه المسألة فلم يشترط الطهارة ولا ستر العورة للطواف . فاعلم أن حجته في ذلك هي قاعدة مقررة في أصوله ترك من أجلها العمل بأحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وتلك القاعدة التي ترك من أجلها العمل ببعض الأحاديث الصحيحة مركبة من مقدمتين :-

أحدهما : أن الزيادة على النص نسخ .

والثانية : أن الأخبار المتواترة لا تنسخ بأخبار الاحاد . فقال في المسألة التي نحن بصددها : قال الله تعالى في كتابه ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) وهو نص متواتر ، فلوزدنا على الطواف اسئراط الطهارة ، والستر ، فان هذه الزيادة نسخ ، وأخبارها آحاد فلا تنسخ المتواتر الذي هو الآية <sup>(١)</sup> . . الى أن قال : - والتحقيق في مسألة الزيادة على النص هو التفصيل فان كانت الزيادة أثبتت شيئا نفاه المتواتر أو نفت شيئا أثبتته فهي نسخ له وان كانت الزيادة زيد فيها شيء لم يتعرض له النص المتواتر فهي زيادة شيء مسكوت عنه لم ترفع حكما شرعيا وانما رفعت البراءة الأصلية التي هي الاباحة العقلية ورفعها ليس ينسخ . مثال الزيادة التي هي نسخ على التحقيق :- زيادة تحريم الخمر بالقرآن وتحريم الحمر الأهلية بالسنة الصحيحة على قوله تعالى : ( قل لا أجد فيما أوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس ، أوفسقا أهل لغير الله به ) فان هذه الآية الكريمة لم تسكت عن اباحة الخمر والحمر الأهلية وقت نزولها بل صرحت باباحتهم

( ١ ) انظر التصريح بذلك في أحكام القرآن للجصاص الحنفى ٣ / ٢٤٠ ، وفواتح

بمقتضى الحصر الصريح بالنفى فى ( لا أجد فيما أوحى الى ) والاثبات فى قوله  
 ( الا أن يكون ميثه ) الآية . فتحرير شيء زائد على الأربعة المذكورة فى الآية زيادة  
 ناسخة لأنها أثبتت تحريماً دلت الآية على نفيه ومثال الزيادة التى لم يتعرض لها النص  
 بنفى ولا اثبات : زيادة تغريب الزانى البكر عاماً بالسنة الصحيحة على آية الجلوس  
 وزيادة الحكم بالشاهد واليمين على آية ( فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) . . . .  
 الآية وزيادة الطهارة والستر ، التى بينا أدلتها على آية ( وليطوفوا بالبيت العتيق )<sup>(١)</sup> /  
 هذا هو موقف الشيخ ( رحمه الله تعالى ) من الزيادة على النص وهو عند النظر  
 الدقيق غاية فى التحقيق والوضوح والسلامة من الاعتراضات التى يوجهها بعض  
 الأصوليين . وقد أشبع المسألة بحثاً ومناقشة العلامة ابن القيم رحمه الله فى كتابه  
 العظيم ( اعلام الموقعين ) فى ثلاث وعشرين صفحة<sup>(٢)</sup> ورد على الأحناف من اثني عشر  
 وخمسين وجهها و صدر البحث بفرض مناظرة ذكر فيها مذهب الأحناف فى الزيادة على  
 النص قائلاً / فان قيل : السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن تارة تكون بياناً له ،  
 وتارة تكون منشئة لحكم لم يتعرض القرآن له ، وتارة تكون مفيدة لحكمه . وليس نزاعنا  
 فى القسمين الأولين فانهما حجة باتفاق ، ولكن النزاع فى القسم الثالث وهو الذى  
 ترجمته بمسألة الزيادة على النص . . ثم سرد ابن القيم على لسان المناظر تفصيل مذهب  
 الأحناف منسبوا الى أئمتهم ثم أجاب عنه باثنين وخمسين وجهاً وان كان بعضهم  
 كالترار لما قبله أو تمثيلاً له أو توضيحاً له - وهو مبحث نفيس من أجود ما كتب فى هذه  
 المسألة فيما وقفت عليه . والمسألة بحثها الأصوليون وأطالوا فيها الاستدلال والاعتراض  
 والنقاش وقد سبقت الاشارة الى مواضع ذلك فى بعض كتب الأصول وقد عرّض امام الحرمين  
 الجويني بالأحناف حيث عملوا بما خالف رسم المصحف مما نقله الاحاد وردوا زيادته

( ١ ) الأضواء ٥ / ٢١١ ، ٢١٢ وما قرره فى ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٦ / ٦٢ وأشار اليه فى

٣ / ٥١٩ لا يخرج عما نقلته عنه .

( ٢ ) اعلام الموقعين عن رب العالمين ٢ / من ص ٣٠٦ - ٣٢٩ .

الثقة على نصوص القرآن قائلا :- / ولا يكاد يخفى أولا على ذى بصيرة أن العمل  
 بزيادة في القرآن بنقل الأحاد يناقض ما ينفرد به بعض الثقات من الزيادة ففى  
 الأخبار التى لا تقتضى العادة نقلها متواترا / (١) والله أعلم .

---

( ١ ) البرهان للجويني ٦٦٧/١ مسألة ( ٦١٣ ) فى الكلام عن القراءة الشاذة .

## الفصل الثانى

### المبحث الاول

#### موقفه من الاحتجاج بالحديث المرسل

#### أولا : تعريف المرسل :

قال ابن النجار الحنبلى : - / المرسل فى اصطلاح الفقهاء هو : قول غير الصحابى فى كل عصر : قال النبى صلى الله عليه وسلم . . . وخصه أكثر المحدثين وكثير من الأصوليين بالتابعى سواء كان من كبارهم ، وهو من لقى جماعة كثيرة من الصحابة . . . أو من صفارهم ، وهو من لم يلق من الصحابة الا القليل . وقيل ما كان من صفار التابعين لا يسمى مرسلا بل منقطعا لكثرة الوسائط لغلبة روايتهم عن التابعين . وقيل : يسمى مرسلا اذا سقط من الاسناد واحد أو أكثر ، سواء الصحابى وغيره فيتحد مع المسمى بالمنقطع بالمعنى الأعم / ( ١ ) ( ٢ )

وقد عرف الشيخ رحمه الله الارسال فقال / ومعلوم أن الارسال غير التدليس لأن الارسال فى اصطلاح المحدثين هو رفع التابعى مطلقا ، أو الكبير خاصة الحديث الى النبى صلى الله عليه وسلم وقيل : اسقاط راو مطلقا وهو قول الأصوليين / ( ٣ ) وعرفه فى مذكرة أصول الفقه بقوله / اعلم أن المرسل فى اصطلاح الأصوليين غير المرسل فنسى الاصطلاح المشهور عند المحدثين فالمرسل عند الأصوليين ما سقطت من سنده طبقة من طبقات السند . فهو يشمل أنواع الانقطاع فيدخل فيه المنقطع والمعضل فمن قال بقبوله فانه يقبلهما .

أما فى الاصطلاح المشهور عند المحدثين فهو قول التابعى مطلقا أو التابعى الكبير خاصة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعضل أهل الحديث يطلق الارسال

( ١ ) قال المعلق على شرح الكوكب : ( وهو تعريف الجويني ونذهب اليه الفقهاء

وعلماء الأصول والخطيب البغدادي وجماعه من المحدثين وابن حزم الظاهري ) .

( ٢ ) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢ / ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٣٩٨ .

على كل انقطاع كالأصوليين / (١) وهذا هو حاصل كلام ابن الصلاح فى المقدمة (٢)  
 أما مرسل الصحابى فقد قال ابن الصلاح / ثم انا لم نعد فى أنواع المرسل ونحوه  
 ما يسمى فى أصول الفقه مرسل الصحابى مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث  
 الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه ، لأن ذلك فى حكم  
 الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابى غير قاذحة لأن الصحابة  
 كلهم عدول / (٣) وهذا الذى قرره ابن الصلاح فى مرسل الصحابى هو الذى درج عليه  
 الشيخ رحمه الله فحين ذكر حديث عائشة رضى الله عنها انها قالت ( فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين فى السفر والحضر فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر ) (٤) مستدلا  
 به على قصر الصلاة المذكور فى قوله ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ) من  
 سورة النساء . وذكر أنه تكلم فيه من ثمان جهات . سابعها : أنه من قول عائشة  
 لا مرفوع أجاب عن ذلك قائلا : / وأما رده بأنه غير مرفوع فهو ظاهر السقوط لأنه  
 ما لا مجال فيه للرأى فله حكم المرفوع ولو سلمنا أن عائشة لم تحضر فرض الصلاة فانها  
 يمكن أن تكون سمعت ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم فى زمنها معه ولو فرضنا  
 أنها لم تسمعه منه فهو مرسل صحابى ومراسيل الصحابة لها حكم الوصل / (٥)  
 وعند كلامه عن هيئات صلاة الخوف عند الشافعى رحمه الله قال / الثانية

( ١ ) مذكرة أصول الفقه للشيخ الشنقيطى ص ١٤٣ بتصرف لا يخل بالمعنى .

( ٢ ) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ ، ٢٦ .

( ٣ ) المقدمة ص ٢٦ .

( ٤ ) أخرجه مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة ومن طريقه

أخرجه البخارى ٩٤ / ١ - ٥٢ / ٢ ، ومسلم ٤٧٨ / ١ رقم ٦٨٥ ، ابوداود

٣ / ٢ رقم ١١٩٨ ، والنسائى ٢٢٥ / ١ .

( ٥ ) الأضواء ٣٤٣ / ١ الكلام على قوله تعالى ( وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم

جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا ) الآية . عند

بيانه أن المراد بالقصر فى الآية قصر الكيفية لا قصر الكمية . وانظر ١ / ٦٥ حيث

قرر أن لها حكم الوصل .

( أى الهيئة الثانية ) : هي التى صلاها صلى الله عليه وسلم ببطن نخل . . . ثم ذكر هيتها ثم قال صلاة بطن نخل هذه رواها جابر وأبو بكر ، ثم ذكر تخريج حديث جابر ومعض الفاظه ، ثم تخريج حديث أبى بكر ، ومعض الفاظه أيضا ثم قال : واعلال ابن القطان لحديث أبى بكر هذا بأنه أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة مردود بأنها لو سلمنا أنه لم يحضر صلاة الخوف فحديثه مرسل صحابي ، ومراسيل الصحابة لها (١) حكم الوصل كما هو معلوم / (٢) فتراه يرى قبولها ويسوق ذلك مساق التسليم ويعطيها حكم الوصل كما هو قول أكثر الأصوليين وهو الراجح . (٣)

أما مراسيل غير الصحابة فلم أقف على نص للشيخ رحمه الله يمكن الجزم بأنه مذهب له وظاهر صنيعه فى الأضواء أنه لا يرى الاحتجاج بها فعند كلامه عن حديث جابر عمن النبى صلى الله عليه وسلم قال ( صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصدد لكم ) (٤) مستدلا به على ترجيح مذهب القائلين بالتفصيل بين ما صيد لأجل المحرم وما صيد لا لأجله فيحرم عليه الأول دون الثانى ذكر اعتراضا على الحديث حاصله أن المطلب بن عبد الله بن المطلب روى الحديث عن جابر لا يعرف له سماع من جابر ثم أجاب عن هذا الاعتراض بما نقله عن النووى فى شرح المذهب وحاصله : أن ابن أبى حاتم قال : وروى - أى المطلب - عن جابر ويشبه أن يكون أدركه . ومذهب مسلم بن

( ١ ) فى الأصل ( لهم حكم الوصل ) ولعله خطأ مطبعى بدليل ما نقلناه عنه آنفا حيث

قال فيه ( لها حكم الوصل ) .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

( ٣ ) روضة الناظر بشرح نزهة خاطر العاطر ١ / ٣٢٣ .

( ٤ ) رواه الترمذى ٣ / ٢٠٣ رقم ٨٤٦ وقال وفى الباب عن أبى قتادة وطلحة وقال

حديث جابر حديث مفسر والمطلب لا تعرف له سماعا عن جابر والعمل على هذا

عند بعض أهل العلم لا يرون بالصيد للمحرم بأسا ، إذا لم يصطده أو لم

يصطد من أجله . قال الشافعى : هذا أحسن حديث روى فى هذا الباب وأقيس

والعمل على هذا وهو قول أحمد وإسحاق . اهـ . ابوداود ٢ / ١٧١ رقم ١٨٥١ ،

والنسائى ٥ / ١٨٧ .



الحجاج الذى ادعى فى مقدمة صحيحه الاجماع فيه أنه لا يشترط فى اتصال الحديث اللقاء بل يكتفى بامكانه والامكان حاصل قطعاً . ومذهب ابن المدينى والبخارى والاكثرين اشتراطه فعلى مذهب مسلم فالحديث متصل ، وعلى مذهب الاكثرين يكون مرسلًا لبعض كبار التابعين . وقد سبق أن مرسل التابعى الكبير يحتج به عندنا اذا اعتضد بقول الصحابة أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق ، وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة من سنذكره فى فرع مذاهب العلماء . قال الشيخ رحمه الله بعد نقله كلام النووى هذا / فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور على كل التقديرات ، على مذاهب الأئمة الأربعة لأن الشافعى منهم هو الذى لا يحتج بالمرسل ، وقد عرفت احتجاجه بهذا الحديث على تقدير ارساله . قال مقيده عفا الله عنه : / نعم يشترط فى قبول رواية المدلس التصريح بالسماع والمطلب المذكور مدلس ، لكن مشهور مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد - رحمهم الله تعالى - صحة الاحتجاج بالمرسل ولا سيما اذا اعتضد بغيره كما هنا وقد علمت من كلام النووى موافقة الشافعية ، واحتج من قال بأن المرسل حجة بأن العدل لا يحذف الواسطة مع الجزم بنسبه الحديث لمن فوقها الا وهو جازم بالعدالة والثقة فيمن حذفه حتى قال بعض المالكية : ان المرسل مقدم على المسند لأنه ما حذف الواسطة فى المرسل الا وهو متكفل بالعدالة والثقة فيما حذف بخلاف المسند فانه يحيل الناظر عليه ولا يتكفل له بالعدالة والثقة . . الى أن قال : ومن المعلوم أن من يحتج بالمرسل يحتج بعننة المدلس من باب أولى - فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور عند مالك وأبى حنيفة وأحمد . . . / ( ١ )

فبضميمة قوله رحمه الله / نعم يشترط فى قبول رواية المدلس التصريح بالسماع / الى قوله بعد / ومن المعلوم ان من يحتج بالمرسل يحتج بعننة المدلس من باب أولى / يتبين عدم احتجاجه بالمرسل لأنه أقر اشتراط السماع فى قبول رواية المدلس

وساقه مقررًا له بقوله / نعم يشترط . . الخ / ومعنى ذلك أنه لا يرى الاحتجاج  
 بعننة المدلس وهي أحسن حالا من المرسل وقد صرح بهذا المعنى في موضع آخر  
 من الأضواء حيث قال : - / ومعلوم أن الأرسال غير التدليس لأن الأرسال في اصطلاح  
 المحدثين هو رفع التابعي مطلقا أو الكبير خاصة الحديث اليه صلى الله عليه وسلم  
 وقيل : اسقاطا ومطلقا . وهو قول الأصوليين فالأرسال مقطوع فيه بحذف الواسطة  
 بخلاف التدليس . فان تدليس الاسناد يخذف فيه الراوى شيخه المباشر له ويسند  
 الى شيخ شيخه المعاصر بلفظ محتمل للسمع مباشرة وبواسطة نحو ( عن فلان وقال  
 فلان ، فلا يقطع فيه بنفي الواسطة بل يوهم الاتصال لأنه ، لا بد فيه من معاصرة  
 من أسند اليه أعنى شيخ شيخه والا كان منقطعا كما هو معروف في علوم الحديث / ( ١ )  
 فانظر الى قوله / فالأرسال مقطوع فيه بحذف الواسطة بخلاف التدليس / مع قوله عن  
 التدليس / فلا يقطع فيه بنفي الواسطة بل يوهم الاتصال . . . الخ كلامه وتذكر  
 مع ذلك ما ذكرناه عنه آنفا من أنه لا يحتج بعننة المدلس يتبين لك أنه لا يحتج  
 بالمرسل من باب أولى ، ويمكن أن يفهم ما ذكرنا من قوله بعد أن ذكر طرق حديث  
 عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير في ميراث العممة  
 والخالة فأنزل عليه ( لا ميراث لهما حيث قال الشيخ بعد ذكر طريقه / وهذه الطرق  
 الموصولة والمرسلة يشد بعضها بعضها فيصلح مجموعها للاحتجاج / ( ٢ ) فيفهم منه  
 أن أحادها لا تصلح للاحتجاج منفردة . وبعد أن ساق حديث أبي عبيدة بن عبد الله  
 ابن مسعود عن أبيه عبد الله بن مسعود قال : كنا في غزوة ، فحبسنا  
 المشركون عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فلما انصرف  
 المشركون أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ، فأقام

( ١ ) الأضواء ٣٩٨ / ١ ، ٣٩٩ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين  
 كتابا موقوتا ) . الآية من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٤٢١ / ٢ أحكام قوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في  
 كتاب الله ان الله بكل شئ عليم ) من سورة الأنفال .

لصلاة الظهر ، فصلينا ، وأقام لصلاة العصر فصلينا وأقام لصلاة المغرب فصلينا ،  
وأقام لصلاة العشاء فصلينا . . الحديث بسنده من سنن النسائي<sup>(١)</sup> ضمن أدلة  
ذكرها على ما استظهره من وجوب ترتيب الغوات في أنفسها<sup>(٢)</sup> الأولى فالأولى قال  
مانصه / وحديث ابن سعد هذا أخرجه الترمذى أيضا قال الشوكاني رحمه الله فى  
(نيل الاوطار ) : ان اسناده لا بأس به - قال مقيد عفا الله عنه : والظاهر  
ان اسناد حديث ابن سعد هذا لا يخلو من ضعف لأن راويه عنه ابنه أبو عبيدة  
وروايته عنه مرسلة لأنه لم يسمع منه . ولكن هذا المرسل يعتضد بحديث أبى سعيد  
الذى قد منا أنفا أنه صحيح ، ومن يحتج من العلماء بالمرسل يحتج به ولو لم يعتضد  
بغيره /<sup>(٣)</sup> فتراه ضعف الحديث وعطل ذلك بالارسال ، ثم تأمل قوله ( يعتضد )  
ففيها اشارة الى عدم صلاحه للاحتجاج عنده ، وعزوه الاحتجاج بالمرسل الى بعض  
العلماء يفهم منه فى هذا السياق أنه ( رحمه الله ) ليس لذلك .

هذا ماظهر لي من موقفه فى المرسل<sup>(٤)</sup> وهو أحد أقوال العلماء فى نحو من عشرة  
أقوال لخصها الحافظ العلاءى فى ( جامع التحصيل فى أحكام المراسيل ) قائلا :

( ١ ) النسائي ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، والترمذى ٣٣٧/١ ، رقم ١٧٩ وقال حديث  
عبد الله ليس باسناده بأس ، الا أن أبا عبيده لم يسمع من عبد الله . قال العلامة  
أحمد شاكر : وهو منقطع كما قال الترمذى ولكنه يعتضد بحديث أبى سعيد  
الخدري ، وقد ذكرناه وصححه أنفا . سنن الترمذى ٣٣٨/١ ، وضعف  
الحديث الشيخ ناصر . ارواء الغليل ٢٥٦/١ رقم ٢٣٩ .

( ٢ ) قوله ( فى أنفسها ) أى لا مع الصلاة الحاضرة فقد سبق كلامه عليها فى المسألة  
قبل هذه .

( ٣ ) الأضواء ٣٢٧/٤ - ٣٢٨ أحكام قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا  
الصلاة ) . . الآية من سورة مريم .

( ٤ ) وما اعتمده فى ٢٣٣/٢ ، ٢٤١ ، ٤٢٠ ، وفى ٦٨/٤ وفى ٩١/٥ ، ١٤٩ ،  
٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٥٩٤ لا يخرج عما ذكرته عنه هنا .

/ وقد تحصل من جميع ما تقدم نقله في الحديث المرسل مذاهب متعددة

أحدها : رده مطلقا حتى مراسيل الصحابة . وهذا قول الأستاذ أبي اسحاق .

وثانيها : قبول مراسيل الصحابة ورد ماعداها مطلقا

وثالثها : قبول مراسيل كبار التابعين مطلقا ورد ماعداها .

ورابعها : قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم .

وخامسها : قبول مراسيل التابعين وأتباعهم دون من بعدهم وهذا اختصار أكثر الحنفية .

وسادسها : قبول المرسل مطلقا وإن كان من أهل هذه الأعصار ، وهو توسع بعيد جدا غير مرضي .

وسابعها : أن كان المرسل عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور قبل ولا فلا وهو المختار كما سنقره إن شاء الله تعالى

وثامنها : أن كان المرسل من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح والتعديل قبل مرسله ولا فلا .

وتاسعها : أن اعتضد المرسل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي قبل ولا فلا . وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم .

وعاشرها : أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولا ، وهو محتمل أن يكون مراد الشافعي بقوله / (١)

انتهى الغرض من كلامه رحمه الله وكان قد ساق هذه الأقوال بالتفصيل وعزاها إلى قائلها وردّها إلى ثلاثة أقوال وهي القبول مطلقا والرد مطلقا والتفضيل (٢) والعلّة في رد المرسل هي الجهل بعدالة الراوي لجواز أن لا يكون عدلا (٣) ولا يكون ثقة

(١) جامع التحصيل ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) جامع التحصيل ص ٣٣ .

(٣) جامع التحصيل ص ٣٦ .

أوضابطا ومن قبل المرسل قال : من أسند الحديث فقد أحالك على إسناده والنظر في أحوال رواته والبحث عنهم ومن أرسل منهم حديثا مع علمه ودينه وإمامته وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر فيه .<sup>(١)</sup> ومن فصل فتفصيله راجع إلى غلبة الظن بعدالة من لم يذكر في الإسناد أو عدمها . وقد ذكر ابن حجر في شرح النخبة أنه قد وجد بالاستقراء سقطسته تابعين يروى بعضهم عن بعض<sup>(٢)</sup> وكل واحد منهم يحتمل أن يكون ضعيفا وقال أيضا / فان عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال وهو أحد قولي أحمد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين : يقبل مطلقا وقال الشافعي رضي الله عنه : يقبل ان اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسندا كان أو مرسلا ليترجح احتمال كون المحدث وثقة في نفس الأمر ونقل أبو بكر الرازي من الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا /<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

---

( ١ ) جامع التحصيل ص ٣٤ .

( ٢ ) شرح النخبة ص ٢٣ .

### المبحث الثانى

أفعال الرسول (صلى الله عليه وسلم) - أقسامها عنده وموقفه

من الاحتجاج بكل قسم

يرى الشيخ (رحمه الله) أن أفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) بالنظر إلى الجبلية والتشريع تنقسم إلى ثلاثة أقسام : - قسم جبلى محض ، وقسم تشريعى محض ، وقسم محتمل لهما .

قال (رحمه الله) عند كلامه عن خلاف العلماء في الأفضل في الحج هل هو الركوب أو المشي ما نصه / قال مقيده ( عفا الله عنه وغفر له ) : اعلم أنه قد تقرر في الأصول أن منشأ الخلاف في هذه المسألة . . . ونظائرها كون أفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) بالنظر إلى الجبلية والتشريع ثلاثة أقسام :

القسم الأول : هو الفعل الجبلى المحض : أعنى الفعل الذى تقتضيه الجبلية البشرية بطبيعتها كالقيام والقعود والأكل والشرب <sup>(١)</sup> ، فإن هذا لم يفعل للتشريع والتأسى فلا يقول أحد : أنا أجلس وأقوم تقرباً لله واقتداءً بنبيه (صلى الله عليه وسلم) لأنه كان يقوم ويجلس . لأنه لم يفعل ذلك للتشريع والتأسى ، وبعضهم يقول : فعله الجبلى يقتضى الجواز وبعضهم يقول يقتضى الندب والظاهر ما ذكرنا من أنه لم يفعل للتشريع ولكنه يدل على الجواز .

القسم الثانى : هو الفعل التشريعى المحض ، وهو الذى فعل لأجل التأسي والتشريع كأفعال الصلاة وأفعال الحج مع قوله : ( صلوا كما رأيتمونى أصلي ) <sup>(٢)</sup> وقوله ( خذوا عنى مناسككم ) <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) أى من حيث هو أما من حيث هيئاته وبعض الآداب المتعلقة به فهو داخل فى القسم الثانى .

( ٢ ) جزء من حديث مالك بن الحويرث واللفظ للبخارى ١ / ١٥٣ ، وخرجه مسلم ٤٦٥ / ١ رقم ٠٦٧٤ .

( ٣ ) جزء من حديث جابر خرجه مسلم ٢ / ٩٤٣ رقم ١٢٩٧ وأبو داود ٢ / ٢٠١ رقم =

القسم الثالث : وهو المقصود هنا : وهو الفعل المحتمل للجبلي والتشريع ، وضابطه أن تكون الجبلية البشرية تقتضيه بطبيعتها ولكنه وقع متعلقا بعباده بأن وقع فيها أو في وسيلتها كالركوب في الحج فان ركوبه ( صلى الله عليه وسلم ) في حجه محتمل للجبلية لأن الجبلية البشرية تعنى الركوب كما أن يركب ( صلى الله عليه وسلم ) ففى أسفاره غير متعبد بذلك الركوب بل لاقتضاء الجبلية إياه ومحتمل للشرعى لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) فعله في حال تلبسه بالحج وقال : ( خذوا عني مناسككم ) . ومن فروع هذه المسألة : جلسة الاستراحة <sup>(١)</sup> في الصلاة ، والرجوع <sup>(٢)</sup> من صلاة العيد ففى طريق أخرى غير التي ذهب فيها الى صلاة العيد ، والضجعة على الشق الأيمن بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح <sup>(٣)</sup> ودخول مكة من كداء - بالفتح والمد - والخروج من كدى

= ١٩٢٠ والنسائي ٥ / ٢٢٠ .

( ١ ) وردت جلسة الاستراحة في حديث مالك بن الحويرث أخرجه البخارى ١ / ١٩١ و

١٩٦ ، وأبو داود ١ / ٢٢٢ رقم ٨٤٢ والنسائي ٢ / ٢٣٤ .

( ٢ ) نقل ذلك عنه ( صلى الله عليه وسلم ) عدد من الصحابة منهم جابر بن عبد الله أخرجه

البخارى ٢ / ٢٨٠ .

( ٣ ) روى أبو داود عن أبي هريرة قال / قال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) إذا صلى

أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه فقال له مروان بن الحكم

أما يجزى أحدنا مشاء الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال عبيد الله

في حديثه : قال : لا . قال : فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه

قال : فقبل لابن عمر : أتتكر شيئاً مما يقول ؟ قال : لا ولكنه أحترأ وجننا

قال : فبلغ ذلك أبا هريرة . قال : فما ذنبى ان كنت حفظت ونسوا / " عون

المعبود شرح سنن أبي داود " ٤ / ١٣٨ ح ١٢٤٢ باب الاضطجاع بعد

ركعتي الفجر رقم الباب ٢٨٩ . ونقل صاحب العون عن النووي في " شرح مسلم "

أنه قال : اسناده على شرط الشيخين - وفي " رياض الصالحين " قال : اسناده

صحيح . ونقل أيضا عن زكريا الأنصارى في " فتح العلام " قوله : اسناده على

شرط الشيخين - وصححه الألبانى في صحيح الجامع الصغير ح ٦٥٥ وفي تخريج

المشكاة ح ١٢٠٦ وقال فيه / اسناده صحيح ومن أعله فما أصاب كما بينته ففى

التعليقات الجياد / . والحديث أخرجه الترمذى باب ما جاء في الاضطجاع بعد

- بالضم والقصر - والنزول بالمحصب بعد الفجر من متى وتحو ذلك ففي كل هذه المسائل خلاف بين أهل العلم لا حتمالها للجبلى والتشريعى والى هذه المسألة أشار فى "مراقى السعود" بقوله :-

وفعله المركوز فى الجبلية      كالأكل والشرب فليس ملية  
من غير لمح الوصف والذى احتمل      شرعا ففيه قل : تردد حصل  
فالحج راكبا عليه يجزى      كضجعة بعد صلاة الفجر ( ١ )

ثم ان القسم الثانى : وهو التشريعى المحض ان كان بيانا لنص فى كتاب الله فانه يأخذ حكم ذلك النص المبين من وجوب أو ندب وقد نص على ذلك عند استدلاله على اشتراط الطهارة للطواف بأن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) توضأ ثم طاف بالبيت . الحديث حيث ذكر اعتراضا على الحديث حاصله : أنه فعل مطلق وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الاشتراط ثم أجاب عن الاعتراض بأمرين ثانيهما : / ان فعله فى الطواف من الوضوء له ومن هيئته التى أتى به عليهما كلبها بيان وتفصيل لما أجمل فى قوله تعالى ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) وقد تقرّر فى الأصول : ان فعل النبى ( صلى الله عليه وسلم )

= ركعتى الفجر باب ٣١١ ح ٤٢٠ ج ٢ / ٢٨١ وقال عنه ابن تيمية : هذا باطل وليس بصحيح وانما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وظط فيه . نقل ذلك عنه ابن القيم فى زاد المعاد . ورد عليه ابو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى فى اعلام اهل العصر بأحكام ركعتى الفجر وبحث المسألة بحثا وافيا ورجح انه سنة من ص ٥٣ - ٧٤ وقد اشتط ابن حزم فقال فى المحلى مسألة ٣٤١ ج ٣ / ٢٥٤ ما نصه / كل من ركع ركعتى الفجر لم تجزه صلاة الصبح الا بأن يضطجع على شقه الايمن بين سلامة من ركعتى الفجر وبين تكبيرة لصلاة الصبح . وسواء عندنا ترك الضجعة عمدا أو نسيانا وسواء صلاها فى وقتها أو صلاها قاضيا لها من نسيان أو عمد نوم . فان لم يصل ركعتى الفجر لم يلزمه أن يضطجع فان عجز عن الضجعة على اليمين لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط / اهـ ثم استدل بأحاديث أخرجه حديث أبى هريرة الذى سقته آنفا وليس فيه ما يدل على الشرطية كما يريد ابن حزم ( رحمه الله ) بعد هذا كله أقول : ان سلم الحديث من الغلط فلا وجه لتمثيل الشيخ بها على ما ذكر فيما يظهر لى والله أعلم .



إذا كان لبيان نص من كتاب الله فهو على اللزوم والتحتّم<sup>(١)</sup> ولذا أجمع العلماء على قطع يد السارق من الكوع ، لأن قطع النبي (صلى الله عليه وسلم) للسارق من الكوع بيان وتفصيل لما أجمل في قوله تعالى ( فاقطعوا أيديهما ) لأن اليد تطلق على العضو الذي يعرفه الناس المسبب - ثم نقل عن صاحب "الصيا" اللامع شرح جمع الجوامع " ما يؤيد كلامه ثم قال :- وأشار في "مراقي السعود" إلى أن فعله (صلى الله عليه وسلم) الواقع لبيان مجمل من كتاب الله أن كان المبين بضيغة اسم المفعول واجبا فالفعل المبين له واجب بقوله :

من غير تخصيص والنص يـرى وبالبيان وامثال ظهـرا

ومحل الشاهد منه قوله " وبالبيان " يعني : أنه يعرف حكم فعل النبي (صلى الله

عليه وسلم) من الوجوب أو غيره بالبيان ، فإذا بين أمرا واجبا كالصلاة والحج وقطع السارق بالفعل فهذا الفعل واجب اجماعا لوقوعه بيانا لواجب الا ما أخرجه دليل خاص، وهذا تعلم أن الله تعالى أوجب طواف الركن بقوله ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) وقد بينه ( صلى الله عليه وسلم ) بفعله وقال (خذوا عني مناسككم ) ومن فعله الذي بينه به : الوضوء له كما ثبت في الصحيحين فعليتنا أن نأخذه عنه الا بدليل ولم يرد دليل يخالف ما ذكرنا / <sup>(٢)</sup> اهـ . وحين ذكر أن من أدلة القائلين بركنية السعي في الحج والمعصرة : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طاف في حجه وعمرته بين الصفا والمروة سبعا قال / وقد دل على أن ذلك لا بد منه دليلان :

الأول : هو ما قد منا من أنه تقرر في الأصول أن فعل النبي (صلى الله عليه وسلم)

(١) يقصد ( رحمه الله ) ( أن كان النص المبين واجبا ) بدليل بقية كلامه .

(٢) الأضواء ٥ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

إذا كان لبيان نص مجمل من كتاب الله أن ذلك الفعل يكون لازماً وسعيه بين الصفا  
 والمروة فعل بين به المراد من قوله تعالى ( ان الصفا والمروة من شعائر الله ) والدليل  
 على أنه فعله بياناً للآية هو قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( تبدأ بما بدأ الله به ) يعنى  
 الصفا لأن الله بدأ بها فى قوله ( ان الصفا والمروة ) الآية وفى رواية ( أبدأ ) بهمزة  
 المتكلم والفعل مضارع ، وفى رواية عند النسائي ( ابدأ بما بدأ الله به ) بصيغة  
 الأمر / (١) . . . اهـ الفرض من كلامه ( رحمه الله ) وقرر نحواً من هذا التقرير لكسب  
 باستفاضة وتوسع فى النقل حين ذكر من أدلة القائلين بأنه لا يجوز ذبح دم التمتع  
 والقران قبل يوم النحر أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) لم ينحر عن نفسه - وكان  
 قارناً - ولا عن أزواجه - وكن تمتعات - آلا عائشة فانها كانت قارئة على التحقيق الا يوم  
 النحر بعد رمي جرة العقبة حيث قرر أن فعله هذا يحمل على الوجوب لأنه بيان  
 للآيات الدالة على الحج وقد قال ( صلى الله عليه وسلم ) ( لتأخذوا عني مناسككم ) (٢)  
 وان لم يكن فعله ( صلى الله عليه وسلم ) بياناً لمجمل ولم يعلم هل فعله على سبيل  
 الوجوب أو على سبيل الندب فان الشيخ ( رحمه الله ) يرى أنه يحمل على الوجوب قال  
 فى صدر استدلاله لعدم جواز ذبح دم التمتع والقران قبل يوم النحر بعد دم نحر  
 النبى ( صلى الله عليه وسلم ) عن نفسه ولا عن أزواجه الا يوم النحر بعد رمي جرة  
 العقبة ما نصه : / وما يؤيد ذلك ما اختاره بعض أهل الأصول من أن فعله ( صلى  
 الله عليه وسلم ) الذى لم يكن بياناً لمجمل ولم يعلم هل فعله على سبيل الوجوب  
 أو على سبيل الندب أنه يحمل على الوجوب لأنه أحوط وأبعد عن لحوق الاثم ان على  
 احتمال الندب والاباحة لا يقتضى ترك الفعل اثماً وعلى احتمال الوجوب يقتضى الترك

( ١ ) الأضواء ٢٣١ / ٥ . وانظر الترمذى ٢١٦ / ٣ رقم ٨٦٢ ، والنسائى ٢٣٥ / ٥ .

( ٢ ) انظر الأضواء ٥٣٣ / ٥ - ٥٣٦ والحديث من رواية جابر أخرجه مسلم ٩٤٣ / ٢

رقم ١٢٩٧ ، وابوداود ٢٠١ / ٢ ، والنسائى ٢٧٠ / ٥ .

الاثم والى هذا أشار فى "مراقى السعود" فى مبحث أفعاله (صلى الله عليه وسلم) بقوله :

وكل ما الصفة فيه تجهل فللوجوب فى الأصح يجعل

وقال فى شرحه "نشر البتود" : يعنى أن ما كان من أفعاله ( صلى الله عليه وسلم ) مجهول الصفة أى مجهول الحكم فانه يحمل على الوجوب . الى أن قال : وكونه للوجوب هو الأصح ....

واستدل أهل هذا القول بأدلة :

\* منها قوله تعالى ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة . . . الآية ) قالوا معناه : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فله فيه أسوة حسنة ويستلزم أن من ليس له فيه أسوة حسنة فهو لا يؤمن بالله واليوم الآخر وملزوم الحرام حرام ولازم الواجب واجب وقالوا أيضا : وهو مبالغه فى التهديد على عدم الاسوة فتكون من الاسوة واجبة ولا شك أن من الاسوة اتباعه فى أفعاله .

\* ومنها قوله تعالى ( وما اتاكم الرسول فخذوه . . . الآية ) قالوا : وما فعله فقد اتانا لأنه هو المشرع لنا بأقواله وأفعاله وتقريره .

\* ومنها قوله تعالى ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى . . . الآية ) ومن اتباعه التأسى به فى فعله ، قالوا : وصيغة الأمر فى قوله : ( فاتبعونى ) للوجوب .

\* ومنها أن الصحابة لما اختلفوا فى وجوب الغسل من الوطء بدون انزال سألوا عائشة فأخبرتهم أنها هي ورسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فعلا ذلك فاغتسلا فحملوا ذلك الفعل الذى هو الغسل من الوطء بدون انزال على الوجوب .

\* ومنها أنه (صلى الله عليه وسلم) لما خلع نعليه فى الصلاة خلعوا نعالهم فلم يسألهم : لم خلعوا نعالهم ؟ قالوا : رأيناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا . فحملوا مطلق فعله على الوجوب فخلعوا لما خلع وأقرهم ( صلى الله عليه وسلم ) على ذلك . قالوا : فلو كان الفعل الذى لم يعلم حكمه لا يدل على الوجوب لبين لهم أنه لا يلزم من خلعهم أن يخلعوا ولكنه أقرهم على خلع نعالهم وأخبرهم أن جبريل أخبره

أن في باطنهما قدرا<sup>(١)</sup> . . . الى أن قال الشيخ ( رحمه الله ) : ومعلوم أن المخالفين القائلين بأن الفعل الذى لم يكن بيانا لمجمل ولم يعلم حكمه من وجوب لا يحمل على الوجوب بل على الندب أو الإباحة الى آخر أقوالهم ناقشوا الأدلة التى ذكرنا مناقشة معروفة فى الأصول . قالوا : قوله ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) أى ما أمركم به بدليل قوله ( وما نهاكم عنه ) فهى فى الأمر والنهي لا فى مطلق الفعل . ولا يخفى أن تخصيص ( وما آتاكم ) بالأمر تخصيص لا دليل عليه وذكر النهي بعده لا يعينه . وقالوا : ( ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ) انما يكون الاتباع واجبا فيما علم أنه واجب أما اذا كان فعله مندوبا فالاتباع فيه مندوب ولا يتعين أن الفعل واجب على الأمة بالاتباع الا اذا علم أنه ( صلى الله عليه وسلم ) فعله على سبيل الوجوب أما لو كان فعله على سبيل الندب وفعلته الأمة على سبيل الوجوب فلم يتحقق الاتباع بذلك . قالوا : وكذلك يقال فى قوله تعالى ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ) الآية . فلا تتحقق الأسوة اذا كان هو ( صلى الله عليه وسلم ) فعله على سبيل الندب وفعلته أمته على سبيل الوجوب بل لابد فى الأسوة من علم جهة الفعل الذى فيه التأسى قالوا : وخلصهم نعالهم لا دليل فيه لأنه فعل داخل فى نفس الصلاة وانما أخذوه من قوله ( صلى الله عليه وسلم ) صلوا كما رأيتمونى أصلى ) لأن خلع النعال كأنه فى ذلك الوقت من هيئة أفعال الصلاة قالوا وانما أخذوا وجوب الغسل من الفعل الذى أخبرتهم به عائشة لأنه صح عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) وجوب الغسل من التقاء الختانين أولا لأنه فعل مبين لقوله ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) والفعل المبين لا جمال النص لا خلاف فيه كما تقدم ايضاحه ، قالوا : والاحتياط فى مثل هذا لا يلزم لأن الاحتياط لا يلزم الا فيما ثبت وجوه أو كان وجوه هو الأصل كليلة الثلاثين من رمضان ان حصل غيم يمنع رؤية الهلال عادة . أما غير ذلك فلا يلزم فيه الاحتياط كما لو حصل الغيم المانع من رؤية هلال رمضان ليلة ثلاثين من

---

( ١ ) انظر صحيح مسلم ٢٧١ / ١ رقم ٣٤٩ ، والترمذى ١٨٠ / ١ رقم ١٠٨ - ١٠٩ .

شعبان فلا يجوز صوم يوم الشك ولا يحتاط فيه لأنه لم يثبت له وجوب ولم يكن وجوبه هو الأصل إلى آخر أدلتهم ومناقشتها فلم نطل بجميعها الكلام ، ولا شك : أن الأدلة التي ذكرها الفريق الأول كقوله ( فاتبعوني ) وقوله ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) الآية وقوله ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) الآية وإن لم تكن مقنعة بنفسها في الموضوع فلا تقل عن أن تكون عاضدة لما قدمنا من وجوب الفعل الواقع به البيان <sup>(١)</sup> / يعني بذلك كله على فرض التسليم بأن تأخيرہ النحر إلى يوم النحر لم يكن بياناً لآيات الحج والأمر بالهدى فيه للمتبع والقارن، أما على القول بالبيان فقد سبق تقريره . واستدل الشيخ ( رحمه الله ) بهذه القاعدة عند عرضه لأدلة القائلين بوجوب الأضحية مستدلين بأنه ( صلى الله عليه وسلم ) كان يفعلها فدل على وجوبها لعدم العلم بجهة فعله لها هل هي الوجوب أو الندب فتحمل على الوجوب كما سبق بيانه <sup>(٢)</sup> . وحين يتبين أن التحقيق أنه يجب تقديم الصلوات الغوات على الصلاة الحاضرة في المسألة الرابعة من مسائل ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . . الآية ) واستدل لذلك بالحديث المتفق عليه الذي فيه أنه ( صلى الله عليه وسلم ) صلى العصر قضاءً بعد غروب الشمس وقد معها على المغرب يوم الخندق <sup>(٣)</sup> استخدم هذه القاعدة في بيان أن فعله هذا يدل على الوجوب واستدل لتقرير القاعدة بخلع الصحابة نعالهم . الحديث وقد سبق وقال فيه / وهو فعل مجرد من قرائن الوجوب وغيره أقرهم على ذلك ولم ينكر عليهم فدل ذلك على لزوم التأسى به في أفعاله المجردة من القرائن . . والأدلة الكثيرة الدالة على وجوب التأسى به ( صلى الله عليه وسلم ) في الكتاب والسنة شاهدة له . . . إلى أن قال : ونحن نقول : الأظهر أن الأفعال المجردة تقتضي الوجوب كما

(١) الأضواء ٥٣٦/٥ - ٥٣٩ .

(٢) الأضواء ٦١٢/٥ .

(٣) ورد من حديث جابر بن عبد الله أخرجه البخاري ١٤٦/١ ، ومسلم ٤٣٨/١

= رقم ٦٣١ ، والترمذي ٣٣٨/١ رقم ١٨٠ ، والنسائي ٨٤/٣

جزم به صاحب " المراقي " في البيت المذكور / ( ١ )

ويرى الشيخ ( رحمه الله ) أن كل فعل تشريعى فعله النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فالأصل فيه عدم الاختصاص به إلا أن دل دليل على الاختصاص. ومن هنا رجح عدم وجوب الإحرام على كل داخل لمكة لغرض غير الحج والعمرة مستدلاً بأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) دخلها يوم الفتح غير محرم ورد على من زعم أن ذلك من خصائصه ( صلى الله عليه وسلم ) بقوله / لأن المقرر في الأصول وعلم الحديث أن فعله ( صلى الله عليه وسلم ) لا يختص حكمه به إلا بدليل يجب الرجوع إليه لأنه هو المشرع لأمره بأقواله وأفعاله وتقريره كما هو معلوم / ( ٢ ) ويفهم من كلامه أنه أن دل دليل على الاختصاص صار مختصاً به كقوله تعالى : ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ) وكقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ناهيا لهم عن الوصال ( انى لست كهيتكم انى أبيت يطعمني ربي ويسقين ) ( ٣ )

ويقرر الشيخ ( رحمه الله ) أن الفعل قد يكون بالنظر إلى ذاته مفضلاً أو مكروهاً ويفعله النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أو يأمر به لبيان الجواز فيصير قرينة في حقه وأفضل ما هو دونه بالنظر إلى ذاته واليه أشار صاحب " المراقي " بقوله :-

= كما روى من حديث ابن مسعود أخرجه الترمذى ٣٣٧/١ رقم ١٧٩ ، والنسائى

٢٩٧/١ ، ومن حديث أبى سعيد الخدرى أخرجه النسائى ١٧/٢ .

( ١ ) الأضواء ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥ .

( ٢ ) الأضواء ٣٣٧/٥ .

( ٣ ) أخرجه البخارى ٣٦/٣ ، ومسلم ٧٧٤/٢ رقم ١١٠٢ ، وأبو داود ٣٠٦/٢ رقم

٢٣٦٠ من حديث ابن عمر ، وأخرجه البخارى ٤٦/٣ ، ومسلم ٧٧٥/٢ رقم

١١٠٤ ، والترمذى ١٤٨/٣ رقم ٧٧٨ من حديث أنس ، وأخرجه البخارى

٤٦/٣ ، ومسلم ٧٧٤/٢ رقم ١١٠٣ ، من حديث أبى هريرة ، وأخرجه البخارى

٤٧/٣ ، وأبو داود ٣٠٧/٢ رقم ٢٣٦١ من حديث أبى سعيد ، وأخرجه

البخارى ٤٦/٣ ، ومسلم ٧٧٦/٢ رقم ١١٠٥ من حديث عائشة .

وربما يفعل للمكروه مبينا أنه للتنزيه

فصار في جانبه من القرب كالنهي أن يشرب من فم القرب

يقرر ذلك في أثناء بيانه أن أمره ( صلى الله عليه وسلم ) لأصحابه بفسخ الحج الى  
العمرة لا يدل بالضرورة على أفضلية ذلك على الافراد بل ليعين للناس أن العمرة فـى  
أشهر الحج جائزة وما فعله ( صلى الله عليه وسلم ) وأمر به للبيان والتشريع فهو قرية فـى  
حقه وان كان مكروها أو مفضولا . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الأضواء ١٤٥/٥ وقال الشيخ ( رحمه الله ) بعد تقرير ذلك مستدركا :-  
/ وليس قصدنا أن التمتع والقران مكروها بل لا كراهه في واحد منهما يقينا  
ولكن المقصود بيان أن الفعل الذى فعله ( صلى الله عليه وسلم ) لبيان الجواز  
يكون بهذا الاعتبار أفضل من غيره وان كان غيره أفضل منه بالنظر الى ذاته /  
ثم ساق الأدلة الدالة على أنه فعل ذلك الفسخ لبيان الجواز وأن ذلك يختص  
بذلك الركب وتلك السنة .

### الفصل الثالث

#### المبحث الأول : ضابط الاجماع عنده

الاجماع لغة : الاتفاق. يقال : أجمع القوم على كذا اذا اتفقوا عليه ويطلق على

العزم المصمم ومنه قوله تعالى ( فأجمعوا أمركم )<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح : اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته

على أمر من أمور الدين<sup>(٢)</sup> والتقييد بكونه بعد وفاته هو ما استدركه الشيخ رحمه الله

على ابن قدامه حيث عرفه ابن قدامه بقوله / ومعنى الاجماع في الشرع : اتفاق علماء

العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين /<sup>(٣)</sup> فاستدرك عليه

الشيخ بقوله / وبقي عليه شرط وهو كون ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لأنه في

حياته لا عبرة بقول غيره /<sup>(٤)</sup> وقد سبقه الى هذا الاستدراك الشيخ عبد القادر بن

بدران في شرحه للروضه حيث قال ( رحمه الله ) بعد أن شرح تعريف ابن قدامه / لكن

يرد عليه وعلى غيره أن الحد غير مانع لأنه يدخل فيه الاجماع في حياة النبي صلى الله

عليه وسلم مع أنه لا اعتباره ولا يسمى اجماعا فكان عليه أن يقول اتفاق مجتهدي أمة

محمد بعد وفاته في عصر . . . الخ /<sup>(٥)</sup>

وذكر الشيخ رحمه الله هذا القيد في كلامه في المسألة الثانية من مسائل النسخ

في سورة النحل عند الكلام على قوله تعالى ( واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما

ينزل قالوا انما أنت مفسر ) حيث قال في أثنائها مانعه / وكذلك لا نسخ بالاجماع

لأن الاجماع لا ينعقد الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لأنه مادام حيا فالعبرة بقوله

وفعله وتقريره صلى الله عليه وسلم ولا حجة معه في قول الأمة لأن اتباعه فرض على كل

( ١ ) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ١٥١ . وانظر لسان العرب ٨ / ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

( ٢ ) المذكرة ص ١٥١ .

( ٣ ) نزهة الخاطر العاطر ١ / ٣٣١ .

( ٤ ) المذكرة ص ١٥١ .

( ٥ ) نزهة الخاطر العاطر ١ / ٣٣٢ .



أحد ولذا لا بد في تعريف الاجماع من التقييد بكونه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما قال صاحب المراقي في تعريف الاجماع :

وهو الاتفاق من مجتهدي الأمة من بعد وفاة أحمد

وبعد وفاته ينقطع النسخ لأنه تشريع ولا تشريع ألته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم . . . / (١) الخ .

والذي جرى عليه الشيخ رحمه الله في الأضواء أنه لا يعتد بخلاف الواحد والاثنين في حكاية الاجماع اذا كان خلافهم ضعيفا أو يردده صريح القرآن ففي المسألة السابعة من مسائل المسح على الخفين قال رحمه الله / أجمع العلماء على اشتراط الطهارة المائية للمسح على الخف وأن من لبسهما محدثا أو بعد تيمم لا يجوز له المسح عليهما / (٢)

ثم قال في نهاية كلامه في المسألة ما نصه / وما قدمنا من حكاية الاجماع على عدم الاكتفاء في المسح على الخف بالتيمم مع أن فيه بعض خلاف كما يأتي ، لأنه لضعفه عندنا كالعدم / (٣)

وعند كلامه عن أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل . . . ) الآية من سورة المائدة قال / وأعلم أن آيات القصص في النفس فيها اجمال بينته السنة ، وحاصل تحرير المقام فيها أن الذكر الحر المسلم يقتل بالذکر الحر المسلم اجماعا ، وأن المرأة كذلك تقتل بالمرأة كذلك اجماعا وأن العبد يقتل كذلك بالعبد اجماعا ، وإنما لم نعتبر قول عطاء باشتراط تساوي قيمة العبدین وهو رواية عن أحمد ولا قول ابن عباس : ليس بين العبد قصاص لأنهم أموال لأن ذلك كله يردده صريح قوله تعالى ( كتب عليكم القصص في القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد . . ) الآية . . / (٤)

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٦١ .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٣٤ أحكام قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) من سورة المائدة .

( ٣ ) الأضواء ٢ / ٣٦١ .

( ٤ ) الأضواء ٢ / ٥٩٠ .

وفى المسألة الأولى من مسائل الزكاة فى أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله . . ) الآية قال رحمه الله / أما نصاب الفضة فقد أجمع جميع العلماء على أنه مائتا درهم شرعي ووزن الدرهم الشرعي ستة دنانق ، وكل عشرة دراهم شرعية فهي سبعة مثاقيل ، والأوقية أربعون درهما شرعيا وكل هذا أجمع عليه المسلمون فلا عبرة بقول المريسي الذي خرق به الاجماع ، وهو اعتبار العدد فى الدراهم لا الوزن ، ولا بما انفرد به السرخسي من الشافعية زاعما أنه وجه فى المذهب ، من أن الدراهم المغشوشة اذا بلغت قدرا لو ضم اليه قيمة الفس من نحاس مثلا لبلغ نصابا أن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ولا يقول ابن حبيب الأندلسي أن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم ، ولا بما ذكره ابن عبد البر من اختلاف الوزن بالنسبة الى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، لأن النصوص الصحيحة الصريحة التى أجمع عليها المسلمون مبينة أن نصاب الفضة مائتا درهم شرعي بالوزن الذى كان معروفا فى مكة <sup>(١)</sup> وقال بعده / فاذا حققت النص والاجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم شرعي وهي وزن مائة وأربعين مثقالا من الفضة الخالصة فاعلم أن القدر الواجب اخراجه منها ربع العشر باجماع المسلمين . . / <sup>(٢)</sup> الخ . ثم قال بعده بقليل أيضا / فتحصل أنه لا خلاف بين المسلمين فى وجوب الزكاة فى الفضة ولا خلاف بينهم فى أن نصابها مائتا درهم شرعي ولا خلاف بينهم فى أن اللازم فيها ربع العشر / <sup>(٣)</sup> فتراه لم يعتد بالخلاف فى الأول لضعفه عنده فهو كالعدم وفى الثانى لمعارضته صريح القرآن وفى الثالث لمخالفته النصوص الصحيحة الصريحة . ولا معارضة فى ما يظهر لى بين ما ذكرته عنه هنا وبين قوله رحمه الله / وعلى فرض أن ابن عباس لم يرجع عن ذلك - أى عن اباحة ربا الفضل - فهل ينعقد الاجماع مع مخالفته ؟ فيه خلاف معروف فى الأصول ، هل يلغى الواحد والاثنان

( ١ ) الأضواء ٢ / ٣٥٥ ونحوه ما جرى عليه فى ٢ / ٤٤١ .

( ٢ ، ٣ ) الأضواء ٢ / ٤٣٦ .

أولاً بد من اتفاق كلِّ وهو المشهور ، وهل اذا مات وهو مخالف ثم انعقد الاجتماع بعده  
يكون اجتماعاً وهو الظاهر أو لا يكون اجتماعاً لأن الميت لا يسقط قوله بموته ، خلاف معروف  
في الأصول أيضاً / (١) لأن اشتراط اتفاق الكل عنده واعتبار خلاف الواحد والاثنين  
في نقض الاجتماع يحمل على ما اذا كان لخلافهما وجه من النظر وعدم اعتبار خلافهما  
يحمل على ما اذا كان ضعيفاً لا وجه له ألينة فهو كالعدم أو معارضا لنص صحيح  
صريح وكلامه السابق صريح في ذلك . ثم ان قوله عنه ( وهو المشهور ) لا يدل على  
ترجيحه له والله أعلم .

---

(١) الأضواء ٢٤٦/١ .

### المبحث الثاني : اقسام الاجماع عنده ومدى احتجاجة بكل قسم

ينقسم الاجماع ابتداءً الى مقطوع ومظنون والقطعي هو القولي المشاهد أو المنقول  
بعدد التواتر ، والظني كالسكوتي والمنقول بالاحاد (١)  
والاجماع الذي هو حجة قاطعة عند الأصوليين هو القطعي لا الظني (٢) والشيخ  
(رحمه الله) يرى قطعيته ويحتج به ومن أمثله في الأضواء حكايته الاجماع على تحريم  
ربا الجاهلية (٣) وعلى وجوب الحج مرة واحدة في العمر (٤) وعلى وجوب الزكاة فـسـى  
الذهب (٥) وعلى كفر تارك الصلاة الجاحد لوجوبها وقتله كفرًا ما لم يتب (٦)  
وأما الظني فقد تقدم تمثيله له بالسكوتي والمنقول بالاحاد ، وهو عند الشيخ  
رحمه الله حجة ظنية ومن أمثله عنده استظهاره مذهب الجمهور في وجوب زكاة عروض  
التجارة مستدلاً عليه قائلًا / ودليل الجمهور آية وأحاديث وآثار وردت بذلك عن بعض  
الصحابة رضي الله عنهم ولم يعلم أن أحدا منهم خالف في ذلك فهو اجماع سكوتي (٧)  
وقال بعد أن ذكر أشرا عن عمر رضي الله عنه فيه أنه أخذ الزكاة في عروض التجارة  
ما نصه / فقد رأيت أخذ الزكاة من عروض التجارة عن عمر ولم يعلم له مخالف من الصحابة  
وهذا النوع يسمى اجماعا سكوتيا ، وهو حجة عند أكثر العلماء (٨)  
وفي أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا . . ) الآية  
من سورة الاسراء ذكر مسائل وقال في فروع المسألة الخامسة منها ما نصه / الفرع الأول-

(١) انظر المذكرة ص ١٥٩ ، ١٥١ .

(٢) المذكرة ص ١٥١ .

(٣) الأضواء ١ / ٢٣٠ آية ( يحق الله الربا ) من سورة البقرة .

(٤) الأضواء ٥ / ٧٠ آية ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

(٥) الأضواء ٢ / ٤٤٢ آية ( والذين يكنزون الذهب والفضة . . ) من سورة التوبة .

(٦) الأضواء ٤ / ٣١١ آية ( فخلف من بعدهم خلف ) من سورة مريم .

(٧) الأضواء ٢ / ٤٥٨ آية ( والذين يكنزون . . ) من سورة التوبة .

(٨) الأضواء ٢ / ٤٦٠ .

جمهور أهل العلم على أن الدية في الخطأ وشبه العمد مؤجلة في ثلاث سنين يدفع ثلثها في كل واحدة من السنين الثلاث . قال ابن قدامة في ( المغنى ) : ولا خلاف بينهم في أنها مؤجلة في ثلاث سنين ، فان عمر وعلي رضي الله عنهما جعلتا دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ولا نعرف لهما في الصحابة مخالفا فاتبعهم على ذلك أهل العلم اهـ . قال مقيد عفا الله عنه : ومثل هذا يسمى إجماعا سكوتيا وهو حجة ظنية عند جماعة من أهل الأصول وأشار إلى ذلك صاحب ( مراقى السعود ) مع بيان شرط الاحتجاج به عند من يقول بذلك بقوله :-

وجعل من سكوت مثل من أقر . . فيه خلاف بينهم قد اشتهر

فالاحتجاج بالسكوت نمنا . . تفريعه عليه من تقدم

وهو يفقد السخط والصد حرى . . مع مضي مهلة للنظر / ( ١ )

وقد صرح الشيخ رحمه الله بترجيحه كونه إجماعا سكوتيا ظنيا في ( مذكرة أصول الفقه ) حيث قال فيها مانعه : / اذا قال بعض الصحابة قولا في تكليف فانتشر في بقية الصحابة فسكتوا ففي ذلك ثلاثة أقوال والحق انه إجماع سكوتي ظني : أنه إجماع . وروى عن أحمد ما يدل عليه وه قال أكثر الشافعية أى والمالكية تنزيلا للسكوت منزلة الرضا والموافقه . ويشترط في ذلك ألا يعلم أن الساكت ساخط غير راض بذلك القول . وأن تمضي مهلة تسع النظر في ذلك القول بعد سماعه . ٢ - أنه حجة لا إجماع ٣ - ليس بحجة ولا إجماع لأن الساكت قد يسكت وهو غير راض ولذلك أسباب متعددة كاعتقاده أن كل مجتهد مصيب أو أنه لا انكار في مسائل الاجتهاد ونحو ذلك . وتحرير هذه المسألة أن لها ثلاث حالات :

١ - أن يعلم من قرينة حال الساكت أنه راض بذلك فهو إجماع قولا واحدا .

٢ - أن يعلم من قرينته أنه ساخط غير راض فليس بإجماع قولا واحدا .

٣ - ألا يعلم منه رضى ولا سخط ففيه الأقوال الثلاثة المتقدمة ومذهب الجمهور أنه  
اجماع سكوتي وهو ظني كما تقدم / (١) - وقد نص رحمه الله في شرحه للمراقى  
على أن الخلاف في حجية اجماع السكوتي مبني على خلاف العلماء في السكوت  
هل هو رضى واقرار أو لا ؟

قال رحمه الله في شرح صاحب المراقى :

وجعل من سكت مثل من أقر .. فيه خلاف بينهم قد اشتهر

فالاحتجاج بالسكوتي نفي .. تفريعه عليه من تقدم

ما نصه :- / يعني أن العلماء اختلفوا في السكوت هل هو رضى واقرار أو لا ؟ ويجرى  
على الخلاف في ذلك الاختلاف في الاحتجاج بالاجماع السكوتي .. إلى أن قال : فعلى  
أن السكوت رضى واقرار فالسكوتي اجماع لدلالة السكوت على موافقة الساكتين وعلى  
أن السكوت ليس برضى ولا اقرار فالسكوتي ليس باجماع وهو قول الشافعي واختيار  
الباقلاني من المالكية . قال الشافعي : لا يصح أن ينسب للساكت قول / (٢) أهـ وقال  
في الأضواء / فمن قال : أن السكوت لا يعد رضى قال لأن الساكت قد يسكت عن الإنكار  
مع أنه غير راض ومن قال أنه يعد رضى قال لأن سكوته يعد قرينة دالة على رضاه  
واستأنسوا بقوله صلى الله عليه وسلم في البكر ( أن لها صماتها ) (٣) وبعضهم يقول :  
تخصيص البكر بذلك يدل على أن غيرها ليس كذلك والخلاف في هذه المسألة معروف  
في فروع الأئمة وأصولهم ... إلى أن قال : ويكثر في فروع مذهب مالك جعل السكوت  
كالرضا ... إلى أن قال : ولكل واحد من القولين وجه من النظر / (٤)

(١) المذكرة ص ١٥٨ .

(٢) ورد الخدود شرح مراقى السعود ٤ / أول الثلث الأخير منه ( مخطوط ) .

(٣) البخارى ٢٣/٧ ، ومسلم ١٠٣٦/٢ رقم ١٤١٩ ، والترمذى ٤١٥/٣ رقم —  
١١٠٧ ، أبوداود ٢٣١/٢ رقم ٢٠٩٢ ، والنسائى ٨٥/٦ من حديث أبى هريرة  
وفى البخارى ٢٣/٧ ، ١٠٣٦/٢ رقم ١٤٢٠ ، والنسائى ٨٥/٦ من حديث  
عائشة .

(٤) الأضواء ١٤٥/٦ سورة النور المسألة العاشرة من مسائل اللعان .

ولو قال قائل : ان توجيهه لكلا القولين في مسألة السكوت يدل على عدم توجيهه كون السكوتي اجماعاً لأنه بنى الخلاف في حجيته على الخلاف في كون السكوت رضى فعند توجيهه في الأصل يدل على عدم توجيهه في الفرع . وعدم توجيهه المفهوم هنا يخالف قوله في مذكرة الأصول / والحق أنه اجماع سكوتي ظني <sup>(١)</sup> وأن المعتمد من منهجه في ذلك هو عدم ترجيح كونه اجماعاً لاسيما أنه لم يصرح بكونه اجماعاً في الأضواء بل عزا كونه حجة الى أكثر العلماء <sup>(٢)</sup> ، وجماعة من أهل الأصول <sup>(٣)</sup> أقول لو قال هذا قائل لما أبعد النجعة فيما يظهر لي لاسيما اذا تذكرنا أن الأضواء آخر كتب الشيخ رحمه الله وتضمن آخر توجيهاته . والله أعلم .

ولقائل أن يقول : بل المعتمد هو ما في المذكرة لأنه صريح في بيان موقفه منه فلا يعارض به ما يفهم من صنيعه ان المنطوق مقدم على المفهوم . والله أعلم

أما موقفه من اجماع أهل المدينة فصرح به في قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر حاصل حجة من قال : لا زكاة في الحلبي حيث قال ما نصه / وما ادعاه بعض أهل العلم من الاحتجاج لذلك بعمل أهل المدينة فيه أن بعض أهل المدينة مخالف في ذلك والحجة بعمل أهل المدينة عند من يقول بذلك ك ( مالك ) إنما هي في اجماعهم على أمر لا مجال للرأى فيه لا ان اختلفوا ، أو كان من مسائل الاجتهاد كما أشار له في ( مراقى السعود ) بقوله :- ( وأوجب حجة للمدني . . فيما على التوقيف أمره بنسي وقيل مطلقاً . . . . . )

لأن مراده بالمدني : الاجماع المدني الواقع من الصحابة أو التابعين لا ما اختلفوا فيه كهذه المسألة وقيد به بما بني على التوقيف ومن مسائل الاجتهاد في القول

( ١ ) انظر المذكرة ص ١٥٨ وقد سبق .

( ٢ ) انظر الأضواء ٢ / ٤٦٠ وقد سبق .

( ٣ ) انظر الأضواء ٣ / ٥٣٠ وقد سبق .

الصحيح (١) / ويفهم من هذا السياق ترجيح الشيخ الاحتجاج باجماع أهل المدينة الواقع من الصحابة والتابعين اذا كان مبنيا على التوقيف لا ان كان من مسائل الاجتهاد (٢) وقد بين شيخ الاسلام ابن تيمية في جواب سؤال وجه اليه عن ( صحة أصول مذهب أهل المدينة ) (٣) ان اجماع أهل المدينة منه ما هو متفق عليه بين المسلمين ومنه ما هو قول جمهور ائمة المسلمين ، ومنه ما لا يقول به الا بعضهم فالأول : ما جرى مجرى النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل نقلهم لمقدار الصاع والمد وترك صدقة الخضروات فذلك حجة باتفاق المسلمين . المرتبة الثانية : العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان فهذا حجة في مذهب مالك ، وهو المنصوص عن الشافعي ، وكذا ظاهر مذهب أحمد ومقتضى المحكي عن أبي حنيفة . المرتبة الثالثة : اذا تعارض في المسألة دليلان كحديثين وقياسين وجهل أيهما أرجح وأحدهما يعمل به أهل المدينة ففيه نزاع ، فمذهب مالك والشافعي أنه يرجح بعمل أهل المدينة ومذهب أبي حنيفة لا يرجح بعمل أهل المدينة ولأصحاب أحمد وجهان كالقولين .

قال ابن تيمية بعد أن ذكر قول من قال : يرجح به : قيل هذا هو المنصوص عن أحمد ، ومن كلامه قال : اذا رأى أهل المدينة حديثا وعملوا به فهو الغاية .

المرتبة الرابعة : العمل المتأخر بالمدينة والذي عليه أئمة الناس أنه ليس بحجة شرعية وهو مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وهو قول المحققين من أصحاب مالك .

---

( ١ ) الأضواء ٢ / ٤٥٠ ، ٤٥١ أحكام قلبه تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة . . . ) الآية من سورة التوبة ولم أجد للشيخ كلاما في هذه المسألة في غير هذا الموضع .

( ٢ ) ( صحة أصول مذهب أهل المدينة ) من ص ٢٥ الى ص ٣٠ .



قال ابن تيمية : ولم أرفى كلام مالك ما يوجب جعل هذا حجة - هذا حاصل  
كلام ابن تيمية فى رسالته المذكورة وهو غاية فى الجودة والانصاف وقد ذكر خلاصه  
أمثلة ومناقشات واستطرادات حذفها اختصارا والله أعلم .

### الفصل الرابع

قول الصحابي ومدى احتجازه به

الصحابي : / هو من لقي النبي ( صلى الله عليه وسلم ) مؤمناً به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الأصح <sup>(١)</sup> وقد صرح الشيخ ( رحمه الله ) بعدالة جميع الصحابة عند جوابه عن قدح في أبي الطفيل عامر بن واثله حيث قال / والجواب عن القدح في أبي الطفيل بأنه كان حامل راية المختار مردود من وجهين :-

الأول : أن أبا الطفيل صحابي وهو آخر من مات من الصحابة كما قاله مسلم وعقده ناظم "عمود النسب" بقوله :-

آخر من مات من الأصحاب له أبو الطفيل عامر بن واثله

وأبو الطفيل هذا هو عامر بن واثله بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي نسبة الى ليث بن بكر بن كنانة ، والصحابة كلهم ( رضي الله عنهم ) عدول وقد جاءت تزكيتهم في كتاب الله وسنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) كما هو معلوم في محله . والحكم لجميع الصحابة بالعدالة هو مذهب الجمهور وهو الحق / <sup>(٢)</sup> . . . الخ .

أما أقوالهم ( رضي الله عنهم ) فيمكن تقسيمها من وجهة نظر الشيخ الى قسمين من حيث الحكم عليها بالرفع وعدمه :

القسم الأول : ما يحكم لها بالرفع وهي ما يلي :-

١ - ما أسنده الصحابي الى عهد النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وان لم يصرح بأنه بلغه أو أقره ، ذكر ذلك الشيخ ( رحمه الله ) عند سرده لأجوبة الجمهور عن حديث ابن عباس في عد طلاق الثلاث واحدة على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وأبي بكر وصدا من اماره <sup>(٣)</sup> عمر حيث قال مانصه

(١) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٣٧ .

(٢) الأضواء ١ / ٤٠٠ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً

موقوتاً ) .

(٣) حديث ابن عباس أخرجه مسلم ١٠٩٩ / ٢ رقم ١٤٧٢ ، وأبو داود ٢٦١ / ٢ رقم =

/ الجواب السابع : هو ما ذكره بعضهم من أن حديث طائوس المذكور ليس فيه أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) علم بذلك فأقره . والدليل انما هو فيما علم به وأقره لا فيما لم يعلم به ، قال مقيدته ( عفا الله عنه ) ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، لأن جماهير المحدثين والأصوليين على أن ما أسنده الصحابي إلى عهد النبي ( صلى الله عليه وسلم ) له حكم المرفوع وان لم يصرح بأنه بلغه (١) .  
( صلى الله عليه وسلم ) وأقره / .

٢ - قول الصحابي ( أمرنا ونهينا ) وما شابهها من الكلمات كما سيأتى . فحين ذكر الشيخ ( رحمه الله ) حديث ابن عباس ( رضي الله عنهما ) قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض بسنده من صحيح البخارى قال : / وقوله " أمر " بصيغة المبني للمفعول ومعلوم فى علوم الحديث وأصول الفقه أن مثل ذلك له حكم الرفع / (٣) . . . الخ .

وفى حكم صوم أيام التشريق للمتمتع قال ( رحمه الله ) / مسألة صوم أيام التشريق للمتمتع يظهر لي فيها أنها بالنسبة إلى النصوص الصريحة يترجح فيها عدم جواز صومها والنظر إلى صناعة علم الحديث يترجح فيها جواز صومها وإيضاح هذا أن عدم صومها دل عليه حديث نبيلة الهذلى (٤) وكعب بن مالك (٥) فى صحيح مسلم . . . وكلا الحديثين صريح فى أن كونها : أيام أكل وشرب مسن لفظ النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وهو نص صحيح صريح فى عدم صومها وظاهره الاطلاق فى المتمتع الذى لم يجد هديا وفى غيره ولم يثبت نص صريح من لفظ

= ٢١٩٩ ، والنسائى ١٤٥/٦ .

( ١ ) الأضواء ١٩٦/١ أحكام قوله تعالى ( الطلاق مرتان . . ) الآية .

( ٢ ) البخارى ٨٦/١ ، مسلم ٩٦٣/٢ ، رقم ١٣٢٨ .

( ٣ ) الأضواء ٢١٤/٥ ، ٢١٥ .

( ٤ ) أخرجه مسلم ٨٠٠/٢ رقم ١١٤١ .

( ٥ ) أخرجه مسلم ٨٠٠/٢ رقم ١١٤٢ .

النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ولا من القرآن يدل على جواز صومها للمتمتع  
الذى لم يجد هديا . . . الى أن قال : وأما بالنظر الى صناعة علم الحديث  
فالذى يترجح هو جواز صوم<sup>(١)</sup> التشريق للمتمتع الذى لم يجد هديا لأن المشهور  
الذى عليه جمهور المحدثين<sup>(٢)</sup> أن قول الصحابي : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا  
أو رخص لنا فى كذا ، أو أحل لنا كذا له كله حكم الرفع فهو موقوف لفظا مرفوع

حكما . . . ثم نقل كلام ابن الصلاح فى علوم الحديث فى أن هذا قول أكثر أهل الحديث  
وأنه الصحيح وأنه لا فرق بين أن يقول ذلك فى زمانه ( صلى الله عليه وسلم )  
أو بعده ثم نقل كلام النووي فى التقريب فى أنه الصحيح الذى قاله الجمهور  
ونقل أبيات العراقي فى ( ألفيته ) فى ذلك ثم قال / وفى علوم الحديث مناقشات  
فى هذه المسألة معروفة والصحيح عندهم الذى عليه الأكثر : أن ذلك له حكم الرفع  
وه تعلم أن حديث ابن عمر وعائشة عند البخارى<sup>(٣)</sup> لم يرخص فى أيام التشريق  
أن يصمن . . الحديث له حكم الرفع وإذا قلنا : أنه حديث صحيح مرفوع عن  
صحابيين فلا اشكال فى أنه يخص به عموم حديث نبيشة وكعب بن مالك /<sup>(٤)</sup>

٣ - تفسير الصحابي الذى له تعلق بسبب النزول فحين بين ( رحمه الله ) تحريم  
اتيان النساء فى الأديار قال / ويؤيد هذا ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذى  
عن جابر (رضي الله عنه) قال : كانت اليهود تقول : إذا جامعها من ورائها  
جاء الولد أحول فنزلت ( نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم )<sup>(٥)</sup> فظهر من

( ١ ) كذا بالأصل ولعله ( صوم أيام التشريق ) كما سبق .

( ٢ ) وعزاه الأمدى فى ( الاحكام فى أصول الأحكام ) ٩٧/٢ الى أكثر الأئمة وعزاه فى  
تيسير التحرير ٦٩/٣ الى أكثر الحنفية .

( ٣ ) البخارى ٥٣/٣ .

( ٤ ) الأضواء ٥٥٧/٥ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ أحكام الحج .

( ٥ ) البخارى ٣٦/٦ ، مسلم ١٠٥٨/٢ رقم ١٤٣٥ ، الترمذى ٢١٥/٥ رقم ٢٩٧٨

أبو داود ٤٩/٢ رقم ٢١٦٣ .

هذا أن جابرا ( رضى الله عنه ) يرى أن معنى الآية فأتوهن في القبل على أية حالة شئت ولو كان من ورائها .

والمقرر في علوم الحديث أن تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع كما عقده صاحب طلعة الأنوار بقوله :

تفسير صاحب له تعلق بالسبب الرفع له محقق / ( ١ )

وفي تقريره لجوب ستر العورة للطواف قال ( رحمه الله ) / وجوب ستر العورة للطواف يدل عليه كتاب الله في قوله تعالى في سورة الأعراف ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) الآية وايضاح دلالة هذه الآية الكريمة على ستر العورة للطواف يتوقف أولا على مقدمتين : الأولى منهما : أن تعلم أن المقرر في علوم الحديث أن تفسير الصحابي إذا كان له تعلق بسبب النزول أن له حكم الرفع كما أوضحناه في سورة البقرة . قال العلوي الشنقيطي في " طلعة الأنوار " : تفسير صاحب له تعلق . . . بالسبب الرفع له محقق وقال العراقي في الفتية : -

وعند ما فسر الصحابي رفعا فمحمول على الاسباب . . . / ( ٢ )

أ . هـ . الفرض من كلامه ( رحمه الله ) . وذكر نحو ذلك حين ذكر تفسير ابن مسعود لقوله تعالى ( يوم تأتي السماء بدخان مبين . . . الى قوله ) ( انا منتقمون ) بالجموع الذي أصاب قريشا حتى جعل أحدهم يرى ما بينه وبين السماء كهيئة الدخان — من الجوع . ( ٣ )

( ١ ) الاضواء ١ / ١٤٤ أحكام قوله تعالى ( فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) .

( ٢ ) الاضواء ٥ / ٢٠٩ أحكام الحج .

( ٣ ) الاضواء ٣ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ تفسير قوله تعالى ( وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة . . . ) الآية من سورة النحل .

وتفسير ابن مسعود للآية أخرجه البخاري ٦ / ١٦٤ ، ومسلم ٤ / ٢١٥٥ رقم ٢٢٩٨ ، والترمذي ٥ / ٣٧٩ رقم ٣٢٥٤ .

٤ - قول الصحابي اذا كان ليس للرأى فيه مجال : صرح بأن له حكم الرفع عند رده على ابن حزم اعلاله لحديث عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن عليّ ( رضي الله عنه ) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( فاذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء - يعنى فى الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً فاذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك\* قال : فلا أدري أعلّى يقول : فبحساب ذلك أو رفعه الى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ؟ ذكره الشيخ بسنده من سنن أبي داود (١) . أعل ابن حزم هذا الحديث بأن المرفوع رواية الحارث وهو ضعيف وأن رواية عاصم بن ضمرة موقوفة على عليّ ورد عليه الشيخ من وجهين :-

قال / الأول أن قدر نصاب الزكاة ، وقدر الواجب فيه كلاهما أمر توقيفى لا مجال للرأى فيه والاجتهاد ، والموقوف ان كان كذلك فله حكم الرفع كما علم فى علم الحديث والأصول قال العلوى الشنقيطي فى " طلعة الأنوار " :-

وما أتى عن صاحب مما منع فيه مجال الرأى عندهم رفع

وقال العراقي فى ألفيته :

وما أتى عن صاحب بحيث لا يقال رأياً حكمه الرفع على

ما قال فى المحصول نحو من أتى فالحاكم الرفع لهذا أثبتا . الخ (٢)

١ . هذا المقصود من كلامه ( رحمه الله )

( ١ ) سنن أبى داود ٩٩/٢ - ١٠٠ رقم ١٥٧٢ - ١٥٧٣ وحسنه عبد القادر

الأرناؤوط / جامع الاصول ٥٨٥/٤

( ٢ ) الأضواء ٤٤١/٢ أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها

... ) الآية من سورة التوبة وانظره ٣٠٧/٥ كلامه على اثر ابن عباس\* من

نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً\* .

وعند كلامه عن أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى الى محرما ) . . الآية حيث ذكر المحرمات التي حرمت بعد ذلك وأقوال العلماء في تحريمها وأدلتهم ونقل عن النووي ( رحمه الله ) قوله ( وصح عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا عليه أنه قال : ( لا تقتلوا الضفادع فان نقيقتها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش فانه لما خرب بيت المقدس قال : يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم ) قال البيهقي : " اسناده صحيح " <sup>(١)</sup> قال الشيخ ( رحمه الله ) بعد نقله كلام النووي هذا ما نصه : - / قال مقيد - ( عفا الله عنه ) - : والظاهر في مثل هذا الذي صح عن عبد الله بن عمرو من النهي عن قتل الخفاش والضفدع أنه في حكم المرفوع لأنه لا مجال للرأى فيه - لأن علم تسبيح الضفدع وما قاله الخفاش لا يكون بالرأى وعليه فهو يدل على منع أكل الخفاش والضفدع / <sup>(٢)</sup>

والذى يظهر أن الشيخ ( رحمه الله ) عزب عنه حال كتابته هذه الأسطر أن عبد الله بن عمرو ( رضى الله عنه ) من المكثرين من الأخذ عن أهل الكتاب قال الامام الذهبي ( رحمه الله ) في ترجمته مانصه / وقد روى عبد الله أيضا عن أبى بكر وعمر ومعاذ وسراقة بن مالك وأبيه عمرو ، وعبد الرحمن بن عوف وأبى الدرداء وطائفة ، وعن أهل الكتاب ، وأد من النظر في كتبهم ، واعتنى بذلك / <sup>(٣)</sup> وما دام الأمر كما قال الذهبي ( رحمه الله ) فلا يمكن الجزم برفع حديثه هذا بحجة أنه مما لا مجال للرأى فيه لأن الشرط الثاني للحكم برفعه لم يتوفر وهو : أن لا يعرف الصحابي بالأخذ من الاسرائيليات والشيخ ( رحمه الله ) وان لم ينص على هذا الشرط في هذين الموضعين من الأضواء فقد نص عليه في مذكرة

( ١ ) خرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣ / ٣١٨ وقال فهذا موقوفان في الخفاش

واسنادهما صحيح .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٢٧٤ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ٨١ رقم الترجمة ١٧ وانظر توضيح الافكار ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢

الأصول حيث قال ما نصه / فان كان ما لا مجال للرأى فيه فهو فى حكم المرفوع كما تقرر فى علم الحديث . . . ان لم يعرف الصحابي بالأخذ من الاسرائيليات / (١) هذه هى أنواع القسم الأول من أقوالهم وهو ما يحكم له بالرفع .

أما القسم الثانى : وهو ما لا يحكم له بالرفع : وهو ما عدا هذه الأقسام الأربعة السالفة الذكر فهو ينقسم الى قسمين :-

أ - أن ينتشر بين الصحابة      ب - أن لا ينتشر بينهم .

والقسم الأول له حالان :-

أ - الحال الأولى :- أن ينتشر بينهم ولم يظهر له مخالف منهم وفى هذه الحال يرى الشيخ حجته قال ( رحمه الله ) بعد أن ساق طرق حديث ( الطواف بالبيت صلاة . . . ) الحديث وكلام العلماء فيه مانصه :-

/ فان قيل : المحققون من علماء الحديث يرون أن الصحيح أن حديث " الطواف صلاة " موقوف لا مرفوع لأن من وقفوه أضبط وأوثق ممن رفعه . فالجواب : أنا لو سلمنا أنه موقوف ، فهو قول صحابى اشتهر ولم يعلم له مخالف من الصحابة فيكون حجة . . / (٣) فتراه صرح بحجية ما كان هذا شأنه من أقوال الصحابة . وبعد أن ساق الروايات التى تدل على أن عليا ( رضي الله عنه ) كان يقول ببداة الامام بالرجم فى حال ثبوت الزنا بالاقرار وبداة الشهود بالرجم فى حالة ثبوته بالبينة قال ( رحمه الله ) :- / وان كان له حكم الرفع فالأمر واضح . وان كان له حكم الوقف فهي فتوى وفعل من خليفة راشد ولم يعلم أن أحدا أنكر عليه ولهذا استظهرنا بداة البينة والامام فى الـ

( ١ ) المذكرة ص ١٦٥ .

( ٢ ) أخرجه الترمذى ٢٩٣/٣ رقم ٩٦٠ عن ابن عباس ، والنسائى ٢٢٢/٥ وصحح

اسناده عبد القادر الأرئوط . انظر جامع الأصول ١٩١/٣ رقم ١٤٦٦ .

( ٣ ) الأضواء ٢٠٧/٥ .



والعلم عند الله تعالى <sup>(١)</sup> / وعلى هذا جرى حين رجح أن الدية في الخطأ وشبهه  
العمد تؤجل في ثلاث سنين يدفع ثلثها في كل سنة مستدلا بفعل عمر وعلي ( رضي  
الله عنهما ) ذلك ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف حيث قال ( رحمه الله ) / ومثل  
هذا يسمى اجماعا سكوتيا وهو حجة ظنية عند جماعة من أهل الأصول . . / <sup>(٢)</sup> الشيخ  
كلامه .

ولما ذكر أثر ابن عمر الذي رواه البيهقي والحاكم أنه قال ( يتيم لكل صلاة  
وان لم يحدث ) <sup>(٣)</sup> قال البيهقي : وهو أصح ما في الباب قال : ولا نعلم له مخالفا  
من الصحابة قال الشيخ ( رحمه الله ) : / ومثل هذا يسمى اجماعا سكوتيا وهو حجة  
عند أكثر العلماء . . . / <sup>(٤)</sup> . ولما ذكر أثر عمر في وجوب أخذ الزكاة من عروض التجارة  
وأنه لم يعلم له مخالف من الصحابة قال : / وهذا النوع يسمى اجماعا سكوتيا وهو  
حجة عند أكثر العلماء <sup>(٥)</sup> / .

ب - الحال الثانية : أن يظهر له مخالف من الصحابة وفي هذه الحال لا يجوز  
العمل بأحد القولين الا بترجيح . نص على ذلك الشيخ ( رحمه الله ) حين ذكر  
أن البيهقي روى عن عمر وعلي <sup>(٦)</sup> رضي الله عنهما أن الجماعة تقتل بالواحد حيث قال

( ١ ) الأضواء ٥٩ / ٦ أحكام قوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا . . ) الآية من  
سورة النور .

( ٢ ) الأضواء ٣٠ / ٣ أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه  
سلطانا . . ) الآية من سورة الاسراء .

( ٣ ) أخرجه البيهقي ٢٢١ / ١ وقال اسناده صحيح وقد روى عن علي وعن عمرو بن  
العاص وعن ابن عباس .

( ٤ ) الأضواء ٥٥ / ٢ أحكام قوله تعالى ( فتيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم  
وأيدكم منه ) من سورة المائدة .

( ٥ ) الأضواء ٤٦٠ / ٢ أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة  
ولا ينفقونها في سبيل الله . . ) الآية من سورة التوبة . وانظر ٣٠٧ / ٥ كلامه

على اثر ابن عباس ( من نسي شيئا من نسكه أو تركه فليهرق دما ) .

( ٦ ) اثر عمر في قتله الجماعة بالواحد أخرجه البخاري تعليقا ١٠ / ٩ ، قال الحافظ =

مانعه : / ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة فصار اجماعا سكوتيا ، واعترضه بعضهم بأن ابن الزبير ثبت عنه عدم قتل الجماعة بالواحد كما قاله ابن المنذر ، وإن كان خلاف واقع بين الصحابة ، والمقرر في الأصول : أن الصحابة إذا اختلفوا لم يجز العمل بأحد القولين إلا بترجيح / <sup>(١)</sup> ثم ذكر مرجحات مذهب الجمهور أن الجماعة تقتل بالواحد .

القسم الثاني : أن لا ينتشر قوله بين الصحابة . ولم أقف على نص للشيخ فـسـى الأضواء يبين فيه موقفه منه ولكنه صرح في " مذكرة أصول الفقه " باستظهاره حججه على التابعي ومن بعده قال ( رحمه الله ) / وإن لم ينتشر فقليل : حجة على التابعي ومن بعده لأن الصحابي حضر التنزيل فعرف التأويل لمشاهدته لقرائن الأحوال ، وقيل ليس بحجة على المجتهد التابعي مثلاً لأن كليهما مجتهد يجوز في حقه أن يخطئ ، وأن يصيب والأول أظهر / <sup>(٢)</sup>

وخلاصة موقف الشيخ من قول الصحابي فيما يلي :-

أولاً : يعطيه حكم الرفع في أربعة أحوال :-

أ - إذا أسنده إلى عهده ( صلى الله عليه وسلم ) وإن لم يصرح بأنه بلغه أو أقره .

ب - قول الصحابي : أمرنا ، نهينا ، رخص لنا وما شاكلها من العبارات .

ج - تفسير الصحابي للآية إذا كان له علاقة بسبب النزول .

د - إذا كان قوله مما ليس للرأي فيه مجال ولم يكن معروفاً بالأخذ عن الاسرائيليات

---

= ابن حجر وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد . والفتح ١٢ / ٢٠٠ . وخرجه

البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ٤٠ ، وأما أثر على فخره البيهقي في السنن

٨ / ٤١ .

( ١ ) الأضواء ٢ / ١٠٧ أحكام : ( وكثنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) من

سورة المائدة .

( ٢ ) المذكرة ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

وفي هذه الأحوال الأربع يقدم على القياس ويخص به النص (١).

ثانيا : يحتج به مع وقفه في حالين :-

أ - ان اشتهر ولم يعلم له مخالف ويسميه اجماعا سكوتيا .  
ب - ان لم يشتهر أصلا .

ثالثا : لا يحتج به أصلا وذلك اذا اختلف الصحابة فهو لا يرى أن قول بعضهم

حجة على البعض الآخر ولا على من بعدهم كما سبق نقله (٢) وهذه الأحوال الثلاث

أعني ما عدا أحوال الرفع لا تخصص بها النصوص قال ( رحمه الله ) / وأعلم أن التحقيق

أنه لا يخص النص بقول الصحابي الا اذا كان له حكم الرفع لأن النصوص لا تخصص

باجتهاد أحد لأنها حجة على كل من خالفها / (٣) . وعند ما ذكر حديث عمر في

الصحيحين أنه قال للرهط الذين جاءوه ( انشدكم الله الذي بآذنه تقوم السماء

والارض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا نورث ما تركنا صدقة "

يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه (٤) . . . الحديث مستدلا به على

أن الارث في قوله تعالى ( يرثني ويرث من آل يعقوب ) ارث علم ونبوة لا ارث مال .

وذكر اعتراضا على الحديث حاصله أنه خاص به صلى الله عليه وسلم بدليل قول عمر فيه

( يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه ) قال ( رحمه الله ) / فالجواب من

أوجه :- الأول :- أن ظاهر صيغة الجمع شمول جميع الأنبياء فلا يجوز العدول عن

هذا الظاهر الا بدليل من كتاب أو سنة . وقول عمر لا يصح تخصيص نص من نصوص السنة

به لأن النصوص لا يصح تخصيصها بأقوال الصحابة على التحقيق كما هو مقرر في الأصول

. . . الخ (٥) الأوجه .

والعلماء مختلفون في الصور الأربع التي رجح الشيخ ( رحمه الله ) رفعها

( ١ ) انظر المذكرة ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

( ٢ ) وانظر المذكرة ص ١٦٦ .

( ٣ ) المذكرة ص ١٦٦ .

( ٤ ) أخرجه البخاري ١٨٥ / ٨ ، ومسلم ١٣٧٦ / ٣ رقم ١٧٥٧ ، والترمذي ١٥٨ / ٤

رقم ١٦١٠ ، وأبو داود ١٣٩ / ٣ رقم ٢٩٦٣ ، والنسائي ١٣٦ / ٧ .

( ٥ ) الأضواء ٢٠٧ / ٤ .

فالأكثر على أن له حكم الرفع ان قال الصحابي ( أمرنا ، نهينا ، رخص لنا ، ونحوها وكذا قوله ( من السنة ) ، وذهب بعضهم الى عدم رفعه في الحاليين <sup>(١)</sup> . ونص ابن حجر <sup>(٢)</sup> على أن الخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله <sup>(٣)</sup> .

وأما ما أسنده الصحابي الى عهده ( صلى الله عليه وسلم ) فللعلماء فيه مذاهب : - <sup>(٣)</sup>

- ١ - أنه موقوف جزما .
- ٢ - التفصيل : ان أضافه الى زمن الوحي فمرفوع عند الجمهور وان لم يضفه الى زمنه فموقوف <sup>(٤)</sup> .
- ٣ - أنه مرفوع مطلقا <sup>(٥)</sup> .
- ٤ - التفصيل بين أن يكون الفعل مما لا يخفى غالبا فيكون مرفوعا أو يخفى فيكون موقوفا <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) انظر القائلين بكلا القولين وأدلتهم ومناقشاتهم في الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم ٢/ ٧٢ - ٧٦ ، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني الحنبلي ٣/ ١٧٧ - ١٨٢ ، الاحكام في أصول الاحكام للامدي ٢/ ٩٧ ، ٩٨ ، تيسير التحرير ٣/ ٦٩ توضيح الأفكار ١/ ٢٦٥ - ٢٧٠ ، وانظر شرح الكوكب المنير فقد ذكر المعلق عليه للمسألة أكثر من عشرين مرجعا ٢/ ٤٨٣ - ٤٨٦ ، وانظر المجموع شرح المذهب ١/ ٥٩ ، فتح المغيث ١/ ١١٢ فما بعدها ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ ( ٢ ) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٣٥ .

( ٣ ) وهذه خلاصتها من فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٢٠ ، ١٢١ و" توضيح الأفكار " للصنعاني ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

( ٤ ) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ .

( ٥ ) قال ابن حجر . وهو الذي اعتمدته الشيوخ في كتابيهما وأكثر منه البخاري . قال الصنعاني وهو رأي الحاكم والجويني اهـ . من " توضيح الأفكار " وسيأتى بهمد قليل عزو النووي اياه لكثيرين من المحدثين .

( ٦ ) قال الصنعاني : وجه قطع الشيخ أبو اسحاق الشيرازي وزاد ابن السمعاني في كتاب القواطع ( وان كان مثله يخفى فان تكرر حمل أيضا على تقريره لأن الأغلب فيما يكثر أنه لا يخفى ) .

٥ - ان أوردته الصحابي في معرض الحجة حمل على الرفع والا فهو موقوف. (١)

٦ - ان كان قائله من أهل الاجتهاد فموقوف وآلا فمرفوع .

٧ - الفرق بين ( كنا نرى وكنا نفعل ) بأن الأول مشتق من الرأي فيحتمل أن يكون مستنده تنصيحا واستنباطا. (٢)

وقال النووي في شرح المذهب / وظاهر استعمال كثيرين من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه انه مرفوع مطلقا سواء أضافه او لم يضيفه وهذا قوى فان الظاهر من قوله كنا نفعل أو كانوا يفعلون الاحتجاج به وأنه فعل على وجه يحتج به ولا يكون ذلك الا في زمن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ويبلغه (٣) أهـ.

وأما تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول فقد ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث (٤) والعراقي في الفيته (٥) أنه مرفوع تبعاً للخطيب وأبى منصور البغدادي وقيد به ابن الصلاح اطلاق الحاكم عزوه الى الشيخين القول برفع تفسير الصحابي مطلقا . وقال ابن حجر بعد ذكر الخلاف : / والحق أن ضابط ما يعتبره الصحابي ان كان مما لا مجال فيه للاجتهاد ولا منقول عن لسان العرب فحكمه الرفع والا فلا كالاخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والاخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص فهذه أشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع ، وأما اذا فسر الآية بحكم شرعي فيحتمل أن يكون استفادا من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أو عن القواعد فلا نجزم

( ١ ) قال الصنعاني : " حكاه القرطبي "

( ٢ ) انظر المذهب السادس والسابع في فتح المغيث ١ / ١٢٠ ، ١٢١ .

( ٣ ) المجموع شرح المذهب ١ / ٦٠ .

( ٤ ) علوم الحديث ص ٢٤ .

( ٥ ) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ١ / ١٢٣ ، وانظر توضيح الافكار

للصنعاني ١ / ٢٨٠ - ٢٨٢ .

برفعه وكذا ان فسر مفردا فقد يكون نقلا عن اللسان فلا نجزم برفعه وهـذا  
التحرير الذى حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبى الصحيح  
والامام الشافعى وأبى جعفر الطبرى وأبى جعفر الطحاوى وابن مردويه فى تفسيره المسند  
والبيهقى وابن عبد البر فى آخرين ، الا أنه يستثنى من ذلك ان كان المفسر له من  
الصحابة ممن عرف بالنظر فى الاسرائيليات كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام  
وعبد الله بن عمرو بن العاص . . . الخ <sup>(١)</sup> وكلام ابن حجر هذا ينطبق أيضا على  
الحال الرابعة من الأحوال التى حكم الشيخ فيها لقول الصحابى بالرفع وهى : قول  
الصحابى اذا كان ليس للرأى فيه مجال - بالقيود التى ذكرها ابن حجر - .

اما اذا لم يكن قول الصحابى من الأحوال المذكورة فقد فصل النووى مذهب  
الشافعية فيه وخلاصة كلامه <sup>(٢)</sup> : أنه ان انتشر قول الصحابى ولم يخالف فيه خمسة  
أوجه :-

- ١ - أنه حجة واجماع <sup>(٣)</sup> . ٢ - أنه حجة لا اجماع <sup>(٤)</sup>
  - ٣ - ان كان فتيا فقيه فسكتوا عنه فهو حجة وان كان حكم امام أو حاكم فليس بحجة <sup>(٥)</sup> .
  - ٤ - ان كان القائل حاكما أو اماما كان اجماعا وان كان فتيا لم يكن اجماعا <sup>(٦)</sup> .
- ودليله أن الحكم لا يكون غالبا الا بعد مشورة ومباحثه ومناظره وينتشر انتشارا  
ظاهرا والفتيا تخالف هذا .
- ٥ - أنه ليس باجماع ولا حجة <sup>(٧)</sup> .

( ١ ) توضيح الأفكار ١ / ٢٨١ . نقلا عن ابن حجر

( ٢ ) من المجموع شرح المذهب ١ / ٥٨ ، ٥٩ .

( ٣ ) وصح هذا الوجه ابواسحاق الشيرازى كما قال النووى .

( ٤ ) وهو قول أبى بكر الصيرفى كما نقل النووى عن أبى اسحاق الشيرازى .

( ٥ ) وهو قول أبى على بن أبى هريرة كما نقل النووى عن أبى اسحاق الشيرازى .

( ٦ ) حكاه صاحب الحاوى فى خطبه الحاوى والشيخ أبو محمد الجوينى فى أول كتابه

الفروق وغيرهما ، قال صاحب الحاوى هو قول أبى اسحاق المروزى . اهـ من  
النووى .

( ٧ ) وهو المشهور عند الخراسانيين من الشافعية وهو المختار عند الفزالى فى =

وأقوال العلماء من غير الشافعية لا تخرج عما ذكره النووي ( رحمه الله ) من الأوجه عند الشافعية .

أما ان اختلف الصحابة ( رضى الله عنهم ) فالجديد عند الشافعية أنه لا يجوز تقليد أحد منهم بل يطلب الدليل .<sup>(١)</sup> والقديم : على أنهما دليلان تعارضا<sup>(٢)</sup> فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد فان استوى العدد قدم بالأئمة فيقدم ما عليه امام منهم على ما لا امام عليه فان كان على أحدهما أكثر عددا وعلى الآخر امام مع قلتهم . فهما سواء فان استويا في العدد والأئمة الا أن في أحدهما أحد الشيخين أبى بكر وعمر ( رضى الله عنهما ) وفي الآخر غيرهما ففيه وجهان للشافعية :-

أحدهما : أنهما سواء . والثاني : يقدم ما فيه أحد الشيخين .

وهذه الأقول في قول الصحابي اذا خلف سواء انتشر أو لم ينتشر ، وقد سبق نص الشيخ ( رحمه الله ) على أن المقرر في الأصول : أن الصحابة اذا اختلفوا لم يجز العمل بأحد القولين الا بترجيح . اما ان لم ينتشر قول الصحابي ولم يعلم له مخالف فليس هو اجماعا وفي حجته قولان للشافعي الجديد أنه ليس بحجة .<sup>(٣)</sup> والقديم : أنه حجة وعليه فيقدم على القياس ولا تجوز مخالفته وفي تخصيص العموم به وجهان وعلى عدم الحجية فالقياس مقدم عليه ويسوغ للتابعي مخالفته .

هذه خلاصة لأقوال العلماء في حجة قول الصحابي . والله أعلم .

= المستصفي كما قال النووي وهو مذهب أبى محمد على بن حزم في الاحكام ٢١٩/٤

فما بعدها الى ٢٢٥ وقد ذكر الأقوال السابقة ونقضها فيما يرى .

( ١ ) لأن الجديد : أن قول الصحابي اذا لم ينتشر ليس بحجة ولو لم يعلم لــــه مخالف . كما سيأتى وهذا مبنى عليه .

( ٢ ) لأن القديم : أن قول الصحابي حجة ولو لم ينتشر اذا لم يعلم له مخالف . كما سيأتى وهذا مبنى عليه .

( ٣ ) وصححه النووي في المجموع ٥٨/١ .

### الفصل الخامس

#### شرع من قبلنا - مدى احتجاجه به

صرح الشيخ (رحمه الله) بموقفه منه حين استدل بعموم قوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) على قتل الرجل بالمرأة لأنه نفس بنفس حيث قال مانصه :  
( نعم يتوجه على هذا الاستدلال سؤالان : -

الاول : ما وجه الاستدلال بقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) الآية مع أنه حكاية عن قوم موسى والله تعالى يقول ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) ثم ذكر السؤال الثاني ثم قال <sup>(١)</sup> :-

/ الجواب عن السؤال الأول : أن التحقيق الذي عليه الجمهور ، ودلت عليه نصوص الشرع أن كل ما ذكر لنا في كتابنا ، وسنة نبينا (صلى الله عليه وسلم) ، مما كان شرعا لمن قبلنا أنه يكون شرعا لنا ، من حيث أنه وارد في كتابنا ، أو سنة نبينا (صلى الله عليه وسلم) ، لا من حيث أنه كان شرعا لمن قبلنا ، لأنه ما قص علينا في شرعنا إلا لنعتبر به ، ونعمل بما تضمن .

والنصوص الدالة على هذا كثيرة جدا ، ولأجل هذا أمر الله في القرآن العظيم في غير ما آية بالاعتبار بأحوالهم ، وويح من لم يعقل ذلك ، كما في قوله تعالى في قوم لوط : ( وانكم لتعمرون عليهم مصبحين ، وبالليل أفلا تعقلون ) .

ففي قوله تعالى : ( أفلا تعقلون ؟ ) توبيخ لمن مر بديارهم ، ولم يعتبر بما وقع لهم ، ويعقل ذلك ليجتنب الوقوع في مثله ، وكقوله تعالى : ( أفلم يسيروا في الأرض

---

( ١ ) الاضواء ٦٣ / ٢ - ٧٠ مع حذف غير قليل وقد أحال على هذا الموضع في سورة يوسف عند كلامه على آية ( وشهد شاهد من أهلها ان كان . . ) الخ الآية حيث بين أن الآية أصل الحكم بالقرائن ثم قال / وقد قد منا في سورة المائدة صحة الاحتجاج بمثل هذه القرائن وأوضحنا بالأدلة القرآنية : ان التحقيق ان شرع من قبلنا الثابت بشرعنا شرع لنا الا بدليل على النسخ غاية الايضاح -  
والعلم عند الله تعالى / الاضواء ٧٠ / ٣ .



فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم ؟ ) ، ثم هدد الكفار بمثل ذلك فقال : ( وللكافرين أمثالها ) .

وقال في حجارة قوم لوط التي أهلكوا بها ، أود يارهم التي أهلكوا فيها : ( وما هي من الظالمين ببعيد ) ، وهو تهديد عظيم منه تعالى لمن لم يعتبر بحالهم ، فيجتنب ارتكاب ما هلكوا بسببه ، وأمثال ذلك كثير في القرآن .

وقال تعالى : ( لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ) ، فصرح بأنه يقص قصصهم في القرآن للعبرة ، وهو دليل واضح لما ذكرنا ، ولما ذكر الله تعالى من ذكر من الأنبياء في سورة الأنعام ، قال لنبينا (صلى الله عليه وسلم) : ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) ، وأمره (صلى الله عليه وسلم) أمر لنا ، لأنه قدوتنا ، ولأن الله تعالى يقول : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) الآية ، ويقول : ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ) الآية ، ويقول : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) ، الآية .

ويقول : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) ، ومن طاعته اتباعه فيما أمر به كله ، الا ما قام فيه دليل على الخصوصية (صلى الله عليه وسلم) ، وكون شرع من قبلنا الثابت بشرعنا شرعا لنا ، الا بدليل على النسخ هو مذهب الجمهور ، منهم مالك ، وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين ، وخالف الامام الشافعي (رحمه الله) في أصح الروايات عنه ، فقال : ان شرع من قبلنا الثابت بشرعنا ليس شرعا لنا الا بنص من شرعنا على أنه مشروع لنا . . . واستدل لذلك بقوله تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) . . . وحمل الهدى في قوله : ( فبهداهم اقتده ) ، والدين في قوله : ( شرع لكم من الدين ) الآية على خصوص الأصول التي هي التوحيد دون الفروع العملية ، لأنه تعالى قال في العقائد : ( وما أرسلنا من رسول الا نوحى اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون ) ، وقال : ( ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن أعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) ، وقال : ( واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ) .

وقال في الفروع العملية : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) ، فدل ذلك على

اتفاقهم فى الأصول ، واختلافهم فى الفروع ، كما قال (صلى الله عليه وسلم) : انا معشر الأنبياء اخوة لعلات ديننا واحد \* ، أخرجه البخارى فى صحيحه ، من حديث أبى هريرة (رضى الله عنه).

قال مقيد (عفا الله عنه وغفر له) : أما حمل الهدى فى آية ( فبهذا هم اقتدوا ) والدين فى آية ( شرع لكم من الدين ) على خصوص التوحيد دون الفروع العملية ، فهو غير مسلم ، أما الأول فلما أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى تفسير سورة ص ، عن مجاهد \* أنه سأل ابن عباس : من أين أخذت السجدة فى ص فقال : أو ما تقرأ : ( ومن ذريته داود . . . أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) فسجد لها داود فسجد لها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .<sup>(١)</sup>

فهذا نص صحيح صريح عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم أدخل سجود التلاوة فى الهدى فى قلبه : ( فبهديهم اقتده ) ، ومعلوم أن سجود التلاوة فرع من الفروع لا أصل من الأصول .

وأما الثانى : فلأن النبى صلى الله عليه وسلم صرح فى حديث جبريل الصحيح المشهور أن اسم \* الدين \* يتناول الاسلام ، والايمان ، والاحسان ، حيث قال : " هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " <sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ( ان الدين عند الله الاسلام ) ، وقال : ( ومن يبتغ غير الاسلام ديناً ) ، الآية .

وصرح (صلى الله عليه وسلم) فى الحديث المذكور بأن الاسلام يشمل الأمور العملية ، كالصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وفى حديث ابن عمر المتفق عليه

(١) البخارى ٤٩/٢ ، وأبو داود ٥٩/٢ رقم ١٤٠٩ ، والترمذى ٤٦٩/٢ رقم ٥٧٧ ، والنسائى ١٥٩/٢ .

(٢) مسلم ٣٦/١ رقم ٨ ، والترمذى ٦/٥ رقم ٢٦١٠ ، وأبو داود ٢٢٣/٤ رقم ٤٦٩٥ ، والنسائى ٩٧/٨ .

( بنى الاسلام على خمس )<sup>(١)</sup> الحديث ، ولم يقل أحد ان الاسلام هو خصوص العقائد دون الأمور العظيمة ، فدل على أن الدين لا يختص بذلك في قوله : ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ) الآية ، وهو ظاهر جدا ، لأن خير ما يفسر به القرآن هو كتاب الله ، وسنة رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) . . . الى أن قال ( رحمه الله ) وحاصل تحرير المقام في مسألة ( شرع من قبلنا ) أن لها واسطة وطرفين ، طرف يكون فيه شرعا لنا اجماعا ، وهو ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، ثم بين لنا في شرعنا انه شرع لنا ، كالتقصاص ، فانه ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، في قوله تعالى : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) الآية ، وبين لنا في شرعنا أنه مشروع لنا في قوله : ( كتب عليكم القصاص في القتلى ) ، وطرف يكون فيه غير شرع لنا اجماعا وهو أمران :

أحدهما : ما لم يثبت بشرعنا أصلا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، كالماتلقي من الاسرائيليات ، لأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نهانا عن تصديقهم ، وتكذيبهم فيها ، وما نهانا ( صلى الله عليه وسلم ) عن تصديقه لا يكون مشروعنا لنا اجماعا .

والثاني : ما ثبت في شرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، وبين لنا في شرعنا أنه غير مشروع لنا كالأصار ، والأغلال التي كانت على من قبلنا ، لأن الله وضعها عنا ، كما قال تعالى : ( ويضع عنهم اصرهم ، والأغلال التي كانت عليهم ) وقد ثبت في صحيح مسلم : ( أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لما قرأ ( ربنا ولا تحمل علينا اصرنا كما حملته على الذين من قبلنا ) أن الله قال : نعم قد فعلت .

ومن تلك الاصار التي وضعها الله عنا ، على لسان نبينا ( صلى الله عليه وسلم ) ما وقع لعبدة العجل ، حيث لم تقبل توبتهم الا بتقديم أنفسهم للقتل ، كما قال تعالى : ( فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ، انه هو

( ١ ) البخارى ( ١٠ / ١ ) ، ومسلم ( ٤٥ / ١ ) ، رقم ١٦ ، والترمذى ٥ / ٥ رقم ٢٦٠٩ ،

التواب الرحيم .

والواسطة هي محل الخلاف بين العلماء ، وهي ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، ولم يبين لنا في شرعنا أنه مشروع لنا ، ولا غير مشروع لنا وهو الذي قد منّا أن التحقيق كونه شرعا لنا ، وهو مذهب الجمهور ، وقد رأيت أدلتهم عليه ، وبه تعلم أن آية : ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ، الآية ، يلزمنا الأخذ بما تضمنته من الأحكام . . . إلى أن قال ( رحمه الله ) : - ولم يزل العلماء يأخذون الأحكام من قصص الأمم الماضية كما أوضحنا دليله ثم ذكرنا ما ج من ذلك ثم قال : - وقول الله تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) ، لا يخالف ما ذكرنا ، لأن المراد به أن بعض الشرائع تنسخ فيها أحكام كانت مشروعة قبل ذلك ، ويجدد فيها تشريع أحكام لم تكن مشروعة قبل ذلك .

وبهذا الاعتبار يكون لكل شرعة ومنهاج من غير مخالفة لما ذكرنا ، وهذا ظاهر ، فبهذا يتضح لك الجواب عن السؤال الأول ، وتعلم أن ما تضمنته آية ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) ، الآية مشروعة لهذه الأمة ، وأن الرجل يقتل المرأة كالعكس على التحقيق الذي لا شك فيه / . اهـ كلامه ( رحمه الله ) وما ذهب إليه الشيعة ( رحمه الله ) مال إليه الشوكاني في ( ارشاد الفحول ) <sup>(١)</sup> وشدد ابن حزم - كما هي عادته مع مخالفيه - النكير على من قال بهذا القول <sup>(٢)</sup> وذهب إلى أنه ليس شرعا لنا مطلقا ، إلا ما جاء في شرعنا أنه شرع لنا فنأخذه لأننا مكلفون به في شرعنا لا لأنه شرع من قبلنا والله أعلم .

( ١ ) ص ٢٤٠ .

( ٢ ) الاحكام في أصول الأحكام ١٦٠ / ٥ - ١٨٢ .

عابد السعیدی



३.१.२.०.०.०.०.२६१३

سأله فممة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

८३१३



اعداد

عبد الرحمن بن عبد العزيز السريسي

اشراف

..vv

فضيلة الدكتور عبد المجيد محمود عبد الحميد

١٤١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الباب الثالث

موقفه من الأدلة العقلية وفيه أربعة فصول

الفصل الاول : القياس وفيه أربعة مباحث

المبحث الاول : تعريف القياس وموجز عن أركانه وأقسامه  
بالنظر الى الجامع وبين الفرع والأصل .

المبحث الثانى : حجية القياس والرد على منكريه

المبحث الثالث : مسالك العلة

المبحث الرابع : القواعد فى صحة القياس .

الفصل الثانى : المصلحة المرسله ومدى احتجاجة بها .

الفصل الثالث : الاستصحاب ، أقسامه عنده ومدى احتجاجة  
بكل قسم .

الفصل الرابع : الاستقراء التام والناقص ومدى احتجاجة بكل  
منهما .

## الفصل الأول المبحث الأول

تعريف القياس وموجز عن أركانه وأقسامه بالنظر الى الجامع

### بين الفرع والأصل

عرف الشيخ ( رحمه الله ) القياس وأشار الى أركانه بايجاز وبين أقسامه وعرف كل قسم ومثل له في المسألة الثالثة من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما ) من سورة الأنبياء . وقدّم لذلك بمقدمة بين فيها أنواع الاجتهاد الذي دلت عليه النصوص وموقع القياس منها قال ( رحمه الله ) ما نصّه :- ( ١ )

المسألة الثالثة : أعلم أن الاجتهاد الذي دلت عليه نصوص الشرع أنواع متعددة : ( منها ) الاجتهاد في تحقيق المناط ، وقد قدّمنا كثيرا من أمثله في " الاسراء " وكان قد قال في سورة الاسراء ما نصّه :- وكذلك نوع الاجتهاد المعروف في اصطلاح أهل الأصول ( بتحقيق المناط ) لا يمكن أن ينكسر الا مكابر ، ومثاله التي لا يمكن الخلاف فيها من غير مكابر لا يحيط بها الحصر ، وسنذكر أمثله منها ، فمن ذلك قوله تعالى : ( يحكم به ذوا عدل منكم ) فكون الصيد المقتول يماثله النوع المعين من النعم اجتهاد في تحقيق مناط هذا الحكم ، نص عليه جل وعلا في محكم كتابه . وهو دليل قاطع على بطلان قول من يجعل الاجتهاد في الشرع مستحيلا من أصله . والاتفاق على الزوجات واجب ، وتحديد القدر اللازم لا بد فيه من نوع من الاجتهاد في تحقيق مناط ذلك الحكم . وقيم المتلفات واجبة على من أتلّف ، وتحديد القدر الواجب لا بد فيه من اجتهاد . والزكاة لا تصرف الا في مصرفها ، كالفقير ولا يعلم فقره الا بأمارات ظنية يجتهد في الدلالة عليها بالقرائن ، لأن حقيقة الباطن لا يعلمها الا الله ، ولا يحكم الا بقول العدل ، وعدالته انما تعلم بأمارات ظنية يجتهد في معرفتها بقرائن الأخذ والاعطاء وطول المعاشرة . وكذلك الاجتهاد من المسافرين في جهة القبلة بالامارات الى غير ذلك مما لا يحصى / ( ٢ )

( ١ ) الأضواء ٦٠٣ / ٤ - ٦١٠ .

( ٢ ) الأضواء ٥٨٠ / ٣ .



وكثيرا ما يرد الشيخ ( رحمه الله ) اختلاف العلماء في مسائل فرعية الى اختلافهم في تحقيق مناط الحكم فمن ذلك : الاختلاف في تحديد المسافة التي تقصر فيها الصلاة <sup>(١)</sup> ، واختلافهم في الدين هل يزكى قبل القبض وهل اذا لم يزكه قبل القبض يكفي زكاة سنة واحدة أو لابد من زكاته لما مضى من السنين <sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك اختلاف العلماء فيما يجزى فيه الربا من اللحوم وما يجوز التفاضل فيه وما لا يجوز <sup>(٣)</sup> واختلافهم في انواع الشركة وما يجوز منها وما يمنع <sup>(٤)</sup> واختلافهم في الحمل اذا كان سقوطه بسبب ضرب انسان بطن المرأة التي القته ما هو الذي تجب فيه الغرة أهو العلقه كما يقول مالك أو لا ضمان فيه حتى تظهر فيه صورة الادمي كما هو قول الأئمة الثلاثة لأنه لا يتحقق حمل حتى يصور والمالكية قالوا : يمكن معرفته في حال العلقه فما بعدها <sup>(٥)</sup> ، ومنه : اختلافهم في لزوم الدم بترك جمرة أو رمي يوم أو حصاة أو حصاتين هل ذلك نسك فيلزم بتركه دم كما في أثر ابن عباس أو لا يصدق عليه أنه نسك بل هما جزء من نسك فلا يلزم بتركها دم <sup>(٦)</sup> ، وكذلك اجتهد هم في حلق بعض شعر الرأس للمحرم وما يلزم بسببه <sup>(٧)</sup> ، واختلافهم في القدر الذي تلزم به الفدية في اللبس الحرام <sup>(٨)</sup> واختلافهم في الأدهان ما يجب باستعماله فدية على المحرم وما لا يجب <sup>(٩)</sup> واختلافهم في السقوط الذي يصل على <sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) الأضواء ٣٧٠ / ١

( ٢ ) الأضواء ٤٦٥ / ٢ ، ٤٦٦

( ٣ ) الأضواء ٢٣٢ / ٣

( ٤ ) الأضواء ٦٩ / ٤

( ٥ ) الأضواء ٣٢ / ٥ ، ٣٣

( ٦ ) الأضواء ٣٠٧ / ٥ ، ٣٠٨

( ٧ ) الأضواء ٤٠١ / ٥

( ٨ ) الأضواء ٤١٥ / ٥

( ٩ ) الأضواء ٤٣٢ / ٥

( ١٠ ) الأضواء ٣٦ / ٥

ويقرر الشيخ ( رحمه الله ) / أن تحقيق المناط يرجع فيه لمن هو أعرف به وإن كان لا حظ له من علوم الوحي / <sup>(١)</sup> وأخيرا فإن الاجتهاد الذى هو تحقيق المناط مجمع عليه فى جميع الشرائع كما هو معلوم وصرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك فى كلامه عن المتعة الواجبة للزوجة . <sup>(٢)</sup>

ثم ذكر النوع الثانى من انواع الاجتهاد الذى دلت عليه النصوص بقوله :-  
ومنها الاجتهاد فى تنقيح المناط ومن أنواعه : السبر والتقسيم ، واللاحاق بنفى الفارق .  
واعلم - ان الاجتهاد باللاحاق المسكوت عنه بالمنطوق به قسمان :

الأول : اللاحاق بنفى الفارق ، وهو قسم من تنقيح المناط كما ذكرناه آنفا  
ويسمى عند الشافعى القياس فى معنى الأصل ، وهو بعينه مفهوم الموافقة ، ويسمى ايضا القياس الجلى . <sup>(٣)</sup>

والثانى من نوعى اللاحاق - هو القياس المعروف بهذا الاسم فى اصطلاح أهـل  
الاصول .

أما القسم الأول الذى هو اللاحاق بنفى الفارق فلا يحتاج فيه الى وصف جامع بين الأصل والفرع وهو العلة ، بل يقال فيه : لم يوجد بين هذا المنطوق به وهـذا المسكوت عنه فرق فيه يؤثر فى الحكم البتة فهو مثله فى الحكم وأقسامه أربعة :

( ١ ) الأضواء ٩٢ / ٣ .

( ٢ ) الأضواء ٢٢١ / ١ .

( ٣ ) قال عن هذا النوع فى سورة الاسراء : لا يكاد ينكره الا مكابر ٢٦ / ٣ وقال أيضا فى ٢٨ / ٣ / وأكثر أهل الأصول لا يطلقون عليه اسم القياس مع أنه اللاحاق مسكوت عنه بمنطوق به لعدم الفرق بينهما ، أعنى الفرق المؤثر فى الحكم / وأطلق القول فى سورة النساء . حيث قال عنه / والخلاف فى كونه قياسا معروفاً فى الأصول ٣٢٧ / ١ .

ورجح أنه من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس فى سورة النساء ٤٣٣ / ١ ، ٤٣٤ حيث قال / وأكثر علماء الأصول على أن فحوى الخطاب أعنى مفهوم الموافقة الذى المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس خلافاً للشافعى وقوم . وكذلك المساوى على التحقيق / وانظر ايضا =

لأن المسكوت عنه اما أن يكون ساويا للمنطوق به في الحكم ، أو أولى به منه ، وفى كل منهما اما أن يكون نفى الفارق بينهما مقطوعا به أو مظنونا ، فالمجموع أربعة :  
الأول منها - أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به مع القطع بنفسى الفارق كقوله تعالى : ( فلا تقل لهما أف ) فالضرب المسكوت عنه أولى بالحكم الذى هو التحريم من التأفيف المنطوق به مع القطع بنفى الفارق ، وكقوله تعالى : ( واشهدوا ذوى عدل منكم ) فشهادة أربعة عدول المسكوت عنها أولى بالحكم وهو القبول من المنطوق به وهو شهادة العدلين مع القطع بنفى الفارق .

والثانى منها : أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به أيضا ، الا أن نفى الفارق بينهما ليس قطعيا بل مظنونا ظنا قويا مزاحما لليقين ، ومثاله نهيه ( صلى الله عليه وسلم ) من التضحية بالعمراء ، فالتضحية بالعمياء المسكوت عنها أولى بالحكم وهو المنع من التضحية بالعمراء المنطوق بها ، الا أن نفى الفارق بينهما ليس قطعيا بل مظنونا ظنا قويا ، لأن علة النهى عن التضحية بالعمراء كونها ناقصة ذاتا وثمنا وقيمة ، وهذا هو الظاهر . وعليه فالعمياء أنقص منها ذاتا وقيمة . وهناك احتمال آخر : هو الذى منع من القطع بنفى الفارق ، وهو احتمال أن تكون علة النهى عن التضحية بالعمراء : أن العمور مظنة الهزال ، لأن العمراء ناقصة البصر ، وناقصة البصر تكون ناقصة الرعى لأنها لا ترى الا ما يقابل عينا واحدة ، ونقص الرعى مظنة للهزال وعلى هذا الوجه فالعمياء ليست كالعمراء ، لأن العمياء يختار لها أحسن العلف فيكون ذلك مظنة لسمنها .

والثالث منها : أن يكون المسكوت عنه ساويا للمنطوق به فى الحكم مع القطع بنفى الفارق ، كقوله تعالى : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ) الآية . فاحراق أموال اليتامى واغراقها المسكوت عنه ساو للأكل المنطوق به فى الحكم الذى

---

= الأضواء ( ٣٧٧/١ ، ٣٧٨ ، ٣٠٩/١ ، ٣١٠ ، ٤٠/٢ ) وسيأتى نقلها جميعا

فى الفصل الخامس من الباب الرابع ان شاء الله تعالى .

هو التحريم والوعيد بعذاب النار مع القطع بنفى الفارق .

والرابع منها : أن يكون المسكوت عنه ساويا للمنطوق به فى الحكم أيضا :  
 الا أن نفى الفارق بينهما مظنون ظنا قويا مزاحما لليقين ، ومثاله الحديث الصحيح  
 ( من اعتق شركا له فى عبد . . ) الحديث المتقدم فى " الاسراء " ، والكهف <sup>(١)</sup> فان  
 المسكوت عنه وهو عتق بعض الأمة مساو للمنطوق به وهو عتق بعض العبد فى الحكم  
 الذى هو سرية العتق المبينة فى الحديث المتقدم مرارا . الا أن نفى الفارق بينهما  
 مظنون ظنا قويا ، لأن الذكورة والأنوثة بالنسبة الى العتق وصفان طرديان <sup>(٢)</sup>  
 لا يناط بهما حكم من أحكام العتق ، كما قد مناه مستوفى فى سورة " مريم " وهناك  
 احتمال آخر هو الذى منع من القطع بنفى الفارق ، وهو احتمال أن يكون الشارع نص  
 على سرية العتق فى خصوص العبد الذكر ، مخصصا له بذلك الحكم دون الانثى ،  
 لأن عتق الذكر يترتب عليه من الآثار الشرعية مالا يترتب على عتق الانثى ،  
 كالجهاد والامامة والقضاء . ونحو ذلك من المناصب المختصة بالذكور دون الاناث .  
 وقد أكثرنا من أمثلة هذا النوع الذى هو اللاحاق بنفى الفارق فى سورة " بنى اسرائيل " <sup>(٣)</sup>  
 وما ذكره فى الاسراء غير هذه الأمثلة مايلي :- / قوله تعالى : ( فمن يعمل مثقال  
 ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) فانه لا شك أيضا فى أن التصريح  
 بالمؤاخذة بمثقال الذرة والاثابة عليه المنطوق به يدل على المؤاخذة والاثابة بمثقال  
 الجبل المسكوت عنه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ) لا شك فى أنه  
 يدل على منع قضاء الحكم فى كل حال يحصل بها التشويش المانع من استيفاء النظر ،  
 كالجوع والعطش المفرطين ، والسرور والحزن المفرطين ، والحقن والحقب المفرطين .  
 ونهيه صلى الله عليه وسلم عن البول فى الماء الراكد ، لا شك فى أنه يدل على

( ١ ) الأضواء ٥٧٩/٣

( ٢ ) سيأبني فى مبحث المصلحة المرسله أنهما ليسا طرديين .

( ٣ ) الأضواء ٦٠٣/٤ - ٦٠٥

النهي عن البول في قارورة مثلا وصب البول من القارورة في الماء الراكد ، ان لا يفرق  
يؤثر في الحكم بين البول فيه مباشرة وصبه فيه من قارورة ونحوها / ( ١ )  
تعريف القياس لغة واصطلاحاً :

ثم قال ( رحمه الله ) : - / ( وأما النوع الثاني من أنواع الالحاق ) - فهو القياس  
المعروف في الأصول ، وهو المعروف بقياس التشيل . وسنعرفه هنا لغة واصطلاحاً ،  
ونذكر أقسامه ، وما ذكره بعض أهل العلم من أشكلته في القرآن :

اعلم أن القياس في اللغة : التقدير والتسوية ، يقال : قاس الثوب بالذراع ، وقاس الجرح بالميل  
( بالكسر ) وهو المروء : اذا قدر عمقه به : ولهذا سمي الميل مقياساً ، ومن هذا  
المعنى قول البعيث بن بشر يصف جراحة أو شجة :

اذا قاسها الأكسى النطاسى أدبرت غثيتها وازداد وهيا هزومها

فقوله " قاسها " يعنى قدر عمقها بالميل . والأكسى : الطبيب ، والنطاسى ( بكسر  
النون وفتحها ) : الماهر بالطب : والغثيثة ( بثاءين مثلثتين ) : مدة الجرح  
وقيحه ، وما فيه من لحم ميت . والدوهى : التخرق والتشقق . والهزوم : غمز الشئ  
باليد فيصير فيه حفرة كما يقع في الورم الشديد .

وتعريف القياس المذكور في اصطلاح أهل الأصول - كثر فيه عبارات الأصوليين  
مع مناقشات معروفة في تعريفاتهم له . واختار غير واحد منهم تعريفه بأنه : حمل  
معلوم على معلوم ، أى الحاقه به في حكمه لمساواته له في علة الحكم . وهذا التعريف  
انما يشمل القياس الصحيح دون الفاسد . والتعريف الشامل للفاسد : هو أن تزيد  
على تعريف الصحيح لفظة عند الحامل ، فتقول : هو الحاق معلوم <sup>( ٢ )</sup> في حكمه لمساواته  
له في علة الحكم عند الحامل ، فيدخل الفاسد في الحد مع الصحيح ، كما أشار إليه  
صاحب " مراقي السعود " بقوله معرفاً للقياس :

|                          |                            |
|--------------------------|----------------------------|
| يحمل معلوم على ما قد علم | للاستوائى علة الحكم وسـم   |
| وان ترد شموله لما فسـد   | فزد لدى الحامل والزيد أسـد |

( ١ ) الأضواء ٥٢٦/٣ ، ٥٢٧ .

( ٢ ) كذا في الأصل ولعل فيه سقط كلمة " بمعلوم " ليصير " الحاق معلوم بمعلوم . .  
الخ .

## أركان القياس :

ثم أشار الى أركانه بقوله : \* ومعلوم أن أركان القياس المذكور أربعة : وهى الأصل المقيس عليه ، والفرع المقيس ، والعلة الجامعة بينهما ، وحكم الأصل المقيس عليه .  
فلو قسنا النبيذ على الخمر - فالأصل الخمر ، والفرع النبيذ ، والعلة الاسكار ،  
وحكم الأصل الذى هو الخمر التحريم . وشروط هذه الأركان الأربعة والبحث فيها  
مستوفى فى أصول الفقه ، فلا نطيل به الكلام هنا / (١)

ولابد من اتفاق الفرع والأصل فى الحكم صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك ضمن  
كلامه عن حكم الفدية اللازمة فى استعمال الطيب وترجيحه انها على التخيير المذكور  
فى الآية (٢) على ذلك بقوله / لأنها هي حكم الأصل المقيس عليه (٣) والمقرر فى  
الأصول أنه لابد من اتفاق الفرع المقيس (٤) والأصل المقيس عليه فى الحكم / (٥)  
وهل يصح القياس على حكم مثبت بالقياس

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) هذه المسألة فى الوجه الثانى من رده على من استدل  
على جواز ذبح الهدى قبل يوم النحر بأنه د م جبران فجاز قياسا على فدية الطيب  
واللباس حيث قال ( رحمه الله ) الثانى : - أنه لم يثبت نص صحيح من كتاب ولا سنة  
على وجوب الهدى فى الطيب واللباس حتى يقاس عليه هدى التمتع والعلماء انما  
أوجبوا الفدية فى الطيب واللباس قياسا على الحلق المنصوص فى آية الفدية ، والقياس  
على حكم مثبت بالقياس فيه خلاف معروف بين أهل الأصول . فذهبت جماعة منهم الى  
أن حكم الأصل المقيس عليه ، لابد أن يكون ثابتا بنص ، أو اتفاق الخصمين . وذهب  
آخرون الى جواز القياس على الحكم الثابت بالقياس ، كأن تقول هنا : من لبس أو تطيب  
فى احرامه ، لزمته فدية الأذى ، قياسا على الحلق المنصوص عليه فى قوله تعالى

(١) الأضواء ٤/٦٠٦ .

(٢) مراده بالآية قوله تعالى ( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من

صيام أو صدقة أو نسك ) .

(٣) الأصل المقيس عليه هنا هو كفارة حلق الرأس لعذر .

(٤) الفرع المقيس هنا هو كفارة استعمال الطيب .

(٥) الأضواء ٥/٣٧ أحكام الحج من سورة الحج .

( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية ) الآية بجامع ارتكاب المحظور ، ثم تقول : ثبت بهذا القياس أن في الطيب واللباس ، فدية فتجعل الطيب واللباس الثابت حكمهما بالقياس أصلا ثانيا ، فتقيس عليهما هدى التمتع في جواز التقديم بجامع أن الكل دم جبران وكأن تقول : يحرم الربا في الذرة ، قياسا على البر بجامع الافتيات ، والادخار ، أو الكيل مثلا ثم تقول : ثبت تحريم الربا في الذرة بالقياس على البر ، فتجعل الذرة أصلا ثانيا ، فتقيس عليها الأرز ، ونحو ذلك فعلى أن مثل هذا لا يصح به القياس ، فسقوط الاستدلال المذكور واضح وعلى القول بصحة القياس عليه ، وهو الذي درج عليه في مراقى السعود بقوله :-

وحكم الأصل قد يكون ملحقا لما من اعتبار الأدنى حقيقا فهو قياس مختلف في صحته أصلا ، وهو فاسد الاعتبار أيضا ، لمخالفته لسنته ( صلى الله عليه وسلم ) / ( ١ )

أقسام القياس بالنظر الى الجامع بين الفرع والأصل ذكرها ( رحمه الله ) بقوله :

/ وأعلم أن القياس المذكور ينقسم بالنظر الى الجامع بين الفرع والأصل الى ثلاثة أقسام :-

الأول : قياس العلة والثاني : قياس الدلالة

والثالث : قياس الشبه

أما قياس العلة فضابطه : أن يكون الجمع بين الفرع والأصل بنفس علة الحكم ، فالجمع بين النبيذ والخمر بنفس العلة التي هي الاسكار . والقصد مطلق التمثيل ، لأننا قد قد منا أن قياس النبيذ على الخمر لا يصح ، لوجود النص على أن " كل مسكر خمر ، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام " . والقياس لا يصح مع التنصيص على أن حكم الفرع المذكور كحكم الأصل ، الا أن المثال يصح بالتقدير والغرض ومطلق الاحتمال كما تقدم . وكالجمع بين البر والذرة بنفس العلة التي هي الكيل مثلا عند من يقول بذلك ، والسي

هذا أشار في المراقى بقوله :

وما بذات علة قد جمعا فيه فقيس علة قد سمعا

وأما قياس الدلالة فضابطه : أن يكون الجمع فيه بدليل العلة لا بنفس العلة ،  
 كأن يجمع بين الفرع والأصل بملزوم العلة أو أثرها أو حكمها . فمثال الجمع بملزوم  
 العلة أن يقال : النبيذ حرام كالخمر بجامع الشدة المطرية ، وهى ملزوم للاسكار ،  
 بمعنى أنها يلزم من وجود الاسكار . ومثال الجمع بأثر العلة أن يقال : القتل بالمشغل  
 يوجب القصاص كالقتل بمحدد بجامع الاثم ، وهو أثر العلة وهى القتل العمود  
 العدد وان . ومثال الجمع بحكم العلة أن يقال : تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به ،  
 بجامع وجوب الدية عليهم فى ذلك حيث كان غير عمد ، وهو حكم العلة التى هى القطع  
 منهم فى الصورة الأولى ، والقتل منهم فى الثانية . وإلى تعريف قياس الدلالة المذكور  
 أشار فى مراقى السعود بقوله :

جامع دى الدلالة الذى لزم فأثر فحكمها كما رسم

وقوله : " الذى لزم " بالبناء للفاعل يعنى اللزم ، وتعبيره هنا باللازم تبعاً  
 لفيره غلط منه رحمه الله ، ومن تبعه هو لأن وجود اللزم لا يكون دليلاً على وجود  
 الملزوم باطابق العقلاء ، لا احتمال كون اللزم أعم من الملزوم ، ووجود الأعم لا يقتضى  
 وجود الأخص كما هو معروف . ولذا أجمع النظار على <sup>(١)</sup> استثناء عين التالى فى  
 الشرطى المتصل لا ينتج عين المقدم ، لأن وجود اللزم لا يقتضى وجود الملزوم .  
 والصواب ما مثلنا به من الجمع بملزوم العلة ، لأن الملزوم هو الذى يقتضى وجوده  
 وجود اللزم كما هو معروف . فالشدة المطرية والاسكار متلازمان ، ودلالة الشدة المطرية  
 على الاسكار انما هى من حيث انها ملزوم له لا لازم ، لما عرفت من أن وجود اللزم  
 لا يقتضى وجود الملزوم . واقتضاه له هنا انما هو للملازمة بين الطرفين ، لأن كلا  
 منهما لا زم للآخر وملزم له للملازمة بينهما من الطرفين .

( ١ ) كذا بالأصل ولعل صوابه " على أن استثناء " .



وأما قياس الشبه - فقد اختلفت فيه عبارات أهل الأصول . فعرف بعضهم الشبه بأنه منزلة بين المناسب والطردي ، وعرفه بعضهم بأنه المناسب بالتبع لا بالذات ومعنى هذا كمعنى تعريف من عرفه بأنه المستلزم للمناسب .

قال مقيدہ ( عفا الله عنه وغفر له ) : عبارات أهل الأصول في الشبه الذي هو المسلك السادس من مسالك العلة عند المالكية والشافعية ، كلها تدور حول شئ واحد ، وهو أن الوصف الجامع في قياس الشبه يشبه المناسب من جهة ، ويشبه الوصف الطردي من جهة أخرى . وقد قد منا في سورة " مريم " أن المناسب هو الوصف الذي تتضمن اناطة الحكم به مصلحة من جلب نفع أو دفع ضرر ، والطردي هو ما ليس كذلك أما في جميع الأحكام وأما في بعضها : ولا خلاف بين أهل الأصول في أن ما يسمى بغلبة الأشباه لا يخرج عن قياس الشبه ، لأن بعضهم يقول انه داخل فيه ، وهو الظاهر . وبعضهم يقول هو بعينه لا شئ آخر . وغلبة الاشباه هي الحاق فرع متردد بين أصليين بأكثرهما شبهاً به ، كالعبد فانه متردد بين أصليين لشبهة بكل واحد منهما ، فهو يشبه المال لكونه يباع ويشترى ويوهب ويورث الى غير ذلك من أحوال المال . ويشبه الحر من حيث انه انسان ينكح ويطلق ويثاب ويعاقب ، وتلزمه أوامر الشرع ونواهيه ، وأكثر أهل العلم يقولون : ان شبهه بالمال أكثر من شبهه بالحر ، لأنه يشبه المال في الحكم والصفة معا أكثر مما يشبه الحر فيهما .

فمن شبهه بالمال في الحكم كونه يباع ويشترى ويورث ، ويوهب ويعار ، ويدفع في الصداق والخلع ، ويهرن الى غير ذلك من التصرفات المالية . ومن شبهه بالمال في الصفة كونه تتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة ، كسائر الأموال . فلو قتل انسان عبداً لآخر لزمته قيمته نظراً الى أن شبهة بالمال أغلب . وقال بعض أهل العلم : تلزمه ديته كالحر زعماً منه أن شبهه بالحر أغلب ، فان قيل : بأي طريق يكون هذا النوع الذي هو غلبة الاشباه من الشبه ، لأنكم قررتم انه مرتبة بين المناسب والطردي ، فما وجه كونه مرتبة بين المناسب والطردي ؟

فالجواب : أن ايضاح ذلك فيه أن أوصافه المشابهة للمال ككونه يباع ويشترى الخ طردية بالنسبة الى لزوم الدية ، لأن كونه كالمال ليس صالحا لأن يناط به لزوم ديته اذا قتل ، وكذلك أوصافه المشابهة للحرك ككونه مخاطبا يثاب ويعاقب الخ ، فهي طردية بالنسبة الى لزوم القيمة : لأن كونه كالحرك ليس صالحا لأن يناط به لزوم القيمة ، فهو من هذه الحيشية يشبه الطردى كما ترى . أما ترتب القيمة على أوصافه المشابهة لأوصاف المال فهو مناسب كما ترى وكذلك ترتب الدية على أوصافه المشابهة لأوصاف الحر مناسب ، وبهذين الاعتبارين يتضح كونه مرتبة بين المناسب والطردى .

ومن أمثلة أنواع الشبه غير غلبة الاشياء - الشبه الذى الوصف الجامع فيه لا يناسب لذاته ، ولكنه يستلزم المناسب لذاته ، وقد شهد الشرع بتأثير جنسه القريب فى جنس الحكم القريب ، كقولك فى الخل مائع لا تبني القنطرة على جنسه ، فلا يرفع به الحدث ولا حكم الخبث قياسا على الدهن . فقولك " لا تبني القنطرة على جنسه " ليس مناسبا فى ذاته ، لأن بناء القنطرة على المائع فى حد ذاته وصف طردى الا أنه مستلزم للمناسب : لأن العادة المطردة أن القنطرة لا تبني على المائع القليل ، بل على الكثير كالأنهار ، والقلة مناسبة ، لعدم مشروعية المتصف بها من المائعات للطهارة العامة فان الشرع العام يقتضى أن تكون أسبابه عامة الوجود . أما تكليف الجميع بما لا يجده الا البعض فبعيد من القواعد ، فصار قولك " لا تبني القنطرة على جنسه " ليس بمناسب وهو مستلزم للمناسب . وقد شهد الشرع بتأثير جنس القلة والتعذر فى عدم مشروعية الطهارة ، بدليل أن الماء اذا قل واشتدت اليه الحاجة فانه يسقط الأمر بالطهارة به وينتقل الى التيمم .

وأما الشبه الصورى - فقد قد منا الكلام عليه مستوى فى سورة " النحل " فى الكلام على قوله تعالى : ( وان لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين ) . ( ١ )

والذى فى سورة النحل هو قوله ( رحمه الله ) عند ذكره استدلال القائلين بطهارة  
المنى بالقياس حيث قال :- / وأما القياس العاخذ للنص فهو من وجهين : أحدهما  
الحاق المنى بالبيض ، بجامع أن كلا منهما مائع يتخلق منه حيوان حى طاهر ، والبيض  
طاهر اجماعا ، فيلزم كون المنى طاهرا أيضا .

قال مقيد ( عفا الله عنه ) : هذا النوع من القياس هو المعروف بالقياس الصورى ،  
وجمهور العلماء لا يقبلونه ، ولم يشتهر بالقول به الا اسماعيل بن علية ، كما أشار له  
فى " مراقى السعود " بقوله :-

وابن علية يرى للمصـورى كـالقيـس للخيل على الحمير

وصور القياس الصورى المختلف فيها كثيرة ، كقياس الخيل على الحمير فى سقوط  
الزكاة ، وحرمة الأكل للشبه الصورى . وكقياس المنى على البيض لتولد الحيوان الطاهر  
من كل منهما فى طهارته . وكقياس أحد التشهدين على الآخر فى الوجوب أو النـدب  
لتشابههما فى الصورة . وكقياس الجلسة الأولى على الثانية فى الوجوب لتشبهها بها فى الصورة  
وكالحاق الهرة الوحشية بالانسية فى التحريم . وكالحاق خنزير البحر وكلبه بخنزير البر  
وكلبه الى غير ذلك من صوره الكثيرة المعروفة فى الأصول . واستدل من قال بالقياس  
الصورى - بأن النصوص دلت على اعتبار المشابهة فى الصورة فى الاحكام ، كقوله : ( فجزاء  
مثل ماقتل من النعم ) . والمراد المشابهة فى الصورة على قول الجمهور . وكبدل القرض  
فانه يرد مثله فى الصورة . وقد استسلف ( صلى الله عليه وسلم ) بكرا ورد ربا عيا كما هو  
ثابت فى الصحيح . وكسروره ( صلى الله عليه وسلم ) بقوله القائف المدلجى فى زيد بن  
حارثة وابنه أسامة : هذه الأقدام بعضها من بعض ، لأن القيافة قياس صورى ، لأن  
اعتماد القائف على المشابهة فى الصورة . / (١) . هكلامه ( رحمه الله ) عن القياس  
بالشبه الصورى . . . . . ثم قال ( رحمه الله ) / وقد قد منـا  
فى أول سورة " براءة " كلام ابن العرى الذى قال فيه : ألا ترى الى عثمان وأعيان

الصحابة كيف لجئوا الى قياس الشبهة عند عدم النص ، ورأوا أن قصة " براءة " شبهة بقصة " الأنفال " فألحقوها بها . فاذا كان القياس يدخل فى تأليف القرآن : فما ظنك بسائر الأحكام ؟ وإلى الشبه المذكور أشار فى مراقى السعود بقوله :

- |                          |    |                            |
|--------------------------|----|----------------------------|
| والشبه المستلزم المناسب  | .. | مثل الوضوء يستلزم التقريبا |
| مع اعتبار جنسه القريب    | .. | فى مثله للحكم لا الغريب    |
| صلاحه لم يرد من الشرع    | .. | ولم ينط مناسب بالسمع       |
| وحيثما أمكن قياس العلة   | .. | فتركه بالاتفاق أثبت        |
| الا ففى قبوله تـ         | .. | غلبة الاشباه هو الأجود     |
| فى الحكم والصفة ثم الحكم | .. | فصفة فقط لدى نى العلم      |
| وابن عليه يرى للضرورى    | .. | كالقيس للخيل على الحمير    |

واعلم أن قياس الطرد يصدق بأمرين ، لأن الطرد يطلق اطلاقين : يطلق على الوصف الطردى الذى لا يصلح لاناطة حكم به لخلوه من الفائدة ، كما لو ظن بعمى القائلين بنقض الوضوء بلحم الجزور : أن علة النقض به الحرارة فألحق به لحم الطيرى قائلا : انه ينقض الوضوء قياسا على لحم الجزور بجامع الحرارة . فهذا القياس باطل ، لأن الوصف الجامع فيه طردى . ومثله كل ما كان الوصف الجامع فيه طرديا وهو أحد الأمرين اللذين يطلق عليهما قياس الطرد .

والأمر الثانى منهما - هو القياس الذى الوصف الجامع فيه مستنهدا بالمسلك الثامن المعروف ( بالطرد ) وهو الدوران الوجودى ، وايضاحه . أنه مقارنة الحكم للوصف فى جميع صورته غير الصورة التى فيها النزاع فى الوجود فقط دون العدم . والاختلاف فى افادته العلة معروف فى الاصول / .

تعريف قياس العكس ومثله :

عرف الشيخ ( رحمه الله ) قياس العكس ومثله عند ذكر استدلال القائلين بأن الحلى المباح لا زكاة فيه بالقياس حيث ذكر استدلالهم به من وجهين قال فى الثانى منهما ما نصه :-

/ الثانى من وجهى القياس : هو النوع المعروف بقياس العكس ، وأشار له فى

"مراقى السعود" بقوله فى كتاب الاستدلال

منه قياس المنطقى والعكس ومنه فقد الشرطون لبس

وخالف بعض العلماء فى قبول هذا النوع من القياس ، وضابطه : هو اثبات عكس حكم شئ لشيء آخر لتعاكسهما فى العلة ، ومثاله : حديث مسلم : ( أيتى أحدنا شهوته وله فيها أجر ؟ . قال أرايتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر ) الحديث ، فان النبى ( صلى الله عليه وسلم ) فى هذا الحديث : أثبت فى الجماع الباح أجرا ، وهو حكم عكس حكم الجماع الحرام ، لأن فيه الوزر ، لتعاكسهما فى العلة ، لأن علة الأجر فى الأول اعفاف امرأته ونفسه . وعلة الوزر فى الثانى كونه زنى .

ومن أمثلة هذا النوع من القياس عند المالكية : احتجاجهم على أن الوضوء لا يجب من كثير القى ، بأنه لما لم يجب من قليله لم يجب من كثيره عكس البول ، لما وجب من قليله وجب من كثيره .

ومن أمثله عند الحنفية ، قولهم : لما لم يجب القصاص من صغير المثل ، لم يجب من كبيره عكس المحدد لما وجب من صغيره وجب من كبيره .

وجه هذا النوع من القياس فى هذه السألة التى نحن بصددها ، هو أن العروض لا تجب فى عينها الزكاة ، فاذا كانت للتجارة والنماء ، وجبت فيها الزكاة ، عكس العين : فان الزكاة واجبة فى عينها ، فاذا صيغت حليا مباحا للاستعمال ، وانقطع عنها قصد التنمية بالتجارة ، صارت لا زكاة فيها ، فتعاكست أحكامهما لتعاكسهما فى العلة ، ومنع هذا النوع من القياس بعض الشافعية ، وقال ابن محرز : انه أضعف من قياس الشبه / ( ١ )

وخلاصة هذا المبحث : أن الاجتهاد الذى دلت عليه النصوص أنواع متعددة منها :

- ١ - الاجتهاد فى تحقيق المناط ولا ينكره الا مكابر ومساائله لا تحصر ويرجع فيه لمن هو أعرف به وان كان لا حظ له من علوم الوحي .
- ٢ - الاجتهاد فى تنقيح المناط ومن أنواعه :-
- أ - السبر والتقسيم .

ب - اللاحاق بنفي الفارق

والحاق المسكوت عنه بالمنطوق به قسمان :

- أ - اللاحاق بنفي الفارق وهو قسم من تنقيح المناط كما ذكر قريبا ويسمى عند الشافعي : القياس فى معنى الأصل وهو بعينه مفهوم الموافقة ويسمى القياس الجلي . فهذه ثلاثة أسماء مترادفة .

وأقسامه أربعة لأن المسكوت عنه اما ان يكون مساويا للمنطوق به فى الحكم أو أولى به منه وفى كل منهما اما أن يكون نفي الفارق بينهما مقطوعا بـه أو مظنونا فالمجموع أربعة .

- ب - النوع الثانى من أنواع اللاحاق هو القياس المعروف بهذا الاسم عند الأصوليين وهو الحاق معلوم بمعلوم فى حكمه لمساواته له فى علة الحكم عند الحامل .

وأقسامه بالنظر الى الجامع بين الفرع والأصل ثلاثة :-

- ١ - قياس العلة      ٢ - قياس الدلالة      ٣ - قياس الشبه

ومن قياس الشبه : القياس الصورى وجمهور العلماء لا يقبلونه

ومن قياس العلة : قياس الطرد وهو يصدق بأمرين لأن الطرد يطلق اطلاقين

- ١ - يطلق على الوصف الطردى الذى لا يصلح لاناطة الحكم به لخلوه من الفائدة .

- ٢ - ويطلق على القياس الذى الوصف الجامع فيه مستنبطاً بالمسلك الثامن

المعروف بالطرد وهو الدوران الوجودى وهو مقارنة الحكم للوصف فى

جميع صورته غير الصورة التى فيها النزاع فى الوجود فقط دون العدم .

ومن قياس العلة : قياس العكس وضابطه اثبات عكس حكم شيء لشيء آخر

لتعاكسهما فى العلة .

## المبحث الثانى

### حجية القياس والرد على منكريه

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) أدلة مشروعية القياس وناقش منكريه فى موضعين من الأضواء :  
 أولهما : عند قوله تعالى فى سورة " الاسراء " ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) بـ  
 أن أبطل استدلال ابن حزم ومن تبعه بها وأمثالها من الآيات / على منع الاجتهاد  
 فى الشرع مطلقا وتضليل القائل به ومنع التقليد من أصله / <sup>(١)</sup> حيث بين أن هذا  
 الاستدلال / من وضع القرآن فى غير موضعه وتفسيره بغير معناه كما هو كثير فى الظاهرية  
 لأن مشروعية سؤال الجاهل للعالم وعمله بفتياه أمر معلوم من الدين بالضرورة ، ومعلوم  
 أنه كان العامي يسأل بعض أصحاب النبى ( صلى الله عليه وسلم ) فيفتيه فيعمل بفتياه  
 ولم ينكر ذلك أحد من المسلمين كما أنه من المعلوم أن المسألة ان لم يوجد فيها  
 نص من كتاب الله أو سنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) فاجتهاد العالم حينئذ بقدر  
 طاقته فى تفهم كتاب الله وسنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) ليعرف حكم المسكوت عنه من  
 المنطوق به لا وجه لمنعه وكان جاريا بين أصحاب النبى ( صلى الله عليه وسلم ) ولم ينكره  
 أحد من المسلمين / <sup>(٢)</sup> ثم وعد بإيضاح المسألة والاستدلال لها ورد شبه المخالفين  
 كالظاهرية والنظام ومن قال بقولهم فى سورة " الأنبياء " والحشر " وقد وفى بما وعد فى  
 سورة " الأنبياء " وهو ثانى الموضعين الذين سبقت الإشارة إليهما ومات ( رحمه الله )  
 قبل أن يبدأ فى سورة الحشر ولم أر الشيخ عطية وفى بوعده

وقد استدل فى سورة الاسراء على مشروعية الاجتهاد فى مسائل الشرع بالنصوص التالية :-

١ - قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران

واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر ) ذكره بسنده من صحيح البخارى ومسلم

عن عمرو بن العاص وأبى هريرة ( رضى الله عنهما ) <sup>(٢)</sup> وقال / وهذا يقطع دعوى

( ١ ) الأضواء ٥٧٨ / ٣

( ٢ ) الأضواء ٥٨١ / ٣ ، ٥٨٢ الكلام على قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) من

سورة الاسراء . وانظر البخارى ١٣٢ / ٩ ، ومسلم ١٣٤٢ / ٣ رقم الحديث =

الظاهرية : منع الاجتهاد من أصله وتضليل فاعله والقائل به قطعاً باتاً كما ترى / (١)  
 وقال ايضاً / فان قيل : الاجتهاد المذكور في الحديث هو الاجتهاد في تحقيق  
 المناط دون غيره من أنواع الاجتهاد فالجواب : أن هذا صرف لكلامه ( صلى الله  
 عليه وسلم ) عن ظاهره من غير دليل يجب الرجوع اليه وذلك ممنوع / (١) وقال / ومحاولة  
 ابن حزم تضعيف هذا الحديث المتفق عليه الذي رأيت أنه في أعلى درجات الصحيح  
 لاتفاق الشيخين عليه لا تحتاج الى ابطالها لظهور سقوطها كما ترى / (١)

٢ - حديث معاذ حين بعثه ( صلى الله عليه وسلم ) الى اليمن قال ( فبسم  
 تحكّم ) قال : بكتاب الله قال : ( فان لم تجد ) قال : بسنة رسول الله ( صلى الله  
 عليه وسلم ) قال : فان لم تجد ) قال : اجتهد رأيي قال : فضرب رسول الله  
 ( صلى الله عليه وسلم ) في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ( صلى الله  
 عليه وسلم ) لما يرضى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) قول ابن كثير في مقدمة تفسيره ( وهذا الحديث في  
 المسند والسنن باسناد جيد ) (٢) وذكر ايضاً قول ابن قدامة في روضة الناظر ( قالوا :  
 هذا الحديث يرويه الحارث بن عمرو عن رجال من أهل حمص والحارث والرجال  
 مجهولون . قاله الترمذى . قلنا : قد رواه عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن  
 معاذ ( رضى الله عنه ) (٣) ثم قال الشيخ ( رحمه الله ) / وهذه الرواية هي مراد  
 ابن كثير بقوله : هذا الحديث في المسند والسنن باسناد جيد / (٣) ثم قال / وحديث  
 معاذ هذا تلقته الأمة قديماً وحديثاً بالقبول / (٣) ولكنه في سورة " الأنبياء " نص على

= ١٧١٦ وأبوداود ٢٢٩/٣ رقم ٣٥٧٤ والترمذى ٦١٥/٣ رقم ١٣٢٦، والنسائى  
 ٠٢٢٤/٨

(١) المصدر السابق ٥٨١/٣ ٠٥٨٢

(٢) الأضواء ٥٨٣/٣ الكلام على قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) من سورة  
 الاسراء . والحديث خرجه ابوداود ٣٠٣/٣ رقم ٣٥٩٢ - ٣٥٩٣، والترمذى  
 ٦١٦/٣ رقم ١٣٢٧ وقال : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس  
 اسناده عندي بمتصل .

(٣) الأضواء ٥٨٣/٣



أن رواياته في المسند والسنن كلها من طريق أناس من أصحاب معاذ عن معاذ عنه ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(١)</sup> وأما الرواية المتصلة التي ذكرها عن ابن قدامة فقال عنها : / فهذا الاسناد وإن كان متصلاً ورجاله معروفون بالثقة فإني لم أقف على من خرج هذا الحديث من هذه الطريق إلا ما ذكره العلامة ابن القيم ( رحمه الله ) في " إعلام الموقعين " <sup>(٢)</sup> عن أبي بكر الخطيب بلفظ : وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ أنه منه ولفظه " قيل " صيغة تمييز <sup>(٣)</sup> كما هو معروف / <sup>(١)</sup> ثم ذكر قول ابن كثير / " وقد رواه ابن ماجه من وجه آخر عنه إلا أنه من طريق محمد ابن سعيد بن حسان وهو المصلوب أحد الكذابين عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن عن معاذ به نحوه " / وتعقبه الشيخ بقوله / وما ذكره ابن كثير ( رحمه الله ) . . . . . لم أره في سنن ابن ماجه والذي في سنن ابن ماجه بالاسناد المذكور من حديث معاذ غير المتن المذكور . . . ثم ساقه بسنده عنه ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن " لا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبينه أو تكتب اليّ فيه " <sup>(٤)</sup> اهـ . منه ثم قال الشيخ / وما أدرى أوهم الحافظ ابن كثير فيما ذكر ؟ أو هو يعتقد أن معنى " تبينه " في الحديث أي تعلمه ————— باجتهادك في استخراجك من المنصوص فيرجع الى معنى الحديث المذكور وعلى كل حال فالرواية المذكورة من طريق عبادة بن نسي عن ابن غنم عن معاذ فيها كذاب . . . . . الى أن قال " فإذا علمت بهذا انحصار طرق الحديث المذكور . . . في الطريقتين المذكورتين علمت وجه تضعيف الحديث ممن ضعفه وأنه يقول طريق عبادة بن نسي عن ابن غنم لم تسندوها ثابتة من وجه صحيح اليه . والطريق الأخرى التي في المسند

( ١ ) الاضواء ٤ / ٦٠٠ .

( ٢ ) انظر أعلام الموقعين ١ / ٢٠٢ .

( ٣ ) ومثلها لفظة " روى " وبها صدر الشيخ ( رحمه الله ) سياقه لحديث معاذ في

سورة الاسراء .

( ٤ ) سنن ابن ماجه ١ / ٢١ رقم ٥٥ . قال الشيخ ناصر الالباني : - موضوع . ضعيف

ابن ماجه ٦ .

والسنن فيها الحارث بن أخي المغيرة وهو مجهول والرواة فيها أيضا عن معاذ مجاهيل فمن أين قلتم بصحتها ؟ / <sup>(١)</sup> ثم التمس العذر لابن كثير في تجويد اسناد الطريق المذكورة في المسند والسنن بقوله / لعله يرى أن الحرث المذكور ثقة وقد وثقه ابن حبان وأن أصحاب معاذ لا يعرف فيهم كذاب ولا متهم / <sup>(٢)</sup> ثم أيد توجيهه لكلام ابن كثير بقول ابن القيم في اعلام الموقعين / \* فهذا حديث ان كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث له الحرث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ؟ وقال بعض أئمة الحديث : اذا رأيت شعبة في اسناد حديث فاشدد يدك به . . . ثم ذكر كلام الخطيب الذي نقلته آنفا ثم قال . . . على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقنا بذلك على صحته عندهم . . . ثم ذكر أحاديث يرى أن أسانيدها لم تثبت ومسع ذلك قبلت حيث قال : - وان كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما تلقتهما الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الاسناد لها فذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا طلب الاسناد له \* اهـ / <sup>(٣)</sup> قال الشيخ ( رحمه الله ) عقب كلام ابن القيم / وحديث عمرو بن العاص وأبي هريرة الثابت في الصحيحين <sup>(٤)</sup> شاهد له كما قدمنا وله شواهد غير ذلك سترها ان شاء الله تعالى /

( ١ ) الأضواء ٤ / ٦٠١ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٦٠٢ .

( ٣ ) هو حديث \* اذا حكم الحاكم فاجتهد . . . الخ \* وهو الدليل الأول وقد سبق ذكره قريبا .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ٦٠٣ .

٣ - قال الشيخ ( رحمه الله ) : / ومن الأدلة الدالة على أن الحاق النظر بنظيره في الشرع جائز : ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن ابن عباس ( رضي الله عنهما ) قال : جاءت امرأة إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقالت : يا رسول الله ، ان أمي ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ قال : " أفرايت لو كان على أمك دين فقضىته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ " قالت : نعم . قال : " فصومي عن أمك " وفي رواية لهما عنه قال : جاء رجل إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقال : يا رسول الله ، ان أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : " لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ " قال : نعم . قال : " فدين الله أحق أن يقضى " (١) اهـ .

واختلاف الرواية في هذا الحديث لا يعد اضطرابا ، لأنها وقائع متعددة : سألته

امرأة فأفتاها : وسأله رجل فأفتاه بمثل ما أفتى به المرأة ، كما نبه عليه غير واحد .

وهذا نص صحيح عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) صريح في مشروعية الحاق النظر بنظيره

المشارك له في علة الحكم ، لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) بين الحاق دين الله تعالى بدين الآدمي ، بجامع أن الكل حق مطالب به تسقط المطالبة به بإدائه إلى مستحقه . وهو واضح في الدلالة على القياس كما ترى / . (٢)

٤ - ثم قال / ومن الأدلة الدالة على ذلك أيضا : ما رواه الشيخان في صحيحيهما أيضا من حديث أبي هريرة ( رضي الله عنه ) قال : جاء رجل من بني فزارة

إلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقال : ان امرأتي ولدت غلاما أسود . فقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : " هل لك ابل ؟ " قال : نعم . قال : " فما ألوانها ؟ " قال : حمراء . قال : " فهل يكون فيها من أورق ؟ " قال : ان فيها لورقا . قال :

" فأنى أتاها ذلك ؟ " قال : عسى أن يكون نزع عرق . قال : " وهذا عسى أن يكون "

( ١ ) أخرجه البخاري ٤٤/٣ ، ومسلم ٨٠٤/٢ رقم ١١٤٨ ، وأبو داود ٢٣٦/٣ رقم

٣٣٠٧ - ٣٣٠٨ ، والترمذي ٩٥/٣ رقم ٧١٦ .

( ٢ ) الأضواء ٥٨٤/٣

نزعه عرق\* (١) اهـ.

فهذا نص صحيح عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) صريح في قياس النظر على نظيره وقد ترتب على هذا القياس حكم شرعى ، وهو كون سواد الولد مع بياض أبيه وأمه ، ليس موجبا للعان ، فلم يجعل سواده قرينه على أنها زنت بانسان اسود ، لا مكان ان يكون فى اجداده من هو اسود فنزعه الى السواد سواد ذلك الجد ، كما أن تلك الابل الحمر فيها جمال ورق يمكن أن لها أجدادا ورقا نزعت ألوانها الى الورقة . وهذا اقتنع السائل / (٢)

هـ - ثم قال / ومن الأدلة الدالة على الحاق النظر بنظيره : ما رواه أبو داود والامام أحمد ، والنسائى ، عن عمر ( رضى الله عنه ) قال : هشت يوما قبلت وأنا صائم ، فأتيت النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقلت : صنعت اليوم أمرا عظيما . قبلت وأنا صائم . ؟ فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : "أرايت لو تعضمت بماء وأنت صائم ؟" فقلت : لا بأس بذلك . فقال ( صلى الله عليه وسلم ) " فمه " (٣)

فان قيل : هذا الحديث قال فيه النسائى : منكر

قلنا : صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، قاله الشوكانى فى نيل الأوطار قال مقيد ( عفا الله عنه ) : هذا الحديث ثابت واسناده صحيح . ثم نقله بسنده من سنن أبى داود ودرس طبقات سنده دراسة نقدية ثم قال :- / فهذا اسناد صحيح رجاله ثقات كما ترى . فهو نص صحيح صريح فى أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قاس القبلة على المضمضة ، لأن المضمضة مقدمة الشرب ، والقبلة مقدمة الجماع ، فالجامع بينهما

(١) خرجه البخارى ٦٨/٧ ، ومسلم ١١٣٧/٢ رقم ١٥٠٠ ، وأبو داود ٢٧٨/٢

رقم ٢٢٦٠ ، ٢٢٦١ ، ٢٢٦٢ ، والترمذى ٤٣٩/٤ رقم ٢١٢٨ .  
(٢) الاضواء ٥٨٥/٣

(٣) أبو داود ٣١١/٢ رقم ٢٣٨٥ ، وذكره ابن حبان فى صحيحه ٢٢٣/٥ رقم ٣٥٣٦ ، وابن خزيمة فى صحيحه ٢٤٤/٣ رقم ١٩٩٩ ، والحاكم فى مستدركه وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهيبى

أن كلا منهما مقدمة المفطر ، وهى لا تفطر بالنظر لذاتها / ( ١ )

ثم قال ( رحمه الله ) : - / فهذه الأدلة التى ذكرنا فيها الدليل الواضح على أن الحاق النظر بنظيره من الشرع لا مخالف له ، لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) فعله والله يقول : ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ) ، وهو ( صلى الله عليه وسلم ) لم يفعله إلا لينبه الناس له .

فان قيل : انما فعله ( صلى الله عليه وسلم ) لأن الله أوحى اليه ذلك . قلنا : فعله حجة فى فعل مثل ذلك الذى فعل ، ولو كان فعله بوحى كسائر أقواله وأفعاله وتقريراته ، فكلها تثبت بها الحجة ، وان كان هو ( صلى الله عليه وسلم ) فعل ما فعل من ذلك بوحى من الله تعالى / ( ٢ )

٦ - عند مناقشته لاستدلال منكرى القياس بقوله تعالى ( فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول . . . ) الآية قال مانصه : / تنبيه : استدلال منكرى القياس بهذه الآية الكريمة أعنى قوله تعالى ( فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله ) الآية على بطلان القياس قالوا : لأنه تعالى أوجب الرد الى خصوص الكتاب والسنة دون القياس وأجاب الجمهور : بأنه لا دليل لهم فى الآية ، لأن الحاق غير المنصوص بالمنصوص لوجود معنى النص فيه لا يخرج عن الرد الى الكتاب والسنة ، بل قال بعضهم الآية متضمنة لجميع الأدلة الشرعية ، فالمراد باطاعة الله العمل بالكتاب واطاعة الرسول العمل بالسنة ، والرد اليهما القياس ، لأن رد المختلف فيه غير المعلوم من النص الى المنصوص عليه ، انما يكون بالتمثيل والبناء عليه ، وليس القياس شيئاً وراء ذلك .

وقد علم من قوله تعالى : ( فان تنازعتم ) أنه عند عدم النزاع يعمل بالمتفق عليه ، وهو الاجماع قاله الألوسى فى تفسيره / ( ٣ )

( ١ ) الأضواء ٣ / ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥٨٦ .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

هذا وقد نقل الشيخ ( رحمه الله ) عن ابن القيم في اعلام الموقعين في اثبات القياس ومناقشة منكريه والزامهم به بضرب الأمثلة له من كتاب الله نحو من ثلاث عشرة صفحة (١)  
قال الشيخ بعد آخرها / وكل ذلك يدل على أن الحاق النظر بالنظر من الشرع لا مخالف له كما يزعمه الظاهرية ومن تبعهم / والله أعلم.

---

(١) انظرها في الأضواء ٦١٢/٤ الى ص ٦٢٥ وللشيخ ( رحمه الله ) مناقشة طويلة لابن حزم ومن وافقه ألقاها في درسه في التفسير في الحرم النبوي وفرغها من الشريط الشيخ عطيه محمد سالم ثم عرضها عليه فأقرها وهي الآن مطبوعة في آخر مذكرته في أصول الفقه في عشرين صفحة وذلك في تفسيره لقله تعالى " ما منعك الا تسجد اذا أمرتك " في رمضان عام ١٣٨٩ هـ.

### المبحث الثالث

#### مسالك العلة عنده

##### تعريف العلة :

قال الشيخ ( رحمه الله ) في " مذكرة أصول الفقه " في تعريف العلة ما نصه / وهي الجامع بين الفرع والأصل وهو الوصف المشتغل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم /  
تعريف الحكمة :

قال ( رحمه الله ) : واعلم : أن الحكمة في اصطلاح أهل الأصول : هي الفائدة التي صار بسببها الوصف علة للحكم ، فتحريم الخمر مثلاً حكم ولا سكار هو علة هذا الحكم ، والمحافظة على العقل من الاختلال : هي الحكمة التي من أجلها صار الاسكار علة لتحريم الخمر ، وقد عرف صاحب المراقي الحكمة بقوله : وهي التي من أجلها الوصف جرى . . . علة حكم عندي كل من درى

وعلة الرخصة بقصر الصلاة ولا فطار في رمضان : هي السفر ، والحكمة التي صار السفر علة بسببها : هي تخفيف المشقة على المسافر مثلاً ، وهكذا ( ٢ )  
السبب الشرعي هو العلة :

وقد صرح الشيخ ( رحمه الله ) في موضعين من الأضواء بترجيحه كون السبب الشرعي هو العلة حيث قال في كلامه على قوله تعالى ( ان المتقين في جنات وعيون ) من سورة الذاريات ما نصه / لا يخفى على من عنده علم بأصول الفقه أن هذه الآية الكريمة فيها الدلالة المعروفة عند أهل الأصول بدلالة الايمان والتنبيه على أن سبب نيل هذه الجنات والعيون هو تقوى الله والسبب الشرعي هو العلة على الاصح ( ٣ )  
وعند قوله تعالى ( واقموا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ) قال ما نصه / هذه الآية الكريمة تدل على أن اقامة الصلاة وآتاء الزكاة وطاعة الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) سبب لرحمة الله تعالى سواء قلنا ان " لعل " في قوله

( ١ ) المذكرة ص ٢٧٥ .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٤٣٠ .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ .

( لعلمكم ترحمون ) حرف تعليل أو ترج لأنها ان قلنا : انها حرف تعليل فاقامة الصلاة وما عطف عليه سبب لرحمة الله لأن العلل أسباب شرعية . . . / (١) الخ كلامه الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها :-

وهل يشترط في صحة العلة انعكاسها بحيث يعدم الحكم كلما عدت كما أنه يشترط اطرادها بحيث يوجد الحكم كلما وجدت وهو معنى قولهم : الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها ؟ .

يرى الشيخ ( رحمه الله ) أن هذه قاعدة أغلبية ان قد يوجد الحكم مع تخلف علته وذلك فيما أ - اذا كان الحكم معللا بأكثر من علة فان تخلفت علة وجد بالآخرى . ومثاله في الأضواء قوله ( رحمه الله ) :- / تنبيهان :- الأول : ان قيل ما الحكمة في الرمل بعد زوال علته التي شرع من أجلها والغالب اطراد العلة وانعكاسها بحيث يدور معها المعلل بها وجودا وعدمها ؟ . فالجواب : أن بقاء حكم الرمل مع زوال علته ، لا ينافي أن لبقائه علة أخرى ، وهي أن يتذكر به المسلمون نعمة الله عليهم حيث كثرهم وقواهم بعد القلة والضعف ، كما قال تعالى ( واذكروا اذا أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فاواكم وأيدكم بنصره ) الآية وقال تعالى عن نبيه شعيب ( واذكروا ان كنتم قليلا فكثركم ) الآية .

وصيغة الأمر في قوله : اذكروا في الآيتين المذكورتين تدل على تحميم ذكر النعمة بذلك ، وانما فلا مانع من كون الحكمة في بقاء حكم الرمل ، هي تذكر نعمة الله بالقوة بعد الضعف ، والكثرة بعد القلة ، وقد أشار الى هذا ابن حجر في الفتح وما يؤيده أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) رمل في حجة الوداع بعد زوال العلة المذكورة ، فلم يمكن بعد ذلك تركه لزوالها ، والعلم عند الله تعالى / (٢)

ب - أو كان معللا بعلة واحدة ولكن ورد دليل ببقاء الحكم مع زهاب العلة ومثاله

( ١ ) الأضواء ٢٤٧/٦ .

( ٢ ) الأضواء ١٩٥/٥ ، ١٩٦ .



فى الأضواء قوله ( رحمه الله ) / تنبيه : فى هذا الحديث <sup>(١)</sup> دليل لمن قال من أهل الأصول : باشتراط انعكاس العلة فى صحتها ، لأن علة تحريم ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث : هى وجود دافعة فقراء البادية ، الذين دفعوا عليهم . ولما زالت هذه العلة زال الحكم معها ، ودوران الحكم مع علة فى العدم ، هو المعروف فى الاصطلاح بانعكاسها . والمقرر فى الأصول : أن محل القدح فى العلة بعدم انعكاسها فيما إذا كانت علة الحكم واحدة ، لا أن كانت له علل متعددة ، فلا يقدح فى واحدة منها بعدم العكس ، لأنه إذا انعدمت واحدة منها ثبت الحكم بالعلة الأخرى ، كالبول ، والفائط ، لنقض الوضوء مثلا . فان البول يكون معدوما وعلة النقض ثابتة بخروج الفائط وهكذا . وكذلك مع كونها علة واحدة لا بد أيضا فى القدح فيها ، بعدم العكس من عدم ورود دليل ببقاء الحكم مع زهاب العلة ، فان دل دليل على بقاء الحكم ، مع انتفاء العلة ، فلا يقدح فيها بعدم العكس ، كالرمل فى الأشواط الأول ، من الطواف ، فان علة هى أن يعلم المشركون : أن الصحابة أقوياء ولم تضعفهم حتى يشرب . وهذه العلة قد زالت مع أن حكمها وهو الرمل فى الأشواط المذكورة باق لوجود الدليل على بقاءه ، لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) رمل فى حجة الوداع ، والعلة المذكورة معدومة قطعاً زمن حجة الوداع كما قدمنا إيضاحه ، وإلى هذه المسألة أشار صاحب "مراقى السعدود" فى مبحث القوادح بقوله :

وعدم العكس مع اتحاد . . . يقدح دون النص بالتمادى /

جـ - أو كان الحكم معللاً بالمظان فإنه لا يتخلف بتخلف حكمته ومثاله من الأضواء قوله ( رحمه الله ) / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : لزوم الغدية للأخشم الذى لا يجد ريح الطيب ، إذا استعمل الطيب ، مبنى على قاعدة هى : أن المعلل بالمظان

---

( ١ ) ذكره الشيخ ( رحمه الله ) برواياته من الصحيحين ومضمونه تحريم ادخار لحوم الأضاحى بعد ثلاث ثم إباحة ذلك معللاً النهى الأول بالدافعة قائلا " إنما نهيتكم من أجل الدافعة التى دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا " .

لا يتخلف بتخلف حكمته ، لأن مناط الحكم مظنة وجود حكمة العلة ، فلو تخلفت في صورة لم يمنع ذلك من لزوم الحكم كمن كان منزله على البحر ، وقطع مسافة القصر في لحظة في سفينة ، فانه يباح له قصر الصلاة والفطر في رمضان بسفره هذا الذي لا مشقة فيه ، لأن الحكم الذي هو الرخصة علق بمظنة المشقة في الغالب ، وهو سفر أربعة برد مثلاً والمعلل بالمظان لا تتخلف أحكامه ، بتخلف حكمها في بعض الصور كما عقده بعض أهل العلم بقوله :

ان علل الحكم بعلة غلب وجودها اكتفى بهذا على الطلب

لها بكل صورة ..... الخ

وايضاحه : أن الغالب كون الانسان يجد ريح الطيب ، فأنيط الحكم بالأغلب الذي هو وجوده ريح الطيب ، فلو تخلفت الحكمة في الأخشم الذي لا يجد ريح الطيب لم يتخلف الحكم لاناظته بالمظنة ، وقد أوضحنا هذه المسألة وأكثرنا من أمثلتها في غير هذا الموضع . وقد تقرر في الأصول : أن وجود الحكم مع تخلف حكمته من أنواع القادح المسمى بالكسر ، وقد أشار الى ذلك صاحب " المراقي " بقوله فـى مبحث القوادح :

والكسر قادح ومنه ذكرنا تخلف الحكمة عنه ———— نـ درا

وهذا الذي قررنا في مسألة الأخشم مبني على القول بأن الكسر بتخلف الحكمة عن حكمها لا يقدح في المعلل بالمظان كما أوضحنا والعلم عند الله تعالى / (١) وأن القادح

المسمى بالكسر انما هو في غير ما ذكر.

العلة قد تخصص معلولها وقد تعمم بعض المعلوم ( رحمه الله ) على ذلك فـى

موضعين : أ - قال ( رحمه الله )

/ قال مقيده ( عفا الله عنه ) : التحقيق أن السباع العادية ليست من الصيد ، فيجوز

قتلها للمحرم ، وغيره في الحرم وغيره . لما تقرر في الأصول من أن العلة تعم معلولها ،

لأن قوله " العقور " علة لقتل الكلب ، فيعلم منه أن كل حيوان طبعه العقور كذلك .

ولذا لم يختلف العلماء في أن قوله ( صلى الله عليه وسلم ) في حديث أبي بكرة المتفق عليه \* لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان \* (١) أن هذه العلة التي هي في ظاهر الحديث الغضب تعم معلولها فيمتنع الحكم للقاضي بكل مشوش للفكر ، مانع من استيفاء النظر في المسائل كأثنا ما كان غضبا أو غيره كجوع وعطش مغرطين ، وحزن وسرور مغرطين ، وحقق وحقب مغرطين ، ونحو ذلك ، وإلى هذا أشار في "مراقي السعدود" بقوله فـى  
مبحث العلة :

وقد تخصص وقد تعمم .. لأصلها لكنها لا تخرم (٢)

ب - وقال في موضع آخر ما نصه / ومن أشلته قول كثير من الناس : ان آية الحجاب أعنى قوله تعالى ( وإذا سألتهم عن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ) خاصة بأزواج النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، فان تعليقه تعالى لهذا الحكم الذي هو إيجاب الحجاب بكونه أظهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة في قوله تعالى ( نلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهن ) قرينة واضحة على ارادة تعميم الحكم ، ان لم يقل أحد من المسلمين ، ان غير أزواج النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لا حاجة الى أظهيرية قلوبهن وقلوب الرجال من الحريية منهم . وقد تقرر في الأصول : أن العلة قد تعم معلولها ، وإليه أشار في "مراقي السعدود" بقوله :

وقد تخصص وقد تعمم .. لأصلها لكنها لا تخرم

انتهى محل الفرض من كلامنا في الترجمة المذكورة .

وبما ذكرنا تعلم أن في هذه الآية الكريمة ، الدليل الواضح على أن وجوب الحجاب حكم عام في جميع النساء ، لا خاص بأزواجه ( صلى الله عليه وسلم ) ، وان كان أصل اللفظ خاصا بهن لأن عموم علته دليل على عموم الحكم فيه (٣) .

(١) خرجه البخارى ٨٢/٩ ، ومسلم ١٣٤٢/٣ رقم ١٧١٧ ، وأبو داود ٣٠٢/٣ ،

رقم ٣٥٨٩ ، والترمذى ٦٢٠/٣ رقم ١٣٣٤ ، والنسائى ٢٣٧/٨ .

(٢) الأضواء ١٣٩/٢ .

(٣) الأضواء ٥٨٤/٦ .

وقد ذكر الشيخ ( رحمه الله ) مسالك العلة بقوله : / وأعلم أن القياس وما يتعلق به موضح في فن أصول الفقه ، والأدلة التي تدل على أن النوصف المعين علة للحكم المعين هي المعروفة بمسالك العلة ، وهي عشرة عند من يعد منها الفاء الفارق ، وتسعة عند من لا يعدده منها ، وهي : النص ، والاجماع ، والاياء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والشبه ، والدوران ، والطرد ، وتنقيح المناط ، والفاء الفارق ، والتحقيق أنه نوع من تنقيح المناط كما قدمنا . وقد نظمها بعضهم بقوله :

|                          |                         |
|--------------------------|-------------------------|
| مسالك علة رتب فنـص       | فاجماع فايما فـسبر      |
| مناسبة كذا مشبه فيتلـو   | له الدوران طرد يستمر    |
| فتنقيح المناط فألغ فرقـا | وتلك لمن أراد الحصر عشر |

ومحل ايضاحها فن أصول الفقه ، وقد أوضحناها في غير هذا المحل / ( ١ )

وقد سبق في البحث الأول من هذا الفصل التمثيل لالغاء الفارق وتنقيح المناط حيث بين هناك أن الفاء الفارق نوع من تنقيح المناط وأن من أنواعه أيضا : السبر والتقسيم وسأنقل كلامه في مسلك السبر والتقسيم قريبا ان شاء الله .

وسبق التمثيل أيضا للشبه الذي هو المسلك السادس من مسالك العلة والطـرد<sup>٤</sup> الذي هو المسلك الثامن عندما نقلت كلام الشيخ ( رحمه الله ) على أقسام القياس باعتبار الجامع بين الفرع والأصل . وسبق هناك أيضا أمثلة للمناسبة والدوران<sup>٦</sup> . ومثل في شرح المراقى لمسلك<sup>٧</sup> الاجماع بالاجماع على أن العلة في حديث الصحيحين " لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان " هي تشويش الغضب للفكر ، وقوله ( صلى الله عليه وسلم ) " انما نهيتكم من أجل الدافعة . . . " الحديث المذكور قريبا يصلح مثالا للنـص<sup>٨</sup> الصريح . أما غير الصريح وهو الظاهر فمثاله قول الشيخ ( رحمه الله ) في قوله تعالى ( أن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا ) الآية من سورة الحج ما نصه / وقوله " بأنهم ظلموا " الباء فيه سببية وهي من حرف التعليل كما تقرر في مسلك النص الظاهر من

مسالك العلة ( ١ )  
مسلك السبر والتقسيم :-

أما مسلك السبر والتقسيم فقد وضعه وبينه أتم بيان في المسألة الثالثة من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا ) من سورة مريم حيث قال ( رحمه الله ) :- / أعلم أن السبر والتقسيم عند الأصوليين يستعمل في شيء خاص وهو استنباط علة الحكم الشرعي بمسلك السبر والتقسيم . وضابط هذا المسلك عند الأصوليين أمران : الأول - هو حصر أوصاف الأصل المقيس عليه بطريق من طرق الحصر التي ستذكر بعضها إن شاء الله تعالى . والثاني : إبطال ما ليس صالحا للعلة بطريق من طرق الإبطال التي ستذكر أيضا بعضها إن شاء الله تعالى . وزاد بعضهم أمرا ثالثا : وهو الإجماع على أن حكم الأصل مغلل في الجملة لا تعبدى ، والجمهور لا يشترطون هذا الأخير ، والحاصل أن هذا الدليل يتركب عند الأصوليين من أمرين الأول : حصر أوصاف المحل . والثاني : إبطال ما ليس صالحا للعلة ، فان كان الحصر والإبطال معا قطعيين فهو دليل قطعى ، وان كانا ظنيين أو أحدهما ظنيا فهو دليل ظنى . ومثال ما كان الحصر والإبطال فيه قطعيين قوله تعالى : ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ) لأن حصر أوصاف المحل في الأقسام الثلاثة قطعى لا شك فيه لأنهم إما أن يخلقوا من غير شيء أو يخلقوا أنفسهم أو يخلقهم خالق غير أنفسهم . ولا رابع البتة . وإبطال القسمين الأولين قطعى لا شك فيه : فيتعين أن الثالث حقيق لا شك فيه ، وقد حذف في الآية لظهوره . فدلالة هذا السبر والتقسيم على عبادة الله وحده قطعية لا شك فيها ، وان كان المثال بهذه الآية للقطعى من هذا الدليل إنما يصح على المراد به عند الجدليين دون الأصوليين ، لأن المراد التمثيل للقطعى من هذا الدليل ولو بمعناه الأعم ، والقطعى منه لا يمكن الاختلاف فيه . وأما الظنى فان العلماء يختلفون فيه لا اختلاف ظنون المجتهدين عند نظرهم في المسائل . وقد اختلفوا في الربا في أشياء كثيرة كالفتاح ونحوه . والنورة ونحوها بسبب اختلافهم في إبطال ما ليس

بصالح فيقول بعضهم : هذا وصف باطله ، ويقول الآخر : هو ليس بصالح  
 فيلزم ابطاله كقولهم مثلا في حصر أوصاف البر الذي هو الأصل مثلا المحرم فيه الربا  
 اذا أريد قياس الذرة عليه مثلا ، أما أن يكون علة تحريم الربا في البر الكيل أو الطعم  
 أو الاقتيات والأدخار أوهما وغلبة العيش به أو المالية والملكية فيقول المالكي غير  
 الاقتيات والأدخار باطل ، ويدعى أن دليل بطلانه عدم الاطراد الذي هو النقض .  
 ويقول الحنفى والحنبلئى غير الكيل من تلك الأوصاف باطل ، والكيل هو العلة التى هى  
 مناط الحكم ، ويستدل على ذلك بأحاديث كحديث حيان بن عبيد الله عند الحاكم ،  
 وفيه بعد ذكر الستة التى يمنع فيها الربا ، "وكذلك كل ما يكال أو يوزن" والحديث  
 الصحيح الذى فيه . "وكذلك الميزان" كما قدمناه مستوفى فى سورة البقرة فى الكلام على  
 آية الربا . ويقول الشافعى غير الطعم باطل ، والعلة فى تحريم الربا فى البر الطعم ،  
 ويستدل بحديث معمر بن عبد الله عند مسلم "الطعام بالطعام مثلا بمثل" الحديث<sup>(١)</sup>  
 كما تقدم ايضا فى البقرة . وهذا النوع من القياس الذى يختلف المجتهدون فى  
 العلة فيه هو المعروف عند أهل الأصول بمركب الأصل ، وأشار إليه فى "مراقى السعدود"  
 بقوله :

وان يكن لعلتين مختلفا . . . تركب الاصل لدى من سلفا

وأشار الى مركب الوصف بقوله :

مركب الوصف اذا الخصم منع . . . وجود ذا الوصف فى الأصل المتبع

والقياس المركب بنوعيه المذكورين لا تنهض الحجة به على الخصم خلافا لبعض الجدليين  
 والى كون رده بالنسبة للخصم المخالف هو المختار . أشار فى "مراقى السعدود" بقوله :

ورده انتفى وقيل يقبل . . . وفى التقدم خلاف ينقل

والضمير فى قوله "ورده" راجع الى المركب بنوعيه وهذا هو الحق ، فلا تنهض الحجة

بقول الشافعى ان العلة فى تحريم الربا فى البر الطعم - على الحنفى والحنبلئى القائليين

انها الكيل كالعكس وهكذا . أما فى حق المجتهد ومقلديه فظنه المذكور حجة ناهضة له ولمقلديه

طرق حصر أوصاف المحل :-

واعلم أن لحصر أوصاف المحل طرقاً ، أ : - منها أن يكون الحصر عقلياً كما  
 قد منا في آية ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ) . وكقولك : أما أن يكون النبي  
 صلى الله عليه وسلم ) عالماً بهذا الأمر الذي تدعو الناس إليه أو غير عالم به : كما يأتي  
 ايضاحه . فأوصاف المحل محصورة في الأمرين المذكورين إذ لا ثالث البتة . لأنه لا واسطة  
 بين الشيء ونقيضه كما هو معروف . ومنها أن يدل على الحصر المذكور اجماع ، ومثل  
 له بعض الأصوليين باجبار البكر البالغة على النكاح عند من يقول به ، فان علة الاجبار  
 اما الجهل بالمصالح ، واما البكارة : فان قال المعترض : أين دليل حصر الأوصاف  
 في الأمرين ؟ أجيب - بأنه الاجماع على عدم التعليل بغيرهما ، فلو ادعى المستدل حصر  
 أوصاف المحل فقال المعترض : أين دليل الحصر ؟ فقال المستدل : بحث بحثاً  
 تاماً عن أوصاف المحل فلم أجد غير ما ذكرت ، أو قال : الأصل عدم غير ما ذكرت ،  
 فالصحيح أن هذا يكفي في اثبات الحصر . فان قال المعترض : أنا أعلم وصفاً زائداً لم  
 تذكره : قيل له : بينه ، فان لم يبينه سقط اعتراضه . وان بين وصفاً زائداً على الأوصاف  
 التي ذكرها المستدل بطل حصر المستدل بمجرد ابداء المعترض الوصف الزائد ،  
 الا أن يبين المستدل أنه لا يصلح للعلية فيكون إذاً وجوده وعدمه سواء . وقول من  
 قال : انه لا يكفي قوله : بحث فلم أجد غير هذا - خلاف التحقيق . وأشار في  
 " مراقى السعود " الى هذا المسلك من منالك العلة بقوله :

|                              |                          |
|------------------------------|--------------------------|
| والسبر والتقسيم قسم رابع ..  | أن يحصر الأوصاف فيه جامع |
| ويبطل الذي لها لا يصلح ..    | فما بقي تعيينه متضح      |
| معتراض الحصر في دفعه يرد ..  | بحث ثم بعد بحث لم أجد    |
| أو انقضاء ما سواها الأصل ..  | وليس في الحصر لظن حطل    |
| وهو قطعي اذا ما نعيما ..     | للقطع والظن سواء وعيما   |
| حجية الظن عند الأكثر ..      | في حق ناظر وفي المناظر   |
| ان يبد وصفاً زائداً معترض .. | وفي به دون البيان الفرض  |
| وقطع ذي السبر اذا منحتهم ..  | والأمر في ابطاله منهم    |

وقوله في هذه الأبيات " في حق ناظر وفي المناظر " محله ما لم يدع المناظر علة غير علته ، وان ادعاها فلا تكون علة أحدهما حجة على الآخر ، كما أوضحناه آنفاً ، وكما أشار له بقوله المذكور آنفاً " ورده انتفى . . الخ .  
طرق ابطال ما ليس صالحا للعلة :

واذا حصل حصر أوصاف المحل فابطال غير الصالح منها له طرق معروفة :

منها : بيان أن الوصف طردى محض ، اما بالنسبة الى جميع الأحكام كالطول والقصر ، والبياض والسواد ، أو بالنسبة الى خصوص الحكم المتنازع في ثبوته أو نفيه ، كالذكورة والأنوثة بالنسبة الى باب العتق ، فانه لا فرق في أحكام العتق بين الذكر والأنثى ، لأن الذكورة والأنوثة بالنسبة اليه وصفان طرديان<sup>(١)</sup> ، وان كانا غير طرديين في غير العتق كالارث والشهادة والقضاء ولاية النكاح ، فان الذكر في ذلك ليس كالأنثى . ويعرف كون الوصف طرديا ( أى لا مدخل له في التعليل أصلا ) باستقراء موارد الشرع ومصادره ، اما مطلقا ، واما في بعض الأبواب دون بعضها كما قد مناه آنفاً . ومثال ابطال الطردى في جميع الأحكام - ما جاء في بعض روايات الحديث فى الجامع فى رمضان ، فان فى بعض الروايات أنه أعرابى . وفى بعضها أنه جاء ينتف شعره ويضرب صدره ، والقاعدة المقررة فى الأصول أن المثال لا يعترض ، لأن المراد منه بيان القاعدة . ويكفى فيه الغرض ومطلق الاحتمال ، كما أشار له فى " مراقى السعود " بقوله :

والشأن لا يعترض المثال      ان قد كفى الغرض والاحتمال

فاذا عرفت ذلك فاعلم : أن كونه أعرابيا ، وكونه جاء يضرب صدره وينتف شعره من أوصاف المحل فى هذا الحكم ، وهى أوصاف يجب ابطالها وعدم تعليل وجوب الكفارة بها ، لأنها أوصاف طردية لا تحصل من اناطة الحكم بها فائدة أصلا ، فالأعرابى وغيره فى ذلك سواء . ومن جاء فى سكينه ووقار ، ومن جاء يضرب صدره وينتف شعره فى ذلك سواء أيضا . ومثال الابطال بكون الوصف طرديا فى الباب الذى فيه النزاع دون غيره حديث من أعتق شركا له فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم

(١) سيأتى فى فصل « المصلحة والمرسلة » ما يدل على انها ليسا طرديين .



العبد عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد . (١) الحديث ، وهو متفق عليه من حديث ابن عمر ، وقد قدمناه في سورة " الاسراء " والكهف " فلفظ العبد المذكور في هذا الحديث وصف طردى ، فمن أعتق شركا له في أمة فكذلك ، لأنه عرف من استقراء الشرع أن الذكورة والأنوثة بالنسبة الى العتق وصفان طرديان لا تناط بهما أحكام العتق ، وان كانت الذكورة والأنوثة غير طرديين في غير العتق كال ميراث والشهادة كما تقدم . والوصف الطردى في اصطلاح أهل الأصول : هو ما علم من الشرع الغاءه وعدم اعتباره ، لأنه ليس في اناطة الحكم به مصلحة أصلا فهو خال من المناسبة ، ب : ومن طرق الإبطال بعد ثبوت الحصر ألا تظهر للوصف مناسبة . والمناسبة في اصطلاح أهل الأصول : هي كون اناطة الحكم بالوصف تترتب عليها مصلحة فعدم المناسبة المذكورة من طرق إبطاله في مسلك السبر ، وان كان عدم ظهور المناسبة في الوصف لا يبطله في بعض المسالك غير السبر كالإيمان على الأصح والدوران . فالأحوال ثلاثة :

الأول : أن تظهر المناسبة ، وظهورها لا بد منه في مسلك السبر ومسلك المناسبة والاخالة .

الثاني : ألا تظهر المناسبة ولا عدمها . وهذا يكفي في الدوران والإيمان على الصحيح .

الثالث : أن يظهر عدم المناسبة ، فيكون الوصف طرديا كما تقدم قريبا .

ج : ومن طرق الإبطال بعد ثبوت الحصر - كون الوصف مطلقا وان كان مناسبا للحكم المتنازع فيه ، ويكون الإلغاء باستقلال الوصف المستبقى بالحكم . ونه في صورة مجموع عليها ، حكاه الفهرى . ومثاله - قول الشافعى : ان الكيل والاقتيات ونحو ذلك أوصاف طفاة بالنسبة الى تحريم الربا في ملء كف من البر ، لأنه لا يكال ولا يقات لقلته ، فعلة تحريم الربا فيه الطعم لاستقلال علة الطعم بالحكم دون غيرها من الأوصاف في هذه الصورة ، والقصد مطلق التشيل لا مناقشة الأمثلة .

( ١ ) أخرجه البخارى ١٢٥/٣ ، وسلم ١١٣٩/٢ رقم ١٥٠١ وابوداود ٢٤/٤ رقم

د : ومن طرق الابطال بعد ثبوت الحصر - كون الوصف الذى أبقاه المستدل متعديا من محل الحكم الى غيره ، والوصف الذى يريد المعارض ابقائه قاصر على محل الحكم . قال صاحب ( الضياء اللامع ) : وذلك يشبه تعارض العلة المتعدية والقاصرة ، وهو كما قال ، ومثاله : اختلاف الأئمة (رحمهم الله ) فى علة الكفارة فى افطار عمدا فى نهار رمضان . فبعضهم يقول : العلة فى ذلك خصوص الجماع . وبعضهم يقول : العلة فى ذلك انتهاك حرمة رمضان . فكون الوصف المعلل به فى هذا الحكم الجماع يقتضى عدم التعدى عن محل الحكم الى غيره ، فلا تكون كفارة الا فى الجماع خاصة . وكونه فى هذا الحكم انتهاك حرمة رمضان يقضى التعدى من محل الحكم الى غيره ، فتلزم الكفارة فى الأكل والشرب عمدا فى نهار رمضان بجامع انتهاك حرمة رمضان فى الجميع من جماع وأكل وشرب ، فيترجح هذا الوصف بكونه متعديا على الآخر لقصوره على حمل الحكم وقصدنا التمثيل لا مناقشة الأمثلة . ولا ينافى ما ذكرنا أن يأتى من يقول : العلة الجماع بمرجحات أخر لعلته ، وأشار فى "مراقى السعود" الى طرق الابطال المذكورة بقوله :

أبطل لما طردا يرى ويبطل غير مناسب له المنخـرل

كذلك بالالفا وان قد ناسيا ويتعدى وصفه الذى اجتنبى

هذا هو حاصل كلام أهل الأصول فى المقصود عند هم بهذا الدليل الذى هو السبر والتقسيم / ( ١ )  
مسلك الايمان والتنبية

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) ضابط مسلك الايمان والتنبية فى سورة الأحزاب فى الكلام على آية الحجاب بقوله : - / ومسلك العلة الذى دل على أن قوله تعالى : ( نلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهن ) هو علة قوله تعالى : ( فاسألوهن من وراء حجاب ) هو المسلك المعروف فى الأصول بمسلك الايمان والتنبية ، وضابط هذا المسلك المنطبق على جزئياته : هو أن يقترن وصف بحكم شرعى على وجه لو لم يكن فيه ذلك الوصف علة لذلك الحكم لكان الكلام معييا عند العارفين ، وعرف صاحب "مراقى السعود" دلالة الايمان والتنبية فى مبحث دلالة الاقتضاء والاشارة والايمان ، والتنبية بقوله :

دلالة الايماء والتنبيه ————— في الفن تقصد لدى ذويه

أن يقرن الوصف بحكم ان يكن لغير علة يعبه من فطن

وعرف أيضا الايماء والتنبيه في مسالك العلة بقوله :

والثالث الايماء اقتران الوصف بالحكم ملفوظين دون خلف

وذلك الوصف أو النظير قرانه لغيرها يضيئ

فقوله تعالى : ( نلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهم ) لو لم يكن علة لقوله تعالى : ( فاسألوهن من وراء حجاب ) لكان الكلام معييا غير منتظم عند الفطن العارف .

وانا علمت أن قوله تعالى : ( نلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهم ) هو علة قوله ————— ( فاسألوهن من وراء حجاب ) وعلمت أن حكم العلة ————— فاعلم أن العلة قد تعم معلولها ، وقد تخصصه كما ذكرنا في بيت " مراقبي السعود " ، وه تعلم أن حكم آية الحجاب عام لعموم علة ، وانما كان حكم هذه الآية عاما ، بدلالة القرينة القرآنية . فاعلم أن الحجاب واجب ، بدلالة القرآن على جميع النساء / ( ١ ) .

وأمثلة هذا المسلك في الأضواء كثيرة ١ - فمن ذلك قوله تعالى ( وكذلك نجزي من أسرف ) ( ٢ ) قال الشيخ ( رحمه الله ) فيها / وقد يدل مسلك الايماء والتنبيه على أن ذلك الجزاء لعلة اسرافهم على أنفسهم في الطفيان والمعاصي / ( ٣ ) .

٢ - وعند ما ذكر حديث عائشة أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال لها ( افعلين ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ) عند الشيخين و " حتى تغتسلي " عند مسلم ( ٤ ) قال ( رحمه الله ) : - / يدل مسلك الايماء والتنبيه على

( ١ ) الأضواء ٥٨٥ / ٦

( ٢ ) آية ٢٧ من سورة " طه " .

( ٣ ) الأضواء ٥٥١ / ٤

( ٤ ) خرجه البخاري ٨٠ / ١ ، ومسلم ٨٧٠ / ٢ رقم ١٢١١ .

أن علة منعها من الطواف هو الحدث الذي هو الحيض فيفهم منه اشتراط الطهارة من الجنابة للطواف كما ترى / ( ١ ) .

٣- وعند قوله تعالى ( ان المتقين في جنات وعيون ) من سورة الذاريات قال ( رحمه الله ) / لا يخفى على من عنده علم بأصول الفقه أن هذه الآية الكريمة فيها الدلالة المعروفة عند أهل الأصول بدلالة الايماء والتنبيه على أن سبب نيل الجنات والعيون هو تقوى الله والسبب الشرعي هو العلة على الأصح / ( ٢ )  
وكثيرا ما ينص الشيخ ( رحمه الله ) على أن الفاء من حروف التعليل وأن التعليل بها هو من مسلك الايماء والتنبيه .

فمن أمثلة التعليل بها في الأضواء قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( لا تصلوا في مبارك الابل فانها خلقت من الشياطين ) أخرجه ابوداود وقواه ابن حجر في الفتح ( ٣ ) قال الشيخ ( رحمه الله ) :- / واعلم أن العلماء اختلفوا في علة النهي عن الصلاة في أعطان الابل . فقليل : لأنها خلقت من الشياطين كما تقدم في الحديث عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وهذا هو الصحيح في التعليل لأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال " لا تصلوا في مبارك الابل فانها خلقت من الشياطين وترتيبه كونها خلقت من الشياطين بالفاء على النهي يدل على أنه هو علة كما تقرر في مسلك النص ومسلك الايماء والتنبيه / ( ٤ )

ومن أمثله قوله ( رحمه الله ) / وقوله في هذه الآية الكريمة ( كان من الجن ففسق عن أمر ربه ) ظاهر في أن سبب فسقه عن أمر ربه كونه من الجن وقد تقرر في الأصول في مسلك النص وفي مسلك " الايماء والتنبيه " أن الفاء من الحروف الدالة على التعليل كقولهم : سرق فقطعت يده أي لأجل سرقته ، وسها فسجد أي لأجل سهوه . ( ٥ ) ومن هذا القبيل

( ١ ) الأضواء ٢٠٥ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٦٦٦ / ٧ .

( ٣ ) نقله عنه الشيخ في الأضواء ١٢٩ / ٣ وهو في أبي داود ١٣٣ / ١ رقم ٤٩٣ وحسن

اسناده عبد القادر الأرناؤوط في التعليق على جامع الأصول ٤٦٩ / ٥ رقم ٣٦٦٢ .

( ٤ ) الأضواء ١٨٠ / ٣ أحكام قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين )

من سورة الحجر .

( ٥ ) وذكر هذين المثالين أيضا في ٥٣١ / ٤ .

قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) أى لعلة سرقتهما . وكذلك قوله هنا ( كان من الجن ففسق ) أى لعلة كينونته من الجن لأن هذا الوصف فرق بينه وبين الملائكة لأنهم امتثلوا وعصا هو / <sup>(١)</sup> وجعل من ذلك قوله تعالى ( فوسوس لهما الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد ومك لا يلى فأكلا منها ) أى بسبب تلك الوسوسة فبدت لهما سوءاتهما أى بسبب ذلك الأكل <sup>(٢)</sup> ومن ذلك حديث ابن عباس المتفق عليه قال : كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض <sup>(٣)</sup> . . . فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم . . . الخ قال الشيخ ( رحمه الله ) :- / قالوا : فقله فى هذا الحديث المتفق عليه : كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض ، وترتيبه بالفاء على ذلك قوله فأمرهم أن يجعلوها عمرة ظاهر كل الظهور فى أن السبب الحامل له ( صلى الله عليه وسلم ) على أمرهم : أن يجعلوا حجهم عمرة ، هو أن يزيل من نفوسهم بذلك اعتقادهم أن العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض ، فالفسخ لبيان الجواز كما دل عليه هذا الحديث المتفق عليه ، لا لأن الفسخ فى حد ذاته أفضل ، وقد تقرر فى مسلك النص ، ومسلك الأيما ، والتنبيه أن الفاء من حروف : التعليل ، كما قدمناه مرارا قالوا : فنقول : من زعم أن قوله فى الحديث المذكور كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور لا ارتباط بينه ، وبين قوله فأمرهم أن يجعلوها عمرة ظاهر السقوط كما ترى ، لأنه لولم يقصد به ذلك ، لكان ذكره قليل الفائدة / <sup>(٤)</sup> .

ومن أمثله عند الشيخ قوله ( صلى الله عليه وسلم ) فى الذى وقع عن راحلته فأوقسته فمات \* اغسلوه ولا تقربوه طيبا ولا تغطوا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة يلبي <sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر الأضواء ١١٩ / ٤ .

( ٢ ) الأضواء ٥٣١ / ٤ .

( ٣ ) أخرجه البخارى ١٦٧ / ٢ ، ومسلم ٩٠٩ / ٢ رقم ١٢٤٠ .

( ٤ ) الأضواء ١٤٦ / ٥ .

( ٥ ) أخرجه البخارى ٩١ / ٢ ، ومسلم ٨٦٥ / ٢ رقم ١٢٠٦ ، وأبو داود ٢١٩ / ٣ رقم

حيث قال ( رحمه الله ) : - / وترتيبه ( صلى الله عليه وسلم على ذلك بالفاء قوله —  
 " فانه يبعث يوم القيامة لمبياً " دليل على أن علة منع ذلك الطيب كونه محرماً لمبياً  
 والدلالة على العلة المذكورة : هي من دلالة مسلك الايمان والتنبيه ، كما هو  
 معروف في الأصول / (١) . ومن أمثلته عنده قوله تعالى لداود عليه السلام " ولا تتبع  
 الهوى فيضلك عن سبيل الله " (٢) وقوله تعالى حاكياً قول مؤمن آل فرعون " وأفوض  
 أمري الى الله ان الله بصير بالعباد فوقاه الله سيئات ما مكروا " (٣) ومنه قوله —  
 تعالى ( ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ) (٤) ، وقوله تعالى  
 ( كل كذب الرسل فحق وعيد ) (٥) ، وقوله تعالى ( انا كنا قبل في أهلنا مشفقين  
 فمن الله علينا ووقانا عذاب السموم ) (٦)  
الفاء تفيد التعليل في كلام الشارع ثم الراوى الفقيه ثم الراوى  
غير الفقيه :- وضع الشيخ ( رحمه الله ) ذلك وضرب له أمثلة  
 في سورة الحج حيث قال ( رحمه الله ) ما نصه :- / تنبيه : اعلم أن ما يظنه كثير  
 من أهل العلم من أن حديث عائشة هذا الدال على أن السعي لا بد منه وأنه  
 لا يتم بدونه حج ولا عمرة أنه موقوف عليها غير صواب بل هو مرفوع ومن أصرح الأدلة  
 في ذلك أنها رتبت بالفاء في الرواية المتفق عليها قولها : فليس لأحد أن يترك  
 الطواف بينهما ، على قولها : قد سن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) الطواف  
 بينهما ، وهو صريح في أن قولها : ليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، لأجل أنه  
 ( صلى الله عليه وسلم ) سن الطواف بينهما ، ودل هذا الترتيب بالفاء على  
 أن مرادها بأنه سنة أنه فرضه بسنته كما جزم به ابن حجر في الفتح ، مقتصرًا عليه

( ١ ) الأضواء ٣٦٢/٥ ، ٣٦٣ .

( ٢ ) الأضواء ٢٥/٧ الآية المذكورة من سورة " ص "

( ٣ ) الأضواء ٨٩/٧ .

( ٤ ) الأضواء ١١٠/٧ .

( ٥ ) الأضواء ٦٤٦/٧ .

( ٦ ) الأضواء ٦٩٠/٧ .

مستدلا له بأنها قالت : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته ، لم يطف بين الصفا والمروة ، فقولها : ان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) سن الطواف بينهما وترتيبهما على ذلك بالفاء قولها : فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، وجزمها بأنه لا يتم حج ولا عمرة ، الا بذلك دليل واضح على أنها انما أخذت ذلك مما سنه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ، لا برأى منها ، كما ترى .

وقد تقرر في الأصول في مبحث النص الظاهر من مسالك العلة أن الفاء في الكتاب والسنة تفيد التعليل ، وكذلك هي في كلام الراوي الفقيه ، فهو المرتبة الثانية بعد الوحي من كتاب ، أو سنة ، ثم يلي ذلك الفاء من الراوي غير الفقيه .

ومثاله في الوحي قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) أي لعلة سرقتهما . وقوله تعالى ( قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ) أي لعلة كـون الحيض أذى .

ومثاله في كلام الراوي . حديث أنس المتفق عليه : أن يهوديا رض رأس جاريتة بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك هذا فلان أو فلان ؟ حتى سعى اليهودي ، فأومات برأسها فجئ به فاعترف ، فأمر به فرض رأسه بحجرين . فقول أنس في هذا الحديث الصحيح : فأمر به فرض رأسه بحجرين : أي لعلة رضه رأس الجارية المذكورة ، بين حجرين .

ومن أمثلة ذلك ما رواه أبوداود في سننه ، عن عمران بن حصين " ان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) صلى بهم فسها فسجد سجدين ، ثم تشهد ثم سلم " اهـ . أي سجد لعلة سهوه ، وكذلك قول عائشة ( رضی الله عنها ) : قد سن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، أي لأجل أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) سن ذلك : أي فرضه بسنته كما تقدم ايضاحه ، والى افادة الفاء التعليل في كلام الشارع ثم الراوي الفقيه ثم الراوي غير الفقيه أشار في " مراقى السعود " بقوله في مراتب النص الظاهر :

فالغاء للشارع فالفقيه ————— فغيره يتبع بالشبيهه (١) /

وكذلك التعليل بأن المكسورة المشددة هو من سلك الايماء والتنبيه ولها أمثلة كثيرة في الأضواء منها قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ) (٢) ومنها ما ذكره في قوله ( رحمه الله ) :- / وقول من قال : انه أمر بخلعهم احتراماً للبقعه يدل له أنه أتبع أمره بخلعهم بقوله ( انك بالوادي المقدس طوى ) وقد تقرر في سلك ( الايماء والتنبيه ) أن " ان " من حروف التعليل / (٣) ومنها قوله تعالى ( يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم ) حيث قال ( رحمه الله ) :- / وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة ( اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم ) يدل على أن عظم الهول يوم القيامة موجب واضح للاستعداد لذلك الهول ، بالعمل الصالح ، في دار الدنيا ، قبل تعمذر الامكان لما قدمنا مرارا من أن ان المشددة المكسورة تدل على التعليل ، كما تقرر في الأصول في سلك الايماء والتنبيه ، وسلك النص الظاهر : أى اتقوا الله ، لأن أمانكم أهوالا عظيمة ، لا نجاة منها الا بتقواه جل وعلا / (٤)

ومن الأمثلة قوله ( صلى الله عليه وسلم ) الثابت في الصحيح " اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قالوا :- يا رسول الله قد عرفنا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : انه كان حريصا على قتل صاحبه " (٥) ، ومن الأمثلة عنده

( ١ ) الأضواء ٥ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥٩٠ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٢٩٢ الكلام على قوله تعالى من سورة مريم ( ونادينا من جانب الطور الايمن وقرنا نجيا ) عند ذكره قوله تعالى ( فاخلع نعليك انك بالواد

المقدس طوى ) وانظر ايضا ٤ / ١٤٥ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ١٤٠ .

( ٥ ) الأضواء ٥ / ٦٠ والحديث أخرجه البخارى ٩ / ٦٤ ، وسلم ٤ / ٢٢١٣ رقم

٢٨٨٨ ، وابوداود ٤ / ١٠٣ ، رقم ٤٢٦٨ ، والنسائي ٢ / ١٢٥ ، من حديث

أبى بكرة .



قوله تعالى ( قال اخسئوا فيها ولا تكلمون انه كان فريق من عبادى يقولون . . . . )  
 الايات حيث قال الشيخ فيها / قد تقرر فى الأصول فى مسلك الايمان والتنبيه  
 أن ان المكسورة المشددة من حروف التعليل كقولك عاقبه انه مسي أى لأجل  
 اساءته وقوله فى هذه الآية ( انه كان فريق من عبادى ) الايتين يدل فيه لفظ  
 ان المكسورة المشددة على أن من الأسباب التى أدخلتهم النار هو استهزاءهم  
 وسخريتهم من هذا الفريق المؤمن . . . / <sup>(١)</sup> الخ كلامه ( رحمه الله ) .

ومن الأمثلة قوله تعالى ( انا كذلك نفعل بالمجرمين . انهم كانوا اذا قيل  
 لهم لا اله الا الله يستكبرون ) حيث قال / فلفظة ان فى قوله تعالى ( انهم  
 كانوا . . . ) الآية من حروف التعليل كما تقرر فى الأصول فى مسلك الايمان والتنبيه  
 وعليه فالمعنى : كذلك نفعل بالمجرمين لأجل أنهم كانوا فى دار الدنيا اذا قيل  
 لهم ( لا اله الا الله يستكبرون ) أى يتكبرون عن قبولها ولا يرضون أن يكونوا أتباعا  
 للرسول / <sup>(٢)</sup> ومن الأمثلة قوله ( رحمه الله ) بعد أن قرر القاعدة ما نصه : -  
 / . . . فقوله " انه كان فى اهله مسرورا " علة لقوله " فسوف يدعوا ثورا ويصلى  
 سميرا " / <sup>(٣)</sup> وقوله بعد أن أشار الى القاعدة أيضا ما نصه : - / فقوله تعالى  
 ( انهم كانوا قبل ذلك مترفين ) الآية علة لقوله ( فى سموم وحميم ) الآية / <sup>(٤)</sup>

وخلاصة هذا المبحث :

- ١ - أن العلة هى الجامع بين الفرع والأصل وهو الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة  
 على تشريع الحكم .
- ٢ - وأن الحكمة هى الفائدة التى صار بسببها الوصف علة للحكم
- ٣ - وأن السبب الشرعي هو العلة على الأصح
- ٤ - وأن قاعدة " الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما " قاعدة أغلبية ان قد يوجد  
 الحكم مع تخلف علته وذلك : -

( ٢ ) الأضواء ٦ / ٦٨٥ .

( ١ ) الأضواء ٥ / ٨٢٧ .

( ٤ ) الأضواء ٧ / ٦٩١ .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٦٩٠ .

- أ - اذا كان معللا بأكثر من علة فان تخلفت علة وجد بالأخرى
- ب - اذا كان معللا بعلة واحدة ولكن ورد دليل ببقاء الحكم مع ذهاب العلة
- ج - اذا كان معللا بالمظان
- ٥ - العلة قد تعم معلولها وقد تخصصه
- ٦ - مسالك العلة تسعة على التحقيق وهي :-
- النص ، والا جماع ، والا يما ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والشبه ، والدوران ، والطرد ، وتنقيح المناط . والتحقيق أن الغاء الفارق نوع من تنقيح المناط وقد سبق الكلام على جميعها الا السبر والتقسيم ، والا يما .
- ٧ - السبر والتقسيم ضابطه أمران : ١ - حصر أوصاف الاصل المقيس عليه بطريق من طرق الحصر كأن يكون الحصر عقليا أو يكون دل عليه اجماع .
- ٢ - ابطال ما ليس صالحا للعلة بطريق من طرق الابطال ومنها
- أ - بيان أن الوصف طردى محض اما بالنسبة لجميع الاحكام أو بالنسبة الى خصوص الحكم المتنازع في ثبوته أو نفيه .
- ب - عدم ظهور مناسبة للوصف ، والمناسبة : هي كون اناطة الحكم بالوصف تترتب عليها مصلحة . فعدم المناسبة المذكورة من طرق ابطاله ففى مسلك السبر . وان كان عدم ظهور المناسبة فى الوصف لا يبطله فى بعض المسالك كالا يما على الاصح والدوران .
- ج - كون الوصف ملغى وان كان مناسباً للحكم المتنازع فيه . ويكون اللفاء باستقلال الوصف المستبقى بالحكم دونه فى صورة مجمع عليها .
- د - كون الوصف الذى ابقاه المستدل متعديا من محل الحكم الى غيره والوصف الذى يريد المعارض ابقائه قاصرا على محل الحكم .
- ٨ - مسلك الا يما والتنبيه ضابطه : أن يقتزن وصف بحكم شرعى على وجه لو لم يكن فيه ذلك الوصف علة لذلك الحكم لكان الكلام معيبا عند العارفين .
- ٩ - التعليل بالغاء من مسلك الا يما والتنبيه وهي تفيد التعليل فى كلام الشارع ثم فى كلام الراوى الفقيه ثم غير الفقيه .
- ١٠ - التعليل بان المكسورة المشددة من مسلك الا يما والتنبيه .

## المبحث الرابع

### القوادح في صحة القياس

قال الشيخ ( رحمه الله ) في كلامه الطويل في القياس في سورة الأنبياء ما نصه :-  
/ وأما القوادح في الدليل من قياس وغيره ، فهي معروفة في فن الأصول وقد نظمها  
باختصار الشيخ عمر الفاسي بقوله :

|                            |                                       |
|----------------------------|---------------------------------------|
| القدح بالنقض والكسر معاً   | تخلف العكس والقلب اسمعاً              |
| وعدم التأثير بالوصف وفي    | أصل وفرع ثم حكم فافتقـ                |
| والمنع والفرق والتقسيم     | واختلاف الضابط المعلوم                |
| وفقد الانضباط والظهور      | والخدش في تناسب المذكور               |
| وكون ذاك الحكم لا يفضى الى | مقصود ذي الشرع العزيز فاقبلا          |
| والخدش في الوضع والاعتبار  | والقول بالموجب ذ واعتبار              |
| وأبدأ باستفسار في الاجمال  | أو الغرابة بلا اشكال <sup>(١)</sup> / |

وقد ورد في الأضواء استعمال بعض هذه القوادح في أثناء عرض الشيخ ( رحمه الله )  
للأدلة ومناقشاته لها فمما ورد :-

أولا القدح بفساد الاعتبار :- قال الشيخ ( رحمه الله ) :-

/ وفساد الاعتبار من القوادح المجمع على القدح بها وهو بالنسبة الى القياس ان يكون  
القياس مخالفاً لنص من كتاب أو سنة أو اجماع /<sup>(٢)</sup> ومن أمثله في الأضواء :-

١ - قوله ( رحمه الله ) :- / تنبيه : مثل قياس ابليس نفسه على عنصره الذي هو

النار وقياسه آدم على عنصره الذي هو الطين واستنتاجه من ذلك أنه خير من

آدم ولا ينبغي أن يؤمر بالسجود لمن هو خير منه مع وجود النص الصريح الذي

هو قوله تعالى ( اسجدوا لآدم ) يسمى في اصطلاح الأصوليين فاسد الاعتبار

واليه الإشارة بقول صاحب "مراقى السعود" :

والخلف للنص أو اجماع دعا . . . فساد الاعتبار كل من وعى

( ١ ) الأضواء ٤ / ٦١١ .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٥٤٣ وانظر أيضاً ٥ / ٥٤٥ .

فكل من رد نصوص الوحي بالأقيسه فلسفه فى ذلك ابليس / (١) . الخ كلامه .

٢ - لما ذكر قول جماعة من العلماء بعدم حرمة قطع الشوك فى الحرم وتعلييلهم ذلك بقولهم "لأنه يؤذى بطبعه فأشبه السباع من الحيوان" (٢) قال ( رحمه الله ) :-  
/ قال مقيد ( عفا الله عنه ) : قياس شوك الحرم على سباع الحيوان مردود من وجهين :-

الأول : أن السباع تتعرض لأنذى الناس وتقصد به بخلاف الشوك .  
الثانى : أنه مخالف لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) " لا يعضد شوكه " (٣) والقياس المخالف للنص فاسد الاعتبار .

قال فى " مراقى السعود " :

والخلف للنص أو اجماع دعا فساد الاعتبار كل من وعى  
وفساد الاعتبار قاذح مبطل للدليل كما تقرر فى الأصول / (٤)

٣ - عندما ذكر قول من قال : ان اللواط زنى فيجلد مرتكبه مائة ان كان بكرا ويفرب سنة ويرجم ان كان محصنا وهو أحد قولى الشافعى وأحدى الروايتين عن أحمد وذكر من أدلتهم على ذلك : قياس اللواط على الزنى بجامع أن الكل ايلاج فرج فى فرج محرم شرعا مشتبه طبيعا وذكر رده بأن القياس لا يكون فى الحدود لأنها تدرا بالشبهات ثم ذكر أن الأكثرين على جوازه ثم قال / الا أن قياس اللائط على الزانى يقدح فيه بالقاذح المسمى " فساد الاعتبار " لمخالفته لحديث ابن عباس المتقدم : أن الفاعل والمفعول به يقتلان مطلقا ، أحصنا أو لم يحصنا ،

( ١ ) الأضواء ١ / ٧٣ الكلام على قوله تعالى ( الا ابليس أبى واستكبر ) .

( ٢ ) ذكره فى الأضواء ٢ / ١٥٦ نقلا عن المغنى .

( ٣ ) أخرجه البخارى ٣ / ١٨ ومسلم ٢ / ٩٨٦ رقم ١٣٥٣ عن ابن عباس .

( ٤ ) الأضواء ٢ / ١٥٦ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) من سورة المائدة

ولا شك أن صاحب الفطرة السليمة لا يشتهي اللواط ، بل ينفر منه غاية النفور بطبعه كما لا يخفى / ( ١ )

٤ - قوله ( رحمه الله ) فى أجوبته على أدلة القائلين بجواز ذبح هدى التمتع عند احرام الحج أو عند الاحلال من العمرة مانصه / أما استدلالهم بأن هدى التمتع له سببان فجاز بأحدهما قياساً على الزكاة بعد ملك النصاب وقبل حلول الحول فهو مردود بكونه فاسد الاعتبار . . . وهذا القياس مخالف للسنة الثابتة عنه ( صلى الله عليه وسلم ) التى هي النحر يوم النحر كما قد منا ايضاحه / ( ٢ ) الخ

٥ - عند ذكره ما روى عن الامام أحمد من اباحة الاستمناء باليد استدلالاً على ذلك بالقياس قائلًا هو اخراج فضلة من البدن تدعو الضرورة الى اخراجها فجاز قياساً على الفصد والحجامة . ورده بأنه فاسد الاعتبار لأنه يخالف ظاهر عموم القرآن وهو قوله تعالى ( والذين هم لغروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) قال بعبده مانصه / وهذا العموم لا شك أنه يتناول بظاهره ناكح يده وظاهر عموم القرآن لا يجوز العدول عنه الا لدليل من كتاب أو سنة يجب الرجوع اليه أما القياس المخالف له فهو فاسد الاعتبار كما أوضحنا / ( ٣ )

القادح الثانى : وجود الفرق بين الأصل والفرع يوم أمثلته فى الأضواء قوله ( رحمه الله ) / أما الذكور الأقوياء فلم يرد فى الكتاب ولا السنة دليل يدل على جواز رميهم جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لأن جميع الأحاديث الواردة فى الترخيص فى ذلك كلها فى الضعفة وليس شىء منها فى الأقوياء الذكور وقد قد منا أن قياس القوى على الضعيف الذى رخص له من أجل ضعفه قياس مع وجود الفارق وهو مردود كما هو مقرر فى الأصول واليه أشار فى " مراقى السعود " بقوله

- ( ١ ) الأضواء ٤٤ / ٣ أحكام قوله تعالى ( وماهى من الظالمين ببيعيد ) من سورة هود  
 ( ٢ ) الأضواء ٥٤٣ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .  
 ( ٣ ) الأضواء ٧٧١ / ٥ أحكام الآية المذكورة من سورة " المؤمنون " وهذا القادح هو =

والفرق بين الأصل والفرع قدح . . . ابدأء مختص بالأصل قد صلح

أو مانع في الفرع . . الخ ومحل الشاهد منه قوله : " ابدأء مختص بالأصل قد صلح " لأن معترض قياس القوى على الضعيف في هذه المسألة يبدى وصفا مختصا بالأصل دون الفرع صالحا للتعليل وهو الضعف لأن الضعف الموجود في الأصل المقيس عليه الذى هو علة الترخيص المذكور ليس موجودا في الفرع المقيس الذى هو الذكر القوي (١) كما ترى والعلم عند الله تعالى / (٢)

ومن امثله في الأضواء قوله ( رحمه الله ) ناقلا عن القائلين ان اللواط لا يقتل ولا يحد حد الزنى وانما يعزرر بالضرب والسجن ، فى رد هم على من ألحقه بالزنى مانصه / قالوا : ولا يصح الحاقه بالزنى لوجود الفارق بينهما لأن الداعى فى الزنى من الجانبين بخلاف اللواط ولأن الزنى يفرض الى الاشتباه فى النسب وفساد الفراش بخلاف اللواط / (٣) ثم ذكر بيت المراقى الآنف الذكر .

القادح الثالث : النقض : ومثاله فى الأضواء قوله ( رحمه الله ) : - / وأجاب المخالفون عن هذا - (٤) بأنه لو سلم أن عدم الانذار فى دار الدنيا علة لعدم التعذيب فى الآخرة ، وحصلت علة الحكم التى هى عدم الانذار فى الدنيا ، مع فقد الحكم الذى هو

= الذى درج على السنة العلماء بقولهم " لا قياس مع النص " ومقصودهم لا قياس فى مواجهه النصوص ورد ها أما القياس الموافق للنص فلا مانع منه قال الشیخ ( رحمه الله ) / ومعلوم فى الأصول: أن القياس الموافق للنص لا مانع منه لأنه دليل آخر عاضد للنص ولا مانع من تعاضد الأدلة / انظر الأضواء ٢٩٧/٣ وقد درج عند العلماء قولهم : هذه المسألة دل عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

( ١ ) بالأصل " القول " وهو خطأ طباعى أو سبق قلم وصوابه ما ذكرت .

( ٢ ) الأضواء ٢٨٠/٥ أحكام الحج من سورة الحج

( ٣ ) الأضواء ٤٥/٣ أحكام قوله تعالى ( وما هى من الظالمين ببيعيد ) من سورة هود

وانظر ايضا الأضواء ٥٤٤/٥ فى رده على من قاس تقديم نحر الهدى عن يوم

النحر على تقديم الصوم الذى هو يدل الهدى عن يوم النحر بأنه قياس مع الفارق

ثم ذكر ثلاث فوارق بينهما ٥٤٥/٥ .

( ٤ ) المشار اليه بقوله " هذا " هو أن عدم الانذار فى الدنيا علة لعدم التعذيب فى الآخرة

عدم التعذيب فى الآخرة للنص فى الأحاديث على التعذيب فيها ، فان وجود علة الحكم مع فقد الحكم المسمى فى اصطلاح أهل الأصول بـ "النقض" تخصيص للعلة ، بمعنى أنه قصر لها على بعض أفراد معلولها بدليل خارج كتخصيص العام ، أى قصره على بعض أفراده بدليل . والخلاف فى النقض هل هو ابطال للعلة ، أو تخصيص لها معروف فى الأصول ، وعقد الأقوال فى ذلك صاحب "مراقى السعود" بقوله فى مبحث القوادح :

|                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| منها وجود الوصف دون الحكم  | سماء بالنقض وعلة العلم       |
| والأكثر عندهم لا يقدح      | بل هو تخصيص وذا مصحح         |
| وقد روى عن مالك تخصيص      | أن يك الاستنباط لا التنصيص   |
| وعكس هذا قد رآه البعض      | ومنتقى ذى الاختصار النقض     |
| أن لم تكن منصوطة بظاهرها   | وليس فيما استنبطت بضائرها    |
| أن جالفقد الشرط أو لما منع | والوفق فى مثل العرايا قد وقع |

فقد اشار فى الآيات الى خمسة أقوال فى النقض : هل هو تخصيص أو ابطال للعلة مع التفاصيل التى ذكرها فى الأقوال المذكورة .

واختار بعض المحققين من أهل الأصول : أن تخلف الحكم عن الوصف أن كان لأجل مانع منع من تأثير العلة ، أو لفقد شرط تأثيرها فهو تخصيص للعلة ، والا فهو نقض وابطال لها . فالقتل العمد العمد وان علة لوجوب القصاص اجماعا .

فاذا وجد هذا الوصف المركب الذى هو القتل العمد العمد وان ، ولم يوجد الحكم الذى هو القصاص فى قتل الدال ولد له لكون الأبوة مانعا من تأثير العلة فى الحكم - فلا يقال هذه العلة منقوضة ، لتخلف الحكم عنها فى هذه الصورة ، بل هى علة منع من تأثيرها مانع ، فيخصص تأثيرها بما لم يمنع منه مانع .

وكذلك من زوج أمته من رجل ، وغره فزعم له أنها حرة فولد منها ، فان الولد يكون حرا ، مع أن رق الأم علة لرق الولد اجماعا ، لأن كل ذات رحم فولد لها بمنزلتها ، لأن الفرر مانع منع من تأثير العلة التى هى رق الأم فى الحكم الذى هو ورق الولد .

وكذلك الزنى ، فانه علة للرجم اجماعا .

فاذا تخلف شرط تأثير هذه العلة التى هى الزنى فى هذا الحكم الذى هو الرجم

ونعني بذلك الشرط الاحصان ، فلا يقال انها علة منقوضة بل هي علة تخلف شرط تأثيرها . وأمثال هذا كثيرة جدا ، هكذا قاله بعض المحققين .

قال مقيدہ ( عفا الله عنه ) : الذى يظهر : أن آية " الحشر " دليل على أن النقض تخصيص للعلة مطلقا ، والله تعالى أعلم . ونعني بآية " الحشر " قوله تعالى فى بنى النضير : ( ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب النار ) .

ثم بين جل وعلا علة هذا العقاب بقوله : ( ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ) الآية وقد يوجد بعض من شاق الله ورسوله ، ولم يعذب بمثل العذاب الذى عذب به بنو النضير ، مع الاشتراك فى العلة التى هى مشاقة الله ورسوله .

فدل ذلك على أن تخلف الحكم عن العلة فى بعض الصور تخصيص للعلة لا نقض لها والعلم عند الله تعالى .

أما مثل بيع التمر اليابس بالرطب فى مسألة بيع العرايا فهو تخصيص للعلة اجماعا لا نقض لها ، كما أشار له فى الأبيات بقوله :

والوفى فى مثل العرايا قد وقع / (١) . . . الخ كلامه

القادح الرابع : الكسر ومثاله فى الأضواء قوله ( رحمه الله ) :-

/ قال مقيدہ ( عفا الله عنه وغفر له ) : لزوم الغدية للأخشم الذى لا يجد ريح الطيب ، اذا استعمل الطيب ، مبنى على قاعدة هى : أن المعلل بالمظان لا يتخلف بتخلف حكمته ، لأن مناط الحكم مظنة وجود حكمة العلة ، فلو تخلفت فى صورة لم يمنع ذلك من لزوم الحكم كمن كان منزله على البحر ، وقطع مسافة القصر فى لحظة فى سفينة ، فانه يباح له قصر الصلاة والفطر فى رمضان بسفره ، هذا الذى لا مشقة فيه ، لأن الحكم الذى هو الرخصة علق بمظنة المشقة فى الغالب ، وهو سفر أربعة برد مثلا والمعلل

(١) الأضواء ٤٧٩/٣ - ٤٨١ وانظر ايضا الأضواء ٢٥٨/٢ ، ٢٥٩ أحكام قوله

تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى الي محرمًا . . . ) الآية من سورة الأنعام .



بالمظان لا تتخلف أحكامه بتخلف حكمها في بعض الصور كما عقده بعض أهل العلم بقوله :

ان علل الحكم بعلة غلب وجودها اكتفى بذل على الطلب

لها بكل صورة ..... الخ

وايضاحه : أن الغالب كون الانسان يجد ريح الطيب ، فأنيط الحكم بالأغلب الذي هو وجوده ريح الطيب ، فلو تخلفت الحكمة في الأخشم الذي لا يجد ريح الطيب لم يتخلف الحكم لناطته بالمظنة ، وقد أوضحنا هذه المسألة وأكثرنا من أمثلتها في غير هذا الموضع .

وقد تقرر في الأصول : أن وجود الحكم مع تخلف حكمته من أنواع القادح المسمى بالكسر ، وقد أشار الى ذلك صاحب المراقي بقوله في بحث القوادح :

والكسر قادح ومنه ذكرنا تخلف الحكمة عنه من درا

وهذا الذي قررنا في مسألة الأخشم مبني على القول ، بأن الكسر بتخلف الحكمة عن حكمها ، لا يقدح في المعلل بالمظان ، كما أوضحنا ، والعلم عند الله تعالى / (١)

القادح الخامس : القول بالموجب : قدح به الشيخ ( رحمه الله ) في موضعين

من الأضواء :-

١ - قوله ( رحمه الله ) في رده على من استدل بما رواه أحمد وأبو يعلى عن ابن عباس

قال : طلق ركاة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا

شديدا فسأله النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كيف طلقتها ؟ قال : ثلاثا

في مجلس واحد فقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) " انما تلك واحدة فارتجعها

ان شئت فارتجعها " (٢) مانصه : / والجملته فهذا الدليل يقدح فيـه

بالقادح المعروف عند أهل الأصول بالقول بالموجب فيقال : سلمنا أنها في

(١) الأضواء ٤٢٩/٥ ، ٤٣٠ .

(٢) الحديث أخرجه الامام أحمد ١/٢٦٥ . وصحح اسناده العلامة أحمد شاكر في

تحقيقه . للمسند ١٢٣/٤ رقم ٢٣٨٧ ، وخرجه ابو يعلى ٤/٣٧٩ رقم

مجلس واحد ولكن من أين لك أنها بلفظ واحد فافهم / (١) . . الخ كلامه

٢ - بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على أنه ( صلى الله عليه وسلم ) كان قارنا ففى حجة الوداع واستدلال بعض العلماء بها على أفضلية القران على الافراد قال مانصه / وقد علمت مما تقدم أن القائلين بأفضلية الافراد يقدر حون فى دلالة أحاديث القران على أفضليته على الافراد بالقادح المعروف عند أهل الأصول بالقول بالموجب فيقولون : سلمنا أنه كان قارنا مع بقاء نزاعنا فى أفضلية القران على الافراد لأن قرانه وأمره أصحابه بالتمتع لم يكن لأفضلية القران والتمتع فى حد ذاتيهما على الافراد بل هما فى ذلك الوقت أفضل لسبب منفصل وان كان الافراد أفضل منهما فى حد ذاته ، لما قدمنا من أن الفعل المفضول أو المكروه اذا كان لبيان الجواز كان أفضل بهذا الاعتبار من الفعل الذى هو أفضل منه فى حد ذاته كما قدمنا ايضاحه / (٢)

القادح السادس : القلب : ومثاله فى الأضواء قوله ( رحمه الله ) فى أجوبته على أدلة القائلين بجواز ذبح الهدى عند احرام الحج أو عند الاحلال من العمرة قبل يوم النحر ما نصه / واستدل لهم بحديث جابر المتقدم عند مسلم قال " فأمرنا اذا أحللنا أن نهدى ويجتمع نفرنا فى الهدية " وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم مردود بالقادح المسمى فى اصطلاح أهل الأصول بالقلب لأن حديث جابر المذكور حجة عليهم لا لهم وذلك هو عين القلب وايضاحه أن لفظ الحديث " وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم " والاشارة فى قوله : وذلك راجعة الى الأمر بالهدية والاشتراك فيها والحديث صريح فى أن ذلك حين احلالهم من حجهم وذلك انما وقع يوم النحر لأنه لا احلال من حج ألبته قبل يوم النحر / (٣)

هذا ما وجدته فى الأضواء من القوادح فى الدليل من قياس وغيره والله أعلم .

( ١ ) الأضواء ١ / ١٧٧ أحكام قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) من سورة البقرة .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ١٦٩ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٥٤٨ أحكام الحج من سورة الحج .

## الفصل الثانى

### المصلحة المرسله : ومدى احتجاجة بها

(١) المصلحة فى اللغة : الصلاح والمصلحة واحدة المصالح قاله ابن منظور فى اللسان وفى الاصطلاح قال الفزالى / أما المصلحة فهى عبارة فى الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ولسنا نعني به ذلك فان جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق ، وصـلاح الخلق فى تحصيل مقاصدهم . لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع . ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة / (٢) وعرف الشيخ ( رحمه الله ) المصلحة المرسله بقوله / هى الوصف المناسب الذى يتضمن ترتب الحكم عليه مصلحة والحال أنه لم يرد نص من الشارع على اعتبار نفس ذلك الوصف فى نفس ذلك الحكم ولا على عدم اعتباره فيه ووصفت بأنها مصلحة واستصلاح لما فيها من مطلق المصلحة للناس ووصفت بالارسال لارسالها أى اهمالها عما يدل على اعتبارها أو عدم اعتبارها / (٣) ولفهم هذا التعريف ذكر الشيخ ( رحمه الله ) مقدمات لابد من معرفتها بعضها أخذ برقاب بعض رتبها الشيخ ( رحمه الله ) وساقها سياقاً حسناً فى رسالة له بعنوان ( المصالح المرسله ) قال فيها مانصه / اعلم أولاً أن المصالح التى عليها مدار التشريع السماوى ثلاث :

الأولى منها : درء المفسد وهى المعروف عند الأصوليين بالضروريات . (٤)

( ١ ) لسان العرب ٣ / ٣٤٨ مادة ( صلح ) .

( ٢ ) المستصفى ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .

( ٣ ) ( رحلة الحج الى بيت الله الحرام ) للشيخ الشنقيطى ص ١٧٥ جواباً عن سؤال وجهه

اليه بعض العلماء عن المصالح المرسله ودليل المالكية على الاستدلال بها .

مدة اقامته بالمعهد الدينى بأم درمان بالسودان .

( ٤ ) قال الشيخ ( رحمه الله ) فى ( مذكرة أصول الفقه ) ص ١٦٩ / وهى ستة =

والثانية : جلب المصالح وهو المعروف عند الأصوليين بالحاجيات. (١)

والثالثة : الجرى على مكارم الأخلاق وأحسن العادات وهو المعروف عند الأصوليين بالتحسينيات والتتبعيات (٢) وكل واحدة من هذه المصالح الثلاث قد تكون مرسلّة وغير مرسلّة . وإذا علمت ذلك فاعلم أن الوصف من حيث هو وصف لا يخلو من واحدة من ثلاث حالات لا رابع لها :

الأولى : أن تكون اناطة الحكم بذلك الوصف تتضمن احدى المصالح الثلاثة المذكورة آنفا .

الثانية : أن تكون اناطة الحكم بذلك الوصف لا تتضمن مصلحة أصلا لا بالذات

= لأن درء المفسدة إما عن الدين أو النفس أو العقل أو النسب أو المال أو العرض ومن فروع درء المفسد نصب الأئمة ووجوب قتل المرتد وعقوبة المضل صيانة للدين وتحريم القتل ووجوب القصاص فيه صيانة للنفس وتحريم الخمر ووجوب الجلد فيها صيانة للعقول وتحريم الزنا ووجوب الحد فيه صيانة للنسب وتحريم السرقة ووجوب القطع فيها صيانة للمال وتحريم القذف ووجوب الحد فيه صيانة للأعراض / .

( ١ ) وقال في المذكرة ص ١٦٩ / ومنها تسليط الولي على عقد نكاح الصغيرة لحاجة تحصيل الكفء خوفا من فواته ومن فروعها : المساقاة والكرى في العقود / .

( ٢ ) وقال في المذكرة ص ١٦٩ / ومن فروعها خصال الفطرة كاعفاء اللحي وقص الشارب ومنها تحريم المستقذرات ووجوب الانفاق على الأقارب الفقراء كالأباء والابناء / وانظر تفصيل القول في هذه المصالح الثلاث مع ضرب الأمثلة والشواهد الكثيرة لها من كتاب الله في الأضواء ٣ / ٤٤٨ - ٤٥٢ الكلام على قوله تعالى ( ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ) من سورة الاسراء . وانظر أيضا الأضواء ٥ / ٢٢٣ حيث نص الشيخ ( رحمه الله ) على أن / القاعدة المقررة في الأصول : أن درأ المفسد مقدم على جلب المصالح / حيث رجح به تأخير ركعتي الطواف حتى يخرج وقت النهي . وكذا جميع ذوات الأسباب .

ولا بالتبع أعني الاستلزام .

الثالثة : أن تكون اناطة الحكم بذلك الوصف لا تتضمن مصلحة بالذات ولكنها تتضمنها بالتبع ، أى الاستلزام . فان كانت اناطة الحكم به تتضمن احدى المصالح الثلاثة المذكورة فهو المعروف عند الأصوليين بالوصف المناسب كإناطة تحريم الخمر بالاسكار فانها تتضمن مصلحة حفظ العقل ودرء الفسدة عن العقل من الضروريات كما هو معلوم . وان كانت اناطة الحكم به لا تتضمن مصلحة أصلاً لا بالذات ولا بالتبع فهو المعروف فى الاصطلاح بالوصف الطردى ولا يصح التعليل به اجماعاً .

واعلم أن الوصف الطردى الذى لا مناسبة فيه ولا تتضمن اناطة الحكم به مصلحة أصلاً ينقسم الى قسمين :

أحدهما : أن يكون طردىاً فى جميع أحكام الشرع كالطول والقصر لأن اناطة الحكم بذلك خالية من المصلحة أصلاً .

الثانى منهما : أن يكون الوصف طردىاً فى بعض الأحكام دون بعض كالذكورة والأنوثة بالنسبة الى العتق . فان أحكام العتق لا ترى شيئاً منها يناط بخصوص الذكورة أو الأنوثة <sup>(١)</sup> فهما طرديان بالنسبة الى العتق . مع أن الذكورة والأنوثة غير طرديين فى أحكام أخرى غير العتق كالميراث لقوله تعالى ( فللذكر مثل حظ الانثيين ) وكالشهادة

---

( ١ ) بل وجد منها ما أنيط بذلك فعن أبى أمانة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أيما امرئ مسلم أعتق أمراً مسلماً كان فكاه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلتين كانتا فكاه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار يجزى كل عضو منها عضواً منها ) أخرجه الترمذى ح ١٥٤٧ فى الايمان والندوة : باب ما جاء فى فضل من أعتق . قال ابن القيم فى الزاد ٣٣٢ / ٢ ( وهذا حديث صحيح ) وقال المعلق ( ورجاله ثقات وله شاهد عند أبى داود ( ٣٩٦٧ ) وابن ماجه ( ٢٥٢٢ ) من حديث مرة بن كعب وآخر من حديث عبد الرحمن بن عوف عند الطبرانى ) فعتق الرجل على هذا الحديث يختلف عن عتق المرأة فى الجزاء الأخرى . ولئن انتقض هذا المثال فالقاعدة صحيحة ويبحث لها عن مثال آخر .

لقله تعالى ( فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) الى غير ذلك من الأحكام التي تعتبر فيها الذكورة والأثوثة غير العتق .

وان كانت اناطة الحكم به لا تتضمن مصلحة بالذات ولكنها تستلزمها بالتبع فذلك الوصف هو الجامع بين الأصل والفرع في نوع القياس المسمى بقياس الشبه . . . . . الى أن قال : وانما علمت بما ذكرنا انقسام الوصف باعتبار تضمنه المصلحة وعدمها الى مناسب وطردى وشبهي فاعلم أن الوصف المناسب الذي هو المقصود بالكلام ينقسم الى ثلاثة أقسام : واحد منها صادق بصورتين فيصير مجموع الصور أربعاً وايضاح ذلك : أن المصلحة التي تضمنها الوصف فصار مناسباً بسبب تضمنه لها تنقسم الى ثلاث حالات لا رابعة لها :-

الاولى : أن يدل دليل خاص من الشرع على اعتبار تلك المصلحة وعدم اهدارها كالاسكار بالنسبة الى تحريم الخمر والصفر بالنسبة الى الولاية على المال .

الثانية : أن يدل دليل خاص على اهدارها وعدم اعتبارها . كما لو ظاهر الملك من امراته فمصلحة الزجر والردع في تخصيص تكفيره بالصوم لأن الصوم هو الذي يردعه عن العود الى مثل ذلك . أما الاعتاق والاطعام فهو أسهل شيء على الملوك لأنهم لا يبالون به لخفته عليهم ولكن الشرع الكريم ألغى هذه المصلحة وأهدرها كما قال تعالى ( ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة ) . واعلم أن الشرع الكريم لا يلغى اعتبار مصلحة ويحكم باهدارها الا لتحصيل مصلحة أخرى أهم في نظر الشرع منها لأن عتق الرقبة واخراجها من الرق أهم في نظر الشرع من التضييق على الملك بالصوم لينزجر بالتكفير بذلك .

الثالثة : هي أن لا يدل دليل خاص على اعتبار مناسبة ذلك الوصف ولا على اهداره . فان دل الدليل الخاص على اعتبار تلك المصلحة فهو المعروف بالمؤثر والملائم<sup>(١)</sup> وان دل الدليل الخاص على اهدار تلك المصلحة فهو المعروف عند أكثر

(١) قال الشيخ (رحمه الله) في ( رحلة الحج . . ) ص ١٢٢ مانصه / وقولنا المتقدم في تعريف المصالح المرسله : والحال أنه لم يرد نص من الشارع على =

أهل الأصول بالغريب وأن لم يدل الدليل الخاص على اعتبارها ولا على إهدارها فهي المصلحة المرسلّة . وإنما قيل لها مصلحة لأن المفروض تضمن الوصف المذكور لا حدى المصالح الثلاث وإنما قيل لها مرسلّة لارسالها أى إطلاقها عن دليل خاص يقيّد

ذلك الوصف بالاعتبار أو بالاهدار وتسمى المرسل والمصالح المرسلّة والاستصلاح ثم ذكر كلام أهل العلم فيها ومناقشاتهم فى حجيتها وقال فى نهاية كلامه مانصه : / فالحاصل أن الصحابة (رضى الله عنهم) كانوا يتعلّقون بالمصالح المرسلّة التى لم يدل دليل على الغائها ولم تعارضها مفسدة راجحة أو مساوية وأن جميع المذاهب يتعلّق أهلها بالمصالح المرسلّة وإن زعموا التباين منها ومن تتبع وقائع الصحابة وفروع المذاهب علم صحة ذلك . ولكن التحقيق أن العمل بالمصلحة المرسلّة أمر يجب فيه التحفظ وغاية الحذر حتى يتحقّق صحة المصلحة وعدم معارضتها لمصلحة أرجح منها أو مفسدة أرجح منها أو مساوية لها وعدم تأديتها الى مفسدة فى ثانى حال .

واعلم أن العمل بالمصالح المرسلّة المذكورة ليس تشريعاً جديداً خالياً عن دليل أصلاً بل من يعمل بها من العلماء كمالك وغيره يستند فى ذلك الى أمور منها : -  
عمل الصحابة (رضى الله عنهم) بها من غير أن ينكر منهم أحد وهم خير أسوة . ( ١ )

= اعتبار ذلك الوصف فى ذلك الحكم ولا على عدم اعتباره لأنه إذا ورد من الشارع ما يدل على اعتبار الوصف فى الحكم فهو المؤثر أن دل النص أو الإجماع على اعتبار عين الوصف فى عين الحكم أى نوعه فى نوعه . والملائم أن دل على اعتبار نوع الوصف فى جنس الحكم أو جنس الوصف فى نوع الحكم أو جنس الوصف فى جنس الحكم . . . .  
ثم ذكر الغريب ثم قال . . . فالحاصل أن القسم رباعية وهي أن الوصف المناسب للعلية ينقسم من حيث اعتبار الشرع له فى ربط الأحكام وعدم اعتباره الى أربعة أقسام مؤثر وملائم وغريب ومرسل / . . . ثم ذكر برهان الحصر فى هذه الأقسام الأربعة .

( ١ ) وقال فى ( رحلة الحج ) ص ١٢٥ / ودليل المالكىة على العمل بالمصالح المرسلّة إجماع الصحابة الإجماع السكوتى على العمل بها فى وقائع كثيرة بانضمام بعضها الى بعض يحصل القطع / ثم ذكر جملاً من عمل الصحابة بها ص ١٢٥ ،  
١٢٦ وذكر ذلك أيضاً فى رسالة " المصالح المرسلّة " ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ وقال =

ومنها أنه قد علم من استقراء الشرع الكريم محافظته على المصالح وعدم اهدارها ولا سيما ان كانت المصلحة متمحضة لم تستلزم مفسدة ولم تعارض مصلحة راجحة ولم تصادم نصا من الوحي . . / (١) الخ كلامه ( رحمه الله ) .

فحصل من كلامه أنه يرى العمل بالمصلحة المرسلّة بشروط :-

- ١ - تحقق صحة المصلحة .
- ٢ - عدم معارضتها لمصلحة أرجح منها .
- ٣ - عدم معارضتها لمفسدة أرجح منها أو مساوية لها .
- ٤ - عدم تأديتها الى مفسدة في ثاني حال .

وقد مثل ( رحمه الله ) لذلك كله بقوله / فمثال معارضتها لمصلحة أرجح منها : غرس شجر العنب فان منع وجوده في الدنيا يستلزم مصلحة هي السلامة من عصر الخمر منه ولكن مصلحة السلامة من عصر الخمر من العنب باعداه من الأرض معارضة بمصلحة أرجح منها وهي انتفاع عامة الناس بالعنب والزبيب فهذه المصلحة الراجحة تقدم على تلك المصلحة المرجوحة :

وانظر تدلي د والى العنب في كل مشرق وكل مغرب

ومن أمثلة هذا أيضا : اجماع المسلمين قديما وحديثا على جواز مساكنة الرجال والنساء في البلد الواحد ولم ينقل عن أحد أنه قال يجب عزل النساء عن الرجال واسكانهن منفردات عليهن حصون قوية وأبواب من حديد مفاتيحها بيد من عرف بالتقوى والعفاف وكبر السن والفنى بالزوجات . مع أن عزل النساء فيه مصلحة السلامة من الزنا لأن كون الجميع في بلد واحد قد يكون ذريعة الى التوصل الى الفاحشة بالاشهارات ورمى الأوراق التي فيها مواعيد والاتصال من فوق السطوح كما قال نصر بن حجاج بن

---

= بعد ذكرها في " الرحلة " / وأمثال هذا من أصحاب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كثير جدا من غير تكير ولا معارض وهذا يدل دلالة واضحة على العمل بالمصالح المرسلّة / ص ١٢٦ .

( ١ ) رسالة " المصالح المرسلّة " ص ٦ - ١٠ و ص ( ٢ ) وانظر تعريفا بهذه الرسالة في مصنفات الشيخ ( رحمه الله ) .



علاط السلمي :

ليتنى فى المؤذنين نهـارا      انهم ينظرون من فى السطوح

فيشيرون أو يشار اليهم      حبذا كل ذات دل مليح

لأن مصلحة تعاون الذكور والاناث على الدين والدنيا فى البلد الواحد بأن يكون الرجل ونسائه فى دارهم يتعاونون بأن يقوم كل بما يليق به من الخدمة أرجح من مصلحة قطع الذريعة الى الزنا باجتماع الجنسين فى البلد الواحد .

ومثال استلزام المصلحة مفسدة راجحة أو مساوية ما اذا طلب المسلمون فداء أسرارهم من الكفار فامتنع الكفار أن يقبلوا الفداء إلا بسلاح يعلم به أن ذلك السلاح ييسر لهم قتل عدد الأسارى أو أكثر من المسلمين . فان كان ييسر لهم قتل عدد الأسارى فالمفسدة مساوية . وان كان ييسر لهم قتل أكثر منهم فالمفسدة راجحة .

ومثال تأدية المصلحة الى مفسدة فى ثاني حال : أعنى متجددة فى المستقبل ما وقع من مؤمنى قوم نوح عليه السلام فان تصويرهم لرجالهم الصالحين يفوت ويعوق ونسروود وسواع فى حالته الأولى مصلحة وهي التى قصدوها بتصويرهم لأنهم اذا رأوا صورهم تذكروا صلاحهم وعبادتهم فبكوا وعبدوا الله وأطاعوه ولكنهم لم يعلموا أن هذه المصلحة مستلزمة فى المستقبل لمفسدة هي أعظم المفاسد وهي : أن ذلك التصوير وسيلة للكفر البواح والشرك بالله لأنهم لما مات أهل العلم منهم بقي أهل الجهل زين لهم الشيطان عبادة تلك الصور فعبدوها وذلك أول شرك وقع فى الأرض وهو أعظم مفسدة قد استلزمته مصلحة مرسله . ولم يتفطن لها عند استعمال المصلحة . وذلك يستوجب الحذر التام من العمل بالمصالح المرسله خوف استلزامها بعض المفاسد التى تتجدد فى المستقبل كما ذكرنا آنفا / (١)

وحين ذكر ( رحمه الله ) زعم بعض الملاحدة أن تعدد الزوجات يلزمه الخصام

( ١ ) رسالة " المصالح المرسله " ص ٢٢ ، ٢٣ .

والشغب الدائم المفضي الى نكد الحياة ورده وما قاله في رده<sup>(١)</sup> : / فلو فرضنا أن المشاغبة المزعومة في تعدد الزوجات مفسدة أو أن إيلاام قلب الزوجة الأولى بالضرة مفسدة لقد مت عليها تلك المصالح الراجعة التي ذكرناها<sup>(٢)</sup> كما هو معروف في الأصول قال في "مراقي السعود" عاطفا على ما تلغى فيه المفسدة المرجوحة في جنب المصلحة الراجعة :

أورجح الاصلاح كالاسارى      تغدى بما ينفع للنصارى

وانظر تدلى د والى العنوب      فى كل مشرق وكل مغرب

ففداء الأسارى مصلحة راجحة ودفع فدائهم النافع للعد ومفسدة مرجوحة فتقدم عليها المصلحة الراجعة - أما اذا تساوت المصلحة والمفسدة أو كانت المفسدة أرجح كفداء الأسارى بسلاح يتمكن بسببه العد ومن قتل قدر الأسارى أو أكثر من المسلمين فان المصلحة تلغى لكونها غير راجحة كما قال في المراقى :

اخرم مناسبا بمفسد لـزم      للحكم وهو غير مرجوح علم . . /

ثم ذكر مثال العنوب واجتماع الرجال والنساء فى البلد الواحد المذكورين آنفا . وما ذهب اليه الشيخ (رحمه الله) بالشروط المذكورة هو أقوم الأقوال وأقربها الى مقاصد الشريعة فيما يظهر لى والله أعلم .

وللعلماء فى الاحتجاج بالمصلحة المرسله أقوال أجملها فى ثلاثة :

- ١ - المنع من بناء الأحكام عليها مطلقا أى سواء كانت واقعة فى رتبة الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات .<sup>(٣)</sup>

(١) الاضواء ٤١٦/٣ ، ٤١٧ ولم أجده للشيخ (رحمه الله) كلاما له علاقة بموضوع

"المصالح المرسله" فى الأضواء غير هذا الموضع والموضعين الذين أحلت عليهما

فى بداية هذا البحث . وانظر ٦/٦٠٣ ، ٧/٧٤٤ .

(٢) سبق أن ذكرها الشيخ رحمه الله ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٣) واليه ذهب القاضي الباقلانى وأكثر الشافعية وتأخروا الحنابلة وهو المشهور

فى بعض الكتب عن الحنفية . انظر تيسير التحرير ٤/١٧١ ، والاعتصام ٢/١١١ =

٢ - القول ببناء الأحكام عليها بشرط أن تكون حقيقة عامة مطلقاً أي في الضروريات والحاجيات والتحسينيات. (١)

٣ - المنع من بناء الأحكام عليها في التحسينيات والحاجيات وتجويزه في الضروريات (٢) وهذه الأقوال في التجويز والمنع والتفصيل إنما هي في أحكام المعاملات والعبادات والسياسات الشرعية التي ينظر فيها إلى مصالح الناس ويقصد بالأحكام التي تشترع لها تحقيق تلك المصالح أما أحكام العبادات والمقدرات كالحدود والكفارات وفروض الارث وشهور العدة بعد الموت أو الطلاق وكل ما شرع محددًا واستأثر الشارع بعلم المصلحة فيما حدد به فقد اتفقت كلمة العلماء على أنه لا يجوز الاستصلاح فيها. (٣) والله أعلم.

---

= وانظر الروضة ص ٨٢ ، والأحكام للامدني ١٦٠/٤ .

(١) واليه ذهب الأئمة الأربعة وانظر شرح حديث لا ضرر ولا ضرار للطوفي تحقيق مصطفى زيد ملحق بـ "المصلحة في التشريع الاسلامي" ص ٢١٥ ، وتيسير التحرير ١٢١/٤ ، الاعتصام ١١١/٢ ، الأحكام للامدني ١٦٠/٤ ، وروضة الناظر ص ٨٢ ، وقد نقل عن الشافعي المنع وللتحقق من رد ذلك انظر "المصلحة في التشريع الاسلامي" للدكتور مصطفى زيد ص ٣٨ - ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، وانتهى ايضا إلى ترجيح أن أبا حنيفة يرى بناء الأحكام على المصالح المرسلة .

(٢) هذا آخر قولي الفزالي وهو الذي قرره في المستصفي ١٤١/١ وقرر في "شفاء العليل" ص ٢٠٩ جوازه في الحاجيات أيضا .

(٣) انظر شرح حديث "لا ضرر ولا ضرار" للطوفي تحقيق مصطفى زيد ملحق بكتاب "المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي" ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٤٠ . والمصلحة في التشريع الاسلامي ص ٦١ ومصادر التشريع الاسلامي فيما

لا نص فيه لخلاف ص ٨٩ ، ٩٢ - ٩٨ .

### الفصل الثالث

الاستصحاب : أقسامه عنده ومدى احتجاجة بكل قسم

الاستصحاب في اللغة : طلب الصحة . وهي مقارنة الشئ \* ومقارنته يقال : استصحبه دعاه الى الصحة ولازمه ويقال : استصحب الكتاب وغيره وكل شئ \* لازم شيئا فقط —————  
( ١ )  
استصحبه .

وفي الاصطلاح قال الغزالي : / عبارة عن التسكك بدليل عقلي أو شرعي وليس راجعا الى عدم العلم بالدليل بل الى دليل مع العلم بانتفاء المغير أو مع ظن انتفاء المغير عند بذل الجهد في البحث والطلب / ( ٢ ) .

وقال ابن القيم : / الاستصحاب استفعال من الصحة وهي استدانة اثبات ما كان ثابتا أو نفي ما كان منقيا / ( ٣ )

وقال الشوكاني / معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل مأخوذ من المصاحبة وهي بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيره فيقال : الحكم الفلاني قد كان فيما مضى وكل ما كان فيما مضى ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء / ( ٤ ) .

وقال الشيخ ( رحمه الله ) ما نصه / والمعروف في الأصول ان الاستصحاب أربعة

أقسام :-

الأول : استصحاب العدم الأصلي حتى يرد الناقل عنه وهو البراءة الأصلية والاباحة العقلية كقولنا : الأصل براءة الذمة من الدين فلا تعمربدين الا بدليل ناقل عن الأصل يثبت ذلك . والأصل براءة الذمة من وجوب صوم شهر آخر غير رمضان

( ١ ) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ٣٣٥ مادة صحب ، القاموس المحيط

٩١ / ١ مادة صحة .

( ٢ ) المستصفى ١ / ١٢٨ .

( ٣ ) اعلام الموقعين ١ / ٣٣٩ .

( ٤ ) ارشاد الفحول ص ٢٣٧ .

وانظر في تعريفه في اللغة :- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ٣٣٥ مادة " صحب " =

فيلزم استصحاب هذا العدم حتى يرد ناقل عنه وهكذا .

النوع الثاني : استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه كاستصحاب بقاء  
النكاح وبقاء الملك وبقاء شغل الذمة حتى يثبت خلافه .

الثالث : استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع والأكثر على أن هذا الأخير ليس  
بحجة وهو (رحمه الله) يرى أنه حجة وكلا الأصلين حجة بلا خلاف في الجملة .

الرابع : الاستصحاب المقلوب وقد قد منا ايضاحه وأمثله في سورة " التوبة " / ( ٢ )

وكان قد عرفه في سورة " التوبة " بقوله / والاستصحاب المقلوب : هو الاستدلال  
بشئ في الزمن الحاضر على ثبوته في الزمن الماضي لعدم ما يصلح للتغيير — من  
الأول الى الثاني . . . / ( ٣ ) ثم نقل في معناه عن صاحب جمع الجوامع ونشر البنود وشمل  
له بقلبه قبل ذلك متصلاً به مانعه / قال مقيد عفا الله عنه - الاستدلال بهذه الزيادة  
على الحديث المرفوع التي ذكرها مالك في " الموطأ " " فتلك المعادن لا يؤخذ منها  
الا الزكاة الى اليوم " من نوع الاستدلال بالاستصحاب المقلوب وهو حجة عند جماعة  
من العلماء من المالكية والشافعية / ( ٣ ) وبين ذلك بقوله بعد ذلك / ووجهه في  
السألة التي نحن بصدد حلها : أن لفظ " فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى  
اليوم يدل بالاستصحاب المقلوب أنها كانت كذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
لعدم ما يصلح للتغيير كما ذكرنا / ( ٤ ) فتراه في النصوص السابقة ذكر أن القسمين

---

= والقاموس المحيط ٩١ / ١ مادة صحب . وفي تعريفه عند الأصوليين المستقصى

١ / ٢٨ ، كشف الاسرار ٣ / ٣٧٧ .

( ١ ) يعني ابن القيم لأن كلام الشيخ هذا في ضمن نقل له عن ابن القيم ( رحمه الله )

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٦٥٤ ، ٦٥٥ أحكام " وداود وسليمان ان يحكما في الحرث . . . " من سورة الأنبياء .

( ٣ ) الأضواء ٢ / ٤٦٨ .

( ٤ ) الأضواء ٢ / ٤٦٩ كلاهما أحكام قوله تعالى ( والذين يكتزون الذهب والفضة )

الآية من سورة التوبة المسألة السادسة " في زكاة المعادن والركاز " .

الأولين : حجة بلا خلاف في الجملة . وأما الثالث : فعزا الى الأكثر أنه ليس بحجة  
والى ابن القيم : أنه حجة .

وأما الرابع فذكر أنه حجة عند جماعة من العلماء من المالكية والشافعية .

وأما ابن القيم (رحمه الله) فقد ذكر أن الثاني لا خلاف فيه بقوله / ولم يتنازع الفقهاء  
في هذا النوع وإنما تنازعوا في بعض أحكامه لتجاذب المسألة أصليين متعارضين / <sup>(١)</sup> ثم  
مثل له . وأما الأول فقال فيه / فأما النوع الأول فقد تنازع الناس فيه : فقالت طائفة  
من الفقهاء والأصوليين أنه يصلح للدفع لا للابقاء كما قاله بعض الحنفية ومعنى  
ذلك أنه يصلح لأن يدفع به من ادعى تغيير الحال لا بقاء الأمر على ما كان فإن بقاء  
على ما كان إنما هو مستند الى موجب الحكم لا الى عدم التغيير له فإذا لم نجد دليلا  
نافيا ولا مثبتا أمكننا لا نثبت الحكم ولا ننفية بل ندفع بالاستصحاب دعوى من أثبتته  
فيكون حال المتمسك بالاستصحاب كحال المعارض مع المستدل فهو يمنع الدلالة  
حتى يثبتها لا أنه يقيم دليلا على نفي ما ادعاه وهذا غير حال المعارض بالمعارض لكون  
والمعارض لكون المعارض يمنع دالة الدليل والمعارض يسلم دلالته ويقوم دليلا على  
نقيضه . وذهب الأكثر من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم الى أنه يصلح لا بقاء  
الأمر على ما كان عليه ، قالوا : لأنه إذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن  
بقاء الأمر على ما كان عليه / <sup>(٢)</sup> .

والذى يظهر لى - والله أعلم - أن حكاية ابن القيم لهذا الخلاف في النـوع  
الاول لا يعارض قول الشيخ ( رحمه الله ) / وكلا الأولين حجة بلا خلاف في الجملة /  
لأن قوله " في الجملة " يدل على ذلك فهو لم ينف مطلق الخلاف وإنما نفى الخلاف  
المطلق - والخلاف الذى ذكره ابن القيم ليس فى أصل الاحتجاج به فهذا موضع اتفاق  
كما قال الشيخ ( رحمه الله ) وإنما فى محل الاحتجاج به هل هو الدفع والابقاء وهو

( ١ ) اعلام الموقعين ١ / ٣٤٠ .

( ٢ ) اعلام الموقعين ١ / ٣٣٩ .

قول الأكثرين أو هو الدفع فقط كما هو قول بعض الحنفية .

وأما الثالث فذكر ابن القيم فيه خلاف العلماء وذكر جملة من القائلين بكل قول وحجج كل ورجح أنه حجة بقوله / والتحقيق أن هذا دليل من جنس استصحاب البراءة<sup>(١)</sup> / ثم ذكر حجج هذا القول وقال في نهاية كلامه / فتأمل فانه التحقيق في هذه المسألة<sup>(٢)</sup> / وأما الرابع وهو : الاستصحاب المقلوب ، فلم يذكره ابن القيم أصلاً بل اقتصر على ذكر الثلاثة الأول . وتعقبه الشيخ قاتلاً / وجعلها هو ( رحمه الله ) ثلاثة أقسام وأطال فيها الكلام والمعروف في الأصول أن الاستصحاب أربعة أقسام<sup>(٣)</sup> / ثم ذكر ما نقلناه عنه آنفاً . وقد ذكر الشيخ ( رحمه الله ) الأدلة على أن استصحاب العدم الأصلي قبل ورود الدليل الناقل عنه حجة في الإباحة في كلامه على قوله تعالى ( والأرض وضعها للأنام ) حيث قال : / تنبيه : اعلم أن علماء الأصول يقولون : ان الإنسان لا يحرم عليه شيء إلا بدليل من الشرع ويقولون : ان الدليل على ذلك عقلي وهو البراءة الأصلية المعروفة بالإباحة العقلية وهي استصحاب العدم الأصلي حتى يرد دليل ناقل عنه . ونحن نقول : انه قد دلت آيات من كتاب الله على أن استصحاب العدم الأصلي قبل ورود الدليل الناقل عنه حجة في الإباحة . ومن ذلك أن الله لما أنزل تشديده في تحريم الربا في قوله تعالى ( فان لم تفعلوا فأنزله بحرب من الله . . ) الآية وكانت وقت نزولها عندهم أموال مكتسبة من الربا اكتسبوها قبل نزول التحريم بين الله تعالى لهم أن ما فعلوه من الربا على البراءة الأصلية قبل نزول التحريم لا حرج عليهم فيسهل أن لا تحريم إلا ببيان وذلك في قوله تعالى ( فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ) وقوله " ما سلف أي ما مضى قبل نزول التحريم . ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف ) وقوله تعالى ( وأن تجمعوا بين

( ١ ) أعلام الموقعين ١ / ٣٤٢ .

( ٢ ) أعلام الموقعين ١ / ٣٤٤ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٦٥٤ أحكام ( وداود وسليمان ) الآية من سورة الأنبياء .

الأختين الا ما قد سلف ) والأظهر أن الاستثناء فيهما في قوله ( الا ما قد سلف ) منقطع أى : لكن ما سلف من ذلك قبل نزول التحريم فهو عفو لأنه على البراءة الأصلية ومن أصرح الايات الدالة على ذلك قوله تعالى ( وما كان الله ليضل قوماً بعد — ان هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما استغفر لعمه أبى طالب بعد موته على الشرك واستغفر المسلمون لموتاهم المشركين عاتبهم الله فى قوله ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى . . ) الآية ندوا على الاستغفار لهم - فبين الله لهم ان استغفارهم لهم لا مؤاخذة به لأنه وقع قبل بيان منعه وهذا صريح فيما ذكرنا وقد قدمنا أن الأخذ بالبراءة الأصلية يعذر به فى الأصول أيضا فى الكلام على قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) وبيننا هناك كلام أهل العلم فى ذلك وأوضحنا ما جاء فى ذلك من الايات القرآنية . والعلم عند الله تعالى / (١) ومن أمثلة النوع الثانى وهو استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه ما ذكره الشيخ ( رحمه الله ) فى أحكام قوله تعالى ( الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة . . . ) الآية حيث قال فى فروعها ما نصه / الفرع الثانى : اعلم أن أظهر قولى أهل العلم عندى أنه لا يجوز نكاح المرأة الحامل من الزنا قبل وضع حملها بل لا يجوز نكاحها حتى تضع حملها خلافا لجماعة من أهل العلم قالوا يجوز نكاحها وهي حامل وهو مروي عن الشافعى وغيره وهو مذهب أبى حنيفة لأن نكاح الرجل امرأة حاملا ممن غيره فيه سقي الزرع بما فى الغير وهو لا يجوز ويدل لذلك قوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) ولا يخرج من عموم هذه الآية الا ما أخرجه دليل يجب الرجوع اليه فلا يجوز نكاح حامل حتى ينتهى أجل عدتها وقد صرح الله بأن الحوامل أجلهن أن يضعن حملهن فيجب استصحاب هذا العموم (٢) ولا يخرج منه الا ما أخرجه

(١) الاضواء ٧/٢٤٥، ٧٤٦.

(٢) قال فى نشر البنود شرح مراقى السعود ٢/٢٦٠ مانصه / وأما استصحاب العموم والنص الى أن يوجد مخصص أو ناسخ فليس من الاستصحاب بحال لأن =



دليل من كتاب أو سنة / <sup>(١)</sup> ومن أمثله أيضا قوله عند ذكر مرجحات عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) ما نصه : / الوجه الرابع : أنا لموسى سلمنا المعارضة بين الآيتين فالأصل في الفروج التحريم حتى يدل دليل لا معارض له على الإباحة / <sup>(٢)</sup> هذا ما وجدته من كلام الشيخ ( رحمه الله ) في الاستصحاب ففى الأضواء ولم أعثر على غير ذلك وقد سبق أن ذكرت أنواعه من كلامه . وذكرت أقوال العلماء واحتجاجهم بكل نوع منه فى ما نقلته عن ابن القيم وعن الشيخ (رحمهما الله) والله أعلم .

---

= الحكم مستند الى الدليل لا الى الاستصحاب قاله الابيارى منا وامام الحرمين قال الامام الرازى : وان سلمى هذا من استصحابا لم يناقش / .

( ١ ) الأضواء ٨٣ / ٦ . وانظر مثله الأضواء ٣٨٩ / ٢ ، ٣٩٠ أحكام ( واعلموا انما غنتم ٠٠ ) ومثله ايضا ١٣٩ / ١ حيث رد على من حمل أحاديث ( أفعل ولا حرج ) فى حجه ( صلى الله عليه وسلم ) على من قدم الحلق جاهلا أو ناسيا وان كان سياق حديث ابن عمرو المتفق عليه يدل على ان السائل جاهل لأن بعض تلك الأحاديث الواردة فى الصحيح ليس فيها ذكر النسيان والجهل قال / فيجب استصحاب عمومها حتى يدل دليل على التخصيص بالنسيان والجهل / .

( ٢ ) الأضواء ٧٦٣ / ٥ أحكام قوله تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون ) الآيات من سورة المؤمنون .

### الفصل الرابع

#### الاستقراء التام والناقص ومدى احتجاجة بكل منهما

الاستقراء لغة : التتبع من قولك استقرت البلاد اذا تتبعتها قرية قرية ولدا  
فبلدا - قاله في نشر البنود <sup>(١)</sup> وفى تعريفه فى الاصطلاح قال مانصه :-

/ وحاصله أن يستقرى أى يستدل باثبات الحكم للجزئيات الحاصل تتبع حالها  
على ثبوته للكلى بتلك الجزئيات وبواسطة ثبوته للكلى بهذا الطريق يثبت للصورة  
المخصوصة المتنازع فيها / <sup>(١)</sup>

وقال عن هذا التعريف مانصه / هو الموافق لاصطلاح المنطقة فانه عندهم عبارة  
عن الاستدلال بالجزئيات على الكلى وعند الأصوليين : الاستدلال بحال ماعدا صورة  
النزاع من الجزئيات المعلوم بالتتبع على صورة النزاع / <sup>(٢)</sup>

وينقسم الاستقراء الى تام وغير تام / فالتام هو أن يعم الاستقراء غير صورة الشقاق  
أى النزاع بأن يكون ثبوت الحكم فى ذلك الكلى بواسطة اثباته بالتتبع فى جميع جزئياته  
ماعدا صورة التنازع وهو دليل قطعي فى اثبات الحكم فى صورة النزاع عند الأكثر  
ولا خلاف فى حجته / <sup>(٣)</sup>

/ وغير التام من الاستقراء هو أن يكون ثبوت الحكم فى الكلى بواسطة اثباته بالتتبع  
فى بعض الجزئيات الخالي عن صورة النزاع بشرط أن يكون ثبوت الحكم للبعض يحصل معه  
ظن عموم الحكم ولا يتقيد البعض بكونه الأكثر وان قيد به كثير من المنطقة / <sup>(٤)</sup>

والشيخ ( رحمه الله ) يرى حجية الاستقراء التام وينفى الخلاف فى ذلك فعند ما  
بين أن الأمر فى قوله تعالى ( واذا حللتم فاصطادوا ) <sup>(٥)</sup> لا يدل على ايجاب الاصطيار

( ١ ) نشر البنود ٢ / ٢٥٧ .

( ٢ ) نشر البنود ٢ / ٢٥٨ .

( ٣ ) نشر البنود ٢ / ٢٥٧ .

( ٤ ) نشر البنود ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

( ٥ ) المائدة آية ( ٢ ) .

عند الإحلال استدلاله بالاستقراء قائلاً / ويدل له الاستقراء في القرآن فان كل شئ كان جائزاً ثم حرم لموجب ثم أمر به بعد زوال ذلك الموجب فان ذلك الأمر كله فـى القرآن للجواز . . . ثم ذكر أمثله لذلك ثم قال . . . وهذا تعلم أن التحقيق الذى يدل عليه الاستقراء التام فى القرآن أن الأمر بالشئ بعد تحريمه يدل على رجوعه الى ما كان عليه قبل التحريم من إباحة أو وجوب . . . الى أن قال وهذا هو الحق فـى المسألة الأصولية . . الى أن قال . . وقد تقرر فى الأصول أن الاستقراء التام حجة بلا خلاف وغير التام المعروف بالحق الفرد بالأغلب حجة ظنية كما عقده فى "مراقى السعدون" فى كتاب الاستدلال بقوله :

|                             |                                |
|-----------------------------|--------------------------------|
| ومنه الاستقراء بالجزئى      | على ثبوت الحكم للكلى           |
| فان يعم غير ذى الشقاق       | فهو حجة بالاتفاق               |
| وهو فى البعض الى الظن انتسب | يسمى لحق الفرد بالذى غلب / (١) |

. . . الخ كلامه رحمه الله

وفى الدليل الثانى من أدلة جماهير أهل العلم القائلين : بأنه لا بد أن يخرج المكي عند إرادة العمرة الى الحل قال مانصه / الدليل الثانى : هو الاستقراء وقد تقرر فى الأصول أن الاستقراء من الأدلة الشرعية ونوع الاستقراء المعروف عند هـم بالاستقراء التام حجة بلا خلاف وهو عند أكثرهم دليل قطعى وأما الاستقراء الذى ليس بتام وهو المعروف عند هـم بالحق الفرد بالأغلب فهو حجة ظنية عند جمهورهم والاستقراء التام المذكور هو : أن تتبع الأفراد فيوجد الحكم فى كل صورة منها ماعدا الصورة التى فيها النزاع فيعلم أن الصورة المتنازع فيها حكمها حكم الصور الأخرى التى ليست محل النزاع .

وانا علمت هذا فاعلم أن الاستقراء التام أعني تتبع أفراد النسك دل على أن كل نسك من حج أو قران أو عمرة غير صورة النزاع لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم

(١) الأضواء ٣/٢ ، ٤ ، ٥٥ . أحكام قوله تعالى ( وانا حللتهم فاصطادوا ) .

حتى يكون صاحب النسك زائرا قادما على البيت من خارج كما قال تعالى ( يأتوك رجالا وعلى كل ضامر . . . ) الآية . فالمحرم بالحج أو القران من مكة لا بد أن يخرج إلى عرفات وهي في الحل ، والافاقيون يأتون من الحل لحجهم وعمرتهم فجميع صورة النسك غير صورة النزاع لا بد فيها من الجمع بين الحل والحرم فيعلم بالاستقراء التام أن صورة النزاع لا بد فيها من الجمع أيضا بين الحل والحرم ثم ذكر بيتي العراقي المذكورين آنفا ، ثم قال شارحا الثاني منهما . . . وقوله : فان يعم . . البيت : يعني أن الاستقراء اذا عم الصور كلها غير صورة النزاع فهو حجة في صورة النزاع بلا خلاف ، والشقاق : الخلاف ، فقوله ( غير ذي الشقاق ) أى غير محل النزاع ( ١ )

ولما ذكر خلاف العلماء في شهادات اللعان المذكورة في قوله تعالى ( فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ) . . وهل هي شهادات أو ايمان ورجح أنها ايمان مؤكدة بالشهادة وأيد ترجيحه هذا بأمور قال في الثالث منها ما نصه / الثالث : ما قاله ابن العربي : قال : والفصل أنها يمين لا شهادة أن الزوج يحلف لنفسه في اثبات دعواه وتخليصه من العذاب وكيف يجوز لأحد أن يدعي في الشريعة أن شاهدا يشهد لنفسه بما يوجب حكما على غيره هذا بعيد في الأصل معدوم في النظر . هـ . قال الشيخ معقبا على كلام ابن العربي : وحاصل استدلاله هذا : أن استقراء الشريعة استقراء تاما يدل على أنه لم يوجد فيها شهادة انسان لنفسه بما يوجب حكما على غيره ، وهو استدلال قوى لأن المقرر في الأصول : أن الاستقراء التام حجة . كما أوضحناه مرارا ( ٢ ) ولم أجد في الأضواء غير هذه النماذج للاستقراء ونخلص منها إلى أن الشيخ ( رحمه الله ) يرى الاحتجاج بالاستقراء التام وينفى الخلاف في ذلك ويحكي عن أكثرهم أنه دليل قطعي ومن أمثله عنده مسألة : هل يلزم المكي الخروج إلى الحل عند

( ١ ) الأضواء ٣٢٩/٥ ، ٣٣٠ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٣٥/٦ أحكام قوله تعالى ( ويدرو عنها العذاب أن تشهد أربع

شهادات . . ) . الآيات من سورة النور . وانظر ٧٦٦/٥ فما بعدها ، ٤٤٢/٤ ، ٦٥/٣ فما بعدها حيث استخدم الشيخ دليل الاستقراء فيها جميعا .

ارادة العمرة . وسألة شهادات اللعان هل هي شهادات أو ايمان وقد سبق نقل كلامه في الاستدلال لهما بالاستقراء التام .

وأما غير التام وهو المعرف بالحق الفرد بالأغلب فيحكى أن المقرر في الاصول : أنه حجة ظنية عند جمهورهم ويقرر ذلك ولا يعترض عليه . هذا خلاصة ما وقع لى من كلام الشيخ ( رحمه الله ) في الأضواء في هذه المسألة والله أعلم .

## الباب الرابع

موقفه من دلالات الألفاظ وأثر ذلك في استنباط الأحكام وفيه

ستة فصول

~~~~~

الفصل الأول : العام والخاص وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الأول : حد العام وحكم العمل به

المبحث الثاني : صيغ العموم

المبحث الثالث : مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ورأى

الشيخ فيها .

المبحث الرابع : بعض قضايا التخصيص والمخصصات

الفصل الثاني : المطلق والمقيد وأحوال الإطلاق مع التقييد عنده

الفصل الثالث : المجمل والمبين وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تعريف المجمل والمبين وحكم كل منهما

المبحث الثاني : أسباب الإجمال

المبحث الثالث : ماهو البيان الذي يرفع الإجمال

الفصل الرابع : المشترك اللفظي - مدى احتجاجة به على معنييه أو معانيه

الفصل الخامس : المفهوم وأقسامه وموانع اعتباره وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المفهوم - أقسامه ومدى احتجاجة بكل قسم

المبحث الثاني : موانع اعتبار مفهوم المخالفة عنده

الفصل السادس : الحقيقة والمجاز وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : تعريف الحقيقة والمجاز وحكم اللفظ إذا دار

بين أنواع الحقيقة

المبحث الثاني : موقف الشيخ (رحمه الله) من المجاز في كتاب الله

الفصل الاولالمبحث الأولحد العام وحكم العمل بهأولا : حده :-

قال الشوكاني / وهو في اللغة شمول أمر لمتعدد سواء كان الأمر لفظاً أو غيره ومنه قولهم : عنهم الخير إذا شملهم وأحاط بهم <sup>(١)</sup> / وأما في الاصطلاح : فقد ذكره الشيخ ( رحمه الله ) التعريفين الذين عرف بهما ابن قدامة ( رحمه الله ) ورد الأول منهما . وجوّد الثاني وزاد عليه ثلاث كلمات فصار تعريفه بعد زيادة الشيخ : العام : كلام مستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعه بلا حصر من اللفظ . ووصف هذا التعريف بأنه تام جامع مانع . ثم ذكر محترزاته بقوله / فخرج بقوله : مستغرق لجميع ما يصلح له : ما لم يستغرق نحو بعض الحيوان الانسان ، وخرج بقوله : دفعة : النكرة في سياق الاثبات كرجل فانها مستغرقة ولكن استغراقها بدلي لا دفعة واحدة ، وخرج بقوله : بلا حصر لفظ عشرة مثلاً : لأنه محصور باللفظ فلا يكون من صيغ العموم على رأى الأكثرين ، وخرج بقوله : بحسب وضع واحد : المشترك كالعين فلا يسمى عاماً بالنسبة الى شموله الجارية والباصرة لأنه لم يوضع لهما وضعاً واحداً بل لكل منهما وضع مستقل . وعرف العام في المراقي بقوله :-

ما استغرق الصالح دفعه بلا . . حصر من اللفظ كعشر مثلاً <sup>(٢)</sup> /

ومن خلال ذكر المحترزات ظهر الفرق بين العام والمشارك ، حيث العام وضع لما يشمله بحسب وضع واحد أما المشارك فلكل ما يشمله وضع مستقل . وظهر الفرق بينه وبين المطلق حيث استغراق العام دفعة واحدة ، واستغراق المطلق بدلي لا دفعة واحدة .

( ١ ) ارشاد الفحول للشوكاني ص ١١٢ .

( ٢ ) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

ثانيا : حكم العمل به :

والشيخ ( رحمه الله ) يرى وجوب استصحاب عموم العام حتى يرد ما يخصه ويحكمي الاجماع على ذلك وكل عام قابل للتخصيص عنده فما ورد فيه اجماع أو نص صالح للتخصيص خصص ويبقى العام حجة في ما لم يتم دليل على اخراجه من حكم العام وحقيقة فيه وهذا هو حال غالب ما في الكتاب والسنة من العمومات .

صح الشيخ ( رحمه الله ) بكل ما سبق في مواضع من الأضواء منها :-

١ - عند كلامه الطويل عن حياة الخضر وذكر قول القرطبي ان حديث ( ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ )<sup>(١)</sup> وان كان عمومه مؤكدا الاستفراق ليس نصا فيه ورد عليه قوله هذا ثم قال / ولو فرضنا صحة ما قاله القرطبي ( رحمه الله تعالى ) من أنه ظاهر في العموم - لانص فيه وقررنا أنه قابل للتخصيص كما هو الحق في كل عام فان العلماء مجمعون على وجوب استصحاب عموم العام حتى يرد دليل مخصص صالح للتخصيص سنداً ومتناً فالدعوى المجردة عن دليل من كتاب أو سنة لا يجوز أن يخص بها نص من كتاب أو سنة اجماعاً /<sup>(٢)</sup>

وبعد أن ذكر الدليل على استثناء الدجال من حديث ( ما من نفس منفوسة ) . . الحديث قال مانصه / وهذا نص صالح للتخصيص يخرج الدجال من عموم حديث موت كل نفس في تلك المائة والقاعدة المقررة في الأصول : أن العموم يجب ابقاؤه على عمومه فما أخرجه نص مخصص خرج من العموم وبقي العام حجة في بقيصة الأفراد التي لم يدل على اخراجها دليل كما قد مناه مرارا وهو الحق ومذهب سبب الجمهور ، وهو غالب ما في الكتاب والسنة من العمومات يخرج منها بعض الأفراد

---

( ١ ) أخرجه مسلم من حديث جابر ١٩٦٦/٤ رقم ٢٥٣٨ ، والترمذي ٥٢٠ / ٤ رقم

٢٢٥١ ، والامام أحمد ٣ / ٣٧٩ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ١٧٢ الكلام على قوله تعالى ( فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناه

رحمة من عندنا . . . ) الآية .



بنص مخصص ويبقى العام حجة في الباقي وإلى ذلك أشار في مراقي السعود في مبحث التخصيص بقوله :-

( ١ ) وهو حجة لدى الأكثران . . . مخصص له معينا يبين /

٢ - عند ذكر خلاف العلماء في نجاسة الخمر هل هي عينية كما هو مذهب الجمهور أولا ؟ قال مانعه :- / وجماهير العلماء على أن الخمر نجاسة العين لما ذكرنا ، وخالف في ذلك ربيعة والليث ، والمزني صاحب الشافعي ، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين ، كما نظه عنهم القرطبي في تفسيره .

واستدلوا لطهارة عينها بأن المذكورات معها في الآية من مال ميسر ، ومال قمار وأنصاب وأزلام ليست نجاسة العين ، وإن كانت محرمة الاستعمال .

وأجيب من جهة الجمهور بأن قوله ( رجس ) يقتضي نجاسة العين في الكل ، فما أخرجه اجماع ، أو نص خرج بذلك ، وما لم يخرج به نص ولا اجماع ، لزم الحكم بنجاسته ، لأن خروج بعض ما تناوله العام بمخصص من المخصصات ، لا يسقط الاحتجاج به في الباقي ، كما هو مقرر في الأصول ، وإليه الإشارة بقول صاحب " مراقي السعود " :-

( ٢ ) وهو حجة لدى الأكثران . . . مخصص له معينا يبين /

٣ - عند ما ذكر تحريم أكل الكلب وذكر من أدلته : أنه لو جاز أكله لجاز بيعه ثم ذكر حديث مسلم عن رافع بن خديج عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ( ثمن الكلب خبيث )<sup>( ٣ )</sup> الحديث قال / وذلك نص في التحريم لقوله تعالى : ( ويحرم عليهم

( ١ ) الأضواء ١٧٦/٤ وانظر أيضا ٤٧٩/٣ الكلام على قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) من سورة الاسراء .

( ٢ ) الأضواء ١٢٩/٢ أحكام قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر . . . ) الآية من سورة المائدة .

( ٣ ) مسلم ١١٩٩/٣ رقم ١٥٦٨ ، وأبوداود ٢٦٦/٣ رقم ٣٤٢١ ، والترمذي ٥٧٤/٣ رقم ١٢٢٥ .

الخبائث ( الآية .

فان قيل : ماكل خبيث يحرم لما ورد في الثوم أنه خبيث ، وفي كسب الحجام أنه خبيث . مع أنه لم يحرم واحد منهما .

فالجواب : أن ما ثبت بنص أنه خبيث كان ذلك دليلا على تحريمه ، وما أخرجه دليل يخرج ، ويبقى النص حجة فيما لم يقد دليل على إخراج ، كما هو الحكم فـ في جل عومات الكتاب ، والسنة يخرج منها بعض الأفراد بمخصص ، وتبقى حجة فـ في الباقي . وهذا مذهب الجمهور ، واليه أشار في " مراقي السعود " بقوله :  
( ١ ) وهو حجة لدى الأكثر ان . . . مخصص له معينا يبين /

٤ - قوله ( رحمه الله ) في الوجه الثاني من أوجه ترجيح عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) ما نصه :- / الوجه الثاني : ان آية ( أو ما ملكت أيمانهم ) ليست باقية على عمومها باجماع المسلمين ، لأن الأخت من الرضاع لاتحل بملك اليمين ، اجماعا للاجماع على أن عموم أو ما ملكت أيمانهم يخصه عموم ( وأخواتكم من الرضاة ) ومطوأة الأب لاتحل بملك اليمين اجماعا ، للاجماع على أن عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) يخصه عموم ( ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء ) الآية .

والأصح عند الأصوليين في تعارض العام الذي دخله التخصيص ، مع العام الذي لم يدخله التخصيص : هو تقديم الذي لم يدخله التخصيص ، وهذا هو قول جمهور أهل الأصول ، ولم أعلم أحدا خالف فيه ، الا صفى الدين الهندي والسبكي .

وحجة الجمهور أن العام المخصص ، اختلف في كونه حجة في الباقي ، بمعد التخصيص ، والذين قالوا : هو حجة في الباقي . قال جماعة منهم : هو مجاز فـ في

---

( ١ ) الأضواء ٢٥٨/٢ أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى . . . ) الآية من سورة الأنعام .

الباقى ، وما اتفق على أنه حجة ، وأنه حقيقة ، وهو الذى لم يدخله التخصيص أولى ما  
اختلف فى حجيته ، وهل هو حقيقة ، أو مجاز ؟ وإن كان الصحيح : أنه حجة ففى  
الباقى ، وحقيقة فيه ، لأن مطلق حصول الخلاف فيه يكفى فى ترجيح غيره عليه ، وأما  
حجة صفى الدين الهندى والسبكى ، على تقديم الذى دخله التخصيص فهى أن الغالب  
فى العام التخصيص ، والحمل على الغالب أولى ، وأن ما دخله التخصيص يعمد  
تخصيصه مرة أخرى ، بخلاف الباقى على عمومته ( ١ ) .

وخلاصة ما سبق :-

- ١ - يجب استصحاب عموم العام حتى يرد ما يخصه .
- ٢ - أن ذلك أمر مجمع عليه
- ٣ - كل عام قابل للتخصيص وفرق بين عبارة الشيخ هذه وبين قول بعضهم ما من عام  
الا قد خصص لأنه ليس كل ما قبل التخصيص بالقوة خصص بالفعل وقد بيّن  
الشاطبى ( ٢ ) وابن تيمية ( ٣ ) أن هناك عمومات مشتهرة منتشرة فى الكتاب والسنة  
يعمل بعمومها دون تخصيص .
- ٤ - أن التخصيص لا بد أن يكون بدليل صالح للتخصيص وهو الإجماع أو النص الصالح  
سندا ومقتضا أما الدعوى المجردة عن دليل من إجماع أو نص صالح للتخصيص  
لا يجوز أن يخصص بها نص من كتاب أو سنة .
- ٥ - أن هذا أمر مجمع عليه .
- ٦ - أن العام يبقى حجة ففى ما لم يقدّم دليل على إخراجها من حكم العام وحقيقة فيه .
- ٧ - أن هذا حال غالب ما فى الكتاب والسنة من العمومات .

---

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٦٢ المسألة الأولى من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( لا على

أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) من سورة المؤمنون .

( ٢ ) انظر الموافقات ٣ / ١٩٤ .

( ٣ ) انظر مجموع الفتاوى ٢٩ / ١٦٦ .

## المبحث الثاني

### صيغة العموم

ذكر الأصوليون للعموم صيغاً منها ما هو متفق على أنه صيغة عموم بينهم ومنها ما اختلفوا فيه وسأذكر ان شاء الله ما وجدته في الأضواء منها مبيناً رأى الشيخ ( رحمه الله ) في كل منها فأقول :-

أولاً : الموصولات : وهذه أمثلة لها من الأضواء :-

١ - اسم الموصول " الذى " " التى " وفروعها من مثنى وجمع :-

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بعمومها في مواضع منها

أ - قوله ( رحمه الله ) عند قوله تعالى " والذى قال لوالديه أف لكما . . . " الآية ما نصه / التحقيق ان شاء الله أن " الذى " في قوله " والذى قال لوالديه " بمعنى الذين ، وأن الآية عامة في كل عاق لوالديه مكذب بالبعث ، والدليل من القرآن على أن الذى بمعنى الذين وأن المراد به العموم أن " الذى " في قوله " والذى قال لوالديه " مبتدأ خبره قوله تعالى ( أولئك الذين حق عليهم القول ) الآية والاخبار عن لفظه الذى في قوله ( أولئك الذين حق عليهم القول ) بصيغة الجمع صريح في أن المراد بالذى العموم لا الافراد وخير ما يفسر به القرآن القرآن . . . ثم رد قول من قال انها نازلة في عبد الرحمن بن أبى بكر ثم قال . . . وغاية ما في هذه الآية الكريمة هو اطلاق الذى وإرادة الذين وهو كثير في القرآن وفى كلام العرب لأن لفظ الذى مفرد ومعناها عام لكل ما تشمله صلتها وقد تقرر فى علم الأصول أن الموصولات كالذى والتى وفروعها من صيغ العموم كما أشار له فى " مراقى السعود " بقوله :-

صيغة كل أو الجميـع . . . وقد تلا الذى التى الفروع ( ١ )

ثم ذكر أمثلة من القرآن وكلام العرب لاطلاق الذى وإرادة الذين .

( ١ ) الأضواء ٣٨٧/٧ تفسير الآية المذكورة من سورة الاحقاف .

ب - قوله ( رحمه الله ) فى ضمن كلامه على قوله تعالى من سورة الاسراء ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) فى صدد ذكره للأدلة على أنه لا يدخل أحد النار الا بعد الاعذار والانذار على السنة الرسل ما نصه / ومن ذلك قوله جل وعلا ( وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا . . . الى قوله تعالى ولكن حقَّت كلمة العذاب على الكافرين ) وقوله فى هذه الآية ( وسبق الذين كفروا ) عام لجميع الكفار . وقد تقرر فى الاصول : أن الموصولات كالذى والتى وفروعهما من صيغ العموم لعمومها فى كل ما تشمله صلاتها وعقده فى " مراقى السعود " بقوله فى صيغ العموم ب

صيغة كل أو الجميع . . . وقد تلا الذى التى الفروع

ومراده بالبيت : أن لفظه " كل وجميع والذى والتى " وفروعهما كل ذلك من صيغ العموم . . . وهو ظاهر فى أن جميع أهل النار قد أنذرتهم الرسل فى دار الدنيا فعصوا أمر ربهم كما هو واضح / (١)

٢ - " من وما " الموصولتان :-

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بعمومهما فى مواضع منها

أ - قوله ( رحمه الله ) فى أحكام قوله تعالى من سورة البقرة ( ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به . . . ) الآية مانصه / فروع : الاول : ظاهر هذه الآية الكريمة أن الخلع يجوز بأكثر من الصداق وذلك لأنه تعالى عبر بما الموصولة فى قوله ( فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) وقد تقرر فى الأصول أن الموصولات من صيغ العموم لأنها تعم كل ما تشمله صلاتها . . . ثم ذكر

---

( ١ ) الأضواء ٤٧٣/٣ بحذف يسير لا يخل بالمعنى ، وانظر مثل هذا الكلام فى ٣٣٧/٢ الكلام على قوله تعالى ( وانا أخذ ريك من بنى آدم . . . ) الآية من سورة الأعراف.

بيت المراقى المذكور سابقا ثم قال : وهذا هو مذهب الجمهور / ( ١ )

ب - قوله ( رحمه الله فى مسألة دخول مؤمنى الجن الجنة بعد أن ذكر من أدلة من أثبت ذلك قوله تعالى ( ولمن خاف مقام ربه جنتان ) مانصه / وقد تقرر فى الأصول أن الموصولات من صيغ العموم فقوله " لمن خاف " يعم كل خائف مقام ربه ثم صرح بشمول ذلك للجن والانس معا بقوله ( فبأى آلا \* ربكما تكذبان ) / ( ٢ ) الخ كلامه .

### ٣ - الألف واللام " ال " الموصولة :-

صرح الشيخ بعمومها عند قوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) حيث قال فيها / ظاهر هذه الآية الكريمة : أن كل زانية وكل زان يجب جلد كل واحد منهما مائة جلدة لأن الألف واللام فى قوله ( الزانية والزاني ) ان قلنا : انهما موصول وصلتهما الوصف الذى هو اسم الفاعل الذى هو الزانية والزاني فالموصولات من صيغ العموم وان قلنا : انهما للتعريف لتناسي الوصفية وأن مرتكب تلك الفاحشة يطلق عليه اسم الزاني كاطلاق أسماء الأجناس فان ذلك يفيد الاستغراق فالعموم الشامل لكل زانية وكل زان هو ظاهر الآية على جميع الاحتمالات / ( ٣ ) ثم ذكر المخصصات القرآنية لهذا العموم فى الآية .

( ١ ) الأضواء ٢٠٩ / ١ أحكام الآية المذكورة من سورة البقرة ونحوه صرح عند ذكره حديث ( التمر بالتمر والحنطة بالحنطة . . الخ " وفى آخره فى رواية الحاكم ( وكذلك ما يكال ويوزن أيضا ) فى كلامه الطويل فى اثبات القياس على منكره عند قوله تعالى ( ان نعشت فيه غنم القوم . . ) الآية من سورة الأنبياء .

( ٢ ) الأضواء ٤٠٣ / ٧ الكلام على قوله تعالى ( يا قومنا اجيبوا داعى الله . . ) الآية من سورة الاحقاف . وانظر أيضا ٤٥٩ / ٤ كلامه ( رحمه الله ) على حديث " من بدل دينه فاقتلوه " فى مسألة قتل الساحر عند قوله تعالى فى سورة طه ( ولا يفلح الساحر حيث أتى ) .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٦ الكلام على الآية المذكورة من سورة النور .

ثانيا : المضاف الى المعرف بأل :-

ذكر ذلك الشيخ ( رحمه الله ) في التنبيه الأول في قوله تعالى ( والذي — يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) حيث ذكر فيه أن تعارضها مع قوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) من باب تعارض الأعمين من وجه والمقرر في الأصول الترجيح بينهما فيخصص عموم المرجح — بالراجع ثم قال / وقد بينت السنة الصحيحة أن عموم "وأولات الأحمال مخصص لعموم ( والذي يتوفون منكم ) الآية مع أن جماعة من الأصوليين ذكروا أن الجموع المنكرة لا عموم لها وعليه فلا عموم في آية البقرة لأن قوله : ( ويذرون أزواجا ) جمع منكر فلا يعم بخلاف قوله ( وأولات الأحمال ) فانه مضاف الى معرف بأل والمضاف الى المعرف بها من صيغ العموم كما عقده في "مراقى السعود" : بقوله عاطفا على صيغ العموم :-

..... وما معرفا بأل قد وجدنا  
أو باضافة الى معرف .. اذا تحقق الخصوص قد نفى / (١)

ثالثا : لفظة " كلما " :-

قال الشيخ ( رحمه الله ) بعد أن ذكر قوله تعالى ( كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ... ) الآية ما نصه / ومعلوم أن لفظة كلما في قوله — ( كلما ألقى فيها فوج ) صيغة عموم (٢) وقد سبق نقل كلام الشيخ ( رحمه الله ) في أن " كل وجميع " من صيغ العموم .

(١) الأضواء ١/ ٢١٨ .

(٢) الأضواء ٢/ ٣٣٧ الكلام على قوله تعالى ( وان أخذ ربك من بنى آدم مـ ظهورهم ذريتهم ... ) الآية من سورة الأعراف .

رابعاً : المفرد الذى هو اسم جنس اذا أضيف الى معرفة :-

قال الشيخ ( رحمه الله ) فى كلامه على قوله تعالى ( انما حرم عليكم الميتة والدم ) من سورة البقرة بعد أن ذكر حل ميتة البحر مستدلاً بقوله تعالى ( احل لكم صيد البحر وطعامه ) وقوله ( صلى الله عليه وسلم ) فى البحر ( هو الطهور ماؤه الحل ميتة )<sup>(١)</sup> ما نصه / وقد قدّمنا ثبوت هذا الحديث وفيه التصريح من النبى ( صلى الله عليه وسلم ) بأن ميتة البحر حلال وهو فصل فى محل النزاع . وقد تقرر فى الأصول أن المفرد اذا اضيف الى معرفة كان من صيغ العموم كقوله ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ) وقوله ( وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ) واليه أشار فى " مراقى السعود " بقوله عاطفاً على صيغ العموم :

..... وما معرفاً بأل قد وجدا

أو باضافة الى معرف .. اذا تحقق الخصوص قد نفى

وبه تعلم أن قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " ميتته " يعم بظاهره كل ميتة مما فى البحر /<sup>(٢)</sup>

وبعد كلامه على قوله تعالى ( وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الله لغفور رحيم ) من سورة النحل قال / وفى هذه الآية الكريمة دليل على أن المفرد اذا كان اسم جنس وأضيف الى معرفة أنه يعم كما تقرر فى الأصول لأن " نعمة الله " مفرد أضيف الى معرفة فعم النعم ... /<sup>(٣)</sup> ثم استشهد ببيت المراقى الآنف الذكر .

وفى المسألة السادسة من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( فخلف من بعدهم

( ١ ) الحديث أخرجه ابوداود من حديث ابى هريرة ٢١ / ١ رقم ٨٣ والترمذى

١٠٠ / ١ رقم ٦٩ ، والنسائى ١٧٦ / ١ ، والحاكم ١٤١ / ١ ، وصححه

عبد القادر الأرناؤوط فى تحقيقه على جامع الأصول ٦٢ / ٧ .

( ٢ ) الأضواء ٩٢ / ١ .

( ٣ ) الأضواء ٢٥٣ / ٣ .



خلف أضعوا الصلاة . . . ) الآية من سورة مريم وهي : هل يجب القضاء على من ترك الصلاة عمدا تكاسلا حتى خرج وقتها وهو معترف بوجوبها قال / ومن أقوى الأدلة على وجوب القضاء على التارك عمدا عموم الحديث الصحيح الذى قدمناه فى الاسراء الذى قال فيه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) " فدين الله أحق أن يقضى " <sup>(١)</sup> فقولـه " فدين الله " اسم جنس مضاف الى معرفة فهو عام فى كل دين كقوله ( وان تعمّدوا نعمة الله ) الآية ، فهو عام فى كل نعمة ، ولا شك أن الصلاة المتروكة عمدا دين لله فى ذمة تاركها فدل عموم الحديث على أنها حقيقة جدية بأن تقضى ولا معارض لهذا العموم / <sup>(٢)</sup>

خامسا : النكرة فى سياق النفي وفى سياق النهي والشرط وفى سياق الامتنان :

أما فى سياق النفي والنهي فقد صرح بعمومها فى مواضع من الأضواء منها :-  
 ١ - قوله ( رحمه الله ) بعد أن ساق أدلة منع استعمال الطيب للمحرم ومنها حديث مسلم فى الذى وقصته راحلته فمات / ففى لفظ فى صحيح مسلم فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن يغسل بما وسدر وأن يكفن فى ثوبين ولا يمس طيبا . . . .  
 الحديث . وفى لفظ فى صحيح مسلم فقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) " اغسلوه ولا تقربوه طيبا ولا تغطوا وجهه فانه يبعث يوم القيامة يلبي " <sup>(٣)</sup> فقولـه " ولا يمس طيبا " فى الرواية الأولى نكرة فى سياق النفي ، وقوله " ولا تقربوه طيبا " فى الرواية الثانية نكرة فى سياق النهي وكلتاهما من صيغ العموم كما هو مقرر فى الأصول فهو

( ١ ) انظر صحيح البخارى ١٧٢/٨ ، والنسائى ١١٦/٥ .

( ٢ ) الأضواء ٣٣٢/٤ ، ٣٣٣ ، وانظر أيضا ٧٧٦/٥ فبعد أن ذكر القرائتين فى قوله تعالى ( والذين هم على صلواتهم يحافظون ) بالافراد والجمع قال / والمعنى واحد لأن المفرد الذى هو اسم جنس اذا اضيف الى معرفة كان صيغة عموم كما هو معروف فى الأصول / .

( ٣ ) مسلم ٨٦٥/٢ رقم ١٢٠٦ ، البخارى ٩٢/٢ .

يدل على منع جميع أنواع الطيب للمحرم / ( ١ ) .

٢ - قوله ( رحمه الله ) فى المسألة السادسة والعشرين من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ) الآية من سورة النور فى صدد ذكره لأدلة العلماء على أقوالهم فى حكم من قتل أو أصاب حداً خارج الحرم ثم لجأ الى الحرم حيث قال ما نصه / وأما الذين منعوا القتل فى الحرم دون ما سواء من الحدود التى لا قتل فيها والقصاص فى غير النفس فقد احتجوا بأن الحديث الصحيح الذى هو حديث أبى شريح المتفق عليه فيه ( فلا يحل لأمريء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ) ( ٢ ) . الحديث . قالوا : تصريحه ( صلى الله عليه وسلم ) بالنهى عن سفك الدم دون غيره دليل على أنه ليس كغيره ولا يقاس غيره عليه لأن النفس أعظم حرمة مما لا يستوجب القتل من حـدد أو قصاص فى غير النفس فيبقى غير القتل داخل فى عموم النصوص المقتضية له فى كل مكان وزمان ويخرج خصوص القتل من تلك العمومات بهذا الحديث الصحيح ويؤيده أن قوله " دماً " نكرة فى سياق النفي وهى من صيغ العموم فيشمل العموم المذكور اراقة الدم فى قصاص أو حد أو غير ذلك / ( ٣ ) وهذا الاستدلال فيه ما فيه ولذلك رجح الشيخ القول باستيفاء كل حق وجب شرعاً من اللاجئ الى الحرم قتلاً كان أو غيره لأن ذلك أوجب الله وفعله طاعة وقربة وليس فى طاعته انتهاك لحرمة حرمة رجح ذلك بأنه أجرى الأقوال على القياس . وأما أجراها على الأصول وهو أولاً عند الشيخ هو الجمع بين الأدلة وذلك بقول من قال يضيق على اللاجئ الى الحرم فلا يبيع له ولا يشتري منه ولا يجالس ولا يكلم حتى يضطر الى الخروج فيستوفى منه .

( ١ ) الأضواء ٣٦٢/٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) خرجه البخارى ٣٦/١ ، ومسلم ٩٨٧/٢ رقم ١٣٥٤ ، والترمذى ١٧٣/٣

رقم ٨٠٩ ، والنسائى ٢٠٥/٥ .

( ٣ ) الأضواء ١٢٩/٦ ، ١٣٠ .

غير أن النكرة في سياق النفي لا تكون نصا صريحا في العموم الا في ثلاثة مواضع ذكر الشيخ منها في الأضواء موضعين هما :-

الموضع الأول : اذا ركبت مع " لا " النافية للجنس فبنيت على الفتح :- نص على ذلك الشيخ حين ذكر الأدلة على أن من حلق قبل أن ينحر لا شيء عليه من اثم أو فدية والتي فيها جوابه ( صلى الله عليه وسلم ) بقوله ( لا حرج ) لمن قال له : ( حلقت قبل أن أذبح ) قال الشيخ / والأحاديث بمثل هذا كثيرة وهي تدل دلالة لا لبس فيها على أن من حلق قبل أن ينحر لا شيء عليه من اثم ولا فدية لأن قوله " لا حرج " نكرة في سياق النفي ركبت مع " لا " فبنيت على الفتح والنكرة اذا كانت كذلك فهي نص صريح في العموم فالأحاديث اذن نص صريح في عموم النفي لجميع أنواع الحرج من اثم أو فدية والله تعالى أعلم / (١)

الموضع الثاني : اذا زيدت قبلها " من " نص على ذلك في مواضع منها :-  
١ - عند ترجيحه مذهب مالك وأبى حنيفة الى عدم تعيين الصعيد الذي له غبار لأن " من " في قوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) لا ابتداء الفايضة أى مبدأ المسح كائن من الصعيد الطيب وليست للتبعيض اذ عليه يتعين التراب الذي له غبار وهو قول الشافعي وأحمد : رجح الأول بقوله / ... فاعلم أن في هذه الآية الكريمة (٢) اشارة الى هذا القول ... وذلك في قوله تعالى ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ) فقوله " من حرج " نكرة في سياق النفي زيدت قبلها " من " والنكرة اذا كانت كذلك فهي نص في العموم كما تقرر في الأصول قال فسي " مراقي السعود " عاطفا على صيغ العموم :-

وفي سياق المنفي يذكر ... اذا بنى أو زيد من منكر

( ١ ) الأضواء ١ / ٣٩ أحكام قوله تعالى ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) من سورة البقرة .

( ٢ ) يعنى قوله تعالى ( فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ) من سورة المائدة وهي الآية التي هو بصدد الكلام فيها .

فالأية تدل على عموم النفي في كل أنواع الحرج والمناسب لذلك كون " من " لا بتدأ الغاية لأن كثيرا من البلاد ليس فيه إلا الرمال أو الجبال فالتكليف بخصوص ما فيه غبار يعلق باليد لا يخلو من حرج في الجملة / ( ١ )

٢ - عند ترجيحه عموم قوله تعالى ( ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم مترك عليها من دابة ) في كل من يطلق عليه اسم الدابة وفاقا للجمهور وخلافا لمن قال يختص بالكفار فقط لأن الذنب ذنبهم كما قال به بعض العلماء . ( ٢ )

٣ - عند رده كلام القرطبي على قوله ( صلى الله عليه وسلم ) فيما رواه مسلم " ما من نفس منقوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ " ( ٣ ) ضمن أدلة القائلين بوفاة الخضر حيث قال في ضمن رده على القرطبي / ... لأن زيادة " من " قبل النكرة في سياق النفي تجعلها ناصريحا في العموم لا ظاهرا فيه كما هو مقرر في الأصول ... / ( ٤ ) الخ كلامه .

وقد ذكر الشيخ ( رحمه الله ) المواضع التي تطرد فيها زيادة " من " لتوكيد العموم بقوله :- / وتطرد زيادتها للتوكيد المذكور قبل النكرة في سياق النفي في ثلاثة مواضع :

( ١ ) الأضواء ٣٦ / ٢ ، ٣٧ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ الكلام على الآية المذكورة من سورة النحل .

( ٣ ) سبق تخريجه في المبحث الأول من هذا الفصل .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ١٧٢ الكلام على قوله تعالى ( فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعظمانا من لدنا علما ) من سورة الكهف .

وانظر أيضا تصريحه بذلك في ٦ / ٦٦٠ عند قوله تعالى ( يا حسرة على

العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن ) من سورة يس ، ٧ / ٦٥١

التنبيه المتعلق بقوله تعالى ( ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ) من

سورة ق ، ٤ / ٢٧٨ قوله تعالى ( ما كان لله أن يتخذ من ولد ) من

سورة مريم .

قبل الفاعل كقوله تعالى ( ما أتاهم من نذير ) .

وقبل المفعول كهذه الآية - يعنى قوله تعالى ( ما كان لله أن يتخذ من ولد )

وكقوله ( وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه ) الآية

وقبل المبتدأ كقوله ( ما لكم من اله غيره ) / ( ١ )

أما ثالث المواضع التى تكون فيها النكرة فى سياق النفي نصا صريحا فى العموم فلم أجد له مثالا فى الأضواء وقد ذكره فى " مذكرة أصول الفقه " بقوله / الثالثة الملازمة للنفي ، كالعريب<sup>(٢)</sup> والصافر<sup>(٣)</sup> والدابر<sup>(٤)</sup> والديار<sup>(٥)</sup> . ثم قال . . . وفيما سوى هذه الثلاثة فهي ظاهرة فى العموم كالعاملة فيها " لا عمل ليس / ( ٦ )

أما النكرة فى سياق الامتنان فقد صرح بعمومها وكذلك فى سياق النفي والنهي والشرط عند استرواحه عدم جواز مناكحة الانس الجن قائلا :- / قال مقيداه ( عفا الله عنه ) : لا أعلم فى كتاب الله ولا فى سنة نبيه ( صلى الله عليه وسلم ) نصا يدل على جواز مناكحة الانس الجن ، بل الذى يستروح من ظواهر الآيات عدم جوازه .

( ١ ) الأضواء ٢٧٨ / ٤ .

( ٢ ) قال فى اللسان ٥٩٢ / ١ / وما بالدار عريب ، ومعرب : أى أحد الذكور والانثى فيه سواء ، ولا يقال فى غيره النفي / ١ . هـ منه مادة " عرب " .

( ٣ ) قال فى اللسان ٤٦٤ / ٤ مادة " صفر " / وقولهم : ما فى الدار صافر - أى أحد يصفر . . . وما بها صافر : أى ما بها أحد كما يقال : ما بها ديار وقيل أى ما بها أحد ذو صغير / ١ . هـ .

( ٤ ) قال فى " اللسان " ٢٦٨ / ٤ / ودابر الشئ : آخره . . . ودابر القوم : آخر من يبقى منهم ويحيى فى آخرهم / ١ . هـ . منه مادة " دبر " .

( ٥ ) قال فى " اللسان " ٢٩٨ / ٤ مادة " دور " / ويقال : ما بالدار ديار ما بها أحد وهو فيعال من دار يدور . . . وهو فيعال من درت وأصله ديار - وار . . . . وما بالدار دورى ولا ديار ولا ديور على ابدال الواو من الياء أى ما بها أحد ، لا يستعمل الا فى النفي / ١ . هـ .

( ٦ ) المذكرة ص ٢٠٦ .

فقوله في هذه الآية الكريمة : ( والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا . . ) الآية . مبتنا على بنى آدم بأن أزواجهم من نوعهم وجنسهم - يفهم منه أنه ما جعل لهم أزواجا تباينهم كمباينة الانس للجن ، وهو ظاهر . ويؤيد قوله تعالى : ( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ) . فقوله : ( أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا ) في معرض الامتنان - يدل على أنه ما خلق لهم أزواجا من غير أنفسهم ، ويؤيد ذلك ما تقرر في الأصول من " أن النكرة في سياق الامتنان تعم " فقوله : ( جعل لكم من أنفسكم أزواجا ) جمع منكر في سياق الامتنان فهو يعم ، وإذا علم دل ذلك على حصر الأزواج لنا فيما هو من أنفسنا ، أى من نوعنا وشكلنا . مع أن قوما من أهل الأصول زعموا " أن الجموع المنكرة في سياق الاثبات من صيغ العموم " . والتحقيق أنها في سياق الاثبات لاتعم ، وعليه درج في " مراق السعود " حيث قال في تعداد المسائل التي عدم العموم فيها أصح :

منه منكر الجموع عرفا . . . وكان والذي عليه انعطفا

أما في سياق الامتنان فالنكرة تعم . وقد تقرر في الأصول " أن النكرة في سياق الامتنان تعم " ، كقوله : ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا ) أى فكل ماء نازل من السماء طهور . وكذلك النكرة في سياق النفي أو الشرط أو النهي ، كقوله : ( مالكم من اله غيره ) ، وقوله : ( وان أحد من المشركين . . ) الآية ، وقوله : ( ولا تطع منهم آثما . . ) الآية / ( ١ )

ويلاحظ أن الشيخ يرجح أن الجموع المنكرة في سياق الاثبات ليست من صيغ العموم وفاقا لصاحب المراق وخلافا لقوم من أهل الأصول .

وقد ذكر المسألة دون ترجيح في أحكام قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) من سورة البقرة . ( ٢ )

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٢١ .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٢١٨ .

أما النكرة فى سياق الاثبات فهى اطلاق لا عموم صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك عند كلامه عن مسألة شمول العام والمطلق للفرد النادر وغير المقصود ضمن مناقشاته لأدلة القائلين بحياة الخضر فى سورة الكهف عند قوله تعالى ( فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعظماً من لدنا علماً ) ( ١ ) .

والفعل فى معنى النكرة فهو صيغة عموم فى سياق النفي والنهي والشرط صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك وبين وجهه فى مواضع منها :-

١ - قوله ( رحمه الله ) :- / وقوله تعالى فى هذه الآية : ( لم تقدروا عليها ) فعل فى سياق النفي ، والفعل فى سياق النفي من صيغ العموم على التحقيق ، كما تقرر فى الأصول . ووجهه ظاهر ، لأن الفعل الصناعى " أعنى الذى يسمى فى الاصطلاح فعل الأمر أو الفعل الماضى أو الفعل المضارع " ينحل عند النحويين ، وبعض البلاغيين عن مصدر وزمن ، كما أشار له فى الخلاصة بقوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل كأمن من أمن

وعند جماعة من البلاغيين ينحل عن مصدر وزمن ونسبة ، وهذا هو الظاهر كما حرره بعض البلاغيين ، فى بحث الاستعارة التبعية .

فالمصدر ان كان فى مفهوم الفعل اجماعاً ، فيتسلط النفي الداخلى على الفعل على المصدر الكامن فى مفهومه ، وهو فى المعنى نكرة ، ان ليس له سبب يجعله معرفة ، فيثول الى معنى النكرة فى سياق النفي . وهى من صيغ العموم .

فقوله : ( لم تقدروا عليها ) فى معنى لا قدرة لكم عليها ، وهذا يعم سلب جميع أنواع القدرة ، لأن النكرة فى سياق النفي تدل على عموم السلب وشموله لجميع الافراد الداخلة تحت العنوان ، كما هو معروف فى محله .

وهذا تعلم أن جميع أنواع القدرة عليها مسلوب عنهم ، ولكن الله جل وعلا أحاط بها فأقدرهم عليها ، لما علم من الايمان والاخلاص فى قلوبهم ( وان جندنا لهم

( ١ )  
الغالبون) / .

٢ - ومنها قوله ( رحمه الله ) فى ضمن رده أدلة القائلين بحياة الخضر بعد أن ذكر حديث استغاثة النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بربه يوم بدر من صحيح مسلم وفيه ( اللهم ان تهلك هذه العصابة من أهل الاسلام لا تعبد فى الارض )<sup>(٢)</sup> الحديث قال مانصه :- / ومحل الشاهد منه قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : " لا تعبد فى الأرض " فعل فى سياق النفي فهو بمعنى : لا تقع عبادة لك فى الأرض ، لأن الفعل ينحل عن مصدر وزمن عند النحويين . وعن مصدر ونسبة وزمن عند كثير من البلاغيين فالمصدر كامن فى مفهومه اجماعا ، فيتسلط عليه النفي فيؤول الى النكرة فى سياق النفي ، وهى من صيغ العموم كما تقدم ايضا فى سورة " بنى اسرائيل " والى كون الفعل فى سياق النفي والشرط من صيغ العموم أشار فى " مرقى السعود " بقوله عاطفا على ما يفيد العموم :

ونحو لا شربت أو ان شربا . . . واتفقوا ان مصدر قد جلبا

فان اعلمت أن معنى قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : " ان تهلك هذه العصابة لا تعبد فى الارض " أى لا تقع عبادة لك فى الأرض .

فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الخضر حيا فى الأرض ، لأنه على تقدير وجوده حيا فى الأرض فان الله يعبد فى الأرض ، ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الاسلام لأن الخضر مادام حيا فهو يعبد الله فى الارض /<sup>(٣)</sup> . . . الخ .

٣ - قوله ( رحمه الله ) عند قوله تعالى ( ولا يفلح الساحر حيث أتى ) من سورة طه " مانصه :- / قد قدمنا فى سورة " بنى اسرائيل " أن الفعل فى سياق

---

( ١ ) الأضواء ٣ / ٤٥٤ الكلام على قوله تعالى ( ان هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم ) .

( ٢ ) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ٣ / ١٣٨٣ رقم ١٧٦٣ ، والترمذى ٥ / ٢٦٩ رقم ٣٠٨١ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ١٦٥ ، ١٦٦ .



النفي من صيغ العموم ، لأنه ينحل عند بعض أهل العلم عن مصدر وزمان ، وعند بعضهم عن مصدر وزمان ونسبة ، فالمصدر كامن في مفهومه اجماعاً ، وهذا المصدر الكامن في مفهوم الفعل في حكم النكرة فيرجع ذلك الى النكرة في سياق النفي وهي صيغة عموم عند الجمهور . فظهر أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم ، وكذلك الفعل في سياق الشرط ، لأن النكرة في سياق الشرط أيضاً صيغة عموم وأكثر أهل العلم على ما ذكرنا من أن الفعل في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم ، خلافاً لبعضهم فيما إذا لم يؤكد الفعل المذكور بمصدر ، فإن أكد به فهو صيغة عموم بلا خلاف ، كما أشار الى ذلك في "مراقى السعود" بقوله عاطفاً على صيغ العموم :

وفحو لا شربت أو ان شرباً . . . . . واتفقوا ان مصدر قد جلباً

والتحقيق في هذه المسألة : أنها لا تختص بالفعل المتعدي دون اللازم ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وأنه لا فرق بين التأكيد بالمصدر وعدمه ، لاجماع النحاة على أن ذكر المصدر بعد الفعل تأكيد للفعل ، والتأكيد لا ينشأ به حكم ، بل هو مطلق تقوية لشيء ثابت قبل ذلك كما هو معروف . وخلاف العلماء في عموم الفعل المذكور هل هو بدلالة المطابقة أو الالتزام . معروف ، وإذا علمت ذلك - فاعلم أن قوله تعالى في هذه الآية الكريمة : ( ولا يفلح الساحر ) الآية . يعم نفسي جميع أنواع الفلاح عن الساحر وأكد ذلك بالتعميم في الامكنة بقوله : ( حيث أتى ) وذلك دليل على كفره لأن الفلاح لا ينفي بالكلية نفياً عاماً الا عن لا خير فيه وهو الكافر ، ويدل على ما ذكرنا أمران / (١) ثم ذكر الأمرين وهما الآيات الدالة على كفر الساحر . والثاني : ما عرف باستقراء القرآن من أن الغالب فيه أن لفظ ( لا يفلح ) يراد بها الكافر .

( ١ ) الأضواء ٤ / ٤٤١ ، ٤٤٢ وانظر تطبيقه هذه القاعدة على قوله تعالى ( ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) في تفسيرها من سورة الحجرات ٧ / ٦٣٨ ، ٦٣٩ وفي سورة الزخرف في الكلام على قوله تعالى ( يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين ) ٧ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

ولا يكون الفعل صيغة عموم اذا كان فى سياق الاثبات ذكر ذلك الشىء  
 ( رحمه الله ) وبين وجهه عند كلامه عن حديث ابن عباس فى جمعه ( صلى الله  
 عليه وسلم ) بالمدينة من غير خوف ولا مرض فيبعد أن قرر أنه جمع صورى قال مانصه  
 / واعلم أن لفظة جمع فعل فى سياق الاثبات ، وقد قرر أئمة الأصول أن الفعل  
 المثبت لا يكون عاما فى أقسامه قال ابن الحاجب فى مختصره الاصولى فى مبحث العام  
 مانصه : الفعل المثبت لا يكون عاما فى أقسامه مثل صلى داخل الكعبة فلا يعم الفرض  
 والنفل الى أن قال : وكان يجمع بين الصلاتين لا يعم وقتيهما وأما تكرر الفعل  
 فمستفاد من قول الراوى كان يجمع كقولهم كان حاتم يكرم الضيف الخ .  
 قال شارحه العضد مانصه ، واذا قال كان يجمع بين الصلاتين الظاهر  
 والعصر ، والمغرب والعشاء فلا يعم جمعهما بالتقديم فى وقت الاولى والتأخير فى  
 وقت الثانية ، وعمومه فى الزمان لا يدل عليه أيضا ، وربما توهم ذلك من قوله كان يفعل  
 فانه يفهم منه التكرار كما اذا قيل : كان حاتم يكرم الضيف وهو ليس ما ذكرناه فى  
 شىء ، لأنه لا يفهم من الفعل ، وهو يجمع . بل من قول الراوى ، وهو كان ، حتى  
 لو قال : جمع لزال التوهم ، انتهى محل الغرض منه بلفظه بحذف يسير لـ  
 لا حاجة اليه فى المراد عندنا فقوله : حتى لو قال : جمع زال التوهم ، يدل على  
 أن قول ابن عباس فى الحديث المذكور جمع لا يتوهم فيه العموم ، واذن فلا تتعين  
 صورة من صور الجمع الا بدليل منفصل وقد قدمنا الدليل على أن المراد الجمع  
 الصورى .

وقال صاحب الجوامع عاطفا على ما لا يفيد العموم مانصه ، والفعل المثبت  
 ونحو كان يجمع فى السفر .

قال شارحه صاحب الضياء اللامع ، مانصه ، ونحو كان يجمع فى السفر : أى  
 بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، لا عموم له أيضا ، لأنه فعل فى سياق  
 الثبوت فلا يعم جمعهما بالتقديم فى وقت الاولى ، والتأخير الى وقت الثانية ، بهذا  
 فسر الرهونى كلام ابن الحاجب الى أن قال : وانما خص المصنف هذا الفعل  
 الاخير بالذكر مع كونه فعلا فى سياق الثبوت ، لأن فى كان معنى زائد ، وهو

اقتضاؤها مع المضارع التكرار عرفا فيتوهم منها العموم نحو كان حاتم يكرم الضيفان  
وبهذا صرح الفهرى والرهونى وذكرولى الدين عن الامام فى المحصول أنها لا تقتضى  
التكرار عرفا ولا لغة .

قال ولى الدين والفعل فى سياق الثبوت لا يعم كالنكرة المثبتة ، الا أن تكون  
فى معرض الامتنان كقوله تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا ) اهـ . من الضمائر  
اللامع لابن حلولو .

قال مقيد ( عفا الله عنه ) وجه كون الفعل فى سياق الثبوت لا يعم هو  
أن الفعل ينحل عند النحويين ، وبعض البلاغيين عن مصدر وزمن وينحل عند جماعة  
من البلاغيين عن مصدر وزمن ونسبة ، فالمصدر كامن فى معناه اجماعا ، والمصدر  
الكامن فيه لم يتعرف بمعرف فهو نكرة فى المعنى ومعلوم أن النكرة لا تعم فى الاثبات  
وعلى هذا جماهير العلماء / ( ١ )

وبعد أن ذكر قول النووى ( رحمه الله ) فى شرحه لمسلم ( ان رمله ) صلى الله  
عليه وسلم ( فى كل الشوط من الحجر الى الحجر فى حجة الوداع ناسخ للمشي بين  
الركنين الثابت فى حديث ابن عباس لأنه متأخر عنه والمتأخر ينسخ المتقدم ) قال  
الشيخ مانصه :- / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : لا يتعين النسخ الذى  
ذكره النووى لما تقرر فى الأصول عن جماعة من العلماء ، أن الأفعال لا تعارض  
بينها ، فلا يلزم نسخ الآخر منها للأول ، بناء على أن الفعل لا عموم له ، فلا يقع  
فى الخارج الا شخصا لا كليا ، حتى ينافى فعلا آخر ، فجائز أن يقع الفعل  
واجبا فى وقت ، وفى وقت آخر بخلافه .

قال ابن الحاجب فى مختصره الأصولى : مسألة لا يتعارضان كصوم وأكل ، لجواز  
تخير الأكل فى وقت ، وابطاحته فى آخر . الخ ، ومحل عدم تعارض الفعلين

---

( ١ ) الأضواء ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين  
كتابا موقوتا ) من سورة النساء .

المذكور ما لم يقترن بالفعلين ، قول يدل على ثبوت الحكم ، والا كان آخر الفعلين ناسخا للأول عند قوم ، وعند آخرين لا يكون ناسخا ، كما لو لم يقترن بهما قول ، وعن مالك والشافعي يصار الى الترجيح بين الفعلين ، ان اقترن بهما القول وان لم يترجح أحدهما ، فالتخيير بينهما مثال الفعلين اللذين لم يقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم مشيه ( صلى الله عليه وسلم ) بين الركنتين اليمانيين ورمله في غير ذلك من الاشواط الثلاثة الأول في عمرة القضاء ، مع رمله في الجميع في حجة الوداع ومثال الفعلين اللذين اقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم صلاته ( صلى الله عليه وسلم ) صلاة الخوف على صفات متعددة ، مختلفة كما أوضحناه في سورة النساء ، مع أن تلك الأفعال المختلفة اقترنت بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " صلوا كما رأيتموني أصلي " <sup>(١)</sup> فالجاري على الأصول حسبا ذكرنا عن جماعة منهم : ابن الحاجب ، والعضد ، والرهوني ، وغيرهم أن طواف الأشواط كلها ليس ناسخا للمشى بين الركنتين ، وأن صيغة صلاة الخوف فيها الأقوال المسارة قليل كل صورة بعد أخرى ، فهي ناسخة لها ، وقيل كلها صحيحة لم ينسخ منها شئ ، وقيل : بالترجيح بين صورها ، وان لم يترجح واحد ، فالتخيير . والى هذه المسألة أشار صاحب " مراقى السعود " بقوله :

ولم يكن تعارض الأفعال . . . في كل حالة من الأحوال  
وان يك القول بحكم لا معا . . . فآخر الفعلين كان رافعا  
والكل عند بعضهم صحيح . . . ومالك عنه روى الترجيح  
وحيثما قد عدم المصير . . . اليه فالأولى هو التخيير

وقال صاحب الضياء اللامع شرح جمع الجوامع : تنبيه : لم يتعرض المصنف للتعارض بين الفعلين ، وصرح الرهوني وغيره ، بأنه لا تعارض بينهما في الحقيقة سواء تماثل الفعلان ، أو اختلفا ، وسواء أمكن الجمع بينهما ، أو لم يمكن

( ١ ) أخرجه البخاري من حديث مالك ( ١ / ١٥٣ ) .

( ٢ ) كذا بالأصل ولعلها رمل .

لأن الفعل لا عموم له من حيث هو اذ لا يقع في الأعيان ، الا شخصا فلا يكون كليا حتى ينافي فعلا آخر ، فجاز أن يكون واجبا في وقت مباحا في آخر ، وهذا ما لم يقترن بالفعل قول : يدل على ثبوت الحكم كقوله ( عليه الصلاة والسلام ) " صلوا كما رأيتموني أصلي " ورأوه صلى صلاة الخوف على صفات متعددة فقال الأبيـارى : هذا كاختلاف القولين على الصحيح ، والمتأخر ناسخ ، وقيل : يصح ايقاعها على كل وجه من تلك الوجوه ، وبه قال القاضى ، وللشافعى ميل اليه وقيل يطلب الترجيح كما قال مالك والشافعى ، انتهى محل الغرض منه / ( ١ )

غير أن الفعل في سياق الاثبات ان كان مضارعا بعد لفظه " كان " فانه يدل على كثرة التكرار والمداومة على ذلك الفعل صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك ففى مواضع منها :

١ - قوله ( رحمه الله ) بعد أن ساق حديث البخارى وفيه أنه كان يأخذ زكاة التمر تما لا بلحا ولا رطبا قال مانصه / فهذا الحديث الصحيح نص صريح فى أنه ( صلى الله عليه وسلم ) كان يأخذ صدقة النخل تما بعد الجذاز وقد تقرر فى الأصول أن صيغة المضارع بعد لفظة كان فى نحو كان يفعل كذا تدل على كثرة التكرار والمداومة على ذلك الفعل فقول أبى هريرة فى هذا الحديث المرفوع الصحيح كان ( صلى الله عليه وسلم ) يؤتى بالتمر عند صرام النخل . . . الحديث يدل دلالة واضحة على أن اخراج التمر عند الجذاز هو الذى كان يفعل دائما فى زمنه صلى الله عليه وسلم ) وهو الذى يأخذ فى الزكاة ذلك التمر اليابس فمن ادعى جواز اخراج زكاة النخل رطبا أو بلحا فهو مخالف لما كان عليه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) / ( ٢ )

( ١ ) الأضواء ٥ / ١٩٨ ، ١٩٩ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٢٤٣ أحكام قوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) من سورة

٢ - قوله ( رحمه الله ) بعد أن ساق حديث مسلم عن عائشة بلفظ " أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر الى أثر الغسل فيه " <sup>(١)</sup> ما نصه / قال مقيد ( عفا الله عنه ) : وهذه الرواية الثابتة في صحيح مسلم تقوى حجة من يقول بالنجاسة لأن المقرر في الأصول أن الفعل المضارع بعد لفظة " كان " يدل على المداومة على ذلك الفعل فقوله عائشة في رواية مسلم هذه " أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) كان يغسل " تدل على كثرة وقوع ذلك منه ومداومته عليه وذلك يشعر بتحتم الغسل / <sup>(٢)</sup>

#### سادسا : حذف المفعول :-

قال ( رحمه الله ) بعد أن ذكر الأدلة على عدم جواز لبس المعصفر ومنها حد يث على ( رضى الله عنه ) وفي بعض رواياته " نهى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) . . . وعن لبس المعصفر " <sup>(٣)</sup> وذكر قول من زعم اختصاص هذا الحكم بعلي ورده من ثلاثة أوجه قال في الثاني منها ما نصه / الوجه الثاني : أنه ثبت في صحيح مسلم عن علي ( رضى الله عنه ) أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن لبس القسي والمعصفر وعن تختم بالذهب " <sup>(٤)</sup> بحذف مفعول نهى . وحذف المفعول في ذلك يدل على عموم الحكم على التحقيق كما حرره القرافي في شرح التنقيح من أن مثل نهى ( صلى الله عليه وسلم ) عن كذا صيغة عموم بما لا يدع مجالا للشك ومن انتصر لذلك : ابن الحاجب وغيره واختاره الفهرى . والحاصل : أن التحقيق في مثل نهى ( صلى الله عليه وسلم ) عن بيع الغرر وقضى بالشفعة وقضى بالشاهد

( ١ ) مسلم ٢٣٩ / ١ رقم ٢٨٩ ، والبخارى ١ / ٦٤ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ أحكام قوله تعالى ( وان لكم في الانعام لعبرة . . . ) الآية من سورة النحل .

( ٣ ) مسلم ٣ / ١٦٤٨ رقم ٢٠٧٨ ، والترمذى ٤ / ٢١٩ .

( ٤ ) مسلم ٣ / ١٦٤٨ ، رقم ٢٠٧٨ ، وابوداود ٤ / ٤٦ رقم ٤٠٤٤ .

واليمين ونحو ذلك : أنه يعم كل غرر وكل شفعة وكل شاهد ويمين وإن خالف في ذلك كثير من الأصوليين كما حررنا أدلة الفريقين وناقشناها في غير هذا الموضع / (١)

وقد التمسست الموضع الذي أشار إليه الشيخ في الأضواء فلم أجده أما في المذكرة فقد قال / قلت : اقتضاؤه العموم هو الحق لأن الصحابي عدل عارف فلا يروى ما يدل على العموم إلا وهو جازم بالعموم والحق جواز نقل الحديث بالمعنى وعدالة الصحابي تنفي احتمال منافاة حكايته لما حكى كما هو ظاهر / (٢) وقبل ذلك ذكر حجة القائلين بأنه لا يعم وهي قولهم " الحجة في المحكي لا في الحكاية والمحكي غير عام " . (٢)

سابعاً : ترك الاستغصال مع قيام الاحتمال :-

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك في مواضع عدة منها :-

١ - قوله ( رحمه الله ) في مسألة من مات وكان الحج قد وجب عليه لاستطاعته بنفسه أو بغيره عند من يقول بذلك وكان قد ترك ما لا هل يجب أن يحج ويعتمر عنه من ماله ؟ بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على أن من مات وقد وجب عليه الحج قبل موته أن يحج عنه وفيها أن امرأة سألته : ان أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال : " نعم حج عنها " . رأيته لو كان على أمك دين أكتت قاضيته اقضوا الله فالله أحق بالوفاء " (٣) رواه البخاري وفي رواية عند البخاري أن رجلاً سأل : ان أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت ؟ فأجابه ( صلى الله عليه وسلم ) بنحو ما سبق . قال الشيخ بعد ذكر هذا الحديث / وقال المجد في المنتقى بعد أن أشار لحديث البخاري هذا : وهو يدل على صحة الحج عن الميت من السوارث

( ١ ) الأضواء ٥ / ٤٤٠ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) مذكرة أصول الفقه ص ٢١١ وعزا فيها القول بعدم العموم للأكثر وتبعهم فسي ذلك صاحب المراقى .

( ٣ ) خرجه البخاري من حديث ابن عباس ٨ / ١٢٧ ، والنسائي ٥ / ١١٦ .

وغيره حيث لم يستفصله أوارث هو أولا ؟ وشبهه بالدين . انتهى . وقد تقرر فـى  
الأصول : أن عدم الاستفصال من النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أى طلب التفصيل  
فى أحوال الواقعة ينزل منزلة العموم القولى واليه أشار فى " مراقى السعود " بقوله :  
ونزلن ترك الاستفصال . . . منزلة العموم فى الأقوال

وخالف فى هذا الأصل أبو حنيفة ( رحمه الله ) كما هو مقرر فى الأصول مع بيان  
الخلاف فى المسائل الفقهية تبعا للخلاف فى هذا الأصل المذكور / ( ١ )

٢ - بعد أن ذكر خلاف العلماء فى ركوب الهدى قال / قال مقيدہ ( عفا الله  
عنه وغفر له ) : أظهر الأقوال دليلا عندى فى ركوب الهدى واجبا أو غير واجب هو :  
أنه ان دعت ضرورة لذلك جاز والا فلا لأن أخص النصوص الواردة فى ذلك بمحل  
النزاع وأصرحها فيه مارواه مسلم فى صحيحه تم ساقه بسنده عن جابر أنه ( صلى الله  
عليه وسلم ) قال : " اركبها بالمعروف اذا ألجئت اليها حتى تجد ظهرا " وفى  
رواية عنه فى صحيح مسلم " اركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا " ( ٢ ) ثم ناقش أدلة  
المخالفين ثم قال . . . وانما قلنا : ان الظاهر أنه لا فرق فى الحكم المذكور بين  
الهدى الواجب وغيره لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال لصاحب البدنة " اركبها "  
وهي مقلدة نعلا وقد صرح له تصريحاً مكرراً بأنها بدنة ولم يستفصله النبي ( صلى  
الله عليه وسلم ) هل تلك البدنة من الهدى الواجب أو غيره ( ٣ ) وترك الاستفصال  
ينزل منزلة العموم فى الأقوال كما تقدم ايضاحه مرارا / ( ٤ )

( ١ ) الأضواء ٥ / ١٠٠ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) أخرجه مسلم ٩٦١ / ٢ رقم ١٣٢٤ ، وأبو داود ١٤٧ / ٢ رقم ١٧٦١ .

( ٣ ) يشير الى الحديث سبق أن ذكره وهو ما ثبت فى الصحيحين أنه ( صلى الله عليه وسلم ) رأى رجلا يسوق بدنة فقال : اركبها . قال : يا رسول الله انها  
بدنة فقال : اركبها قال : انها بدنة . قال اركبها ويلك فى الثانية أو فى  
الثالثة " البخارى ١٩٥ / ٢ ، ومسلم ٩٦٠ / ٢ رقم ١٣٢٣ والترمذى ٢٥٤ / ٣  
رقم ٩١١ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٥٨٠ ، ٥٨١ أحكام الحج .



٣ - فى المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم ) من سورة الأحزاب وهي فى بيان العود الذى رتب الله عليه الكفارة فى قوله " ثم يعودون لما قالوا " قال مانصه / أعلم أولاً أن مارجحه ابن حزم من قول داود الظاهرى وحكاة ابن عبد البر عن بكير بن الأشج والغراء وفرقه من أهل الكلام وقال به شعبة : من أن معنى " ثم يعودون لما قالوا " هو عودهم الى لفظ الظهار فيكررونه مرة أخرى قول باطل بدليل أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) لم يستفصل المرأة التى نزلت فيها آية الظهار هل كـرر زوجها صيغة الظهار أولاً ؟ وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم فى الأقوال كما تقدم مرارا والتحقيق أن الكفارة ومنع الجماع قبلها لا يشترط فيهما تكرير صيغة الظهار / ( ١ ) .

وقد بين اختياره فى معنى العود بقوله / الذى يظهر لى والله تعالى أعلم : أن العود له مبدأ ومنتهى فمبدؤه العزم على الوطء ومنتهاه الوطء بالفعل ، فمن عزم على الوطء فقد عاد بالنية فنلزمه الكفارة لا باحة الوطء ومن وطئ بالفعل تحتم فى حقه اللزوم وخالف بالاقدام على الوطء قبل التكفير / ثم ذكر أدلته على هذا الترجيح .

---

( ١ ) الأضواء ١٦/٦ هـ وانظر مثالا للقاعدة فى ٥٤٧/٦ ضمن مسائل الظهار من سورة الأحزاب .

### المبحث الثالث

مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ورأى الشيخ

( رحمه الله ) فيها

أولا : هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ؟

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بأن أصح القولين عند علماء الأصول شمولهما لذلك وأوضح ذلك غاية واستدل له وذكر بعض الفروع التي تبني على الخلاف في ذلك فسي كلامه على وفاة الخضر ( عليه السلام ) عند قوله تعالى من سورة الكهف ( فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعظمانا من لدنا علما ) حيث قال مناقشا فقرة من كلام القرطبي الذي رد به استدلال من استدل بحديث ( لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منغوسة اليوم ) وله روايات في الصحيحين وغيرهما على موت الخضر ( عليه السلام ) قال ( رحمه الله ) ما نصه : - / وقوله " ان الخضر ليس مشاهدا للناس ولا ممن يخالطهم حتى يخطر ببالهم حالة مخاطبة بعضهم بعضا " يقال فيـه : ان الاعتراض يتوجه عليه من جهتين :

الأولى : ان دعوى كون الخضر محجوبا عن أعين الناس كالجن والملائكة - دعوى لا دليل عليها والأصل خلافها ، لأن الأصل أن بنى آدم يرى بعضهم بعضا لا تفاقم في الصفات النفسية ، ومشاہبتهم فيما بينهم .

الثانية : أنا لو فرضنا أنه لا يراه بنو آدم ، فالله الذي أعلم النبي بالغييب الذي هو " هلاك كل نفس منغوسة في تلك المائة " عالم بالخضر ، وبأنه نفس منغوسة ولو سلمنا جدليا أن الخضر فرد نادر لا تراه العيون ، وأن مثله لم يقصد بالشمول في العموم - فأصح القولين عند علماء الأصول شمول العام والمطلق للفرد النادر والفرد غير المقصود . خلافا لمن زعم أن الفرد النادر وغير المقصود لا يشملهما العام ولا المطلق .

قال صاحب جمع الجوامع في " مبحث العام " ما نصه : والصحيح دخول النادرة

وغير المقصودة تحته . فقوله : " النادرة وغير المقصودة " ، يعنى الصورة النادرة وغير المقصودة . وقوله : " تحته " يعنى العام . والحق أن الصورة النادرة ، وغيـــــــــــــــــر المقصود ، صورتان لا واحدة ، وبينهما عموم وخصوص من وجه على التحقيق ، لأن الصورة النادرة قد تكون مقصودة وغير مقصودة . والصورة غير المقصودة قد تكون نادرة وغير نادرة . ومن الفروع التى تبنى على دخول الصورة النادرة فى العام والمطلق وعدم دخولها فيهما اختلاف العلماء فى جواز دفع السبق -بفثتين- فى المسابقة على الغيل . وأيضاحه - أنه جاء فى الحديث الذى رواه أصحاب السنن والامــــــــــــــــام أحمد من حديث ابى هريرة أن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) قال : " لا سبق الا فى خف أو نصل أو حافر " ولم يذكر فيه ابن ماجه " أو نصل " والغيل ذو خف ، وهو صورة نادرة . فعلى القول بدخول الصورة النادرة فى العام يجوز " دفع السبق -بفثتين- فى المسابقة على الغيلة . والسبق المذكور هو المال المجمعول للسابق وهذا الحديث جعله بعض علماء الأصول مثلا لدخول الصورة النادرة فى المطلق لا العام . قال لأن قوله : " الا فى خف " نكرة فى سياق الاثبات ، لأن ما بعده " الا " مثبت ، والنكرة فى سياق الاثبات اطلاق لا عموم . وجعله بعض أهل الأصول مثلا لدخول الصورة النادرة فى العام .

قال الشيخ زكريا : وجه عمومه مع أنه نكرة فى الاثبات أنه فى حيز الشرط معنسى ، ان التقدير : الا اذا كان فى خف . والنكرة فى سياق الشرط تعم ، وضابط الصورة النادرة عند أهل الأصول هى : أن يكون ذلك الغرد لا يخطر غالبا ببال المتكلم لندرة وقوعه . ومن أمثلة الاختلاف فى الصورة النادرة : هل تدخل فى العام والمطلق أولا - اختلاف العلماء فى وجوب الغسل من خروج المنى الخارج بغير لذة ، كمن تلذغه عقب فى ذكره فينزل منه المنى . وكذلك الخارج بلذة غير معتادة كالذى ينزل فى ماء حار ، أو تهزه دابة فينزل منه المنى . فنزول المنى بغير لذة ، أو بلدة غير معتادة صورة نادرة ، ووجوب الغسل منه يجرى على الخلاف المذكور فى



المواريث والقصاص والعتق ، وغير ذلك من عمومات أدلة الشرع . / ( ١ )

ثانيا : الحكم منه ( صلى الله عليه وسلم ) لا يعم والفتوى تعم :

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك بعد أن ذكر خلاف العلماء في سلب القاتل هل يحتاج الى تنفيذ الامام أولا ؟ حيث قال مانصه :-

/ تنبيه :- جعل بعض العلماء منشأ الخلاف في سلب القاتل ، هل يحتاج الى تنفيذ الامام أولا ، هو الاختلاف في قول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : " من قتل قتيلا " الحديث ، هل هو حكم ؟ وعليه فلا يعم بل يحتاج دائما الى تنفيذ الامام ، أو هو فتوى ؟ فيكون حكما عاما غير محتاج الى تنفيذ الامام .

قال صاحب " نشر البنود " شرح " مراقى السعود " في شرح قوله :

وسائر حكاية الفعل بمسا . . . منه العموم ظاهرا قد علما

مانصه : " تنبيه ، : حكى ابن رشد خلافا بين العلماء ، في قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : " من قتل قتيلا له عليه بيعة ، فله سلبه " ، هل يحتاج سلب القاتل الى تنفيذ الامام ، بناء على أن الحديث حكم فلا يعم ، أولا يحتاج اليه بناء على أنه فتوى ، وكذا قوله لهند " خذى ما يكفيك ، وولدك بالمعروف " فيه خلاف ، هل هو حكم فلا يعم ، أو فتوى فيعم . / ( ٢ )

ثالثا : الخطاب الخاص به ( صلى الله عليه وسلم ) هل يعم حكمه الأمة أولا ؟

قال ( رحمه الله ) عند قوله تعالى ( وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ) مانصه / ظاهر هذه الآية الكريمة أن المتعة حق لكل مطلقة على مطلقها المتقني سواء أطلقت قبل الدخول أم لا ؟ فرض لها صداق أم لا ؟ ويدل لهذا العموم قوله تعالى ( يا أيها النبي قل لأزواجك ان كتن تردن الحياة الدنيا وزينتها

( ١ ) الأضواء ١٧٣/٤ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

( ٢ ) الأضواء ٣٩٣/٢ أحكام قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم . . ) الآية من

فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جميلا ) مع قوله لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة " الآية - وقد تقرر فى الأصول أن الخطاب الخاص به ( صلى الله عليه وسلم ) يعم حكمه جميع الأمة الا بدليل على الخصوص كما عقده فى " مراقى السعود " بقوله :-

وما به قد خوطب النبي . . . تعميمه فى المذهب السنني

وهو مذهب الأئمة الثلاثة خلافا للشافعي القائل بخصوصه به ( صلى الله عليه وسلم ) الا بدليل على العموم كما بيناه فى غير هذا الموضع / . . . الخ تحريمه للمسألة وتفصيله فيها على ضوء قوله تعالى فى سورة البقرة ( لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن ) ثم قال ( وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) وقوله تعالى فى الأحزاب ( يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعهن وسرحوهن سراحا جميلا ) . وما حكاه الشيخ ( رحمه الله ) هنا مقررا عن الأئمة الثلاثة استدلاله بأدلة قوية فى مواضع من الأضواء منها :-

١ - قوله ( رحمه الله ) فى ضمن مناقشاته لمسألة قتل الرجل بالمرأة فى أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل . . . ) الآية من سورة المائدة ما نصه : / وأما الخطاب الخاص بالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) فى نحو قوله ( فبهذا هم اقتده ) فقد دلت النصوص على شمول حكمه للأمة كما فى قوله تعالى ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ) الآية الى غيرها مما تقدم من الآيات وقد علمنا من استقراء القرآن العظيم حيث يعبر فيه دائما بالصيغة الخاصة به ( صلى الله عليه وسلم ) ثم يشير الى أن المراد عموم حكم الخطاب للأمة كقوله فى أول سورة الطلاق : ( يا أيها النبي ) ، ثم قال : ( اذا طلقتم النساء ) الآية فدل على دخول الكل حكما تحت قوله : ( يا أيها النبي ) ، وقال فى سورة التحريم : ( يا أيها النبي لم تحرم ) ، ثم قال : ( قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ) فدل على عموم حكم الخطاب بقوله : ( يا أيها النبي ) ، ونظير ذلك أيضا فى سورة الأحزاب فى قوله تعالى : ( يا أيها النبي اتق الله ) ، ثم قال : ( ان الله

كان بما تعملون خبيرا ) ، فقلوه ( بما تعملون ) يدل على عموم الخطاب بقولـه :  
( يا أيها النبي ) ، وكقلوه ( وما تكون في شأن ) ، ثم قال : ( ولا تعملون من عمل  
الا كنا عليكم شهودا ) ، الآية .

ومن أصرح الأدلة في ذلك آية الروم ، وآية الأحزاب ، أما آية الروم فقلوه تعالى  
( فأقم وجهك للدين حنيفا ) ، ثم قال : ( منيبين إليه ) ، وهو حال من ضمير  
الفاعل المستتر ، المخاطب به النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في قوله : ( فأقم  
وجهك ) ، الآية . وتقرير المعنى : فأقم وجهك يا نبي الله ، في حال كونكم  
منيبين ، فلولم تدخل الأئمة حكما في الخطاب الخاص به ( صلى الله عليه وسلم )  
لقال : منيبا إليه ، بالافراد ، لإجماع أهل اللسان العربي على أن الحال  
الحقيقية أعنى التي لم تكن سببية تلزم مطابقتها لصاحبها افرادا وجمعا وتشبيها  
وتأنيثا وتذكيرا ، فلا يجوز أن نقول : جاء زيد ضاحكين ، ولا جاءت هند ضاحكات ،  
وأما آية الأحزاب ، فقلوه تعالى في قصة زينب بنت جحش الأسدية ( رضى الله عنها ) :  
( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها ) ، فان هذا الخطاب خاص بالنبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) ، وقد صرح تعالى بشمول حكمه لجميع المؤمنين في قوله : ( لكيلا يكون  
على المؤمنين حرج ) الآية ، وأشار الى هذا أيضا في الأحزاب بقوله : ( خالصة لك  
من دون المؤمنين ) ، لأن الخطاب الخاص به ( صلى الله عليه وسلم ) في قولـه :  
( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ) . الآية ، لو كان حكمه خاصا به ( صلى الله  
عليه وسلم ) لأغنى ذلك عن قوله : ( خالصة لك من دون المؤمنين ) كما هو ظاهر ،  
وقد ردت عائشة ( رضى الله عنها ) على من زعم أن تخيير الزوجة طلاق بأن رسول الله  
( صلى الله عليه وسلم ) خير نساء فاخترنه فلم يعد طلاقا مع أن الخطاب في ذلك  
خاص به ( صلى الله عليه وسلم ) في قوله تعالى ( يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم  
تردن . . . ) الآيتين .

وأخذ مالك ( رحمه الله ) ببيتونة الزوجة بالردة من قوله ( لئن أشركت ليحبطن

( ١ )

عملك ) وهو خطاب خاص به ( صلى الله عليه وسلم ) / .

٢ - قوله ( رحمه الله ) في الكلام على قوله تعالى من سورة الاسراء ( لا تجعل مع الله الها آخر فتقعد مذموما مخذولا ) ما نصه :- / قوله تعالى : ( لا تجعل مع الله الها آخر فتقعد مذموما مخذولا ) . . . الظاهر أن الخطاب في هذه الآية الكريمة متوجه الى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ليشرع لأُمَّته على لسانه اخلاص التوحيد في العبادة له جل وعلا ، لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) معلوم أنه لا يجعل مع الله الها آخر ، وأنه لا يقعد مذموما مخذولا .

ومن الآيات الدالة دلالة واضحة على أنه ( صلى الله عليه وسلم ) يوجه اليه الخطاب ، والمراد بذلك التشريع لأُمَّته لا نفس خطابه هو ( صلى الله عليه وسلم ) قوله تعالى : ( اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ) لأن معنى قوله ( اما يبلغن . . . ) الآية : أى أن يبلغ عندك والداك أو أحدهما الكبر فلا تقل لهما أف . ومعلوم أن والديه قد ماتا قبل ذلك بزمان طويل ، فلا وجه لاشتراط بلوغهما أو أحدهما الكبر بعد أن ماتا منذ زمــــن طويل ، الا أن المراد التشريع لغيره ( صلى الله عليه وسلم ) ومن أساليب اللغة العربية خطابهم انسانا والمراد بالخطاب غيره . ومن الأمثلة السائرة في ذلك قول الراجز ، وهو سهل بن مالك الغزاري .

اياك أعنى واسمعى باجباره . . . . .

ثم ذكر سبب هذا المثل ثم قال : وذهب بعض أهل العلم الى أن الخطاب في قوله : ( لا تجعل مع الله الها آخر ) ونحو ذلك من الآيات - متوجه الى المكلف . ومن أساليب اللغة العربية : افراد الخطاب مع قصد التعميم ، كقول طرفة بن العبد في معلقته :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا . . . ويأتيك بالأخبار من لم تزود ( ١ ) /



٣ - قوله ( رحمه الله ) فى الكلام على قوله تعالى فى سورة ص ( يا داود انما جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . . . ) الآية مانصه :- / ومعلوم أن نبي الله داود ، لا يحكم بغير الحق ، ولا يتبع الهوى ، فيضله عن سبيل الله ، ولكن الله تعالى ، يأمر أنبياءه ، ( عليهم الصلاة والسلام ) ، وينهاهم ، ليشرع لأنفسهم .

ولذلك أمر نبينا ( صلى الله عليه وسلم ) ، بمثل ما أمر به داود ، ونهاه أيضا عن مثل ذلك ، فى آيات من كتاب الله كقوله تعالى : ( وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) وقوله تعالى :- ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ) وكقوله تعالى : ( ولا تطع الكافرين والمنافقين ) وقوله تعالى : ( ولا تطع منهم أثما أو كفورا ) وقوله تعالى : ( ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه ) الآية . . . الى أن قال :- وقول بعض أهل العلم ان الخطاب فى قوله ( اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما " الآية هو الخطاب بصيغة المفرد ، الذى يراد به عموم كل من يصح خطابه . كقول طرفة بن العبد فى معلقته :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا . . . ويأتيك بالأخبار من لم تزود

اى ستبدي لك ويأتيك أيها الانسان الذى يصح خطابك ، وعلى هذا فلا دليل فى الآية ، غير صحيح ، وفى سياق الآيات قرينة قرآنية واضحة دالة على أن المخاطب بذلك هو النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وعليه فلا استدلال بالآية ، استدلال قرآنى صحيح ، والقرينة القرآنية المذكورة ، هى أنه تعالى قال فى تلك الأوامر والنواهي التى خاطب بها رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ، التى أولها ( وبوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر ) الآية . ما هو صريح ، فى أن المخاطب بذلك هو النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، لا عموم كل من يصح منه الخطاب ، وذلك فى قوله تعالى ( ذلك مما أوحى اليك ربك من الحكمة ولا تجعل مع الله الها آخر فتلقى فى جهنم

( ١ ) / ملوما مد حورا

رابعاً : النص القولي العام يشمل حكمه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) :-

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك بعد أن رجح حديث ميمونة وأبى رافع فـسـي أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) تزوجها وهو حلال على حديث ابن عباس أنه تزوجها وهو محرم حيث قال مانصه : / ومن أقوى الأدلة الدالة على أن حديث ابن عباس لا تنهض به الحقيقة على جواز عقد النكاح في حال الإحرام هو : أنا لو سلمنا أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) تزوج ميمونة وهو محرم لم تكن في ذلك حجة على جواز ذلك بالنسبة إلى أمته ( صلى الله عليه وسلم ) لأنه ثبت عنه في صحيح مسلم وغيره من حديث عثمان بن عفان ( رضي الله عنه ) ما يدل على منع النكاح في حال الإحرام وهو عام لجميع الأمة والأظهر دخوله هو ( صلى الله عليه وسلم ) في ذلك العموم فإذا فعل فعلاً يخالف ذلك العموم المنصوص عليه بالقول دل على أن ذلك الفعل خاص به ( صلى الله عليه وسلم ) لتحتتم تخصيص ذلك العموم القولي بذلك الفعل فيكون خاصاً به ( صلى الله عليه وسلم ) . وقد تقرر في الأصول : أن النص القولي العام

( ١ ) الأضواء ٢٥/٢، ٢٦، ٢٧ وما بينه الشيخ ( رحمه الله ) هنا من عدم صحة قول من قال إن الخطاب في قوله ( أما يبلغن . . . ) الآية لعموم من يصح خطابه ، ظن أنه بينه في الأسراء فأحال عليها في كلامه على قوله تعالى ( فان كنت في شك مما أنزلنا إليك . . . ) الآية في كلامه الطويل على قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولد . . . ) الآية انظر الأضواء ٢٥/٢، ٢٦، ٢٧ وانظر أيضاً ٢٨٥/٢ قوله تعالى ( فلا يكن في صدح حرج منه ) من سورة الأعراف و ٦٣٤/٣ قوله تعالى ( وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . . . ) الآية من سورة الأسراء و ٣٨٤/٦ قوله تعالى ( فلا تدع مع الله الها آخر فتكون من المعذبين ) من سورة الشعراء و ٤٩١/٦ قوله تعالى ( ولا يستخفك الذين لا يوقنون ) من سورة الروم و ٥١٣/٦ قوله تعالى ( يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ) الآية من سورة الأحزاب حيث طبق القاعدة في جميع الآيات المذكورة وأحال على المواضع التي نسقلنا بسطه للقاعدة فيها .

الذى يشمل النبي بظاهر عمومه لا بنص صريح اذا فعل النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فعلا يخالفه كان ذلك الفعل مخصصا لذلك العموم القولى فيكون ذلك الفعل خاصا به ( صلى الله عليه وسلم ) وقد اشار صاحب "مراقى السعود" الى ذلك فى كتاب السنة بقوله :-

فى حقه القول بفعل خصا . . . ان يكفيه القول ليس نصا / ( ١ )

وضمن ذكره لأجوبته المالكية على حديث عائشة " طيبت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت " وهو فى الصحيحين بألفاظ كثيرة قال مانصه / ومنها : ( ٢ ) أن حديث يعلى من قول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بلغظه الصريح فى الأمر بإزالة الطيب وانقائه من البدن وظاهره العموم لما قد منا أن خطاب الواحد يعم حكمه الجميع لاستواء الجميع فى التكليف والعموم القولى لا يعارضه فعل النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لأنه مخصص له كما تقرر فى الأصول كما أوضحناه سابقا / ( ٣ ) ثم ذكر بيت " المراقى " المذكور آنفا .

#### خامسا : هل العبيد داخلون فى عمومات الكتاب والسنة ؟

رجح الشيخ ( رحمه الله ) أن الصحيح هو دخولهم فيها فى ثلاثة أقوال للعلماء فى المسألة ذكرها وذكر بعض ما يبنى على الخلاف فى المسألة وصح دخولهم فيها عند مناقشته لمسألة قتل الحر بالعبد فى أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس . . . الآية من سورة المائدة فبعد أن ذكر استدلال أبى حنيفة ( رحمه الله ) على قتل الحر بالعبد بعموم " المؤمنون " فى قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " المؤمنون تتكافأ دماؤهم . . . " الحديث وعموم " النفس " فى قوله تعالى ( أن النفس بالنفس . . ) وقوله ( صلى الله عليه وسلم )

( ١ ) الأضواء ٣٧٢ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) أى من أجوبة المالكية على حديث عائشة المذكور . والشيخ يرى العمل به انظره / ٤٦١

( ٣ ) الأضواء ٤٥٧ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

"والنفس بالنفس" قال مانصه / وأجيب من جهة الجمهور بما ستراه الآن ، ان شاء الله تعالى أما دخول قتل الحرباء العبد في عموم المؤمنين من حديث ( المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ) ، وعموم النفس بالنفس في الآية . والحديث المذكور فاعلم أولا أن دخول العبيد في عمومات نصوص الكتاب والسنة اختلف فيه علماء الأصول على ثلاثة أقوال :

الأول : وعليه أكثر العلماء : أن العبيد داخلون في عمومات النصوص ، لانهم من جملة المخاطبين بها .

الثاني : وذهب اليه بعض العلماء من المالكية ، والشافعية ، وغيرهم أنهم لا يدخلون فيها الا بدليل منفصل ، واستدل لهذا القول بكثرة عدم دخولهم كعدم دخولهم في خطاب الجهاد ، والحج ، وكقوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن ) الآية فالأما لا يدخلن فيه .

الثالث : وذهب اليه الرازي من الحنفية أن النص العام ان كان من العبادات فهم داخلون فيه ، وان كان من المعاملات لم يدخلوا فيه ، وأشار في " مراقى السعود " الى أن دخولهم في الخطاب العام هو الصحيح الذي يقتضيه الدليل بقوله :

والعبد والموجود والذي كفر . . . مشمولة له لدى ذوى النظر

وينبني على الخلاف في دخولهم في عمومات النصوص ، وجوب صلاة الجمعة على المملوكين ، فعلى أنهم داخلون في العموم فهي واجبة عليهم ، وعلى أنهم لا يدخلون فيه الا بدليل منفصل ، فهي غير واجبة عليهم ، وكذلك اقزار العبد بالعقوبة ببذنه ينبنى أيضا على الخلاف المذكور ، قاله صاحب " نشر البنود شرح مراقى السعود " في شرح البيت المذكور آنفا ، فاذا علمت هذا ، فاعلم أنه على القول بعدم دخول العبيد في عموم نصوص الكتاب والسنة ، فلا اشكال . وعلى القول بدخولهم فيه ، فالجواب عن عدم ادخالهم في عموم النصوص التي ذكرناها يعلم من أدلة الجمهور الآتية ان شاء الله على عدم قتل الحرباء العبد / . ( ١ )

وانما قلت انه صحح القول بدخولهم مع أنه لم يصح به هنا لأنه نقل تصحيح  
 " صاحب المراقى " له مقرا له ولم يتعقبه بشئ \* ومن عاداته ( رحمه الله ) أن يتعقبه  
 ان لم يرتض قوله ، أضاف الى ذلك قوله ( رحمه الله ) فى الفرع الثانى من فروع المسألة  
 الخامسة من مسائل قوله تعالى ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
 جلدة ) من سورة النور وهي فى خلاف العلماء فى التفريب سنه مع الجلد حيث قال  
 بعد أن قرر أن المملوك لا يغرب ما نصه :- / وقد قدمنا اختلاف الأصوليين فى  
 العبيد هل يدخلون فى عموم نصوص الشرع ، لأنهم من جملة المكلفين ، أو لا يدخلون  
 فى عموم النصوص ، الا بدليل منفصل لكثرة خروجهم من عموم النصوص ، كما تقدم  
 ايضاحه .

وقد قدمنا أن الصحيح هو دخولهم فى عموم النصوص الا ما أخرجهم منه دليل ،  
 واعتمد ، صاحب " مراقى السعود " بقوله :

والعبيد والموجود والذى كفر . . . مشمولة له لدى ذوى النظر  
 واخراجهم هنا من نصوص التفريب ، لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) أمر بجلد  
 الأمة الزانية وببيعها ، ولم يذكر تفريبها ، ولأنهم مال ، وفى تفريبهم اضـرار  
 بالمالك . وفى الحديث ( لا ضرر ولا ضرار ) والعلم عند الله تعالى / ( ١ )  
 فتراء قال وقد قدمنا أن الصحيح هو دخولهم فى عموم النصوص الا ما أخرجهم  
 منه دليل مع أنه لم يقدم كلاما غير ما نقلته عنه .

وقال فى المسألة الثانية عشرة من مسائل الظهار فى قوله تعالى ( وما جعل  
 أزواجكم اللائى تظاهرون منهن امهاتكم ) من سورة الأحزاب ما نصه :- / المسألة  
 الثانية عشرة : اعلم أن العلماء اختلفوا فى العبد والذى هل يصح منهما ظهار ؟  
 وأظهر أقوالهم عندى فى ذلك : أن العبد يصح منه الظهار ، لأن الصحيح دخوله  
 فى عموم النصوص العامة ، الا ما أخرجهم منه دليل خاص ، كما تقدم ، واليه الاشارة

( ١ ) الأضواء ٦٦٦/٦ ، ٦٧٠ .

بقول صاحب "مراقى السعود" :-

والعبد والموجود والذى كفر . . . مشمولة له لدى ذوى النظر  
وعليه فهو داخل فى عموم قوله : ( والذين يظاهرون من نسائهم ) ولا يقدر فى  
هذا أن قوله : ( فتحرير رقبة ) لا يتناول ، لأنه ملوك لا يقدر على العتق لدخوله  
فى قوله ( فمن لم يجد فصيام شهرين ) فالأظهر صحةظهار العبد وانحصار كفارته  
فى الصوم ، لعدم قدرته على العتق والاطعام / ( ١ )  
فتراه يقول : / لأن الصحيح دخوله فى عموم النصوص العامة الا ما أخرجه دليل  
خاص كما تقدم ولم يتقدم سوى ما ذكرت والله أعلم .

سادسا : هل النساء يدخلن فى الجموع الصحيحة المذكورة ونحوها مما يختص بجماعة  
الذكور أولا يدخلن الا بدليل منفصل ؟

تعرض الشيخ لهذه المسألة فى ثلاثة مواضع :-

الأول : فى نهاية كلامه على قوله تعالى ( صراط الذين أنعمت عليهم ) من سورة  
الفاتحة حيث ذكر تنبيهين قال فى الثانى منهما ما نصه :- / الثانى : قد علمت  
أن الصديقين من الذين أنعم الله عليهم . وقد صرح تعالى بأن مريم ابنة عمران صديقة  
فى قوله ( وأمة صديقة ) الآية - وإن فهل تدخل مريم فى قوله تعالى ( صراط الذين  
أنعمت عليهم ) أولا ؟

الجواب : أن دخولها فيهم يتفرع على قاعدة أصولية مختلف فيها معروفة ، وهي  
هل ما فى القرآن العظيم والسنة من الجموع الصحيحة المذكورة ونحوها مما يختص  
بجماعة الذكور تدخل فيه الاناث أولا يدخلن فيه الا بدليل منفصل ؟ فذهب قوم  
الى انهن يدخلن فى ذلك . وعليه : فمريم داخلية فى الآية واحتج أهل هذا القول

بأمرين :

الاول : اجماع أهل اللسان العربى على تغليب الذكور على الاناث فى الجمع .  
والثانى : ورود آيات تدل على دخولهن فى الجموع الصحيحة المذكورة ونحوها  
كقوله تعالى فى مريم نفسها ( وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين ) وقوله  
فى امرأة العزيز ( يوسف أعرض عن هذا واستغفرى لذنبك انك كنت من الخاطئين )  
وقوله فى بلقيس ( وصدها ما كانت تعبد من دون الله ، انها كانت من قوم كافرين )  
وقوله فيما كالجمع المذكور السالم : ( قلنا اهبطوا منها جميعا ) الآية - فانه تدخل  
فيه حواء اجماعا . ونذهب كثير الى انهن لا يدخلن فى ذلك الا بدليل منفصل .  
واستدلوا على ذلك بآيات كقوله ( ان المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات  
- الى قوله - أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما ) وقوله تعالى : ( قل للمؤمنين  
يفضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ) ثم قال ( وقل للمؤمنات  
يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) الآية فعطفهن عليهم يدل على عدم  
دخولهن . وأجابوا عن حجة أهل القول الأول بأن تغليب الذكور على الاناث فى  
الجمع ليس محل نزاع . وانما النزاع فى الذى يتبادر من الجمع المذكور ونحوه عند  
الاطلاق . وعن الآيات بأن دخول الاناث فيها . انما علم من قرينة السياق ودلالة  
اللفظ ، ودخولهن فى حالة الاقتران بما يدل على ذلك لا نزاع فيه . وعلى هذا القول :  
فمريم غير داخلية فى الآية والى هذا الخلاف أشار فى " مراقى السعود " بقوله :

وما شمول من للأنثى جنس . . . وفى شبهه المسلمين اختلفوا ( ١ )

الثانى : فى الكلام على قوله تعالى ( فاعف عنهم واستغفر لهم ) من سورة آل عمران  
ولم يزد على أن أحال على الموضع الأول . ( ٢ )

الثالث : قوله ( رحمه الله ) فى المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله  
تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم . . . ) الآيات من سورة  
" المؤمنون " ما نصه / اعلم أن أهل العلم أجمعوا على أن حكم هذه الآية الكريمة

( ١ ) الأضواء ٤٣ / ١ ، ٤٤ .

( ٢ ) الأضواء ٢٩٧ / ١ .

فى التمتع بملك اليمين فى قوله ( والذين هم لغروجهم حافظون الا على ازواجهم  
أو ما ملكت أيمانهم ) خاص بالرجال دون النساء فلا يحل للمرأة أن تتسرى عبدها  
وتتمتع به بملك اليمين وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم وهو يؤيد قول الأكثرين  
أن النساء لا يدخلن فى الجموع المذكورة الصحيحة الا بدليل منفصل كما أوضحنا  
أدلته فى سورة الفاتحة / ( ١ ) .

وكلامه هذا الأخير يفهم منه ميله الى قول الأكثرين بعدم دخولهن فى ذلك  
والله أعلم .

سابعاً : خطاب الواحد يعم حكمه الأمة :-

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك فى موضعين :

الأول : عند تقريره النهي عن لبس المعصفر فى مسائل الحج من سورة الحج حيث  
قال فى الوجه الثالث من الأوجه التى رد بها قول من قال ان رواية على المذكورة فى  
صحيح مسلم ( نهانى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) . . . وعن لباس المعصفر )  
تدل على اختصاص هذا الحكم بعلى لأنه قال : نهانى بيا المتكلم حيث قال ما  
نصه :- / الوجه الثالث : أن رواية نهانى التى احتج بها مدعى اختصاص هذا  
الحكم بعلى : تدل أيضاً على عموم الحكم ، لأن خطاب النبى ( صلى الله عليه وسلم )  
لواحد من أمته يعم حكمه جميع الأمة لاستوائهم فى أحكام التكليف ، الا بدليل خاص  
يجب الرجوع اليه ، وخلاف أهل الأصول فى خطاب الواحد ، هل هو من صيغة  
العموم الدالة على عموم الحكم ، خلاف فى حال لا خلاف حقيقي ، فخطاب الواحد عند  
الحنابلة صيغة عموم ، وعند غيرهم من الشافعية ، والمالكية وغيرهم : أن خطاب  
الواحد لا يعم ، لأن اللفظ للواحد لا يشمل بالوضع غيره ، وإذا كان لا يشمل وضعاً  
فلا يكون صيغة عموم ، ولكن أهل هذا القول موافقون : على أن حكم خطاب الواحد  
عام لغيره لكن بدليل آخر غير خطاب الواحد ، وذلك الدليل بالنص والقياس .



أما القياس فظاهر ، لأن قياس غير ذلك المخاطب عليه بجامع استواء المخاطبين ففى أحكام التكليف من القياس الجلى والنص ، كقوله ( صلى الله عليه وسلم ) فى مبايعة النساء " انى لا أصافح النساء " ، وما قولى لا امرأة واحدة الا كقولى لمائة امرأة " .

قالوا : ومن أدلة ذلك حديث " حكمى على الواحد حكمى على الجماعة " .

قال ابن قاسم العبادى فى الآيات البينات : اعلم أن حديث " حكمى على الواحد حكمى على الجماعة " لا يعرف له أصل بهذا اللفظ ، ولكن روى الترمذى وقال : حسن صحيح ، والنسائى ، وابن ماجه ، وابن حبان ، قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ففى مبايعة النساء " انى لا أصافح النساء " وساق الحديث كما ذكرناه .

وقال صاحب " كشف الخفاء ومزيل الألباس " ، عما اشتهر من الأحاديث ، على السنة الناس " : حكمى على الواحد حكمى على الجماعة ، وفى لفظ : كحكمى على الجماعة ، ليس له أصل بهذا اللفظ ، كما قال العراقى : فى تخريج أحادىث البيضاوى . وقال فى الدرر كالأزركشى لا يعرف ، وسئل عنه المزى ، والذهبي فأنكراه نعم يشهد له مارواه الترمذى ، والنسائى من حديث أميمة بنت رقيقة ، فلفظ النسائى " ما قولى لا امرأة واحدة الا كقولى لمائة امرأة " ولفظ الترمذى " انما قولى لمائة امرأة كقولى لا امرأة واحدة " وهو من الأحاديث التى ألزم الدارقطنى الشيخين باخراجها ، لشوئها على شرطهما .

وقال ابن قاسم العبادى فى شرح الورقات الكبير : حكمى على الجماعة لا يعرف له أصل ، الى آخره قريبا مما ذكرنا عنه اهـ .

قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : الحديث المذكور ثابت من حديث أميمة بنت رقيقة بقافين مصغرا : وهى صاحبة من المبايعات ، ورقيقة أمها : وهى أخت خديجة بنت خويلد وقيل عمتها واسم أبيها بجاد بموحدة ثم جيم ابن عبد الله بن عمير التيمي تيم ابن مرة وأشار الى ذلك فى " المراقى " بقوله :-

( ١ ) خطاب واحد لغير الحنبلي . . من غير رعي النص والقيس الجلي /

والثاني :- عند ذكره الأدلة الدالة على أن حكم آية الحجاب وهي قوله تعالى ( وإذا سألتهم عن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب . . . ) الآية عام ولا يختص بأهيات المؤمنين حيث قال : / ومن الأدلة على أن حكم آية الحجاب عام هو ما تقرر فى الأصول من أن خطاب الواحد يعم حكمه جميع الأمة ولا يختص الحكم بذلك الواحد المخاطب / ثم أحال على ما قرره فى سورة الحج ونقله بنصه . ( ١ )

ثامنا : العام الوارد فى معرض المدح أو الذم هل عمومه معتبر ؟

قال الشيخ ( رحمه الله ) فى الوجه الثالث من أوجه ترجيح عموم " وأن تجمعوا بين الأختين " على عموم " أو ما ملكت أيمانهم " ما نصه :- / الوجه الثالث : أن عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) غير وارد فى معرض مدح ولا ذم وعموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) وارد فى معرض مدح المتقين والعام الوارد فى معرض المدح أو الذم اختلف العلماء فى اعتبار عمومه فأكثر العلماء على أن عمومه معتبر كقوله تعالى ( ان الأبرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ) فانه يعم كل بر مع أنه للمدح وكل فاجر مع أنه للذم قال فى " مراقى السعود " :

وما أتى للمدح أو للذم . . . يعم عند جل أهل العلم

وخالف فى ذلك بعض العلماء منهم الامام الشافعى ( رحمه الله ) قائلا ان العام الوارد فى معرض المدح أو الذم لا عموم له لأن المقصود الحث فى المدح والزجر فى الذم ولذا لم يأخذ الامام الشافعى بعموم قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله . . . ) فى الحلي المباح لأن الآية سيقى للذم فلا تعم عنده الحلي المباح واذا علمت ذلك فاعلم أن العام الذى لم يقتصر بما يمنع اعتبار عمومه أولى من المقتصر بما يمنع اعتبار عمومه عند بعض العلماء / ( ٢ )

تاسعا : صورة سبب الغزول قطعية الدخول فى معنى الآية :

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك فى مواضع من الأضواء مخالفا بذلك الامام

( ١ ) الأضواء ٥٨٩/٦ - ٥٩١

( ٢ ) الأضواء ٧٦٣/٥ المسألة الاولى من مسائل قوله تعالى ( والذين هم

مالكا ( رحمه الله ) القائل فيما روى عنه بظنية دخولها في ذلك .  
 فمن ذلك قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر قول بعض العلماء في أن المـــــــرارة  
 بالاحصار في قوله تعالى ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى ) حصر العدو  
 خاصة دون المرض ونحوه ما نصه :- / وحجة هذا القول مترتبة من أمرين : الأول :-  
 أن الآية الكريمة التي هي قوله تعالى ( فان أحصرتم فما استيسر من الهدى . . . . )  
 نزلت في صد المشركين النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وأصحابه وهم محرمون بعمرة  
 عام الحديبية عام ست باطباق العلماء وقد تقرر في الأصول : أن صورة سبب النزول  
 قطعية الدخول فلا يمكن اخراجها بمخصص فشمول الآية الكريمة لاحصار العدو  
 الذي هو سبب نزولها قطعى فلا يمكن اخراجه من الآية بوجه وروى عن مالك  
 ( رحمه الله ) أن صورة سبب النزول ظنية الدخول لا قطعيتها وهو خلاف قول  
 الجمهور واليه أشار في " مراقى السعود " بقوله

واجزم بادخال ذوات السبب . . وارو عن الامام ظنا تصب

وبهذا تعلم أن اطلاق الاحصار بصيغة الرباعى على ما كان من عدو صحيح فى  
 اللغة العربية بلا شك كما ترى <sup>(١)</sup> وأنه نزل به القرآن العظيم الذى هو فى أعلا  
 درجات الفصاحة والاعجاز / <sup>(٢)</sup>

ثم ذكر الأمر الثاني وهو ماورد من الآثار في أن المحصر بمرض ونحوه لا يتحلل  
 الا بالطواف والسعى ثم ذكر طرفا منها .

ومن ذلك قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر مذاهب العلماء في اعتبار أقوال  
 القافة ما نصه : / واعلم أن الذين قالوا باعتبار أقوال القافة اختلفوا فمنهم من قال :

( ١ ) قال ذلك لأنه سبق أن نقل خلاف علماء العربية فأكثرهم يقول : الاحصار ما  
 كان من مرض أما ما كان من عدو فهو الحصر . وعكس بعضهم فقال : الاحصار  
 من العدو والحصر من المرض وقال جماعة : كلاهما يستعمل في كليهما . وانظر  
 ذلك في الأضواء ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

( ٢ ) الأضواء ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ أحكام الآية المذكورة أعلاه .

لا يقبل ذلك الا في أولاد الائمة دون أولاد الحرائر ومنهم من قال : يقبل ذلك فسي  
الجميع . قال مقيد ( عفا الله عنه ) : التحقيق اعتبار ذلك في أولاد الحرائر  
والائمة لأن سرور النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وقع في ولد حرة وصورة سبب النزول  
قطعية الدخول كما تقرر في الأصول وهو قول الجمهور وهو الحق خلافا للامام مالك  
( رحمه الله ) قائلا : ان صورة السبب ظنية الدخول وعقده صاحب " مراقى السعدود "  
بقوله :

واجزم بادخال ذوات السبب . . . واروعن الامام ظنا تصب ( ١ )

ومن المواضع التي صرح فيها بذلك قوله ( رحمه الله ) مانصه :- / قال مقيد  
( عفا الله عنه وغفر له ) : وجوب ستر العورة للطواف يدل عليه كتاب الله في قوله  
تعالى في سورة الاعراف ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) الآية وايضاح  
داللتها على ذلك يتوقف أولا على مقدمتين :- . . . ثم ذكر الاولى وحاصلها : أن  
تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع ثم قال . . . المقدمة الثانية  
هي أن تعلم أن صورة سبب النزول قطعية الدخول عند جماهير الاصوليين وهو  
الصواب ان شاء الله تعالى . فاذا علمت ذلك : فاعلم أن سبب نزول قوله تعالى  
( خذوا زينتكم عند كل مسجد ) أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة . فكانت المرأة  
تطوف بالبيت وهي عريانة فتقول : من يعبرني ثوبا تجعله على فرجها وتقول :-

اليوم بيد وبعضه أو كله . . . وما بدا منه فلا أحله

فنزلت هذه الآية في هذا السبب ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد )  
الآية ومن زينتهم التي أمروا بأخذها عند كل مسجد : لبسهم الثبات عند المسجد  
الحرام للطواف لأنه هو صورة سبب النزول فدخولها في حكم الآية قطعي عند  
الجمهور . . . فالأمر في "خذوا" شامل لستر العورة للطواف وهو أمر حتم أوجه الله

( ١ ) الأضواء ٣ / ٥٨٨ مسألة في قوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) تتعلق  
بالقيافه .

( ٢ ) بالأصل ( يا أيها الذين آمنوا خذوا . . . ) وهو سيق قلم وصوابه ما ذكرت .

مخاطبا به بنى آدم وهو السبب الذى نزل فيه الأمر / <sup>(١)</sup> وهناك أمثلة استخدم فيها هذه القاعدة منها قوله ( رحمه الله ) بعد ذكر قول جماعة من العلماء : لا يجوز تزويج الزاني لعفيفه ولا عكسه وذكر أدلتهم من القرآن والسنة قال / ومن أدلة أهل هذا القول أن جميع الأحاديث الواردة فى سبب نزول آية ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ) الآية كلها فى عقد النكاح وليس واحد منها فى الوطء والمقرر فى الأصول أن صورة سبب النزول قطعية الدخول وأنه قد <sup>(٢)</sup> جاء فى السنة ما يؤيد صحة ما قالوا فى الآية من أن النكاح فيها التزويج وأن الزاني لا يتزوج الا زانية مثله . . ثم ذكر طرفا منها ثم قال : قالوا : فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على أن النكاح فى قوله ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ) أنه التزويج لا الوطء وصورة سبب النزول قطعية الدخول كما تقتصر فى الأصول / <sup>(٣)</sup> الخ . . .

عاشرا : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب :-

استعمل الشيخ ( رحمه الله ) هذه القاعدة فى الأضواء مرارا عدة واستدل لها عند استدلاله بعموم حديث حذيفة ( رضى الله عنه ) أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال ( الذهب والفضة والحريير والديباغ هي لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة ) على تحريم لبس الفضة لأن الثلاث المذكورات معها يحرم لبسها بلا خلاف قال بعد استدلاله بذلك وبيان القرآن أنه شامل للباس الفضة والشرب فيها ما نصه : / تنبيهه فان قيل : عموم حديث حذيفة المذكور الذى استدللتم به ، وبيان القرآن أنه شامل

( ١ ) الأضواء ٢٠٩ / ٥ ، ٢١٠ مع حذف يسير لا يخل .

( ٢ ) بالأصل : "جاء" قد فى السنة "وصوابه ما ذكرت .

( ٣ ) الأضواء ٧٧ / ٦ ، ٧٩ أحكام الآية المذكورة اعلاه من سورة النور وانظر أيضا

١٥ / ١ الترجمة و ٧٧ / ٦ أحكام قوله تعالى ( انما يريد الله ليزهيب

عنكم الرجس اهل البيت " من سورة الاحزاب . وانظر أيضا ٧ / ٤٣٠ ، ٤٣١

الكلام على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن ) من سورة محمد .

لللبس الغضة والشرب فيها ، وقلتم : ان كونه واردا في الشرب في آنية الغضة لا يجعله  
خاصا بذلك . فما الدليل في ذلك على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

فالجواب - أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) سئل عما معناه : هل العبرة  
بعموم اللفظ أو بخصوص السبب ؟ فأجاب بما معناه : أن العبرة بعموم اللفظ  
لا بخصوص السبب .

قال البخارى فى صحيحه : حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سليمان  
التيشى ، عن ابي عثمان عن ابن مسعود ( رضى الله تعالى عنه ) : أن رجلا أصاب  
من امرأة قبله ، فأتى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فذكر ذلك له ، فأنزلت عليه  
( وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى  
للذاكرين ) قال الرجل : ألى هذه ؟ قال " لمن عمل بها من أمتى " اهـ . لفظ  
البخارى فى التفسير فى " سورة هود " وفى رواية فى الصحيح قال " لجميع أمتى كلهم " اهـ  
فهذا الذى أصاب القبلة من المرأة نزلت فى خصوصه آية عامة اللفظ ، فقال للنبي  
( صلى الله عليه وسلم ) : ألى هذه ؟ ومعنى ذلك : هل النص خاص بى لأنسى  
سبب وروده ؟ ، أو هو على عموم لفظه ؟ وقول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لـه :  
" لجميع أمتى " معناه أن العبرة بعموم لفظ ( ان الحسنات يذهبن السيئات ) لا  
بخصوص السبب . والعلم عند الله تعالى . / ( ١ )

وذكر لها مثالا فى تفسيره لقوله تعالى ( وكان الانسان اكثر شىء جدلا ) حيث  
قال ( رحمه الله ) : / وما فسرنا به قوله تعالى ( وكان الانسان اكثر شىء جدلا )  
من أن معناه كثرة خصومة الكفار وما راتهم بالباطل ليدحضوا به الحق هو السباق  
الذى نزلت فيه الآية الكريمة لأن قوله ( ولقد صرفنا فى هذا القرآن للناس من كل  
مثل ) أى ليدكروا ويتعظوا وينيبوا الى ربهم بدليل قوله ( ولقد صرفنا فى هذا القرآن  
ليذكروا ) وقوله ( وتلك الامثال نضربها للناس لعلهم يتذكرون ) فلما أتبع ذلك

بقوله ( وكان الانسان اكثر بشىء جدلاً ) - علمنا من سياق الآية أن الكفار أكثروا الجدل والخصومة والمراءى لادحاض الحق الذى اوضحه الله بما ضربه فى هذا القرآن من كل مثل . ولكن كون هذا هو ظاهر القرآن وسبب النزول لا ينافى تفسير الآية الكريمة بظاهر عمومها ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما بيناه بأدلتنا فيما مضى . ولأجل هذا لما طرق النبى ( صلى الله عليه وسلم ) عليا وفاطمة ( رضى الله عنهما ) ليلة فقال : ( ألا تصليان ) ؟ وقال على ( رضى الله عنه ) يارسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) انما أنفسنا بيد الله ، فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا . انصرف النبى ( صلى الله عليه وسلم ) راجعا وهو يضرب فخذه ويقول : ( وكان الانسان أكثر شىء جدلاً ) والحديث مشهور متفق عليه . فايرواه ( صلى الله عليه وسلم ) الآية على قول على ( رضى الله عنه ) ( انما أنفسنا بيد الله ، فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا ) - دليل على عموم الآية الكريمة ، وشمولها لكل خصام وجدل (١) .

وقد أكثر الشيخ ( رحمه الله ) من الاستدلال بهذه القاعدة فى الأضواء فمن ذلك :

١ - عند كلامه فى أحكام قوله تعالى ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكم ) من سورة النساء (٢) .

٢ - وعند كلامه على قوله تعالى ( ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب ) من سورة النساء (٣) أيضا .

٣ - فى المسألة الأولى من المسائل المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتى ذكرها الشيخ ( رحمه الله ) بعد تفسيره لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم ) (٤) من سورة المائدة حيث

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٣٢١ .

( ٣ ) الأضواء ١ / ٤٢٠ .

( ٤ ) الأضواء ٢ / ١٧٣ .

ذكر في آخرها قوله تعالى ( فمالهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة )<sup>(١)</sup> مستدلا بعموم لفظها على أن المعرض عن التذكية كالحمار .

٤ - عند ذكره احتجاج من قال باستحقاق القاتل سلب المقتول مطلقا بعموم الأدلة حيث قال / لأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) صرح بأن من قتل قتيلا فله سلبه ولم يخصص بشيء . والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب كما علم في الأصول /<sup>(٢)</sup> .

٥ - عند كلامه على قوله تعالى ( وان كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره ) من سورة الأسراء<sup>(٣)</sup> .

٦ - في آخر كلامه على قوله تعالى ( أتتل ما أوحى إليك من كتاب ربك ) من سورة الكهف<sup>(٤)</sup> .

٧ - عند كلامه على قوله تعالى ( ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم وما كنت متخذ المضلين عضدا ) من سورة الكهف حيث قال / وفي هذه الآية الكريمة التنبيه على أن الضالين المضلين لا تنبغي الاستعانة بهم والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب /<sup>(٥)</sup> .

٨ - في ضمن كلامه على قوله تعالى ( قل هل تثبؤكم بالآخرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ) —

( ١ ) سورة المدثر آية رقم ٤٩ ، ٥٠ .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٣٩٠ المسألة الخامسة من مسائل قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة ) الآية من سورة الأنفال .

( ٣ ) الأضواء ٣ / ٦١٩ .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ٨٦ .

( ٥ ) الأضواء ٤ / ١٢٥ .



## سورة الكهف. ( ١ )

٩ - عند كلامه على قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا

الشهوات فسوف يلقون غيا ) من سورة مريم حيث رجع أن الخلف فيها هم

اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الذين خلفوا انبياءهم وصالحينهم قبل

نزول الآية فأضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ثم قال / وعلى كل حال فالعبرة

بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكل خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات

يدخلون في الذم والوعيد المذكور في هذه الآية / ( ٢ )

١٠ - عند كلامه على قوله تعالى ( ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ) من سورة طه ( ٣ )

١١ - وفي أحكام الحج من سورة الحج بعد أن رجع أن الحج لا يجب على من يعيش

في طريقة بتكف الناس وأن ذلك لا يعد استطاعة مستدلا بأدلة منها عموم

قوله تعالى ( ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ) حيث ذكر القاعدة

المذكورة بعد استدلاله بالآية المذكورة على ما ذكر. ( ٤ )

١٢ - في الفرع الثالث من الفروع المتعلقة بأحكام قوله تعالى ( الزانى لا ينكح الزانية

أو مشركة . . . ) الآية ( ٥ ) من سورة النور.

١٣ - عند قوله تعالى ( ويوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع

الرسول سبيلا ) . . . الآيات من سورة الفرقان حيث ذكر القاعدة المذكورة

بعد أن بين سبب نزول الآيات. ( ٦ )

١٤ - عند استدلاله بقوله تعالى ( وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى

( ١ ) الأضواء ٤ / ١٩٢ .

( ٢ ) الأضواء ٤ / ٣٠٨ .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٤٠١ .

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٧٨ .

( ٥ ) الأضواء ٦ / ٨٤ .

( ٦ ) الأضواء ٦ / ٣١٣ .

الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً<sup>(١)</sup> على أن من دعى الى العمل بالقرآن والسنة وصد عن ذلك أنه من جملة المنافقين ثم ذكر القاعدة<sup>(٢)</sup> المذكورة ١٥ - وبعد أن استدل بقوله تعالى ( قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ) وقوله ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام . . . ) الآية وقوله تعالى ( قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا ) على منع المقلد تقليداً أعمى من أن يقول : هذا حلال وهذا حرام ذكر القاعدة المذكورة حيث اعتبر عموم لفظ الآيات ولم يعتبر سبب نزولها .<sup>(٣)</sup>

حادى عشر : ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه :

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بهذه القاعدة واحتج لها واستدل بها فى قوله ( رحمه الله ) فى الجواب الثالث من أجوبته على من استدل بحديث مسلم عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ( . . . وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء ) على تعيين التراب الذى له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد قائلان ان تخصيصه بالطهورية فى مقام الامتنان يفهم منه أن غيره من أنواع الصعيد ليس كذلك حيث أجاب الشيخ عن ذلك من ثلاثة أوجه قال فى ثالثها ما نصه : - / الثالث : أن التربة فرد من أفراد الصعيد ، وذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يكون مخصصاً له عند الجمهور ، سواء ذكرنا فى نص واحد كقوله تعالى : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) ، أو ذكرنا فى نصين

( ١ ) الآية ٦١ من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٤٨٠ سورة محمد الكلام على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون القرآن ) الآية .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٥٤٣ سورة محمد الكلام على قوله تعالى ( أفلا يتدبرون

القرآن ) الآية . وانظر أيضاً ٧ / ٥٨٧ و ٥ / ٢٨٣ .

كحديث ( ايها اهاب دبح فقد طهر ) عند احمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذى وغيرهم مع حديث ( هلا انتفعتم بجلدها ) يعنى شاة ميتة عند الشيخين ، كلاهما من حديث ابن عباس ، فذكر الصلاة الوسطى فى الأول ، وجلد الشاة فى الأخير لا يقتضى أن غيرهما من الصلوات فى الأول ، ومن الجلود فى الثانى ليس كذلك ، قال فى " مراقى السعود " عاطفا على ما لا يخص به العموم :

ونذكر ما وافقه من مفرد . . . ومذهب الراوى على المعتمد .  
ولم يخالف فى عدم التخصيص بذكر بعض أفراد العام بحكم العام ، الا أبو ثور محتجا بأنه لا فائدة لذكره الا التخصيص .  
وأجيب من قبل الجمهور بأن مفهوم اللقب ليس بحجة ، وفائدة ذكر البعض نفى احتمال اخراجه من العام / ( ١ )

واستدل بها فى قوله ( رحمه الله ) فى الجواب الأول من أجوبته على من استدل بقول حذيفة ( رضى الله عنه ) ان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نهانا عن الحرير والديباج والشرب فى آنية الذهب والفضة . . . ) الخ وربما رواه عنه حذيفة أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال ( لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تلبسوا الحرير والديباج فانها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة / على أن النهى انما هو عن الشرب فى آنية الفضة لا لبسها وكان الشيخ ( رحمه الله ) قد استدل ببعض روايات حديث حذيفة المذكور على تحريم لبس الفضة على الرجال ونصها ( الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة ) قائلا / يدخل فى عموم تحريم لبس الفضة لأن الثلاث المذكورات معها يحرم لبسها بلا خلاف / ( ٢ ) وأجاب عن الاعتراض المذكور من ثلاثة أوجه قال فى الأول منها مانعه :- / الأول : ان الرواية المتقدمة عامة بظاهرها فى الشرب واللبس معا ، والروايات المقتصرة على الشرب فى

( ١ ) الأضواء ٢ / ٣٨ أحكام قوله تعالى ( فتيسوا صعيدا طيبا ) الآية من سورة المائدة .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٢٤٥ .

آتيته دون اللبس ذاكرة بعض أفراد العام ساكتة عن بعضها . وقد تقرر في الاصول  
 " ان ذكر بعض افراد العام بحكم العام لا يخصه " وهو الحق كما بيناه في غير هذا  
 الموضع . واليه أشار في " مراقى السعود " بقوله عاطفا على ما لا يخص به العموم على  
 الصحيح :

وذكر ما وافقه من مفرد . . . ومذهب الراوى على المعتمد ( ١ ) /

وحين ذكر رواية النسائي لحديث " لا حرج " والتي فيها أنه ( صلى الله عليه وسلم )  
 كان يسأل أيام منى فيقول لا حرج فقال رجل ( رميت بعد ما أمسيت ) قال : " لا حرج "  
 وذكر قبلها رواية البخارى وفيها : كان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) يسأل يوم  
 النحر بمنى فيقول : لا حرج ( . . . في ضمن أدلة القائلين بجواز الرمي ليلا :  
 قال بعد ايادهما ما نصه : / فان قيل : صيغة الجمع في رواية النسائي تخص  
 بيوم النحر الوارد في رواية البخارى فيحمل ذلك الجمع على المفرد نظرا لتخصيصه  
 به . ويؤيد ذلك : أن في رواية أبي داود وابن ماجه لحديث ابن عباس المذكور ،  
 يوم منى بالافراد فالجواب / ( ٢ ) . . . ثم قرر القاعدة بنفس تقريره واستدل له بها  
 في سورة المائدة وقد سبق نقله .

( ١ ) الأضواء ٢٤٥ / ٣ .

( ٢ ) الأضواء ٢٨٤ / ٥ ، ٢٨٥ أحكام الحج من سورة الحج . وانظر ايضا الوجه  
 الثاني من وجهي الجمع بين الآيات الدالة على عموم رسالته لجميع العالمين  
 وبين قوله تعالى في الشورى ( لتنذر أم القرى ومن حولها ) وكذلك فـ  
 الانعام حيث ان ذكر أم القرى هو من ذكر بعض افراد العام بحكم العام  
 وذلك لا يخصه . الأضواء ١٥٩ / ٢ .

## المبحث الرابع

### بعض قضايا التخصيص والمخصصات

#### أولا : قضايا التخصيص :

أ - سبق أن نقلت عن الشيخ ( رحمه الله ) أن الحق في كل عام أنه قابـل للتخصيص. ( ١ )

ب - ثم هذا التخصيص للأدلة العامة لا بد له من نص صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك في مواضع منها :

١ - قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر مذهب أحمد ( رحمه الله ) فيمـا

يعيش في البر من حيوان البحر وأن ميتته حرام فلا بد من ذكاته إلا مالا دم

فيه كالسرطان فإنه يباح عنده من غير ذكاة ما نصه / واحتج لعدم إباحة

ميتة ما يعيش في البر بأنه حيوان يعيش في البر له نفس سائلة فلم يباح بغير

ذكاة كالطيور وحمل الأدلة التي ذكرنا على خصوص مالا يعيش إلا في البحر / ( ٢ )

والأدلة التي ذكر الشيخ هي / قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر وطعامه )

ولا طعام له غير صيده إلا ميتته كما قاله جمهور العلماء وهو الحق ويؤيده

قوله ( صلى الله عليه وسلم ) في البحر ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) / ( ٣ )

ثم قال الشيخ معقبا على مذهب أحمد ( رحمه الله ) / ولا يخفى أن تخصيص

الأدلة العامة يحتاج إلى نص فذهب مالك والشافعي أظهر دليلا والله

تعالى أعلم / ( ٤ ) وكان قد ذكر مذهبهما قبل ذلك وخلاصته : / إباحة

ميتة الحيوان البحري كان يعيش في البر أولا / ( ٥ )

( ١ ) انظر الأضواء ١٧٢ / ٤ .

( ٢ ) الأضواء ٩٣ / ١ .

( ٣ ) الأضواء ٩٢ / ١ .

( ٤ ) الأضواء ٩٤ / ١ .

( ٥ ) انظر الأضواء ٩٢ / ١ ، ٩٣ أربعتهما في أحكام قوله تعالى ( إنما حرم عليكم =

٢ - قوله ( رحمه الله ) فى صدور احتجاجة لتحريم لبس الفضة على الرجال مانصه / فقول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فى هذا الحديث الصحيح " الذهب والفضة والحريير والديباة هي لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة " يدخل فى عمومه تحريم لبس الفضة لأن الثلاث المذكورات معها يحرم لبسها بلا خلاف وما شمله عموم نص ظاهر من الكتاب والسنة لا يجوز تخصيصه إلا بنص صالح للتخصيص كما تقرر فى علم الأصول / ( ١ )

٣ - بعد أن رجح أن الحج لا يجب على من يعيش فى طريقه بتكف الناس وأن سؤال الناس لا يعد استطاعة وذكر استدلال ابن القاسم على ذلك بعموم قوله تعالى ( ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ) الآية وذكر حمل كثير من متأخري المالكية قول ابن القاسم على من ليس عادته السؤال فى بلده قال ما نصه / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : ظاهر الآية الكريمة العموم فى جميع الذين لا يجدون ما ينفقون فتخصيصها بمن ليس عادته السؤال بدون دليل من كتاب أو سنة لا يصح ولا يعول عليه وقد تقرر فى الأصول أنه لا يمكن تخصيص العام إلا بدليل يجب الرجوع إليه سواء كان من المخصصات المتصلة أو المنفصلة / ( ٢ )

ج - والشيخ ( رحمه الله ) يرى جواز تخصيص عموم المتواتر بأخبار الآحاد لأن التخصيص بيان والبيان يجوز بكل ما يزيل اللبس وسيأتى لهذه المسألة مزيد بسط وشواهد من كلامه فى الفصل الثالث من هذا الباب " المجمل والمبين "

= الميتة والدم ( من سورة البقرة .

( ١ ) الأضواء ٢٤٦ / ٣ أحكام قوله تعالى ( وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها ) الآية من سورة النحل .

( ٢ ) الأضواء ٧٨ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٣ ) انظر ذلك فى ترجمة الكتاب ٣٢ / ١ ، وفى ٥٥٩ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

د - وكذلك يرى جواز تخصيص النص بنوع تنقيح المناط المعروف بالفاء الفارق والذي يسميه بعض الأصوليين قياساً فمن أمثله عند تخصيص عموم الزاني في قوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) بقياس العبد الزاني على الأمة المنصوص على تشطير العذاب عليها في قوله ( فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) قال ( رحمه الله ) ما نصه :- / قوله تعالى : ( فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) لم يبين هنا هذا العذاب الذي على المحصنات - وهن الحرائر - الذي نصفه على الإماء - ولكنه بين في موضع آخر أنه جلد مائة بقوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) فيعلم منه أن على الأمة الزانية خمسين جلدة ويلحق بها العبد الزاني فيجلد خمسين ، فعموم الزانية مخصوص بنص قوله تعالى : ( فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) وعموم الزاني مخصوص بالقياس على المنصوص ، لأنه لا فارق البتة بين الحرة والأمة إلا الرق ، فعلم أنه سبب تشطير الجلد فأجرى في العبد لا تصافه بالرق الذي هو مناط تشطير الجلد ، وهذه الآية عند الأصوليين من أمثلة تخصيص عموم النص بالقياس ، بناءً على أن نوع تنقيح المناط المعروف بالفاء الفارق يسمى قياساً ، والخلاف في كونه قياساً معروف في الأصول / ( ١ ) .

ونذكر هذا المعنى في سورة النور في تفسير قوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا . . . الآية وزاد عليه قوله ( رحمه الله ) / فالمخصص لعموم الزاني في الحقيقة : هو ما أفادته آية ( فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) وإن سماه الأصوليون تخصيصاً بالقياس فهو في الحقيقة تخصيص آية بما فهم من آية أخرى / ( ٢ ) وظاهره أنه لا يرى تسميته قياساً بل يسميه مفهوم موافقة . ( ٣ )

( ١ ) الأضواء ٣٢٧ / ١ أحكام الآية المذكورة من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٦ أحكام الآية المذكورة من سورة النور .

( ٣ ) انظر الأضواء ٦٠٣ / ٤ وانظر أيضاً فصل المفهوم والمنطوق من هذا الباب .

هـ - موقفه من تعارض العام والخاص :

يرى الشيخ ( رحمه الله ) أن الخاص إذا ورد على العام فإنه يقضي عليه مطلقاً موافقاً للجمهور ومخالفاً لأبى حنيفة في ذلك ذكر ذلك في مواضع من الأضواء منها قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر مذاهب العلماء وأدلتهم في حكم أكل لحم

الضبع ما نصه / قال مقيد ( عفا الله عنه ) : للمخالف أن يقول : أحاديث النهي عامة في كل ذي ناب من السباع ودليل إباحة الضبع خاص ولا يتعارض عام وخاص لأن الخاص يقضى على العام فيخصص عموم به كما هو مقرر في الأصول ( ١ ) .

٢ - عند ما ذكر احتجاج من قال بصحة الصلاة في المقابر واليهما بعموم حد يثبت " جعلت لي الأرض مسجداً " قائلين : أن عمومهم يشمل المقابر قال ما نصه / ويجاب عن هذا الاستدلال من وجهين : - أحدهما : أن أحاديث النهي منه ( صلى الله عليه وسلم ) عن الصلاة في المقبرة وإلى القبر خاصة وحد يثبت " جعلت لي الأرض مسجداً " عام . والخاص يقضى به على العام كما تقرر في الأصول عند الجمهور . . . / ( ٢ ) ثم ذكر الثاني . ومثله جمعه بين أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور وأحاديث الصلاة على الميت في المقبرة بقوله / وللمخالف أن يقول لا يتعارض عام وخاص فحد يث " لا تصلوا إلى القبور " عام في ذات الركوع والسجود والصلاة على الميت . والأحاديث الثابتة في الصلاة على قبر الميت خاصة ، والخاص يقضى به على العام / ( ٣ ) .

٣ - بعد أن ذكر أقوال العلماء في أهل الفترة وأدلتهم ومما ذكره تقديم القائلين

( ١ ) الأضواء ٢/٢٦٥ أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه ) الآية من سورة الأنعام .

( ٢ ) الأضواء ٣/١٧٣ أحكام قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) من سورة الحجر .

( ٣ ) الأضواء ٣/١٧٥ أحكام قوله تعالى ( ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) من سورة الحجر .



بعذرهم القاطع الذى هو آية ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) على أخبار  
 الآحاد الدال على تعذيب بعض أهل الفترة كحد يثي أبويه ( صلى الله عليه  
 وسلم ) وهما فى النار ثم ذكر جواب مخالفهم وهو / أن الآية عاملة  
 والحد يثنى كلاهما خاص فى شخص معين والمعروف فى الأصول أنه لا يتعارض  
 عام وخاص لأن الخاص يقضى على العام كما هو مذهب الجمهور خلافا لأبى  
 حنيفة ( رحمه الله ) كما بيناه فى غير هذا الموضع / ( ١ )

٤ - قوله ( رحمه الله ) / وأما قول سعيد بن المسيب والشافعى ، بأن آية  
 ( الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ) منسوخة بقوله ( وأنكحوا الأيامى منكم )  
 فهو مستبعد ، لأن المقرر فى أصول الشافعى ومالك وأحمد هو أنه لا يصح  
 نسخ الخاص بالعام ، وأن الخاص يقضى على العام مطلقا ، سواء تقدم نزوله  
 عنه أو تأخر ، ومعلوم أن آية ( وأنكحوا الأيامى منكم ) الآية أعم مطلقا من  
 آية ( الزانى لا ينكح الا زانية ) الآية ، فالقول بنسخها لها ممنوع على المقرر  
 فى أصول الأئمة الثلاثة المذكورين ، وانما يجوز ذلك على المقرر فى أصول أبى  
 حنيفة ( رحمه الله ) ، كما قدمنا إيضاحه فى سورة الانعام ، وقد يجاب عن  
 قول سعيد ، والشافعى بالنسخ بأنهما فهما من قرينة فى الآية ، وهى أنه  
 لم يقيد الأيامى الأحرار بالصلاح ، وانما قيد بالصلاح فى أيام العبيد والاماء  
 ولذا قال بعد الآية : ( والصالحين من عبادكم وامائكم ) / ( ٢ )

---

( ١ ) الأضواء ٣ / ٤٧٨ الكلام على قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا )  
 من سورة الاسراء .

( ٢ ) الأضواء ٦ / ٨١ أحكام قوله تعالى ( الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ) . الآية  
 من سورة النور وانظر ايضا الأضواء ١ / ٩٧ فى صيد البحر وطعامه و ١ / ٢٣٧ ،  
 الجواب الرابع عن حديث اسامة " لا ربا الا فى النيسة " ٤ / ٤٦٢ مسألة  
 الساحر الذى لم يبلغ به سحره الكفر ولم يقتل به انسانا هل يقتل أو لا ؟

فتحصل مما سبق ما يلي :-

- ١ - الخاص يقضى على العام مطلقا سواء تقدم نزوله عنه أو تأخر فلا يصح نسخ الخاص بالعام .
- ٢ - أن هذا هو مذهب الجمهور .
- ٣ - أما أبو حنيفة فلا يلزم عنده تخصيص العام بالخاص بل يتعارضان فيرجح بينهما نقل ذلك الشيخ عنه بقوله في ضمن أحكام قوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) من سورة الأنعام ما نصه / أما أبو حنيفة فقد احتج على وجوب الزكاة في كل ما تنبت الأرض من قليل وكثير بعموم هذه الآية الكريمة التي نحن بصددها . لأن الله قال فيها ( وآتوا حقه يوم حصاده ) الآية وعموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض ) الآية وعموم قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " فيما سقت السماء العشر " الحديث ولم يقبل تخصيصه بحديث ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، لأن القاعدة المقررة في أصوله ( رحمه الله ) أن العام قطعي الشمول والتناول لجميع أفرادها كما أشار له في " مراقي السعود " بقوله :-

وهو على فرد يدل حتما . . . وفهم الاستفراق ليس جزما

بل هو عند الجلب بالرجحان . . . والقطع فيه مذهب النعمان

فما كان أقل من خمسة أوسق يدخل عنده دخولا مجزوما به في عموم الآيات المذكورة ، والحديث . فلا يلزم عنده تخصيص العام بالخاص ، بل يتعارضان وتقديم مادل على الوجوب أولى من تقديم مادل على غيره للاحتياط في الخروج من عهدة الطلب / ( ١ )

---

( ١ ) الأضواء ٢٢٥ / ٢ . وانظر أيضا ١٧ / ٦ ضمن أحكام آية ( الزانية والزاني ) من سورة النور .

ثانيا : المخصصات : مما وجدته في الأضواء من الكلام على المخصصات ما يلي :-

١ - بدل البعض من الكل من المخصصات المتصلة :-

قال ( رحمه الله ) في كلامه على قوله تعالى ( وأسروا النجوى الذين ظلموا ) ما نصه / وفي قوله ( الذين ظلموا ) أوجه كثيرة من الاعراب معروفة ، وأظهرها عندي أنها بدل من الواو في قوله ( أسروا ) بدل بعض من كل وقد تقرر في الأصول أن بدل البعض من الكل من المخصصات المتصلة ، كقوله تعالى ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) فقوله " من " بدل من " الناس " : بدل بعض من كل وهي مخصصة لوجوب الحج بأنه لا يجب الا على من استطاع إليه سبيلا / ( ١ )

٢ - ومن أمثلة المخصصات المنفصلة العرف المقارن للخطاب :

قال ( رحمه الله ) في أحكام قوله تعالى ( يحق الله الربا ) من سورة البقرة ضمن كلامه عن علة الربا ما نصه / قال مقيد ( عفا الله عنه ) :- الاستدلال بحديث معمر المذكور على أن علة الربا الطعم لا يخلو عندي من نظر - والله تعالى أعلم - لأن معمر المذكور لما قال : قد كنت أسمع النبي ( صلى الله عليه وسلم ) يقول ( الطعام بالطعام مثلا بمثل ) قال عقبه : وكان طعامنا يومئذ الشعير كما رواه عنه أحمد ومسلم ، وهذا صريح في أن الطعام في عرفهم يومئذ الشعير وقد تقرر في الأصول أن العرف المقارن للخطاب من مخصصات النص العام وعقده في " مراقي السعدود " بقوله في مبحث المخصص المنفصل عاطفا على ما يخصص العموم :-

والعرف حيث قارن الخطاب . . . ودع ضمير البعض والأسباب / ( ٢ )

ثم ذكر مذهب أحمد وأبي حنيفة وهو أن العلة في الأصناف الأربعة كونها مكيلة

( ١ ) الأضواء ٥٥٥ / ٤ .

( ٢ ) الأضواء ٢٤٩ / ١ ، ٢٥٠ وانظر أيضا ٥٧١ / ٧ ففيه نحو من ذلك غير أنه

قال / والمقرر في أصول مالك أن العرف المقارن . . الخ / ولعل ذلك لأن

الكلام في المسائل التي قال بعض العلماء ان مالكا خالف فيها السنة / .

جنس ثم استدل له ثم قال / وهذا القول أظهرها دليلا (١)

٣ - ولما كان الاستثناء من المخصصات المتصلة وفي بعض مسائله خلاف بين علماء

الأصول أحببت أن أبين رأى الشيخ ( رحمه الله ) فى ثلاث من مسائله هى :-

أ - الاستثناء بعد جمل متعاطفة هل يرجع لجميعها أو للأخيرة فقط ؟

ب - حكم الاستثناء من الاستثناء .

ج - هل الاستثناء المنقطع صحيح واقع أو لا ؟

أما المسألة الأولى فالشيخ ( رحمه الله ) يرى أن الصواب فى رجوع الاستثناء لجميع

الجمل المتعاطفة قبله أو بعضها يحتاج الى دليل منفصل لأن الدليل قد يدل على

رجوعه للجميع أو لبعضها دون بعض وربما دل الدليل على عدم رجوعه للأخيرة التى

تليه . صرح الشيخ ( رحمه الله ) بترجيحه هذا واستدل له بعد أن رد استدلال

داود الظاهرى بقوله تعالى ( أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) على إباحة جمع

الأختين بملك اليمين من خمسة أوجه قال بعد أن بينها مانعه / فهذه الأوجه

الخمسة يرد بها استدلال داود الظاهرى ، ومن تبعه على إباحته جمع الاختين

بملك اليمين ، محتجا بقوله ( أو ما ملكت أيمانهم ) ولكن داود يحتج بآية

أخرى يعسر التخلص من الاحتجاج بها ، بحسب المقرر فى أصول الفقه المالكي

والشافعى والحنبل ، وايضاح ذلك أن المقرر فى اصول الأئمة الثلاثة المذكورين

أنه ان ورد استثناء بعد جمل متعاطفة ، أو مفردات متعاطفة ، أن الاستثناء

المذكور يرجع لجميعها خلافا لأبى حنيفة القائل يرجع الى الجملة الأخيرة فقط ، قال

فى "مراقى السعد" :

وكل ما يكون فيه العطف . . . من قبل الاستثناء فكلا يقفـ

دون دليل العقل أو ذى السمع . . . . . الخ

وانا علمت أن المقرر فى اصول الأئمة الثلاثة المذكورين رجوع الاستثناء لكل

المتعاطفات ، وأنه لو قال الواقف فى صيغة وقفه : هو وقف على بنى تميم وبنى زهرة

والفقراء الا الفاسق منهم ، أنه يخرج من الوقف فاسق الجميع لرجوع الاستثناء الى  
الجميع ، وأن أبا حنيفة وحده هو القائل برجوعه الى الجملة الأخيرة فقط . ولذلك لم  
يقبل شهادة القاذف ، ولو تاب وأصلح ، وصار أعدل أهل زمانه لأن قوله تعالى  
( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابو ) يرجع عنده  
الاستثناء فيه للأخيرة فقط وهي ( وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا ) اي فقد  
زال عنهم اسم الفسق ، ولا يقبل رجوعه لقوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا )  
الا الذين تابو ، فاقبلوا شهادتهم بل يقول : لا تقبلوا لهم شهادة أبدا مطلقا  
بلا استثناء لا اختصاص الاستثناء عند الجملة الأخيرة ، ولم يخالف أبو حنيفة  
أصوله في قوله ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله  
الا بالحق ولا يزنون ) الى قوله ( الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ) الآية  
فان هذا الاستثناء راجع لجميع الجمل المتعاطفة قبله عند أبي حنيفة ، وغيره . ولكن  
أبا حنيفة لم يخالف فيه أصله لأن الجمل الثلاث المذكورة جمعت في الجملة الأخيرة  
التي هي ( ومن يفعل ذلك يلق أثاما ) لأن الإشارة في قوله : ذلك راجعة الى  
الشرك ، والقتل والزنى في الجمل المتعاطفة قبله فشملت الجملة الأخيرة معاني  
الجمل قبلها ، فصار رجوع الاستثناء لها وحدها ، عند أبي حنيفة ، على أصله  
المقرر : مستلزما لرجوعه للجميع .

وانا حققت ذلك فاعلم أن داود يحتج لجواز جمع الأختين بملك اليمين أيضا ،  
برجوع الاستثناء في قوله ( الا مملكت ايمانكم ) لقوله ( وأن تجمعوا بين الأختين )  
فيقول : قوله تعالى ( وأن تجمعوا بين ) وقوله ( والمحصات من النساء )  
يرجع كل منهما الاستثناء في قوله ( الا مملكت ايمانكم ) فيكون المعنى : وحرم  
عليكم أن تجمعوا بين الأختين الا ما ملكت ايمانكم فلا يحرم عليكم فيه الجمع بينهما ،  
وحرمت عليكم المحصات من النساء ، الا مملكت ايمانكم ، فلا يحرم عليكم وقصد  
أوضحنا معنى الاستثناء من المحصات في محله من هذا الكتاب المبارك ، وبهذا  
تعلم أن احتجاج داود برجوع الاستثناء في قوله ( الا مملكت ايمانكم ) الى قوله

( وأن تجمعوا بين الأختين ) جار على أصول المالكية والشافعية والحنابلة ، فيصعب عليهم التخلص من احتجاج داود هذا .

قال مقيد ( عفا الله وغفر له ) : الذى يظهر لى أن الجواب عن استدلال داود المذكور من وجهين .

الأول منها : أن فى الآية نفسها قرينة مانعة من رجوع الاستثناء ، الى قوله ( وأن تجمعوا بين الأختين ) لما قدمنا من أن قوله ( الا ما ملكت أيمانكم ) أى بالسبى خاصة مع الكفر ، وأن المعنى " والمحصات من النساء ، الا ما ملكت أيمانكم " أى وحرمت المتزوجات من النساء ، لأن المتزوجة لا تحل لغير زوجها الا ما ملكت أيمانكم بالسبى مع الكفر فان السبى يرفع حكم الزوجية عن المسبية ، وتحل لسابيهما بعد الاستبراء كما قال الفرزدق :

و ذات حليل أنكحتها رماحنا . . . . . خلال لمن يبنى بها لم تطلق

وانا كان ملك اليمين فى قوله : ( الا ما ملكت أيمانكم ) فى السبى خاصة كما هو مذهب الجمهور كان ذلك مانعا من رجوعه الى قوله : ( وأن تجمعوا بين الأختين ) لأن محل النزاع فى ملك اليمين مطلقا ، وقد قدمنا فى سورة النساء أن قول من قال : ( الا ما ملكت أيمانكم ) مطلقا ، وأن بيع الأمة طلاقها أنه خلاف التحقيق وأوضحنا الأدلة على ذلك .

الوجه الثانى : هو أن استقراء القرآن يدل على أن الصواب فى رجوع الاستثناء لجميع الجمل المتعاطفة قبله أو بعضها ، يحتاج الى دليل منفصل ، لأن الدليل قد يدل على رجوعه للجميع أو بعضها ، دون بعض . وربما دل الدليل على عدم رجوعه للأخيرة التى تليه . وانما كان الاستثناء ربما كان راجعا لغير الجملة الأخيرة التى تليه ، تبين أنه لا ينبغى الحكم برجوعه الى الجميع الا بعد النظر فى الأدلة ومعرفة ذلك منها ، وهذا القول الذى هو الوقف عن رجوع الاستثناء الى الجميع أو بعضها المعين ، دون بعض ، الا بدليل مروي عن ابن الحاجب من المالكية والفزالي من الشافعية ، والآمدى من الحنابلة ، واستقراء القرآن يدل على أن هذا القول هو الاصح ، لأن الله يقول ( فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول )

الآية وإذا ردنا هذه المسألة الى الله ، وجدنا القرآن دالا على صحة هذا القول  
وبه يندفع أيضا استدلال داود .

فمن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى : ( فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى  
أهلها الا أن يصدقوا ) فلا استثناء راجع للدية ، فهي تسقط بتصدق مستحقها بها ،  
ولا يرجع لتحرير الرقبة قولاً واحداً ، لأن تصدق مستحق الدية بها لا يسقط كفارة  
القتل خطأ .

ومنها قوله تعالى : ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً  
وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا ) الآية فلا استثناء لا يرجع لقوله ( فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ) لأن القاذف اذا تاب لا تسقط توبته حد القذف وما يروى عن الشعبي  
من أنها تسقطه ، خلاف التحقيق الذي هو مذهب جماهير العلماء .

ومنها قوله تعالى : ( فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا  
منهم ولياً ولا نصيراً الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق ) .

فلا استثناء في قوله : ( الا الذين يصلون الى قوم ) الآية لا يرجع قولاً واحداً ،  
الى الجملة الأخيرة ، التي تليها أعني قوله تعالى : ( ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً )  
لأنه لا يجوز اتخاذ ولي نصير من الكفار أبداً ، ولو وصلوا الى قوم بينكم وبينهم ميثاق ،  
بل الاستثناء راجع للأخذ والقتل في قوله : ( فخذوهم واقتلوهم ) والمعنى : فخذوهم  
بالأسر واقتلوهم الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، فليس لكم اخذهم  
بأسر ولا قتلهم لأن الميثاق الكائن لمن وصلوا اليهم يمنع من اسرهم وقتلهم —  
كما اشترطه هلال بن عويمر الأسلمي في صلحه مع النبي ( صلى الله عليه  
وسلم ) كما ذكروا أن هذه الآية : نزلت فيه وفي سراقه بن مالك المدلجي ، وفي  
بنى جذيمة بن عامر وإذا كان الاستثناء ربما لم يرجع لأقرب الجمل اليه في القرآن  
العظيم : الذي هو في الطرف الأعلى من الاعجاز تبين أنه ليس نصاً في الرجوع  
الى غيرها .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ( ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان  
الا قليلاً ) على ما قاله : جماعات من المفسرين ، لأنه لولا فضل الله ورحمته —

لا تتبعوا الشيطان . كلا بدون استثناء قليل أو كثير كما ترى .

واختلفوا في مرجع هذا الاستثناء ، فقيل : راجع لقوله : ( أذاعوا به ) .

وقيل : راجع لقوله ( لعلمه الذين يستنبطونه منهم ) وإذا لم يرجع للجملـة

التي تليه ، لم يكن نصا في رجوعه لغيرها .

وقيل : ان هذا الاستثناء راجع للجملـة التي تليه . وأن المعنى : ولولا فضل

الله عليكم ورحمته بارسال محمد ( صلى الله عليه وسلم ) لا تبعتم الشيطان فـى

الاستمرار ، علة ملـة آباءكم من الكفر ، وعادة الأوثان الا قليلا كمن كان على ملـة

ابراهيم في الجاهلية ، كزيد بن نغيل وقس بن ساعدة وورقة بن نوفل ، وأمـثالهم

وذكر ابن كثير أن عبد الرزاق روى عن معمر عن قتادة في قوله : ( لا تبعتم الشيطان

الا قليلا ) معناه لا تبعتم الشيطان كلا ، قال : والعرب تطلق القلة ، وتريد بها العدم

واستدل قائل هذا القول بقول الطرمـاح بن حكيم يمدح يزيد بن المهلب .

أشم ندى كثير النسـواى . . . قليل المـثالب والقاد حـه

يعنى : لا مثبـة فيه ، ولا قاذحة . وهذا القول ليس بظاهر كل الظهـور

وان كانت العرب تطلق القلة في لغتها ، وتريد بها العدم كقولهم : مررت بأرض

قليل بها الكراث والبصل ، يعنون لا كراث فيها ولا بصل . ومنه قول ذى الرمة :

انيخت فألقت بلدة فوق بلدة . . . قليل بها الأصوات الا بغامها

يريد : أن تلك الغلاة لا صوت فيها غير بغام ناقتـه . وقول الآخر :

فما بأس لوردت علينا تحية . . . قليلا لدى من يعرف الحق عابها

يعنى لاعاب فيها : أى لا عيب فيها عند من يعرف الحق ، وأمـثال هذا كثير فى

كلام العرب ، وبـالآيات التي ذكرنا تعلم : أن الوقف عن القطع برجوع الاستثناء

لجميع الجمل المتعاطفة قبله الا لدليل ، هو الذى دل عليه القرآن فى آيات

متعددة ، وبدلالتها يرد استدلال داود المذكور أيضا والعلم عند الله تعالى / ( ١ )

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٦٣ - ٧٦٨ أحكام قوله تعالى ( الا على أزواجهم أو ما ملكت

أيـمانهم ) من سورة المؤمنون .



وفى المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات  
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء . . . ) الآية من سورة النور بسط المسألة بنحو ما ذكره  
هنا وزاد قوله ( رحمه الله ) :- ( ومن قال كقول أبي حنيفة من أهل العلم : القاضى  
شريح ، وابراهيم النخعى ، وسعيد بن جبير ، ومكحول ، وعبد الرحمن بن زيد بن  
جابر ، وقال الشعبى والضحاك : لا تقبل شهادته الا اذا اعترف على نفسه بالكذب  
قاله ابن كثير )<sup>(١)</sup> وقوله ( ولا يبعد أنه ان تجرد من القرائن والأدلة كان ظاهرا  
فى رجوعه للجميع )<sup>(٢)</sup>

أما المسألة الثانية فالشيخ ( رحمه الله ) يرى جواز الاستثناء من الاستثناء قال  
( رحمه الله ) فى كلامه على قوله تعالى فى سورة الحجر ( الا لآل لوط انا لمنجوههم  
أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ) ما نصه :- / تنبيه :- فى هذه الآية  
الكريمة دليل واضح لما حققه علماء الأصول من جواز الاستثناء من الاستثناء لأنــه  
تعالى استثنى آل لوط من اهلاك المجرمين بقوله : ( الا آل لوط انا لمنجوههم  
أجمعين ) ثم استثنى من هذا الاستثناء امرأة لوط بقوله : ( الا امرأته قدرنا انها  
لمن الغابرين ) وبهذا تعلم أن قول ابن مالك فى الخلاصة :

✽ وحكمها فى القصد حكم الأول ✽

ليس صحيحا على اطلاقه وأوضح مسألة تعدد الاستثناء بأقسامها صاحب "مراقى

السعود " فى مبحث المخصص المتصل بقوله :

وذا تعدد بعطف حصل . . . . . بالاتفاق مسجلا للـأول  
الا فكل للذى به اتصل . . . . . ولكها مع التساوى قد بطل  
ان كان غير الأول المستغرقا . . . . . فالكل للمخرج منه حقيقا  
وحيثما استغرق الأول فقط . . . . . فألغ واعتبر بخلف فى النمط<sup>(٣)</sup> /

( ١ ) الأضواء ٩٠ / ٦

( ٢ ) الأضواء ٩٢ / ٦

( ٣ ) الأضواء ١٥٥ / ٣ ، ١٥٦ الكلام على الآية المذكورة من سورة الحجر .

أما المسألة الثالثة فالشيخ ( رحمه الله ) يرى صحة وقوع الاستثناء المنقطع

وفاقا لجماهير الأصوليين وخلافا للامام أحمد وبعض الشافعية قال ( رحمه الله )  
 مبينا ذلك والفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع وما ينبئ على الخلاف في وقوعه من  
 الفروع الفقهية ومبينا ان الخلاف في صحته هو في الحقيقة خلاف لفظي في تنبيهات  
 ثلاث في كلامه على قوله تعالى ( لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما ) من سورة مريم مانصه :  
 / والظاهر أن قوله ( الا سلاما ) استثناء منقطع ، أى لكن يسمعون فيها سلاما  
 لأنهم يسلم بعضهم على بعض ، وتسلم عليهم الملائكة ، كما يدل على ذلك قوله  
 تعالى : ( تحيتهم فيها سلام . . ) الآية ، وقوله : ( والملائكة يدخلون عليهم من  
 كل باب . سلام عليكم بما صبرتم . . ) الآية . كما تقدم مستوفى .

وهذا المعنى الذى أشار له هنا جاء فى غير هذا الموضع أيضا كقوله فى الواقعة  
 ( لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما . الا قليلا سلاما سلاما ) وقد جاء الاستثناء  
 المنقطع فى آيات أخر من كتاب الله ، كقوله تعالى ( وما لهم به من علم الا اتباع  
 الظن . . . ) الآية ، وقوله : ( وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه  
 الأعلى ) ، وقوله : ( لا يدعون فيها الموت الا الموتة الأولى ) ، وكقوله : ( يأبىها  
 الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم . . . )  
 الآية ، الى غير ذلك من الآيات . فكل الاستثناءات المذكورة فى هذه الآيات  
 منقطعة . ونظير ذلك من كلام العرب فى الاستثناء المنقطع قول نابغة ذبيان :

وقفت فيها أصيلا لا أسألهما . . عيت جوابا وما بالربع من أحد

الا الأوارى لأيا ما أبينهما . . والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد

" فالأوارى " التى هى مرابط الخيل ليست من جنس " الأحد " . وقول الفرزدق :

وبنت كريم قد نكحنا ولم يكن . . لها خاطب الا السنان وعامله

وقول جرير العود :

وبلدة ليس بها أنيس . . الا اليعافير والا العيس

" فالسنان " ليس من جنس " الخاطب " و " اليعافير والعيس " ليس واحد

منهما من جنس " الأنيس " . وقول ضرار بن الأزور :

أجاهد ان كان الجهاد غنيمة . . . ولله بالعبد المجاهد أعظم

عشية لا تغنى الرماح مكانها . . . ولا النبل الا المشرفى المصمم

وبهذا الذى ذكرنا تعلم صحة وقوع الاستثناء المنقطع كما عليه جماهير الأصوليين خلافا للامام أحمد بن حنبل وبعض الشافعية القائلين : بأن الاستثناء المنقطع لا يصح ، لأن الاستثناء اخراج ما دخل فى اللفظ ، وغير جنس المستثنى منه لم يدخل فى اللفظ أصلا حتى يخرج بالاستثناء .

#### تنبيهات :

الأول : اعلم أن تحقيق الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع يحصل بأمرين يتحقق بوجودهما أن الاستثناء متصل ، وان اختلف واحد منهما فهو منقطع : الأول - أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو : جاء القوم الا زيدا ، فان كان من غير جنسه فهو منقطع ، نحو : جاء القوم الا حمارا . الثانى : أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه . ومعلوم أن نقيض الاثبات النفي كالعكس ومن هنا كان الاستثناء من النفي اثباتا ، ومن الاثبات نغيا ، فان كان الحكم على المستثنى ليس بنقيض الحكم على المستثنى منه فهو منقطع ولو كان المستثنى من جنس المستثنى منه . ف قوله تعالى ( لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الأولى ) استثناء منقطع على التحقيق ، مع أن المستثنى من جنس المستثنى منه . وكذلك قوله : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وانما كان منقطعا فى الآيتين لأنه لم يحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه . فنقيض : لا يذوقون فيها الموت ) : هو يذوقون فيها الموت . وهذا النقيض الذى هو ذوق الموت فى الآخرة لم يحكم به على المستثنى بل حكم بالذوق فى الدنيا ، ونقيض ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) كلوها بالباطل ولم يحكم به فى المستثنى .

فتحصل أن انقطاع الاستثناء قسمان : أحدهما بالحكم على غير جنس المستثنى منه ، كقولك : رأيت أخويك الا ثوبا . الثانى : بالحكم بغير النقيض ، نحو : رأيت أخويك الا زيدا لم يسافر .

التنبيه الثانى :

اعلم أنه يبنى على الخلاف فى صحة الاستثناء المنقطع بعض الفروع الفقهية ، فلو أقر رجل لآخر فقال : له على ألف دينار الا ثوبا ، فعلى القول بعدم صحة الاستثناء المنقطع يكون قوله ( الا ثوبا ) لغوا وتلزمه الألف كاملة . وعلى القول بصحة الاستثناء المنقطع لا يلغى قوله " الا ثوبا " وتسقط قيمة الثوب من الألف . والذين قالوا تسقط قيمته اختلفوا فى توجيهه على قولين : احدهما - أنه مجاز ، وأنه أطلق الثوب وأراد قيمته . والثانى : أن فيه اضرارا ، أى حذف مضاف ، يعنى : الا قيمة ثوب . فمن قال يقدم المجاز على الاضرار قال " الا ثوبا " مجاز ، أطلق الثوب وأراد القيمة ، كإطلاق الدم على الدية . ومن قال يقدم الاضرار على المجاز قال " الا ثوبا " أى الا قيمة ثوب . واعتمد صاحب " مرقى السعود " تقديم المجاز على الاضرار فى قوله :

وبعد تخصيص مجاز فيلى . . . الاضرار بالنقل على المعول

ومعنى البيت : أن المقدم عندهم التخصيص ، ثم المجاز ، ثم الاضرار ، ثم النقل ، مثال تقديم التخصيص على المجاز اذا احتمل اللفظ كل واحد منهما - قوله تعالى : ( فاقتلوا المشركين ) يحتمل التخصيص ، لأن بعض المشركين كالذميين والمعاهدين أخرجهم دليل مخصص لعموم المشركين . ويحتمل عند القائلين بالمجاز أنه مجاز مرسل ، أطلق فيه الكل وأراد البعض ، فيقدم التخصيص لأمرين : أحدهما : أن اللفظ يبقى حقيقة فيما لم يخرج المخصص ، والحقيقة مقدمة على المجاز الثانى أن اللفظ يبقى مستصحباً فى الأفراد الباقية بعد التخصيص من غير احتياج الى قرينة . ومثال تقديم المجاز على الاضرار عند احتمال اللفظ لكل واحد منهما - قول السميند لعبده الذى هو أكبر منه سنا : أنت أبى ، يحتمل أنه مجاز مرسل ، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . أى أنت عتيق ، لأن الأبوة يلزمها العتيق . ويحتمل الاضرار أى أنت مثل أبى فى الشفقة والتعظيم . فعلى الأول يعتق . وعلى الثانى لا يعتق ومن أمثله المسألة التى نحن بصددها . ومثال تقديم الاضرار على النقل عند

احتمال اللفظ لكل واحد منهما قوله تعالى : ( وحرم الربا ) يحتتمل الاضرار ، أى أخذ الربا وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهمين مثلا . وعلى هذا لو حذف الدرهم الزائد لصح البيع فى الدرهم بالدرهم . ويحتتمل نقل الربا الى معنى العقد ، فيمتنع عقد بيع الدرهم بالدرهمين . ولو حذف الزائد فلا بد من عقد جديد مطلقا .

قال مقيد ( عفا الله عنه ) : وعلى هذين الوجهين اللذين ذكرتهما فى " له على ألف دينار الا ثوبا " وهما الاضرار والنقل يرجع الاستثناء الى كونه متصلا ، لأن قيمة الثوب من جنس الألف التى أقربها . سواء قلنا ان القيمة مضمرة ، او قلنا انها معبر عنها بلفظ الثوب .

### التنبية الثالث :

اعلم أن الخلاف فى صحة الاستثناء المنقطع هو فى الحقيقة خلاف لفظى لأن الذين منعه لم يمنعه بالكلية ، وانما قالوا : انه ليس من الاستثناء الحقيقى ، لأن أداة الاستثناء فيه بمعنى لكن ، فهو الى الاستدراك أقرب منه الى الاستثناء وبعض القائلين بالاستثناء المنقطع يقول : ان الثوب فى المثال المتقدم لفو ، ويعد ندما من المقرب بالألف . والنسبة بين الاستثناء المتصل والمنقطع عند القائلين به قيل انها نسبة تواطؤ . وقيل : انها من قبيل الاشتراك . والى مسألة الاستثناء المنقطع والفرق بينه وبين المتصل أشار فى " مرقى السعود " بقوله :

والحكم بالنقيض للحكم حصل . . لما عليه الحكم قبل متصل

وغيره منقطع ورجحنا . . جوازه وهو مجاز أوضحا

فلتتم ثوبا بعد ألف درهم . . للحذف والمجاز أول للنسب

وقيل بالحذف لدى الاقرار . . والعقد معنى الواو فيه جار

بشركة وبالتواطؤ قالا . . بعض وأوجب فيه الاتصالا

وما ذكرنا من الاستثناء فى قوله تعالى : ( لا يسمعون فيها لفوا الا سلاما )

منقطع هو الظاهر . وقيل : هو من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كقول

نابغة ذبيان :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم . . . بهن فلول من قراع الكتائب  
وقول الآخر

فما يك في من عيب فأنسى . . . جبان الكلب مهزول الغصيل  
وعلى هذا القول فالآية كقوله : ( وما تنقمون منا الا أن آمننا بآيات ربنا . . ) الآية  
وقوله : ( وما نقموا الا أن أغناهم الله ورسوله من فضله ) ونحو ذلك من الآيات كما  
تقدم مستوفى في سورة براءة / ( ١ )

## الفصل الثانى

المطلق والمقيد - وأحوال الاطلاق مع التقييد عنده

المطلق فى اللغة : مأخوذ من مادة تدور على معنى الانفكاك من القيد ( ١ )

وفى الاصطلاح : ذكر الشوكانى له عدة حدود :-

الحد الأول : ما دل على شائع فى جنسه - ( ٢ ) ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة  
لحصر كثيرة ما يدرج تحت أمر ، فيخرج من قيد الدلالة المهملات . ويخرج من قيد  
الشيوع المعارف كلها لما فيها من التعمين اما شخصا نحو زيد وهذا . أو حقيقة نحو  
الرجل وأسامة - أو حصة نحو - فعصى فرعون الرسول - أو استغراقا نحو الرجال - وكذا  
كل عام ولو نكرة نحو كل رجل - ولا رجل .

الحد الثانى : ما دل على الماهية بلا قيد من حيث هي هي من غير أن تكون له  
دلالة على شئ من قيوده ، والمزاد بها عوارض الماهية اللاحقة لها فى الوجود . ( ٣ )

الحد الثالث : هو الدال على الماهية بقيد الوحدة . ( ٤ )

الحد الرابع : هو ما دل على الذات دون الصفات .

وقال الصفي الهندى : المطلق الحقيقي : ما دل على الماهية فقط .

والاضافى مختلف نحو رجل ورقية فانه مطلق بالاضافة الى " رجل عالم " و " رقية  
مؤمنة " ومقيد بالاضافة الى الحقيقي لأنه يدل على واحد شائع وهما قيدان زائدان

( ١ ) شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٩٢ . وانظر لسان العرب ١٠ / ٢٢٥ - ٢٣١ مادة  
" طلق " .

( ٢ ) وعزاه لابن الحاجب واعترض عليه بشموله للنكرة .

( ٣ ) وذكر اعتراضا عليه بالنكرة وذكر رد الاصفهاني فى شرح المحصول بأنه لا يسوى  
بين المطلق والنكرة لأن المطلق الدال على الماهية من حيث هي هي والنكرة  
الدالة على الماهية بقيد الوحدة الشائعة .

( ٤ ) عزاه للامدى وأورد عليه الاعتراض بالتسوية بين المطلق والنكرة .

على الماهية . ( ١ )

والمقيد في اللغة : اسم مفعول قيد أى ضبطه بقيد سواء كان القيد حسيًا أو معنويًا . ( ٢ )

وفي الاصطلاح : قال الشوكاني / هو ما يقابل المطلق على اختلاف هذه الحدود المذكورة في المطلق فيقال فيه : هو ما دل لا على شائع في جنسه فتدخل فيه المعارف والعمومات كلها . أو يقال في حده : هو ما دل على الماهية بقيد من قيودها . أو ما كان له دلالة على شئ \* من القيود / ( ٣ )

وإذا ورد اللفظ مطلقا حمل على إطلاقه ، وإذا ورد مقيدا حمل على تقييده . ( ٤ )

وان ورد مطلقا في موضع مقيدا في آخر فذلك عند الشيخ ( رحمه الله ) له أربعة أحوال ذكرها ( رحمه الله ) عند ذكر خلاف العلماء وحججهم في الرقبة في كفارة الظهار هل يشترط فيها الايمان أو لا يشترط ؟ حيث قال مانصه / وحاصل تحرير المقام في مسألة تعارض المطلق والمقيد أن لها أربع حالات :

الأولى : أن يتحد حكمهما وسببهما معا كتحريم الدم فإن الله قيده في سورة الأنعام بكونه مسفوحا في قوله ( إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا ) وأطلقه عن القيد بكونه مسفوحا في سورة النحل والبقرة والمائدة قال في النحل ( إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ) وقال في البقرة ( إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ) وقال في المائدة ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير . . . ) الآية .

---

( ١ ، ٣ ، ٤ ) ارشاد الفحول ص ١٦٤ ، وانظر تعريفات الأصوليين للمطلق فسي البرهان ١ / ٣٥٦ ، الأحكام للآمدى ٣ / ٣ ، كشف الاسرار ٢ / ٢٨٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢١ ، نشر البنود ١ / ٢٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .  
( ٢ ) هذا حاصل ما يمكن أن يذكر في معنى المقيد لغة بعد النظر في مادة " قيد " في لسان العرب ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٤ .



وجمهور العلماء<sup>(١)</sup> يقولون بحمل المطلق على المقيد في هذه الحالة التي هي اتحاد السبب والحكم معا ولذلك لا يرون بالحمرة التي تعلو القدر من أثر تقطيع اللحم بأسسا لأنه دم غير مسفوح .

قالوا : وحمله عليه أسلوب من أساليب اللغة العربية لأنهم يشبتون ثم يحدفون اتكالا على المثبت ومنه قول قيس بن الخطيم الأنصاري :

نحن بما عندنا وأنت بما . . . عندك راض والرأى مختلف

فحدف ( راضون ) لدلالة ( راض ) عليه . وقول ضابي\* بن الحارث البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله . . . فاني وقياربها لغريب

والأصل فاني غريب وقيار أيضا غريب فحدف إحدى الكلمتين لدلالة الأخرى عليها ، وقول عمرو بن أحرر الباهلي :-

رمانى بأمر كنت منه ووالمدي . . . بريثا ومن أجل الطوي رمانى

يعنى كنت بريثا منه وكان والدي بريثا منه أيضا . وقول النابغة الجعدي :

وقد زعمت بنو سعد بأنني . . . وما كذبوا كبير السن فان

يعنى زعمت بنو سعد أنني فان وما كذبوا . . . الخ وقالت جماعة من أهل الأصول :

ان حمل المطلق على المقيد بالقياس لا بدلالة اللفظ وهو أظهرها . وقيل بالعقل وهو أضعفها وأبعدها .

الحالة الثانية : هي أن يتحد الحكم ويختلف السبب كالمسألة التي نحن بصددها

( ١ ) ذكر الشوكاني في ارشاد الفحول ص ١٦٤ ، ١٦٥ أن القاضي الباقلاني وابن

فورك والقاضي عبد الوهاب والكنيا الطبري وغيرهم نقلوا الاتفاق على حمله في هذه

الحال . وأن ابن برهان نقل في " الأوسط " خلاف أصحاب أبي حنيفة في هذا

القسم وصحح مذهبهم أنه يحمل . وأن أبا زيد الحنفى وأبا منصور الماتريدى نقلوا

أن أبا حنيفة يقول بالحمل في هذه الصورة . وأن الطرسوسى حكى الخلاف فيه

عن المالكية وبعض الحنابلة ورد الشوكاني بأن من جملة من نقل الاتفاق

القاضي عبد الوهاب وهو من المالكية .

فان الحكم فى آية المقيد وآية المطلق واحد وهو عتق رقبة فى كفارة ولكن السبب فيهما مختلف لأن سبب المقيد قتل خطأ وسبب المطلقظهار وشل هذا المطلق يحمل على المقيد عند الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية ولذا شرطوا الايمان فى كفارة الظهار حملا لهذا المطلق على المقيد خلافا لأبى حنيفة ومن وافقه قالوا : ويعتضد حمل هذا المطلق على المقيد بقوله صلى الله عليه وسلم فى قصة معاوية بن الحكم السلمي رضى الله عنه ( اعتقها فانها مؤمنة ) ولم يستفصله عنها هل هي كفارة أولا وترك الاستفصال فى مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم فى الأقوال قال فى "مراقى السمعود" :-

ونزلن ترك الاستفصال . . . منزلة العموم فى الأقوال

الحالة الثالثة : عكس هذه وهي الاتحاد فى السبب مع الاختلاف فى الحكم فقليل يحمل فيه المطلق على المقيد وقيل : لا . وهو قول أكثر العلماء ومثلوا له بصوم الظهار واطعامه فسببهما واحد وهو الظهار وحكمهما مختلف لأن أحدهما تكفير بصوم والاخر تكفير باطعام وأحدهما مقيد بالتتابع وهو الصوم والثاني مطلق عن قيد التتابع وهو الاطعام فلا يحمل هذا المطلق على هذا المقيد . والقائلون بحمل المطلق على المقيد فى هذه الحالة مثلوا لذلك باطعام الظهار فانه لم يقيد بكونه من قبل أن يتماسا مع أن عتقه وصومه قد قيدا بقوله ( من قبل أن يتماسا ) فيحمل هذا المطلق على المقيد فيجب كون الاطعام قبل المسيم وشل له اللخصى بالاطعام فى كفارة اليمين حيث قيد بقوله ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) مع اطلاق الكسوة عن القيد بذلك فى قوله ( أو كسوتهم ) فيحمل هذا المطلق على المقيد فيشترط فى الكسوة أن تكون من أوسط ما تكسون أهليكم .

الحالة الرابعة : أن يختلفا فى الحكم والسبب معا ولا حمل فى هذه اجماعا (١)

( ١ ) قال الشوكانى فى هذه الحال ما نصه / فلا يحمل أحدهما على الاخر بالاتفاق كما حكاه القاضى أبوبكر الباقلانى وإمام الحرمين الجوينى والكنيا الهراسي وابن برهان والامدى وغيرهم / الارشاد ص ١٦٤ .

وهو واضح . وهذا اذا كان المقيد واحدا . أما اذا ورد مقيدان بقيدين مختلفين <sup>فيها</sup> فلا يمكن حمل المطلق على كليهما لتنافي قيديهما ولكن ينظر فيهما . فان كان أحدهما أقرب للمطلق من الآخر حمل المطلق على الأقرب له منهما عند جماعة من العلماء فيقيد بقيده . وان لم يكن أحدهما أقرب له فلا يقيد بقيد واحد منهما ويبقى على إطلاقه ان لا ترجيح بلا مرجح .

ومثال كون أحدهما أقرب للمطلق من الآخر صوم كفارة اليمين فانه مطلق عن قيد التتابع والتفريق مع أن صوم الظهار مقيد بالتتابع في قوله تعالى ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ) وصوم التمتع مقيد بالتفريق في قوله تعالى ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم ) واليمين أقرب الى الظهار من التمتع لأن كلا من صوم الظهار واليمين صوم كفارة بخلاف صوم التمتع فيقيد صوم كفارة اليمين بالتتابع عند من يقول بذلك ولا يقيد بالتفريق الذي في صوم التمتع وقراءة ابن مسعود : <sup>ل</sup>فصيام ثلاثة أيام متتابعات لم تثبت لا جماع الصحابة على عدم كتب متابعات في المصاحف العثمانية .

ومثال كونهما ليس أحدهما أقرب للمطلق من الآخر : صوم قضاء رمضان فان الله تعالى قال فيه ( فعدة من أيام أخر ) ولم يقيد بتتابع ولا تفريق مع أنه تعالى قيد صوم الظهار بالتتابع وصوم التمتع بالتفريق وليس أحدهما أقرب الى صوم قضاء رمضان من الآخر فلا يقيد بقيد واحد منهما بل يبقى على الاختيار ان شاء تابعه وان شاء فرقه والعلم عند الله تعالى <sup>(١)</sup> / فتلخص من هذا النقل أن للمطلق مع المقيد أربعة أحوال :

الأولى : اتحادهما في الحكم والسبب : وحكى عن جمهور العلماء القول بحمل المطلق على المقيد في هذه الحال والقول بأن حمله عليه أسلوب عربي . وحكى عن

( ١ ) الأضواء ٥٤٥ / ٦ - ٥٤٨ نقلا عن / دفع ايها الماضطراب / للشيخ رحمه الله مع زيادة يسيرة منه عليه للايضاح .

جماعة من أهل الأصول أن حمله عليه بالقياس لا بدلالة اللفظ واستظهر هذا القول ، وحكى بصيغة التمييز أن حمله عليه إنما هو بالعقل وقال عن هذا القول ( وهو ——— وأضعفها وأبعدها ) ومثل لهذه الحال بمسألة تحريم الدم حيث ورد في ثلاثة مواضع مطلقا وفي الأنعام مقيدا بكونه سفوحا .

الثانية : عكس الأولى وهي أن يختلفا في الحكم والسبب وحكي الاجماع على أنه لا يحمل المطلق فيها على المقيد - ولم يمثل لها في الأضواء ولكنه مثل لها في موضع آخر بقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فأطلق ولم يقيد بتحديد موضع القطع من اليد مع قوله تعالى ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ) فقيد غسل الأيدي بكونه إلى المرافق فلا يحمل اطلاق اليد في الآية الأولى على التقييد في الآية الثانية اجماعا لا اختلاف الحكم والسبب فالحكم في الأولى قطع وفي الثانية غسل والسبب في الأولى السرقة وفي الثانية القيام إلى الصلاة . ( ١ )

الحال الثالثة : أن يتحد الحكم ويختلف السبب وفي هذه الحال يحمل المطلق على المقيد عند الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية خلافا لأبي حنيفة ومن وافقه القائلين بعدم الحمل ومثل لها بعتق الرقبة فانها مقيدة بالايان في قتل الخطأ ومطلقة في كفارة الظهار .

الحال الرابعة : عكس الثالثة وهي الاتحاد في السبب والاختلاف في الحكم وحكى عن أكثر العلماء القول بعدم حمل المطلق على المقيد فيها وعن بعضهم الحمل . ومثل لها بصوم الظهار وأطعمه فسيبهما واحد وحكمهما مختلف فقيد أحدهما بالتتابع وهو الصوم وأطلق الاطعام عن قيد التتابع وذكر أمثلة أخرى .

ومن أمثلة حمله للمطلق على المقيد في حال اتحادهما في الحكم والسبب قوله ——— رحمه الله ﷻ ولم يبين الله تعالى في هذه الآية أعنى قوله جل وعلا ( وأشهدوا إذا تابعتهم ) اشتراط العدالة في الشهود ولكنه بينه في مواضع أخر كقوله ———

---

( ١ ) سمعت هذا بصوته المسجل في اشرطة الكاسيت من دروس التفسير بالمسجد النبوي .

( من ترضون من الشهداء ) وقوله ( وأشهدوا نوى عدل منكم ) وقد تقرر في الأصول  
( ١ ) أن المطلق يحمل على المقيد كما بيناه في غير هذا الموضع /

ومن أمثله قوله رحمه الله / قول الله تعالى ( ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم  
ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم ) قال بعض العلماء : يعنى اذا أخرجوا التوبة الى حضور  
الموت فتأبوا حينئذ وهذا التفسير يشهد له قوله تعالى ( وليست التوبة للذين يعملون  
السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال انى تبت الان ولا الذين يموتون وهم كفار )  
وقد تقرر في الأصول حمل المطلق على المقيد ولا سيما اذا اتحد الحكم والسبب كما  
هنا / ( ٢ )

ومن أمثله حمل المطلق في قوله تعالى ( ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ) على  
المقيد في قوله تعالى ( ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر . . . ) الآية حيث  
قال بعد ذكر الآيتين ما نصه / ومقتضى الأصول حمل هذا المطلق على هذا المقيد  
فيقيد احباط العمل بالموت على الكفر وهو قول الشافعى ومن وافقه خلافا لمالك القائل  
باحباط الردية العمل مطلقاً والعلم عند الله تعالى / ( ٣ )

ومن أمثله أيضا قوله بعد أن ذكر الأحاديث في الصحيحين في الأمر بقتل الغواسق  
الخمس في الحل والحرم وذكر منها الغراب ما نصه : / والجارى على الأصول تقييد  
الغراب بالأبقع وهو الذى فيه بياض لما روى مسلم من حديث عائشة في عد الغواسق  
الخمس المذكورة ، والغراب الأبقع . والمقرر في الأصول حمل المطلق على المقيد .  
وما أجاب به بعض العلماء من أن روايات الغراب بالاطلاق متفق عليها فهي أصح

( ١ ) الأضواء ٢٦٤ / ١ احكام ( وأشهدوا اذا تبايعتم ) من سورة البقرة .

( ٢ ) الأضواء ٢٨١ / ١ وانظر أيضا الأضواء ١٩٦ / ١ ففيه مثال لذلك من السنة .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٢ احكام ( ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ) الآية من سورة

المائدة وأحال على هذا الموضع في الأضواء ٣٣١ / ٤ .

من رواية القيد بالأبقر لا ينهض ان لا تعارض بين مقيد ومطلق لأن القيد بيان للمراد من المطلق / (١)

ومن أمثله أيضا قوله / وأعلم أن هذا الذي ذكرنا أدلته من الكتاب والسنة من أن الكافر ينتفع بعمله الصالح في الدنيا كبر الوالدين وصلة الرحم وأكرام الضيف والجار والتنفيس عن المكروب ونحو ذلك كله مقيد بحقيقة الله تعالى كما نص على ذلك بقوله ( من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد . . . ) الآية ، فهذه الآية الكريمة مقيدة لما ورد من الآيات والأحاديث وقد تقرر في الأصول أن المقيد يقضي على المطلق ولا سيما إذا اتحد الحكم والسبب كما هنا وأشار له في "مراقى السمعود" بقوله : وحمل مطلق على ذاك وجب أن فيهما اتحد حكم والسبب / (٢)

ومن أمثله عنده أيضا حمل المطلق في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال ( والخفاف لمن لم يجد النعلين ) وفي حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال ( من لم يجد نعلين فليلبس خفين ) على المقيد في حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال ( لا يلبس المحرم القمص . . . ولا الخفاف الا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . . . ) حيث قال / وإطلاق الخفين في حديث ابن عباس وجابر المذكورين يجب تقييده بما في حديث ابن عمر من قطعهما أسفل من الكعبين لوجوب حمل المطلق على المقيد ولا سيما إذا اتحد حكمهما وسببهما كما هنا كما هو مقرر في الأصول / (٣)

(١) الأضواء ١٣٨/٢ أحكام ( أحل لكم صيد البحر ) من سورة المائدة ويلاحظ تصريح الشيخ بأن القيد بيان للمراد من المطلق وهو ما رجحه ابن الحاجب والشوكاني وقيل بل القيد نسخ أي دال على نسخ حكم المطلق السابق . وانظر إرشاد الفحول ص ١٦٥ .

(٢) الأضواء ٤٩٤/٣ الكلام على قوله تعالى ( ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا ) من سورة الاسراء

(٣) الأضواء ٣٦٠/٥ أحكام ( وأن في الناس بالحيج ) من سورة الحج .

ومن أمثله أيضا قوله بعد أن ذكر خلاف العلماء في ركوب الهدى ورجح أنه إن دعت إليه ضرورة جاز والا فلا مستدلا على ذلك بما رواه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ( إركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا ) حيث قال / فهذا الحديث الصحيح فيه التصريح منه صلى الله عليه وسلم بأن ركوب الهدى إنما يجوز بالمعروف إذا ألجأت إليه الضرورة . . . الى أن قال : فهذا المقيد الذي في هذا الحديث تقيد به جميع الروايات الخالية عن القيد لوجوب حمل المطلق على المقيد عند جماهير أهل العلم ولا سيما أن اتحاد الحكم والسبب كما هنا / ( ١ ) .

ومن أمثلة حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم واختلاف السبب قوله رحمه الله : / قوله تعالى ( فتحرير رقبة ) لم يقيد هنا ( رقبة ) بكفارة اليمين بالايمان وقيد به كفارة القتل خطأ . وهذه من مسائل المطلق والمقيد في حالة اتفاق الحكم مع اختلاف السبب وكثير من العلماء يقولون فيه بحمل المطلق على المقيد فتقيد رقبة اليمين ، والظهار بالمقيد الذي في رقبة القتل خطأ حملا للمطلق على المقيد وخالف في ذلك أبو حنيفة ومن وافقه / ( ٢ ) .

ومن أمثلة اتحاد السبب واختلاف الحكم قوله رحمه الله في الفرع السادس عشر من فروع المسألة السابعة عشرة من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم ) وهي مسألة كفارة الظهار حيث قال / اعلم أن أكثر أهل العلم على أن الإطعام لا يجب فيه التتابع لأن الله تعالى أطلقه عن قيد التتابع ولأن أكثر أهل الأصول على أن المطلق لا يحمل على المقيد أن اتحاد سببهما واختلاف حكمهما كما في هذه المسألة ولا سيما على القول الأصح في حمل المطلق على المقيد أنه من قبيل القياس لا متناع قياس فرع على أصل مع اختلافهما ففى

( ١ ) الأضواء ٥ / ٨٠ أحكام ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ١٢٧ أحكام قوله تعالى ( فتحرير رقبة ) من سورة المائدة .

الحكم كما هو معروف في محله / <sup>(١)</sup> ويظهر من هذا المثال أن الشيخ رحمه الله يرى عدم حمل المطلق على المقيد في هذه الحال لأنه عزاء إلى أكثر أهل العلم وأقره ولو كان يرى خلافه لذكر ذلك كما حصل منه ذلك في مواضع أقربها مخالفته لأكثر العلماء القائلين بأن حمل المطلق على المقيد أسلوب عربي حيث رجح أنه بالقياس لا بدلالة اللفظ ويؤكد ذلك قوله ( ولا سيما على القول الأوضح . . . الخ ) وهو يرجح هذا القول فينتج ترجيحه لعدم الحمل ويزيده تأكيداً قوله ( لا متناع قياس فرع على أصل مع اختلافهما في الحكم . فهذه الأمور الثلاثة تدل على أنه يرى عدم الحمل في هذه الحال . فتحصل ما سبق أن الشيخ رحمه الله يرى حمل المطلق على المقيد في حالين : الأولى : أن اتحد سببهما وحكمهما - وفاقاً لجماهير أهل العلم بل قد نقل بعض العلماء الاتفاق عليه كما سبق ذكره .

الثانية : أن اتحد حكمهما واختلف سببهما وفاقاً لجمهور العلماء وخلافه لأبي حنيفة رحمه الله ومن وافقه - ولا يرى حمله عليه في حالين : - الأولى : أن اختلف سببهما وحكمهما - وهذا لا خلاف فيه بين العلماء كما سبق بيانه .

الثانية : أن اختلف حكمهما واتحد سببهما وفاقاً لأكثر أهل العلم . وبعض العلماء كابن قدامة في الروضة يجعلهما حالا واحدة ويقول : لا يحمل أن اختلف حكمهما أي سواء اتحد السبب أو اختلف . وإنما فرق الشيخ بينهما لا اختلاف موقف العلماء منهما فالأولى لا خلاف بينهم في عدم الحمل فيها والثانية : قال بعض العلماء بالحمل فيها والله أعلم .

بقي بعد ذلك أن نقول أن الشيخ رحمه الله لا يحمل المطلق على المقيد وأن اتحد حكمهما إذا وجد دليل يمنع من ذلك الحمل ومن أمثلة ذلك قوله رحمه الله .

---

( ١ ) الاضواء ٦٧/٦ أحكام ( وما جعل أزواجكم . . . ) الآية من سورة الاحزاب .



/ تنبيه : قد علمت مما ذكرنا فى روايات حديث ابن عمر المتفق عليه أن فى بعض رواياته المتفق عليها تقييد أمر الرجال بالاذن للنساء فى الخروج الى المسجد بالليل وفى بعضها الاطلاق وعدم التقييد بالليل وهو أكثر الروايات كما أشار له ابن حجر فى الفتح .

وقد يتبادر للناظر أن الأزواج ليسوا مأمورين بالاذن للنساء الا فى خصوص الليل لأنه أستر ويترجح عنده هذا بما هو مقرر فى الأصول من حمل المطلق على المقيّد فتحمل روايات الاطلاق على التقييد بالليل فيختص الاذن المذكور بالليل .

قال مقيد عفا الله عنه وغفر له : الأظهر عندى تقديم روايات الاطلاق وعدم التقييد بالليل لكثرة الأحاديث الصحيحة الدالة على حضور النساء الصلاة معه صلى الله عليه وسلم فى غير الليل كحديث عائشة المتفق عليه المذكور آنفا الدال على حضورهن معه صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح وهى صلاة نهار لا ليل ولا يكون لها حكم صلاة الليل بسبب كونهن يرجعن لبيوتهن لا يعرفن من الغلس لأن ذلك الوقت من النهار قطعاً لا من الليل وكونه من النهار مانع من التقييد بالليل والعلم عند الله تعالى / (١)

---

(١) الأضواء ٢٣٥/٦ أحكام قوله تعالى / فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه / الآيات من سورة النور .

### الفصل الثالث

#### المبحث الأول : تعريف المجمل والمبين وحكم كل منهما

وضع الشيخ ( رحمه الله ) مقدمة لكتابه ( أضواء البيان ) عرف فيها البيان والاجمال في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين وفرق بين المبهم والمجمل بأن المبهم أعم من المجمل عموما مطلقا وذكر الدليل على التعريف الذي رجحه للمجمل . وبين حكم النص والظاهر والمجمل بعد أن عرف كلا منهما وعرف التأويل استطرادا ، وبين أن اللفظ قد يكون مجملا من وجه واضح الدلالة من وجه آخر فقال في ذلك كله مانعه :-

/ اعلم أولا أن المجمل في اللغة : هو المجموع ، وجملة الشيء مجموعته ، وأما في اصطلاح فقد اختلفت فيه عبارات أهل الأصول ، والتحقيق : أنه هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجح لواحد منهما أو منها على غيره وعرفه في مراقي السعود بقوله :  
ون و وضوح محكم والمجمل هو الذي المراد منه يجهل

وأعلم أن المبهم أعم من المجمل عموما مطلقا ، فكل مجمل مبهم ، وليس كل مبهم مجملا ، فمثل قولك لعبدك : تصدق بهذا الدرهم على رجل ، فيه إبهام وليس مجملا لأن معناه لا اشكال فيه ، لأن كل رجل تصدق عليه به حصل به المقصود ، والدليل على أن المجمل هو ما ذكرنا أن اللفظ لا يخلو من أحد أمرين :

أما أن يدل على معنى واحد لا يحتمل غيره فهو النص نحو : ( تلك عشرة كاملة )

وأما أن يحتمل غيره ، وهذا له حالتان :

الأولى : أن يكون أحد المحتملين أظهر .

والثانية : أن يتساويا بأن لا يكون أحدهما أظهر من الآخر ، فان كان أحدهما

المعنيين أظهر فهو الظاهر ومقابله محتمل ، وان استويا فهو المجمل كما ذكرنا ، وحكم النص أنه لا يعدل عنه الا بنسخ ، وحكم الظاهر أنه لا يعدل عنه الا بدليل أقوى منه يدل على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه الى المحتمل المرجوح ، وحكم المجمل أن يتوقف فيه حتى يدل دليل مبين المقصود من المحتملين ، وصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه الى المحتمل المرجوح هو المعروف في اصطلاح أهل الأصول بالتأويل ،

وسياتى ايضاح أنواع التأويل كلها ان شاء الله تعالى فى آل عمران .

وأعلم أن اللفظ قد يكون واضح الدلالة من وجه مجمل من وجه آخر كقوله تعالى :  
( وآتوا حقه يوم حصاده ) فانه واضح فى ايتاء الحق ، مجمل فى مقداره ، لا احتمال له  
النصف أو اقل أو أكثر ، والى هذا أشار فى مراقى السعود بقوله :

وقد يجى ' الاجمال من وجه ومن وجه يراه ذبا بيان من فطن

وأما البيان فهولغة : اسم مصدر بمعنى التبيين ، وهو الايضاح والاظهار  
كالسلام بمعنى التسليم ، والكلام بمعنى التكليم ، والطلاق بمعنى التطلق ، وقد يطلق  
على المبين والمبين بالكسر والفتح ، ومن أهل الأصول من يطلق البيان على كل ايضاح<sup>(١)</sup>  
سواء أتقدمه خفاء أم لا ، وكثير من الأصوليين لا يطلقون البيان بالاصطلاح الأصولى  
الا على اظهار ما كان فيه خفاء وعليه درج فى مراقى السعود بقوله معرفا للبيان فى  
الاصطلاح :

تصيير مشكل من الجلى وهو واجب على النبى

اذا أريد فهمه وهو مبهم من الدليل مطلقا يجلو المعنى

فكل ما يزيل الاشكال يسمى بيانا فى الاصطلاح بمعنى المبين بالكسر ، وسترى  
ان شاء الله فى هذا الكتاب المبارك من أنواع البيان وأنواع ما به البيان ما فى  
كفاية / (٢)

وما ذكره هنا فى حكم المجمل ذكره أيضا عند ذكره لأدلة القائلين بالقصاص  
بالقسامة حيث ذكروا ما ثبت فى رواية متفق عليها فى حديث سهل وفيها أنه صلى الله  
عليه وسلم قال لأولياء المقتول : ( تحلفون خمسين يمينا وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم  
... ) / قالوا فعلى أن الرواية ( قاتلكم ) فهي صريح فى القود بالقسامة وعلى أنها

(١) وهو الذى جرى عليه الشيخ ( رحمه الله ) فى الأضواء وانظر الاضواء

١٣ / ١ - ٢٨ .

(٢) الأضواء ٣١ / ١ ، ٣٢ .

( صاحبكم ) فهي محتمة لذلك احتمالا قويا - وأجيب من جهة المخالف بأن هذه الرواية لا يصح الاحتجاج بها للشك في اللفظ الذي قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو فرضنا أن لفظ الحديث في نفس الأمر ( صاحبكم ) لا يحتمل أن يكون المراد به المقتول وأن المعنى : تستحقون ديته ، والا حتمال المساوي يبطئ الاستدلال كما هو معروف في الأصول لأن مساواة الاحتمالين يصير بها اللفظ مجملا والمجمل يجب التوقف عنه حتى يرد دليل مبين للمراد منه / (١) والغرض التمثيل والا فالشيخ رحمه الله يرجح القود بالقسامة (٢) فهو يخالف من احتجوا بالقاعدة في تحقيق مناطها ويتفق معهم في صحتها . وصرح بذلك أيضا في كلامه على قوله تعالى : ( وانه لعلم للساعة فلا تترن بها ) وترجيحه أن الضمير ( وانه ) راجع الى عيسى لا الى القرآن ولا الى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بحثا طويلا في اثبات أن عيسى عليه السلام لم يمت بل رفع وفيه نفي دلالة قوله تعالى ( اني متوفيك ) على أن عيسى عليه السلام قد توفي فعلا من أربعة أوجه . وذكر في الوجه الأول مذاهب الأصوليين فيما دار بين الحقيقة اللفوية والحقيقة العرفية . وانها ثلاثة : الأول : تقديم العرفية ، الثاني : تقديم اللفوية ، الثالث : الاجمال لاحتمال هذه وتلك . ثم بين أنه لا دلالة في الآية على موت عيسى عليه السلام على القول الأول والثاني . ثم قال / وأما على القول بالاجمال فالمقرر في الأصول أن المجمل لا يحمل على واحد من معنييه ولا معانيه بل يطلب بيان المراد منه بدليل منفصل وقد دل الكتاب والسنة على أنه لم يمت وأنه حي / (٣)

( ١ ) الأضواء ٥٥٧/٣ أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا ) من سورة الاسراء .

( ٢ ) انظر الأضواء ٥٦١/٣ .

( ٣ ) الأضواء ٢٧٣/٧ سورة الزخرف .

### المبحث الثاني : أسباب الاجمال عنده

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) أسبابا كثيرة للاجمال فى مواضع متفرقة من الأضواء ولكنه أشار الى جملة منها فى مقدمة الكتاب فمما أشار اليه فى مقدمة الكتاب ما يلى :

أولا : الاشتراك وهو ثلاثة أقسام :

١ - الاشتراك فى اسم ومثل له بقوله تعالى ( ثلاثة قروء ) لأن القرء مشترك بين الطهر والحيض <sup>(١)</sup> . وبقوله تعالى ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) لأن العتيق يطلق بالاشتراك على القديم وعلى المعتقد من الجابرة وعلى الكريم وكلها قيل به فى الآية <sup>(٢)</sup> .

٢ - الاشتراك فى فعل ومثل له بقوله تعالى ( والليل اذا عسعس ) فانه مشترك بين اقبال الليل وادباره <sup>(٣)</sup> ، وبقوله تعالى ( ثم الدين كفروا ببرههم يعدلون ) فانه مشترك بين قوله عدل به غيره اذا سواه به وبين قولهم عدل بمعنى مال وصد <sup>(٤)</sup> .

٣ - الاشتراك فى حرف ومثل له بقوله تعالى ( ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ) فان الواو فى قوله : وعلى سمعهم وقوله : وعلى ابصارهم محتملة للعطف على ما قبلها والاستئناف <sup>(٥)</sup> . ومثل له أيضا بقوله تعالى ( والراسخون فى العلم ) فان الواو فيها محتملة للعطف فيكون الراسخون فى العلم يعلمون تأويل المتشابهة ومحتملة للاستئناف فيكون الله تعالى مستأثرا بعلمه دون خلقه <sup>(٦)</sup> . ومثل له أيضا بقوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) فان لفظة ( من ) مشتركة بين التبعيض وابتداء الغاية والأول قال الشافعى وأحمد ( رحمهما الله ) فاشتراطا صعيدا له غبار يعلق باليد ، والثانى قال

( ١ ) الأضواء ٧ / ١

( ٢ ) الأضواء ٨ / ١

( ٣ ) الأضواء ٨ / ١ ، ٩٠

( ٤ ) الأضواء ٩ / ١

مالك وأبوحنيفة ( رحمهما الله ) فلم يشترطا ماله غبار بل أجازا التيمم على الرمل والحجارة .<sup>(١)</sup>

ثانيا : الابهام ، وهو أقسام :

- ١ - ابهام فى اسم جنس جمعا كان أو مفردا . ومثل لاسم الجنس المجموع بقوله تعالى ( فتلقي آدم من ربه كلمات ) ، ومثل لاسم الجنس المفرد بقوله تعالى ( وتمت كلمة ربك الحسنى على بني اسرائيل بما صبروا . . ) الآية . فالكلمات والكلمة مبهمتان جاء بيانهما فى كتاب الله .<sup>(٢)</sup> ومثله قوله تعالى ( ولكن حقّت كلمة العذاب على الكافرين ) ومثل له أيضا بقوله تعالى ( وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم ) وقوله ( حتى يبلغ أشده ) فالعهد والأشد مبهمان جاء بيانهما فى كتاب الله .<sup>(٣)</sup>
- ٢ - ابهام فى اسم جمع ومثل له بقوله تعالى ( كم تركوا من جنات وعيون ، وزروع ومقام كريم ، ونعمة كانوا فيها فاكهين ، كذلك وأورثناها قوما آخرين ) فالقوم اسم جمع وهو مبهم هنا فى سورة الدخان وكذلك فى سورة الأعراف فى قوله تعالى ( وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض . . ) الآية . وجاء البيان عنهم فى كتاب الله .<sup>(٤)</sup> ومن أمثله قوله تعالى ( وصدها ماكنت تعبد — من دون الله انها كانت من قوم كافرين ) فان القوم هنا اسم جمع وهو مبهم جاء بيانه فى كتاب الله .<sup>(٤)</sup>
- ٣ - ابهام فى صلة الموصول ومثل له بقوله تعالى ( أحلت لكم بهيمة الأنعام الا مايتلى عليكم . . ) فقد أبهم المتلوهنا وهو صلة الموصول .<sup>(٤)</sup> ومثل له أيضا بقوله تعالى ( صراط الذين أنعمت عليهم ) فقد أبهم هؤلاء الذين أنعم عليهم .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) الأضواء ٩ / ١ ، ١٠٠ .

( ٢ ) انظر الأضواء ١٠ / ١ .

( ٣ ) انظر الأضواء ١٠ / ١ ، ١١٠ .

( ٤ ) الاضواء ١١ / ١ .

ومثل له أيضا بقوله تعالى ( وتخفي في نفسك ما الله مبديه ) فقد أبهم هذا الذى أخفاه النبى صلى الله عليه وسلم فى نفسه وأبداه الله ، وكل ذلك جاء بيانه فى كتاب الله . ( ١ )

٤ - الابهام فى معنى حرف ومثل له بقوله تعالى : ( وانفقوا مما رزقناكم ) فان لفظة من فيه للتبويض ولكن هذا البعض المدلول عليه بحرف التبويض المأثور بانفاقه مبهم هنا ، وقد بينه تعالى بقوله : ( ويسألك ماذا ينفقون قل العفو ) الآية والعفو الزائد على الحاجة الضرورية . ( ٢ )

ثالثا : الاحتمال فى مفسر الضمير قال الشيخ ( رحمه الله ) : ( وهو كثير ، ومن أمثله قوله تعالى فى سورة العاديات ( وانه على ذلك لشهيد ) فان الضمير يحتمل أن يكون عائدا الى الانسان ، وأن يكون عائدا الى رب الانسان المذكور فى قوله : ( ان الانسان لربه لكنود ) ولكن النظم الكريم يدل على عوده الى الانسان وان كان هو الأول فى اللفظ بدليل قوله بعده : ( وانه لحب الخير لشديد ) فانه للانسان بلا نزاع وتفريق الضمائر بجعل الأول للرب والثانى للانسان لا يليق بالنظم الكريم ) . ( ٢ )

---

( ١ ) انظر الأضواء ١ / ١١ ، ١٢ .

( ٢ ) الأضواء ١ / ١٢ .

### المبحث الثالث : ما هو البيان الذي يرفع الاجمال

يرى الشيخ رحمه الله جواز بيان المتواتر بالاحاد والمنطوق بالمفهوم صرح بذلك وناقش المخالفين فيه بقوله رحمه الله في الترجمة ما نصه / واعلم أن التحقيق جـبـوز بيان المتواتر من كتاب أو سنة بأخبار الاحاد وكذلك يجوز بيان المنطوق بالمفهوم كما قد منا خلافا لقوم منعوا ذلك زاعمين أن المنطوق أظهر من المفهوم ، ولا ظهر لا يبين بالأخفى ، وحكاه الباجي عن أكثر المالكية وأجيب بأنه ما كل منطوق يقدم على المفهوم بل بعض المفاهيم أقوى دلالة على الأمر من دلالة المنطوق عليه ، ألا ترى أن دلالة مفهوم حديث ( في الفتم السائمة زكاة ) عند من لا يرى الزكاة في المعلوفة أظهر في عدم الزكاة في المعلوفة ، من دخولها في عموم منطوق حديث / في أربعين شاة شاة / لأن المفهوم أخص بها وأقوى دلالة فيها من عموم المنطوق ، وإلى هذا أشار في مراقي السعود بقوله :

ومين القاصر من حيث السند أو الدلالة على ما يعتمد

فالبيان بالقاصر سنداً كبيان المتواتر بالاحاد ، والبيان بالقاصر دلالة كبيان المنطوق بالمفهوم كما قد منا ، والمراد بقصوره في الدلالة أغلبية ذلك لا لزومه في كل حال كما أشرنا إليه آنفاً ، وحكى القاضى الباقلانى عن جماعة من العراقيين أن المبين بالفتح ان كان وجوه يعم جميع المكلفين كالصلاة فلا يبين الا بمتواتر ، وإليه أشار فى مراقي السعود بقوله :

وأوجب عند بعض علماء إذا وجوب ذى الخفاء عما

ولا يخفى سقوط هذا القول وأنه لا وجه لرد حديث صحيح دال على بيان نص من غير معارض يدعى أنه لم يتواتر ومنع بيان المتواتر مطلقاً بالاحاد أشد سقوطاً / (١)  
وقد صرح بجواز البيان بما هو دون المبين دلالة وسنداً وذكر أنه المقرر فى الأصول فى الجواب الخامس من أجوبته على الاعتراضات على الاستدلال بحديث أبى داود



الدال على أن نصاب الذهب عشرون دينارا والواجب فيه ربع العشر<sup>(١)</sup> وأحال على ما أوضحه في الترجمة، وصرح بذلك أيضا حين بين أن الجمع في حديث ابن عباس المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال : أراد أن لا يخرج أمته . يجب حمله على الجمع الصوري لوجوب الجمع بين هذا الحديث وأحاديث مواقيت الصلاة ثم قال بعد ذلك / وما يدل على أن الحمل المذكور متعين ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ ( صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء . فهذا ابن عباس راوى حديث الجمع قد صرح بأن مارواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري فرواية النسائي هذه صريحة في محل النزاع مبينة للاجمال الواقع في الجمع المذكور وقد تقرر في الأصول أن البيان بما سنده دون سند المبين جائز عند جماهير الأصوليين . وكذلك المحدثون وأشار إليه في "مراقي السعود" بقوله في مبحث البيان :

وبين القاصر من حيث السند أو الدلالة على ما يعتمده<sup>(٢)</sup>

وحين ذكر الحديث المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ( لا نورث ما تركنا صدقة ) وذكر اعتراضا محصله أن ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم فلا يدخل فيه نبي الله زكريا<sup>(٣)</sup> أجاب عن ذلك من أوجه قال في الثالث منها / ما جاء من الأحاديث صريحا في عموم عدم الارث المالي في جميع الأنبياء . . / ثم ذكر طرفا منها نقلا عن

( ١ ) الاضواء ٢ / ٤٤٢ أحكام قوله تعالى ( والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها . . . ) الآية من سورة التوبة .

( ٢ ) الاضواء ١ / ٣٨٨ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) من سورة النساء .

( ٣ ) لأن ذلك في تفسير قوله تعالى عن زكريا ( واني خفت لموالي من ورائي . . الى قوله يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا ) آية هـ من سورة مريم حيث بين الشيخ رحمه الله أنها وراثة العلم والدين لا المال كما سيأتى .

ابن حجر ثم قال / وهذه الروايات التي أشار لها يشد بعضها بعضا وقد تقرر في الأصول أن البيان يصح بكل ما يزيل الاشكال ولو قرينة أو غيرها كما قد مناه موضحا في ترجمة هذا الكتاب المبارك وعليه فالأحاديث التي ذكرنا تبين أن المقصود من قوله في الحديث المتفق عليه ( لا نورث ) أنه يعني نفسه كما قال عمر، وجميع الأنبياء كما دلت عليه الروايات المذكورة . والبيان إرشاد ودلالة . يصح بكل شيء يزيل اللبس عن النص من نص أو فعل أو قرينة أو غير ذلك قال في ( مراقي السعود ) في تعريف البيان وما به البيان :

تصيير مشكل من الجلي وهو واجب على النبي  
إذا أريد فهمه وهو مبني من الدليل مطلقا يجلو العمى

وهذا الذي قررنا تعلم : أن قوله هنا ( يرثني ويرث من آل يعقوب ) يعني وراثة العلم والدين لا المال / <sup>(١)</sup> وذكر نحو ذلك في الدليل الثاني من أدلة القائلين بأن فسخ الحج إلى العمرة الذي أمر به صلى الله عليه وسلم إنما هو لبيان الجواز وأنه خاص بذلك الركب وتلك السنة حيث ذكر أحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال : ( بل لكم خاصة ) ومنها حديث مسلم عن أبي ذر قال : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . قالوا : ومـراد بالمتعة : فسخ الحج إلى العمرة بدليل رواية أبي داود عن أبي ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وضعف المخالفون هذه الرواية بأن في سندها ابن اسحاق وقد عنعن وهو مدلس . وأجابوا من وجهين :

١ - الاحتجاج بها عند من يحتج بالمرسل من باب أولى وهم الائمة الثلاثة وشاهدنا في الجواب الثاني حيث قال فيه رحمه الله / أن المقصود من رواية أبي داود المذكورة بيان المراد برواية مسلم والبيان يقع بكل ما يزيل الإيهام ولو قرينة

أو غيرها كما هو مقرر في الأصول وقد قدمناه مرارا أيضا / (١) ومثل ذلك قوله رحمه الله في مناقشته لمسألة صوم أيام التشريق للمتمتع العاجز عن الهدى وفاته صيام الأيام الثلاثة قبل يوم النحر ما نصه / ... ولو كان ظاهر الآية (٢) يدل على صومها كما ذكره ابن حجر عن الطحاوي فلا مانع من تخصيص عمومها بالحديث المرفوع (٣) وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك (٤) أن التحقيق جواز تخصيص عموم المتواتر بأخبار الأحاد كما هو معلوم لأن التخصيص بيان (٥) والبيان يجوز بكل ما يزيل اللبس ولهذا كان جمهور العلماء على جواز بيان المتواتر بأخبار الأحاد كتخصيص عموم ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) وهو متواتر بحديث ( لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ) وهو خبر آحاد وقد أكثرنا من أمثله في هذا الكتاب المبارك (٦) وكذلك أجاز الجمهور تخصيص المنطوق بالمفهوم كتخصيص عموم ( في أربعين شاة شاة ) وهو منطوق بمفهوم المخالفة في حديث ( في الغنم السائمة زكاة ) عند من يقول بذلك . والحاصل : أن المبين باسم الفاعل يجوز أن يكون دون المبين باسم المفعول في السند وفي الدلالة واليه أشار في مراقي السعود بقوله :

وبين القاصر من حيث السند أو الدلالة على ما يعتمد

وقد أوضحنا هذا وذكرنا كلام أهل العلم فيه في ترجمة هذا الكتاب المبارك / (٧)

( ١ ) الأضواء ١٤٩/٥ أحكام ( وأن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٢ ) مراده بالآية قوله تعالى ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ) من سورة البقرة .

( ٣ ) مراده بالحديث المرفوع قول عائشة وابن عمر رضي الله عنهم لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى ( أخرجه البخاري .

( ٤ ) انظر الأضواء ٣٢/١ ، ٣٣ .

( ٥ ) وصرح بذلك في ٦٨٦/٢ حيث قال / ومن المعلوم أن التخصيص بيان كما تقرر في الأصول / .

( ٦ ) انظر شيئا من الأمثلة في الأضواء ٣٨٨/١ ، ٤٤٢/٢ ، ٢٠٨/٤ ، ١٤٩/٥ وقد سبق نقلها جميعا .

( ٧ ) الأضواء ٥٥٩/٥ ، ٥٦٠ أحكام الحج من سورة الحج .

ولا مانع عند الشيخ رحمه الله من بيان المدني بالمكي كعكسه صرح بذلك رحمه الله فى تفسيره لقوله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطانا ) حيث قال / لم يبين هنا هل أجاب دعاءهم هذا أولا ؟ وأشار الى أنه أجابه بقوله فى الخطأ ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) الآية وأشار الى أنه أجابه فى النسيان بقوله ( وأما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين ) فانه ظاهر فى انه قبل الذكرى لا اثم عليه فى ذلك ولا يقدح فى هذا أن آية ( وأما ينسينك الشيطان ) مكية وآية ( لا تؤاخذنا ان نسينا ) مدنية ان لا مانع من بيان المدني بالمكي كعكسه . وقد ثبت فى صحيح مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قرأ ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطانا ) قال الله تعالى : نعم / (١)

ومن حيث المنطوق والمفهوم بين الشيخ رحمه الله فى ترجمة الكتاب أن أقسام البيان أربعة قال رحمه الله / وأعلم أن أقسام البيان فى هذا الكتاب المبارك بالنسبة الى المنطوق والمفهوم أربعة لأن كلا من المبين باسم المفعول والمبين باسم الفاعل قد يكون منطوقا وقد يكون مفهوما فالمجموع أربعة من ضرب حالتى المنطوق فى حالتى المفهوم :-

الأولى : بيان منطوق بمنطوق كبيان قوله تعالى ( الا ما يتلى عليكم ) بقوله ( حرمت عليكم الميتة ) الآية .

الثانية : بيان مفهوم بمنطوق كبيان قوله ( هدى للمتقين ) بمنطوق قوله تعالى ( والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عى ) وقوله ( ولا يزيد الظالمين الا خسارا ) .

الثالثة : بيان منطوق بمفهوم كبيان قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة والدم ) الآية بمفهوم آية الأنعام فان تحريم الدم مطلقا منطوق هنا وقوله تعالى فى الأنعام ( أو دما

مسفوحا ) يدل بمفهوم مخالفته على أن غير المسفوح ليس كذلك فبين هذا المفهوم ان المراد بالدم في الآية الأولى غير المسفوح . ومن أمثله بيان قوله ( والزاني ) بمفهوم الموافقة في قوله ( فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) فانه يفهم من مفهوم موافقته أن العبد الذكر كالأمة في ذلك يجلد خمسين فيبين هذا المفهوم أن المراد بالزاني خصوص الحر . . . الى أن قال : ومن أمثلة بيان المنطوق بالمفهوم قوله في الخمر ( رجمن من عمل الشيطان ) فانه يدل على أنها نجسة العين لأن الرجس هو المستقذر الخبيث ويدل له مفهوم قوله في شراب الآخرة ( وسقاهم ربهم شرابا طهورا ) فان مفهومه أن خمر أهل الدنيا ليست كذلك كما قاله الفراء وغير واحد . .

الرابعة : بيان مفهوم بمفهوم ومثاله قوله تعالى ( والمحصنات من الذين أتوا الكتاب ) على القول بأن المراد بالمحصنات الحرائر كما روى عن مجاهد فانه يدل بمفهومه على أن الأمة الكتابية لا يجوز نكاحها . ويدل لهذا أيضا مفهوم قوله تعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم — فتياكم المؤمنات ) مفهوم قوله المؤمنات يدل على منع تزويج الإماء الكافرات ولو عند الضرورة وهو بيان مفهوم بمفهوم كما ترى / ( ١ )

## الفصل الرابع

### المشترك اللفظي - مدى احتجاجة به على معنييه أو معانيه

المشترك : هو اللفظة الموضوعية لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك . قاله الشوكاني رحمه الله ثم قال مبيناً محترزات التعريف / فخرج بالوضع ما يدل على الشيء ، بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز . وخرج بقيد الحيثية : المتواطىء ، فإنه يتناول الماهيات المختلفة لكن لا من حيث هي كذلك بل من حيث أنها مشتركة في معنى واحد / <sup>(١)</sup> وللشيخ ( رحمه الله ) كلام في تعريف المشترك والمتواطىء ، تظهر به العلاقة بينهما . قال في قسم المقدمات المنطقية وهو القسم الأول من كتابه ( آداب البحث والمناظرة ) مانصه : <sup>(٢)</sup> / واعلم أن الكلّي ينقسم تقسيمات مختلفة باعتبارات مختلفة وسنذكر هنا بعض المهم منها : - اعلم أن الكلّي ينقسم باعتبار استواء معناه في أفرادهِ وتفاوتهِ فيها إلى متواطىء ، ومشكك . فالمتواطىء : هو الكلّي الذي استوت أفرادهِ فـ في معناه كالإنسان والرجل والمرأة فإن حقيقة الإنسانية والذكورة والانوثة مستوية في جميع الأفراد وإنما التفاضل بأمور زائدة على مطلق الماهية . والمشكك : هو الكلّي الذي تتفاوت أفرادهِ في معناه بالقوة ، والضعف مثلاً كالنور والبياض فالنور في الشمس أقوى منه فـ في السراج والبياض في الثلج أقوى منه في العاج وهكذا .

وينقسم الكلّي أيضاً باعتبار تعدد سماء وعدم تعدده إلى مشترك ومنفرد : -

فإن كان له سميان فصاعداً يسمى بكل منهما بوضع خاص فهو المشترك كالعميان للباصرة والجارية . والقرء : للظهر والحيض . وهكذا . وإن كان سماء واحداً فهو المنفرد كالإنسان والحيوان فإن الحقيقة الذهنية التي هي معنى اللفظ واحدة وإنما التعدد في الأفراد الخارجية كما تقدم / . ويبدو لي من كلام الشيخ هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً وجهياً فالمشترك أعم من المتواطىء من حيث أنه قد تستوي أفرادهِ فـ في

( ١ ) ارشاد الفحول ص ١٩ .

( ٢ ) آداب البحث والمناظرة ١ / ١٩٠ .

معناه وقد تتفاوت ولكن ذلك بعد ارادة أحد معانيه فالعين الجارية مثلا تتفاوت افرادها في معناها قوة وضعفا فهي من هذه الحيشية ( مشكك ) لا من حيث حقائقها المختلفة التي هي الباصرة والجارية ، والجاسوس والذهب مثلا والقرء عندما يراد به الحيض مثلا تتفاوت افراده في معناه قوة وضعفا وقلة وكثرة . فهو مشكك من هذه الحيشية لا من حيث ان حقائق القرء مختلفة ان هي الطهر والحيض . ومثال كون المشترك متواطأ العين مراد بها الذهب مثلا أو الباصرة أو الجاسوس - فهي من هذه الحيشية متواطىء لا من حيث ان حقائق العين مختلفة كما أسلفت . والمتواطىء أعم من المشترك من حيث انه قد يكون له سميان فصاعدا يسمى بكل منهما بوضع خاص وهو المشترك وقد لا يكون له الا سمي واحد وهو المنفرد وقد سبق التمثيل للمتواطىء المشترك أمما مثال المتواطىء المنفرد فكالا نسان فهو متواطىء من حيث ان حقيقة الانسانية مستوية في جميع الأفراد وهو منفرد من حيث ان الحقيقة الذهنية التي هي سمي اللفظ واحدة وانما التعدد في الأفراد الخارجية هذا مظهر لي في الفرق بينهما والله أعلم. (١)

وقد اختلف العلماء في استعمال المشترك في كل معانيه على مذاهب لخصها ابن النجار في شرح الكوكب المنير حيث قال / وأما ارادة المتكلم باللفظ المشترك استعماله في كل معانيه ففيه مذاهب :

أحدها : وهو الصحيح : يصح كقولنا : العين مخلوقة ويريد جميع معانيها وعلى هذا أكثر الأصحاب (٢) . الى أن قال : ونسب الى الشافعي وقطع به من أصحابه :

(١) للتوسع في هذه المسألة . انظر شرح الكوكب المنير ١/ ١٣٢ - ١٣٥ وقد أحال المحقق في الحاشية الى مواضع بسط هذه المسألة .

(٢) قال محقق شرح الكوكب / انظر هذا القول في هذه المسألة في المستقصى ٢/ ٧١ ، الاحكام للامدى ٢/ ٢٤٢ ، البرهان ١/ ٣٤٣ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢/ ١١١ ، ١١٢ ، التبصرة ص ١٨٤ ، تيسير التحرير ١/ ٢٣٥ ، مختصر البعلبي ص ١١٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الاصلية ص ٢٢٨ ، المنحول ص ١٤٧ ، جمع الجوامع ١/ ٢٩٧ / ٠

ابن ابي هبيرة وشله بقوله تعالى ( ان الله وملائكته يصلون على النبي ) فان الصلاة من الله : الرحمة . ومن الملائكة : الدعاء ، وكذا لفظ ( شهد الله أنه لا اله الا هو ) وشهادته تعالى علمه . وشهادة غيره اقراره بذلك . وقوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ) النكاح : العقد والوطء مراد ان منه اذا قلنا : النكاح مشترك وقطع به الباقلاني ونقله أبو المعالي عن مذهب المحققين وجاهير الفقهاء <sup>(١)</sup> . ويكون اطلاقه على معانيه أو معنويه مجازا لا حقيقته نقله صاحب ( التلخيص ) من الشافعية عن الشافعي واليه ميل امام الحرمين واختاره ابن الحاجب وتبعه في ( جمع الجوامع ) <sup>(٢)</sup> وقيل : حقيقة <sup>(٣)</sup> .

المذهب الثاني : يصح اطلاقه على معنويه أو معانيه بقريئة متصلة

المذهب الثالث : صحة استعماله في معنويه في النفي دون الاثبات لأن الفكرة في سياق النفي تعم <sup>(٤)</sup> .

المذهب الرابع : صحة استعماله في غير مفرد ، فان كان جمعا كاعتدى بالأقراء أو مثني كقراين صح .

المذهب الخامس : صحة استعماله ان تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو قوله

( ١ ) قال محقق الكتاب / انظر المنحول ص ١٤٧ ، المستصفى ٢ / ٧٢ ، ٧٤ ، الاحكام

للأمدى ٢ / ٢٤٢ وما بعدها ، العدة ٢ / ٧٠٣ ، المسودة ص ١٦٦ / .

( ٢ ) قال محققا الكتاب / انظر جمع الجوامع والمعلّى عليه ١ / ٢٩٤ ، مختصر ابن

الحاجب والعضد ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، التبصرة ص ١٨٤ ، البرهان ١ / ٣٤٤ ،

تيسير التحرير ١ / ٢٣٥ / .

( ٣ ) قال المحقق / نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني والمعتزلة : أنه يصح حقيقة

ان صح الجمع ( انظر مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٢ ، تيسير

التحرير ١ / ٢٣٥ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٥ ) .

( ٤ ) قال المحقق / انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٢ ، مختصر البعلبي

ص ١١١ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٣٠ ، المسودة ص ١٦٨ / .



تعالى ( أولاستم النساء ) فان كلا من اللبس باليد والوطء لازم للآخر .

المذهب السادس : يصح استعماله بوضع جديد لكن ليس من اللغة فان اللغة

منعت منه . ( ١ )

المذهب السابع : لا يصح مطلقا ، اختاره من أصحابنا القاضي وأبو الخطاب وابن

القيم وحكاه عن الأكثرين / ( ٢ ) ( ٣ )

وقال أيضا / فعلى الجواز : هو ظاهر في معنييه أو معانيه فيحمل على جميعها

لأنه لا تدافع بينها ( ٤ )

( ١ ) قال المحقق / انظر : العضد على ابن الحاجب ١١٢ / ٢ ، المعتمد ٣٢٦ / ١

( ٢ ) قال المحقق / ذهب الى ذلك أصحاب أبي حنيفة كالكرخي وأبوهاشم الجبائي

وأبو عبد الله البصري من المعتزلة والامام الفخر الرازي والغزالي وامام الحرمين

ونقله القرافي عن مالك وأبي حنيفة وفي قول عند الحنفية أن حكم المشتـرك

الوقف . انظر المعتمد ٣٢٤ / ١ ، التبصرة ص ١٨٤ ، الاحكام للامدى ٢٤٢ / ٢

تيسير التحرير ٢٣٥ / ١ ، المستصفى ٧٢ / ٢ ، أصول السرخسى ١٢٦ / ١ ، ١٦٢

كشف الاسرار ٣٩ / ١ ، وما بعدها ٣٣ / ٢ ، أثر الاختلاف في القواعد الاصولية

ص ٢٣٠ ، التمهيد ص ٤٢ ، المسودة ص ١٦٨ / .

( ٣ ) شرح الكوكب المنير ١٨٩ / ٣ - ١٩٢ ، ونقل كلام ابن القيم في ( جلاء الافهام

في الصلاة والسلام على خير الانام ) ومنه قوله ( الأكثرون لا يجوزون استعمال

اللفظ المشترك في معنييه لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز قال : وقد ذكرنا

على ابطال استعمال اللفظ المشترك في معنييه معا بضعة عشر دليلا في مسألة

( القرء ) في كتاب ( التعليق على الاحكام ) .

( ٤ ) قال محقق الكتاب / وهو قول الشافعى وهو كثير في كلام القاضي الباقلانى

وأصحابه وقال العضد : فيحمل عند التجرد عن القرائن عليهما ولا يحمل على

أحدهما خاصة الا بقريئة . العضد على ابن الحاجب ١١٢ / ٢ ، ١١٣ وما بعدها

وانظر مختصر البعلى ص ١١٠ ، المنحول ص ١٤٧ / .

وقيل : هو مجمل ، فيرجع الى مخصص<sup>(١)</sup> / هذه خلاصة أقوال العلماء في المسألة  
 أما الشيخ (رحمه الله) فهو يرى أن التحقيق جواز حمل المشترك على معنييه قال  
 رحمه الله في أحكام قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) بعد أن ذكر الأحاديث المصروفة  
 بوجوب غسل الرجلين ما نصه / والأحاديث في الباب كثيرة جدا وهي صحيحة صريحة  
 في وجوب غسل الرجلين في الوضوء وعدم الاجتزاء بمسحهما<sup>(٢)</sup> . وقال بعض العلماء :  
 المراد بمسح الرجلين غسلهما . والعرب تطلق المسح على الغسل أيضا ، وتقول تمسحت  
 بمعنى : توضأت ومسح المطر الأرض أي غسلها ومسح الله مابك أي غسل عنك الذنوب  
 والأذى . ولا مانع من كون المراد بالمسح في الأرجل هو الغسل ، والمراد به في الرأس  
 المسح الذي ليس يغسل ، وليس من حمل المشترك على معنييه ولا من حمل اللفظ على  
 حقيقته ومجازه لأنهما مسألتان كل منهما منفردة عن الأخرى . مع أن التحقيق جواز حمل  
 المشترك على معنييه كما حققه الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في  
 رسالته في علوم القرآن وحرر أنه هو الصحيح في مذاهب الائمة الأربعة رحمهم الله / فترى<sup>(٣)</sup>  
 الشيخ رحمه الله يصرح بأنه التحقيق في المسألة ، والذي رأيته في رسالة ابن تيمية في  
 علوم القرآن المطبوعة باسم ( مقدمة في أصول التفسير ) ما نصه / . . . واما لكون اللفظ  
 المشترك يجوز أن يراد به معنياه ان قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية  
 والحنبلية وكثير من أهل الكلام . . /<sup>(٤)</sup> قال ذلك ( رحمه الله ) ضمن كلامه عن أسباب

(١) قال المحقق / قال البعلی : وهو ما صرح به القاضي وابن عقيل / مختصر البعلی  
 ص ١١١ ولكن القاضي صرح في مكان أنه مجمل وصرح في مكان آخر أنه عام . انظر  
 العدد ١ / ١٤٥ ، ٢ / ٥١٣ / ٥

(٢) شرح الكوكب المنير ٣ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣) قال ذلك جوابا عن اعتراض حاصله : أن قراءة الجر الدالة على مسح الرجلين في  
 الوضوء هي المبنيه لقراءة النصب . حيث أجاب بأن ذلك تأباه السنة ثم ذكر  
 الأحاديث ثم قال ما بعاليه .

(٤) الاضواء ٢ / ١٤١٥٤ أحكام قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) من سورة المائدة .

(٥) مقدمة في أصول التفسير ص ٥٠ ، ٥١ .

تنازع السلف في التفسير وليس في كلامه ( رحمه الله ) ما يفيد ما ذكره الشيخ وقد قرأت الرسالة كاملة فلم أَر فيها ما ذكره الشيخ فلعلة يقصد رسالة غيرها في علوم القرآن . ومن المواضع التي صرح فيها بترجيحه في هذه المسألة قوله ( رحمه الله ) في أحكام قوله تعالى ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) بعد أن ساق أقوال أهل العلم وأدلتهم في مسألة نكاح الزانية والزانية ومناقشتها قال ( رحمه الله ) ما نصه :- / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : هذه الآية الكريمة من أصعب الآيات تحقيقا - لأن حمل النكاح فيها على التزويج لا يلائم نكح المشركة والمشرک ، وحمل النكاح فيها على الوطء لا يلائم الأحاديث الواردة المتعلقة بالآية فانها تعين أن المراد بالنكاح في الآية : التزويج ولا أعلم مخرجا واضحا من الأشكال في هذه الآية الا مع بعض تعسف . وهو أن أصح الأقوال عند الأصوليين كما حرره أبو العباس بن تيمية في رسالته في علوم القرآن وعزاه لأجلاء علماء المذاهب الأربعة هو جواز حمل المشترك على معنئيه أو معانيه . فيجوز أن تقول عد اللصوص البارحة على عين زيد وتعنى بذلك أنهم عوّروا عينه الباصرة وعوّروا عينه الجارية وسرقوا عينه التي هي ذهبه أو فضته - وإذا علمت ذلك فاعلم أن النكاح مشترك بين الوطء والتزويج خلافا لمن زعم أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر كما أشرنا له سابقا . وإذا جاز حمل المشترك على معنئيه فيحمل النكاح في الآية على الوطء وعلى التزويج معا . ويكون ذكر المشركة والمشرک على تفسير النكاح بالوطء دون العقد وهذا هو نوع التعسف الذي أشرنا له ، والعلم عند الله تعالى . وأكثر أهل العلم على إباحة تزويج الزانية والمائعون لذلك أقل وقد عرفت أدلة الجميع / (١)

ومما له تعلق بهذا الفصل قوله ( رحمه الله ) ضمن جوابه عن استدلال بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( دعى الصلاة أيام أقرائك ) على أن المراد بالقراءة في قوله تعالى ( ثلاثة

---

( ١ ) الأضواء ٦ / ٨١ ، ٨٢ أحكام قوله تعالى ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة . . ) الآية من سورة النور . وقد أحال على هذا الموضوع في الأضواء ٧ / ٦٦٠ في تفسير قوله تعالى ( والذاريات نذروا . . . وان الدين لواقع ) .

قروء) الحيضات لأنها هي المرادة في الحديث بلا خلاف - وأجاب الشيخ عن ذلك بأن ارادتها في الحديث لا يمنع ارادة الأطهار في الآية ثم قال مانصه / والحق الذي لا شك فيه أن المشترك يطلق على كل واحد من معنييه أو معانيه في الحال المناسبة لذلك ، والقروء في حديث ( دعي الصلاة أيام أقرائك ) مناسب للحيض دون الطهر لأن الصلاة إنما تترك في وقت الحيض دون وقت الطهر ولو كان إطلاق المشترك على أحد معنييه يفيد منع إطلاقه على معناه الآخر في موضع آخر لم يكن في اللفظة اشتراك أصلاً . لأنه كلما أطلق على أحدهما منع إطلاقه له على الآخر فيبطل اسم الاشتراك من أصله . . . / (١) الخ كلامه ( رحمه الله ) وهو واضح . هذا ما وقفت عليه من كلام الشيخ في الأضواء مما له صلة بهذا الفصل . وقد قال الشوكاني في "إرشاد الفحول" بعد أن ذكر أدلة من جواز حمله على معنييه أو معانيه وناقشها ما نصه / إذا عرفت هذا لاح لك عدم جواز الجمع بين معنى المشترك أو معانيه ولم يأت من جوزه بحجة مقبولة / ثم ذكر الأقوال الأخرى في المسألة وقد سبق ذكرها والله أعلم .

---

( ١ ) الأضواء ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ أحكام قوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

قروء ) من سورة البقرة .

## الفصل الخامس

### المبحث الأول

#### المفهوم، أقسامه ومدى احتجاجة بكل قسم

عرفه الشيخ ( رحمه الله ) وعرف المنطوق بقوله / وتعريفها المشهور عند أهل الأصول هو أن المنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم : ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق / .<sup>(١)</sup>

وَصَّحَ ( رحمه الله ) في مواضع عدّة من الأضواء بأن المنطوق مقدم على المفهوم<sup>(٢)</sup> عند تعارضهما وعدم إمكان الجمع بينهما - وصرح أيضا بجواز تخصيص المنطوق بالمفهوم وعزاه للجمهور قال ( رحمه الله ) : / وكذلك أجاز الجمهور تخصيص المنطوق بالمفهوم كتخصيص عموم ( في أربعين شاة شاة ) وهو منطوق بمفهوم المخالفة في حديث ( فسي الغنم السائمة زكاة ) عند من يقول بذلك /<sup>(٣)</sup> وقد بين قسبي المفهوم وعرفهما وبين أقسامهما بقوله / أما المفهوم فهو قسمان : ١ - مفهوم موافقة ٢ - مفهوم مخالفة . أما مفهوم الموافقة فهو ما يكون فيه السكوت عنه موافقا لحكم المنطوق مع كون ذلك مفهوما من لفظ المنطوق . . . إلى أن قال : وهو أربعة أقسام : لأن السكوت عنه تارة يكون أولى بالحكم من المنطوق . وتارة يكون مساويا وكلا هذين القسمين يكون ظنيا وقطعيا . . . إلى أن قال : وأما مفهوم المخالفة فهو أن يكون السكوت عنه مخالفا لحكم المنطوق . . . ويسمى دليل الخطاب وتنبيه الخطاب ، وهو ثمانية أقسام : - مفهوم الحصر والغاية والشرط ، والوصف ، والعدد والظرف زمانا كان أو مكانا ومفهوم العلة ومفهوم اللقب / .<sup>(٤)</sup>

وقد حكى الإجماع على أن قسمة المفهوم ثنائية وذكر أقسام مفهوم المخالفة حيث قال

- 
- ( ١ ) المذكرة في أصول الفقه للشيخ ( رحمه الله ) ص ٢٣٤ .  
 ( ٢ ) ستأتي أقواله ونماذج على ذلك في أسباب الترجيح عنده في باب التعارض والترجيح  
 ( ٣ ) الأضواء ٥٦٠ / ٥ أحكام ( وأن في الناس بالحج ) من سورة الحج .  
 ( ٤ ) مذكرة أصول الفقه ص ٢٣٧ - ٢٣٩ مع اختصار وحذف الأمثلة ومناقشتها .

/ ولا يخفى أنا إذا أردنا تحقيق هذا المفهوم المدعى <sup>(١)</sup> وجدناه معدوما من أصله للاجماع على أن قسمة المفهوم ثنائية إما أن يكون مفهوم موافقة أو مخالفة ولا ثالث. ولا يدخل هذا المفهوم المدعى في شيء من أقسام المفهومين أما عدم دخوله في مفهوم الموافقة بقسميه فواضح وأما عدم دخوله في شيء من أنواع مفهوم المخالفة فلأن عدم دخوله في مفهوم الحصر أو الغاية أو العدد أو الظرف واضح فلم يبق من أنواع مفهوم المخالفة يتوهم دخوله فيه إلا مفهوم الشروط واللقب فليس دخولا في واحد منهما فظهر عدم دخوله فيه أصلا <sup>(٢)</sup> ثم بين وجه توهم دخوله فيهما وأجاب عنه . ومن أمثلة مفهوم الموافقة في الأضواء ما يلي :-

( ١ - قوله ( رحمه الله ) في الكلام على قوله تعالى ( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) مانصه / وقد أشار تعالى في موضعين إلى أن هذا الظرف - يعني قوله تعالى ( فوق اثنتين ) - لا مفهوم مخالفة له وأن للبتين الثلثين أيضا - . . . ثم ذكر الأول وأوضحه ثم قال : الموضع الثاني : هو قوله تعالى في الاختين ( فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) لأن البنت أسرحما وأقوى سببا في الميراث من الأخت بلا نزاع . فإذا صرح تعالى : ( بأن للأختين الثلثين علم أن البنتين كذلك من باب أولى . وأكثر العلماء على أن فحوى الخطاب أعنى مفهوم الموافقة الذي المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس خلافا للشافعي وقوم كما علم في الأصول فالله تبارك وتعالى لما بين أن للأختين الثلثين أفهم بذلك أن البنتين كذلك من باب أولى وكذلك لما صرح أن لما زاد عن اثنتين من

( ١ ) مراده بالمفهوم المدعى : مفهوم قوله تعالى حاكيا عن منذر الجن في قوله لقومه

( يا قومنا أجيئوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب

أليم ) وكونها دالة على عدم دخول مؤمني الجن الجنة بالمفهوم .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

البنات الثلثين فقط ولم يذكر حكم ما زاد على الاثنتين من الأخوات أفهم أيضا من باب أولى أنه ليس لما زاد من الأخوات غير الثلثين لأنه لما لم يعط للبنات علم أنه لا تستحقه الأخوات فالمسكوت عنه في الأمرين أولى بالحكم من المنطوق به وهو دليل على أنه قصد أخذه منه / (١)

٢ - قوله في الفرع السادس من الفروع المتعلقة بقوله تعالى ( وإذا ضربتم فـ في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا ) الآية على القول بأنها في قصر الرباعية مانص :-

/ الفرع السادس : لا يجوز للمسافر في معصية القصر لأن الترخيص له والتخفيف عليه إعانه له على معصيته ويستدل بهذا بقوله تعالى ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم ) فشرط في الترخيص في الاضطرار إلى أكل الميتة كونه غير متجانف لاثم ويفهم من مفهوم مخالفته أن المتجانف لاثم لا رخصة له والعاصي بسفره متجانف لاثم والضرورة أشد في اضطرار المخمصة منها في التخفيف بقصر الصلاة . ومنع ما كانت الضرورة إليه الجأ بالتجانف للاثم يدل على منعه به فيما دونه من باب أولى وهذا النوع من مفهوم الموافقة (٢) من دلالة اللفظ عند الجمهور لا من القياس خلافا للشافعي وقوم كما بيناه مرارا في هذا الكتاب وهو المعروف بالفاء الفارق وتنقيح المناط ويسميه الشافعي " القياس في معنى الأصل " وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد .

وخالف في هذه المسألة أبو حنيفة ( رحمه الله ) فقال : يقصر العاصي بسفره كغيره لا طلاق النصوص ولأن السفر الذي هو مناط القصر ليس معصية بعينه وبه قال الثوري والأوزاعي والقول الأول أظهر عندى والله تعالى أعلم / (٣)

( ١ ) الأضواء ٣٠٩ / ١ ، ٣١٠ .

( ٢ ) في الأضواء ( المخالفة ) بدل الموافقة وهو سبق قلم من الشيخ ( رحمه الله ) وصوابه ما أثبت بدليل ما قبله وما بعده .

( ٣ ) الأضواء ٣٧٧ / ١ ، ٣٧٨ .

٣ - قوله عند أحكام قوله تعالى ( فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) الآية ما نصه :- / صرح في هذه الآية الكريمة بأن الأختين يرثان الثلثين والمراد بهما الاختان لغير أم بأن تكونا شقيقتين أو لأب باجماع العلماء . ولم يبين هنا ميراث الثلاث من الأخوات فصاعدا ولكنه أشار في موضع آخر إلى أن الأخوات لا يزدن عن الثلثين ولو بلغ عدد هن ما بلغ وهو قوله تعالى في البنات ( فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) ومعلوم أن البنات أس رحما وأقوى سببا في الميراث من الأخوات فاذا كن لا يزدن على الثلثين ولو كثرن فكذلك الأخوات من باب أولى . وأكثر علماء الأصول على أن فحوى الخطاب أعنى مفهوم الموافقة الذى المسكوت فيه أولى بالحكم من المنطوق من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس خلافا للشافعي وقوم . وكذلك المساوى على التحقيق .

فقوله تعالى ( فلا تقل لهما أف ) يفهم منه من باب أولى حرمة ضربهما وقوله ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) . . الآية يفهم منه من باب أولى أن من عمل مثقال جبل يراه من خيرا أو شر . وقوله ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) يفهم منه من باب أولى قبول شهادة الثلاثة والأربعة مثلا من العدول . ونهيه ( صلى الله عليه وسلم ) عن التضحية بالعمراء يفهم منه من باب أولى النهي عن التضحية بالعمياء وكذلك فى المساوى فتحريم أكل مال اليتيم يفهم منه بالمساواة منع إحراقه واغراقه . ونهيه ( صلى الله عليه وسلم ) عن البول فى الماء الراكد يفهم منه كذلك أيضا النهي عن البول فى الماء وصبه فيه . وقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( من أعتق شركا له فى عبد ) . . الحديث يفهم منه كذلك أن الأمة كذلك ولا نزاع فى هذا عند جماهير العلماء وإنما خالف فيه بعض الظاهرية ومعلوم أن خلافهم فى مثل هذا لا أثر له . وذلك تعلم أنه تعالى لما صرح بأن البنات وإن كثرن ليس لهن غير الثلثين علم أن الأخوات كذلك من باب أولى والعلم عند الله تعالى / (١)



٤ - بعد أن ذكر خلاف العلماء في المراد بالكلب العقور هل هو الأسد أو الحية أو الذئب أو كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم كالأسد والنمر والفهد والذئب وهو قول الجمهور أو هو الكلب المتعارف عليه كما هو قول أبي حنيفة ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب . ورجح أن السباع العادية ليست من الصيد فيجوز قتلها للمحرم وغيره في الحرم وغيره مستدلا لذلك برواية أبي داود وأحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد أنه ( صلى الله عليه وسلم ) سئل عما يقتل المحرم فقال : الحية والعقرب والغويسقة ويرى الغراب ولا يقتله والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ثم ذكر تضعيف بعض أهل العلم للحديث وتعقبه من وجهين قال في الثاني منهما ما نصه : - / الوجه الثاني : أنا لو فرضنا ضعف هذا الحديث فإنه يقويه ما ثبت من الأحاديث المتفق عليها من جواز قتل الكلب العقور في الأحرام وفي الحرم . والسبع العادي إما أن يدخل في المراد به أو يلحق به الحاقا صحيحا لا مرا . فيه . وما ذكره الإمام أبو حنيفة ( رحمه الله ) من أن الكلب العقور يلحق به الذئب فقط لأنه أشبه به من غيره لا يظهر لأنه لا شك في أن فتك الأسد والنمر مثلا أشد من عقر الكلب والذئب وليس من الواضح أن يباح قتل ضعيف الضرر ويمنع قتل قويه لأن فيه علة الحكم وزيادة . وهذا النوع من اللاحاق من دلالة اللفظ عند أكثر أهل الأصول لا من القياس خلافا للشافعي وقوم كما قد منا في سورة النساء / (١) .

أما مفهوم المخالفة فقد تكرر احتجاج الشيخ ( رحمه الله ) بأكثر أقسامه ففى الأضواء ورجح عدم الاحتجاج ببعضها كمفهوم اللقب فمن المواضع التي نص فيها على عدم الاحتجاج به ما يلي :-

١ - قوله في المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى ( يسبح له فيها بالغدو والآصال \* رجال ) الآية مانصه : / اعلم أن الضمير المؤنث ففى

( ١ ) الأضواء ٢ / ٤٠ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) . . الآية — من سورة المائدة .

قوله ( يسبح له فيها ) راجع الى المساجد المعبر عنها بالبيوت في قوله ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ) والتحقيق : أن البيوت المذكورة هي المساجد . وإذا علمت ذلك فأعلم أن تخصيصه من يسبح له فيها بالرجال في قوله : ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) يدل بمفهومه على أن النساء يسبحن له في بيوتهن لا في المساجد وقد يظهر للناظر أن مفهوم قوله " رجال " مفهوم لقب . والتحقيق عند الأصوليين أنه لا يحتج به . قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : لا شك أن مفهوم لفظ الرجال مفهوم لقب بالنظر الى مجرد لفظه وأن مفهوم اللقب ليس بحجة على التحقيق كما أوضحناه في غير هذا الموضع . ولكن مفهوم الرجال هنا معتبر وليس مفهوم لقب على التحقيق وذلك لأن لفظ الرجال - وإن كان بالنظر الى مجرد اسم جنس جامد وهو لقب بلا نزاع - فإنه يستلزم من صفات الذكورة ما هو مناسب لاناطة الحكم به والفرق بينه وبين النساء لأن الرجال لا تخشى منهم الغتنة وليسوا بعبود بخلاف النساء . ومعلوم أن وصف الذكورة وصف صالح لاناطة الحكم به الذي هو التسبيح في المساجد والخروج اليها دون وصف الأنوثة .

والحاصل : أن لفظ الرجال في الآية وإن كان في الاصطلاح لقبا فإن ما يشتمل عليه من أوصاف الذكورة المناسبة للفرق بين الذكور والإناث يقتضى اعتبار مفهوم المخالفة في لفظ " رجال " فهو في الحقيقة مفهوم صفة لا مفهوم " لقب " لأن لفظ الرجال مستلزم لأوصاف صالحة لاناطة الحكم به ، والفرق في ذلك بين الرجال والنساء كما لا يخفى / ( ١ ) .

وقد تضمن كلامه هذا أمرين : - ١ - أن مفهوم اللقب ليس بحجة على التحقيق وهذا نص كلامه . - ٢ - أن مفهوم الصفة حجة عنده وهذا يظهر من قوله ( ولكن مفهوم الرجال هنا معتبر وليس مفهوم لقب على التحقيق ) وقوله

( ١ ) الأضواء ٢٢٨ / ٦ أحكام الآية المذكورة من سورة النور .

( فان ما يشتمل عليه من أوصاف الذكورة المناسبة للفرق بين الذكور والاناث يقتضى اعتبار مفهوم المخالفة فى لفظ " رجال " فهو فى الحقيقة مفهوم صفة لا مفهوم لقب ) . أما الأمر الأول وهو عدم الاحتجاج بمفهوم اللقب فقد صرح بترجيحه فى مواضع آخر منها :-

٢ - قوله فى الجواب الثانى عن استدلال بحديث حذيفة فى صحيح مسلم عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال ( فضلنا على الناس بثلاث . . . وذكر منها وجعلت لنا الأرض كلها سجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء ) على تعيين التراب الذى له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد فى التيمم حيث قال مانصه : / الثانى : أن مفهوم التربة مفهوم لقب وهو لا يعتبر عند جماهير الفقهاء وهو الحق كما هو معلوم فى الأصول / ( ١ )

٣ - قوله عند تقريره أن الكبائر لا تنحصر فى سبع مانصه : / التحقيق أنها لا تنحصر فى سبع وأن ما دل من الأحاديث على أنها سبع لا يقتضى انحصارها فى ذلك العدد لأنه إنما دل على نفي غير السبع بالمفهوم وهو مفهوم لقب والحق عدم اعتباره / ( ٢ )

ثم بين عدم اعتباره حتى لو قيل أنه مفهوم عدد لأن زيادة الكبائر عن سبع دل عليها المنطوق وهو مقدم على المفهوم .

٤ - وقد بسط القول فى مفهوم اللقب فى مسألة دخول مؤمنى الجن الجنة ورده على من استدل على عدمه بقوله تعالى ( يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم ) وقد سبق نقل بعض مناقشته لذلك ونقل الآن ما يتعلق بمفهوم اللقب من المناقشة . قال ( رحمه الله ) :- ( وأما وجه توهم دخوله ( ٣ ) فى مفهوم اللقب

( ١ ) الأضواء ٢ / ٣٨ أحكام قوله تعالى ( فتيمموا صعيدا طيبا ) الآية من سورة المائدة

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٩٩ تفسير قوله تعالى ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش )

الآية من سورة الشورى .

( ٣ ) أى دخول مفهوم ( يغفر لكم من ذنوبكم . . . ) فى مفهوم اللقب .

فلأن اللقب في اصطلاح الأصوليين هو ما لم يكن انتظام الكلام العربي دونه  
أعنى المسند اليه سواء كان لقبا أو كنية أو اسما أو اسم جنس أو غير ذلك  
وقد أوضحنا اللقب غاية في المائدة (١) والجواب عن عدم دخوله في مفهوم اللقب  
أن الففران والاجارة من العذاب المدعى بالفرض أنهما لقبان لجنس مصدريهما  
وأن تخصيصهما بالذكر يدل على نفي غيرهما في الآية مسندان لا مسند اليهما  
بدليل أن المصدر كما من في الفعل ولا يستند إلى الفعل اجماعا ما لم يرد مجرد  
لفظه على سبيل الحكاية . ومفهوم اللقب عند القائل به إنما هو فيما إذا كان  
اللقب مسندا إليه لأن تخصيصه بالذكر عند القائل به يدل على اختصاص الحكم  
به دون غيره والا لما كان للتخصيص بالذكر فائدة كما عللوا به مفهوم الصفة .  
وأجيب من جهة الجمهور بأن اللقب ذكر ليتمكن الحكم لا لتخصيصه بالحكم  
إذ لا يمكن الاسناد بدون مسند اليه . وما يوضح ذلك أن مفهوم الصفة الذي  
حمل عليه اللقب عند القائل به إنما هو في المسند اليه لا في المسند لأن المسند  
إليه هو الذي تراعى أفرادها وصفاتها فيقصد بعضها بالذكر دون بعض فيختص  
الحكم بالمذكور . أما المسند فانه لا يراعى فيه شيء من الأفراد والأوصاف أصلا  
وإنما يراعى فيه مجرد الماهية التي هي الحقيقة الذهنية ولو حكمت مثلا على  
الإنسان بأنه حيوان فإن المسند إليه الذي هو الإنسان في هذا المثال يقصد  
به جميع أفرادها لأن كل فرد منها حيوان بخلاف المسند الذي هو الحيوان في  
هذا المثال فلا يقصد به إلا مطلق ماهيته وحقيقته الذهنية من غير مراعاة  
الأفراد لأنه لو روعيت أفرادها لاستلزم الحكم على الإنسان بأنه فرد آخر من أفراد  
الحيوان كالفرس مثلا . والحكم بالمباين على المباين باطل إذا كان إيجابيا

---

( ١ ) هكذا قال ( رحمه الله ) ولم أر في سورة المائدة سوى ما نقلته عنه في المثال الثاني  
من أمثلة مفهوم اللقب ولا يوضح هنا أكثر منه هناك .

باتفاق العقلاء . وعامة النظار على أن موضوع القضية <sup>(١)</sup> إذا كانت غير طبيعية يراعى فيه ما يصدق عليه عنوانها من الأفراد باعتبار الوجود الخارجي ان كانت خارجية أو الذهني ان كانت حقيقية . وأما المحمول <sup>(٢)</sup> من حيث هو فلا تراعى فيه الأفراد البتة ، وإنما يراعى فيه مطلق الماهية . ولو سلمنا تسليما جدليا ان مثل هذه الآية يدخل في مفهوم اللقب فجماهير العلماء على أن مفهوم اللقب لا عبارة به وربما كان اعتباره كفرا كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب في قوله تعالى ( محمد رسول الله ) فقال : يفهم من مفهوم لقبه أن غير محمد ( صلى الله عليه وسلم ) لم يكن رسول الله فهذا كفر باجماع المسلمين . فالتحقيق أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعا ولا لغة ولا عقلا سواء كان اسم جنس أو اسم عين أو اسم جمع أو غير ذلك . فقولك جاء زيد لا يفهم منه

( ١ ) قال الشيخ ( رحمه الله ) في آداب البحث والمناظرة قسم المقدمات المنطقية ص ١٠ ما نصه / وأعلم أن الموضوع في اصطلاح المنطقيين هو المعروف فـى المعاني بالسند اليه وفي النحو بالمبتدأ أو الفاعل والنائب عن الفاعل / وقال في المصدر السابق ص ١٤ ما نصه : / والقضية في الاصطلاح هي التصديق وقد تقدم ايضاحه وتسمى - القضية - والخبر والتصديق وقد قدمنا أنه هو ما يعبر عنه في المعاني بالاسناد الخبرى وفي النحو بالجملة الاسمية أو الفعلية / وقد سبق أن عرف التصديق في ص ٨ بقوله / وأما علم التصديق فهو اثبات أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه بالفعل / .

( ٢ ) قال في المصدر السابق ص ١٠ / والمحمول في اصطلاحهم هو المعروف فـى المعاني بالسند وفي النحو بالخبر أو الفعل / ثم قال / وإنما سمي الموضوع موضوعا لأن المحمول صفة من صفات الموضوع أو فعل من أفعاله والصفة لا بد لها من موصوف والفعل لا بد له من فاعل فالأساس الذى وضع لا مكان اثبات الصفات أو نفيها هو المحكوم عليه . ولذا سمي موضوعا كالأساس للبنيان وسمى الآخر محمولا لأنه كسقف البنيان لا بد له من أساس يبنى عليه . فلو قلت زيد عالم أو زيد ضارب فالعلم صفة زيد والضرب فعله ولا تمكن صفة بدون موصوف ولا فعل بدون فاعل فصار المحكوم عليه كأنه وضع أساسا للحكم فسمي موضوعا وسمى ما يسند اليه من صفات وأفعال محمولا لأنها لا تقوم بنفسها فلا بد لها من أساس تحمل عليه / اهـ .

عدم مجيء عمرو . وقولك رأيت أسدا لا يفهم منه عدم رؤيتك لغير الأسد . والقول بالفرق بين اسم الجنس فيعتبر واسم العين فلا يعتبر لا يظهر . فلا عبرة بقول الصيرفي وأبي بكر الدقاق وغيرهما من الشافعية ولا بقول ابن خويزمنداد وابن القصار ممن المالكية ولا بقول بعض الحنابلة باعتبار مفهوم اللقب لأنه لا دليل على اعتباره عند القائل به إلا أنه يقول : لو لم يكن اللقب مختصا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائده كما علل به مفهوم الصفة لأن الجمهور يقولون : ذكر اللقب ليسند اليه وهو واضح لا إشكال فيه . وأشار صاحب "مراقي السعد" إلى تعريف اللقب بالاصطلاح الأصولي وأنه أضعف المفاهيم بقوله :

أضعفها اللقب وهو ما أبى . . من دونه نظم الكلام العربي ( ١ ) /

وقد تضمن كلامه هذا أمورا منها : -

- ١ - تعريف مفهوم اللقب عند الأصوليين وأنه : ما لم يمكن انتظام الكلام العربي دونه وهو المسند اليه سواء كان لقبا أو كنية أو اسما أو اسم جنس أو غير ذلك .
- ٢ - أن حجة من اعتبره هي قولهم : لو لم يكن اللقب مختصا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائدة .

- ٣ - أن جماهير العلماء ممن قال بالمفهوم على عدم اعتبار مفهوم اللقب ويجيبون عن دليل من اعتبره بقولهم : إنما ذكر اللقب ليتمكن الحكم عليه والاسناد اليه .
- ٤ - أن الشيخ يرى أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعا ولا لغة ولا عقلا سواء كان اسم جنس أو اسم عين أو اسم جمع أو غير ذلك وأن القول بالفرق بين اسم الجنس واسم العين فيعتبر الأول دون الثاني لا يظهر .

هذا خلاصة موقفه من مفهوم اللقب أما بقية أنواع مفهوم —————  
المخالفة السبعة فهو يرى الاحتجاج بها واليك شواهد ذلك وسأبتدىء بأقواها ثم

( ١ ) الأضواء ٧ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، تفسير قوله تعالى ( يا قومنا أجيئوا داعي

الله . . . ) من سورة الأحقاف .

الذى يليه وهكذا مستندا في ذلك الى ترتيب الشيخ لها مبتدئا وناقلا مقرا حيث قال  
( رحمه الله ) ما نصه / ومعلوم أن مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الظرف لأن مفهوم  
الشرط لم يقدم عليه من المفاهيم الا ما قال فيه بعض العلماء : انه منطوق لا مفهوم  
وهو النفي والاثبات و"انما" من صيغ الحصر ، والغاية ، وغير هذا يقدم عليه مفهوم  
الشرط قال في "مراقي السعود" مبينا مراتب مفهوم المخالفة :-

|                           |                         |
|---------------------------|-------------------------|
| اعلاه لا يرشد الا العلماء | فما لمنطوق بضعف انتهى   |
| فالشرط فالوصف الذي يناسب  | فمطلق الوصف الذي يقارب  |
| فعدد ثمة تقديم يلي        | وهو حجة على النهج الجلى |

وقال صاحب "جمع الجوامع" ما نصه :- "سألة : الغاية قيل منطوق والحق  
مفهوم يتلوه الشرط فالصفة المناسبة ، فمطلق الصفة غير العدد ، فالعدد ، فتقديم  
المعمول ... الخ / (١)

ومن خلال كلامه هذا يتبين أن ترتيبها حسب قوة الاحتجاج بها كما يلي :-

١ - النفي والاثبات من مفهوم الحصر وقال بعض العلماء انه منطوق لا مفهوم  
وبذلك جزم الشيخ ( رحمه الله ) في "مذكرة أصول الفقه" حيث قال / وأقوى صيغ  
الحصر "النفي والاثبات" نحو "لا اله الا الله" فالأصوليون يقولون منطوقها نفى  
الالهية عن غيره جل وعلا ومفهومها اثباتها له وحده جل وعلا والبيانين يعكسون ،  
قلت : الحق الذى لا شك فيه : أن النفي والاثبات كلاهما منطوق صريح فلفظة "لا"  
صريحة فى النفي ، ولفظة "الا" صريحة فى الاثبات . فعند مثل هذا من المفهوم غلط  
فيما يظهر لي وقد نبه عليه صاحب "نشر البنود" وانما يكون للحصر مفهوم فى الأدوات  
الأخر نحو : انما ، وتقديم المعمول وتعريف الجزأين ونحو ذلك / (٢)

٢ - ما انتهى الى المنطوق بضعف : أى ما قال بعض العلماء انه منطوق والراجع

(١) الاضواء ١/ ٣١٠ ، ٣١١ ، أحكام قوله تعالى "فان كن نساء" فوق اثنتين فلهن

ثلثا ما ترك ... الآية من سورة النساء .

(٢) المذكرة ص ٢٣٨ .

أنه مفهوم . وهو " انما " من أدوات الحصر . ومفهوم الغاية .

٣ - مفهوم الشرط .

٤ - مفهوم الوصف المناسب .

٥ - مفهوم مطلق الوصف .

٦ - مفهوم العدد

٧ - مفهوم الحصر بتقديم ما حقه التأخير .

٨ - مفهوم الظرف زمانا كان أو مكانا .

فمثال الحصر بالنفي والاثبات وهو منطوق عنده قوله ( رحمه الله ) / اعلم أنه قد دل النص الصحيح على أن من نذر أن يسافر إلى مسجد ليصلي فيه كمسجد البصرة أو الكوفة أو نحو ذلك لا يلزمه السفر إلى مسجد من تلك المساجد وليصل الصلاة التي نذرها به في موضعه الذي هو به والنص الصحيح المذكور هو حديث " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس " والجارى على الأصول : أنه لا يخرج من هذا الحصر الذى صرح به النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فى هذا الحديث الصحيح إلا ما أخرجه نص صحيح يجب الرجوع إليه من كتاب أو سنة / (١) . . . الخ .

ومثال مفهوم الغاية قوله ( رحمه الله ) فى صدر ذكره لأدلة القائلين بقتل تارك الصلاة عمدا تهاونا وتكاسلا إذا كان معترفا بوجوبها ما نصه / ومنهم ما رواه الشيخان عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقينوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ٣ هـ

( ١ ) الاضواء ٦٨٦/٥ الفرع الثامن من فروع مسألة النذر فى أحكام قوله تعالى

( وليوفوا نذورهم ) من سورة الحج .



فهذا الحديث الصحيح يدل على أنهم لا تعصم دماءهم ولا أموالهم الا باقامة الصلاة كما ترى / <sup>(١)</sup> وهذا استدلال بمفهوم الغاية وقد ذكر الشيخ ( رحمه الله ) جواب القائلين بعدم قتله وهم أبو حنيفة ومن وافقه عن هذا الحديث وما شاكله من أدلة القائلين بقتله وفيها أنها إنما دلت على ذلك بالمفهوم . حيث قال / قالوا : والأدلة التي ذكرتم إنما دلت عليه بمفاهيمها أعني مفاهيم المخالفة كما تقدم ايضاحه وحديث ابن مسعود <sup>(٢)</sup> دل على ذلك بمنطوقه والمنطوق مقدم على المفهوم ، — مع أن المقرر في أصول الامام أبي حنيفة ( رحمه الله ) أنه لا يعتبر المفهوم المعروف بدليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة — وعليه فانه لا يعترف بدلالة الأحاديث المذكورة على قتله لأنها إنما دلت عليه بمفهوم مخالفتها وحديث ابن مسعود دل على ذلك بمنطوقه / <sup>(٣)</sup> .

ومثال مفهوم الشرط استدلاله ( رحمه الله ) بمفهوم الشرط في قوله تعالى ( وان كانت واحدة فلها النصف ) على أن ما زاد عن واحدة من البنات اثنتان فصاعدا ليس لهن النصف بدلالة مفهوم الشرط في هذه الآية <sup>(٤)</sup> بل لهن الثلثان بدلالة أدلة أخرى وقد دلت على مفهوم الظرف في قوله تعالى ( فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) لأن مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الظرف كما سبق بيانه . <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) الأضواء ٤ / ٣١٤ أحكام قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . . ) الآية من سورة مريم .

( ٢ ) هو قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث . . . ) الشيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ) متفق عليه واحتج به الأحناف على عدم قتل تارك الصلاة .

( ٣ ) الأضواء ٤ / ٣٢٠ أحكام ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . . ) الآية من سورة مريم .

( ٤ ) الأضواء ١ / ٣١٠ أحكام قوله تعالى ( فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك . . . ) الآية من سورة النساء .

ومن أمثلة مفهوم الشرط أيضا قوله ( رحمه الله ) في صدد ذكره لأدلة القائلين  
 يقتل تارك الصلاة ما نصه / فمنها قوله تعالى ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة  
 فخلوا سبيلهم ) فان الله تعالى في هذه الآية اشترط في تخليه سبيلهم اقامتهم  
 الصلاة ويفهم من مفهوم الشرط أنهم ان لم يقيموها لم يخل سبيلهم وهو كذلك / (١)  
 ومن أمثلة مفهوم الصفة ما سبق أن نقلت من كلامه ( رحمه الله ) وفيه تصريحه  
 باعتباره (٢) وأزيد هنا قوله ( رحمه الله ) بعد أن قرر أنه اذا بيع حائط نخل بعد  
 أن أبر فثمرته للبائع الا أن يشترطها المبتاع فهي له مستدلا بقوله ( صلى الله عليه  
 وسلم ) ( من ابتاع نخلا بعد أن تؤر فثمرتها للبائع الذي باعها الا أن يشترطها  
 المبتاع ) متفق عليه من حديث ابن عمر ( رضى الله عنهما ) قال ( رحمه الله ) مانصه  
 عطفًا على كلام سابق :-

/ . . . وخلافا للامام أبى حنيفة والأوزاعي ( رحمهما الله تعالى ) في قولهما  
 انها للبائع في الحالين والحديث المذكور يرد عليهما بدليل خطابه أعنى مفهوم  
 مخالفته لأن قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( من ابتاع نخلا قد أبرت ) الحديث يفهم  
 منه أنها ان كانت غير مؤثرة فليس الحكم كذلك والا كان قوله " قد أبرت " وقوله " بعد  
 أن تؤر " في بعض الروايات لغوا لفائدة فيه فيتعين أن ذكر وصف التأبير ليحترز به  
 عن غيره ومعلوم أن الامام أبى حنيفة ( رحمه الله ) لا يقول بحجية مفهوم المخالفة  
 فالجاري على أصوله أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في الحديث المذكور نص على حكم  
 الثمرة المؤثرة وسكت عن غير المؤثرة فلم يتعرض لها أصلا / (٣)

- 
- (١) الأضواء ٤ / ٣١٤ أحكام ( فخلف من بعدهم خلف . . ) الآية من سورة مريم  
 وانظر أيضا ٥ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ في أحكام الحج في سورة الحج حول الاحتجاج  
 بظاهر قوله تعالى ( فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه ففديه . . ) الآية  
 (٢) انظر النموذج الأول في الكلام عن عدم احتجاجة بمفهوم اللقب .  
 (٣) الأضواء ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ أحكام قوله تعالى ( وأرسلنا الرياح لواقح ) من  
 سورة الحجر .

والذى يظهر فى هذا المثال أنه من نوع مفهوم الصفة .

ومن أمثلته أيضا قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر الأدلة الدالة على أن دية الكافر نصف دية المسلم وبين أن هذا القول أصح الأقوال دليلا وأنه أقوى من قول أبى حنيفة ومن وافقه أن دية أهل الذمة كدية المسلمين . ومن قول الشافعى ومن وافقه أنها قدر ثلث دية المسلم مناقشا أدلتهم رادا لها قائلا بعد ذلك مائمه / والأدلة التى ذكرنا دلالتها على النصف من دية المسلم أقوى ويؤيدها : أن فى الكتاب الذى كتبه النبى ( صلى الله عليه وسلم ) لعمر بن حزم ( وفى النفس المؤمنة مائة من الأبل ) مفهوم قوله ( المؤمنة ) أن النفس الكافرة ليست كذلك . على أن المخالف فى هذا الامام أبو حنيفة ( رحمه الله ) والمقرر فى أصوله : أنه لا يعتبر دليل الخطاب أعنى مفهوم المخالفة كما هو معلوم عنه ولا يقول بحمل المطلق على المقيد فيستدل باطلاق النفس عن قيد الايمان فى الأدلة الأخرى على شمولها للكافر / ( ١ ) .

ومن أمثلته أيضا قوله ( رحمه الله ) / قوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) ظاهر هذه الآية الكريمة أن الأمة لا يجوز نكاحها ولو عند الضرورة الا اذا كانت مؤمنة بدليل قوله ( من فتياتكم المؤمنات ) فمفهوم مخالفته أن غير المؤمنات من الاماء لا يجوز نكاحهن على كل حال . وهذا المفهوم يفهم من مفهوم آية أخرى وهي قوله تعالى ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ) فان المراد بالمحصنات فيها الحرائر على أحد الأقوال ويفهم منه أن الاماء الكوافر لا يحل نكاحهن ولو كن كتابيات . وخالف الامام أبو حنيفة ( رحمه الله ) فأجاز نكاح الأمة الكافرة ، وأجاز نكاح الاماء لمن عنده طول ينكح به الحرائر لأنه لا يعتبر مفهوم المخالفة كما عرف فى أصوله ( رحمه الله ) / ( ٢ ) .

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٨٥ أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

سلطانا . . . الى قوله : منصورا ) من سورة الاسراء .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٣٢٥ أحكام قوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا . . ) الآية من

سورة النساء .

فهذه النماذج مع ما سبق في مفهوم اللقب تدل على أنه يعتبر مفهوم المخالفة  
اجمالاً ومفهوم الصفة خصوصاً . ومثال مفهوم العدد من الأضواء ما ذكره على سبيل  
التسليم الجدلي عند تقريره عدم انحصار الكبائر في سبع حيث قال / التحقيق أنها  
لا تنحصر في سبع وأن ما دل عليه <sup>(١)</sup> من الأحاديث على أنها سبع لا يقتضي انحصارها  
في ذلك العدد لأنه انما دل على نفي غير السبع بالمفهوم وهو مفهوم لقب والحق  
عدم اعتباره ولو قلنا انه مفهوم عدد لكان غير معتبر أيضاً لأن زيادة الكبائر على السبع  
مدلول عليها بالمنطوق . . / <sup>(٢)</sup> الخ كلامه .

ومثل لمفهوم العدد في " المذكرة " بقوله تعالى " فاجلدوهم ثمانين جلدة )  
وقال : يفهم منه أنه لا يجلد أكثر من ذلك <sup>(٣)</sup>

ومثال مفهوم الظرف قوله ( رحمه الله ) في صدر ذكره أدلة القائلين بقتل تارك  
الصلاة ما نصه : - / ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن أم سلمة ( رضي الله عنها ) عن  
النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : - ( انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون  
فمن كرهه فقد برىء ومن أنكروا فقد سلم ولكن من رضي وتابع ) قالوا يا رسول الله ،  
ألا نقاتلهم ؟ قال : ( لا مصلوا ) هذا لفظ مسلم في صحيحه - و ( ما ) في قوله  
( ماصلوا ) مصدرية ظرفية أي لا تقاتلوهم مدة كونهم يصلون . ويفهم منه أنه ان لم  
يصلوا قوتلوا ، وهو كذلك / <sup>(٤)</sup>

ومثال مفهوم البعلة قوله ( رحمه الله ) في نفس الصدر المذكور آنفاً ما نصه  
/ ومنها ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري ( رضي الله عنه ) قال : بعث

( ١ ) هكذا في الأضواء ، ولو حذفنا كلمة ( عليه ) لاستقام المعنى .

( ٢ ) الأضواء ٩٩/٧ الكلام على قوله تعالى ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش ) الآية من سورة الشورى .

( ٣ ) المذكرة ص ٢٣٨ .

( ٤ ) الأضواء ٤/٣١٤ ، ٣١٥ أحكام قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . ) الآية من سورة مريم .

على ( رضى الله عنه ) وهو باليمن الى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بذهية فقسمها بين أربعة فقال رجل : يا رسول الله اتق الله . فقال ( ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله ) ؟ ثم طوى الرجل ، فقال خالد بن الوليد يا رسول الله ، ألا أضرب عنقه ؟ فقال : لا ، لعله أن يكون يصلى ( فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه ؟ فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ( اني لم أومر أن انقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم ) مختصر من حديث متفق عليه . فقوله ( صلى الله عليه وسلم ) فى هذا الحديث الصحيح ( لا ) يعنى لا تقتله وتعليه ذلك بقوله ( لعله أن يكون يصلى ) فيه الدلالة الواضحة على النهى عن قتل المصلين ويفهم منه أنه ان لم يصل يقتل وهو كذلك / ( ١ ) .

---

( ١ ) الأضواء ٤ / ٣١٤ أحكام قوله تعالى ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . )  
الاية من سورة مريم .

## المبحث الثانى

### موانع اعتبار مفهوم المخالفة عنده

على الرغم مما سبق ذكره من اعتبار الشيخ ( رحمه الله ) لمفهوم المخالفة بجميع أقسامه عدا مفهوم اللقب إلا أن هناك أحوالا لا يقول فيها بالمفهوم وهي ما يسمى عند الأصوليين بـ " موانع اعتبار مفهوم المخالفة " وهي كما يلى :-

١ - كون المنطوق ذكر لأنه الجارى على الغالب .

٢ - كونه ذكر للامتنان .

٣ - كونه ذكر جوابا لسؤال .

٤ - كونه ذكر لموافقة الواقع .

واليك نماذج وأمثلة من الأضواء تدل على عدم اعتبار مفهوم المنطوق الذى هذا شأنه .

أولا : ترك العمل بالمفهوم لكون المنطوق ذكر لجريه على الغالب فمن أمثلة ذلك :

قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر أن بعض العلماء أخذوا من قوله تعالى ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فلهان مقبوضه ) أن الرهن لا يكون مشروعا إلا فى السفر ورد به بأنه ( صلى الله عليه وسلم ) رهن درعا عند يهودى بالمدينة . . وهو فى البخارى عن أنس وفى الصحيحين عن عائشة مائنه / فدل الحديث الصحيح على أن قوله ( وإن كنتم على سفر ) لا مفهوم مخالفة لأنه جرى على الأمر الغالب أن الغالب أن الكاتب لا يتعذر فى الحضر وإنما يتعذر فى السفر . والجرى على الغالب من موانع اعتبار مفهوم المخالفة كما ذكرناه فى هذا الكتاب مرارا والعلم عند الله تعالى / (١)

ومن أمثله قوله ( رحمه الله ) / وقال جماعة أن المراد بالقصر فى قوله ( إن تقصروا من الصلاة ) هو قصر الصلاة فى السفر . قالوا : ولا مفهوم مخالفة للشرط الذى هو

---

(١) الأضواء ١/ ٢٦١ أحكام قوله تعالى ( وإن كنتم على سفر ) الآية من سورة البقرة .

قوله ( ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ) لأنه خرج مخرج الغالب حال نزول هذه الآية فان في مبدأ الاسلام بعد الهجرة كان غالب أسفارهم مخوفة . وقد تقرر فـى الأصول : أن من الموانع لاعتبار مفهوم المخالفة خروج المنطوق مخرج الغالب ولذا لم يعتبر الجمهور مفهوم المخالفة في قوله ( اللاتي في حجوركم ) لجريانه على الغالب قال في "مراقي السعود" في ذكر موانع اعتبار مفهوم المخالفة :-

أوجهل الحكم أو النطق انجلب للسؤال أو جرى على الذي غلب (١)

ومن أمثله أيضا قوله في جواب اعتراض ، حاصله أن مفهوم الشرط في قوله تعالى ( و اذا ضربتم في الأرض ) يفهم منه أن صلاة الخوف لا تشرع في الحضر بعد التسليم على أنها في صلاة الخوف لا صلاة السفر مانصه / وجمهور العلماء على أنها تصلى في الحضر أيضا . وأجابوا بأن الشرط لا مفهوم مخالفة له أيضا لجريه على الغالب كما تقدم . . . / (٢) الخ كلامه ( رحمه الله ) . ومن أمثله أيضا قوله ( رحمه الله ) : - بعد أن ذكر قول من أوجب جزاء الصيد في الخطأ والنسيان / لدلالة الأدلة على أن غرم المتلفات لا فرق فيه بين العائد وبين غيره ، وقالوا : لا مفهوم مخالفة لقوله ( متعمدا ) لأنه جرى على الغالب أن الغالب أن لا يقتل المحرم الصيد الا عمد وجرى النص على الغالب من موانع اعتبار دليل خطابه أعني مفهوم مخالفته واليه الإشارة بقول صاحب "مراقي السعود" في موانع اعتبار مفهوم المخالفة :-

أوجهل الحكم أو النطق انجلب للسؤال أو جرى على الذي غلب . . / (٣) الخ

ولا يخفى أن الشيخ أقر الأصل ولم يقر ما بنوه عليه من تطبيقه في هذا الفرع بعينه اعني قوله تعالى ( متعمدا ) لأنه عزا ذلك اليهم بقوله ( قالوا . . ) ولأنه رجح قول

( ١ ) الأضواء ١ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ أحكام قوله تعالى ( و اذا ضربتم في الأرض . . ) الآية من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ١ / ٣٥٨ أحكام قوله تعالى ( و اذا ضربتم في الارض . . . ) الآية من سورة النساء .

( ٣ ) الأضواء ٢ / ٤٣ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) من سورة المائدة .

من قال بعدم الجزاء على المخطيء والناسي فقال بعد أن ذكر دليلهم وهو أمران :-

١ - مفهوم قوله تعالى ( متعددا ) .

٢ - أن الأصل براءة الذمة فمن ادعى فعلية الدليل مانعه / قال مقيد ( عفا الله

عنه ) : هذا القول قوى جدا من جهة النظر والدليل <sup>(١)</sup> / ولم يقل مثل ذلك

عن القول الأول .

ومن الأمثلة أيضا ما ذكره ( رحمه الله ) في الثالث من أجوبة القائلين ليس لولي

المقتول الا القصاص أو العفو مجانا فلو عفا على الدية وقال الجاني لا أرضى

الا القتل أو العفو مجانا ولا أرضى الدية فليس لولي المقتول الزامه الدية جبرا

عن أدلة القائلين ان الخيار للولي بين القصاص والدية حيث ذكر فيه جوابهم

عن حديث ( من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يغدى واما أن يقتل )

أخرجه الشيخان بأنه جرى مجرى الغالب فلا مفهوم مخالفة له ثم قرر القاعدة

الأصولية في ذلك ولكنه لم يقر ما بنوه عليه حيث خالفهم في تحقيق مناطها في هذا

الحديث ورجح القول الآخر <sup>(٢)</sup> .

ومن أمثله أيضا قوله ( رحمه الله ) / فان قيل : كيف قلتم بوجوبه على القادر على

المشي على رجله دون الراحلة مع اعترافكم بقبول تفسير النبي ( صلى الله عليه وسلم )

السبيل بالزاد والراحلة وذلك يدل على أن المشي على الرجلين ليس من السبيل المذكور

في الآية . فالجواب من وجهين :

الأول : أن الظاهر المتبادر أنه ( صلى الله عليه وسلم ) فسر الآية بأغلب حالات

الاستطاعة لأن الغالب أن أكثر الحجاج آفاقيون قادمون من بلاد بعيدة . والغالب

عجز الانسان عن المشي على رجله في المسافات الطويلة وعدم إمكان سفره بلا زاد ففسر

( صلى الله عليه وسلم ) الآية بالأغلب والقاعدة المقررة في الأصول أن النص اذا كان

( ١ ) الأضواء ٢ / ١٤٤ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥١٤ ، ٥١٥ أحكام قوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا

لولييه سلطانا . . . ) الآية من سورة الاسراء .



جاريا على الأمر الغالب لا يكون له مفهوم مخالفة . . . ثم ذكر مسألة منع تزويج الرئيسية استطرادا ثم قال : وإذا كان أغلب حالات الاستطاعة الزاد والراحلة وجرى الحديث على ذلك فلا مفهوم مخالفة له فيجب الحج على القادر على المشي على رجله . أما لعدم طول المسافة وأما لقوة ذلك الشخص على المشي . وكذلك يجب على ذي الصنعة التي يحصل منها قوته في سفره لأنه في حكم واجد الزاد في المعنى والعلم عند الله تعالى / (١).

المانع الثاني : من موانع اعتبار مفهوم المخالفة : كون المنطوق ذكر في معرض الامتنان ومن أمثله قوله ( رحمه الله ) في جواب اعتراض حاصله الاستدلال بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) فيما أخرجه مسلم ، ( وجعلت ترتبتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ) على تعين التراب الذي له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد ما نصه / فالجواب من ثلاثة أوجه : الأول : أن كون الأمر مذكورا في معرض الامتنان مما يمنع فيه اعتبار مفهوم المخالفة كما تقرر في الأصول قال في " مراقب السعدود " في موانع اعتبار مفهوم المخالفة :

أو امتنان أو وفاق الواقع . . . والجهل والتأكيد عند السامع

ولذا أجمع العلماء على جواز أكل القديد من الحوت مع أن الله خص اللحم الطري منه في قوله ( وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا ) لأنه ذكر اللحم الطري في معرض الامتنان فلا مفهوم مخالفة له ، فيجوز أكل القديد مما في البحر / (٢) ثم ذكر الوجهين الآخرين . وحين ذكر قوله تعالى ( وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا . . ) الآية من سورة النحل قال مانعه / مسائل تتعلق بهذه الآية :- المسألة الأولى :- لا مفهوم مخالفة لقوله ( لحما طريا ) فلا يقال : يفهم من التقييد بكونه طريا أن اليابس كالقديد مما في البحر لا يجوز أكله بل يجوز أكل القديد مما في البحر باجماع العلماء . وقد تقرر في الأصول : أن من موانع اعتبار مفهوم المخالفة كون النص

---

( ١ ) الأضواء ٩٢/٥ ، ٩٣ أحكام قوله تعالى ( وأن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٣٧/٢ أحكام قوله تعالى ( فتيسموا صعيدا طيبا ) الآية من سورة المائدة .

مسوقا للامتنان . فانه انما قيد بالطرى لأنه أحسن من غيره فالامتنان به أتم . . . / ( ١ )  
ثم ذكر بيت "المراقى" المذكور آنفا . وبعد أن بين أن معنى المقوين فى قوله تعالى  
( ومتاعا للمقوين ) المسافرون قال ( لأنهم ينتفعون بالنار ارتفاعا عظيما فى الاستدفاء  
بها والاستضاءة واصلاح الزاد . وقد تقرر فى الأصول أن من موانع اعتبار مفهوم المخالفة  
كون اللفظ واردا للامتنان وبه تعلم أنه لا يعتبر مفهوم المقوين لأنه جىء به للامتنان  
أى وهى متاع أيضا لغير المقوين من الحاضرين بالعمران / ( ٢ )

المانع الثالث : كون المنطوق ورد جوابا لسؤال ومن أمثلة ذلك قوله ( رحمه الله )  
بعد أن ذكر قوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( أفعل ولا حرج ) لمن قدم الحلق على  
غيره فى يوم النحر برواياته المتفق عليها ورد قول من خصها بالجاهل بأمرين :  
أولهما : أن بعض تلك الأحاديث ليس فيها ذكر النسيان ولا الجهل فيجب  
استصحاب عمومها .

الثانى : ما ذكره بقوله / وقد تقرر فى علم الأصول أن جواب المسئول لمن سألـه  
لا يعتبر فيه مفهوم المخالفة لأن تخصيص المنطوق بالذكر لمطابقة الجواب للسؤال .  
فلم يتعين كونه لاخراج المفهوم عن حكم المنطوق وقد أشار له فى " مراقى السعـود "  
فى مبحث موانع اعتبار مفهوم المخالفة بقوله عاطفا على ما يمنع اعتباره :

أو جهل الحكم أو النطق انجلب للسؤال أو جرى على الذى غلب

كما يأتى بيانه فى الكلام على قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) الآية . وبه تعلم  
أن وصف عدم الشعور الوارد فى السؤال لا مفهوم له / ( ٣ )

ومن أمثله قوله ( رحمه الله ) فى أحكام الطلاق عند قوله تعالى ( الطلاق مرتان )

( ١ ) الاضواء ٢٢٩ / ٣ ، ٢٣٠ .

( ٢ ) الاضواء ٧٩٦ / ٢ .

( ٣ ) الاضواء ١٤٠ ، ١٣٩ / ١ أحكام قوله تعالى ( ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ

الهدى محله ) من سورة البقرة .

مانصه : / نعم لقائل أن يقول : ان كلام ابن عباس في رواية أبي داود المذكورة  
 وارد على سؤال أبي الصهباء وأبو الصهباء لم يسأل الا عن غير المدخول بها<sup>(١)</sup> . فجواب  
 ابن عباس لا مفهوم مخالفة له لأنه انما خصّ غير المدخول بها لمطابقة الجواب للسؤال .  
 وقد تقرر في الأصول أن من موانع اعتبار مفهوم المخالفة كون الكلام واردا جوابا لسؤال  
 لأن تخصيص المنطوق بالذكر لمطابقة السؤال فلا يتعين كونه لاخراج حكم المفهوم عن  
 المنطوق . . . /<sup>(٢)</sup> ثم ذكر بيت المراقى ومحل الشاهد منه قوله ( أو النطق انجلب  
 للسؤل ) .

ومن أمثله قوله ( رحمه الله ) في الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى : ( فلا جناح  
 عليه أن يطوف بهما ) على وجوب السعي حيث ذكر في ذلك جواب عائشة لعروة بن الزبير  
 حين ظن ذلك قال الشيخ / وقد بينت له أن الآية نزلت جوابا لسؤال من ظن  
 أن في السعي بين الصفا والمروة جناحا وإذا فذكر رفع الجناح لمطابقة الجواب للسؤال  
 لا لاخراج المفهوم عن حكم المنطوق فلو سألك سائل مثلاً قائلاً : هل على جناح في أن  
 أصلي الخمس المكتوبه ؟ وقلت له لا جناح عليك في ذلك لم يلزم من ذلك أنك تقول :  
 بأنها غير واجبة وانما قلت : - لا جناح في ذلك ليطابق جوابك السؤال . . ثم ذكر  
 قرينتين دللتا على أنه ليس المراد رفع الجناح عن لم يسع بين الصفا والمروة . الأولى  
 قوله ( من شعائر ) والشعائر يجب تعظيمها ورفع الجناح عن لم يسع لا يناسب  
 التعظيم المأمور به لشعائر الله .

الثانية : لو أراد ذلك لقال ( فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ) كما قالت عائشة

---

( ١ ) رواية أبي داود لحديث ابن عباس في طلاق الثلاث فيها أن أبا الصهباء سأله :  
 أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها  
 واحدة على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وأبى بكر وصدرا من امرأة  
 عمر ؟ قال ابن عباس بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها  
 جعلوها واحدة . . الخ الحديث وقد بين الشيخ ضعف هذه الرواية .

( ٢ ) الأضواء ١٩٧/١ أحكام ( الطلاق مرتان ) من سورة البقرة .

ثم قال : وقد تقرر في الأصول أن اللفظ الوارد جوابا لسؤال لا مفهوم مخالفته له لأن المقصود به مطابقة الجواب للسؤال لا اخراج المفهوم عن حكم المنطوق . ثم أحال على ايضاحه ذلك في سورة البقرة وذكر بيت المراقي في ذلك وبين أن محل الشاهد ( أو المنطوق انجلب .°. للسؤال ) ثم قال : ومعنى ذلك : أن المنطوق اذا كان جوابا لسؤال فلا مفهوم مخالفته له لأن المقصود بلفظ المنطوق مطابقة الجواب للسؤال لا اخراج المفهوم عن حكم المنطوق / (١)

المانع الرابع : كون المنطوق ذكر لمطابقة الواقع ومن أمثلته في الأضواء قوله

( رحمه الله ) في أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض . . . ) الآية حيث ذكر سؤاليين عن الاستدلال بها على قتل الرجل بالمرأة . الأول : حول كونها حكاية عن قوم موسى وقد قال تعالى ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) ثم ذكر السؤال الثاني ثم أجاب عن الأول وشاهدنا في الثاني حيث قال ( رحمه الله ) / والجواب عن السؤال الثاني : الذي هو : لم لا يخصص عموم النفس بالنفس بالتفصيل المذكور في قوله تعالى ( الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى ) ؟ هو ما تقرر في الأصول من أن مفهوم المخالفة اذا كان محتملا لمعنى آخر غير مخالفته لحكم المنطوق يمنع ذلك من الاعتبار . قال صاحب " جمع الجوامع " في الكلام على مفهوم المخالفة : وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك لخوف ونحوه ، الى أن قال أو غيره مما يقتضى التخصيص بالذكر ، فاذا علمت ذلك فاعلم أن قوله تعالى ( الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى ) يدل على قتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى ولم يتعرض لقتل الأنتى بالذكر أو العبد بالحر ولا عكسه بالمنطوق . ومفهوم مخالفته هنا غير معتبر : لأن سبب نزول الآية أن قبيلتين من العرب اقتتلتا فقالت احداهما : نقتل بعبدنا فلان بن فلان وأمنا فلانة بنت

---

( ١ ) الأضواء ٢٤٨/٥ أحكام الحج في سورة الحج وانظر أيضا ٢٣٥/٥ فقد أشار الى المسألة ووعده ببحثها ووفى بوعده هنا .

فلان تطاولاً منهم عليهم وزعماً أن العبد منهم بمنزلة الحر من أولئك وأن انثاهم أيضاً بمنزلة الرجل من الآخرين تطاولاً عليهم واطهاراً لشرفهم عليهم ، ذكر معنى هذا القرطبي عن الشعبي وقتادة . وروى ابن أبي حاتم نحوه عن سعيد بن جبير . نقله عنه ابن كثير في تفسيره والسيوطي في " أسباب النزول " وذكر ابن كثير أنها نزلت في قريظة والنضير لأنهم كان بينهم قتال ونحو النضير يتطاولون على بني قريظة . فالجميع متفق على أن سبب نزولها أن قوماً يتطاولون على قوم ويقولون : إن العبد منا لا يساويه العبد منكم وإنما يساويه الحر منكم ، والمرأة منا لا تساويها المرأة منكم وإنما يساويها الرجل منكم فنزل القرآن مبيناً أنهم سواء وليس المتطاول منهم على صاحبه بأشرف منه ولهذا لم يعتبر مفهوم المخالفة هنا / (١) ومن أمثله أيضاً قوله ( رحمه الله ) في الجواب عن اعتراض محصله أن صلاة الخوف لا تشرع في الحضر عملاً بمفهوم الشرط في قوله تعالى : ( وإذا ضربتم في الأرض . . . ) على القول بأنها في صلاة الخوف لا صلاة السفر وهو الذي رجحه الشيخ ( رحمه الله ) . قال في الجواب عن هذا الاعتراض مانعه / وجمهور العلماء على أنها تصلى في الحضر أيضاً وأجابوا بأن الشرط لا مفهوم مخالفة له أيضاً لجريه على الغالب كما تقدم أولاً لأنه نزل في حادثة واقعة مبينة حكمها كما روى عن مجاهد قال : كان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وأصحابه بعسفان والمشركون بضجنان . فتوافقوا فصلى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بأصحابه صلاة تامة بروكوعها وسجودها فهم بهم المشركون أن يغيروا على أمتعتهم وأثقالهم فنزلت ، وهذه الحادثة وقعت وهم مسافرون ضاربون في الأرض وقد تقرر في الأصول : أن من موانع اعتبار مفهوم المخالفة كون المنطوق نازلاً على حادثة واقعة ولهذا لم يعتبر مفهوم المخالفة في قوله (ان أردن تحصناً ) ولا في قوله ( لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ) لأن كلا منهما نزل على حادثة واقعة فالأول نزل في إكراه ابن أبي جواريه على الزنا

( ١ ) الأضواء ٢ / ٧١ ، ٧٢ ، أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل . . . ) الآية من سورة المائدة .

وهن يردن التحصن من ذلك .

والثانى : نزل فى قوم من الأنصار والسوا اليهود من دون المؤمنين فنزل القرآن فى كل منهما ناهيا عن الصورة الواقعة من غير ارادة التخصيص بها ، وأشار اليه فى " المراقى " بقوله فى تعداد موانع اعتبار مفهوم المخالفة :-

أو امتنان أو وفاق الواقع والجهل والتأكيد عند السامع (١)

هذه نماذج من الأضواء لهذه الموانع الأربعة وهناك موانع أربعة أخرى ذكرها الشيخ فى " مذكرة أصول الفقه " ونقل فيها أبيات " المراقى " فى ذلك وهي قوله :

ودع اذا الساكت عنه خافا .....

أو جهل الحكم أو النطق انجلب للسؤل أو جرى على الذى غلب

أو امتنان أو وفاق الواقع والجهل والتأكيد عند السامع

وفىما يلى أمثلة لما لم أجد له أمثلة فى الأضواء اسوقها من " مذكر أصول الفقه " (٢)

تتبعاً للفائدة :-

١ - أن يكون تخصيص المنطوق بالذكر لأجل التوكيد كحديث ( لا يحل لا مراة تؤمن

بالله واليوم الآخر ) الخ

٢ - أن يكون المتكلم لا يعرف حكم المفهوم فاذا كان المتكلم يعلم حكم السائسمة

ويجهل حكم المعلوفة فقال : فى السائسمة زكاة يكون قوله لا مفهوم له لأن تركه

للمفهوم لعدم علمه بحكمه .

٣ - الخوف : كأن يقول قريب العهد بالاسلام لعبده بحضرة المسلمين تصدق

بهذا على المسلمين فلا يعتبر مفهوم " المسلمين " لتركه ذكر غيرهم خوفاً ممن

أن يتهم بالنفاق .

(١) الأضواء ١/ ٣٥٨، ٣٥٩ أحكام ( وإذا ضربتم فى الأرض . . ) الآية من سورة

النساء .

(٢) المذكرة ص ٢٤١ .

٤ - أن يكون السائل يعلم حكم المفهوم ويجهل حكم المنطوق فلا يكون للمنطوق مفهوم لأن تخصيصه بالذكر لأن السائل لا يجهل إلا آياه .

ولا يخفى أن الجهل والخوف المذكورين لا يمكن أن يمنع بهما اعتبار مفهوم المخالفة إذا كان من كلام الله ابتداءً أو كلام رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) ابتداءً فيما يبلغ عن ربه ( جلا وعلا ) لا متناع وقوع الجهل أو الخوف والحالة هذه والعلم عند الله جلا وعلا .

## الفصل السادس

### المبحث الأول

تعريف الحقيقة والمجاز وحكم اللفظ ، اذا دار بين أنواع الحقيقة

الحقيقة في اللغة : قال الشوكاني / هو فعيلة من حق الشيء بمعنى ثبت والتاء لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة وفعيل في الأصل قد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول فعلى التقدير الأول يكون معنى الحقيقة : الثابتة ، وعلى الثانى يكون معناها : المثبتة / (١)

والحقيقة في الاصطلاح : قال الشوكاني / قيل في حدها : أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوضع اللغوى والشرعى والعرفى والاصطلاحى . وزاد جماعة في هذا الحد قيذا وهو قولهم ( فى اصطلاح التخاطب ) لأنه اذا كان التخاطب با صطلاح واستعمل فيه ما وضع له فى اصطلاح آخر لمناسبة بينه وبين ما وضع له فى اصطلاح التخاطب كان مجازا مع أنه لفظ مستعمل فيما وضع له . وزاد آخرون فى هذا الحد قيذا فقالوا : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا لاخراج مثل ما ذكر . وقيل فى حد الحقيقة انها ما أفيد بها ما وضعت له فى أصل الاصطلاح الذى وقع التخاطب به ، وقيل فى حدها انها كل كلمة أريد بها عين ما وضعت له فى وضع واضع وضعا لا يستند فيه الى غيره / (١)

/ وأما المجاز ، فهو مفعول من الجواز الذى هو التعدى كما يقال : جرت هذا الموضع : أى جاوزته وتعديته أو من الجواز الذى هو تقسيم الوجوب والامتناع وهو راجع الى الأول لأن الذى لا يكون واجبا ولا ممتنعا يكون مترددا بين الوجود والعدم فكأنه ينتقل من هذا الى هذا / (١) وقال الشيخ (رحمه الله) فى ( رحلة الحج ) مانصه :

(١) ارشاد الفحول ص ٢١ وقال محمد أبو النور زهير / والحقيقة ان كانت بمعنى فاعل فالتاء فيها للتأنيث لأن فعिला بمعنى فاعل يفرق بين المذكر فيه والمؤنث بالتاء - يقال رجل كريم وامرأة كريمة ورجل عليم وامرأة عليم - وان كانت بمعنى مفعول فالتاء للثقل وليست للتأنيث لأنه يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال - رجل قتيل وامرأة قتيلة - الا اذا سمي به أو جرى مجرى الأسماء بأن استعمل بدون =



/ فالمجاز : مفعول من جاز المكان يجوزُه اذا تعداه ، ويحتمل أنه اسم مصدر أو مكان أو فاعل أو مفعول ان يحتمل كونه جواز المعنى الأصلي أى تعديه الى غيره ويحتمل المحل الذى فعل فيه ذلك وهو اللفظ الذى استعمل فى غير معناه ويحتمل كون اللفظ جائزاً أى متعدياً محله الأصلي الى غيره . كل هذه الاحتمالات الأربعة قال بها البعض / (١) وقال الشوكانى : فى حد المجاز فى الاصطلاح / وأما المجاز فهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة ، وقيل هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له أولاً على وجه يضح . وزيادة قيد على وجه يضح لاخراج مثل استعمال الأرض فى السماء ، وقيل فى حده أيضاً : أنه ما كان بضم معنى الحقيقة / (٢) هذا تعريف الحقيقة والمجاز عند القائل به .

وقبل أن أبين رأى الشيخ ( رحمه الله ) فيما دار بين الحقيقة الشرعية واللغوية أو بينها وبين العرفية أقدم القول : - ان الحقيقة تنقسم الى ثلاثة أقسام : ١ - لغوية ٢ - شرعية ٣ - عرفية . والعرفية قسمان : أ - عرفية عامة ب - وعرفية خاصة فالمجموع أربعة واليك تعريف كل منها من كلام الشيخ محمد ابو النور زهير

أولاً : الحقيقة اللغوية - وهى اللفظ المستعمل فيما وضع له لفظة نحو الانسان والفرس والحمر والبرد والأرض والسماء وهذا النوع لا خلاف فى امكانه ووقوعه . والقسم الثانى : الحقيقة العرفية العامة - وهى اللفظ الذى وضع لفظة لمعنى ولكن استعمله أهل العرف العام فى غير هذا المعنى وشاع عندهم استعماله فيه مثل

---

= الموصوف مثل ( النطيحة ) أى البهيمة المنطوحة فانه يؤتى فيه بالتاء لتكون دالة على النقل من الوصفية الى الاسمية - والحقيقة من هذا القبيل لأنه سمي بها فكانت التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية / أصول الفقه محمد ابو النور زهير ٢ / ٢٤٨ وقوله ( رحمه الله ) فى التمثيل ( رجل قتيل وامرأة قتيلة ) لعله سبق قلم منه صوابه " وامرأة قتيل " بدليل السياق والسباق .

( ١ ) الرحلة ص ( ١٨١ ، ١٨٢ ) .

( ٢ ) ارشاد الفحول ص ٢١ .

دابة فانه وضع لغة لكل ما يدب على وجه الأرض من انسان أو حيوان ولكن استعمله أهل العرف فيما له حافر فقط كالفرس والبغل والحمار - وهذا النوع موجود كذلك .

القسم الثالث : الحقيقة العرفية الخاصة وهى اللفظ الذى وضع لغة لمعنى واستعمله

أهل العرف الخاص فى غيره وشاع عندهم استعماله فيه حتى صار لا يفهم منه عندهم الا هذا المعنى - كالرفع والنصب والجرب بالنسبة للنحويين والجوهر والعرض بالنسبة للحكماء والمتكلمين والنقض والقلب للأصوليين . . . وهذا النوع كذلك موجود اتفاقا وانكاره مكابرة فان أهل كل فن لهم اصطلاح خاص يعبرون عنه بالفاظ تؤدى هـذا المعنى .

القسم الرابع : الحقيقة الشرعية : وهى الفاظ استعملها الشارع فى معان لم تضعها العرب لها اما لمناسبة بينها وبين المعانى اللغوية واما لغير مناسبة على الخلاف الآتى / ( ١ ) ثم ذكر الخلاف فى ذلك .

والشيخ ( رحمه الله ) يرجح أن اللفظ يجب حمله على الحقيقة الشرعية ان كانت له فان لم يكن فعلى الحقيقة العرفية ثم اللغوية فى ثلاثة أقوال للعلماء فى المسألة ذكرها ورجح ما ذكرت فى مواضع منها :

أ - قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر قولى العلماء فى المراد بسجود الظل وسجود غير المؤمنين المذكور فى قوله تعالى فى سورة الرعد ( ولله يسجد من فى السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ) ما نصه / ولا يخفى أن حاصل القولين أن أحدهما : أن السجود شرعي وعليه فهو فى أهل السماوات والأرض ممن العام المخصوص .

والثانى : أن السجود لغوى بمعنى الانقياد والذل والخضوع ، وعليه فهو باق على عموم . والمقرر فى الأصول عند المالكية والحنابلة وجماعة من الشافعية أن النص ان داربين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية حمل على الشرعية وهو التحقيق خلافا لأبى حنيفة فى تقديم اللغوية ولمن قال يصير اللفظ مجملا لا احتمال هذا وذاك وعقد

( ١ ) أصول الفقه محمد أبو النور زهير ٢ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

هذه المسألة صاحب "مراقي السعود" بقوله :-

واللفظ محمول على الشرعي . . ان لا يكن فمطلق العرفي

فاللفظ على الجلي ولم يجب . . بحث عن المجاز في الذي انتخب (١)

فقد رجح هنا كون السجود شرعيا وحمله على الحقيقة لا على المجاز ، وصرح بأن

تقديم الحقيقة الشرعية على اللغوية هو التحقيق وأما ترجيحه تقديم العرفية على اللغوية

وتقديم الشرعية على العرفية ففي مواضع من الأضواء منها :-

ب - في أحكام قوله تعالى ( وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم )

من سورة الأحزاب ذكر فرعا في حكم ما لو قال لا مرأته ( أنت على كظهر أبي أو ابني )  
ثم قال بعد أن ذكر خلاف العلماء فيها وأنه لا يعلم فيها نصا من كتاب ولا سنة مانصه  
/ الذي يظهر جريان هذه المسألة على مسألة أصولية فيها لأهل الأصول ثلاثة مذاهب  
وهي في حكم ما اذا دار اللفظ بين الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية على أيهما يحمل . والصحيح  
عند جماعات من الأصوليين : أن اللفظ يحمل على الحقيقة الشرعية أولا ان كانت له  
حقيقة شرعية ، ثم ان لم تكن شرعية حمل على العرفية ، ثم اللغوية ، وعن أبي حنيفة  
أنه يحمل على اللغوية قبل العرفية قال : لأن العرفية وان ترجحت بفلسفة الاستعمال  
فان الحقيقة اللغوية مترجمة بأصل الوضع .

والقول الثالث : أنهما لا تقدم احدهما على الأخرى بل يحكم باستوائهما فيكون

اللفظ مجملا لاستواء الاحتمالين فيهما فيحتاج الى بيان المقصود من الاحتمالين

بنية أو دليل خارج وإلى هذه المسألة أشار في "مراقي السعود" بقوله : ثم ذكر

البيتين السابقين وزادهما . ثالثا : وهو قول صاحب المراقي بعدهما :

ومذهب النعمان عكس ما مضى والقول بالا جمال فيه مرتضى

وانا علمت ذلك فاعلم أن قول الرجل لا مرأته أنت على كظهر أبي مثلا لا ينصرف في

الحقيقة العرفية الى الاستمتاع بالوطء أو مقدماته ، لأن العرف ليس فيه استمتاع بالذكور

فلا يكون فيه ظهار . وأما على تقديم الحقيقة اللغوية ، فمطلق تشبيه الزوجة بمحرم ولو ذكرا يقتضى التحريم فيكون بمقتضى اللغة له حكم الظهار / (١)

ج - فى كلامه عن نزول عيسى آخر الزمان ورده على من قال انه مات ومناقشته — للأدلة فى ذلك قال فى مناقشته لاستدلالهم بقوله تعالى ( انى متوفيك ) / . . فمعنى ( انى متوفيك ) فى الوضع اللغوى أى جائزك الى كاملا بروحك وجسمك . ولكن الحقيقة العرفية خصصت التوفى المذكور بقبض الروح دون الجسم . ونحو هذا مما دار بين الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية فيه لعلماء الأصول ثلاثة مذاهب :

الأول : هو تقديم الحقيقة العرفية وتخصيص عموم الحقيقة اللغوية بها وهذا هو المقرر فى أصول الشافعى وأحمد وهو المقرر فى أصول مالك الا أنهم فى الفروع ربما لم يعتمدوه فى بعض المسائل . . . ثم ذكر مذهب أبى حنيفة المذكور سابقا . ثم ذكر القول بالاجمال وقال عنه ( وهذا اختيار ابن السبكي ومن وافقه ) ثم قال ( وان اعلمت هذا فاعلم أنه على المذهب الأول (٢) الذى هو تقديم الحقيقة اللغوية على العرفية فان قوله تعالى ( انى متوفيك ) لا يدل الا على أنه قبضه اليه بروحه وجسمه ولا يدل على الموت أصلا كما أن توفى الغريم لدينه لا يدل على موت دينه . وأما على المذهب الثانى (٣) وهو تقديم الحقيقة العرفية على اللغوية فان لفظ التوفى حينئذ يدل فى الجملة على الموت . ولكن سترى ان شاء الله أنه - وان دل على ذلك فى الجملة - لا يدل على أن عيسى قد توفى فعلا . ثم بين ذلك نقلا عن ( دفع ايها المضطرب ) فى كلام طويل ثم قال : وأما على القول بالاجمال فالمقرر فى الأصول أن المجمل لا يحمل على واحد من معانيه ولا معانيه بل يطلب بيان المراد منه بدليل منفصل وقد دل الكتاب

(١) الأضواء ٥٢٢/٦ ، ٥٢٣ .

(٢) كذا قال وهو سبق قلم فما سماه الأول هو الثانى وما سماه الثانى هو —  
الأول حسب ترتيبه .

(٣) انظر التعليق السابق .

هنا والسنة المتواترة على أنه لم يمت وأنه حي . ثم عاد يلخص ما فصله وما قاله : وأما على القول بتقديم الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية فانه يجاب عنه من أوجه :

الأول : أن التوفى محمول على النوم وحمله عليه يدخل في اسم الحقيقة العرفية .  
والثاني : أننا وإن سلمنا أنه توفي موت فالصيغة لا تدل على أنه قد وقع فعلاً .<sup>(١)</sup>

الثالث : أن القول المذكور بتقديم العرفية محله فيما إذا لم يوجد دليل صارف عن ارادة العرفية إلى<sup>(٢)</sup> اللغوية فإن دل على ذلك دليل وجب تقديم اللغوية قولاً واحداً . وقد قدمنا مراراً دلالة الكتاب والسنة المتواترة على ارادة اللغوية هنا دون العرفية . وأعلم بأن القول بتقديم اللغوية على العرفية محله فيما إذا لم تتناس اللغوية بالكلية فإن أميت الحقيقة اللغوية بالكلية وجب المصير إلى العرفية اجماعاً واليه أشار في "مراقى السعود" بقوله :

أجمع ان حقيقة تمات على التقدم له الاثبات

فمن حلف ليأكلن من هذه النخلة فمقتضى الحقيقة اللغوية أنه لا يهر يمينه حتى يأكل من نفس النخلة لا من ثمرتها ومقتضى الحقيقة العرفية أنه يأكل من ثمرتها لا من نفس جذعها . والمصير إلى العرفية هنا واجب اجماعاً لأن اللغوية في مثل هذا أميت بالكلية . فلا يقصد عاقل ألبة الأكل من جذع النخلة :

أما الحقيقة اللغوية في قوله ( انى متوفيك ) فانها ليست من الحقيقة المعتمدة كما لا يخفى ، ومن المعلوم في الأصول أن العرفية تسمى حقيقة عرفية ومجازاً لغوية وأن اللغوية تسمى عند هم حقيقة لغوية ومجازاً عرفياً<sup>(٣)</sup> /

( ١ ) لأن " متوفيك " وصف محتمل للحال والاستقبال والماضي . انظر الاضواء ٢٧١/٧

( ٢ ) كلمة " إلى " اذفتها من عندى ليستقيم الكلام والأصل " العرفية اللغوية " .

( ٣ ) الأضواء ٢٦٨/٧ - ٢٧٥ .

والخلاصة : أن الشيخ ( رحمه الله ) يرجح أن اللفظ يجب محله على الحقيقة الشرعية ان كانت له ، فان لم يكن فعلى الحقيقة العرفية ثم اللغوية وأن تقديم العرفية على اللغوية محله اذا لم يوجد دليل صارف عن ارادة العرفية الى اللغوية فان وجد وجب تقديم اللغوية قولاً واحداً .

أما القول بتقديم اللغوية على العرفية فمحله فيما اذا لم تتناس اللغوية بالكلية فان أميتت بالكلية وجب المصير الى العرفية اجماعاً ، والله أعلم .

## المبحث الثانى

موقف الشيخ ( رحمه الله ) من المجاز فى كتاب الله

لا نحتاج الى كبير جهد ولا اعمال فكر لنعرف موقف الشيخ ( رحمه الله ) من المجاز فى كتاب الله فقد كفانا مؤونة ذلك حيث أفصح عن رأيه فى ذلك فى رسالة يكفى قراءة عنوانها لتعرف على رأيه ألا وهي ( منع جواز المجاز فى المنزل للتعبد والا عجاز ) حمله على تأليفها ما رأى من أن جل أهل هذا الزمان يقولون بجواز المجاز فى القرآن ولم ينتبهوا الى أنه ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة بالكتاب والسنة<sup>(١)</sup>، ورتبه / على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة :-

- المقدمة : فى ذكر الخلاف فى وقوع المجاز فى أصل اللغة ، وأنه لا يجوز فى القرآن على كلا القولين .

- الفصل الأول : فى بيان أنه لا يلزم من جواز الشئ فى اللغة جوازه فى القرآن ، وذكر أمثلة لذلك .

- الفصل الثانى : فى الجواب عن آيات زعموا أنها من المجاز نحو " جدارا يريد أن ينقض " . . الآية .

- الفصل الثالث : فى الاجوبة عن اشكالات تتعلق بنفي المجاز ونفي بعض الحقائق ، ويشتمل على أمور لها تعلق بالموضوع .

- الفصل الرابع : فى تحقيق المقام فى آيات الصفات مع نفي المجاز عنها .

- الخاتمة : فى وجه مناظرة النافى لبعض الصفات بالطرق الجدلية / (٢) .

ومن تقسيمه للرسالة على هذا النحو نلاحظ أنه خص للصفات فصلا من أربعة فصول

والخاتمة أى تسع صفحات من مجموع سبع وخمسين صفحة .

( ١ ) منع جواز المجاز ص ٣ بتصرف .

( ٢ ) منع جواز المجاز ص ٤ ، ٥ .

وأدلة الشيخ على ما ذهب اليه من نفي المجاز تتلخص فيما يلي :-

١ - قال الشيخ ( رحمه الله ) :- / وأوضح دليل على منعه في القرآن اجماع القائلين بالمجاز ، على أن كل مجاز يجوز نفيه ويكون نافيه صادقا في نفس الأمر فتقول لمن قال : رأيت أسدا يرمى ، ليس هو بأسد ، وإنما هو رجل شجاع ، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازا أن في القرآن ما يجوز نفيه .

ولاشك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن ، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته ، وأنه كان ذريعة الى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم / (١)

٢ - افترض مناظرا يستدل بجواز المجاز في اللغة على جوازه في القرآن وراح يرد عليه بكثرة وقوع الأشياء المستحسنة في اللغة عند البيانين كاستحسان المجاز وهي ممنوعة في القرآن بلا نزاع وشرع يذكر أمثلة كثيرة على كلامه ، وهذا بعد التسليم الجدلي منه ( رحمه الله ) بجواز المجاز في اللغة والا فهو يرجح منعه فيها أصلا . (٢)

٣ - افترض مناظرا يقول : ان ماتسمونه أسلها عربيا ونسميه مجازا يجوز نفيه على قولكم كما جاز نفيه على قولنا فيلزم المحذور قولكم كما لزم قولنا . ثم أجاب عنه بالمنع من ذلك . (٣)

وقد تعرض للرد على الشيخ رحمه الله فيما ذهب اليه من منع المجاز الدكتور عبد العظيم المطعنى حيث خصص المبحث الثالث من القسم الثاني من كتاب له سماه ( المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع ) وقد قسم كتابه الى ثلاثة أقسام :

(١) منع جواز المجاز ص ٨ ، ٩ .

(٢) من ص ١٠ - ٣٢ .

(٣) من ص ٤٠ - ٥٣ .



الأول : المجوزون للمجاز ، الثاني : المانعون منه . الثالث : نظرات جامعة في التجويز والمنع . وقد خصص للرد على الشيخ ( رحمه الله ) اثنتين وثلاثين صفحة ويتلخص تعقبه على الشيخ فيما يلي :-

- ١ - أنه لم يأت بجديد بل تابع ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ورد ما ردا . لذا كان من المسلم عند الدكتور ان يضرب عنه صفحا لولا خشيته أن يظن ظان أنه متركه الا لقوة حجته . وحتى تكون الدراسة وافية أو قريبة من الوفاء بموضوعها وتكون قد أحاطت بجميع أطراف النزاع قديمها وحديثها . ( ١ )
- ٢ - رد ما نسبته الشيخ الى أبي اسحاق الاسفرائيني وأبي على الفارسي متابعا لابن السبكي في ذلك . وكذلك نسبته الى ابن خويزمنداد من المالكية وابن القاص من الشافعية من قولهم بنفى المجاز . ( ٢ )
- ٣ - نقد قول الشيخ ( رحمه الله ) عن منع جواز المجاز " ويلزم قبوله كل منصف " وقوله عنه " وهو الحق " أي القول بالمنع . ( ٣ )
- ٤ - نقد حكاية الشيخ اجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه ويكـون نفيه صادقا في نفس الأمر . حيث نفى الدكتور هذا الاجماع عند البيانين وقال / فالذين قالوا هذا هم الأصوليون في سردهم لأمارات المجاز . والأصوليون لا يؤخذ عنهم درس المجاز ، لأن لهذا الفن رجالا وفرسانا آخرين هم علماء البلاغة والبيان / ( ٤ ) وزعم أن الشيخ أهمل تفسير الأصوليين لهذه الجملة رغم اطلاعه عليه .
- ٥ - نقد قول الشيخ ( رحمه الله ) " ولا شيء " من القرآن يجوز نفيه " بأنه لم يحدد

( ١ ) انظر المجاز في اللغة والقرآن ٢ / ١٠٠٨ .

( ٢ ) " " " " " ٢ / ١٠١٠ .

( ٣ ) انظر ٢ / ١٠١١ .

( ٤ ) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع ٢ / ١٠١٢ .

( ١ ) المراد بالنفي .

- ٦ - زعم أن الشيخ قال ( ان القرآن ممنوع وقوع المجاز فيه بلا نزاع ) وراح يرد عليه .  
 ٧ - تعقب رد الشيخ على مقولة ( كل مجاز في اللغة جاز في القرآن ) بأنها لم تثبت عند مجوزي المجاز وأنها لا صلة لها بإثبات المجاز في القرآن أو نفيه عنه .  
 ٨ - قال الدكتور ( وقد تخيل الشيخ أنه بهذا الاستدلال أبو عذرة منع كثير من الفنون البلاغية من ورودها في القرآن مثل : الرجوع ، وحسن التعليل ، وبعض أنواع المبالغة . . الخ )<sup>( ١ )</sup> ثم قال بعد أن رد ذلك ( فما الجديد الذي أتى به الشيخ )<sup>( ٤ )</sup> .

٩ - الرد على الفصل الثاني من رسالة الشيخ والذي خصصه للجواب عن آيات زعموا أنها من المجاز .<sup>( ٥ )</sup>

- ١٠ - الزعم بأن وصف الشيخ ما يطلق عليه البيانيون والأصوليون " المجاز " بأنه أسلوب عربي إنما تفيد لو كان القائلون بالمجاز يقولون انه أعجمي وليس بعربي .  
 ١١ - ادعائه التناقض بين مذهب الشيخ الجدلي النظري الذي أنكر فيه المجاز وبين سلوكه العملي حيث مارس فيه شيئاً من المجاز وأنه قرأ أضواء البيان في أجزائه العشرة وظفر بالكثير من التأويلات المجازية الواردة في حر كلامه .<sup>( ٧ )</sup>

هذه خلاصة رد الدكتور المطعني على الشيخ ( رحمه الله ) ولي على بعضها تعقيب

أجمله فيما يلي :-

- ( ١ ) انظر ٢ / ١٠١٣ ، ١٠١٤ .  
 ( ٢ ) انظر ٢ / ١٠١٦ .  
 ( ٣ ) انظر ٢ / ١٠١٥ ، ١٠١٦ .  
 ( ٤ ) انظر ٢ / ١٠١٦ .  
 ( ٥ ) انظر ٢ / ١٠١٧ - ١٠٢٤ .  
 ( ٦ ) انظر ٢ / ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .  
 ( ٧ ) انظر ٢ / ١٠٢٦ - ١٠٤٠ .

الأول : نقد الدكتور قول الشيخ (رحمه الله) عن منع المجاز في القرآن ( ويلزم قبوله كل منصف محقق ) وعن منعه في اللغة ( هو الحق ) بقوله / ان هاتين العبارتين لم يقيم الشيخ الشنقيطي ولا أحد قبله من مانعي المجاز دليلا واحدا صحيحا يلزم منه الالتزام والقبول أو يجعله حقيقا بأنه الحق فهما دعويان لم يؤيدهما دليل ولو أن الشيخ الشنقيطي تتبع كل ما قاله الامام ابن تيمية والامام ابن القيم لما سلّمت لـه نفسه أن يقطع بالحقية والالزام <sup>(١)</sup> وأقول قال الدكتور المطعني في آخر كتابه بعدم أن قرر أنه / لا حذر ولا خطر من وقوعه في القرآن الا الايات التي تتحدث عن الأسماء والصفات <sup>(٢)</sup> وقال / فلنحظره في كلمات الأسماء والصفات لأن تأويلها مجازيا يؤدي الى التعطيل ، ولنطلق سراح المجاز فيما لا يؤدي فيه التأويل الى تعطيل في أساليب اللغة كلها وفي سائر آيات الكتاب الا ما كان منه اسما من أسماء الله الحسنى أو صفة من صفاته القدسية وهذا هو الحق الذي يجب أن يصار اليه لمواجهة السبب المفضي اليه ونبل الغاية الداعية اليه <sup>(٣)</sup> ولا أرى كبير فرق بين عبارة الشيخ وعبارة الدكتور ( وهذا هو الحق الذي يجب أن يصار اليه ) لأن نغاة المجاز يرون أن أدلة المجازيين غير صحيحة ، وكذلك مثبتوه في الأسماء والصفات يرفضون حكم الدكتور ويرونه لم يقيم عليه دليلا صحيحا .

الثاني - قال الدكتور / فقد غالى - عفا الله عنه - يعني الشيخ - في تصوير المسألة وقال : ان القرآن ممنوع وقوع المجاز فيه بلا نزاع . فاذا كان المنع بلا نزاع فلماذا وضع هو رسالته : " منع جواز المجاز . . . " وعلى من يرد فيها ؟ وقارىء هذه الدراسة يعلم علم اليقين أن علماء الأمة أطبقوا على وقوع المجاز في القرآن ولم يشذ منهم الا القليل فكيف يستقيم قول الشيخ ( عفا الله عنه ) ان منع وقوع المجاز في القرآن

( ١ ) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجارة والمنع ٢ / ١٠١١ .

( ٢ ) " " " " " " " " ٢ / ١١٤٢ .

( ١ ) لا نزاع فيه ٢٠ /

وأقول لم يقل الشيخ ذلك بل قال / والدليل على صدق الجزئية السالبة<sup>(٢)</sup> التي نقضنا بها كليته الموجبة كثرة وقوع الأشياء المستحسنة في اللغة عند البيانين كاستحسان المجاز وهي ممنوعة في القرآن بلا نزاع<sup>(٣)</sup>

وهذا هو ما اعتمد به الدكتور في عزوه للشيخ ذلك القول ولا أرى له فيها متمسكاً إذ لا يفهم ذلك من كلام الشيخ لا من قريب ولا من بعيد .

الثالث :- قال الدكتور تحت عنوان ( ولكن هل سلم الشيخ من المجاز ٢ ) / عرفنا مذهب الشيخ الشنقيطي في المجاز وأنه من أشد أهل العصر انكاراً له لا في القرآن وحده بل وفي اللغة كذلك . . . فهل ياترى سلم الشيخ من المجاز في حر كلامه فطابق مذهبه العملي السلوكي مذهب الجدلي النظري الذي تقدم فيكون الرجل وفياً بمذهبه في الانكار ؟ أم أنه لم يسلم من القول بالمجاز في حر كلامه فكان مثل الامام ابن تيمية والامام ابن القيم له مذهبان : أحدهما : جدلي نظري أنكر فيه المجاز . وثانيهما : سلوكي عملي مارس فيه شيئاً من المجاز ٢ .

الواقع أن الشيخ ( رحمه الله ) مثل الامامين له نفس المذهبين الذين لهما مع فارق واحد فقد استدلنا على مذهبي الامامين بنوعين من الأدلة . أحدهما : التأويلات المجازية . وثانيهما : ورود المجاز صريحاً بلفظه ومعناه في حر كلامهما . . . أما الشيخ الشنقيطي رحمه الله فدليلنا على مذهبه السلوكي العملي نوع واحد هو كثرة التأويلات المجازية في حر كلامه فقد قرأنا كتابه " أضواء البيان " في أجزاء العشرة<sup>(٤)</sup>

( ١ ) المجاز في اللغة والقرآن ٢ / ١٠١٦ .

( ٢ ) قال الدكتور ٢ / ١٠١٥ موضحاً ذلك عند ما نقله عن الشيخ / يشير الى قضية

احتج بها هو ، وهي ( بعض ما يجوز في اللغة العربية لا يجوز في القرآن ) والتي نقض بها الكلية الموجبة وهي : كل ما جاز في اللغة العربية جاز في القرآن / .

( ٣ ) منع جواز المجاز ص ١١ .

( ٤ ) وهم الدكتور ، فالأضواء التي كتبها الشيخ سبعة أجزاء فقط ، أما الثامن =

وظفرنا بالكثير من التأويلات المجازية الواردة في حر كلامه / <sup>(١)</sup> ثم شرع يذكر أمثلة من الأضواء تدل في نظر الدكتور على أن الشيخ استعمل : المجاز العقلي - المجاز اللغوي المرسل المجاز اللغوي الاستعاري . <sup>(١)</sup> وجوابا لكلام الدكتور أقول : يبدو أن الدكتور لم يطلع على ما كتبه الشيخ ( رحمه الله ) في " رحلة الحج . . . " حيث قال / ثم طلب منا بعض صفوف طلبة العلم بالمعهد الديني في أم درمان أن نلقي عليهم درسا شافيا بأسلوب واضح في أنواع المجاز والاستعارة يتبين به صحة تقسيم المجاز والاستعارة ويتضح به حد كل قسم من تلك الأقسام فكان جوابنا أنه لما كانت الاستعارة قسما من أقسام المجاز نتكلم أولا على أقسام المجاز بغاية الايضاح ثم على أقسام الاستعارة كذلك / <sup>(٢)</sup> ثم شرع في توضيح ذلك فسود به سبعا وخمسين صفحة <sup>(٣)</sup> فلو ظفر الدكتور بذلك لكان دليله على مذهب الشيخ السلوكي العملي نوعان كدليله على مذهب ابن تيمية وابن القيم ولكن اذا علمنا أن فحول العلماء تتغير آراؤهم في المسألة الواحدة بتغيير الزمن فان ذلك لا يجدى شيئا فالتأخر هم المعتمد وما قرره الشيخ فسي الرحلة كتبه عام ١٣٦٧ هـ أما ما قرره في رسالته فقد كتبه في الرياض بعد استقراره بها . أما ما ذكره الدكتور من الأمثلة في أربع عشرة صفحة <sup>(٤)</sup> فليس في شيء منها ما يدل على مناقضة مذهب الشيخ السلوكي العملي لمذهبه الجدلي النظري بل لم يرد ذكر

---

= والتاسع فمن تأليف الشيخ عطية سالم وأما العاشر فليس فيه من الأضواء شيء وان كتب على غلافه " أضواء البيان " بل فيه دفع اتهام الاضطراب ، ومنع جواز المجاز وترجمة الشيخ بقلم تلميذه عطية سالم .

( ١ ) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع ٢ / ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ .

( ٢ ) رحلة الحج الى بيت الله الحرام ص ١٨١ وقد طبع الكتاب " الرحلة " عام ١٤٠٣ هـ

١٩٨٣ م وكتاب الدكتور فرغ منه في ٥ / ٣ / ١٤٠٦ هـ ومدة تأليفه ثلاث سنوات

أو تزيد وانظر ٢ / ١١٤٦ و ٢ / ١١٤٠ أي شرع فيه بعد صدور كتاب الرحلة .

( ٣ ) من ص ١٨١ الى ص ٢٣٨ .

( ٤ ) من ص ١٠٢٧ - ١٠٤٠ .

لفظ المجاز الا في مثالين منها فقط أحدهما قول الشيخ ( رحمه الله ) / ومن هنا قال بعض العلماء لفظ النكاح مشترك بين العقد والجماع وقال بعضهم هو حقيقة فـى الجماع مجاز في العقد لأنه سببه وقال بعضهم بالعكس / <sup>(١)</sup> وعلق عليه الدكتور بقوله / وعلى كل فالمجاز هنا وارد في كلام الشيخ بلفظه ومعناه في سياق يشعر باقراره للمجاز ولا تشم منه أية رائحة للانكار / <sup>(٢)</sup> أما أنا فلا أشم من السياق أية رائحة للاقرار ولتعلم انكاره للمجاز في هذا المثال اقرأ ما سأنقله عن الشيخ في الشاهد التاسع من شواهد معارضي لدعوى الدكتور .

الثاني : قوله ( رحمه الله ) وهو يقرر أن المسح قد يأتي بمعنى الفسل / وليس من حمل المشترك على معنييه ولا من حمل اللفظ على حقيقته ومجازه / <sup>(٣)</sup> علق عليه الدكتور بقوله / فهذا اعتراف منه بالمجاز / <sup>(٤)</sup> ولا أرى فيه اعترافا لأن نفي الشيء لا يدل على امكان وقوعه كما هو معلوم ، أما بقية الأمثلة فلم يرد فيها للمجاز ذكر والجواب عن الزام الدكتور - الشيخ - بها هو ما قاله الشيخ ( رحمه الله ) في رسالته حيث قال / وكل ما يسميه القائلون بالمجاز مجازا فهو عند من يقول بنفي المجاز أسلوب من أساليب اللغة العربية / <sup>(٥)</sup>

أما على سبيل معارضة <sup>(٦)</sup> ندعوى الدكتور فأقول : ان مذهب الشيخ العظمى لم

يناقض ما قرره في رسالته بل هو موافق له كل الموافقة واليك الشواهد من الأضواء :-

١ - في تفسير قوله تعالى في سورة النساء ( وترغبون أن تنكحوهن ) بعد أن ذكر

( ١ ) الأضواء ٣١٥ / ١ وقد نقله الدكتور بمعناه وأشار الى نفس الجزء والصفحة .

( ٢ ) المجاز في اللغة والقرآن ١٠٣٢ / ٢ .

( ٣ ) الأضواء ١١٤ / ٢ وذكره الدكتور في ١٠٤٠ / ٢ .

( ٤ ) المجاز ١٠٤٠ / ٢ .

( ٥ ) منع جواز المجاز ص ٦ .

( ٦ ) قال الشيخ ( رحمه الله ) في آداب البحث والمناظرة ٦٠ / ٢ / وأعلم أن المعارضة

في الاصطلاح هي اقامة الخصم الدليل المنتج نقيض الدعوى التي استدل عليها =

أن التحقيق أن الحرف المحذوف هو " عن " أى ترغبون عن نكاحهن لقلّة  
مالهن وجمالهن " قال / وقال بعض العلماء : الحرف المحذوف هو " فسى "  
أى : ترغبون فى نكاحهن ان كن متصفات بالجمال وكثرة المال مع أنكم  
لا تقسطون فيهن والذين قالوا بالمجاز واختلفوا فى جواز حمل اللفظ على حقيقته  
ومجازه معا أجازوا ذلك فى المجاز العقلي كقولك أغثنى زيد وعطاءه فاسناد  
الاغناء الى زيد حقيقة عقلية واسناده الى العطاء مجاز عقلى فجاز جمعها -  
وكذلك اسناد الافتاء الى الله حقيقى . واسناده الى مايتلى مجاز عقلى عند هم  
لأنه سببه فيجوز جمعها (١) / . فتراه يقول : والذين قالوا بالمجاز . . . ويقول  
" عند هم "

٢ - قال ( رحمه الله تعالى ) / وفى هذه الآية الكريمة سؤال معروف هو أن يقال :  
كيف أوقع الاناقة على اللباس فى قوله " فأذاقها الله لباس الجوع والخوف . . . "  
الآية . . . الى أن قال : قال مقيد (عفا الله عنه ) : والجواب عن هذا السؤال ظاهر  
وهو أنه أطلق اسم اللباس على ما أصابهم من الجوع والخوف لأن آثار الجوع  
والخوف تظهر على أبدانهم وتحيط بها كاللباس - ومن حيث وجد انهم ذلك  
اللباس المعبر به عن آثار الجوع والخوف أوقع عليه الاناقة فلا حاجة الى ما يذكره  
البيانىون من الاستعارات فى هذه الآية الكريمة وقد أوضحنا فى رسالتنا التى  
سميناها " منع جواز المجاز فى المنزل للتعبد والاعجاز " أنه لا يجوز لأحد

---

= خصه وأثبتها بدليله أو المنتج مايساوى نقيضها أو ما هو أخص من نقيضها  
لأن اقامته الدليل المنتج أحد الأمور الثلاثة يلزمه ابطال دعوى خصه لأنه  
ان ثبت نقيضها أو مساوى نقيضها أو أخص من نقيضها بدليل المعارض فقد  
تحقق بطلانها لاستحالة اجتماع النقيضين واستحالة اجتماع الشئ ومساوى  
نقيضه واستحالة اجتماع الشئ والأخص من نقيضه كما تقدم ايضاحه / اهـ .

أن يقول ان فى القرآن مجازا وأوضحنا ذلك بأدلته وهنا أن مايسميه البيانىون مجازا أنه أسلوب من أساليب اللغة العربية . . ثم ذكر خلاف البيانين فى الآيه ثم قال : وقد ألمنا بطرف قليل من كلام البيانين هنا ليفهم الناظر مرادهم مع أن التحقيق الذى لا شك فيه أن كل ذلك لا فائدة فيه ولا طائل تحته وأن العرب تطلق الاذاقة على الذوق وعلى غيره من وجود الألم واللذة وأنهما تطلق اللباس على المعروف وتطلقه على غيره مما فيه معنى اللباس من الاشتمال كقوله " هن لباس لكم وانتم لباس لهن " . . . الى قوله وكلها أساليب عربيه ولا اشكال فى أنه اذا أطلق اللباس على مؤثر مؤلم يحيط بالشخص احاطة اللباس فلا مانع من ايقاع الاذاقة على ذلك الألم المحيط المعبر عنه باسم اللباس والعلم عند الله تعالى / ( ١ )

ومن الغريب أن هذا من الأمثلة التى استدل بها الدكتور على أن الشيخ لم يسلم من القول بالمجاز فى حر كلامه . ( ٢ )

٣ - قال الشيخ ( رحمه الله تعالى ) / . . . وقال الزمخشري : واللام فى قوله " لتفتروا على الله الكذب " من التعليل الذى لا يتضمن معنى الفرض اهـ . وكثير من العلماء يقولون هي لام العاقبة والبيانىون يزعمون أن حرف التعليل كاللام اذا لم تقصد به علة غائية : كقوله " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا . . . . ( الآيه وقوله هنا ( لتفتروا على الله الكذب ) ان فى ذلك استعارة تبعية فى معنى الحرف . قال مقيده ( عفا الله عنه ) : بل كل ذلك من أساليب اللغة العربية فمن أساليبها الاتيان بحرف التعليل للدلالة على العلة الغائية كقوله : ( وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط . . ) الآيه ومن أساليبها الاتيان باللام للدلالة على ترتب أمر على أمر كترتب المعلول على علته الغائية وهذا

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

( ٢ ) انظر ٢ / ١٠٣٦ - ١٠٣٨ .



الأخير كقوله ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ) لأن العلة الغائية الباعثة لهم على التقاطه ليست هي أن يكون لهم عدوا بل ليكون لهم قرة عين كما قالت امرأة فرعون ( قرة عين لي ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا ) ولكن لما كان كونه عدوا لهم وحزنا يترتب على التقاطهم له كترتب المعلول على علته الغائية عبر فيه باللام الدالة على ترتيب المعلول على العلة وهذا أسلوب عربي فلا حاجة إلى ما يطيل به البيانين في مثل هذا البحث (١) .

٤ - قال ( رحمه الله ) / وقوله في هذه الآية الكريمة ( حجابا مستورا ) قال بعض العلماء هو من اطلاق اسم المفعول وإرادة اسم الفاعل أى حجابا ساترا وقد يقع عكسه كقوله تعالى ( من ماء دافق ) أى مدفوق ( عيشة راضية ) أى مرضية فاطلاق كل من اسم الفاعل واسم المفعول وإرادة الآخر أسلوب من أساليب اللغة العربية والبيانين يسمون مثل ذلك الاطلاق ( مجازا عقليا ) . . . / الخ (٢) وهذا من أمثلة الدكتور على تناقض مذهبي الشيخ النظري والعلمي (٣) .

٥ - عند قوله تعالى ( فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه ) من سورة الكهف ناقش أهل المجاز مناقشة علمية وختمها بقوله / وقد بينا في رسالتنا المسماة " منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز " أن جميع الآيات التي يزعمون أنها مجاز أن ذلك لا يتعين في شيء منها وبيننا أدلة ذلك والعلم عند الله تعالى / (٤) فأين التناقض بين ما قرره هنا وما قرره هناك .

٦ - قوله ( رحمه الله ) عند قوله تعالى من سورة مريم ( واشتعل الرأس شيئا ) بعد أن نقل كلام الزمخشري عليها وأنها استعاره مانصه / والظاهر عندنا

( ١ ) الأضواء ٣ / ٣٨١ ، ٣٨٢ .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٥٩٦ ، وانظر أيضا ٣ / ١٠٠ ، ٣ / ٤٨٥ .

( ٣ ) انظر ٢ / ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ .

( ٤ ) الأضواء ٤ / ١٧٨ .

كما بينا مرارا أن مثل هذا التعبير عن انتشار بياض الشيب في الرأس باشتعال الرأس شيئا أسلوب من أساليب اللغة العربية الفصحى جاء القرآن به ومنه قول الشاعر :

ضيعت حزمي في ابعادى الأملأ وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا  
ومن هذا القبيل قول ابن دريد في مقصورته :

واشتعل البيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا / (١)

٧ - عند قوله تعالى ( ولا صلبنكم في جذوع النخل ) من سورة طه قال بعد أن بين أن تعديده التصليب ب ( في ) أسلوب عربي معروف ما نصه / ومعلوم عند علماء البلاغة : أن في مثل هذه الآية استعارة تبعية في معنى الحرف كما سيأتى ان شاء الله ايضاح كلامهم في ذلك ونحوه في سورة " القصص " وقد أوضحنا فى كتابنا المسمى " منع جواز المجاز في المنزل للتعبيد والاعجاز " أن ما يسميه البلاغيون من أنواع المجاز مجازا كلها أساليب عربية نطقت بها العرب في لغتها وقد بينا وجه عدم جواز المجاز في القرآن وما يترتب على ذلك من المحذور / (٢)

٨ - في تفسير قوله تعالى ( فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها . . . ) قال مانصه / وقد دلت هذه الآية الكريمة وأمثالها في القرآن على أن لفظ القرية يطلق تارة على نفس الأبنية وتارة على أهلها الساكنين بها فالأهلك في قوله " أهلكناها " والظلم في قوله " وهي ظالمة " يراد به أهلها الساكنون بها وقوله " فهي خاوية على عروشها " يراد به الأبنية كما قال فى آية " وأسأل القرية التي كنا فيها " وقال فى أخرى " حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها " . وقد بينا فى رسالتنا السماة " منع جواز المجاز في المنزل للتعبيد والاعجاز " أن ما يسميه البلاغيون مجاز النقص ومجاز الزيادة ليس بمجاز

( ١ ) الأضواء ٢٠٤ / ٤ ، ٢٠٥ .

( ٢ ) الأضواء ٤٧٣ / ٤ ، ٤٧٤ .

عند جمهور القائلين بالمجاز من الأصوليين وأقمنا الدليل على ذلك / (١)

٩ - في أحكام قوله تعالى " الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة " من سورة النور ذكر

قول الزجاج : ان النكاح لا يعرف في القرآن إلا بمعنى التزويج ورده من وجهين:

الأول : أن القرآن جاء فيه ذلك وذكر دليله ثم قال / الوجه الثاني : ان العرب

الذين نزل القرآن بلغتهم يطلقون النكاح على الوطء والتحقيق : أن النكاح

في لغتهم الوطء . قال الجوهري في صحاحه : النكاح الوطء وقد يكون العقداه

وانما سمو عقد التزويج نكاحا لأنه سبب النكاح أي الوطء واطلاق المسبب

وارادة سببه معروف في القرآن وفي كلام العرب وهو ما يسميه القائلون بالمجاز

المجاز المرسل كما هو معلوم عند هم في محله / (٢)

ثم ذكر شواهد لا طلاق العرب النكاح على الوطء وقال في نهاية المسألة

/ . . . وانا علمت ذلك فاعلم أن النكاح مشترك بين الوطء والتزويج خلافا

لمن زعم أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر كما أشرنا له سابقا / (٣)

١٠ - عند قوله تعالى ( لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها )

من سورة النور بين أن في المراد بالاستئناس وجهين : - الأول : أنه ممن

الاستئناس الظاهر الذي هو ضد الاستيحاش وقال في ضمه / ولما كان

الاستئناس لازما للاذن أطلق اللازم وأريد ملزومه الذي هو الاذن واطلاق

اللازم وارادة الملزوم أسلوب عربي معروف والقائلون بالمجاز يقولون : ان ذلك

من المجاز المرسل . . . الخ / (٤)

١١ - في تفسير قوله تعالى ( اذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظا وزفيرا )

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧١٠ .

( ٢ ) الأضواء ٦ / ٧٦ .

( ٣ ) الأضواء ٦ / ٨٢ .

( ٤ ) الأضواء ٦ / ١٦٧ .

من سورة الفرقان قال (رحمه الله) : / مسألة : اعلم أن التحقيق أن النار تبصر الكفار يوم القيامة . . ثم ذكر الآية ثم قال . . ورؤيتها اياهم من مكان بعيد تدل على حدة بصرها كما لا يخفى ، كما أن النار تتكلم كما صرح الله به فى قوله ( يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد ) والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة كحديث محاجة النار مع الجنة وكحديث اشتكائها الى ربها فأذن لها فى نفسين ونحو ذلك ويكفي ذلك أن الله جل وعلا صرح فى هذه الآية أنها تراهم وأن لها تغيظا على الكفار وأنها تقول : هل من مزيد . وأعلم أن ما يزعّمه كثير من المفسرين وغيرهم من المنتسبين للعلم من أن النار لا تبصر ولا تتكلم ولا تفتاظ وأن ذلك من قبيل المجاز أو أن الذى يفعل ذلك خزنتها كله باطل ولا معول عليه لمخالفته نصوص الوحي الصحيحة بلا مستند والحق هو ما ذكرنا . وقد أجمع من يعتد به من أهل العلم على أن النصوص من الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن ظاهرها الا لدليل يجب الرجوع اليه كما هو معلوم فى محله / (١) ثم ذكر أحاديث تؤيد ما قال .

١٢ - عند قوله تعالى " واخفض جناحك للمؤمنين " من سورة الشعراء سؤد صفحتين فى معنى خفض الجناح و اضافته الى الذل (٢) وقد وعد بذلك فى سورة الاسراء (٣) فى الكلام على قوله تعالى ( واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ) وذلك نقلا من رسالته منع جواز المجاز .

١٣ - عند قوله تعالى ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ) بحث فى أربع صفحات للرد على أهل المجاز صدره بقوله / أعلم أن التحقيق ان شاء الله أن اللام فى قوله ( ليكون لهم عدوا وحزنا ) لام التعليل المعروفة بلام كسي

( ١ ) الأضواء ٢٨٩ / ٦

( ٢ ) الأضواء ٣٨٥ / ٦ - ٣٨٢

( ٣ ) الأضواء ٤٩٧ / ٣

وذلك على سبيل الحقيقة لا المجاز . . . ثم أوضح ذلك ثم قال : - وبهـذا التحقيق تعلم أن ما يقوله كثير من المفسرين وينشدون له الشواهد من أن اللام في قوله ليكون : لام العاقبة والصيرورة خلاف الصواب وأن ما يقوله البيانينـون من أن اللام في قوله : ليكون فيها استعارة تبعية في متعلق معنى الحرف خلاف الصواب أيضا / (١)

ثم أوضح مراد البيانين وختمها بقوله / وهناك مناقشات في التبعية في معنى الحرف تركناها لأن غرضنا بيان مرادهم بالاستعارة التبعية في هذه الآيةـة بإيجاز وإذا علمت مرادهم بما ذكر فاعلم أن التحقيق أن شاء الله هو ما قد منا وقد أوضحنا في رسالتنا " منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز " أن التحقيق : أن القرآن لا مجاز فيه وأوضحنا ذلك بالأدلة الواضحة / (١)

١٤ - عند قوله تعالى ( وينزل لكم من السماء رزقا ) من سورة "غافر" قال ( رحمه الله ) / أطلق جل وعلا في هذه الآية الكريمة الرزق وأراد المطر لأن المطر سبب الرزق وإطلاق السبب وإرادة سببه لشدة الملازمة بينهما أسلوب عربي معروف وكذلك عكسه الذي هو إطلاق السبب وإرادة السبب كقوله :

أكلت دما إن لم أرك بضرة . . بعيدة مهوى القرط طيبة النشر  
فأطلق الدم وأراد الدية لأنه سببها ، وقد أوضحنا في رسالتنا المسماة " منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والاعجاز " أن أمثال هذا أساليب عربية نطقت بها العرب في لغتها : ونزل بها القرآن وأن ما يقوله علماء البلاغة من أن في الآية ما يسمونه المجاز المرسل الذي يعدون من علاقاته السببية والمسيبية لا داعي إليه ولا دليل عليه يجب الرجوع إليه / (٢)

١٥ - عند قوله تعالى ( وانه لعلم للساعة ) من سورة الزخرف قال ( رحمه الله ) بعد

(١) الأضواء ٦/٤٥١ - ٤٥٤ ، وانظر أيضا ٦/٦٠٥ ، ٦٠٦ .

(٢) الأضواء ٧/٧٥ ، ٧٦ .

أن بين أن الضمير راجع الى عيسى : / واطلاق علم الساعة على نفس عيسى جاز على أمرين كلاهما أسلوب عربي معروف : أحدهما : أن نزول عيسى المذكور لما كان علامة لقربها كانت تلك العلامة سببا لعلم قربها فأطلق فى الآية المسبب وأريد السبب واطلاق السبب وإرادة المسبب أسلوب عربي معروف فى القرآن وفى كلام العرب . . ثم مثل بآية ( وينزل لكم من السماء رزقا . . ) ثم قال : ومعلوم أن البلاغيين ومن وافقهم يزعمون أن مثل ذلك من نوع ما يسمونه المجاز المرسل وأن الملازمة بين السبب والمسبب من علاقات المجاز المرسل عندهم / (١) ثم ذكر الامر الثانى .

١٦ - فى آخر كلامه عن حياة عيسى فى الآية السابقة قال ( رحمه الله ) / وقد قد مننا مرارا أنا أوضحنا أن القرآن الكريم لا مجاز فيه على التحقيق فى رسالتنا المسماة ( منع جواز المجاز فى المنزل للتعبد والاعجاز ) / (٢)  
هذا ما وجدته فى الأضواء (٣) مما يؤكد ثبات الشيخ ( رحمه الله ) على رأيه فى المجاز الى وفاته ( رحمه الله ) حيث ان آخر مؤلفاته ( رحمه الله ) الجزء السابع من الأضواء وقد نقلت منه اثنا ثلاثة نماذج فيها تصريحه بذلك ولا بد أن الدكتور قد قرأ جميع النماذج التى سقتها من أكثر أجزاء الأضواء لأنه قال / فقد قرأنا كتابه " أضواء البيان " فى اجزائه العشرة وظفرنا بالكثير من التأويلات المجازية الواردة فى حر كلامه / (٤)

التعقيب الرابع :- رد الدكتور على قول الشيخ / وكل ما يسميه القائلون بالمجاز مجازا فهو عند من يقول بنفي المجاز أسلوب من أساليب اللغة العربية (٥) بقوله

(١) الأضواء ٢٦٣/٧ ، ٢٦٤ .

(٢) الأضواء ٢٧٥/٧ .

(٣) وانظر أيضا ٤٢٢/١ حيث فيها ما يفهم منه ذلك . وانظر أيضا ٣٣٨/٤ .

(٤) المجاز فى اللغة والقرآن ١٠٢٦/٢ .

(٥) منع جواز المجاز ص ٦ . وانظر ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٦ .

/ وهذا السلوك كان يكون مفيدا في النزاع لو كان القائلون بالمجاز يقولون ان المجاز أعجمي وليس بعربي / <sup>(١)</sup> والذي يظهر لي أن ذلك لا يلزم وأن مقصود الشيخ ان نفيه المجاز يطلقون على كل ما يسميه المجازيون مجازا أسلوا من أساليب اللغة العربية التي كلها حقائق غير مصروفة عما وضعت له أولا ، بدليل قوله رحمه الله بعد كلامه السابق متصلا به مانصه / فمن أساليبها اطلاق الأسد مثلا على الحيوان المفتـرس المعروف وأنه ينصرف اليه عند الاطلاق وعدم التقييد بما يدل على أن المراد غيره ، ومن أساليبها اطلاقه على الرجل الشجاع اذا اقترن بما يدل على ذلك ولا مانع من كون أحد الاطلاقين لا يحتاج الى قيد والثاني يحتاج اليه لأن بعض الأساليب يتضح فيه المقصود فلا يحتاج الى قيد وبعضها لا يتبين المراد فيه الا بقيد يدل عليه وكل منهما حقيقة في محله . وقس على هذا جميع أنواع المجازات . . . / <sup>(٢)</sup> الخ كلامه ولا شك أن الدكتور قد قرأ قول الشيخ ( وكل منهما حقيقة في محله ) وهو يعلم أن الحقيقة عند المجازيين نقيض المجاز فالمجازيون والشيخ على طرفي نقيض وليس خلافهم لفظيا كما يقول الدكتور <sup>(٣)</sup> وما يدل على ذلك قوله ( رحمه الله ) في مذكرة أصول الفقه / وقد بينا أنه لا ينبغي للمسلم أن يقول ان في كتاب الله مجازا والتحقيق أن اللفظة العربية لا مجاز فيها وانما هي أساليب عربية تكلمت بجميعها العرب ولو كلفنا من قال بالوضع للمعنى الحقيقي أولا ثم للمعنى المجازي ثانيا بالدليل على ذلك لعجز عن ذلك عجزا لا شك فيه / <sup>(٤)</sup>

والجملة فان تعقب الدكتور على رسالة الشيخ فيه تجوزات غير قليلة في نسبة الأقوال اليه <sup>(٥)</sup> وفي التشكيك في نسبته ونسبة غيره من العلماء كابن السبكي القول بنفي

( ١ ) المجاز في اللغة والقرآن ٢ / ١٠٢٤ .

( ٢ ) منع جواز المجاز ص ٦ ، ٧٠ .

( ٣ ) انظر قوله في ٢ / ١٠٢٥ ، ١٠٣٦ .

( ٤ ) المذكرة ص ٦٢ .

( ٥ ) انظر على سبيل المثال التعقيب الثاني عليه .

المجاز الى بعض الأئمة معتمداً في ذلك على ما وجدته عن المنسوب اليهم من نصوص وآثار في المجاز<sup>(١)</sup> وأحسب أن هذا ليس منهجاً علمياً في نفي نسبة الأقوال الى من نسبت اليهم لا سيما عند ما نعلم أن الأئمة تختلف آراؤهم في المسألة الواحدة باختلاف الزمن فالإمام أحمد قد ينقل عنه في المسألة الواحدة سبع روايات فأقل ومن أسباب ذلك اختلاف نتيجة اجتهاده في المسألة وهناك تجوزات أخرى وليس المقام مقام الجواب التفصيلي عن جزئيات رده وإنما أردت بيان ما يتعلق بموقف الشيخ ( رحمه الله ) من المجاز في كتاب الله وعدم تناقض مذهبه النظري مع مذهبه العملي التطبيقي وأرجو أن أكون وفقت لبيان ذلك، وما ذهب اليه الشيخ ( رحمه الله ) من منع المجاز في القرآن وفي اللغة ذهب اليه ابن تيمية<sup>(٢)</sup> وابن القيم<sup>(٣)</sup> ومن قبلهما أبو إسحاق الإسفرائيني وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>.

وقال بمنعه في القرآن دون اللغة : ابن خوير منداد من المالكية وابن القاص من الشافعية ، والظاهرية<sup>(٥)</sup> وجمهور الخلف على القول بالمجاز في اللغة والقرآن بل قال الشوكاني ( رحمه الله ) / المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم

( ١ ) انظر كلامه في ذلك في ٢ / ١٠١٠ .

( ٢ ) انظر " الايمان " من ص ٨٣ - ١١٢ .

( ٣ ) انظر مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتزلة الجزء الثاني كاملاً .

( ٤ ) منع جواز المجاز ص ٦ وقال الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٢٣ / وقد قيل ان أبا علي الفارسي قائل بمثل هذه المقالة التي قالها الإسفرائيني وما أظن مثل أبي علي يقول ذلك فانه إمام اللغة العربية الذي لا يخفى على مثله مثل هذا الواضح البين الظاهر الجلي / .

( ٥ ) منع جواز المجاز ص ٧ . وقال الشوكاني في الارشاد ص ٢٣ / وقد روي عن الظاهرية نفيه في الكتاب العزيز وما هذا بأول مسائلهم التي جمدوا فيها جموداً ياباه الانصاف وينكره الفهم ويحده العقل وأما ما استدل به لهم من ان المجاز كذب لأنه ينفي فيصدق نفيه وهو باطل لأن الصادق إنما هو نفي الحقيقة فلا ينافي . صدق اثبات المجاز / .



وخالف في ذلك أبو اسحاق الاسفرائيني وخلافه هذا يدل أبلغ دلالة على عدم اطلاعه على لغة العرب وينادي بأعلى صوت بأن سبب هذا الخلاف تفريطه في الاطلاع على ما ينبغي الاطلاع عليه من هذه اللغة الشريفة وما اشتطت عليه من الحقائق والمجازات التي لا تخفى على من له أدنى معرفة بها وقد استدل بما هو أوهى من بيت العنكبوت . . . ثم ذكر دليله وما استدل له به صاحب المحصول ثم قال : وعلى كل حال فهذا لا ينهني الاشتغال بدفعه ولا التطويل في رده فان وقوع المجاز وكثرته في اللغة العربية اشهر من نار على علم وأوضح من شمس النهار قال ابن جنى : أكثر اللغة مجاز . . . وكما أن المجاز واقع في لغة العرب فهو أيضا واقع في الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعا كثيرا بحيث لا يخفى الا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز . . . وليس في المقام من الخلاف ما يقتضي ذكر بعض المجازات الواقعة في القرآن والأمر أوضح من ذلك ، وكما أن المجاز واقع في الكتاب العزيز وقوعا كثيرا فهو أيضا واقع في السنة وقوعا كثيرا ولا نكار لهذا الوقوع مباحة لا يستحق المجاوة / <sup>(١)</sup> والله أعلم

## الباب الخامس

التعارض والترجيح ومنهجه في ذلك وفيه فصول :-

---

الفصل الاول : منهجه في الجمع بين مظاهره التعارض

الفصل الثاني : القول بنسخ المتقدم من الأدلة المتعارضة  
بالتأخر

الفصل الثالث : الترجيح بين الأدلة وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الاول : المرجحات باعتبار السند

المبحث الثاني : المرجحات باعتبار المتن

المبحث الثالث : المرجحات باعتبار المدلول

المبحث الرابع : المرجحات باعتبار أمر خارج

## التعارض والترجيح

التعارض : / تفاعل من العرض - بضم العين - وهو الناحية والجهة كأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض أى ناحيته وجهته فيمنعه من النفوذ الى حيث وجهه ، وفي الاصطلاح : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة / <sup>(١)</sup> أى بحيث يمنع كل منهما الآخر أن يكون صالحا لما استدل به عليه .

/ وأما الترجيح : فهو اثبات الفضل في أحد جانبي المتقابلين أو جعل الشيء راجحا ويقال مجازا لاعتقاد الرجحان .

وفي الاصطلاح : اقتران الأمانة بما تقوى بها على معارضتها . . والقصد منه تصحيح الصحيح وإبطال الباطل / <sup>(٢)</sup> .

وأقسام التعارض بحسب القسمة العقلية أربعة لأنه إما أن يكون بين دليلين عامين أو خاصين أو أحدهما خاص والآخر عام أو أحدهما أعم من الآخر من وجه وأخص منه من وجه <sup>(٣)</sup> . والقسم الأول والثاني لكل منهما أربع أحوال :-

الحال الأولى : أن يمكن الجمع بين المتعارضين - في الظاهر - بحيث يحمل كل منهما على حال لا يناقض الآخر فيها فيجب الجمع .

الحال الثانية : أن لا يمكن الجمع وفي هذه الحال فالمتأخر ناسخ للمعتقد م ان علم التاريخ فيعمل به دون الأول .

الحال الثالثة : أن لا يعلم التاريخ وعندها يعمل بالراجح ان كان هناك مرجح

الحال الرابعة : أن لا يوجد مرجح ولا يعلم التاريخ وفي هذه الحال يجب

( ١ ) ارشاد الفحول ص ٢٧٣ نقلا عن الزركشى في البحر .

( ٢ ) ارشاد الفحول ص ٢٧٣ .

( ٣ ) هذا التقسيم وأحوال كل قسم مستفاد من " الاصول من علم الاصول " للشيخ محمد بن صالح العثيمين .

التوقف - وهذا انما يكون بحسب ما يظهر للناظر في الأدلة أما في نفس الأمر فلا بد من أحد الأحوال الثلاثة السابقة أعني الجمع أو النسخ أو الترجيح .

أما القسم الثالث : وهو كون التعارض واقعا بين عام وخاص فيخصص العام بالخاص وقد سبق له أمثلة في الفصل الأول من الباب الرابع .

أما القسم الرابع : وهو كون التعارض بين نصين أحدهما أعم من الآخر من وجه وأخص منه من وجه : فله ثلاثة أحوال :

الحال الأولي : أن يقوم دليل على تخصيص عموم أحدهما بالآخر فيخصص به ومن أمثله قول الشيخ ( رحمه الله ) / هاتان الآيتان أعني قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) وقوله ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) من باب تعارض الأعمين من وجه والمقرر في الأصل - الترجيح بينهما والراجح منهما يخص به عموم المرجوح كما عقده في "المراقي" بقوله :-  
وان يك العموم من وجه ظهر فالحكم بالترجيح حتما معتبر  
وقد بينت السنة الصحيحة أن عموم ( وأولات الأحمال ) مخصص لعموم ( والذين يتوفون منكم ) الآية / (١) . . . الخ كلامه .

الحال الثانية : أن لا يقوم دليل على التخصيص فيعمل بالراجح ومن أمثله - صنيعة ( رحمه الله ) بين حديث جبير بن مطعم أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال ( يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة من ليل أو نهار ) (٢) وأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة حيث قال ( رحمه الله )

---

( ١ ) الأضواء ٢١٨ / ١ أحكام قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ) الآية من سورة البقرة . ويقصد بالسنة الصحيحة حديث سبيعة الأسلمية حيث وضعت بعد وفاة زوجها بليال فأذن لها النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن تتزوج ( متفق عليه ) .  
( ٢ ) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذ وغيرهم . وانظر تخريج - وتصحيحه في التلخيص . انظر الارواء رقم ٤٨١ من ج ٢

/ والقاعدة المقررة في الأصول : أن النصين إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فأنهما يظهر تعارضهما في الصورة التي يجتمعان فيها فيجب الترجيح بينهما . . . . .  
 - ثم ذكر بيت المراقى المذكور آنفا - ثم قال : وإيضاح كون حديث جبير المذكور بينهما وبين أحاديث النهي المذكورة عموم وخصوص من وجه . . هو أن أحاديث النهي عامة في مكة وغيرها خاصة في أوقات النهي - وحديث جبير بن مطعم عام في أوقات النهي وغيرها خاص بمكة حرسها الله فتختص أحاديث النهي بأوقات النهي في غير مكة ويختص حديث جبير بالأوقات التي لا ينهي عن الصلاة فيها بمكة ويجتمعان في أوقات النهي في مكة فعموم أحاديث النهي يشمل مكة وغيرها وعموم إباحة الصلاة في جميع الزمن في حديث جبير يشمل أوقات النهي وغيرها في مكة فيظهر التعارض في أوقات النهي في مكة فيجب الترجيح / <sup>(١)</sup> ثم رجح أحاديث النهي على حديث جبير بأنها أصح وأن الحافظ ——— يقدم على المبيح .

ومثله ترجيحه ( رحمه الله ) عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين . . ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) بعد أن بين تعارضهما في الصورة التي يجتمعان فيها وهي الجمع بين الأختين بملك اليمين - حيث بين تحريمه مرجحا عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) من خمسة أوجه <sup>(٢)</sup> .

الحال الثالثة : أن لا يقوم دليل ولا يوجد مرجح لتخصيص عموم أحدهما بالثاني وهذه الحال يجب العمل بكل منهما فيما لا يتعارضان فيه والتوقف في الصورة التي يتعارض فيها <sup>(٣)</sup> ولم أجد لذلك مثالا عند الشيخ ( رحمه الله ) وإنما ذكرته تنميما

( ١ ) الأضواء ٢٢٦/٥ أحكام قوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج ) من سورة الحج

( ٢ ) أنظر الأضواء ٧٦٠/٥ - ٧٦٣ أحكام قوله تعالى ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) من سورة المؤمنون .

( ٣ ) والتوقف إنما يكون بالنسبة للناظر في الأدلة الذي عجز عن التوصل إلى إحدى طرق رفع التعارض الثلاث - الجمع فالنسخ فالترجيح - أما في نفس الأمر فلا بد =

للقسمة / لكن لا يمكن التعارض بين النصوص في نفس الأمر على وجه لا يمكن فيه الجمع  
ولا النسخ ولا الترجيح لأن النصوص لا تتناقض والرسول ( صلى الله عليه وسلم ) قد بين  
ولم يكن قد يقع ذلك بحسب نظر المجتهد لقصوره والله أعلم / ( ١ )  
فحصل من التقسيم السابق وأحوال كل قسم أن الأمر في رفع التعارض الظاهر  
بين الأدلة عائد الى ثلاثة مسالك وهي : الجمع ثم النسخ ثم الترجيح وسأفرد كل  
مسلك منها بفصل أذكر منهج الشيخ ( رحمه الله ) فيه ونماذج منه .

---

= من أحد هذه الطرق في رفع التعارض الظاهر بين الأدلة . كما سيأتي التنبيه  
عليه في الأسطر التالية .

( ١ ) الأصول من علم الأصول ص ٥٦ .

## الفصل الأول

### منهجه في الجمع بين مآظيره التعارض

يرى الشيخ ( رحمه الله ) كشأن سائر الفقهاء البدء بالجمع بين مآظيره التعارض وأن ذلك مقدم على القول بالنسخ والترجيح وقد صرح ( رحمه الله ) بذلك في أكثر من ثمانية عشر موضعاً منها :

١ - عند جمعه بين الأدلة الدالة على حرق رجل الغال من الغنمة والدالة على عدم حرقه بأن هذا من باب التعزير والعقوبات المالية الراجعة إلى اجتتهاد الأئمة فانه ( صلى الله عليه وسلم ) حرق وترك وكذلك خلفاؤه من بعده حيث قال ( رحمه الله ) / وانما قلنا ان هذا القول أرجح عندنا لأن الجمع واجب اذا أمكن وهو مقدم على الترجيح بين الأدلة كما علم في الأصول والعلم عند الله تعالى / (١)

٢ - عند جمعه بين الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة في الحلبي والدالة على عدم وجوبها بأن الأولى / كانت في الزمن الذي كان فيه التحلي بالذهب محرماً والحلي المحرم تجب فيه الزكاة اتفاقاً وأما أدلة عدم الزكاة فيه فبعد أن صار التحلي بالذهب مباحاً / (٢)

ثم قال / وهذا يحصل الجمع بين الأدلة والجمع واجب ان أمكن كما تقرر في الأصول وعلوم الحديث واليه الإشارة بقول صاحب "مراقي السعود" :-

والجمع واجب متى ما أمكننا      الا فلأخير نسخا بينهما

ووجهه ظاهر لأن أعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما ومعلوم أن الجمع اذا أمكن أولى من جميع الترجيحات / (٣)

٣ - وعند جمعه بين حديث بلال بن الحرث المزني وأبي نذر ( رضي الله عنهما )

(١) الأضواء ٢/٤٠٧ أحكام ( واعلموا أننا غنمتم من شيء . . ) الآية من سورة الانفال .

(٢) الأضواء ٢/٤٥٥، ٤٥٦ أحكام ( والذين يكنزون الذهب والفضة . . ) الآية من سورة التوبة .

الدال على أن فسخ الحج الى العمرة خاص بذلك الركب وبين حديث جابر  
الذى فيه أن ذلك لأبد الأبد حيث قال / لأنه لا معارضة بين الحديثين  
لا مكان الجمع بينهما والمقرر فى علم الأصول وعلم الحديث أنه اذا أمكن الجمع  
بين الحديثين وجب الجمع بينهما اجماعا ولا يرد غير الأقوى منهما بالأقوى  
لأنهما صادقان وليسا بمتعارضين وانما أجمع أهل العلم على وجوب الجمع  
بين الدليلين ان أمكن لأن اعمال الدليلين معا أولى من الفاء أحدهما  
كما لا يخفى / (١) . . . ثم ذكر فى الجمع بينهما ما حاصله أن الخصوصية تحمل  
على التحتم والوجوب والأبدية محمولة على الجواز وقاء العشروية الى الأبد (١) فتراه  
فى هذه الأمثلة جميعا ينص على وجوب الجمع ما أمكن مستشهدا على ذلك  
ببيت صاحب المراقي فى ذلك وينص على أن هذا هو المقرر فى علم الأصول وعلوم  
الحديث (٢) وينص على أنه مقدم على الترجيح (٣) ويحكى الاجماع على ذلك (٤)  
ويوجهه بأن اعمال الدليلين أولى من الفاء أحدهما (٥)

---

(١) الأضواء ١٥١/٥ أحكام الحج من سورة الحج .

(٢) أنظر مثال رقم ٢ ، والأضواء ١/٣٢٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤/٣٢٢ و ١/٤٨ و  
٥/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) أنظر مثال رقم ١ ، وهو مفهوم قوله ( ان أمكن ) فى جميع الأمثلة وانظر الأضواء  
٥/١٦٨ ، ٣٦٩ ، ٦٣٤ .

(٤) انظر مثال رقم ٣ ، وقال الشوكاني فى النيل ص ٢٧٦ مائنه :

/ قال فى المحصول : العمل بكل منهما من وجه أولى من العمل بالراجح من  
كل وجه وترك الآخر انتهى وبه قال الفقهاء جميعا / .

(٥) انظر مثال رقم ٢ ، وانظر الأضواء ١/٤١٠ ، ٢/١٣٣ ، ٤/٣٢٢ ، ٥/١٥١ .



## الفصل الثاني

### القول بنسخ المتقدم من الأدلة المتعارضة بالتأخر

وهو المسلك الثاني الذي يسلكه الشيخ ( رحمه الله ) في رفع التعارض بعد العجز عن الجمع ولا يذهب الى الترجيح بينهما الا ان جهل التاريخ . صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك في ثانيا عرضه لمناقشات أدلة المانعين من التطيب عند ارادة الاحرام وأدلة المجيزين ذلك حيث ذكر من أدلة المجيزين حديث عائشة في الصحيحين : طيبت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت بالفاظه ورواياته في الصحيحين .<sup>(١)</sup> وذكر من أدلة المانعين حديث يعلى بن أمية المتفق عليه أيضا وفيه أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال للرجل المتضمخ بالخلون " أما الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرات . . الخ " بالفاظه ورواياته في الصحيحين<sup>(٢)</sup> ورجحه على حديث عائشة بمرجحاتها منها : أنه دال على المنع فيرجح على حديث عائشة الدال على الاباحة ثم ذكر جواب المجيزين عن هذا المرجح بقوله : / وأجابوا عن كون حديث يعلى دالا على المنع وحديث عائشة دالا على الجواز والدال على المنع مقدم على الدال على الجواز بأن محل ذلك فيما اذا جهل المتقدم منهما . أما اذا علم المتقدم فانه يجب الأخذ بالتأخر لأنهم كانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث وقصة يعلى وقعت بالجمرة عام ثمان بلا خلاف وحديث عائشة في حجة الوداع عام عشر ومائة . المقرر في الأصول أن النصين اذا تعارضا وعلم التأخر منهما فهو ناسخ للأول كما هو معلوم في محله /<sup>(٣)</sup> فتراه صرح بأن الترجيح مسلك متأخر عن القول بالنسخ ان علم التاريخ وانما يقدم ان جهل التاريخ .

ومن الامثلة التي قال فيها بالنسخ عند عدم امكان الجمع اما حقيقة أو جدلا مايلي :-

( ١ ) انظرها في الأضواء ٤٥٤ / ٥ .

( ٢ ) انظرها في الأضواء ٤٤٩ / ٥ - ٤٥٢ .

( ٣ ) الأضواء ٤٦٠ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

- ١ - نسخ حديث أسامة الدال على إباحة ربا الفضل بالأحاديث الدالة على تحريمه معللاً ذلك بأنها متأخرة عن حديث أسامة (١)
- ٢ - نسخ ما دل عليه آية ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ) من إباحة نكاح المتعة على التسليم الجدلي بدلالاتها على ذلك - بالأحاديث المتفق عليها عنه ( صلى الله عليه وسلم ) يوم خيبر ويوم فتح مكة (٢) بتحريم ذلك .

---

( ١ ) انظر الأضواء ٢٣٦ / ١ ، ٢٣٨ أحكام قوله تعالى ( يمحق الله الربا ) من سورة البقرة .

( ٢ ) انظر الأضواء ٣٢٤ / ١ أحكام قوله تعالى ( فما استمتعتم به منهن . . ) الآية من سورة النساء .

### الفصل الثالث

#### الترجيح بين الأدلة

وهو المسلك الثالث من مسالكه في رفع التعارض ولا يذهب اليه الا عند عدم امكان الجمع وعدم معرفة المتأخر من الدليلين الذين ظاهرهما التعارض .  
 صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك بعد أن قرر بتأكيد شديد أنه لا يمكن البتة الجمع بين الأحاديث الدالة على أنه ( صلى الله عليه وسلم ) كان مفردا الحج والدالة على أنه كان قارنا والدالة على أنه كان متمتعاً حيث قال عقب ذلك / وعلى أن الجمع غير ممكن فالمصير الى الترجيح واجب <sup>(١)</sup> / فتراه جعل الترجيح مرتبة تالية للجمع ———— لأن الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ لأنه يقتضي تكذيب المنسوخ منها .

وبعد أن ذكر جمع بعض العلماء بين حديث ابن عباس المتفق عليه أنه ( صلى الله عليه وسلم ) تزوج ميمونة وهو محرم وبين حديثها وحديث أبي رافع أنه تزوجها ( صلى الله عليه وسلم ) وهو حلال وهو عنها في مسلم حيث فسروا قول ابن عباس " وهو محرم " بأن المراد كونه في الشهر الحرام ثم بسط ذلك من حيث اللغة ثم قال مانعه : — / ولم ———— فرضنا أن تفسير حديث ابن عباس بما ذكر ليس بمتعين وليس بظاهر كل الظاهر ———— وأن التعارض بين الحديثين باق والمصير الى الترجيح اذا واجب وحديث ميمونة وأبي رافع أرجح من حديث ابن عباس . . . / <sup>(٢)</sup> ثم ذكر مرجحاته .

وحين رد جمع ابن حجر بين حديث أبي بردة حيث قال له ( صلى الله عليه وسلم ) " ضح بها ولا تصلح لغيرك " وفي لفظ " ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك " وله ألفاظ وروايات في الصحيحين <sup>(٣)</sup> وحديث عقبة بن عامر في الصحيحين أيضا قال " قسم النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فينا ضحايا فأصابني جذع فقلت يا رسول الله : أصابني جذع

( ١ ) الأضواء ١٦٨ / ٥ أحكام الحج في سورة الحج .

( ٢ ) الأضواء ٣٦٩ / ٥ أحكام الحج في سورة الحج .

( ٣ ) انظرها في الأضواء ٦٣٠ / ٥ ، ٦٣١ أحكام الحج من سورة الحج .

فقال : ضح به " وفي رواية البيهقي "زيادة" ولا رخصة فيها لأحد بعدك " أقول :  
حين رد جمع ابن حجر بين الحديثين قال مائنه / وبذلك كله تعلم : أن الجمع بين  
حديث أبي بردة وحديث عقبة بن عامر كالتعذر فيجب الترجيح وحديث أبي بردة :  
أرجح والعلم عند الله تعالى / (١) فتراه في كلا المثالين جعل الترجيح بعد الجمع  
أن جهل التاريخ وقد سلك الشيخ ( رحمه الله ) في الترجيح بين الأدلة التي ظاهرها  
التعارض سبلا كثيرة يمكن ردها الى أربعة أنواع :-

النوع الأول :- الترجيح باعتبار الاسناد .

النوع الثاني : الترجيح باعتبار المتن .

الثالث : الترجيح باعتبار المدلول .

الرابع : الترجيح باعتبار أمر خارج (٢) وسأفرد كل نوع منها بمبحث خاص

إن شاء الله .

---

( ١ ) الأضواء ٦٣٤ / ٥ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) اقتبست تقسيمها على هذا الشكل من " ارشاد الفحول " ص ٢٧٦ .

## المبحث الأول

### المرجحات باعتبار السند

#### ( ١ ) كثرة الرواية من المرجحات

رجح الشيخ ( رحمه الله ) بين الأحاديث في مواضع عديدة بكثرة الرواية فمنها ترجيحه أحاديث منع ربا الفضل على حديث أسامة ( رضى الله عنه ) عنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال " لا ربا الا فى النسيئة " بقوله / الجواب الثانى عن حديث أسامة أنه رواية صحابى واحد وروايات منع ربا الفضل عن جماعة من أصحاب رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) رويها صريحة عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ناطقة بمنع ربا الفضل ثم ذكر منهم ثلاثة عشر صحابيا وقال : وروايات جلّ من ذكرنا ثابتة فى الصحيح ثم قال : وانما عرفت ذلك فرواية الجماعة من العدد أقوى وأثبت وأبعد من الخطأ من رواية الواحد وقد تقرر فى الأصول أن كثرة الرواية من المرجحات وكذلك كثرة الأدلة كما عقده فى " مراقي السعود " فى مبحث الترجيح باعتبار حال المروي بقوله :

وكثرة الدليل والرواية . . . مرجح لدى ذوى الدراية

والقول بعدم الترجيح بالكثرة ضعيف وقد ذكر سليم الرازى أن الشافعى أوما إليه وقد ذهب إليه بعض الشافعية والحنفية / ( ٢ ) .

ومنها قوله ( رحمه الله ) / أما القول بوجوب زكاة الحلي فله مرجحات : - منها : أن من رواه من الصحابة عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أكثر كما قدمنا روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأم سلمة وأسامة بنت يزيد ( رضى الله عنهم ) . أما القول بعدم وجوب الزكاة فيه فلم يرو مرفوعا الا من حديث جابر كما تقدم . وكثرة

( ١ ) هو الوجه الأول من أوجه الترجيح التى ذكرها الحازمي فى " الاعتبار " ص ٩ ،

وهو الوجه الاول من المرجحات باعتبار السند فى " ارشاد الفحول " ص ٢٧٦ .

( ٢ ) الأضواء ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، أحكام قوله تعالى ( يمحى الله الربا ) البقرة .

الرواية من المرجحات على التحقيق كما قد منا في سورة البقرة في الكلام على آية الرضا (١) / ومنها قوله في صدر ذكر أجوبة المخالفين للقول بالاكْتفاء بطواف واحد وسمي واحد للمتمتع ما نصه : / الجواب الثالث : أن عدم طواف المتمتع بعد رجوعه من منى الثابت في الصحيح رواه جابر وحده وطوافه بعد رجوعه من منى رواه فــــي الصحيح ابن عباس وعائشة وما رواه اثنان أرجح ما رواه واحد / (٢) ثم ذكر بيت " المراقى " الذي سبق ذكره آنفا . ومنها قوله / ومن المرجحات التي رجح بها بعض العلماء حديث تزويجه ( صلى الله عليه وسلم ) ميمونه وهو حلال على حديث تزويجهـ اياها وهو محرم أن الأول رواه أبو رافع وميمونه والثاني رواه ابن عباس وحده وما رواه الاثنان أرجح ما رواه الواحد كما هو مقرر في الأصول واليه الاشارة بقول صاحب " المراقى " / (٣) ثم ذكر البيت المذكور آنفا .

« الحديث الأقوى سنداً مرجح على ما دونه في قوة السند »

« حديث صححه بعض أهل العلم أولى ما لم يرد فيه شيء أصلاً »

« الحديث الضعيف من المرجحات ان لم يوجد ما يعارضه »

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذه المرجحات في مواضع فالأول عند ذكره مرجحات القول بوجوب زكاة الحلي حيث قال / . . . ومنها أن أحاديثه كحديث عمرو بن شعيب ومن ذكر معه أقوى سنداً من حديث سقوط الزكاة الذي رواه عافيه بن أيوب / (٤)

( ١ ) الأضواء ٢ / ٤٥٤ ، ٤٥٥ أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب . . . ) الآية من سورة التوبة .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ١٨٥ أحكام آية الحج من سورة الحج .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٣٧١ أحكام الحج وانظر ٥ / ١٦٨ حيث رجح أحاديث القرآن على ما سواها بكثرة من رواها من الصحابة وهم سبعة عشر صحابياً بخلاف أحاديث الافراد فلم يروها الا عدد قليل .

( ٤ ) الأضواء ٢ / ٤٥٥ أحكام ( والذين يكنزون الذهب والفضة ) الآية من سورة التوبة .

والثانى :- فى قوله ( رحمه الله ) / قال مقيد ( عفا الله عنه وغفر له ) : أقرب الأقوال عندى للصواب فى هذه المسألة قول من قال ان الظهار المؤقت يصح ويـزول بانقضاء الوقت لأنه جاء ما يدل عليه عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) فى حديث حسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وبعض طرقه لا يقل عن درجة الحسن — وان أعل عبد الحق وغيره بعض طرقه بالارسال لأن حديثا صححه بعض أهل العلم أقرب للصواب مما لم يرد فيه شىء أصلا / ( ١ ) .

والثالث :- عند ما ذكر خلاف العلماء فى حد المحارب هل الامام مخير بين القتل أو الصلب أو قطع الأيدى والأرجل من خلاف أو النفي من الأرض كما هو ظاهر الآية لأن " أو " تدل على التخيير . وهو مذهب مالك أو الآية منزلة على أحوال وفيها قيود مقدره وايضاحه أن المعنى : أن يقتلوا اذا قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا اذا قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف اذا أخذوا المال ولم يقتلوا أحدا أو ينفوا من الأرض اذا أخافوا السبيل ولم يقتلوا أحدا ولم يأخذوا مالا . وهو قول الشافعي وأحمد وغير واحد من السلف والأئمة ثم ذكر حديثا رواه ابن جرير عن أنس من طريق ابن لهيعة وفيه " فسأل رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) عن القضاة فيمن حارب فقال : من سرق وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله باخافته ومن قتل فاقطع يده ، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصليه " ثم بين ضعف هذا الحديث ثم قال وهو محل الشاهد / ولكن هذا الحديث وان كان ضعيفا فإنه يـقوى هذا القول الذى عليه أكثر أهل العلم ونسبه ابن كثير للجمهور / ( ٢ ) .

---

( ١ ) الاضواء ٦ / ٤١ أحكام ( وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن أمهاتكم ) من سورة الأحزاب .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٨٩ أحكام ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل ) الآية — من سورة المائدة .

- ( ١ )  
 « خبر صاحب الواقعة المروية مقدم على خبر غيره »  
 ( ٢ )  
 « خبر الراوى المباشر لما روى مقدم على خبر غيره »  
 ( ٣ )  
 « خبر المتحمل بعد البلوغ مقدم على المتحمل قبله »

كل هذه المرجحات الثلاثة ذكرها الشيخ ( رحمه الله ) عند ترجيحه حديث ميمونة وأبى رافع أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نكحها وهو حلال على حديث ابن عباس أنه ( صلى الله عليه وسلم ) نكحها وهو حرام حيث قال / وحديث ميمونة وأبى رافع أرجح من حديث ابن عباس لأن ميمونة هي صاحبة القصة ولا شك أن صاحب القصة أدري بما جرى له في نفسه من غيره . وقد تقرر في الأصول أن خبر صاحب الواقعة المروية مقدم على خبر غيره لأنه أعرف بالحال من غيره والأصوليون يمثلون له بحديث ميمونة المذكور مع حديث ابن عباس واليه أشار في " مراقى السعود " في مبحث الترجيح باعتبار حال الراوى بقوله عاطفا على ما ترجح به رواية أحد الراويين على رواية الآخر:

أوراويا باللفظ أو ذا الواقع . . . . . وكون من رواه غير مانع

ومحل الشاهد منه قوله : أو ذا الواقع : أى يقدم خبر ذى الواقع المروى على خبر غيره كخبر ميمونة مع خبر ابن عباس . ومما يرجح به حديث أبى رافع على حديث ابن عباس أن أبى رافع هو رسوله اليها يخطبها عليه فهو مباشر للواقعة وابن عباس ليس كذلك وقد تقرر في الأصول ترجيح خبر الراوى المباشر لما روى على خبر غيره لأن المباشر لما روى أعرف بحاله من غيره والأصوليون يمثلون له بخبر أبى رافع المذكور أنه ( صلى الله عليه وسلم ) تزوج ميمونة وهو حلال قال : وكنت الرسول فيما بينهما

- 
- ( ١ ) انظر الوجه الثامن من أوجه الترجيح في " الاعتبار " ص ١١ والنوع العاشر من المرجحات باعتبار السند في " ارشاد الفحول " ص ٢٧٧ .  
 ( ٢ ) انظر الوجه السابع من أوجه الترجيح في " الاعتبار " ص ١١ والنوع الحادى عشر من المرجحات باعتبار السند في " ارشاد الفحول " ص ٢٧٧ .  
 ( ٣ ) انظر الوجه الرابع في " الاعتبار " ص ١٠ .



مع حديث ابن عباس المذكور " أنه تزوجها وهو محرم وما يرجح به حديث ميمونة وحديث أبي رافع معا على حديث ابن عباس : أن ميمونة وأبا رافع كانا بالغين وقت تحمل الحديث المذكور وابن عباس ليس ببالغ وقت التحمل . وقد تقرر في الأصول ترجيح خبر الراوى المتحمل بعد البلوغ على المتحمل قبله لأن البالغ أضبط من الصبي لما تحمّل / (١)

من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والأقوى حفظا يقدم على  
من دونـه ( ٢٠ )

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذين المرجحين في مواضع منها : ترجيحه رواية أفادت أنه ( صلى الله عليه وسلم ) أنفذ الطلاق الثلاث دفعة على حكاية ابن عباس أنها كانت تقع واحدة بقوله ( رحمه الله ) / وأيضا فالتصريح بأنه ( صلى الله عليه وسلم ) أنفذ الثلاث دفعة في الرواية المذكورة أولى بالاعتبار من كلام ابن عباس المذكور لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وهذا الصحابي حفظ انفاد الثلاث / (٣) والمرجح الثانى استعمله فى ترجيح أحاديث منع ربا الفضل على حديث أسامة " لا ربا الا فى نسيئه " حيث قال مانصه / ومن مرجحات أحاديث منع ربا الفضل على حديث أسامة الحفظ فان فى رواته أبا هريرة وأبا سعيد وغيرهما ممن هو مشهور بالحفظ / (٤)

( ١ ) الأضواء ٣٦٩/٥ ، ٣٧٠ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٢ ) انظر المرجح السابع من المرجحات باعتبار السند فى " ارشاد الفحول " ص ٢٧٧ ، والوجه الثانى من أوجه الترجيح التى ذكرها الحازمى فى أول كتابه " الاعتبار " ص ١٠ .

( ٣ ) الأضواء ١٦٤/١ أحكام قوله تعالى " الطلاق مرتان " من سورة البقرة وانظر ٤٤٢/٢ .

( ٤ ) الأضواء ٢٣٧/١ أحكام قوله تعالى " يحق الله الربا " من سورة البقرة .

الرفع يرجح على الوقف والمسنند يقدم على المرسل<sup>(١)</sup> لأنهما

زيادة ثقة وزيادة الثقة مقبولة

عند ما ذكر الشيخ ( رحمه الله ) حديث أبي داود عن أبي هريرة مرفوعا قال : ان الله يقول " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما " قال / والسند الذى أخرجه أبو داود الظاهر منه أنه صالح للاحتجاج . . . الى ان قال واعلال الحديث بأنه روى موقوفا من جهة أخرى يقال فيه ان الرفع زيادة وزيادة العدد مقبولة كما تقرر فى الأصول وعلوم الحديث / ( ٢ ) وحين ذكر مارواه الامام أحمد وأبو داود وابن حبان والبيهقي عن جابر قال : أقام النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة قال مانصه / وقد صحح هذا الحديث النووي وابن حزم واعله الدارقطني فى العلل بالارسال والانقطاع وأن على بن المبارك وغيره من الحفاظ روه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلًا وأن الأوزاعي رواه عن يحيى عن أنس فقال " بضع عشرة " وهذا اللفظ أخرجه البيهقي وهو ضعيف .

قال البيهقي بعد اخراجه له : ولا أراه محفوظا وقد روى من وجه آخر عن جابر  
 "بضع عشرة" اهـ . وقد اختلف فيه على الأوزاعي ذكره الدارقطني في العلل وقال :  
 الصحيح عن الأوزاعي عن يحيى أن أنسا كان يفعله . قال ابن حجر : ويحيى لم  
 يسمع من أنس . وقال النووي في "شرح المذهب" قلت : ورواية المسند تفرد بها  
 معمر بن راشد وهو امام مجمع على جلالته وباقي الاسناد صحيح على شرط البخاري  
 ومسلم فالحديث صحيح لأن الصحيح أنه اذا تعارض في الحديث ارسال واسناد حكم  
 بالمسند . اهـ . منه وعقده صاحب "المراقى" بقوله :-

(١) انظر النوع الأربعين من المرجحات باعتبار السند في "ارشاد الفحول" ص ٢٧٨

(٢) الأضواء ٥٢/٤ أحكام قوله تعالى  $\gamma$  فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة . . )

الاية من سورة الكهف.

والرفع والوصل وزيد اللفظ . . . مقبولة عند امام الحفظ / ( ١ )

وما ذهب اليه الشيخ ( رحمه الله ) انتصر له الخطيب ( رحمه الله ) في " الكفاية " بأدلة ( ٢ ) . ونقضها ابن حجر ( رحمه الله ) في " النكت على كتاب ابن الصلاح " ( ٣ ) وذكر مذاهب العلماء في المسألة ومن نظر في كلامه يتبين له أن المرجع في ذلك الى القرائن من كثرة عدد وقوة ضبط واتقان وكثرة ملازمة واتقان لخصوص شيخ بعينه . فما احتف به شيء من هذه القرائن فهو الراجح سواء كان وصلاً أم اسالاً . وسواء كان رفعاً أم وقفاً والله أعلم .

---

( ١ ) الأضواء ٣٧٥ / ١ أحكام قوله تعالى ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا . . . ) الآية من سورة النساء .

( ٢ ) " الكفاية " باب القول في حكم خبر العدل اذا تفرد برواية زيادة لم يروها غيره ص ٥٩٧ - ٦٠٢ وكان قد ذكر الأقوال في مسألة تعارض الاسناد والارسال ايضاً ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ورجح الاسناد مطلقاً مادام راويه ثقة وفي ص ٥٨٧ ذكر تعارض الرفع والوقف ورجح الرفع مادام راويه ثقة ص ٥٨٨ .

( ٣ ) " النكت على كتاب ابن الصلاح " ٦٠٣ / ٢ - ٦١٤ وفي النوع السادس عشر : معرفة زيادات الثقات ٦٨٦ / ٢ - ٧٠١ .

## المبحث الثانى

### المرجحات باعتبار المتن

( ١ )  
المنطوق مقدم على المفهوم :-

من أمثلة ترجيحه ( رحمه الله ) بهذه القاعدة ترجيحه قول الجمهور بأن صلاة  
الخوف لا تختص بالنبي ( صلى الله عليه وسلم ) بل مشروعيتهما باقية الى يوم القيامة  
على قول أبى يوسف والمزنى ومن قال بقولهما : ان صلاة خوف لا تشرع بعده ( صلى  
الله عليه وسلم ) محتجين بمفهوم الشرط فى قوله تعالى : ( وان ا كنت فيهم فأقمت لهم  
الصلاة . . ) الآية باجماع الصحابة عليها بعده ( صلى الله عليه وسلم ) ويقولون  
( صلى الله عليه وسلم ) لها ( ضلوا كما رأيتموني أصلى ) قال ( رحمه الله ) / وعموم  
منطوق هذا الحديث مقدم على ذلك المفهوم ( ٤ )

ومن امثله أيضا قوله ( رحمه الله ) / وايضا الآية النحل ( ٥ ) ليست صريحة فى منع  
اكل الخيل بل فهم من التعليل . وحديث جابر وحديث أسماء بنت أبى بكر ( ٦ ) المتفق  
عليهما كلاهما صريح فى جواز أكل الخيل . والمنطوق مقدم على المفهوم كما تقرر فى  
الأصول ( ٧ )

( ١ ) انظر النوع السابع عشر من المرجحات باعتبار المتن فى " ارشاد الفحول " ص ٢٧٩

( ٢ ) النساء آية ١٠٢ .

( ٣ ) متفق عليه

( ٤ ) الأضواء ١ / ٣٥٨ وأنظر أمثله لاستخدامه هذه القاعدة فى الترجيح فى ٤ / ٣٢٠

و ١٩٩ / ٢٠٤٠٣ .

( ٥ ) هى قوله تعالى ( والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينه ) استدل بها من

كره أكل لحم الخيل كأبى حنيفة ومالك ( رحمهما الله )

( ٦ ) حديث جابر لفظه ( نهى النبى ( صلى الله عليه وسلم ) يوم خير عن لحوم الحمر

ورخص فى لحوم الخيل " وفى لفظ فى الصحيح " وأذن فى لحوم الخيل " . وحديث

أسماء قالت " نحرنا فرسا على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فأكلناه "

متفق عليهما .

( ٧ ) الأضواء ٢ / ٢٥٥ .

وإذا تعارضت المفاهيم قدم الأقوى منها ومن أمثلة ذلك تقديده ( رحمه الله ) مفهوم قوله تعالى ( وان كانت واحدة فلها النصف ) على مفهوم الظرف في قوله تعالى ( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) بأن مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الظرف. (١)

### النهى مقدم على الأمر (٢)

هذه القاعدة ما استخدمه الشيخ ( رحمه الله ) في الترجيح ومن أمثلة ذلك قوله ( رحمه الله ) في الجواب الرابع من الأجوبة عن حديث قتادة عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال " من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه " مانصه / الرابع : أنه معارض بالأدلة التي تمسك بها الجمهور في عدم قتل الحر بالعبد وستأتى ان شاء الله مفصلة وهي تدل على النهي عن قتل الحر بالعبد والنهي مقدم على الأمر كما تقرر في الأصول / (٣)

### النص الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة (٤)

استدل الشيخ ( رحمه الله ) بهذه القاعدة في أكثر من ست مواضع متفرقة ففى الأضواء منها الجواب الثالث من أجوبته عن حديث أسامة بن زيد أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( لا ربا الا فى النسيئة ) حيث قال فيه مانصه

(١) انظر الأضواء ١ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢) انظر "ارشاد الفحول" النوع الثامن عشر من أنواع الترجيح باعتبار المتن ص ٢٧٩

(٣) الأضواء ٢ / ٧٤ أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل . . ) الآية من سورة المائدة .

(٤) أنظر الوجه السادس والأربعين من أوجه الترجيح فى " الاعتبار " ص ٢٠ ، ٢١ ،

وارشاد الفحول النوع التاسع عشر من أنواع المرجحات باعتبار المتن ص ٢٧٩ .

/ الجواب الثالث عن حديث أسامة أنه دل على إباحة ربا الفضل وأحاديث الجماعة المذكورة دلت على منعه في الجنس الواحد من المذكورات ، وقد تقرر في الأصـول أن النص الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام وقد قدمناه عن صاحب "المراقي" وهو الحق خلافا للغزالي وعيسى بن أبان وأبي هاشم وجماعة من المتكلمين حيث قالوا : هما سواء <sup>(١)</sup> / - وحين رجع ان الأوراق النقدية المتعامل بها تأخذ حكم الذهب والفضة فيمنع الربا فيها خلافا لمن جعلها بمثابة عروض التجارة فأجاز الفضل والنساء بينها وبين الذهب والفضة رجع ما ذهب إليه بأمور ، ثالثها الاحتياط وقال فيه / وقد قدمنا مرارا أن ما دل على التحريم مقدم على ما دل على الإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام . . . / <sup>(٢)</sup> الخ ، ومنها ترجيحه أحاديث النهي عن الصلاة التي تعم مكة وغيرها . على حديث جبير بن مطعم الدال على إباحة الصلاة بمكة أية ساعة من ليل أو نهار ، حيث يظهر تعارضهما في خصوص مكة <sup>(٣)</sup> . ومنها ترجيحه حديث يعلى بن أمية في البخاري وسلم وفيه أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال لرجل جاء متطيبا ( أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات . . . ) على حديث عائشة في الصحيحين وفيه " طيبت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لحرمه حين أحرم وفيه قولها كأنني أنظر إلى وجه الطيب في مفرق رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وهو محرم " بأوجه ، رابعها أن حديث عائشة يقتضي إباحة الطيب لمن أراد الإحرام وحديث يعلى يقتضي منع ذلك والحاضر

( ١ ) الأضواء ٢٣٧/١ أحكام قوله تعالى ( يمحى الله الربا ) من سورة البقرة .

( ٢ ) الأضواء ٢٥٨/١ أحكام قوله تعالى ( يمحى الله الربا ) من سورة البقرة وانظر

١٧٥/٣ حيث استخدم هذه القاعدة في الترجيح .

( ٣ ) أنظر الأضواء ٢٢٦/٥ ، ٢٢٧ أحكام قوله تعالى ( واذن في الناس بالحج ) من

سورة الحج .

مقدم على المبيح<sup>(١)</sup> ومنها ترجيحه أن المتولد من بين ما يجزىء في الأضحية وما لا يجزىء فيها أنه لا يجزى بناءً على قاعدة تقديم الحاضر على المبيح<sup>(٢)</sup> ، ومنها ترجيحه عموم ( وأن تجمعوا بين الاختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) لينتج تحريم الجمع بين الاختين بملك اليمين من خمسة أوجه ، خامسها / أن العموم يقتضي للتحريم أولى من المقتضى للإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام<sup>(٣)</sup> /

النص الدال على الوجوب مقدم على الدال على الإباحة<sup>(٤)</sup>

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذه القاعدة للترجيح بها في أكثر من ثلاثة مواضع متفرقة في الأضواء منها ترجيحه الأمر بالمتعة المطلقة قبل الدخول وإن كان مفروضاً لها بأن الأحوط الأخذ بظاهر عموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ) حيث قال مانعه / وقد تقرر في الأصول أن النص الدال على الأمر مقدم على الدال على الإباحة وعقده في " مراقى السعود " بقوله :-

وناقل ومثبت والامر      بعد النواهي ثم هذا الآخر  
على إباحة .....  
.....

فقوله ( ثم هذا الآخر ... على إباحة ) يعني أن النص الدال على الأمر مقدم على النص الدال على إباحة للاحتياط في الخروج من عهدة الطلب<sup>(٥)</sup> / ومنها ترجيحه

( ١ ) انظر الأضواء ٥ / ٥٧ أحكام قوله تعالى ( واذن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

( ٢ ) انظر الأضواء ٥ / ٦٣٥ أحكام قوله تعالى ( ويذكروا اسم الله على ما رزقهم ممن بهيمة الأنعام ) من سورة الحج .

( ٣ ) الأضواء ٥ / ٧٦٣ أحكام قوله تعالى ( الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) من سورة المؤمنون .

( ٤ ) انظر النوع العشرين من أنواع الترجيح باعتبار المتن في " الارشاد " ص ٢٧٩ .

( ٥ ) الأضواء ١ / ٢٢٠ أحكام قوله تعالى ( وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ) البقرة .

القول بوجوب زكاة الحلي بهذه القاعدة وكلامه فيها قريب جدا من كلامه الذى سقته  
آتفا . ( ١ )

ومنها ترجيحه أدلة وجوب العمرة على الأدلة الدالة على عدم الوجوب بأمير منها  
قوله ( رحمه الله ) :- / الثاني : أن جماعة من أهل الأصول : رجحوا الخبر الدال  
على الوجوب على الخبر الدال على عدمه . ووجه ذلك هو الاحتياط فى الخروج من عهدة  
الطلب . . . / ( ٢ ) الخ كلامه ( رحمه الله ) . ومنها ترجيحه لزوم الكفارة فى نذر المعصية  
بهذه القاعدة . ( ٣ )

#### ( ٤ ) النص الصريح مقدم على غير الصريح

استدل الشيخ ( رحمه الله ) بهذه القاعدة الأصولية فى موضعين من الأضواء  
أحدهما قوله ( رحمه الله ) بعد ذكر الأحاديث الدالة على أن المدينة حرم وهى كثيرة  
منها حديث رافع بن خديج ( رضى الله عنه ) قال قال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )  
( ان ابراهيم حرم مكة وانى أحرم ما بين لابتيها ) رواه مسلم قال مانصه : / وما احتج  
به بعض أهل العلم على أنها غير حرام من قوله ( صلى الله عليه وسلم ) " ما فعل النغير  
يا أبا عمير ؟ " لا دليل فيه لأنه محتمل لأن يكون ذلك قيل بتحريم المدينة  
ومحتمل لأن يكون صيد فى الحل ثم أدخل المدينة وقد استدل به بعض  
العلماء على جواز امساك الصيد الذى صيد فى الحل وأدخاله  
المدينة وما كان محتملا لهذه الاحتمالات لا تعارض به النصوص الصريحة الصحيحة

---

( ١ ) الأضواء ٢ / ٤٥٥ أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة . . . )  
الآية من سورة التوبة .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٦٥٨ أحكام العمرة فى قوله تعالى ( ثم ليقتضوا تفثهم . . . ) الآية  
من سورة الحج .

( ٣ ) انظر الأضواء ٥ / ٦٦٩ أحكام قوله تعالى ( وليوفوا نذرهم ) من سورة الحج .

( ٤ ) انظر النوع الحادى والعشرين من المرجحات باعتبار المتن فى " الارشاد " ص ٢٢٩



الكثيرة التي لا ليس فيها ولا احتمال / <sup>(١)</sup> والآخر ترجيحه الحديث الدال على التفريب مع الجلد وفيه أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال " والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام " <sup>(٢)</sup> الحديث على حديث أبي داود وفيه أنه ( صلى الله عليه وسلم ) جلد من اعترف عنده الحد وفقى رواية " مائة " <sup>(٣)</sup> قالوا : ولو كان التفريب واجبا لما أخل به ( صلى الله عليه وسلم ) بقوله ( رحمه الله ) / وأما كونه - أى كون حديث أبي داود من حديث الجماعة - فى المتن : فلأن حديث أبي داود ليس فيه التصريح بنفى التفريب والصريح مقدم على غير الصريح كما هو معروف فى الأصول . وهه تعلم أن الأصح الذى لا ينبغى العدول عنه جمع الجلد والتغريب / <sup>(٤)</sup>

(( العام الذى لم يقترن بما يمنع اعتباره عموم أولى من

المقترن بما يمنعه عند بعض العلماء ))

رجح الشيخ ( رحمه الله ) بهذا المرجح عموم ( وأن تجمعوا بين الاختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيانهم ) <sup>(٥)</sup> لأن الأول غير وارد فى معرض مدح ولا ذم والثانى وارد فى معرض مدح المتقين وما ورد فى معرض المدح أو الذم اختلف العلماء فى اعتباره عموم .

قال الشيخ ( رحمه الله ) / فأكثر العلماء على أن عموم معتبر كقوله تعالى

( ١ ) الأضواء ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر . ) الآية من سورة المائدة .

( ٢ ) أخرجه الجماعة .

( ٣ ) أخرجه ابوداود من حديث سهل بن سعد وابن عباس رضى الله عنهم .

( ٤ ) الأضواء ٦ / ٦٥ .

( ٥ ) فى مسألة : الجمع بين الأختين بطوك اليمين حيث عموم الآية الأولى يدل على تحريمه وعموم الثانية يدل على إباحته .

( ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ) فانه يعم كل بر مع أنه للمدح وكل فاجر مع أنه للذم قال في "مراقى السعود" .

وما أتى للمدح أول للذم يعم عند جل أهل العلم

وخالف في ذلك بعض العلماء منهم الامام الشافعي ( رحمه الله ) . . . الى أن قال  
وانا علمت ذلك فاعلم أن العام الذي لم يقترن بما يمنع اعتبار عموميه أولى من المقتصرين  
بما يمنع اعتبار عموميه عند بعض العلماء ( ١ ) /

### « الأخص في محل النزاع مقدم على الأعم »

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بذلك عند ترجيحه حديث جابر في صحيح مسلم قال  
( أمرنا رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة في بدنه )  
وقد ساقه الشيخ بالفاظه وأسانيده من صحيح مسلم على حديث رافع بن خديج الثابت  
في الصحيحين " أنه ( صلى الله عليه وسلم ) قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير " حيث  
قال ما نصه : / ورواية جابر أن البدنة تكفي في الهدى عن سبعة أخص في محل النزاع  
من حديث رافع بن خديج " أنه ( صلى الله عليه وسلم ) جعل البعير في القسمة يعدل  
عشرا من الغنم " لأن هذا في القسمة وحديث جابر في خصوص الهدى . والأخص في  
محل النزاع مقدم على الأعم والعلم عند الله تعالى / ( ٢ )

### الحمل على الترتيب مقدم على الحمل على مخالفته

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذا المرجح عند ابطاله لبعض الأقوال في قوله  
تعالى ( والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل  
أن يتماسا ) ( ٣ ) حيث قال ما نصه / وما زعمه بعضهم أيضا من أن الكلام فيه تقديم وتأخير

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٦٢ ، ٧٦٣ أحكام قوله تعالى ( والذين هم لغروجهم حافظون )

الآيات من سورة ( المؤمنون ) .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٥٢٠ أحكام الحج من سورة الحج .

( ٣ ) المجادلة آية ٣ .

وتقديره :- والذين يظاهرون من نسائهم فتحريروا ربة من قبل أن يتماسا ثم يعودون لما قالوا سالمين من الاثم بسبب الكفارة . غير صحيح أيضا لما تقرر في الأصول من وجوب الحمل على بقاء الترتيب الا لدليل واليه الاشارة بقول صاحب "مراقى السعود" :  
كذا ترتيب لا يجاب العمل . . . بماله الرجحان مما يحتمل (١) /

(( مالا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير )) (٢) أو

(( الاستقلال مقدم على الاضمار ))

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذا المرجح في أكثر من ثلاثة مواضع في كتابه : منها ترجيحه مذهب المالكية : أن الامام مخير بين الخلال الأربع التي ذكر الله تعالى أنها جزاء المحاربين في قوله تعالى ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ) حيث قال مانصه : / وظاهر هذه الآية الكريمة أن الامام مخير فيها يفعل ما شاء منها بالمحارب كما هو مدلول "أو" لأنها تدل على التخيير . . . الى أن قال : وكون الامام مخيرا بينها مطلقا من غير تفضيل هو مذهب مالك . . . الى أن قال : ورجح المالكية هذا القول بأن اللفظ فيه مستقل غير محتاج الى تقدير محذوف لأن اللفظ اذا دار بين الاستقلال والافتقار الى تقدير محذوف فالاستقلال مقدم لأنه هو الأصل الا بدليل منفصل على لزوم تقدير المحذوف ثم ذكر ( رحمه الله ) بيتين من "مراقى السعود" ففى ذلك ثم ذكر القول الآخر في الآية وأنها منزلة على أحوال وفيها قيود مقدرة ثم قال : ولا يخفى أن الظاهر المتبادر من الآية هو القول الأول لأن الزيادة على ظاهر القرآن بقيود تحتاج الى نص من كتاب أو سنة / (٣) . . . الخ .

( ١ ) الأضواء ٥١٦/٦ أحكام ( وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن أمهاتكم ) من سورة الأحزاب .

( ٢ ) انظر " الاعتبار " للحازمي ص ١٨ . الوجه الرابع والثلاثين من أوجه الترجيح و" ارشاد الفحول " ص ٢٧٨ النوع الثامن من المرجحات باعتبار المتن .

( ٣ ) الأضواء ٨٦/٢ - ٨٨ وأشار الى كلامه هنا في سورة النحل ٣٥٥/٣ ، ٣٥٦

وفى كلامه على قوله تعالى ( وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم الا أن تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا ) رجح أن معناها : ما منع الناس من الايمان والاستغفار إذ جاءتهم الرسل بالبينات الواضحات الا ما سبق فسى علمنا من أنهم لا يؤمنون بل يستمرون على كفرهم حتى تأتيهم سنة الأولين أى سنتنا فسى اهلاكهم بالعذاب المستأصل أو يأتيهم العذاب قبلا رجح هذا القول فى تفسيرها على قول من قال ان معناها : ما منع الناس من الايمان والاستغفار الا طلبهم أن تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا - بقوله ( رحمه الله ) : / والقول الأول أظهر عندى لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير الا بحجة يجب الرجوع اليها تثبت المخدوف المقدر والله أعلم / (١) وفى قوله تعالى ( وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته ) رجح أن ضمير الغائب فى قوله ( موته ) راجع الى عيسى ( عليه السلام ) لا الى الكتابي بأربع مرجحات قال فى الثانى منها ما نصه / الوجه الثانى من مرجحات هذا القول أنه على القول الصحيح فمفسر الضمير ملفوظ مصرح به فى قوله تعالى ( وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ) ، وأما على القول الآخر فمفسر الضمير ليس مذكورا فى الآية أصلا بل هو مقدر تقديره : ما من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به قبل موته أى موت أحد أهل الكتاب المقدر . وما لاشك فيه أن ما لا يحتاج الى تقدير أرجح وأولى مما يحتاج الى تقدير (٢)

---

(١) الأضواء ١٣٥/٤ - ١٣٧ .

(٢) الأضواء ٢٦٣/٧ - ٢٦٥ تفسير قوله تعالى ( وانه لعلم للساعة فلا تترن بها

... ) من سورة الزخرف .

### المبحث الثالث

#### المرجحات باعتبار المدلول

(( الخبر الناقل عن الأصل مقدم على الخبر المبقى على الأصل ))<sup>(١)</sup>

هذا من المرجحات عند الشيخ ( رحمه الله ) حيث رجع به أدلة وجوب العمرة على الأدلة الدالة على عدم وجوبها فبعد أن قال / الذي يظهر لي أن ما احتج به كل واحد من الفريقين لا يقل عن درجة الحسن لغيره فيجب الترجيح بينهما /<sup>(٢)</sup> ثم رجع أدلة الوجوب من ثلاثة أوجه وشاهدنا في الأول منها حيث قال / الأول : أن أكثر أهل الأصول يرجحون الخبر الناقل عن الأصل على الخبر المبقى على البراءة الأصلية واليه الإشارة بقول صاحب "مراقي السعود" في مبحث الترجيح باعتبار المدلول :

وناقل ومثبت والامــــر .. بعد النواهي ثم هذا الآخر

على اباحة .....  
.....

لأن معنى قوله : "وناقل" : أن الخبر الناقل عن البراءة الأصلية مقدم على المبقى عليها وعزاه في شرحه المسمى "نشر البنود" للجمهور وهو المشهور عند أهل الأصول /<sup>(٣)</sup>

(( المثبت مقدم على النافى ))<sup>(٤)</sup>

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذه القاعدة الأصولية للترجيح في أكثر من أربعة مواضع في الأضواء منها حكايته إمكان ترجيح أدلة عدم التوقيت للمسح على الخفين بأن القائل بها مثبت أمرا والمانع منها ناف له والمثبت أولى من النافى<sup>(٥)</sup> . وإن كان رجع التوقيت بقوله ( والنفس إلى ترجيح التوقيت أميل لأن الخروج من الخلاف أحوط )<sup>(٥)</sup>

( ١ ) انظر النوع الأول من المرجحات باعتبار المدلول في " إرشاد الفحول " ص ٢٧٩

( ٢ ) الأضواء ٦٥٧/٥ أحكام الحج والعمرة .

( ٣ ) الأضواء ٦٥٧/٥ ، ٦٥٨ .

( ٤ ) انظر النوع الثالث من المرجحات باعتبار المدلول في " إرشاد الفحول " ص ٢٧٩ .

( ٥ ) الأضواء ٣١/٢ أحكام قوله تعالى ( وأرجلكم إلى الكعبين ) من سورة المائدة .

ومنها ترجيحه حديث عائشة وابن عباس ( رضي الله عنهم ) الدالين على التفريق بين القارن والمتنع وأن القارن يفعل كفعل المفرد والمتنع يطوف لعمرته ويطوف لحجه على حديث جابر ( رضي الله عنه ) الدال على استواء القارن والمتنع في لزوم طواف واحد وسعي واحد بقوله : / . . . فان حديث جابر ينفي طواف المتنع بعد رجوعه منى ، وحديث عائشة وحديث ابن عباس يثبتانه وقد تقرر في الأصول وعلوم الحديث أن الميثم مقدم على النافي فيجب تقديم حديث ابن عباس وعائشة ، لأنهما مثبتان على حديث جابر النافي / (١) ومنها ترجيحه حديث بريدة في صحيح مسلم بلفظ " فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم " على قول أبي سعيد في صحيح مسلم " فلما أوثقناه ولا حفرنا له " بقوله ( رحمه الله ) / فبريدة مثبت للحفر وأبو سعيد نافي له والمقرر في الأصول وعلم الحديث : ان الميثم مقدم على النافي / . . . (٢)

### (٣) الحمل على التأسيس أرجح من الحمل على التوكيد

رجح الشيخ ( رحمه الله ) بهذا المرجح في أكثر من ستة مواضع في الأضواء منها ترجيحه ( رحمه الله ) أن المراد بالحياة الطيبة في قوله تعالى ( من عمل صالحا من ذكرا أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ) (٤) في الدنيا وذلك بأن يوفق الله عبده الى ما يرضيه ويرزقه العافية والرزق الحلال . وليس المراد بها الحياة الطيبة في الجنة لأنه لو صح ذلك لكان قوله ( ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ) تكرارا معه قال ( رحمه الله ) / وقد تقرر في الأصول أنه

(١) الأضواء ٥/٨٥ أحكام قوله تعالى ( وانن في الناس بالحج ) من سورة الحج .

(٢) الأضواء ٦/٥٢ أحكام قوله تعالى ( والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة ) الآية من سورة النور ، وانظر ١/١٦٤ ، ٣٥٦ ففيها مثال

لاستخدام هذه القاعدة في الترجيح .

(٣) انظر النوع التاسع من المرجحات باعتبار المدلول في الإرشاد ص ٢٧٩ .

(٤) سورة النحل آية ٩٧ .

إذا دار الكلام بين التوكيد والتأسيس رجع حمله على التأسيس . . ثم ذكر أبيات  
 " المراقى " فى ذلك وشرحها وما قاله فى الشرح . . . وكذلك التأسيس يقدم على التأكيد  
 وهو محل الشاهد كقوله ( فبأى آلاء ربكما تكذبان ) فى سورة " الرحمن " وقوله ( ويل  
 يومئذ للمكذبين )<sup>(١)</sup> فى " المرسلات " . قيل تكرار اللفظ فيهما توكيد وكونه تأسيساً أرجح  
 لما ذكرنا فتحمل الآلاء فى كل موضع على ما تقدم قبل لفظ ذلك التأكيد فلا يتكرر منها  
 لفظ . وكذا يقال فى سورة " المرسلات " فيحمل على المكذبين بما ذكر قبل كل لفظ  
 . . الخ فإذا علمت ذلك فاعلم أننا ان حملنا الحياة الطيبة فى الآية على الحياة الدنيا  
 كان ذلك تأسيساً وان حملناها على حياة الجنة تكرر ذلك مع قوله بعده ( ولنجزينهم  
 أجرهم . . ) الآية لأن حياة الجنة الطيبة هي أجرهم الذى يجزونهم<sup>(٢)</sup> / ومنها قوله  
 / وقد يستدل لأن المراد بالزكاة فى هذه الآية<sup>(٣)</sup> غير الأعمال التى تزكى بها  
 النفوس من دنس الشرك والمعاصي بأنها لو حملنا معنى الزكاة على ذلك كان شاملاً  
 لجميع صفات المؤمنين المذكورة فى أول هذه السورة فيكون كالتكرار معها والحمل على  
 التأسيس والاستقلال أولى من غيره كما تقرر فى الأصول<sup>(٤)</sup> / وكان قد ذكر قبل ذلك  
 ثلاث قرائن قد يستدل بها لقول القائلين بأن المراد بها زكاة المال . ومنها ترجيحه  
 عود / الضمير المحذوف الذى هو فاعل " علم " فى قوله تعالى ( كل قد علم صلاته  
 وتسبيحه ) الى قوله ( كل ) أى " كل من المصلين قد علم صلاة نفسه وكل من المسبحين  
 قد علم تسبيح نفسه . لأنه على هذا القول يصير قوله تعالى ( والله عليم بما يفعلون )  
 تأسيساً لا تأكيد ، أما على القول بأن الضمير راجع الى الله أى قد علم الله صلاته يكون  
 قوله ( والله عليم بما يفعلون ) كالتكرار مع ذلك فيكون من قبيل التوكيد اللفظى وقد علمت  
 أن المقرر فى الأصول : أن الحمل على التأسيس أرجح من الحمل على التوكيد كما تقدم ايضاً<sup>(٥)</sup> /

( ١ ) فى الأصل ( ويل للمكذبين ) وصوابه ما ذكر .

( ٢ ) الأضواء ٣ / ٣٥٦ تفسير آية النحل ٩٧ .

( ٣ ) وهى قوله تعالى ( والذين هم للزكاة فاعلون ) آية ٤ من سورة " المؤمنون "

( ٤ ) الأضواء ٥ / ٧٥٩ .

( ٥ ) أنظر الأضواء ٦ / ٢٤٤ بتقديم وتأخير لا يضر .

ومنها ترجيحه أن البشارة الثانية وهي قوله ( وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين )  
غير البشارة الأولى وهي قوله ( وبشرناه بغلام حليم . . . الآيات ) بقوله / لأنه لا يجوز  
حمل كتاب الله على أن معناه وبشرناه بإسحاق ثم بعد انتهاء قصة ذبحه يقول أيضا :  
وبشرناه بإسحاق فهو تكرار لفائدة فيه ينزه عنه كلام الله وهو واضح في أن الغلام المبشر  
به أولا الذي فدي بالذبح العظيم هو إسماعيل وأن البشارة بإسحاق نص عليها  
مستقلة بعد ذلك / ( ١ ) . . . ثم ذكر القاعدة التي نحن بصددها مستدلا بها على ترجيحه .  
ومنها ترجيحه أن " صد " في قوله تعالى ( الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ) متعددة  
وليست لازمة لأنه على الأول فهو تأسيس وعلى الثاني فهو تأكيد لأن الكفر هو أعظم  
أنواع الصدود عن سبيل الله . ( ٢ )

ومنها ترجيحه أن " صد " في قوله تعالى ( اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل  
الله ) متعددة قال / لأن صدودهم في أنفسهم دل عليه قوله ( اتخذوا أيمانهم جنة )  
والحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد / ( ٣ ) .

---

( ١ ) الأضواء ٦ / ٦٩٢ تفسير قوله تعالى ( وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين . . .

الآيات ) .

( ٢ ) الأضواء ٧ / ٤١٣ ، ٤١٤ آية رقم ١ من سورة " محمد " .

( ٣ ) الأضواء ٧ / ٨٢١ آية رقم ١٦ من سورة " المجادلة " .



### المبحث الرابع

#### المرجحات باعتبار أمر خـ

(١) الترجيح باستصحاب حكم دليل شرعي سابق لعدم الناقل

وقع لي ترجيحه بذلك في موضعين أحدهما بعد أن ذكر خلاف العلماء فيمن أسـر أسيرا هل يستحق سلبه الحاقا للأسر بالقتل أولا ؟ حيث قال : / والظاهر أنه لا يستحقه لعدم الدليل فيجب استصحاب عموم ( واعلموا أنما غنمتم . . ) الآية حتى يرد مخصص من كتاب أو سنة صحيحة وقد أسـر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) والمسلمون أسارى بدر وقتل بعضهم صبـرا كما ذكرنا ولم يعط أحدا من الذين أسـروهم شيئا من أسلابهم ولا من فدائهم بل جعل فداءهم غنية / (٢) والموضع الثاني : عند ترجيحه عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) من خمسة أوجه قال في الرابع منها ما نصه : - / الوجه الرابع : أنا لو سلمنا المعارضة بين الآيتين فالأصل في الفروج التحريم حتى يدل دليل لا معارض له على الإباحة / (٣) وذلك فـى مسألة : - هل يجوز الجمع بين الأختين بملك اليمين أولا ؟ فمقتضى الآية الأولى تحريمه ومقتضى الثانية إباحته فرجح الشيخ ( رحمه الله ) عموم الأولى .

« ما ليس فيه خلاف أولى مما فيه خلاف »

هذا من المرجحات عند الشيخ ( رحمه الله ) فمن المواضع التي رجح به فيها :  
ترجيحه أحاديث الجماعة من الصحابة الذين رَووا عنه ( صلى الله عليه وسلم ) تحريم

(١) انظر النوع الأول من المرجحات بحسب الأمور الخارجة في " إرشاد الفحول "

ص ٢٢٩ .

(٢) الأضواء ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠ أحكام قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فـان لله خمسة . . ) الآية من سورة الأنفال .

(٣) الأضواء ٧٦٣/٥ أحكام قوله تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون . . ) الآيات من سورة المؤمنون .

رها الفضل على حديث البراء وزيد ( رضي الله عنهما ) الدال على اباحته بقوله —  
 / وأيضا فالبراء وزيد ( رضي الله عنهما ) كانا غير بالغين في وقت تحملهما الحديث  
 المذكور عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) بخلاف الجماعة من الصحابة الذين  
 رووا عنه تحريم رها الفضل فانهم بالغون وقت التحمل ورواية البالغ وقت التحمل أرجح  
 من رواية من تحمل وهو صبي للخلاف فيها دون رواية المتحمل بالغا / <sup>(١)</sup> وترجيحه  
 حديث ميمونة وأبي رافع أنه تزوجها ( صلى الله عليه وسلم ) وهو حلال على حديث  
 أبي عباس أنه تزوجها ( صلى الله عليه وسلم ) وهو محرم بقوله / وما يرجح به حديث  
 ميمونة وحديث أبي رافع معا على حديث ابن عباس : أن ميمونة وأبا رافع كانا بالغين  
 وقت تحمل الحديث المذكور وابن عباس ليس بباليغ وقت التحمل . وقد تقرر في الأصول  
 ترجيح خبر الراوى المتحمل بعد البلوغ على المتحمل قبله لأن البالغ أضبط من الصبي  
 لما تحمل وللاختلاف في قبول خبر المتحمل قبل البلوغ مع الاتفاق على قبول خبر المتحمل  
 بعد البلوغ ، وإن كان الراجح قبول خبر المتحمل قبل البلوغ إذا كان الأداء بعد  
 البلوغ لأن المتفق عليه أرجح من المختلف فيه / <sup>(٢)</sup> وعند ما رجح عموم ( وأن تجمعوا  
 بين الأختين . . ) على عموم (أو ما ملكت أيمانهم ) ذكر من المرجحات أن الأخيرة  
 ليست باقية على عمومها للاجماع على أن عمومها يخصه عموم ( وأخواتكم من الرضاعة )  
 فلا تحل الأخت من الرضاع بملك اليمين اجماعا ، وللاجماع أيضا على تخصيصه بعموم  
 ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ) الآية . فلا تحل موطوء الأب بملك اليمين  
 اجماعا . أما قوله ( وأن تجمعوا بين الأختين ) فهي باقية على عمومها والأصح عند  
 الأصوليين : تقديم العام الذي لم يدخله التخصيص على الذي دخله التخصيص قال  
 ( رحمه الله ) / " وهذا هو قول جمهور أهل الأصول ولم أعلم أحدا خالف فيه —

( ١ ) الأضواء ١ / ٢٣٥ أحكام قوله تعالى ( يمحق الله الريا ) من سورة البقرة .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٣٧٠ أحكام ( وأذن في الناس بالحج . . . ) من سورة الحج .

الا صفي الدين الهندي والسبكي . وحجة الجمهور أن العام المخصص اختلف في كونه حجة في الباقي بعد التخصيص . والذين قالوا هو حجة في الباقي قال جماعة منهم : هو مجاز في الباقي . وما اتفق على أنه حجة وأنه حقيقة ، وهو الذي لم يدخله التخصيص أولى مما اختلف في حجته وهل هو حقيقة أو مجاز ؟ وان كان الصحيح أنه حجة في الباقي وحقيقته فيه لأن مطلق حصول الخلاف فيه يكفي في ترجيح غيره عليه <sup>(١)</sup> .

والشيخ ( رحمه الله ) يعتبر كل خلاف مهما ضعف فبعد أن قال / وقد ترجح أدلة عدم التوقيت - أي التوقيت في المسح على الخفين بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر - بأنها تضمنت زيادة ، وزيادة العدل مقبولة وأن القائل بها مثبت أمراً والمانع منها نافله والمثبت أولى من النافي <sup>(٢)</sup> / قال بعد ذلك متصلاً به ما نصه / قال مقيد ( عفا الله عنه ) والنفس الى ترجيح التوقيت أميل لأن الخروج من الخلاف أحوط كما قال بعض العلماء :-

وان الأورع الذي يخرج من . . . خلافهم ولو ضعيفا فاستين وقال الآخر :

وذا احتياط في أمور الدين . . . من فر من شك الى يقين

ومصادق ذلك في قوله ( صلى الله عليه وسلم ) دع ما يريبك الى ما لا يريبك .

فالعامل بأدلة التوقيت طهارته صحيحة باتفاق الطائفتين بخلاف غيره فاحدى الطائفتين تقول ببطلانها بعد الوقت المحدد والله تعالى أعلم <sup>(٢)</sup> . وبعد أن ذكر النصوص الصحيحة الصريحة في اباحة لحم الخيل في مقابلة قول من حرمها وهو أحد القولين عن مالك أو قال : انها مكروهه وهو القول الآخر عنه وكل من القولين صححه

( ١ ) الأضواء ٥ / ٧٦٢ أحكام ( والذين لغروجهم حافظون ) . . . الآيات من سورة المؤمنون وانظر الاعتبار ص ١٩ الوجه الثامن والثلاثون من أوجه الترجيح .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٣٠ ، ٣١ أحكام قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) من سورة المائدة .

بعض المالكية والتحريم أشهر عندهم <sup>(١)</sup> قال ما نصه : / وهذا كله تعلم أن الذي يقتضيه الدليل الصريح رجحانه إباحة أكل لحم الخيل والعلم عند الله تعالى . ولا يخفى أن الخروج من الخلاف أحوط . كما قال بعض أهل العلم :

وأن الأورع الذي يخرج من خلافهم ولو ضعيفا فاستبين <sup>(٢)</sup>

فتراه في الموضوعين ساق قول بعض أهل العلم مقرا له مستشهدا به وحاصله أن الأورع الخروج من الخلاف وإن ضعف ، وهذا ليس بسديد فيما يظهر لي بل الذي يظهر ما قاله بعضهم :

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافا له وجه من النظر

والمسائل التي اختلف فيها أهل العلم لا تخلو فيما يظهر لي بطريق التقييم

الصحيح من أحد ثلاثة أحوال :-

١ - أن يكون لكل من القولين أو الأقوال في المسألة دليل من كتاب أو سنة أو إجماع .

٢ - أن لا يكون شيء من القولين أو الأقوال في المسألة دليل من كتاب أو سنة أو إجماع .

٣ - أن يكون لأحدهما أو أحدها دليل وليس للآخر دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع .

أما الحالة الثالثة فالذي يظهر لي كل الظهور أنه يجب المصير إلى ما دل عليه الدليل لا سيما إن كانت دلالة صريحة كدلالة الأحاديث التي ذكرها الشيخ على إباحة أكل لحم الخيل كما صرح الشيخ ( رحمه الله ) بصراحته في الدلالة على ذلك فالسورع

( ١ ) الأضواء ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى إلي ) الآية من سورة الأنعام .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ أحكام قوله تعالى ( قل لا أجد فيما أوحى إلي ) محرما . . . الآية من سورة الأنعام

كل الورع في التسك بما دلت عليه الأحاديث من اباحة أكل لحمها - ولا ينبغي الالتفات الى ما خالفها كائنا من كان قائلها من العلم والجلالة كما تعلمنا ذلك من الشيخ ( رحمه الله ) - فليس الورع - والحالة هذه - في الخروج من مخالفته بل الورع في مخالفته لموافقة أحاديثه ( صلى الله عليه وسلم ) أما الحالتان الأولى والثانية فلا يخلو الأمر فيهما من حالين :-

١ - أن يكون أحد القولين أو الأقوال أحوط وأبرأ للدين والذمة والاخرا أو الأخرى ليس كذلك .

٢ - أن لا يكون الأمر كذلك .

فالذي يظهر لي في الحال الأولى أنه ينبغي أن يأخذ بالأحوط <sup>(١)</sup> سواء كان هو الراجح في نظر الباحث بحسب الأدلة في الحال الأولى - وهي ما اذا كان لكل من القولين دليل - أو بحسب الشواهد والقرائن في الحال الثانية - وهي حال خلو الأقوال من الدليل - أو كان الأحوط هو المرجوح وعليه ينبغي أن ينزل قولهم : وأن الورع الذي يخرج من ... خلافهم ولو ضعيفا فاستبين أولم يتبين له الراجح من القولين

أما اذا لم يكن أحد القولين أو الأقوال أحوط فالذي يظهر أنه يجب الصبر الى ما ترجح في نظر الباحث بحسب الأدلة في الحال الأولى أو بحسب الشواهد والقرائن في الحال الثانية - ان لا احتياط ولا استبراء يطلب في شيء من الأقوال فلا يعدل - والحالة هذه - عما ترجح في نظر الباحث . مع اعتباره لأقوال الآخرين واحترامه لها كما تعلمنا ذلك أيضا من الشيخ ( رحمه الله ) . مثال ما كان فيه احتياط قولهم ( رحمه الله ) / وانما علمت أن المراد بالزينة في القرآن ما يتزين به مما هو خارج عن أصل الخلقة وأن من فسروها من العلماء بهذا اختلفوا على قولين فقال بعضهم هي زينة لا يستلزم النظر اليها رؤية شيء من بدن المرأة كظاهر الثياب وقال بعضهم

( ١ ) انظر الوجه الرابع والأربعون من أوجه الترجيح في " الاعتبار " للحازمي ص ٢٠ .

هى زينة يستلزم النظر اليها رؤية موضعها من بدن المرأة كالكحل والخضاب ونحو ذلك .  
قال مقيدہ ( عفا الله عنه وغفر له ) : أظهر القولين المذكورين عندى قول ابن مسعود  
( رضى الله عنه ) : أن الزينة الظاهرة هي مالا يستلزم النظر اليها رؤية شيء من  
بدن المرأة الأجنبية . وانما قلنا ان هذا هو الأظهر لأنه هو أحوط الأقوال وأبعدها  
عن أسباب الفتنة وأظهرها لقلوب الرجال والنساء / <sup>(١)</sup> وقوله ( رحمه الله ) / واختلف  
العلماء فى مسح الرأس فى الوضوء هل يجب تعميمه فقال مالك وأحمد وجماعة : يجب  
تعميمه ولا شك أنه الأحوط فى الخروج من عهدة التكليف بالمسح . وقال الشافعي  
وأبو حنيفة : لا يجب التعميم / <sup>(٢)</sup> اهـ . وبعد أن ذكر أقوال العلماء فى هيئات صلاة  
الخوف وأدلتهم قال / الذى يظهر والله تعالى أعلم أن أفضل الكيفيات الثابتة عنـه  
صلى الله عليه وسلم ) فى صلاة الخوف ما كان أبلغ فى الاحتياط للصلاة والتحفظ من  
العدو / <sup>(٣)</sup> . وحين ذكر ما غرسه الآدميون فى الحرم من غير المأكول والمشوم كالأشـل  
والعوسج قال / فأكثر العلماء على جواز قطعه وقال قوم منهم الشافعي بالمنع وهــو  
أحوط فى الخروج من العهدة / <sup>(٤)</sup> ومثله أيضا قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر  
أقوال العلماء وأدلتهم فى وجوب زكاة العسل ما نصه / ولا شك أن اخراج زكاته  
أحوط / <sup>(٥)</sup> وبعد أن ذكر أقوال العلماء وأدلتهم فى وجوب زكاة الحلى قال ما نصـه  
/ واخراج زكاة الحلى أحوط لأن " من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه "

---

( ١ ) الأضواء ١٩٩/٦ ، ٢٠٠ أحكام قوله تعالى ( ولا يبدن زينتهن الا ماظهر  
منها ) من سورة النور .

( ٢ ) الأضواء ٣٥/٢ أحكام ( وأرجلكم الى الكعبين ) من سورة المائدة .

( ٣ ) الأضواء ٣٥٧/١ أحكام ( فليسن عليكم جناح أن تقصروا من صلاة ان خفتـم )  
الاية من سورة النساء .

( ٤ ) الأضواء ١٥٦/٢ أحكام ( أحل لكم صيد البحر ) من سورة المائدة .

( ٥ ) الأضواء ٢٢٢/٢ أحكام ( وآتوا حقه يوم حصاده ) من سورة الأنعام .

"دع ما يربيك الى ما لا يربيك" والعلم عند الله تعالى / (١)

ومثال ما ليس فيه احتياط : اختلافهم في أصل ابليس هل هو من الجن أو من الملائكة واختلافهم في الفرقة الثالثة من أصحاب القرية وهي التي لم تصد يوم السبت ولم تنكر على من صاد هل هلك أو نجت - فمثل هذا يعمل فيه بالراجح في نظر الباحث إذ لا احتياط في شيء من الأقوال .

« أخذ الأحكام من مظانها أولى من أخذها لا من مظانها » (٢)

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذا من المرجحات في موضعين من كتابه أولهما : حين ذكر قول أبي حنيفة ببقاء وقت الظهر حتى يصير الظل مثلين فإذا زاد على ذلك يسيرا كان أول وقت العصر ، واستدل له عليه بحديث ابن عمر المتفق عليه عنه ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم قبلكم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس . وأتى أهل التوراة التوراة فعملوا حتى إذا انتصف النهار وجـزوا فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أتى أهل الانجيل الانجيل فعملوا الى صلاة العصر فمـجـزوا فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أتينا القرآن فعلمنا الى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب : أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطا قيراطا ونحن أكثر عملا . قال الله تعالى ( هل ظلمتكم من أجركم من شيء قالوا : لا ، قال : فهو فضلى أوتيه من أشياء ) قائلا : فهذا دليل على أن وقت العصر أقصر من وقت الظهر ، ومن حين يصير ظل الشيء مثله الى غروب الشمس هو ربع النهار وليس بأقل من وقت الظهر بل هو مثله .

قال الشيخ ( رحمه الله ) معقبا على ذلك مانصه : / وأجيب عن هذا الاستدلال

---

( ١ ) الاضواء ٤٥٧/٢ أحكام ( والذين يكنزون الذهب . . . ) الآية من سورة التوبة وانظر ٢٢٦/٤ أحكام قوله تعالى ( كلما دخل عليها ذكرا المحراب وجد ) الآية من سورة مريم .

( ٢ ) أنظر النوع الثالث من المرجحات بحسب الأمور الخارجة في " إرشاد الفحول "

بأن المقصود من الحديث ضرب المثل لبيان تحديد أوقات الصلاة والمقصود من الأحاديث الدالة على انتهاء وقت الظهر عند ما يصير ظل الشيء مثله هو تحديد أوقات الصلاة وقد تقرر في الأصول أن أخذ الأحكام من مظانها أولى من أخذها لا من مظانها - مع أن الحديث ليس فيه تصريح بأن أحد الزمنين أكثر من الآخر وإنما فيه أن عملهم أكثر وكثرة العمل لا تستلزم كثرة الزمن لجواز أن يعمل بعض الناس عملاً كثيراً في زمن قليل ويدل لهذا أن هذه الأئمة وضعت عنها الإصرار والأغلال التي كانت عليهم (١)

ثانيهما : عند ترجيحه عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) على عموم ( أو ما ملكت أيمانهم ) من خمسة أوجه وشاهدنا في الأول منها حيث قال مانصه / الأول منها : أن عموم ( وأن تجمعوا بين الأختين ) نص في محل المدرك المقصود بالذات لأن السورة سورة النساء وهي التي بين الله فيها من تحلل منهن ومن لا تحل . وآية ( أو ما ملكت أيمانهم ) في الموضعين لم تذكر من أجل تحريم النساء ولا تحليلهن بل ذكر الله صفات المؤمنين التي يدخلون بها الجنة فذكر من جملة حفظ الفرج فاستطرد أنه لا يلزم حفظه عن الزوجة والسرية .

وقد تقرر في الأصول : أن أخذ الأحكام من مظانها أولى من أخذها لا من مظانها / (٢)

الترجيح : باجماع العلماء على مسألة مشابهة للمسألة  
المختلف فيها (٣)

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذا المرجح في أربعة مواضع من كتابه منها جوابه

( ١ ) الأضواء ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ أحكام قوله تعالى ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) من سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٥ / ٧٦١ أحكام قوله تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون . . . . ) الآيات من سورة المؤمنون .

( ٣ ) انظر الوجه الخامس والأربعين في " الاعتبار " ص ٢٠ .



عن زعم أن قوله تعالى ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ) في نكاح المتعة  
 قائلا : التعبير بلفظ الأجور يدل على أن المقصود الأجرة في نكاح المتعة لأن الصداق  
 لا يسمى أجرا . حيث قال الشيخ ( رحمه الله ) ما نصه : / فالجواب : أن القرآن  
 جاء فيه تسمية الصداق أجرا في موضع لا نزاع فيه : لأن الصداق لما كان في مقابلة  
 الاستمتاع بالزوجة كما صرح به تعالى في قوله ( وكيف تأخذونه ) الآية . صار له شبه  
 قوى بأثمان المنافع فسمى أجرا ، وذلك الموضع هو قوله تعالى ( فانكحوهن باذن  
 أهلهن واتوهن أجورهن ) أي مهورهن بلا نزاع ومثله قوله تعالى ( والمحصنات من  
 المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم إذا اتيتوهن أجورهن ) الآية أي  
 مهورهن فاتضح أن الآية في النكاح لا في نكاح المتعة . . . / ( ١ )

وحين بين أن التحقيق قتل الرجل بالمرأة مطلقا - أي سواء كانت زوجة لـه  
 أم لا - قال مانصه : / فمن الأدلة على قتل الرجل بالمرأة إجماع العلماء على أن الصحيح  
 السليم الأعضاء إذا قتل أعور أو أشل أو نحو ذلك عمدا وجب عليه القصاص ، ولا يجب  
 لأوليائه شيء في مقابلة ما زاد به من الأعضاء السلية على المقتول / ( ٢ )

ولما ذكر أدلة عدم قتل الحر بالعبد قال مانصه / وتعترض هذه الأدلة على  
 أن لا يقتل حر بعبد باطباقهم على عدم القصاص للعبد من الحر فيما دون النفس  
 فإذا لم يقتص له منه في الأطراف فعدم القصاص في النفس من باب أولى . ولم يخالف في  
 أنه لا قصاص للعبد من الحر فيما دون النفس إلا داود وابن أبي ليلى . وتعترض  
 باطباق الحجة من العلماء على أنه إن قتل خطأ ففيه القية لا الدية . وقيد جماعة

---

( ١ ) الأضواء ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ أحكام قوله تعالى ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن  
 أجورهن ) سورة النساء .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ٦٠ أحكام قوله تعالى ( من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل . . . )  
 الآية من سورة المائدة . وإنما قال ذلك لأنه نقل قبله عن بعض العلماء : أنه  
 لا يقتل الرجل بالمرأة حتى يلتزم أولياؤها قدر ما تريد به ديتها على ديتها فإن  
 لم يلتزموا أخذوا ديتها . فرد عليهم بإجماع العلماء على مسألة شبيهة بها .

بما اذا لم تزد قيمته من دية الحر / (١) ولما ذكر أن قاتل الصيد مخير فيه بين الجزاء بالمثل من النعم وبين الاطعام والصيام كما هو صريح الآية قال مانصه :/ واعلم أن الأنواع الثلاثة واحد منها يشترط له الحرم اجماعا وهو الهدى كما تقدم وواحد لا يشترط له الحرم اجماعا وهو الصوم وواحد اختلف فيه وهو الاطعام فذهب بعض العلماء الى أنه لا يطعم الا في الحرم وذهب بعضهم الى أنه يطعم في موضع اصابة الصيد وذهب بعضهم الى أنه يطعم حيث شاء . وأظهرها أنه حق لساكين الحرم لأنه بدل عن الهدى أو نظيره وهو حق لهم اجماعا كما صرح به تعالى بقوله ( هديا بالغـ الكعبة ) وأما الصوم فهو عبادة تختص بالصائم لا حق فيها لمخلوق فله فعلها ففى أى موضع شاء / (٢)

### الحمل على الغالب أولى من الحمل على غيره (٣)

استخدم الشيخ ( رحمه الله ) هذا المرجح فى مواضع عديدة وأشار فى ترجمة الكتاب الى أنه من أنواع البيان التى تضمنها الكتاب حيث قال / ومن أنواع البيان المذكورة فى هذا الكتاب المبارك : الاستدلال على أحد المعاني الداخلة فى معنى الآية بكونه هو الغالب فى القرآن فغلبته فيه دليل على عدم خروجه من معنى الآية ومثاله قوله تعالى ( لأغلبن أنا ورسلى ) فقد قال بعض العلماء : ان المراد بهذه الغلبة الغلبة بالحجة والبيان ، والغالب هو استعمال الغلبة فى الغلبة بالسيف والسنان وذلك دليل واضح على دخول تلك الغلبة فى الآية لأن خير ما يبين به القرآن القرآن (٤)

( ١ ) الأضواء ٢ / ٧٨ ، ٧٩ أحكام قوله تعالى ( من أحل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل . . . ) الآية من سورة المائدة .

( ٢ ) الأضواء ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ أحكام قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) من سورة المائدة .

( ٣ ) انظر النوع التاسع من المرجحات بحسب الأمور الخارجة فى " ارشاد الفحول " ص ٢٨٠ .

( ٤ ) الأضواء ١ / ١٨ ، ١٩ مقدمة الكتاب .

ثم شرع يذكر شواهد ذلك من القرآن . ومن ذلك تأييده لتفسير الفضل في قوله تعالى  
 ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم )<sup>(١)</sup> بأنه ربح التجارة بأنه غالب استعمال  
 القرآن حيث قال بعد أن ذكر آية ( وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله )<sup>(٢)</sup>  
 وآية ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله )<sup>(٣)</sup> مانصه :- / وقد  
 قد منا في ترجمة هذا الكتاب أن غلبة ارادة المعنى المعين في القرآن تدل على أنه  
 المراد لأن الحمل على الغالب أولى ، ولا خلاف بين العلماء في أن المراد بالفضل  
 المذكور في الآية ربح التجارة كما ذكرنا /<sup>(٤)</sup> ومن ذلك ترجيحه أن معنى التأويل  
 في قوله تعالى ( وما يعلم تأويله الا الله )<sup>(٥)</sup> هو حقيقة الأمر التي يؤول اليها .

وليس المراد به : التفسير وادراك المعنى حيث قال / وقد قد منا في مقدمة هذا  
 الكتاب أن من أنواع البيان التي ذكرناها فيه أن كون أحد الاحتمالين هو الغالب في  
 القرآن يبين أن ذلك الاحتمال الغالب هو المراد لأن الحمل على الأغلب أولى من  
 الحمل على غيره وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الغالب في القرآن اطلاق التأويل على حقيقة  
 الأمر التي يؤول اليها /<sup>(٦)</sup> ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك - ومن ذلك ترجيحه  
 ( رحمه الله ) أن المراد بالزينة في قوله تعالى ( ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها )<sup>(٧)</sup>  
 ما تتزين به المرأة خارجا عن أصل خلقتها ولا يستلزم النظر اليه رؤيه شيء من بدنها  
 وفيه قال / أن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرآن العظيم مراد به الزينة الخارجة عن  
 أصل المزين بها ، ولا يراد بها بعض أجزاء ذلك الشيء المزين بها . . . ثم ذكر

( ١ ) البقرة آية ١٩٨ .

( ٢ ) المزمل آية ٢٠ .

( ٣ ) الجمعة آية ١٠ .

( ٤ ) الأضواء ١ / ١٤٠ أحكام ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ) من سورة البقرة .

( ٥ ) آل عمران آية ٧ .

( ٦ ) الأضواء ١ / ٢٦٦ .

( ٧ ) النور آية ٣١ .

الآيات في ذلك ثم قال : / وكون هذا المعنى هو الغالب في لفظ الزينة في القرآن يدل على أن لفظ الزينة في محل النزاع يراد به هذا المعنى الذي غلبت ارادته في القرآن العظيم / (١)

« اللازم الذي لا يجوز غيره أولى بالتقديم من المحتمل الذي يجوز أن يكون غيره بدلا منه ولم تدل عليه قرينة »

صرح الشيخ ( رحمه الله ) بهذا المرجح بعد أن أيد ترجيحه كون معنى " القروء " في قوله تعالى ( ثلاثة قروء ) الأطهار بقرينة زيادة التاء في قوله ( ثلاثة ) لدلالتها على تذكير المعدود وهو الأطهار لأنها مذكورة والحيضات مؤنثة ثم ذكر جواب بعض العلماء عن ذلك بأن التاء إنما هي بها مراعاة للفظ وهو مذكور لا للمعنى المؤنث . ورد بما حاصله أن اللفظ إذا كان مذكورا ومعناه مؤنثا لا تلزم التاء في عدده بل تجوز فيه مراعاة المعنى فيجرد العدد من التاء وتجوز مراعاة اللفظ فتلحقه ثم قال ما نصه / ولحوقها إذن مطلق احتمال ولا يصح الحمل عليه دون قرينة تعينه بخلاف عدد المذكر لفظا ومعنى كالقروء بمعنى الطهر فلهوقها له لازم بلا شك واللازم الذي لا يجوز غيره أولى بالتقديم من المحتمل الذي يجوز أن يكون غيره بدلا عنه ولم تدل عليه قرينة كما ترى / (٢)

### (٣) موافقة النص للقياس من المرجحات

نص الشيخ ( رحمه الله ) على ذلك في صدر عرضه لأدلة القائلين ( لا زكاة في الحلي ) فبعد أن ذكر من أدلتهم حديث ( لا زكاة في الحلي ) ثم آثارا في ذلك ذكر

(١) الأضواء ١٩٩/٦ .

(٢) الأضواء ١٥٢/١ ، ١٥٣ أحكام ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) من سورة البقرة .

(٣) انظر الوجه التاسع والعشرين من أوجه الترجيح في " الاعتبار " ص ١٧ والنوع الثامن من المرجحات بحسب الأمور الخارجة في " ارشاد الفحول " ص ٢٢٩ .

القياس من وجهين ثانيهما قياس العكس وصورته في هذه المسألة أن يقال / ان العروض لا تجب في عينها الزكاة فاذا كانت للتجارة والنماء وجبت فيها الزكاة عكس العين فان الزكاة واجبة في عينها فاذا صيغت حليا مباحا للاستعمال وانقطع عنها قصد التنمية بالتجارة صارت لا زكاة فيها فتعاكست أحكامهما لتعاكسهما في العلة . . . التي أن قال ولا يخفى أن القياس يعتضد به ماسبق من الحديث المرفوع والآثار الثابتة عن بعض الصحابة لما تقرر في الأصول من أن موافقة النص للقياس من المرجحات (١) .

### قول الصحابي يقدم على القياس وقيل العكس

ذكر الشيخ ( رحمه الله ) هذا الخلاف عند ذكره أقوال العلماء في علو المأموم على الإمام . حيث قال ما نصه / أما علو المأموم فقد تعارض فيه القياس مع فعل أبي هريرة لأن القياس يقتضي كراهة ارتفاع المأموم قياسا على ارتفاع الإمام وهو قياس جلي وإذا تعارض القياس مع قول الصحابي فمن الأصوليين من يقول بتقديم القياس وهو مذهب مالك وجماعة ومنهم من يقول بتقديم قول الصحابي ، ولا شك أن الأحوط تجنب علو كل واحد من الإمام والمأموم على الآخر والعلم عند الله تعالى / (٢) .

وهذه المرجحات قد تتعارض في المسألة الواحدة وعندئذ يرجح بعضها على بعض وقد نص الشيخ ( رحمه الله ) على ذلك فحين ذكر ترجيح بعض العلماء حديث تزوجه ( صلى الله عليه وسلم ) ميمونه وهو حلال على حديث تزوجه أياها وهو محرم بأن الأول رواه أبو رافع وميمونه والثاني رواه ابن عباس وحده وما رواه اثنان أرجح مما رواه واحد ورد هذا الترجيح بما ذكره ابن حجر في الفتح حيث قال ( وضح نحوه ) أي نحو حديث ابن عباس - عن عائشة وأبي هريرة ( وعليه فمن روى أنه تزوجها وهو

(١) الأضواء ٢/٤٤٩، ٤٥٠ أحكام قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة . . . ) الآية من سورة التوبة .

(٢) الأضواء ٤/٢٢٥، ٢٢٦ أحكام قوله تعالى ( كلما دخل عليها زكيا المحراب . . . ) الآية من سورة مريم .

محرم أكثر قال الشيخ ( رحمه الله ) اثر ذلك مانعه / فان قيل يرجح حديثه اذا بالكثره  
فالجواب : أنهم وان كثروا فميمونة وأبو رافع أعلم منهم بالواقعة كما تقدم . والرجحان  
يرجح بعضها على بعض وضابط ذلك عند الأصوليين هو قوة الظن ومعلوم أن ما أخبرنا  
به ميمونة ( رضى الله عنها ) عن نفسها وأخبر به الرسول بينها وبين زوجها ( صلى  
الله عليه وسلم ) الذى هو أبو رافع أقوى فى ظن الصدق مما أخبر به غيرها وأشار فى  
"مراقى السعد" الى ما ذكرنا بقوله :

قطب رحاها قوة المظننة . . . فهي لدى تعارض منة (١)

ولهذا - والله أعلم - نجد الشيخ ( رحمه الله ) أحيانا يرجح فى المسألة الواحدة  
قولين مختلفين يرجح كلا منهما باعتبار ومن أمثلة ذلك قوله ( رحمه الله ) بعد أن ذكر  
أقوال العلماء وأدلتهم فى حكم تارك الصلاة عندا مع الاعتراف بوجوبها ما نصه :-

/ وأظهر الأقوال أدلة عندى قول من قال انه كافر . وأجرى الأقوال على مقتضى  
الصناعة الأصولية وعلوم الحديث قول الجمهور - انه كفر غير مخرج عن الملة لوجوب  
الجمع بين الأدلة اذا أمكن . . . / الخ كلامه ( رحمه الله ) وقد سبق نقله ، والله أعلم .

( ١ ) الأضواء ٥ / ٣٧١ ، ٣٧٢ أحكام الحج فى سورة الحج .

وقد قال الشوكاني فى "أرشاد الفحول" ص ٢٧٨ ما نصه / وأعلم أن وجوه الترجيح  
كثيرة وحاصلها أن ما كان أكثر افادة للظن فهو راجح فان وقع التعارض فى  
بعض هذه المرجحات فعلى المجتهد أن يرجح بين ما تعارض منها / اهـ .  
وقال السيوطى فى تدريب الراوى ٢ / ٢٠٢ بعد أن ذكر المرجحات ما نصه  
/ فهذه أكثر من مائة مرجح . ثم مرجحات آخر لا تنحصر ومشارها غلبة الظن /

### الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على رسوله محمد وآله وصحبه أما بعد :-

فبعد أن عشت برهة من الزمن مع هذا السفر العظيم " أضواء البيان " وحصلت الكثير مما فيه من العلوم وانجذت عنى به بعد توفيق الله كثير من الاشكالات وقد تمت هذا البحث المتواضع الذى هو جهد العقل أختمه — هذا العمل بما قد يلحق بعض الضوء على الكتاب وما كتب عنه وعن صاحبه فأقول :  
توصلت من خلال هذا البحث الى النتائج الآتية :-

- ١ - أهمية هذا السفر " أضواء البيان " واشتماله على كثير من الأحكام .
- ٢ - الحاجة الماسة الى اعاده طبعه لكثرة ما فى هذه النسخ المتداولة من أخطاء كثيرا ما تحيل المعنى .
- ٣ - أن الشيخ الشنقيطى فى سعة علمه وحفظه وسرعة استحضاره قد بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق وقد طبق ذلك فعلا فى الأضواء وأن الأمانة لم تشهد مثله فى ذلك منذ قرون .
- ٤ - أن الشيخ كان سلفي المعتقد سالكا سبيل أهل السنة والجماعة الوسطية فى كل الأمور .
- ٥ - رجوعه فى الأضواء الى اكثر من مائة مصدر كثيرا ما يكتب منها من استحضاره وتقليلا ما ينقل منها نقلا .
- ٦ - أن أضواء البيان مدرسة فى اكثر العلوم بما يمتاز به من مزج لسائر — وتذليل لعلوم الآلة فى خدمة علم الغاية الكتاب والسنة .
- ٧ - حرص الشيخ فى الأضواء على الوصول الى مراد الله بأقرب طريق ولذلك فهو :
- أ - يضرب صفحا عما أبهم ذكره فى القرآن ولم يرد به نص صحيح فى السنة .
- ب - ومثله موقفه من الاسرائيليات .

- ٨ - الاستطراد سمة بارزة في الأضواء وذلك بذكر الشواهد الشعرية والنثرية ونحوها .
- ٩ - قد يذكر الحديث الذي يستدل به بسنده ومنتنه من كتاب وقد يذكر منتنه فقط وقد يسوقه بالمعنى .
- ١٠ - أسهم " الأضواء " في تقديم اقتراحات لحل بعض مشكلات المسلمين اليوم .
- ١١ - في بعض آيات الأحكام قد يسهب جدا كما فعل عند آيات الحج والطلاق وقد يوجز كما فعل في مواضع أخرى .
- ١٢ - استقلاله في الاستنباط الفقهي وعدم تقيد به بمذهب مالك الذي نشأ عليه بل خالف المالكية في مسائل كثيرة وخالف الجمهور في مسائل أخرى معدودة .
- ١٣ - التزامه بالدليل وسيره معه حيث سار
- ١٤ - حرصه على التمييز لطالب العلم بين مواقع النصوص ومواقع الاجتهاد .
- ١٥ - انصافه عند عرض أدلة الأقوال .
- ١٦ - اعتداده بأقوال المخالفين وذكره ما يتفرع عليها .
- ١٧ - احترامه لأئمة الهدى أهل العلم والايان .
- ١٨ - شدته على المبتدعه
- ١٩ - أنه ليس له سابقه في منهجه في التفسير لا ممن ألف في آيات الاحكام ولا ممن ألف في التفسير عموما .
- ٢٠ - القراءة الشاذة عنده ما خالف العشرة والمتواتره ما وافقها
- ٢١ - يرى نسخ القرآن بخبر الآحاد .
- ٢٢ - يرى أن الزيادة على النص لها طرفان وواسطة ، طرف تكون نسخا للنص وطرف ليس نسخا وواسطة هي محل الخلاف ويرجح أنها ليست نسخا .
- ٢٣ - لا يرى الاحتجاج بالمرسل وان أوهم كلامه ذلك في كثير من المواضع



- ٢٤ - أفعال الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) يرى أنها للوجوب في أحوال ولغيره في أحوال آخر.
- ٢٥ - يرى الاحتجاج بالا جماع الظني
- ٢٦ - يرى الاحتجاج بأقوال الصحابة في أحوال ولا يحتج بها في أحوال آخر
- ٢٧ - شرع من قبلنا له طرفان وواسطة طرف لا يكون حجة اجماعا وطرف هو حجة بالا جماع وواسطه هي محل النزاع والشيخ يرى الاحتجاج به .
- ٢٨ - يرى الاحتجاج بالقياس ، وله في مسالكه وأنواعه وقوادحه وما يصح منه — وما لا يصح كلام طويل .
- ٢٩ - يرى العمل بالمصلحة المرسله بشروط
- ٣٠ - للاستصحاب عنده اقسام وله أحكام
- ٣١ - يرى حجية الاستقراء .
- ٣٢ - اكثر من استخدام دلالات الالفاظ وبيانها عند عرض آيات الأحكام وخصوصا صيغ العموم وقضايا التخصيص والمخصصات .
- ٣٣ - يرى حمل المطلق على المقيد في حالين ولا يرى حمله في حالين آخرين .
- ٣٤ - من أسباب الاجمال : أ - الاشتراك ب - الابهام ج - الاحتمال في مفسر الضمير
- ٣٥ - يرى أن القاصر من حيث السند أو الدلالة لا مانع من بيانه لما هو أعمالا منه .
- ٣٦ - يرى جواز حمل المشترك على معنييه أو معانيه .
- ٣٧ - للمفهوم قسمان : ١ - موافقه ٢ - مخالفه ولمفهوم المخالفة ثمانية أقسام . وله ثمانية موانع تمنع من اعتباره .
- ٣٨ - لا يرى وقوع المجاز في القرآن ولا في كلام العرب .
- ٣٩ - عند تعارض الأدلة فيما يظهر فانه يبدا بالجمع بينها ان أمكن .
- فان لم يمكن فانه يقول بنسخ المتقدم منها بالمتأخر ان علم التاريخ . فبان

لم يعلم ذهب الى القول بالترجيح وقد ذكر في ثانيا الأضواء نحواً —  
ثلاثين . مرجحاً منها ما هو باعتبار السند ومنها ما هو باعتبار المتن —  
ومنها ما هو باعتبار المدلول ومنها ما هو باعتبار أمر خارج .  
وبهذا القدر اكتفى صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وسيدناك  
اللهم وسبحك أشهد أن لا إله الا أنت استغفرك وأتوب اليك .

## فهرس آيات الاحكام في اذواء الببان

| الآية                                                                           | رقمها | الجزء والصفحة<br>من الاذواء |
|---------------------------------------------------------------------------------|-------|-----------------------------|
| <u>سورة الفاتحة</u>                                                             |       |                             |
| ( صراط الذين انعمت عليهم )                                                      | ٧     | ٤٢ / ١                      |
| <u>سورة البقرة</u>                                                              |       |                             |
| ( جاعل في الارض خليفة )                                                         | ٣٠    | ٧٢ - ٥٦ / ١                 |
| ( انما حرم عليكم الميتة والدم )                                                 | ١٧٣   | ١٠٥ - ٩٠ / ١                |
| ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه )                                       | ١٧٣   | ١١٩ - ١٠٥ / ١               |
| ( فان احصرتم فما استيسر من الهدي )                                              | ١٩٦   | ١٤٠ - ١٢٢ / ١               |
| ( ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم )                                       | ١٩٨   | ١٤٠ / ١                     |
| ( ثم افبضوا من حيث افاض الناس )                                                 | ١٩٩   | ١٤١ / ١                     |
| ( ولا تنكحوا المشركات )                                                         | ٢٢١   | ١٤٣ - ١٤٢ / ١               |
| ( فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله )                                         | ٢٢٢   | ١٤٨ - ١٤٢ / ١               |
| ( ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم )                                                | ٢٢٥   | ١٤٨ / ١                     |
| ( والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء )                                         | ٢٢٨   | ١٥٧ - ١٤٩ / ١               |
| ( ويعولتن احق بردهن فبذلك ان ارادوا<br>اصلاحا )                                 | ٢٢٨   | ١٥٧ / ١                     |
| ( وللرجال عليهن درجة )                                                          | ٢٢٨   | ١٥٩ - ١٥٨ / ١               |
| ( الطلاق مرتان )                                                                | ٢٢٩   | ٢٠٦ - ١٥٩ / ١               |
| ( فامساك بمعروف او تسريح باحسن )                                                | ٢٢٩   | ٢٠٦ / ١                     |
| ( ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا ان يخافا<br>ان لا يقيما حدود الله )           | ٢٢٩   | ٢١٦ - ٢٠٧ / ١               |
| ( واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن<br>بمعروف او سرحوهن بمعروف )           | ٢٣٠   | ٢١٦ / ١                     |
| ( ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا )                                                   | ٢٣٠   | ٢١٧ / ١                     |
| ( وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح<br>عليكم اذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف ) | ٢٣٣   | ٢١٧ / ١                     |
| ( والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن<br>بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا )         | ٢٣٤   | ٢١٨ - ٢١٧ / ١               |

| ج/د من الاضواء | رقمها | الآية                                          |
|----------------|-------|------------------------------------------------|
| ٢١١ - ٢١٦ / ١  | ٢٤١   | ( وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين )    |
|                |       | ( الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم         |
| ٢١١ / ١        | ٢٤٣   | الوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم احياهم ) |
| ٢٢٩ - ٢٢٨ / ١  | ٢٧٥   | ( فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف )    |
| ٢٥٩ - ٢٢٩ / ١  | ٢٧٦   | ( يمحى الله الربا )                            |
|                |       | ( يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتم بدين الى     |
| ٢١٠ / ١        | ٢٨٢   | أجل مسمى فاكتبوه )                             |
| ٢٦١ - ٢٦٠ / ١  | ٢٨٣   | ( وان كنتم على سفر )                           |
| ٢٦٤ - ٢٦١ / ١  | ٢٨٢   | ( واشهدوا اذا تباعدتم )                        |

### سورة آل عمران

|               |    |                                      |
|---------------|----|--------------------------------------|
| ٢٨٤ - ٢٨٢ / ١ | ٩٧ | ( ومن كفر فان الله غنى عن العالمين ) |
|---------------|----|--------------------------------------|

### سورة النساء

|               |    |                                                |
|---------------|----|------------------------------------------------|
| ٣٠٣ / ١       | ٢  | ( وآتوا اليتامى اموالهم )                      |
|               |    | ( وان خفتم ان لا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا     |
| ٣٠٧ - ٣٠٤ / ١ | ٣  | ما طاب لكم من النساء )                         |
|               |    | ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والا قربون      |
|               |    | وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والا قربون . . . |
| ٣٠٨ / ١       | ٧  | الآية )                                        |
|               |    | ( يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ          |
| ٣٠٨ / ١       | ١١ | الانثيين )                                     |
|               |    | ( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك      |
| ٣١٣ - ٣٠٨ / ١ | ١١ | وان كانت واحدة فلها النصف )                    |
|               |    | ( وان كان رجل يورث لالة او امرأة وله اخ أو أخت |
|               |    | فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من        |
| ٣١٤ - ٣١٣ / ١ | ١٢ | ذلك فهم شركاء فى الثلث )                       |
|               |    | ( فان شهدوا فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن     |
| ٣١٤ / ١       | ١٥ | الموت او يجعل الله لهن سبيلا )                 |

| ج / ص من الآيات | رقمها | الآية                                            |
|-----------------|-------|--------------------------------------------------|
| ٢١٨ - ٣١٥ / ١   | ٢٢    | ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء . . الآية ) |
| ٣١٨ / ١         | ٢٣    | ( وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم )              |
| ٢٢٢ - ٣١٨ / ١   | ٢٤    | ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايانكم )       |
| ٢٢٥ - ٢٢٢ / ١   | ٢٤    | ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن )           |
|                 |       | ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات        |
|                 |       | المؤمنات فممن ما ملكت ايانكم من فتيانكم          |
| ٢٢٦ - ٢٢٥ / ١   | ٢٥    | المؤمنات )                                       |
|                 |       | ( فاذا أحصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف           |
| ٢٢٨ - ٢٢٦ / ١   | ٢٥    | ما على المحصنات من العذاب )                      |
|                 |       | ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين . . على          |
| ٢٢٧ - ٢٢٦ / ١   | ٩٥    | القاعد بين اجرا عظيما )                          |
|                 |       | ( واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح            |
|                 |       | ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم            |
|                 |       | الذين كفروا )                                    |
| ٢٢٨ - ٢٢٧ / ١   | ١٠١   |                                                  |
| ٤١٢ - ٢٢٨ / ١   | ١٠٣   | ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )     |
| ٤١٤ / ١         | ١١٧   | ( وان يدعون الا شيطانا مريدا )                   |
| ٤١٩ - ٤١٥ / ١   | ١١٩   | ( ولا آمنهم فليخبرون خلق الله )                  |
| ٤٢٠ - ٤١٩ / ١   | ١١٩   | ( ولا آمنهم فليبتكن آذان الانعام )               |
| ٤٢٥ - ٤٢١ / ١   | ١٢٧   | ( وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء )     |
| ٤٢٩ - ٤٢٨ / ١   | ١٤١   | ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا )    |
| ٤٣٤ - ٤٣٣ / ١   | ١٧٦   | ( فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك )       |

#### سورة المائدة

|            |   |                                                |
|------------|---|------------------------------------------------|
| ٣ / ٢      | ١ | ( احللت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم )  |
| ٥ - ٣ / ٢  | ٢ | ( واذا حللتم فاصطادوا )                        |
|            |   | ( ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو فى الآخرة |
| ٧ / ٢      | ٥ | من الخاسرين )                                  |
| ٣٦ - ٧ / ٢ | ٦ | ( وارجلكم الى الكعبين )                        |

| الآية                                                                                                                      | رقمها | ج/ ص من الأضواء |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-----------------|
| ( فتيّموا صعيّدا طيّبا فامسحوا بوجوهكم<br>وايد يكم )                                                                       | ٦     | ٥٧ - ٢٦/٢       |
| ( من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من<br>قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الارض . . ) الآية                                | ٣٢    | ٩٥ - ٥٨/٢       |
| ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون )                                                                           | ٤٤    | ١٠٤ - ١٠١/٢     |
| ( وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس . . ) الآية<br>( لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن<br>يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ) | ٤٥    | ١٠٧ - ١٠٤/٢     |
| ( فتحرير رقبه )                                                                                                            | ٨٩    | ١٢٧ - ١١٦/٢     |
| ( يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر<br>والانصاب والا زلام رجس )                                                       | ٨٩    | ١٢٧/٢           |
| ( يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم<br>حرم )                                                                       | ٩٠    | ١٣٠ - ١٢٧/٢     |
| ( ومن قتله منكم متعمدا . . ) الآية                                                                                         | ٩٥    | ١٣٠/٢           |
| ( احل لكم صيد البحر . . ) الآية                                                                                            | ٩٥    | ١٣٠/٢           |
| ( يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من<br>ضل اذا اهتمتم )                                                          | ٩٦    | ١٦٨ - ١٣١/٢     |
|                                                                                                                            | ١٠٥   | ١٧٨ - ١١٩/٢     |

### سورة الانعام

|                                                                                              |     |             |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|-----|-------------|
| ( وآتوا حقه يوم حصاده )                                                                      | ١٤١ | ٢٤٦ - ٢١٢/٢ |
| ( قل لا أحد فيما أوحى الى محرما على طاعم<br>يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا . . ) الآية | ١٤٥ | ٢٧٧ - ٢٤٦/٢ |
| ( ولا تقتلوا أولادكم من املاق )                                                              | ١٥١ | ٢٧٨/٢       |
| ( ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتقوى أحسن حتى<br>يبلى أشده )                                  | ١٥٢ | ٢٨٠ - ٢٧٨/٢ |

### سورة الانفال

|                                               |   |             |
|-----------------------------------------------|---|-------------|
| ( يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول ) | ١ | ٢٤٦ - ٢٤٣/٢ |
|-----------------------------------------------|---|-------------|

| <u>الآية</u>                                                                                  | <u>رقمها</u> | <u>ج/ص من الأضواء</u> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|-----------------------|
| ( واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) | ٤١           | ٤١٣ - ٣٥١/٢           |
| ( وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم )                          | ٧٥           | ٤٢٥ - ٤١٨/٢           |

### سورة التوبة

|                                                                      |    |             |
|----------------------------------------------------------------------|----|-------------|
| ( والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله . . . الآية ) | ٣٤ | ٤٧٠ - ٤٢١/٢ |
| ( وفي الرقاب )                                                       | ٦٠ | ٤٧١ - ٤٧٠/٢ |

### سورة هود

|                                                                                              |       |           |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-----------|
| ( ويا قوم لا اسألكم عليه مالا ان أجرى الا على الله )                                         | ٢٩    | ٢٥ - ١٩/٣ |
| ( فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فلما رأى ايدى بهم لا تصل اليه نكرهم واوجس منهم خيفة . . . الآية ) | ٧٠-٦٩ | ٢١ - ٢٠/٣ |
| ( وما هي من الظالمين ببعيد )                                                                 | ٨٣    | ٤٥ - ٣٩/٣ |

### سورة يوسف

|                                          |       |           |
|------------------------------------------|-------|-----------|
| ( وشهد شاهد من أهلها . . ان كيدكن عظيم ) | ٢٨-٢٦ | ٧١ - ١٩/٣ |
|------------------------------------------|-------|-----------|

### سورة الرعد

|                                                          |   |           |
|----------------------------------------------------------|---|-----------|
| ( الله يعلم ما تحمل كل انثى وما تغيض الارحام وما تزداد ) | ٨ | ٩٦ - ٨٠/٣ |
|----------------------------------------------------------|---|-----------|

### سورة الحجر

|                                   |    |             |
|-----------------------------------|----|-------------|
| ( وارسلنا الرياح لواقح )          | ٢٢ | ١٤١ - ١٣٤/٣ |
| ( ولقد كذب اصحاب الحجر المرسلين ) | ٨٠ | ١٩٠ - ١١١/٣ |

الآيةرقمهاج/ص من الأضواءسورة النحل

( وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما

طريا . . . تشكرون )

١٤ ٢٥٠ - ٢٢٨ / ٣

( وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم ما فى

بطونه . . . ) الآية

٦٦ ٣٠٤ - ٢٦٤ / ٣

( ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه

سكرا ورزقا حسنا . . . )

٦٧ ٣١٢ - ٣٠٤ / ٣

( والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وجعل لكم

من ازواجكم بنين وحفدة . . . ) الآية

٧٢ ٣٢٢ - ٣١٦ / ٣

( ولنجزين الذين صبروا اجرهم بأحسن

ما كانوا يعملون )

٩٦ ٣٥٢ - ٣٥١ / ٣

( واذا بدلنا آية مكان آية . . . لا يعلمون )

١٠١ ٣٦٩ - ٣٥٩ / ٣

( وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . . .

الصابرين )

١٢٦ ٣٨٩ - ٣٨٧ / ٢

سورة الاسراء

( ان هذا القرآن يهتدى للتي هي اقوم )

٩ ٤٥٧ - ٤٠٩ / ٣

( ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا

فلا يسرف فى القتل انه كان منصورا )

٣٣ ٥٧٦ - ٤٦٩ / ٣

( ولا تقف ما ليس لك به علم . . . مستولا )

٣٦ ٥٩٠ - ٥٧٦ / ٣

سورة الكهف

( فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة . . . ) الآية

١٩ ٧٣ - ٤٤ / ٤

( واذا ذكر بك اذا نسيت )

٢٤ ٨٠ - ٧٧ / ٤

( ولا يشرك فى حكمه احدا )

٢٦ ٨٥ - ٨٢ / ٤

سورة مريم

( فخرج على قومه من المحراب فأوحى اليهم

ان سبحوا بكرة وعشيا )

١١ ٢٢٦ - ٢٢٠ / ٤



| الآية                                            | رقمها   | ج/ ص من الأضواء |
|--------------------------------------------------|---------|-----------------|
| ( فاما ترين من البشر أحدا فقولى . . انسيا )      | ٢٦      | ٢٦٩ - ٢٥٤/٤     |
| ( وان ذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد ) | ٥٥-٥٤   | ٣٠٥ - ٢٩٩/٤     |
| ( فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة . . . )        |         |                 |
| ( ولا يظلمون شيئا )                              | ٥٩ - ٦٠ | ٣٢٣ - ٣٠٧/٤     |

### سورة طه

|                                               |         |             |
|-----------------------------------------------|---------|-------------|
| ( ولا يفلح الساحر حيث أتى )                   | ٦٩      | ٤٧١ - ٤٤١/٤ |
| ( قال يا ابن ام لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى )    | ٩٤      | ٥٠٧ - ٥٠٦/٤ |
| ( فقلنا يا آدم ان هذا عدوك ولزوجه . . . )     |         |             |
| ( ولا تضحى )                                  | ١١٧-١١٩ | ٥٢٦ - ٥٢٤/٤ |
| ( فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا . . . ) |         |             |
| ( الجنة )                                     | ١٢١     | ٥٢٣ - ٥٢٠/٤ |
| ( قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو )       | ١٢٣     | ٥٤٥ - ٥٣٩/٤ |

### سورة الانبياء

|                                                 |        |             |
|-------------------------------------------------|--------|-------------|
| ( وقالوا اتخذ الرحمن ولدا . . يعلمون )          | ٢٦، ٢٧ | ٥٦١ - ٥٦٠/٤ |
| ( وداود وسليمان اذ يحكما . . وكلا آتينا حكما )  |        |             |
| ( وعلمنا )                                      | ٧٨، ٧٩ | ٦٧٢ - ٥٦٦/٤ |
| ( وأيوب اذ نادى ربه . . . . . وذكروا للصابرين ) | ٨٣، ٨٤ | ٦٧٩ - ٦٧٨/٤ |

### سورة الحج

|                                               |    |             |
|-----------------------------------------------|----|-------------|
| ( يا أيها الناس ان كنتم فى ريب من البعث . . ) |    |             |
| ( من بعد علم شيئا )                           | ٥  | ٢٧ - ١٨/٥   |
| ( ان الذين كفروا ويصدون . . من عذاب اليم )    | ٢٥ | ٦٠ - ٥٦/٥   |
| ( وان فى الناس بالحج . . عميق )               | ٢٧ | ٤٧٩ - ٦٥/٥  |
| ( ليشهدوا منافع لهم )                         | ٢٨ | ٤٩٣ - ٤٨٩/٥ |
| ( ويذكروا اسم الله . . . من بهيمة الانعام )   | ٢٨ | ٦٠٢ - ٤٦٣/٥ |
| ( فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير )          | ٢٨ | ٦٥٩ - ٦٠٢/٥ |

| الآية                                 | رقمها | ج/ من الأضواء |
|---------------------------------------|-------|---------------|
| ( وليوفوا نذورهم )                    | ٢٩    | ٦٨٦ - ٦٥٩/٥   |
| ( وليطوفوا بالبيت العتيق )            | ٢٩    | ٦٨٧ - ٦٨٦/٥   |
| ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ) | ٣٦    | ٦٩٥/٥         |

### سورة المؤمنون

|                                            |         |             |
|--------------------------------------------|---------|-------------|
| ( والذين لغروجهم حافظون . . فأولئك هم      |         |             |
| العادون )                                  | ٧ - ٥   | ٧٧٣ - ٧٥٩/٥ |
| ( ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين . . . |         |             |
| احسن الخالقين )                            | ١٤ - ١٢ | ٧٨٢ - ٧٧٦/٥ |

### سورة النور

|                                                 |         |             |
|-------------------------------------------------|---------|-------------|
| ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة    |         |             |
| جلدة )                                          | ٢       | ٧١ - ٥/٦    |
| ( الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة . . وحرم    |         |             |
| ذلك على المؤمنين )                              | ٣       | ٨٤ - ١/٦    |
| ( والذين يرمون المحصنات . . غفور رحيم )         | ٥ - ٤   | ١٣١ - ٨٥/٦  |
| ( ويدرونها العذاب أن تشهد . . . لمن             |         |             |
| الكاذبين )                                      | ٨       | ١٥٨ - ١٢١/٦ |
| ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا . . لعلكم |         |             |
| تذكرون )                                        | ٢٧      | ١٨٦ - ١٦٦/٦ |
| ( قل للمؤمنين يغضوا . . . ويحفظن فروجهن )       | ٣١ - ٣٠ | ١٩٢ - ١٨٦/٦ |
| ( ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها )            | ٣١      | ٢٠٢ - ١٦٢/٦ |
| ( وتوبوا الى الله جميعا أيه المؤمنون لعلكم      |         |             |
| تفلحون )                                        | ٣١      | ٢١٣ - ٢٠٣/٦ |
| ( وانكحوا الأياس منكم والصالحين . . من فضله )   | ٣٢      | ٢١٨ - ٢١٤/٦ |
| ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . . ذكر      |         |             |
| الله )                                          | ٣٧ - ٣٦ | ٢٤٠ - ٢٢٦/٦ |

| <u>الآية</u>                                                     | <u>رقمها</u> | <u>ج/ ص من الأضواء</u> |
|------------------------------------------------------------------|--------------|------------------------|
| <u>سورة الفرقان</u>                                              |              |                        |
| ( وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا<br>وصهرا . . . قديرا )   | ٥٤           | ٣٤٢ - ٣٤٠ / ٦          |
| ( والذين اذا انفقوا لم يسرفوا . . . قواما )                      | ٦٧           | ٣٥٦ - ٣٥١ / ٦          |
| <u>سورة الشعراء</u>                                              |              |                        |
| ( والشعراء يتبعهم الغادون . . وانهم يقولون<br>مالا يفعلون )      | ٢٢٤ - ٢٢٦    | ٣٩٢ - ٣٨٩ / ٦          |
| <u>سورة الاحزاب</u>                                              |              |                        |
| ( وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن<br>امهاتكم )               | ٤            | ٥٧٠ - ٥١٣ / ٦          |
| ( واذا سألتنوهن متاعا . . وقلوبهن )                              | ٥٣           | ٦٠٣ - ٥٨٤ / ٦          |
| <u>سورة الشورى</u>                                               |              |                        |
| ( وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه الى الله )                        | ١٠           | ١٧٣ - ١٦٢ / ٧          |
| <u>سورة الزخرف</u>                                               |              |                        |
| ( وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون )                       | ٢٨           | ٢٤١ - ٢٣١ / ٧          |
| <u>سورة محمد</u>                                                 |              |                        |
| ( أفلا يتدبرون القرآن ام على قلوب أقفالها )                      | ٢٤           | ٥٩٠ - ٤٢٨ / ٧          |
| <u>سورة الحجرات</u>                                              |              |                        |
| ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم . . وانتم<br>لا تشعرون ) | ٢            | ٦٢٦ - ٦١٤ / ٧          |
| ( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى )                       | ١٣           | ٦٣٤ - ٦٣٠ / ٧          |
| <u>سورة الرحمن</u>                                               |              |                        |
| ( والارض وضعها للأنام . . والريحان )                             | ١٠ - ١٢      | ٧٤٦ - ٧٣٨ / ٧          |

المصادر والمراجع

## \* القرآن الكريم

- ١ - آداب البحث والمناظرة ط / الجامعة الاسلامية
- ٢ - الابانة عن معاني القراءات . لمكي بن ابي طالب / ط / دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٩ هـ .
- ٣ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ط / مطبعة الحلبي ، الطبعة الرابعة ١٣٩٨ هـ .
- ٤ - اثر الاختلاف في القواعد الاصولية ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ .
- ٥ - الاحكام في أصول الاحكام للآمدي ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ و ط / مؤسسة النور للطباعة ١٣٨٧ هـ .
- ٦ - الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم ط / دار الافاق الجديدة ، الطبعة الثانية
- ٧ - احكام القرآن لابن العربي ، الناشر / دار المعرفة للطباعة والنشر
- ٨ - احكام القرآن للجصاص ، الناشر / دار الكتاب العربي
- ٩ - احكام القرآن للكنيا الهراسي ، ط / المكتبة العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٠ - ارشاد الفحول للشوكاني ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ١١ - الاصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، ط / دار احياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٣٢٨ هـ .
- ١٢ - أصول السرخسي ، ط / مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ، ١٣٧٢ هـ .
- ١٣ - اصول الفقه / محمد ابوالنور زهير ، ط / المكتبة الفيصلية بمكة ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٤ - الاصول من علم الاصول للشيخ محمد بن عثيمين ، ط / جامعة الاسلام محمد بن سعود
- ١٥ - أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن للشيخ الشنقيطي ، ط / عالم الكتب ، بيروت .

- ١٦ - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ، ط / بدون
- ١٧ - اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ، ط / دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ .
- ١٨ - الايمان لابن تيمية ، ط / المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .
- ١٩ - البرهان للجويني ، ط / مطابع الدوحة بقطر ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٠ - بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب ، دار الارقم للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ هـ .
- ٢١ - التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ، ط / دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ .
- ٢٢ - تنمة أضواء البيان للشيخ عطيه محمد سالم ، ج ٨ و ٩ من الأضواء
- ٢٣ - التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير لبكر ابوزيد ، الناشر دار الراية ، الرياض ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٤ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ، من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .
- ٢٥ - ترجمة الشيخ عطية للشنقيطي آخر ج / ١٠ من الاضواء .
- ٢٦ - التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي ، ط / دار الكتب الحديثية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٦ هـ .
- ٢٧ - التقرير والتحبير لابن امير الحاج ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢٨ - التمهيد في أصول الفقه ، لابي الخطاب الكلوناني الحنبلي ، تحقيق د . مفيد أبوعشه ، د . محمد علي ابراهيم ، ط / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٢٩ - توضيح الافكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ، ط / مكتبة الخانجي ، الطبعة الاولى ، ١٣٦٦ هـ .
- ٣٠ - تيسير التحرير شرح كتاب التحرير لامير بادشاه الحنفي ، ط / مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٠ هـ .
- ٣١ - جامع التحصيل في احكام المراسيل للحافظ العلائي ، ط / عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية .

- ٣٢ - جامع الاصول لابن الاثير ، نشر وتوزيع : مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان .
- ٣٣ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ، ط / بدون
- ٣٤ - جمع الجوامع لابن السبكي ومعه شرح المحلى عليه ، ط / دار احياء الكتب العربية بمصر
- ٣٥ - حلية طالب العلم للشيخ بكر ابوزيد ، ط / دار الراية ، الرياض
- ٣٦ - رحلة الحج الى بيت الله الحرام للشيخ الشنقيطى ، ط / دار الشروق الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ .
- ٣٧ - الرسالة للشافعى بتحقيق وشرح أحمد شاكر
- ٣٨ - رساله / المصالح المرسله / للشيخ الشنقيطى ، ط / الجامعة الاسلامية
- ٣٩ - سنن ابن ماجه ، ط المكتب الاسلامى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ هـ .
- ٤٠ - سنن ابى داود ، للإمام سليمان بن الاشعث السجستانى ، ط / دار احياء السنه النبويه
- ٤١ - سنن البيهقى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، الطبعة الاولى ، ١٣٤٤ هـ .
- ٤٢ - سنن الترمذى ، ط دار احياء التراث العربى
- ٤٣ - سنن النسائى ، ط / المكتبة العلمية ، بيروت .
- ٤٤ - سير اعلام النبلاء للذهبي / ط / مؤسسة الرسالة ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ
- ٤٥ - شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول للقرافى ، ط / مكتبة الكليات الازهرية ، دار الفكر ، ١٣٩٣ هـ .
- ٤٦ - شرح حديث / لا ضرر ولا ضرار / للطوفى تحقيق مصطفى زيد ، ملحق بكتاب المصلحة فى التشريع الاسلامى ونجم الدين الطوفى
- ٤٧ - شرح سنن الترمذى لاحمد شاكر ، الناشر / المكتبة الاسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ
- ٤٨ - شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير او المختبر المبتكر شرح المختصر فى أصول الفقه لمحمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار ، ط / جامعة أم القرى

- ٤٩ - شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني
- ٥٠ - شفاء العليل للغزالي ، ط / مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٣٩٠ هـ
- ٥١ - صحة أصول مذهب اهل المدينة لابن تيمية ، ط / دار الندوة الجديدة  
بيروت
- ٥٢ - صحيح ابن خزيمة ، ط / المكتب الاسلامي ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٥ هـ
- ٥٣ - صحيح البخاري للامام الغزالي ، مكتبة الجمهور العربية بمصر
- ٥٤ - صحيح مسلم للامام مسلم ، ط / دار احياء التراث العربي
- ٥٥ - صحيح سنن الترمذي للالباني ، ط / المكتب الاسلامي ، بيروت ، نشر /  
مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨ هـ
- ٥٦ - العدة في اصول الفقه لابن يعلى الحنبلي ، ط / مؤسسة الرسالة ببيروت  
١٤٠٠ هـ
- ٥٧ - العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ، ط / مطبعة  
المدني
- ٥٨ - علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب ، دار النفائس ، الطبعة الاولى  
١٣٩٧ هـ
- ٥٩ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر نشر وتوزيع / رئاسة البحوث  
العلمية والدعوة والارشاد بالمملكة
- ٦٠ - فتح المفيث شرح الفية الحديث للعراقي ، تأليف الامام السخاوي ،  
ط / دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ
- ٦١ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لعبد العلي الانصاري ، ط / المطبعة  
الاميرية ببولاك ، ١٣٢٢ هـ بهامش المستصفي
- ٦٢ - في ظلال القرآن لسيد قطب ، ط / دار الشروق ، الطبعة الشرعية  
الخامسة ، ١٣٩٧ هـ
- ٦٣ - القاموس المحيط للفيروزآبادي ، ط / المؤسسة العربية ، بيروت ، دار الجيل
- ٦٤ - قانون التأويل ، لابن العربي المالكي ، دراسة وتحقيق محمد السليمانبي  
ط / مؤسسة علوم القرآن ، بيروت

- ٦٥ - القراءات المتواتره التي انكروها ابن جرير الطبرى فى تفسيره والرد عليه من اول القرآن الى آخر سورة التوبه لمحمد عارف عثمان موسى الهررى الطبعة الاولى ، ١٤٠٦ هـ .
- ٦٦ - القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته للاستاذ أحمد محمد جمال ، ط / رابطة العالم الاسلامى ، ضمن سلسله دعوة الحق ، ١٤٠٢ هـ .
- ٦٧ - القرطبى ومنهجه فى التفسير ، د / القصبي محمود زلط ، ط / دار القلم الكويت
- ٦٨ - كشف الاسرار للبزدوى ، ط / مطبعة دار سعاده باستانبول ، ١٣٠٨ هـ .
- ٦٩ - الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ، ط / دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الثانية
- ٧٠ - لسان العرب لابن منظور ، ط / دار الفكر ، الطبعة الاولى
- ٧١ - المجاز فى اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع ، د / عبد العظيم المطعنى ، ط / مكتبة وهبه ، القاهرة ، الطبعة الاولى .
- ٧٢ - المجموع شرح المذهب ، للنووى ، ط / دار الفكر
- ٧٣ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، ج ٣ ، نشر وتوزيع رئاسة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة .
- ٧٤ - المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف ، د / عبد الحليم النجار ، د / عبد الفتاح شلبى ، ط / المجلس الاعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٦ هـ
- ٧٥ - المحصول فى علم الاصول للفخر الرازى ، ط / جامعة الامام محمد بن سعود
- ٧٦ - مختصر ابن الحاجب ومعه شرح العضد عليه ط / مكتبة الكليات الزهرية ١٣٩٣ هـ .
- ٧٧ - مختصر البعلی لابن اللحام ، ط / دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ .
- ٧٨ - مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة ط / رئاسة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد



- ٧٩ - مذكرة اصول الفقه على روضة الناظر للشيخ الشنقيطي ، ط / المكتبة السلفية بالمدينة ، ١٣٩١ هـ .
- ٨٠ - مستدرك الحاكم ، الناشر دار الباز
- ٨١ - المستقصى للغزالي ، ط / المطبعة الاميرية ببولاك ، ١٣٢٢ هـ ، الطبعة الاولى .
- ٨٢ - مسند ابن يعلى ، ط / دار المأمون ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ هـ .
- ٨٣ - مسند الامام أحمد ، ط / دار صادر ، بيروت .
- ٨٤ - المسوده لآل تيميه ، ط / مطبعة المدني ، ١٣٨٤ هـ .
- ٨٥ - مصادر التشريع الاسلامي فيما لانص فيه لخلاف ، ص ٣٤٨
- ٨٦ - معارج الصعود الى تفسير سورة هود ، للشيخ الشنقيطي ، كتبه عبد الله ابن احمد قادري ، ط دار المجتمع للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨ هـ .
- ٨٧ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط / دار الكتب العلمية / ايران .
- ٨٨ - معرفة القراء الكبار ، للامام الذهبي ، ط / مؤسسة الرسالة ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ هـ .
- ٨٩ - المعين والزاد في الدعوة والارشاد جمع سيد الامين ابن المامى الجكنسى ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٦ هـ .
- ٩٠ - المغنى لابن قدامه ، الناشر / مكتبة الجمهورية العربية بمصر
- ٩١ - المفسرون بين التأويل والاثبات في آيات الصفات محمد بن عبد الرحمن المفراوى ، ط / دار طيبة الرياض ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩٢ - مقدمه ابن الصلاح ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩٣ - المنحول من تعليقات الاصول للغزالي ، ط / دار الفكر بدمشق ، ١٣٩٠ هـ .
- ٩٤ - منع جواز المجاز في المنزل للتعبيد والاعجاز في الجزء العاشر من أضواء البيان .
- ٩٥ - منهج الكيا الهراسي في كتاب احكام القرآن ، رسالة ماجستير في قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى كتبها الاخ محمد منظور بخش .

- ٩٦ - موطأ الامام مالك ، ط / دار احياء الكتب العربية
- ٩٧ - نزهة خاطر العاطر ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩٨ - نشر البنود على مراقى السعود للعلوى الشنقيطى ، ط / صندوق احياء التراث الاسلامى
- ٩٩ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت
- ١٠٠ - نظام ولائحة سير العمل فى هيئة كبار العلماء ، ط / مطبعة الحكومة عام ١٣٩٤ هـ .
- ١٠١ - النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ، تحقيق د . ربيع بن هادي عمير ، ط / الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٢ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول للاسنوى ، ط / مطبعة محمد على صبيح
- ١٠٣ - نيل الاوطار للشوكانى ، ط / دار الجيل ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ .
- ١٠٤ - ورد الخدود شرح مراقى السعود ، مخطوط
- الأشرطه واللقاءات الشخصية
- ١٠٥ - اشرطه فى تفسير القرآن فى المسجد النبوى للشيخ الشنقيطى .
- ١٠٦ - شريط البكاء من خشية رب الارض والسماء للشيخ عبد الرحيم الطحان
- ١٠٧ - لقاء مع الشيخ أحمد بن أحمد الشنقيطى .
- ١٠٨ - لقاء مع الشيخ بكر ابوزيد
- ١٠٩ - لقاء مع الشيخ حماد الانصارى
- ١١٠ - لقاء مع الدكتور عبد الله بن الشيخ الشنقيطى
- ١١١ - لقاء مع الدكتور محمد الخضر الناجى .
- ١١٢ - لقاء مع الشيخ ناصر الدين الالبانى
- ١١٣ - لقاء مع الشيخ اسماعيل الأنصارى
- ١١٤ - مراسلة مع الشيخ عبد العزيز بن باز

فهرس محتويات الرسالة

| الموضوع                                                         | الصفحة  |
|-----------------------------------------------------------------|---------|
| المقدمة                                                         | ٩       |
| خطة البحث                                                       | ب - هـ  |
| منهج البحث                                                      | و       |
| شكر وتقدير                                                      | ح       |
| الباب التمهيدي : في ترجمة الشيخ ( رحمه الله ) وفيه فصول         | ٩٧ - ١  |
| <hr/>                                                           |         |
| الفصل الاول : فيما يتعلق بحياته قبل مجيئه الى المملكة العربية   |         |
| السعودية وفيه ثلاثة مباحث :-                                    | ١٤ - ١  |
| المبحث الاول : نسبه وولادته ونشأته                              | ١       |
| المبحث الثاني : طلبه للعلم ومشائخه فيه                          | ٢       |
| المبحث الثالث : أعماله وجهوده في نشر العلم قبل قدومه الى        |         |
| المملكة                                                         | ٩       |
| - مؤلفاته في بلاده ( رحمه الله )                                | ١١      |
| الفصل الثاني : جهوده في الدعوة ونشر العلم بعد استقراره بالمملكة | ٣٩ - ١٥ |
| - مصنغاته بعد وصوله الى المملكة                                 | ٢٠      |
| الفصل الثالث : عقيدته ( رحمه الله )                             | ٦٢ - ٤٠ |
| أولا : أقسام التوحيد                                            | ٤٠      |
| ثانيا : قضايا توحيد الالهية                                     | ٤١      |
| ثالثا : توحيد الاسماء والصفات                                   | ٥٠      |
| رابعا : مسائل عقدية أخرى                                        | ٥٣      |
| ١ - مسائل الايمان                                               | ٥٣      |
| ٢ - مسألة القدر                                                 | ٥٤      |
| ٣ - رؤية الله في الآخرة                                         | ٥٦      |
| ٤ - تأثير السحر في الرسول ( صلى الله عليه وسلم )                | ٥٧      |
| ٥ - المعدوم ليس بشيء * خلافا للمعتزلة                           | ٥٧      |

- ٦ - الاستدلال بالالهام والخواطر والرد على  
 ٥٨ الصوفية والجبرية في ذلك
- ٧ - الرد على بعض الزنادقة في معنى قوله تعالى  
 ٥٩ "واعبد ربك حتى يأتيك اليقين"
- ٦٠ موجز لمسائل عقدية تعرض الشيخ لبحثها
- ٩٧ - ٦٣ الفصل الرابع : مآثره ومراثيه وفيه ثلاثة مباحث :-
- ٦٣ المبحث الاول : وفاته ومراثيه
- ٧٢ المبحث الثاني : سمته وأخلاقه ( رحمه الله )
- ٧٢ - عنايته بالعلم النافع
- ٧٥ - تجافيه عن الفتوى
- ٧٦ - زهده في الدنيا وورعه
- ٨٠ - بكاؤه من خشية الله
- ٨٠ - سمته ودله
- ٨٦ المبحث الثالث : تلاميذه وأقوال علماء عصره فيه :-
- ٨٦ أولا : تلاميذه
- ٩٢ ثانيا : أقوال علماء عصره فيه
- ٩٢ ١ - ما أثر عنه من ذلك
- ٩٣ ٢ - قول الشيخ محمد بن ابراهيم
- ٩٤ ٣ - قول الشيخ عبد العزيز بن باز
- ٩٤ ٤ - قول الشيخ محمد ناصر الدين الالباني
- ٩٦ ٥ - قول الشيخ حماد الأنصاري
- ٩٦ ٦ - قول الشيخ اسماعيل الانصاري

### الباب الاول : المنهج الفقهي في أضواء البيان وفيه فصلان : ٩٨ - ٢٠٣

- ٩٨ - ١٢١ الفصل الاول : مصادر في الكتاب وفيه ستة مباحث
- ٩٨ المبحث الاول : مصادر من كتب التفسير
- ١٠٣ المبحث الثاني : مصادر من كتب الحديث وشروحه

| الموضوع                                                                                                  | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| - كتب شروح الحديث                                                                                        | ١١٠       |
| المبحث الثالث : مصادر من كتب علوم الحديث والرجال والتاريخ                                                | ١١٢       |
| - كتب التاريخ                                                                                            | ١١٥       |
| المبحث الرابع : مصادر من كتب الفقه                                                                       | ١١٦       |
| المبحث الخامس : مصادر من كتب أصول الفقه                                                                  | ١٢٠       |
| المبحث السادس : مصادر من كتب اللغة والفنون الأخرى                                                        | ١٢٢       |
| الفصل الثاني : منهجه وفيه أربعة مباحث                                                                    | ١٢٦ - ٢٠٧ |
| المبحث الأول : في التعريف بأضواء البيان وطريقة مؤلفه فيه                                                 | ١٢٦       |
| - سبب تأليفه                                                                                             | ١٢٦       |
| - طريقة عمله ( رحمه الله ) في تأليفه                                                                     | ١٢٧       |
| - وصف لطبعه الكتاب                                                                                       | ١٢٨       |
| - منهجه ( رحمه الله ) في تصنيفه                                                                          | ١٢٩       |
| - ذكر بعض ما يلاحظ في منهجه ( رحمه الله ) في الأضواء                                                     |           |
| ومن ذلك :                                                                                                | ١٢٢       |
| ١ - انه يتكلم على الآيات التي يبين بعضها بعضها عند أول موضع منها حسب ترتيب القرآن ولا يؤخره عنه إلا لسبب | ١٢٢       |
| ٢ - مزجه بين سائر العلوم                                                                                 | ١٢٤       |
| ٣ - موقفه مما أبهم القرآن ذكره                                                                           | ١٢٤       |
| ٤ - موقفه من الأسرائيليات                                                                                | ١٢٥       |
| ٥ - منهجه في ذكر الشواهد                                                                                 | ١٢٧       |
| ٦ - منهجه في إيراد الحديث للاستدلال                                                                      | ١٢٧       |
| ٧ - أمانته العلمية ودقته في نسبة الأقوال إلى قائلها                                                      | ١٢٨       |
| ٨ - منهجه في تحقيق القضايا التاريخية                                                                     | ١٢٨       |
| ٩ - تنبيهه على بعض مشكلات المسلمين واقتراحه لحلها                                                        | ١٢٩       |

- ١٠ - الاكتفاء بعيون المسائل الفقهية وعدم  
 ١٤٢ استقصاء الغرور عند بيانه لآيات الاحكام
- ١١ - منهجه في عرض القضايا وخصوصا قضايا  
 ١٤٤ الخلاف بين العلماء
- المبحث الثاني : استقلاله في الاستنباط الفقهي وعدم  
 ١٥٠ تقيده بمذهب معين
- أولا : مخالفته للإمام مالك ( رحمه الله )  
 ١٥١
- ثانيا : مخالفته لعلماء المالكية  
 ١٥٢
- ثالثا : مخالفته لجماهير العلماء  
 ١٥٤
- رابعا : التزامه بالدليل مهما ترتب على ذلك  
 ١٥٧
- خامسا : تمييزه بين مواقع النصوص ومواقع الاجتهاد في  
 قضايا الخلاف  
 ١٦٧
- المبحث الثالث : اسلوبه في مناقشة المخالفين  
 ١٧٤
- أولا : الانصاف عند عرض ادلة الأقوال  
 ١٧٤
- ثانيا : الاعتداد بأقوال المخالفين وذكر ما يتفرع عليها  
 ١٧٩
- ثالثا : احترامه للأئمة ولا قوالهم  
 ١٨١
- رابعا : شدته على المبتدعه  
 ١٨٤
- المبحث الرابع : مقارنه عامة بين تفسيره وتفسير من سبقه في  
 آيات الاحكام : ١ - الجصاص  
 ٢ - الكيا الهراسي ٣ - ابن العربي  
 ٤ - القرطبي  
 ١٩٣
- ترجمة موجزة لكل منهم  
 ١٩٣
- أولا : المنهج العقدي  
 ١٩٤
- ثانيا : المنهج الفقهي  
 ١٩٨
- ثالثا : المنهج العام  
 ٢٠٢
- رابعا : موقفهم من الاسرائيليات  
 ٢٠٤

الموضوعالصفحة

الباب الثاني : موقفه من القضايا المختلف فيها في الأدلة

النقلية وفيه خمسة فصول :-

٢٠٨ - ٢٩١

الفصل الاول : في الكتاب وفيه ثلاثة مباحث :-

٢٠٨ - ٢٤٤

المبحث الاول : ضابط القراءة الشاذة وموقفه منها

٢٠٨

المبحث الثاني : موقفه من نسخ القرآن بخبر الآحاد

٢٢٠

المبحث الثالث : موقفه من الزيادة على النص

٢٤٠

الفصل الثاني : في السنة وفيه مبحثان :-

٢٤٥ - ٢٦٢

المبحث الاول : موقفه من الاحتجاج بالحديث المرسل

٢٤٥

المبحث الثاني : افعال الرسول صلى الله عليه وسلم اقسامها

٢٥٣

عنده وموقفه من الاحتجاج بكل قسم

الفصل الثالث : في الاجماع وفيه مبحثان :

٢٦٢ - ٢٧٢

المبحث الاول : ضابط الاجماع عنده

٢٦٢

المبحث الثاني : اقسام الاجماع عنده ومدى احتجازه بكل قسم

٢٦٧

الفصل الرابع : قول الصحابي ومدى احتجازه به

٢٧٢ - ٢٨٦

الفصل الخامس : شرع من قبلنا - مدى احتجازه به

٢٨٧ - ٢٩١

الباب الثالث : موقفه من الأدلة العقلية وفيه أربعة فصول :

٢٩٢ - ٣٦٠

الفصل الاول : في القياس وفيه مباحث

٢٩٢ - ٣٤٦

المبحث الاول : تعريف القياس وموجز عن اركانه وأقسامه

٢٦٢

بالنظر الى الجامع بين الفرع والاصل وفيه :

٢٩٢

— مقدمة في انواع الاجتهاد وموقع القياس منها

٢٩٧

— تعريف القياس لغة واصطلاحاً

٢٩٨

— اركان القياس

٢٩٩

— اقسام القياس بالنظر الى الجامع بين الفرع والاصل

٣٠٦

— خلاصة في المبحث

٣٠٧

المبحث الثاني : حجية القياس والرد على منكريه

| الموضوع                                                | الصفحة    |
|--------------------------------------------------------|-----------|
| المبحث الثالث : مسالك العلة عنده وفيه :                | ٣١٥       |
| — تعريف العلة                                          | ٣١٥       |
| — تعريف الحكمة                                         | ٣١٥       |
| — السبب الشرعى هو العلة                                | ٣١٥       |
| — الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما                      | ٣١٦       |
| — العلة قد تخصص معلولها وقد تعممه                      | ٣٢٠       |
| — مسالك العلة                                          | ٣٢٠       |
| — مسلك السبر والتقسيم                                  | ٣٢١       |
| — طرق حصر اوصاف المحل                                  | ٣٢٣       |
| — طرق ابطال ما ليس صالحا للعلة                         | ٣٢٤       |
| — مسلك الايماء والتنبيه                                | ٣٢٦       |
| — النفاء تفيد التعليل فى كلام الشارع ثم الراوى الفقيه  |           |
| ثم الراوى غير الفقيه                                   | ٣٣٠       |
| — خلاصة فى المبحث                                      | ٣٣٣       |
| المبحث الرابع : القوادح فى صحة القياس وفيه :           | ٣٣٥       |
| أولا : القدح بفساد الاعتبار                            | ٣٣٥       |
| القادح الثانى : وجود الفرق بين الاصل والفرع            | ٣٣٧       |
| القادح الثالث : النقض                                  | ٣٣٨       |
| القادح الرابع : الكسر                                  | ٣٤٠       |
| القادح الخامس : القول بالموجب                          | ٣٤١       |
| القادح السادس : القلب                                  | ٣٤٢       |
| الفصل الثانى : المصلحة المرسله ومدى احتجاجة بها وفيه : | ٣٤٣ - ٣٥١ |
| — تعريف المصلحة لغة واصطلاحا                           | ٣٤٣       |
| — المصالح التى عليها مدار التشريع                      | ٣٤٣       |
| — حالات الوصف                                          | ٣٤٤       |
| — اقسام الوصف الطردى                                   | ٣٤٥       |
| — اقسام المصلحة التى تضمنها الوصف فصار مفاسدا بسبب     |           |
| تضمنه لها                                              | ٣٤٦       |
| — ادلة العمل بالمصالح المرسله                          | ٣٤٧       |



| الموضوع                                                       | الصفحة    |
|---------------------------------------------------------------|-----------|
| — شروط العمل بالمصلحة المرسله                                 | ٣٤٨       |
| — أقوال العلماء فى الاحتجاج بالمصلحة المرسله                  | ٣٥٠       |
| الفصل الثالث : الاستصحاب : اقسامه عنده ومدى احتجاجة           | ٣٥٢ - ٣٥٧ |
| بكل قسم وفيه :                                                |           |
| — تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً                               | ٣٥٢       |
| — اقسام الاستصحاب                                             | ٣٥٢       |
| — اقوال العلماء فى حجيه الاستصحاب                             | ٣٥٤       |
| الفصل الرابع : الاستقراء التام والناقص ومدى احتجاجة بكل منهما |           |
| وفيه :                                                        | ٣٥٨ - ٣٦١ |
| — تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً                               | ٣٥٨       |
| — اقسام الاستقراء                                             | ٣٥٨       |
| — اقوال العلماء فى حجيه الاستقراء                             | ٣٥٨       |
| الباب الرابع : موقفه من دلالات الالفاظ وأثر ذلك فى            |           |
| استنباط الاحكام وفيه ستة فصول :-                              | ٣٦٢ - ٥١٥ |
| الفصل الاول : العام والخاص وفيه أربعة مباحث                   | ٣٦٢ - ٤٣٣ |
| المبحث الاول : حد العام وحكم العمل به وفيه :                  | ٣٦٢       |
| أولاً : حده                                                   | ٣٦٢       |
| ثانياً : حكم العمل به                                         | ٣٦٣       |
| المبحث الثانى : صيغ العموم                                    | ٣٦٧       |
| أولاً : الموصولات                                             | ٣٦٧       |
| ثانياً : المضاف الى المعرف بأل                                | ٣٧٠       |
| ثالثاً : لفظه " كلما "                                        | ٣٧٠       |
| رابعاً : المفرد الذى هو اسم جنس اذا اضيف السى                 |           |
| معرفه                                                         | ٣٧١       |
| خامساً : النكرة فى سياق النفي وفى سياق النهى والشرط           |           |
| وفى سياق الامتنان                                             | ٣٧٢       |

| الصفحة | الموضوع                                                 |
|--------|---------------------------------------------------------|
| ٣٨٥    | سادسا : حذف المفعول                                     |
| ٣٨٦    | سابعا : ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال                  |
|        | المبحث الثالث : مسائل بحثها الاصوليون في باب العام      |
| ٣٨٩    | ورأى الشيخ فيها :                                       |
|        | أولا : هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر             |
| ٣٨٩    | والفرد غير المقصود                                      |
|        | ثانيا : الحكم منه ( صلى الله عليه وسلم ) لا يعم والفتوى |
| ٣٩٢    | تعم                                                     |
|        | ثالثا : الخطاب الخاص به ( صلى الله عليه وسلم ) هل       |
| ٣٩٢    | يعم حكمه الأمة أولا ؟                                   |
|        | رابعا : النص القولي العام يشمل حكمه النبي ( صلى الله    |
| ٣٩٧    | عليه وسلم )                                             |
|        | خامسا : هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب               |
| ٣٩٨    | والسنة ؟                                                |
|        | سادسا : هل النساء يدخلن في الجموع الصحيحة               |
|        | المذكورة ونحوها ما يختص بجماعة الذكور                   |
| ٤٠١    | اولا يدخلن الا بدليل منفصل ؟                            |
| ٤٠٣    | سابعا : خطاب الواحد يعم حكمه الامه                      |
|        | ثامنا : العام الوارد في معرض المدح أو الذم هل           |
| ٤٠٥    | عمومه معتبر ؟                                           |
|        | تاسعا : صورة سبب النزول قطعية الدخول في معنى            |
| ٤٠٥    | الآية                                                   |
| ٤٠٨    | عاشرا : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب               |
| ٤١٣    | حادى عشر : ذكر بعض افراد العام بحكم العام لا يخصصه      |
| ٤١٦    | المبحث الرابع : بعض قضايا التخصيص والمخصصات             |
| ٤١٦    | أولا : قضايا التخصيص                                    |
| ٤١٦    | أ - كل عام قابل للتخصيص                                 |
| ٤١٦    | ب - التخصيص لا بد له من نص                              |

الصفحةالموضوع

|           |                                                                                               |     |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
|           | ج - جواز تخصيص النص بنوع تنقيح<br>المناطق المعروف بالفاء الفارق<br>ويسميه بعض الأصوليين قياسا | ٤١٨ |
|           | هـ - تعارض العام والخاص                                                                       | ٤١٩ |
|           | ثانيا : المخصصات                                                                              | ٤٢٢ |
|           | ١ - بدل البعض من الكل                                                                         | ٤٢٢ |
|           | ٢ - المعرفة المقارن للخطاب                                                                    | ٤٢٢ |
|           | ٣ - الاستثناء :                                                                               | ٤٢٣ |
|           | أ - الاستثناء بعد جمل متعاطفة                                                                 | ٤٢٣ |
|           | ب - حكم الاستثناء من الاستثناء                                                                | ٤٢٨ |
|           | ج - هل الاستثناء المنقطع صحيح<br>واقع أولا ؟                                                  | ٤٢٩ |
|           | — الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع                                                         | ٤٣٠ |
|           | — ما يبنى على الخلاف في صحة الاستثناء<br>المنقطع                                              | ٤٣١ |
|           | — الخلاف في صحة الاستثناء المنقطع لفظي                                                        | ٤٣٢ |
| ٤٤٤ - ٤٣٤ | الفصل الثاني : المطلق والمقيد وأحوال الإطلاق مع التقييد عنده                                  |     |
| ٤٣٤       | — تعريف المطلق لغة واصطلاحا                                                                   |     |
| ٤٣٥       | — تعريف المقيد لغة واصطلاحا                                                                   |     |
| ٤٣٥       | — أحوال المطلق مع المقيد                                                                      |     |
| ٤٣٨       | — خلاصة وأمثلة للأحوال السابقة                                                                |     |
| ٤٤٥ - ٤٥٦ | الفصل الثالث : المجل والمبين وفيه ثلاثة مباحث :                                               |     |
| ٤٤٥       | المبحث الأول : تعريف المجل والمبين وحكم كل منهما                                              |     |
| ٤٤٨       | المبحث الثاني : أسباب الإجمال عنده                                                            |     |
| ٤٤٨       | أولا : الاشتراك                                                                               |     |
| ٤٤٩       | ثانيا : الإبهام                                                                               |     |
| ٤٥٠       | ثالثا : الاحتمال في مفسر الضمير                                                               |     |
| ٤٥١       | المبحث الثالث : ماهو البيان الذي يرفع الإجمال                                                 |     |

الصفحةالموضوع

الفصل الرابع : المشترك اللفظي - مدى احتجاجة به على معنييه

أو معانيه ٤٥٧ - ٤٦٣

الفصل الخامس : المفهوم واقسامه وموانع اعتباره وفيه مبحثان : ٤٦٤ - ٤٩٠

المبحث الاول : المفهوم واقسامه ومدى احتجاجة بكل قسم ٤٦٤

المبحث الثاني : موانع اعتبار مفهوم المخالفة عنده ٤٨١

أولا : الجرى على الغالب ٤٨١

ثانيا : الامتنان ٤٨٤

ثالثا : كون المنطوق ورد جوابا لسؤال ٤٨٥

رابعا : مطابقة الواقع ٤٨٧

- بقية الموانع ٤٨٩

الفصل السادس : الحقيقة والمجاز وفيه مبحثان ٤٩١ - ٥١٦

المبحث الاول : تعريف الحقيقة والمجاز وحكم اللفظ

اذا دار بين انواع الحقيقة ٤٩١

- تعريف الحقيقة والمجاز لغة واصطلاحا ٤٩١

- اقسام الحقيقة وحكم اللفظ اذا دار بين انواعها ٤٩٢

المبحث الثاني : موقف الشيخ (رحمه الله) من المجاز فسي

كتاب الله ٤٩٨

- خلاصة أدلة الشيخ على ما ذهب اليه ٤٩٩

- خلاصة رد الدكتور المطعنى على الشيخ ٥٠٠

- تعقب الدكتور المطعنى فى رده على الشيخ ٥٠١

- التعقب الاول والثانى ٥٠٢

- التعقب الثالث ٥٠٣

- معارضة دعوى الدكتور : ان الشيخ لم يسلم من المجاز ٥٠٥

- التعقب الرابع ٥١٣

- موجز لأقوال العلماء فى وقوع المجاز فى القرآن ٥١٥

الموضوعالصفحة

- الباب الخامس : التعارض والترجيح ومنهجه في ذلك  
 ٥١٧ - ٥٦٠
- تعريف التعارض والترجيح لغة واصطلاحاً ٥١٧
- اقسام التعارض بحسب القسمة العقلية ٥١٧
- الفصل الاول : منهجه في الجمع بين مظاهره التعارض ٥٢١
- الفصل الثاني : القول بنسخ المتقدم من الادلة المتعارضة بالتأخر ٥٣
- الفصل الثالث : الترجيح بين الادلة وفيه أربعة مباحث : ٥٢٥ - ٥٦٠
- المبحث الاول : المرجحات باعتبار السند ٥٢٧
- كثرة الرواية من المرجحات ٥٢٧
- الحديث الاقوى سنداً مرجحاً على ما دونه من قوة السند ٥٢٨
- حديث صححه بعض اهل العلم اولى مما لم يرد فيه ٥٢٨
- الحديث الضعيف من المرجحات ان لم يوجد ما يعارضه ٥٢٨
- خبر صاحب الواقعة المروية مقدم على خبر غيره ٥٣٠
- خبر الراوى المباشر لما روى مقدم على خبر غيره ٥٣٠
- خبر المتحمل بعد البلوغ مقدم على المتحمل قبله ٥٣٠
- من حفظ حجة على من لم يحفظ ٥٣١
- الاقوى حفظاً يقدم على من دونه ٥٣١
- الرفع يرجح على الوقف والمسند يقدم على المرسل ٥٣٢
- المبحث الثاني : المرجحات باعتبار المتن ٥٣٤
- المنطوق مقدم على المفهوم ٥٣٤
- النهي مقدم على الامر ٥٣٥
- النص الدال على المنع مقدم على الدال على الاباحة ٥٣٥
- النص الدال على الوجوب مقدم على الدال على الاباحة ٥٣٧
- النص الصريح مقدم على غير الصريح ٥٣٨
- العام الذي لم يقتصر بما يمنع اعتبار عمومه اولى من المقتصر بما يمنعه عند بعض العلماء ٥٣٩

| الموضوع                                             | الصفحة |
|-----------------------------------------------------|--------|
| — الاخص في محل النزاع مقدم على الاعم                | ٥٤٠    |
| — الحمل على الترتيب مقدم على الحمل على مخالفته      | ٥٤٠    |
| — مالا تقدير فيه اولى مما فيه تقدير . او الاستقلال  |        |
| مقدم على الاضمار                                    | ٥٤١    |
| المبحث الثالث : المرجحات باعتبار المدلول            | ٥٤٣    |
| — الخبر الناقل عن الاصل مقدم على الخبر المبقى على   |        |
| الاصل                                               | ٥٤٣    |
| — المثبت مقدم على النافي                            | ٥٤٣    |
| — الحمل على التأسيس ارجح من الحمل على التوكيد       | ٥٤٤    |
| المبحث الرابع : المرجحات باعتبار امر خارج           | ٥٤٧    |
| — الترجيح باستصحاب حكم دليل شرعي سابق لعدم          |        |
| الناقل                                              | ٥٤٧    |
| — مالمس فيه خلاف اولى مما فيه خلاف                  | ٥٤٧    |
| — اخذ الاحكام من مظانها اولى من اخذها لا من         |        |
| مظانها                                              | ٥٥٣    |
| — الترجيح باجماع العلماء على مسألة مشابهة للمسألة   |        |
| المختلف فيها                                        | ٥٥٤    |
| — الحمل على الغالب اولى من الحمل على غيره           | ٥٥٦    |
| — اللازم الذي لا يجوز غيره اولى بالتقديم من المحتمل |        |
| الذي يجوز ان يكون غيره بدلا منه ولم تدل عليه        |        |
| قرينة                                               | ٥٥٨    |
| — موافقه النص للقياس من المرجحات                    | ٥٥٨    |
| — قول الصحابي يقدم على القياس وقيل العكس            | ٥٥٩    |
| — ترجيح بعض المرجحات على بعض بحسب قوة الظن          | ٥٥٩    |
| — الترجيح بأكثر من اعتبار                           | ٥٦٠    |
| الخاتمة                                             | ٥٦١    |
| فهرس آيات الأحكام في أضواء البيان                   | ٥٦٥    |
| المصادر والمراجع                                    | ٥٧٤    |
| فهرس محتويات الرسالة                                | ٥٨١    |